

موسوعة الفقه والقضاء

المختار
محمّد بن أبي بكر
رئيس محكمة الاستئناف

في
القانون المدني
عقد التأمين

المواد ٧٤٧ - ٧٧١

المجلد العاشر
(٢)



٩ ش سامي البارودي - باب الخلق - القاهرة
ت ٣٩٦٠٤٤٣ - ٣٩٥٣٣٠١

موسوعة الفقه والقضاء

المختص
محمد عيسى البكري
رئيس محكمة الاستئناف

القانون المدني

{ عقد التأمين }

(المواد ٧٤٧ - ٧٧١)

المجلد العاشر

(٢)
(ثبوت)
(ش)



١٥ شارع البارودي - باب الخلق - القاهرة

٠٠٢ ٠٢ ٣٩٦٨١٨ - ٠٠٢ ٢ ٣٩٦ ٤٤٣

عقد التأمين

الباب الرابع

الفصل الثالث

عقد التأمين

١- أحكام عامة

مادة (٧٤٧)

التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا مرتبا أو أى عوض مالى آخر فى حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد ، وذلك فى نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن .

الشرح

٣١٦- تعريف عقد التأمين :

عرفت المادة عقد التأمين بأنه عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذى اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا مرتبا أو أى عوض مالى آخر فى حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد ، وذلك فى نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن .

وهذا التعريف عام يصلح لجميع أنواع التأمين سواء التأمين على الأشخاص أو التأمين من الأضرار . وهو أيضا يبرز العناصر

القانونية لعقد التأمين : أطراف العقد (المؤمن والمؤمن له) ، محل العقد (فكرة الخطر المؤمن منه) ، والتزامات الطرفين : التزام المؤمن له بدفع الأقساط والتزام المؤمن بتغطية الخطر المؤمن منه .
إلا أنه يؤخذ على هذا التعريف ، أنه يركز فقط على الجانب القانوني للتأمين دون أن يبرز الجانب الفنى ، فالتعريف المتقدم يبين التأمين على أنه عقد الهدف منه فقط هو نقل عبء الخطر عن عاتق المؤمن له إلى عاتق المؤمن . فهو يقتصر على بيان أن التأمين علاقة بين المؤمن ومؤمن له واحد بينما يقوم التأمين أساسا على أن شركة التأمين لا تبرم عقدا واحدا مع مؤمن له واحد وإنما تسعى لجمع أكبر عدد من الراغبين فى التأمين من نفس الخطر وتتقاضى من كل منهم مقابل التأمين (القسط) . ومن مجموع ما تتقاضاه تقوم بتعويض من تحل به الكارثة منهم . فالتأمين إذن يقوم على التعاون بين مجموع المؤمن لهم والمؤمن يقوم بدور الوسيط بينهم . فالوساطة بهذا المفهوم - التى يقوم بها المؤمن من جوهر التأمين فى حين أن التعريف السابق أغفلها - بل إن التأمين يستمد شرعيته فى القانون الوضعى من هذا المفهوم . لأن العقد الذى يقتصر على نقل عبء الخطر عن عاتق شخص إلى عاتق شخص آخر هو عقد مقامرة أو رهان وهو عقد غير مشروع بصريح نص المادة ٧٣٩ مدنى .

هذا بالإضافة إلى أن تحديد التأمين في نطاق علاقة فردية بين المؤمن ومؤمن له واحد يؤدي إلى تعريض هذا الأخير لخطر إفلاس المؤمن . وفي حالة تحقق الخطر المؤمن منه سيتعرض المؤمن له للخطر عند عدم حصول مبلغ التأمين .

ويتضح من كل ذلك أن التعريف الذي قال به المشرع في هذه المادة ، وإن صح في العلاقة بين المؤمن ومؤمن له (واحد) لا يصلح في العلاقة بين المؤمن ومجموع المؤمن لهم .

ولذلك حاول الفقه البحث عن تعريف آخر يشمل جميع العناصر القانونية والفنية لعقد التأمين .

وقد شاع في الفقه المصرى التعريف الذى قال به الأستاذ هيمار بأن التأمين " عقد يحصل بموجبه أحد المتعاقدين وهو المؤمن له ، فى نظير مقابل يدفعه ، على تعهد المتعاقد الآخر وهو المؤمن ، الذى يجرى مقاصة بين المخاطر التى يضمناها طبقا لقوانين الإحصاء ، بأن يدفع له أو لغيره مبلغ التأمين إذا تحقق الخطر المؤمن منه " (١) .

(١) الدكتور محمد زهرة أحكام عقد التأمين طبقا لنصوص التفتين المدنى وأحكام القضاء ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ص ٤١ ومايعدها - الدكتور محمد حسان لطفى الأحكام العامة لعقد التأمين الطبعة الثانية نوفمبر ١٩٩٠ ص ٥ ومايعدها .

٣١٧- تعريفات أخرى :

١- تعريف المؤمن :

المؤمن هو الذى يأخذ على عاتقه تحمل الخطر ، وهو فى غالب الأحوال شركة ، وقد تكون شركة تأمين تعاونى أى بالاشتراك - كما سئرى - أو شركة تأمين بجعل أو قسط ثابت .

٢- تعريف المؤمن له :

المؤمن له هو طالب التأمين ، وهو الذى يتعهد بتنفيذ الالتزامات المقابلة للالتزامات المؤمن ، ويطلق عليه بعض الشراح هذه التسمية ، ويطلق عليه البعض الآخر لفظ (المستامن) .

٣- تعريف المستفيد :

المستفيد هو الشخص أو الأشخاص الذين يودى إليهم المؤمن ما التزم به فى حالة وقوع الحادث للمبين فى عقد التأمين .
فإذا كان طالب التأمين هو صاحب الحق فى التأمين ، كان هو المؤمن له والمستفيد فى ذات الوقت .

وقد يجمع المؤمن له بين صفات ثلاث : فيكون هو طالب التأمين أى الطرف الذى يتعاقد مع المؤمن والذى يتحمل بجميع الالتزامات الناشئة عن العقد ، وهو ثانياً الشخص المهدد بالخطر المؤمن منه ، وهو ثالثاً وأخيراً المستفيد من التأمين ، أى الشخص الذى يحصل على مبلغ التأمين المتفق عليه عند تحقق الخطر المؤمن منه .

مثال ذلك من يؤمن على مصنعه ضد السرقة : فصاحب المصنع هو الذى تعاقد مع المؤمن والتزم بدفع الأقساط (طالب التأمين) ، وهو صاحب المصنع المهتد بخطر السرقة ، فهو الذى يخشى هذا الخطر ويخشى نتائجه ، وهو أخيرا من يحصل على مبلغ التأمين عند وقوع الخطر المؤمن منه (المستفيد) .

وإذا اجتمعت هذه الصفات الثلاث فى شخص واحد ، فقد درجت العادة على تسميته بالمؤمن له دون طالب التأمين أو المستفيد ، على أن يكون من المفهوم أنه هو فى الوقت ذاته طالب التأمين والمستفيد ^(١).

(١) محمد زهرة ص ٦٠- وكانت المادة ١٠٣٥ من المشروع التمهيدي للتقنين المدني تنص على " يقصد بطالب التأمين الشخص الذى يتعهد بتنفيذ الالتزامات المقابلة للالتزامات المؤمن ، ويقصد بالمؤمن عليه الشخص أو الأشخاص الذين يؤدى إليهم المؤمن ما للترم به فى حالة وقوع الحادث المبين فى عقد التأمين .

٢- فإذا كان طالب التأمين هو صاحب الحق فى التأمين كان هو المؤمن عليه .

وقد جاء بمذكرة المشروع التمهيدي أنه : " يميز هذا النص بين طالب التأمين souscripteur de l'assurance أو كما يسميه قانون التأمين السويسرى الصادر فى ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ ، وكذلك قانون التأمين الألمانى الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ (preneur de

وقد قضت محكمة النقض بأن :

" يبين من نص المادة ٧٤٧ من القانون المدني أن من صور التأمين ما لا يرتبط بمسئولية المتعاقد مع المؤمن وإنما يرتبط بوقوع حادث معين بتحقيقه يقوم التزام المؤمن بأداء العوض المالي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد ، ومن ثم يجوز أن يكون التأمين من المسؤولية غير مقتصر على مسؤولية المتعاقد مع المؤمن وحده وإنما يجوز أن يشمل مسؤولية أى شخص يقع منه الحادث المبين فى العقد ولو لم يكن المتعاقد مع المؤمن مسئولاً عن عمله ، وفى هذه الحالة يلزم المؤمن بتغطية المسؤولية المترتبة على الحادث - فى الحدود التى وردت فى العقد أو نص عليها القانون- ولو انتقلت مسؤولية المتعاقد معه " .

(طعن رقم ٥١٣ لسنة ٤٦ قى جلسة ١٩٨٠/٦/٣)

(assurance) والمؤمن عليه . وليست لهذا التمييز أهمية من حيث الإيضاح للقانونى إلا فى أنواع التأمين (كالتأمين على الحياة والتأمين ضد الحوادث) التى يكون فيها عادة طالب التأمين والمؤمن عليه شخصين مختلفين . أما فيما عدا هذه الأنواع فيستعمل لاصطلاح "طالب التأمين" أو "المؤمن عليه" للدلالة على الشخص المتعاقد مع المؤمن - - إلا أن هذه المادة حذفت فى لجنة المراجعة اكتفاء بالمواد التى تتناول الأصول العامة المنظمة لعقد التأمين (مجموعة الأعمال التحضيرية جـ ٥ ص ٣٢٢ الهامش ومابعداها) .

٤ - الوسيط :

لا يتعاقد المؤمن بنفسه مع المؤمن لهم في الكثرة الغالبة من الأحوال ، خاصة إذا كون شركة تأمين مستقلة ، وإنما يتم ذلك عن طريق وسطاء تكون مهمتهم إقناع الأفراد بالتأمين وفوائده .

هذا الوسيط يمكن - حسب الظروف - أن يكون وكيلاً مفوضاً أو مندوباً ذا توكيل عام ، أو سمساراً غير مفوض .

ونعرض لذلك فيما يلي :

(أ) - الوكيل المفوض :

هو أوسع الوسطاء سلطة ، ذلك أنه يفوض من جانب المؤمن في أن يتعاقد - نيابة عنه - مع المؤمن لهم . ويتم التعاقد مباشرة بينه وبين طالب التأمين . وتتجاوز سلطة الوكيل المفوض مجرد إبرام العقد ، ذلك أن من كان له سلطة إبرام العقد ، جاز له أيضاً أن يمد أجل هذا العقد وأن يعدله أو يرجعه عنه أو يفسخه ^(١).

(١) الدكتور عبد الرزاق المنهوري الوسيط في شرح القانون المدني تنقيح المستشار أحمد مدحت المراغي الجزء المابع المجلد الثاني عقد التأمين طبعة ٢٠٠٤ ص ١٠٩٦ - محمد زهرة ص ٥٨ - وكانت المادة ١٠٤٤ من المشروع التمهيدى للنقنين المدني تنص في هذا المعنى على أنه : " إذا كان السمسار مفوضاً في إبرام عقد التأمين ، جاز له أيضاً مد أجل هذه العقود وتعديلها والحدول عنها وفسخها " إلا أن لجنة المرجعة قررت حذف هذه المادة مع غيرها من المواد " لأنها تتعلق بجزئيات يصن أن تنظمها قوانين خاصة " .

(مجموعة الأعمال التحضيرية ج٥ ص ٣٢٥ الهامش ومابعد) .

(ب) - المندوب ذو التوكيل العلم :

يلى الوكيل المفوض - من حيث السلطة المفوضة - المندوب ذو التوكيل العام .

وهو وإن كان له - كالوكيل المفوض - أن يتعاقد مباشرة مع المؤمن له ، إلا أنه يشترط - على العكس من الوكيل المفوض - أن يتقيد بالشروط المألوفة في التأمين .

وليس له أن يخرج عنها حتى ولو لمصلحة المؤمن ^(١).

(ج) - السمسار غير المفوض :

السمسار غير المفوض يلى الوسيطين المذكورين سابقا فى السلطة . وهو يكون على صورتين :

الصورة الأولى ، تكون فيها سلطة السمسار غير موضحة الحدود . وفى هذه الحالة لا تكون للوسيط سلطة فى إبرام عقد

(١) وكانت المادة ١٠٤٢ من المشروع التمهيدي تنص على أن :

" ١ - لا يجوز لوكيل المؤمن لدى عقد التأمين بوساطته ، إذا كان توكيله عاما ، أن يحل فى شروط التأمين العامة ، سواء أكان هذا التحيل فى مصلحة المؤمن عليه أو فى غير مصلحته " - إلا أن لجنة المراجعة حذفت هذه المادة مع غيرها من المواد " لأنها تتعلق بجزيئات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة " .

(مجموعة الأعمال للتوضيحية جـ ٥ ص ٣٢٥ الهامش ومليدها) -

راجع أيضا المنهوى ص ١٠٩٧ .

التأمين مع المؤمن له ، والذي يبرم العقد مع المؤمن له هو المؤمن ، فيوقع وثيقة التأمين ويسلمها للوسيط الذي يسلمها بدوره للمؤمن له^(١) . ولكن يكون لهذا الوسيط سلطات محدودة في شئون تتعلق عادة بتنفيذ عقد التأمين ، كقبض الأقساط والتعويضات الواجب دفعها ، وتسليم وثائق التأمين وعقود الامتداد الصادرة من المؤمن ، وتسلم البيانات التي يجب على المؤمن له أن يقدمها للمؤمن في أثناء قيام العقد^(٢) .

(١) الدكتور خميس خضر العقود المدنية الكبيرة الطبعة الثانية ١٩٨٤ ص ٤١٩ .

(٢) للمسنوري ص ١٠٩٧ - وكانت المادة ١٠٤٣ من المشروع التمهيدي للتقنين المدني تنص على أن : " إذا لم تكن سلطة الوسيط في التأمين موضحة الحدود ، فيكون له في هذه الحالة أن يقوم عن المؤمن بالأعمال الآتية :

- (أ) تسلم طلبات التأمين وإخطارات الدّول عن التأمين .
 - (ب) تسلم البيانات التي يجب على طالب التأمين أن يقدمها أو التي يقدمها من تلقاء نفسه للمؤمن أثناء قيام العقد وعن شئون متعلقة بهذا العقد بما في ذلك طلبات الفسخ .
 - (ج) تسليم وثائق التأمين وعقود الامتداد الصادرة من المؤمن .
 - (د) قبض الأقساط والفوائد والمصروفات والتعويضات الواجب دفعها بمقتضى عقد التأمين " .
- إلا أن هذه المادة حذفت مع غيرها من المواد بلجنة المراجعة " لأنها تتعلق بجزيئات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة " .
- (مجموعة الأعمال التحضيرية جـ ٥ ص ٣٢٥ الهامش ومابعدا) .

والصورة الثانية ، تكون فيها سلطة الوسيط موضحة الحدود ومقصورة على مجرد التوسط فى البحث عن مؤمن له . وفى هذه الصورة تنحصر مهمة الوسيط فى البحث عن مؤمن له ، فإذا وجده اتخذ الإجراءات اللازمة لجعل شركة للتأمين تبرم العقد معه . فتوقع شركة التأمين (المؤمن) وثيقة التأمين وتسلمها للوسيط الذى يسلمها بدوره للمؤمن له . وتنتهى مهمته عند هذا الحد ^(١).

٣١٨- تنظيم مهنة الوسطاء فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ :

ينظم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر المعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ ، مهنة وسطاء التأمين ، وذلك على النحو الآتى :

-
- (١) خميس خضر ص ٤١٩ ومابعدا - محمد زهرة ص ٥٩ - وكانت المادة ١٠٤٦ من المشروع التمهيدى للتقنين المدنى تنص على أن :
- ١- " إذا كانت مأمورية سمسار التأمين قاصرة على مجرد التوسط فى البحث عن مؤمن ، فتنتهى هذه المأمورية بقبوله بتسليم المؤمن عليه وثيقة التأمين المتمهد بها .
- ٢- ولا يكون السمسار ملزما بصفته الشخصية ولا بصفته ضامنا عن دفع مبلغ التأمين .
- ٣- ولا يكون المؤمن مسئولا عما وعد به السمسار من تعديل فى شروط التأمين العامة التى تتضمنها وثيقة التأمين ، أو من إضافة على هذه الشروط " - إلا أن هذه المادة وغيرها من المواد حذفت بلجنة المراجعة " لأنها تتعلق بجزيئات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة " .
- (مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٣٢٥ الهامش ومابعدا) .

(أ) - فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بوسيط التأمين كل من يتوسط فى عقد عمليات تأمين أو إعادة تأمين (م ٧١).

(ب) - لايجوز لوسطاء التأمين أو إعادة التأمين أن يزاولوا عملهم ما لم تكن أسماؤهم مقيمة فى السجل المعد لهذا الغرض بالهيئة (الهيئة المصرية للرقابة على التأمين) ، ولايجوز للوسطاء غير المصريين التوسط فى عمليات تأمين الممتلكات والمسئوليات.

ويسرى القيد لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بناء على طلب الوسيط ، ويؤدى الطالب رسما يحدده مجلس إدارة الهيئة بما لايجاوز مائة جنيه فى حالة القيد أو التجديد .

ويقدم طلب القيد أو التجديد بالشروط والأوضاع الواردة فى اللائحة التنفيذية لهذا القانون (م ٧٢) .

(ج) أن تتوافر فى الوسيط شروط المؤهل أو الخبرة وفقا للقواعد التى تتضمنها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وقد حددت المادة ١٢٧ من اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الدولى رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٩٦ هذه الشروط ، بأن يكون الوسيط حاصلا على أحد المؤهلات أو الخبرات الآتية :

١- مؤهل عال .

٢- مؤهل فوق المتوسط تخصص تأمين .

٣- مؤهل فوق المتوسط مع خبرة عملية فى مجال التأمين أو إعادة التأمين لا تقل عن سنة .

٤- شهادة إتمام دراسة الثانوية العامة أو الثانوية الفنية أو ما يعادلها مع خبرة عملية فى مجال التأمين أو إعادة التأمين لا تقل عن سنتين .

٥- شهادة إتمام دراسة الثانوية العامة أو الثانوية الفنية أو ما يعادلها مع اجتياز الاختبارات التى تعدها أو تعتمد عليها الهيئة للقيود فى سجل الوسيطاء .

ويستثنى مما تقدم من سبق تسجيله كوسيط تأمين طبقاً لأحكام القوانين السابقة .

كما يجب أن تتوافر فى الوسيط الشروط المبينة فى البنود من (٢) إلى (٦) من المادة (٦٢) من القانون .

وهذه الشروط هى :

١- ألا يكون قد حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة تمس الأمانة أو الشرف ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

٢- ألا يكون قد حكم بإفلاسه ما لم يرد إليه اعتباره .

٣- ألا يقوم به عارض من عوارض الأهلية .

٤- ألا يكون قد فصل من عمله بحكم أو قرار تأديبى نهائى أو صدر قرار بطلب اسمه من سجل إحدى المهن التى تنظمها

القوانين واللوائح لأموال تمتص الأمانة أو الشرف ما لم تمض على صدور الحكم أو القرار ثلاثة أعوام على الأقل .

(د) بالنسبة لغير المصريين يشترط للتقيد في السجل أن يكون مرخصا له بمزاولة المهنة في الخارج ، على أن يقدم المستندات التي تحددها اللائحة التنفيذية للقانون .

٢١٩- وظائف التأمين :

للتأمين عدة وظائف تجمل أهمها فيما يأتي :

١- التأمين من وسائل الأمان للمؤمن له :

أهم وظيفة يقوم بها التأمين للمؤمن له هي أنه يكفل الأمان للمؤمن له . وقد أصبحت الحياة المعاصرة مليئة بالأخطار من جراء تقدم الحضارة وما صاحب ذلك من انتشار الآلات الميكانيكية والسيارات ووسائل النقل البرية والبحرية والجوية والمصانع والعمارات الضخمة ، وغير ذلك من أسباب الحضارة ، مما جعل الناس يعتمدون إلى التأمين ليقبضهم شر الأخطار التي يتعرضون لها من جراء ذلك .

٢- التأمين من وسائل الائتمان للمؤمن له :

يعتبر التأمين وسيلة من وسائل الائتمان للمؤمن له ، ففى التأمين على الحياة مثلا يستطيع المؤمن له أن يرهن وثيقة التأمين لدى الغير ولن يعجل له المؤمن مبلغا على حسابها . ويستطيع

المدين الذى قدم رهنا على عقاره أن يوثق هذا الرهن ويقويه بالتأمين على العقار من الحريق ، وكثيرا ما يشترط الدائن المرتهن ذلك على المدين فإذا احترق العقار انتقل حق الدائن المرتهن إلى مبلغ التأمين طبقا للمادة ٧٧٠ من القانون المدنى . فقد نصت هذه المادة على أنه :

"١- إذا كان الشئ المؤمن عليه متقلا برهن حيازى أو رهن تأمىنى أو غير ذلك من التأمينات العينية ، انتقلت هذه الحقوق إلى التعويض المستحق للمدين بمقتضى عقد التأمين .

٢- فإذا شہرت هذه الحقوق أو أعلنت إلى المؤمن ولو بكتاب موصى عليه ، فلا يجوز له أن يدفع ما فى ذمته للمؤمن له إلا برضاء الدائنين .

٣- فإذا حجز على الشئ المؤمن عليه أو وضع هذا الشئ تحت الحراسة ، فلا يجوز للمؤمن إذا أعلن بذلك على الوجه المبين فى الفقرة السابقة أن يدفع للمؤمن له شيئا مما فى ذمته ."

وقد وجد الدائنون فى الوقت الحاضر فى التأمين طريقا مباشرا للاتئمان ، فلجأ الدائن إلى تأمين الدين ، سواء بتأمين كفالة الوفاء به ، أو بالتأمين من إصهار المدين^(١) .

(١) الدكتور خميس خضر العقود المدنية الكبيرة الطبعة الثانية ١٩٨٤ ص ٣٦٢ ومابعدھا - الدكتور أحمد شرف الدين أحكام التأمين الطبعة الثالثة ١٩٩١ ص ٢٩ ومابعدھا .

٤- التأمين من وسائل تكوين رؤوس الأموال :

التأمين بالنسبة للمؤمن له وسيلة فعالة من وسائل تكوين رؤوس الأموال . فالتأمين على الحياة فى أكثر صوره ، ليس إلا وسيلة من وسائل الإخضرار ، فيستطيع المؤمن له عن طريقه أن يدخر القليل شيئا فشيئا بأقساط التأمين التى يدفعها ، فإذا به عند نهاية التأمين يملك رأس مال يعتد به ، لم يكن يستطيع المؤمن له أن يدخره بغير التأمين .

٥- التأمين يدعم الاقتصاد القومى :

للتأمين وظيفة يؤديها للاقتصاد القومى ، ذلك أن التأمين يدعم الاقتصاد القومى ، ولتوضيح ذلك نجد أن شركات التأمين تجمع عادة من أقساط التأمين رؤوس أموال ضخمة ينتفع بها الاقتصاد القومى انتفاعا كثيرا ، فكثيرا ما تستثمر رؤوس الأموال التى تجمعها شركات التأمين فى المشروعات العامة وفى سندات القروض التى تطرحها الدولة فى الأسواق^(١).

٣٢٠- الأسس الفنية للتأمين :

تتمثل عملية التأمين - من الناحية الفنية - فى تجميع أكبر عدد من راغبي التأمين ضد خطر معين ، ويدفعون أقساطا لتغطية ما قد يتعرض منهم لهذا الخطر ، ويدير المؤمن التعاون بين المستأمنين عن طريق إجراء المقاصة بين المخاطر المتشابهة طبقا لقوانين الإحصاء وحساب الاحتمالات . والأسس التى يقوم عليها التأمين - من الناحية الفنية - تخلص فيما يلى .

(أ) التعاون بين المستأمنين :

لا ينبغي النظر إلى عملية التأمين من خلال العلاقة الفردية بين المؤمن والمستأمن بل يتجاوز الأمر ذلك إلى رابطة فعلية ينظمها ويديرها المؤمن بين أكبر عدد من المؤمن لهم الراغبين فى تغطية أنفسهم من خطر معين . فيقوم المؤمن بتجميع الأقساط واستخدامها فى تعويض أضرار الخطر الذى يتعرض له البعض منهم . أى أننا نكون بصدد تعاون بين المؤمن لهم على توزيع آثار الكوارث عليهم جميعا . ويتطلب ذلك بالضرورة تجميع رأس مال كبير من خلال اشتراك أكبر عدد من المستأمنين . هذا التعاون مفترض فى العملية التأمينية لأنه يوزع المخاطر بين المستأمنين ويخلق الأمان لهم . وهذا ما يميز التأمين عن العمليات الأخرى المشابهة مثل الإندجار الفردى والإيراد المرتب مدى الحياة .

(ب) المقاصة بين المخاطر :

يقوم المؤمن بتوزيع عبء المخاطر التي تقع لبعض المستأمنين على كل المؤمن عليهم المعرضين لنفس الخطر وهذا ما يطلق عليه عملية تنظيم المقاصة بين المخاطر ولا بد لإتمام العملية من عنصرين أساسيين :

١- تجانس المخاطر : لا بد من تجانس وتمائل المخاطر المدروسة التي يتم إجراء المقاصة بينها . ولا يشترط التجانس التام أو التماثل المطلق بل يكفي مجرد التشابه .

فيمكن تجميع المخاطر من حيث طبيعتها في مجموعات متشابهة ، تختص كل مجموعة منها بتأمين مستقل : مثل التأمين على الحياة ، والتأمين من المسؤولية ، والتأمين من الأضرار ، ويمكن إجراء تقسيم فرعي لكل نوع حسب طبيعة الخطر مثل الحريق والسرقه .

ويمكن تقسيم المخاطر وفقا لموضوعها كالمنقولات والعقارات ، أو وفقا لقيمتها حيث تجمع الأشياء ذات القيمة المتقاربة تحت سقف نفس النوع من التأمين وذلك لإجراء المقاصة بين أخطار غير متفاوتة القيمة على نحو يؤدي إلى عدم اختلال التوازن المالي .

وينبغي أخيرا تشابه الأخطار من حيث منتها ، حيث ينبغي وضع عقود التأمين متقاربة المدة من خطر معين في مجموعة واحدة حتى يسهل على المؤمن إجراء المقاصة بينها^(١).

(١) الدكتور محمد حسين منصور أحكام التأمين - دار المطبوعات الجديدة للنشر ص ٢٢ .

٢- كثرة المخاطر : يلزم توافر عدد كبير من الحالات المعرضة لنفس الخطر حتى يمكن الموازنة بين الأخطار المدفوعة والتعويض الواجب دفعه عند تحقق الخطر . فالكثرة لازمة لاستنتاج معلومات دقيقة عن عدد الحوادث وقيمة الأضرار التي تسببها وتحديد احتمال درجة تحققها ، كل ذلك وفقاً لقانون الأعداد وعوامل الإحصاء .

ويقصد بكثرة الخطر وقوعه بنسبة معينة ، أى أنه يهدد عدداً كبيراً من المؤمن لهم إلا أنه لا يقع إلا بالنسبة لعدد قليل منهم . أما إذا كان الخطر يقع بكثرة فى آن واحد كالحروب والزلازل فلا يمكن التأمين منه لصعوبة تغطية مجموعة الأخطار للتعويضات المطلوبة عند حلول الخطر . ولا يمكن التأمين كذلك على خطر نادر الوقوع لاستحالة استخلاص نتائج إحصائية عنه ومعرفة درجة احتمال وقوعه وقيّمته لتحديد القسط الواجب دفعه ^(١).

(ج) الاستعانة بقوانين الإحصاء :

ذكرنا سلفاً أن المقاصدة بين المخاطر تعنى قيام المؤمن بتقدير عدد الكوارث المحتمل وقوعها بالنسبة إلى مجموع الأخطار المؤمن منها لى يتوصل بذلك إلى تحديد القسط الواجب دفعه مقابل التأمين . ولا يقدر المؤمن الكوارث المحتمل وقوعها جزافاً وإنما يلجأ إلى

(١) الدكتور محمد حسين منصور أحكام التأمين دار المطبوعات الجديدة للنشر ص ٢٢ - محمد زهرة ص ٣٥ ومبعدها .

ذلك إلى الاستعانة بقواعد علم الإحصاء . ويجب على المؤمن ، حتى يضمن نجاح المشروع ، أن يحدد قيمة القسط بطريقة تغطي له على الأقل التعويضات المطلوبة عن الكوارث التي تتحقق .

ويتميز قطاع التأمين في هذه الصدد بخاصية ذاتية عن غيره من بقية القطاعات . فالمنتج لأي سلعة يستطيع أن يحسب مقدما تكلفة الإنتاج وسعر البيع والعائد قبل طرح السلعة في الأسواق . أما في التأمين فإن سعر التكلفة الحقيقي والعائد لا يمكن معرفتها مقدما . وعند ما تتم تسوية الكوارث التي يضمنها المؤمن فإنه يستطيع حينئذ فقط أن يحدد سعر التكلفة الحقيقي . فبيع الأمان إذا جاز التعبير يسبق بالضرورة معرفة التكلفة الحقيقية للإنتاج .

ولحل هذه الصعوبة الملزمة لعمليات التأمين يلجأ المؤمن - عن طريق الاستعانة بقوانين الإحصاء - إلى تقدير الاحتمالات على أساس قانون الكثرة .

والمقصود بتقدير الاحتمالات هو تقدير احتمال تحقق الخطر المؤمن منه . فلو افترضنا مثلا أن شركة تأمين لديها ألف شخص يشتركون في التأمين على الحياة لحال الوفاة ، فإن شركة التأمين يجب عليها في هذه الحالة تقدير الحالات التي يحتمل أن تتحقق بالنسبة لهذا الخطر المؤمن منه (خطر الموت) . فإذا كان خمسة أشخاص يموتون كل عام من بين هذا العدد (ألف) وكان مبلغ التأمين الذي يستحقه المؤمن له في حالة تحقق الخطر ١٠,٠٠٠

جنیه ، فإن القسط الواجب دفعه فى هذه الحالة يجب ألا يقل عن خمسين جنيهًا حتى يستطيع المؤمن تغطية المخاطر المحتمل وقوعها .

ولئن كان من المستحيل أن يعرف مقدما عدد المؤمن لهم الذين يموتون بالفعل ، لكن إحصاء عدد حالات الوفاة التى وقعت فى الماضى وسبب الوفاة ومدى احتمال تحقق ذلك فى المستقبل يساعد المؤمن كثيرا على الحصول على تقديرات صحيحة . وهذا هو ما يسمى بتقدير الاحتمالات .

ويلاحظ أن تقدير الاحتمالات يكون أقرب إلى الصحة كلما كان عدد المعرضين للخطر كبيرا ، وهذا هو قانون الكثرة . فقد أثبتت التجربة أن ملاحظة أكبر عدد من الحالات موضوع البحث من شأنها أن تعطى نتائج تقترب من الحقيقة . فإذا استئجنا بعد تقدير الاحتمالات ، أن حالة وفاة واحدة تقع فى كل ألف تعرضوا لخطر الموت ، فإن هذا التقدير قد يبتعد قليلا عن الحقيقة إذا كان عدد المؤمن عليهم ألفا فقط . لكن كلما زاد عدد المؤمن عليهم كلما اقتربنا من الحقيقة كثيرا وضعفت بالتالى عوامل الحظ والمصادفة . وتزداد الدقة كلما ازداد العدد ^(١).

(د) إعادة التأمين :

(أنظر بنود ٣٢١ وما بعده) .

(١) محمد زهرة ص ٣٨ وما بعدها .

تقسيمات التأمين

٣٢١- أولاً : التقسيمات الأولية للتأمين :

ينقسم التأمين إلى عدة أقسام أولية : فقد يكون بسيطاً أو مركباً ، جزئياً أو كلياً ، محدداً أو غير محدد ، فردياً أو جماعياً ، وذلك على التفصيل الآتي :

(أ)- التأمين البسيط والتأمين المركب :

يعد التأمين بسيطاً إذا كان يغطي خطراً واحداً (حريق أو سرقة أو غير ذلك) ويكون مركباً إذا اتسع مجال تغطيته ليشمل عدة أخطار في آمد واحد (حريق وسرقة أو مرض وزواج وإنجاب أو غير ذلك) ، فيستند هذا التقسيم إلى عدد الأخطار المضمونة بعقد التأمين ، فهو بسيط إذا كان الخطر واحداً ، ومركب إذا تعدد الخطر .

(ب) التأمين الجزئي والتأمين الكلي :

يستند هذا التقسيم إلى حجم الضرر المغطى من قبل المؤمن . فهو جزئي إذا اقتصر التزام المؤمن بالضمان على جزء من الضرر المترتب على تحقق الخطر المضمون ، وكلي إذا انصرف أثر التأمين إلى تغطية كل أضرار الخطر عند تحققه .

(ج) التأمين المحدد والتأمين غير المحدد :

يقوم هذا التقسيم على معيار مختلف وهو النظر إلى محل التأمين نفسه : فهو محدد إذا كان محله محدداً بدقة عند التعاقد (كأن يرد

على سيارة معينة أو منزل محدد) وغير محدد إذا كان محله غير معين عند التعاقد (كأن يرد التأمين على الأثاث الذى يوجد فى منزل معين لحظة تحقق الخطر المؤمن منه) .

(د) التأمين الفردى والتأمين الجماعى :

يرتكز هذا التقسيم على معيار متميز وهو عدد المؤمن لهم : فهو فردى إذا تعلق بفرد معين ، وجماعى إذا تعلق بمجموعة من الأفراد .

وأيا كان الأمر ، فإنه يجمع هذه التقسيمات أمر واحد ، وهو انعدام تأثيرها على طبيعة التأمين وأحكامه ^(١).

٣٢٢- ثانياً : تقسيمات التأمين من حيث الشكل :

(أ) التأمين التعاونى (أو التبادلى أو بالاشتراك) :

يقصد بهذا التأمين العقود التى يبرمها مجموعة من الأشخاص يتخذون شكل جمعية تعاونية ، يتفق أفرادها على تعويض الأضرار التى قد تنزل بأحدهم نتيجة تحقق خطر معين ، وذلك من مجموع الاشتراكات التى يلتزم كل فرد من الجماعة بدفعها ^(٢) .

(١) الدكتور محمد حسام لطفى ص ٢٦ - الدكتور توفيق حسن فزج أحكام التأمين الجزء الأول ١٩٩٤ ص ٢٧٨ .

(٢) الدكتور عبد الوود يحيى دروس فى العقود المسماة البيع والتأمين ١٩٧٨ ص ٢٢٢ - الدكتور أحمد شرف الدين أحكام التأمين للطبعة الثالثة ١٩٩١ ص ٢١ .

ويتميز هذا النوع من التأمين بسمات ثلاث :

١- اجتماع صفتي المؤمن له في كل عضو بالجمعية . فيعد كل عضو من أعضاء الجمعية معرضا للخطر المؤمن منه (أى مؤمن له) ومؤمنا فى آن واحد ، لذا أطلق البعض على التأمين التعاونى التأمين التبادلى لأن كل منهم يؤمن الآخر من ذات الخطر على سبيل التبادل . وهنا تكمن الخاصية المميزة لهذا النوع من التأمين ، فهو لا يستهدف تحقيق الربح بل يسعى إلى إيجاد نوع من التعاون بين الأعضاء لتعويض من يتحقق له الخطر المرتقب .

ولا ينال من صحة ما تقدم تحقيق الجماعة لأرباح نتيجة مجاوزة الأقساط لحجم التعويضات لأن كل طرف له الحق فى هذه الحالة ، فى أن يسترد نصيبه من الزيادة .

٢- يترتب على الخاصية السابقة أن يكون الاشتراك الذى يدفعه كل عضو قابلا للتغيير . فإذا زادت التعويضات المطلوبة عن الاشتراكات المجتمعة أمكن إما مطالبة الأعضاء بقسط تكميلى لتغطية التعويضات أو إنقاص التعويضات المستحقة بنسبة الناقص من الاشتراكات .

٣- وجود مسئولية تضامنية بين الأعضاء ، إذ يتضامن الأعضاء كما ذكرنا فى الوفاء بالتعويضات المستحقة بحيث يتحمل المؤسر منهم نصيب المعسر . وهذا ما يؤدى إلى عزوف الأفراد عن التأمين التعاونى .

ولهذا السبب لجأت بعض الهيئات إلى تحديد حد أقصى لانتجاوزه مسئولية العضو ، وبذلك اقترب التأمين التعاوني من التأمين بأقساط محددة (١).

(ب) : التأمين بأقساط محددة (التأمين التجاري) :

هذا النوع من التأمين لا يقوم به إلا شركات المساهمة .

وفيه يكون شخص المؤمن متميزا عن أشخاص المؤمن لهم ، يسعى المؤمن إلى تحقيق الربح عن طريق إجراء المقاصة بين المخاطر ، فيوزع تلك المخاطر على المؤمن لهم في صورة أقساط سنوية ثابتة يحددها باللجوء إلى الإحصائيات وحساب الاحتمالات . وهذا القسط الذي يقع على عاتق المؤمن له لا يقبل في الأصل تغييرا بحسب ما يتحقق من مخاطر . وكما أن المؤمن هو الذي يتحمل تبعه ما يتحقق من مخاطر فإن الربح يعتبر كمبدأ من حق المؤمن . ويلتزم المؤمن وحده ، بدون تضامن مع المؤمن لهم ، بدفع مبلغ التأمين عند تحقق للخطر (٢).

(١) عبد الوود يحيى ص ٢٢٣ - الدكتور محمد علي عرفه شرح القانون

المدنى الجديد في التأمين والعقد الصغيرة طبعة ١٩٥٠ ص ٦ -

توفيق حسن فرج ص ٢٧٠ وما بعدها .

(٢) أحمد شرف الدين ص ٢٠ وما بعدها - محمد علي عرفه ص ١٢

وما بعدها .

ويميز التأمين بأقساط محددة بأربع صفات هي :

١- انفصال صفة المؤمن له عن صفة المؤمن ، فليس المؤمن إلا وسيطا بين المؤمن لهم وأصحاب رؤوس الأموال المستثمرة في قطاع التأمين .

٢- ثبات قسط التأمين ، ويتحقق هذا الأمر للمؤمن عن طريق لجوئه إلى الإحصائيات والدراسات الفنية لمعرفة معدلات وقوع الكوارث ونسب حدوثها بما يكفل له تجنب أى دور للصدفة ، ويلتزم المؤمن هنا بعدم تعديل هذا القسط إلا باتفاق جديد مع المؤمن لهم^(١).

٣- عدم التضامن بين المؤمن والمؤمن لهم ، فيتحمل المؤمن بمفرده تبعة ما يتحقق من مخاطر ، أيا كان حجمها من حصيلة الأقساط التى يتم تحصيلها من العملاء ويستأثر المؤمن بالربح المتحقق من انخفاض قيمة التعويضات عن مجموع الأقساط . وقد أدت هذه الصفة الربحية للتأمين بأقساط محددة إلى إطلاق تسمية التأمين التجارى عليه^(٢).

٤- التحديد الاتفاقى المسبق لقيمة التعويضات الواجبة الدفع عند تحقق الخطر . ويتحدد هذه القيمة عند إبرام العقد بمبلغ معين كما هو الحال بالنسبة للتأمين من الأضرار .

(١) محمد كامل مرسى ص ٣٩ - محمد حسام لطفى ص ٢٩ .

(٢) محمد حسام لطفى ص ٢٩ .

٣٢٣- تداخل التأمين التعاوني والتأمين بأقساط معددة :

جرى العمل على إزالة بعض الفروق الهامة بين قسمي التأمين التعاوني والتأمين بأقساط معددة . بحيث أصبح من النادر عملاً أن تصادف جماعات تأمين تعاوني تجمع لدى إنشائها بين المميزات الرئيسية الثلاثة لهذا النوع من التأمين التي ذكرناها سلفاً ، ذلك أن هذه الجماعات لم يفتها أن تلمس من بادئ الأمر أن تعرض الأعضاء لمسئولية تضامنية غير محددة من شأنه الإحجام عن الاندماج في عضويتها ، فعملت على تخفيف عبء هذه المسئولية عن طريق العمل على إنشاء احتياطي ضخّم لمواجهة الطوارئ ، إما عن طريق استثمار رؤوس الأموال المجتمعة لديها بعد مرور عدة سنوات متوالية لم يتحقق في خلالها إلا قليل من المخاطر المؤمن منها ، أو عن طريق إصدار سندات لتغذية هذا الاحتياطي بالمال الكفيل لمواجهة الطوارئ وعدم مطالبة الأعضاء باشتراكات إضافية في مثل هذه الحالات .

وعلى هذا النحو ظهر نوع جديد من شركات التأمين يمكن تسميته بالشركات المختلطة لكونها تجمع بين مميزات القسمين السابقين .

كما أن شركات التأمين بالأقساط حاولت من ناحيتها أن تستغل بعض مزايا جماعات التأمين بالاكتتاب بأن ضمنت وثائق التأمين

شرطاً يسمح للمؤمن لهم بالاشتراك فى الأرباح . ومن مقتضى هذا الشرط أن تصبح الأقساط قابلة للتغير عندما تسمح أعمال الشركة بتحقيق أرباح ، وذلك يتأتى عن طريق إنقاص القسط ، ما لم يفضل المؤمن له إضافة نصيبه فى الأرباح إلى مبلغ للتعويض المشروط فى العقد .

وهذه الصورة كثيرة الاستعمال فى وثائق التأمين على الحياة ، على أنه ليس هناك ما يمنع من استعمالها بالنسبة لأنواع أخرى من التأمين .

وذلك كله ليس من شأنه زوال كل أهمية للتمييز بين قسمي التأمين السابقين ، فلا زالت شركات التأمين بالأقساط هى وحدها التى يتعين أن تتخذ شكل شركة مساهمة وتخضع لأحكام هذا النوع من الشركات .

وذلك يستتبع أن تكون لها وحدها الصفة التجارية وتسرى عليها أحكام قانون التجارة . كما أن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٩٦ خص جماعات التأمين بالتعاونى بأحكام خاصة .

وأخيراً من الناحية العملية - نرى للجمهور أميل إلى التعامل مع شركات التأمين بالأقساط ، لأنها أقدر على اكتساب ثقته بما لها من نشاط واسع النطاق ، وللاعتقاد بأنها تستند إلى أسس علمية وفنية قوية .

ولهذا الاعتباراتها كلها جرى القضاء على تقدير جواز الطعن بإبطال العقد ، لغلط جوهرى ، من جانب المؤمن له الذى يتعامل مع هيئة للتأمين التعاونى معتقدا أنها من شركات المساهمة^(١) .

٢٢٤- ثالثا : تقسيم التأمين من حيث الموضوع :

لما كانت المخاطر التى يمكن أن تكون موضوعا للتأمين لا تقع تحت حصر ، لأن كل المخاطر التى يمكن تصورها من الجائز التأمين عليها ، كان طبيعيا أن تكون كل محاولة لوضع هذه المخاطر فى أقسام جامعة مانعة عرضة لأن يظهر قصورها ، ومع ذلك فقد جرى للشرح على الاهتمام بتقسيم التأمين من حيث الموضوع ، وجارتهم فى ذلك بعض التشريعات ، ونورد هنا هذه التقسيمات على ما استقر عليه الرأى والعرف .

(أ) التأمين البحرى والتأمين البرى :

أول تقسيم يجب إجراؤه فى هذا الصدد هو الذى يميز التأمين البرى عن غيره من أنواع التأمين ، وبالأخص التأمين البحرى ، وهذا التقسيم أساسه طبيعة المخاطر المؤمن منها ، فالغاية من التأمين البحرى مجابهة مخاطر البحار ، أى تلك التى يمكن التعرض لها أثناء رحلة بحرية ، وينصب هذا للتأمين إما على

(١) محمد على عرفه من ١٦ ومابعدا - محمد كامل مرسى من ٤٠

ومابعدا - راجع أيضا أحمد شرف الدين من ٢٢ .

الباحرة نفسها ، أو على البضاعة التى تحملها ، فهو يتناول بعبارة عامة مخاطر النقل البحرى . ولكنه لا يمتد إلى الأشخاص المعرضين لهذه المخاطر ، فهو بطبيعته تأمين على الأشياء فحسب . والتأمين البحرى هو أقدم أنواع التأمين عهدا . وهو الذى عنى المشرع بتفصيل أحكامه فى مجموعة القانون البحرى ، ودراسته متصلة بهذا القانون .

ويصح أن نشير بعد هذا التقسيم إلى ظهور أنواع أخرى من التأمين لاتخضع لأحكام التأمين البحرى ولا التأمين البرى ، وهى التأمين النهري^(١) ويغضى هذا التأمين مخاطر النقل فى مياه الترع والقنوات والأنهار .

ويخضع لنفس أحكام التأمين البحرى .

وكذلك التأمين الجوى ويعطى مخاطر النقل الجوى التى قد تلحق بالطائرة نفسها أو حمولتها من البضائع فقط . ويخضع هذا النوع من التأمين وفقا للراجع لأحكام التقنين البرى فيما عدا ما تنظمه المعاهدات الدولية فى خصوصه^(٢).

أما التأمين البرى فيغضى الأخطار التى لاتدخل فى نطاق التأمين البحرى والنهرى والجوى .

(١) محمد على عرفه ص ١٨ .

(٢) محمد حسام لطفى ص ٣٢ .

(ب) التأمين الخاص والتأمين الاجتماعى :

ينصرف اصطلاح التأمين الخاص إلى التأمين الربحى الذى تبرمه شركات تقوم لهذا الغرض بتأمين الشخص أو ذويه من أخطار معينة ، قد تتحقق فى المستقبل مقابل دفعه لقسط يحدده المؤمن استنادا إلى أسس حسابية وإحصائية دقيقة . ويميز هذا النوع من أنواع التأمين أن الفرد يبرمه برغبته مدفوعا باعتبارات قوامها حماية مصالحه الخاصة ، ويرى البعض أن التأمين يظل خاصا حتى إذا أجبر القانون الشخص على التعاقد ، كما هو الحال بالنسبة للتأمين الإجبارى على المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات أو أعمال البناء .

وبالمقابل يقوم التأمين الاجتماعى على حماية مصلحة المجموع أى المصلحة العامة بهدف تأمين أفراد الطبقة العاملة فى المجتمع ضدما قد تتعرض له من أخطار قد تحول بينهم وبين مباشرة عملهم . ولما كان الغالب هو انصراف العمال عن التفكير فى مثل هذا النوع من التأمين فإن المشرع يتدخل لإضفاء صفة الإجبار عليه فيشترك العامل مع رب العمل والدولة فيدفع أقساطه بنص القانون . ويختلف الفقه إذا اقتصر دفع القسط على الأخيرين دون العامل . فيرى البعض أن هذا الأمر لا يغير من تكييف التأمين بأنه تأمين اجتماعى على أساس أن المرجع فى ذلك هو صفة الإلزامية وطبيعة المستفيدين منه .

ويرى البعض الآخر^(١) أن التأمين يصبح هنا تأميناً خاصاً مثله في ذلك مثل التأمين الإجبارى من حوادث السيارات ، لأن العبرة في نظره هي بمساهمة الدولة فيه كطرف من أطرافه ، فإذا انتفتت هذه المساهمة ، امتنع اعتباره عقداً من عقود التأمين الاجتماعى^(٢) . وأياً كان الأمر ، فإن دراسة التأمين الاجتماعى تخرج عن نطاق دراستنا لدخولها ضمن موضوعات قوانين التأمينات الاجتماعية .

(ج) التأمين من الأضرار والتأمين على الأشخاص :

ينقسم التأمين البرى الخاص بالنسبة لموضوعه إلى تأمين من الأضرار وتأمين على الأشخاص ، وهذا هو أهم تقسيمات التأمين بخصوص هذه الدراسة .

أولاً : التأمين من الأضرار :

يهدف التأمين من الأضرار إلى تعويض المؤمن له عن الأضرار التى تنزل بذمته المالية نتيجة خطر معين . فالغرض تعويض المؤمن له عن الأضرار المالية ، ولذلك فمسئولية المؤمن تنحصر فى تعويض الضرر الذى سببه وقوع الحادثة ، وهو يلتزم بقدر هذا الضرر فقط الذى يثبتته المؤمن له .

(١) الدكتور عبد الوود يحيى دروس فى العقود المسماة - البيع والتأمين

سنة ١٩٧٨ ص ٢٢٨ .

(٢) محمد على عرفه ص ٢٠ .

ويقرتب على أن التأمين من الأضرار عقد تعويض ما يأتي :

١- أن مقدار التعويض لا يتحدد مقدما في عقد التأمين لأن التأمين يهدف إلى تعويض المؤمن له بقدر ما يصيبه من ضرر ، ولا يمكن أن يعرف مقدما مدى ما سبببه تحقق الخطر للمستأمن من أضرار .

٢- إذا أبرمت عدة وثائق تأمين لدى عدة شركات بالنسبة لخطر معين ، فإن المؤمن له لا يستطيع - عند تحقق الخطر - أن يتقاضى من هذه الوثائق جميعها إلا ما يساوى الضرر الذي نزل به فقط لأن مجموع التعويضات لا يمكن أن تزيد على الأضرار التي سببها الخطر ، وإلا أصبح التأمين مصدرا للإثراء .

٣- إذا كان هناك شخص مسئول عن وقوع الحادث ، فلا يستطيع المؤمن له أن يجمع بين عوض التأمين ، ودعوى المسؤولية قبل المسئول عن الحادث وإلا تقاضى المستأمن تعويضا أكثر من الضرر الذي نزل به ، بل يحل المؤمن بما دفع من تعويض محل المستأمن في دعواه قبل الغير المسئول ، وقد نصت على هذا الحكم صراحة المادة ٧٧١ من القانون المدني المصري ، بخصوص التأمين ضد الحريق ، إذ تقضى هذه المادة بأن يحل المؤمن قانونا بما دفعه من تعويض من الحريق في الدعاوى التي تكون للمؤمن له قبل من تسبب بفعله في الضرر التي نجمت عن مسؤولية المؤمن .

وينقسم التأمين من الأضرار إلى تأمين على الأشياء وتأمين من المسؤولية . فالتأمين على الأشياء يهدف إلى تعويض المؤمن له عن الأضرار المادية التي تصيب نمته المالية مباشرة بسبب تلف أو هلاك بعض الأشياء . ويتميز هذا النوع من التأمين بأنه لا يوجد وقت تحقق الحادثة المؤمن عنها سوى شخصان فقط هما المؤمن والمستفيد وتتعدد صور التأمين على الأشياء بقدر عدد الأخطار التي يمكن أن تتحقق بالنسبة للأشياء المؤمن عليها كالتأمين ضد الحريق وضد السرقة ، وضد نفوق الماشية ، وضد هلاك المحصولات بالآفات الزراعية ، إلى غير ذلك من الصور التي لا تقع تحت حصر .

أما التأمين من المسؤولية فيهدف إلى تأمين المؤمن له ضد رجوع الغير عليه بسبب الأضرار التي لحقته والتي تستوجب مسؤولية المؤمن له ، فيقصد به تعويض الأضرار التي تنزل بزنة المؤمن له نتيجة دين التعويض الذي يلتزم بدفعه للغير المضرور ، ولذلك يوصف أحياناً هذا النوع من التأمين بالتأمين بالديون . والتأمين من المسؤولية له صور متعددة ، ومثاله التأمين من المسؤولية الناشئة عن حوادث السيارات والتأمين من مسؤولية المستأجر عن حريق اعين المؤجرة ، والتأمين من المسؤولية المدنية^(١).

(١) عبد الوود يحيى ص ٢٢٩ وما بعدها - خميس خضر ص ٢٦٨ .

ثانياً : التأمين على الأشخاص :

يقصد بالتأمين على الأشخاص ذلك النوع من التأمين الذى يكون محله شخص المؤمن له ، فينصرف أثره إلى الأخطار والوقائع التى قد تلحق بالمؤمن له فى شخصه ، وذلك مقابل قيام المؤمن له بدفع أقساط دورية معينة .

ويتميز هذا النوع من التأمين بخاصية هامة هى أنه لا يهدف إلى تعويض المؤمن له عن ضرر وقع به لتخلف الصفة التعويضية بالنسبة له ، وذلك لأمرين .

الأول : هو عدم وقوع ضرر أصلاً ، كما هو الحال إذا تعلق التأمين بحوادث سارة كالزواج أو ميلاد طفل أو الحياة حتى سن معينة . ويترتب على ذلك أن المؤمن يلتزم فى التأمين على الأشخاص بأن يدفع العوض المتفق عليه ، عند تحقق الحادثة ، دون اعتبار لما إذا كان قد أصاب المؤمن له أو المستفيد عند تحقق الحادثة ضرر أم لا .

والثانى : هو استحالة تقدير قيمة الضرر عند وقوعه ، كما هو الحال عند الوفاة . فالمؤمن يلتزم بدفع المبلغ المتفق عليه عند التعاقد بمجرد تحقق الخطر المؤمن منه .

ويترتب على ذلك ما يأتى :

١- أن المبلغ المؤمن به يتحدد فى وثيقة التأمين عند إبرام العقد ، وبمجرد وقوع الحادثة المؤمن منها يلتزم المؤمن بدفع هذا المبلغ

إلى المؤمن له - أو إلى المستفيد المعين فى العقد - دون أن يطالب أحدهما بأن يثبت أن ضرراً ما أصابه . وقد عبرت عن هذا المعنى بوضوح المادة ٧٥٤ من القانون المدنى بقولها : " المبالغ التى يلتزم المؤمن فى التأمين على الحياة بدفعها إلى المؤمن له أو المستفيد عند وقوع الحادث المؤمن منه أو عند حلول الأجل المنصوص عليه فى وثيقة التأمين ، تصبح مستحقة من وقت وقوع الحادث المؤمن منه ... دون حاجة إلى إثبات ضرر أصاب المؤمن له أو المستفيد " .

٢- إذا كانت هناك عدة وثائق أبرمها مؤمن له واحد لدى عدة شركات تأمين ، فإنه يستحق جميع المبالغ المؤمن بها عند تحقق الخطر المؤمن منه . ولا يمكن لأحد المؤمنين أن يتخلص من التزامه بحجة أن المؤمن له تقاضى من المؤمن الأخرين ما يكفى .

٣- إذا كان هناك مسئول عن وقوع الحادث ، فلا يستطيع المؤمن الذى دفع مبلغ التعويض أن يرجع بما دفع على الغير المسئول ، لا بمقتضى حق خاص له ولا على أساس الحلول محل المؤمن له أو المستفيد . وقد نصت على هذا المادة (٧٦٥) من القانون المدنى بقولها : " فى التأمين على الحياة لا يكون للمؤمن الذى دفع مبلغ التأمين حق فى الحلول محل المؤمن له أو المستفيد فى حقوقه قبل من تسبب فى الحادث " . كذلك لا يمكن أن ينص فى وثيقة التأمين على أن يكون للمؤمن الحق فى الحلول محل المؤمن له أو للمستفيد قبل الغير المسئول " .

٤- يترتب أيضا على عدم اعتبار التأمين على الأشخاص عقد تعويض أن المؤمن له أو المستفيد يستطيع أن يجمع بين المبلغ المستحق له لدى شركة التأمين ، والمبلغ الذى يلتزم بدفعه الغير المسئول عن وقوع الحادث وفقا للقواعد العامة فى المسئولية . وفى هذه الحالة يقدر التعويض المستحق له قبل الغير المسئول مستقلا عن المبلغ الذى تقاضاه من المؤمن .

وأهم أنواع التأمين التى تدخل تحت التأمين على الأشخاص هو التأمين على الحياة بصوره المختلفه ، ولكن التأمين على الأشخاص يشمل بالإضافة إلى ذلك التأمين ضد الإصابات والتأمين ضد المرض . مع ملاحظة أن التأمين بنفقات العلاج والدواء لا يدخل تحت التأمين على الأشخاص وإنما يعتبر تأمينا من الأضرار ^(١).

٣٢٥- ما يخرج عن نطاق التأمين على الأشخاص :

يخرج عن نطاق التأمين على الأشخاص كل عملية لا يقصد بها تأمين المؤمن له من خطر يتعلق بشخصه والأمثلة على ذلك كثيرة منها :

١- العقود التى تنفى مرتبا مدى الحياة وتتخذ شكل معاوضة (كالبيع أو القرض) أو تبرع (كالهبة أو الوصية) مادام الملتزم بالإيراد شخصا طبيعيا أو معنويا غير هيئات التأمين . أما إذا كان

(١) عبد الوود يحيى ص ٢٣١ ومبجدها .

الملتزم بالدفع هو هيئة تأمين بالمعنى الفنى للكلمة ، فإن العقد يدخل فى نطاق عقود التأمين .

٢- عمليات التونتين La tontine : (التونتين) اسم رجل من نابلى اسمه (Lorenzo tonti) ، اخترع هذه العمليات . وهى عبارة عن اشتراك عدد من الأشخاص فى تكوين رأس مال عن طريق دفع أقساط طوال مدة معينة ، ويستغل رأس المال ، حتى إذا انقضت المدة المعينة وزع ، بعد خصم مصروفات الإدارة ، على من بقى حيا من المشتركين ، وقد يوزع بعض رأس المال على خلفاء من مات منهم . فالعملية إذن تتعلق بحياة الأشخاص ومن ثم يخضع لرقابة الدولة ، ولكنها ليست تأميناً فليس فيها مؤمن يتحمل خطر يعرض عنه طبقاً لقوانين الإحصاء . وإنما هى عملية تمويل يقوم بها أشخاص يضاربون على حياتهم ، فمن بقى منهم حيا ظفر بالمال . فهى مضاربة لا تأمين ، وقد قل تداولها فى العمل^(١).

٣- عمليات تكوين رؤوس الأموال :

وهى العمليات التى يتم بمقتضاها تكوين الأموال عن طريق قيام شركة بتحصيل مبلغ معين من المال - فى صورة دفعة واحدة أو على أقساط - من مجموعة من الأفراد ثم تقوم باستغلاله ورده إلى العضو نفسه أو إلى خلفه بعد مدة أقصاها خمس وعشرين سنة .

(١) السنهورى ص ١٢٧٦ .

وقد يتفق الأعضاء على تحديد الموعد الذى يجب الرد فيه عن طريق الاقتراع .

ومن الواضح أن هذه العملية لا تنتمى للتأمين بصفة لعدم ارتباط رأس المال المستحق أو الأقساط بحياة العضو أو موته^(١) .

٤- الإلخار :

وهى العمليات التى يقوم بها عدد من الأفراد تربطهم صلة قربنى أو صداقة ، الغرض منها استثمار أموال الأعضاء وردها إليهم مع الربح المتحصل من استثمارها .

فهذه العملية هى مجرد إلخار .

وسنعرض فيما بعد للتأمين على الحياة الذى يعتبر أهم صور التأمين على الأشخاص .

ونشير هنا إلى نوعين آخرين من التأمين على الأشخاص هما التأمين ضد الحوادث والتأمين ضد المرض .

(أ) التأمين ضد الحوادث (الإصابات) :

يعرف هذا النوع من التأمين بأنه العقد الذى يلتزم المؤمن بموجبه بأن يدفع مبلغا من المال إلى المؤمن له أو إلى المستفيد حسب الأحوال ، نظير قسط دورى ثابت فى حالة وقوع حادث

(١) محمد حسام محمود لطفى ص ٣٩ وما بعدها - عبد الوود يحيى فى دروس فى العقود المسماة ص ٢٢٣ .

للمؤمن على حياته أو وفاته ، وإلى هذا فهو عقد تأمين على الأشخاص ، ولكن قد يذهب الأطراف إلى أبعد من ذلك ، فيتم الاتفاق بينهم على أن يغطي المؤمن كل أو بعض نفقات العلاج والدواء . وفى هذه الحالة بعد التأمين - فى هذا الشق وحده تأمين من الأضرار . ومع ذلك فإن عملية التأمين بأسرها تخضع لأحكام التأمين على الأشخاص نظرا للطابع الثانوى للشق الأخير ، ويلاحظ أن ما انتهينا إليه لا يؤثر فى تطبيق أحكام المبدأ التعويضى عن هذا الشق وحده .

ويتخذ التأمين من الحوادث بالنظر إلى عدد المؤمن عليهم إحدى صورتين :

الأولى : صورة فردية : بمعنى أنها تخص مؤمنا عليه واحدا .
وبختلف مدى ضمان المؤمن للحوادث الناشئة عنها بحسب عبارات العقد .

الثانية : صورة جماعية : وتكون إذا شمل العقد مجموعة معينة من الأفراد (فريق رياضى أو تلاميذ مدرسة مثلا) .
وفى كل الأحوال يلتزم المؤمن له - أو المستفيد - بإثبات دخول الحادث الذى وقع فى دائرة ضمان المؤمن^(١).

(١) محمد حسام لطفى ص ٥٥ ومابعدها .

(ب) التأمين ضد المرض :

هو عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن بنظر أقساط دورية بضمنان ما قد يصيب المؤمن له من أمراض ، وقد ترتبط هذه الوثيقة بالتأمين ضد الإصابات أو الحوادث وقد تستقل عنها .

ويتخذ مبلغ التأمين إحدى صورتين :

الأولى : دفع رأسمال معجل دفعة واحدة أو على أقساط .

الثانية : دفع نفقات العلاج والدواء .

وإن كان يلاحظ خضوع مبلغ التأمين ، في صورته الأخيرة إلى المبدأ التعويضي ، فهذا العقد له وجهان :

أولهما : ينتمي لعقود التأمين على الأشخاص ، ويتعلق بالمبلغ المستحق عند تحقق خطر المرض .

ثانيهما : خاص بعقود التأمين من الأضرار نظرا لارتباطه بنفقات العلاج والدواء .

وقد أثبت العمل أن غالبية طالبي التأمين ضد المرض هم من أرباب الأسر الذي يرغبون في تأمين أولادهم من خطر المرض . كما درج أرباب الأعمال على إبرام هذه الوثائق لصالح العاملين لديهم كتأمين تكميلي للتأمين الاجتماعي^(١).

(١) محمد حسام لطفى ص ٥٦ .

**٣٢٦- التأمين فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ المعدل
بالقانون رقم ٩١ رقم لسنة ١٩٩٥ بإصدار قانون
الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر :**

تنص المادة الأولى من هذا القانون على أن : يشمل التأمين فى
تطبيق أحكام هذا القانون :

أولاً : تأمينات الأشخاص وعمليات تكوين الأموال وتشمل
الفروع الآتية :

- ١- تأمينات الحياة بجميع أنواعها .
 - ٢- تأمينات الحوادث الشخصية والعلاج الطبى طويلة الأجل .
 - ٣- عمليات تكوين الأموال .
- ثانيا : تأمينات الممتلكات والمسئوليات. وتشمل الفروع الآتية :
- ١- التأمين ضد أخطار الحريق والتأمينات التى تلحق به عادة .
 - ٢- التأمين ضد أخطار النقل للبرى والنهرى والبحرى والجوى
وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها .
 - ٣- التأمين على أجسام السفن وآلاتها ومهماتا وتأمينات
المسئوليات المتعلقة بها .
 - ٤- التأمين على أجسام الطائرات وآلاتها ومهماتا وتأمينات
المسئوليات المتعلقة بها .
 - ٥- التأمين على السيارات وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها .

- ٦- التأمين الهندسى وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها .
 - ٧- تأمينات البترول .
 - ٨- التأمين ضد أخطار الحوادث المتنوعة والمسئوليات .
- ويجوز لمجلس إدارة الهيئة (الهيئة المصرية للرقابة على التأمين) أن يصدر قرارا بتحديد تأمينات أخرى وفروعها .

٢٢٧- المنشآت التى تزاوّل التأمين وإعادة التأمين فى مصر طبقا للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر :

(أ) شركات المساهمة المصرية :

- ١- تزاوّل عمليات التأمين أو إعادة التأمين شركات المساهمة المرخص لها بمزاولة عمليات التأمين أو إعادة التأمين أيا كان سند أو أداة إنشائها (م١٧) .
 - ٢- يجب أن تتخذ كل من شركة التأمين وشركة إعادة التأمين شكل شركة مساهمة مصرية لا يقل رأس مالها المصدر عن " ثلاثين مليون " جنيه ولا يقل المدفوع فيه عند التأسيس عن النصف .
- ويجب أن يتم سداد باقى رأس المال المصدر بالكامل خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ تسجيل الشركة بالهيئة .
- ويشترط أن تكون أسهم الشركة اسمية ، وألا تقل نسبة مساهمة المصريين فى شركة للتأمين المباشر عن ٥١% من رأس المال .

ولايجوز تخفيض رأس مال الشركة إلا بموافقة من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين وبشرط ألا يقل رأس المال عن الحد الأدنى المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة .

ولايجوز أن تجمع شركات التأمين بين مزاولة فروع التأمين الواردة في البند أولاً من الفقرة الأولى من المادة (١) من هذا القانون وبين مزاولة الفروع الواردة بالبند ثانياً من ذات الفقرة ويستثنى من هذا الحظر الشركات القائمة وقت العمل بالقانون ، أيا كانت فروع التأمين المرخص لها بمزاومتها متى كانت تجمع بين مزاولة فروع التأمين المنصوص عليها في الفقرة المشار إليها (م ٢٧ من القانون) .

(ب) جمعيات التأمين التعاوني :

يقصد بجمعية التأمين التعاوني تلك التي يتم تكوينها في إطار الأحكام العامة للتعاون وتكفل لأعضائها نظاماً تأمينياً فيما بينهم ، ويشترط ألا تقل قيمة أسهم أو حصص رأس مالها عند الإنشاء والمدفوع منه عن الحد الذي يبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وتتولى الهيئة تسجيل هذه الجمعيات والترخيص لها بمزاولة نشاطها والرقابة والإشراف عليها وتكتسب الجمعية الشخصية الاعتبارية بمجرد قيدها في السجل المعد لذلك بالهيئة ، وتحدد اللائحة التنفيذية للقانون القواعد والشروط اللازمة لإنشاء تلك الجمعيات وتسجيلها والأسس الفنية التي تسير عليها (م ٢٢) .

(ج) صناديق التأمين الخاصة :

يقصد بصندوق التأمين الخاص فى تطبيق أحكام القانون كل نظام فى هيئة أو شركة أو نقابة أو جمعية من أفراد تربطهم مهنة أو عمل واحد أو أية صلة اجتماعية أخرى يتكون بغير رأسمال ، ويمول باشتراكات أو خلافه بغرض أن يؤدى أو يرتب لأعضائه أو المستفيدين منه حقوقاً تأمينية فى شكل تعويضات أو معاشات دورية أو مزايا مالية محددة .

ويطبق فى شأن هذه الصناديق أحكام صناديق التأمين الخاصة الصادرة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ (م ٢٣) .

(د) صناديق التأمين الحكومية :

يقصد بالصناديق الحكومية للتأمين ، الصناديق التى تتولى عمليات التأمين ضد الأخطار التى لا تقبلها عادة شركات التأمين أو تلك التى ترى الحكومة مزاولتها بنفسها .

ويكون إنشاء صندوق التأمين الحكومى بقرار من رئيس مجلس الوزراء ويصدر بتحديد شروط وأسعار عمليات التأمين المشار إليها قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة .
وتتضمن اللائحة التنفيذية لهذا القانون الأحكام المنظمة لأوجه رقابة الهيئة على هذه الصناديق (م ٢٤) .

إعادة التأمين

٣٢٨- المقصود بإعادة التأمين :

إعادة التأمين عقد بمقتضاه تلتزم إحدى شركات التأمين بالمساهمة في تحمل المخاطر المؤمن منها لدى شركة أخرى (١). ويمكن تعريفه أيضا بأنه عملية بموجبها ينقل المؤمن المباشر إلى مؤمن آخر هو المؤمن المعيد جزءا من الأخطار التى تعاقد عليها بقصد تحقيق أكبر قدر ممكن من التناسق بين هذه الأخطار (٢).

وعلى ذلك فالمؤمن الذى يعرض عليه خطر كبير القيمة ، له أن يختار بين قبول جزء من الخطر يتفق مع مجموعة الأخطار التى تشملها محفظته ويقسم الباقي على مؤمنين آخرين . أو أن يقبل الخطر جميعه ويعيد التأمين بما يزيد على طاقته ، وهو فى الغالب من الأحوال سيفضل الحل الثانى نظرا لفوائده الكثيرة فبواسطة إعادة التأمين تستطيع شركة التأمين أن تقبل جميع الأخطار التى تعرض عليها مهما بلغت قيمتها دون أن تتعرض بذلك لكوارث مالية نتيجة تحقق بعض الأخطار المرتفعة القيمة ، وذلك لأن إعادة التأمين تحقق التنااسب بين الأخطار التى تجمعها الشركة فى محفظتها (٣).

(١) محمد على عرفه ص ٢٧٥ .

(٢) عبد الوود يحيى فى دروس فى العقود المسماة ص ١٧٥ .

(٣) عبد الوود يحيى فى دروس فى العقود المسماة ص ٢٧٦ .

وواضح مما سلف أن إعادة التأمين عقد بين شركتين لا دخل للمؤمن له به أصلاً ، فهو أجنبي عنه . وبذلك تتحدد حقوقه والتزاماته قبل الشركة التي أمن لديها على أساس العقد المبرم بينهما ، فإذا كانت هذه الشركة قد أعادت التأمين من نفس الخطر لدى شركة أخرى ، فتلك عملية جديدة لا تتأثر بها العملية الأولى بحال من الأحوال^(١).

٢٢٩- أهمية إعادة التأمين :

تظهر أهمية إعادة التأمين في كون المؤمن يقوم في عمليات التأمين بتنظيم التعاون بين المؤمن لهم وإقامة حسابه على أساس إحصائيات مستندة إلى أسس علمية تبين نسبة احتمال تحقق الخطر الذي يتجه إلى مزاوله التأمين منه . وأنه كلما كثر عدد المستأمينين كلما كانت النتائج العملية أقرب ما تكون إلى ما تثبته جداول الإحصاء الاحتمالية .

على أنه مهما بلغت جداول الإحصاء من الدقة ، فإنها كثيراً ما تخطئ الحقيقة الواقعة . وهذا الخلاف بين الجداول النظرية والنتائج الحقيقية هو ما يعرف في لغة التأمين باسم " الفوارق " وهذا العامل يتأثر بعاملين هامين هما : عدد المخاطر وتفاوت قيمها .

(١) محمد على عرفه ص ٢٧٥ .

وتضطر والفوارق مع عدد المخاطر اضطرابا عكسيا ، بمعنى أنه كلما زاد عدد المخاطر المؤمن منها كلما قلت الفوارق ، والعكس بالعكس^(١).

٣٣٠- التفرقة بين إعادة التأمين وغيرها من العمليات المشابهة :

١- التأمين بالتضامن :

هذه العملية مؤداها توزيع الخطر بين شركات متعددة ، بأن تتعهد كل منها في مواجهة الأخرى بتحمل حصة معينة من عوض التأمين عند تحقق الخطر. ويلجأ إليها عادة بصدد المخاطر العالية القيمة أو الشديدة الخطر . وأشهر الهيئات التي تباشر التأمين التضامنى هي المعروفة باسم اللويدز (Lloyds) فى لندن .

وتختلف هذه العملية عن إعادة التأمين فى أن الأولى تقتضى موافقة المستأمن الذى قد يعرض عنها مؤثرا التعامل مع شركة واحدة تكون محل ثقته ، فى حين أن إعادة التأمين لا تقتضى تدخل المؤمن له إطلاقا .

كما أن التأمين التضامنى لا يجد إقبالا من الشركات نفسها لأنه يودى إلى الإقلال من الأرباح بتوزيع الأقساط المتحصلة بين الشركات المتضامنة بنسبة حصتها فى تحمل نتيجة المخاطر فى

(١) محمد على عرفه ص ٢٧٦ .

حين أن إعادة التأمين لا يقلل من أرباح المؤمن المباشر إلا بنسبة ما يدفعه من أقساط للمؤمن المعيد وهي نسبة ضئيلة .

٢- حوالة العمليات :

حوالة العمليات تقتضى التنازل عن عمليات الشركة المحيلة برمتها إلى الشركة المحال إليها . وبذلك تصبح الأخيرة مدينة بالتزامات الأولى ، كما تصبح فى نفس الوقت دائنة بالأقساط ، وكذلك بالاحتياطي المخصص لضمان الوثائق المحالة ، فهى فى أغلب الأحيان عملية تصفية للشركة المحيلة . فى حين أن إعادة التأمين لا تتطوى على شئ من ذلك .

٣٣١- الصور المختلفة لإعادة التأمين :

تتخذ اتفاقات إعادة التأمين صوراً متعددة لاتخضع كلها لقواعد موحدة وهذه الصور هى :

الصورة الأولى :

إعادة التأمين فيما يجاوز الطاقة :

هذه هى الصورة النموذجية لإعادة التأمين . وأكثرها انتشاراً . فهى تتيح للمؤمن المباشر تقدير حدا أقصى لطاقته فى مجال التأمين ثم تحديد الجزء الزائد عليها ، ليعيد التأمين بشأنه لدى مؤمن معيد بغية ضمان وجود نوع من التوازن بين الأقساط التى قبضها ومبالغ

التأمين التي يحتمل أن يدفعها تفاديا لحدوث الفرق . ومن هنا يتضح وجود حد أقصى لطاقة الاحتفاظ بالمخاطر لدى المؤمن المباشر بالمقابلة لطاقته في قبول المخاطر والتي تكون عادة ضعف طاقة الحفظ . وغالبا ما تكون مدة هذه الاتفاقات غير محدودة ^(١).

ولنضرب مثلا لهذه الصورة بأن نرى شركة من شركات التأمين أن طاقتها في التأمين من مخاطر الحريق عشرة آلاف جنيه ، فتحدد طاقتها بهذا المبلغ . ومع ذلك لا تريد الشركة أن تفلت منها المخاطر المرتفعة القيمة ، وبالتالي العالية الأقساط ، لكونها مصدر ربح وفير . فإذا عرض عليها مثلا التأمين من حريق محل تجارى بمبلغ عشرين ألف جنيه ، فإنها لا ترفض هذا الخطر لكونه يجاوز طاقتها ، ولكنها تقبله بحالته ، ثم تعيد التأمين على ما يجاوز طاقتها منه أى على عشرة آلاف جنيه ^(٢) .

فإذا وقع الحادث المعاد التأمين منه ، فإن الشركة المعيدة تتحمل نصيبها من عوض التأمين بالغاً ما بلغت قيمته . فيكون على الشركة المعيدة أن تساهم في التعويض بمقدار النصف سواء كان الخطر كاملاً أو جزئياً .

(١) محمد حسام لطفى ص ٦٨ - أحمد شرف الدين ص ٦٠ .

(٢) محمد على عرفه ص ٢٧٨ ومابعدها .

الصورة الثانية :

إعادة التأمين بالمحاصة :

ويطلق عليه البعض إعادة التأمين بحصة معينة ^(١).

فى هذه الصورة يلتزم المؤمن المباشر بأن يعطى نسبة معينة من كل أو بعض عمليات التأمين المتحدة النوع (خرائق أو سرقات أو غيرها) إلى مؤمن معيد معين . ويحصل الأخير نظير ذلك على نسبة مئوية ثابتة من أقساط التأمين المباشر بعد خصم نفقات معينة . وتبلغ نسبة إسهام المؤمن المعيد فى عمليات التأمين المباشر عادة ١٠% ، أو ٢٠% أو ٥٠% بحسب الأحوال . وتعد إعادة التأمين بالمحاصة صورة مثلى بالنسبة للمؤمن المباشر قليل الخبرة ، كما أنها تصلح تماما عندما تكون عمليات التأمين المباشرة كلها ذات قيمة كبيرة ^(٢) .

ومع ذلك يعيب هذه الصورة ثبات نسبة مشاركة المؤمن المعيد فى عمليات التأمين التى يشملها الاتفاق لى كان نوع المخاطر أو حجمها مما يلحق الضرر بالمؤمن المباشر نظرا لوجود بعض المخاطر التى يستطيع عملها بمفرده دون شريك ، كذلك فإن مثل هذا الاتفاق وإن هبط بنسبة المخاطر التى يتحملها المؤمن المباشر ،

(١) محمد على عرفه ص ٢٧٩ .

(٢) أحمد شرف الدين ص ٦٦ - خميس خضر ص ٣٧٤ .

فهو لا يكفل تحقيق التجانس فى القيمة بين الأخطار المتبقية فى نصيب المؤمن المباشر ، مما يجعل شبح الفروق ينجم على عملياته . ومع ذلك يشهد العمل اتساعا متزايدا لمثل هذا النوع من العمليات فيكتفى المؤمن المباشر بحصوله على عموله مرتفعة نسبيا تتدرج من ٢٣ إلى ٣٨% من قيمة القسط المتفق عليه فى مجالات التأمين على الحياة وتأمين الائتمان وتأمين النقل ، كذلك فإن كثيرا من اتفاقات إعادة التأمين التى يبرمها المؤمن المعيد واتفاقات الرصيد المشترك تتخذ هذا الشكل أيضا .

وتبرير ذلك هو الأمان الذى تمنحه هذه الوثائق للمؤمن المباشر من حيث قيمة القسط ^(١) .

الصورة الثالثة :

إعادة التأمين بما جاوز حدا من الكوارث :

فى هذه الصورة لا يرتبط التزام المؤمن المعيد بالمبلغ الذى يحتفظ به المؤمن المباشره لحسابه من كل خطر يتعاقد عليه ، كما فى إعادة التأمين بما جاوز الطاقة ، وإنما يرتبط بالمبلغ الذى يدفعه المؤمن المباشر تعويضا للكوارث التى تتحقق ، فإذا زاد هذا المبلغ على حد معين يتفق عليه مقدما ، فإن للزائد أو جزءا منه يدفعه

(١) أحمد شرف الدين ص ٦٦ وما بعدها .

المؤمن المعيد وذلك مقابل قسط معين ، والمؤمن المعيد يأخذ جزءا من القسط ويعوض الزائد من الكوارث دون علاقة بالنتيجة التى يؤدى إليها العمل فى هذا الفرع من فروع التأمين .

ولذلك فبينما يهتم المؤمن المعيد فى إعادة التأمين بما جاوز الطاقة بكل الأخطار التى تزيد قيمتها على طاقة المؤمن المباشر ، نجد فى إعادة التأمين بما يجاوز حدا من الكارثة لا تهتم إلا بالكوارث التى يجاوز المبلغ الذى يدفع تعويضا لها ، الحد المتفق عليه مقدما^(١) .

وتأخذ إعادة التأمين بما جاوز حدا من الكوارث فى العمل صورا مختلفة أهمها وأكثرها انتشارا فى العمل صورتان هما :
أولاً : إعادة التأمين من الخطر الثانى : فى هذه الصورة يعيد المؤمن المباشر التأمين إذا جاوز العوض المالى المطلوب منه حدا معيناً . فيحدد المؤمن حدا أقصى لمبلغ التعويض الذى يرى فى نفسه للقدرة على تحمله منفردا ، وليكن مثلا مائة ألف جنيه ، فإذا وقع الحادث المؤمن منه ولم يجاوز التعويض المطلوب هذا المبلغ ، تحمله المؤمن المباشر بمفرده . أما إن جاوز التعويض المبلغ السابق فإن المؤمن المعيد يتحمل بهذه الزيادة .

(١) عبد الوود يحيى فى دروس فى العقود المسماة ص ٢٨٦ .

ويغلب إعادة التأمين بهذه الصورة فى فرع التأمين من المسؤولية المدنية ، حيث لا يضطرد القسط اضطرادا تناسيبيا مع مقدار المبلغ المؤمن به ، بل إن القسط يتناقص بنسبة محددة كلما ارتفعت قيمة التأمين ^(١).

ثانيا : الصورة الثانية لهذا النوع من إعادة التأمين لا يتحدد فيها المبلغ الذى يبدأ بعده تدخل المؤمن المعيد برقم معين ، وإنما يتحدد على أساس نسبة مئوية معينة من مبلغ التأمين ، فإذا جاوز ما يدفع تعويضا للكارثة هذه النسبة ، ولنفرض أنها ٧٠% من مبلغ التأمين فإن الزائد يتحمله المؤمن .

ويلاحظ أن المؤمن المعيد فى هذه الصورة لا يقتصر تدخله على الكوارث الكبيرة فقط ، وإنما يتدخل أيضا بالنسبة إلى الكوارث الصغيرة بشرط أن يجاوز التعويض الذى يدفع عنها النسبة المئوية المحددة فى الاتفاق .

ولا يثير حساب قسط إعادة التأمين فى هذه الصورة من الاتفاقات صعوبة كبيرة ، إذ يحسب على أساس نسبة مئوية من قسط التأمين الذى حصل عليه المؤمن المباشر . وهذه النسبة المئوية تتحدد وفقا لنوع التأمين ، ومجموعة الأعمال المتعاقد عليها . والمبلغ الذى

(١) محمد على عرفه ص ٢٨٠ - أحمد شرف الدين ص ٦١ - عبد الوود يحيى فى دروس فى العقود المسماة ص ٢٨٧ .

يتحملة المؤمن المباشر من كل كارثة ، والخبرة السابقة للمؤمن المعيد مع أعمال المؤمن المباشر ، وعوامل أخرى ، لدرجة أنه يمكن اعتبار كل اتفاق حالة مستقلة بذاتها ^(١).

الصورة الرابعة :

إعادة التأمين بما جاوز حدا من الخسارة :

لا ينطبق الاتفاق هنا ، كما في الصورة الثالثة - على الأخطار التي تحققت كل على حدة ، وإنما ينصب على نوع معين من الأخطار وما يؤدي إليه من دفع تعويضات خلال سنة ، فإذا تجاوزت هذه التعويضات حدا معينا فإن الزائد يكون على عاتق المؤمن المعيد . ويتحدد الحد الأقصى الذي يتحملة المؤمن المباشر هنا بالنظر إلى نسبة مئوية ، يتفق عليها من قيمة الأقساط المدفوعة في فرع التأمين الذي ينصب على الاتفاق .

فبينما يتحدد الحد الأقصى لمسئولية المؤمن المباشر بالنظر إلى مبلغ التأمين في الصورة الثالثة ، فإن هذا الحد يتحدد في الصورة التي نحن بصدها على أساس النظر إلى مجموع الأقساط التي يتقاضاها المؤمن المباشر في فرع التأمين محل الاتفاق . وفي هذه الصورة يستطيع المؤمن المباشر أن يحد من خسارته بأن يلقى بعضها على عاتق المؤمن المعين .

(١) عبد الوود يحيى في دروس في العقود المسماة ص ٢٨٦ ومابعدا .

وتستعمل هذه الصورة بصفة خاصة فى عمليات التأمين التى يخشى فيها المؤمن المباشر وقوع كوارث كبيرة تتفاوت فى آثارها من عام لآخر مثل التأمين ضد الصقيع فى بعض البلاد كما تستعمل هذه الصورة أيضا بصدد التأمين من المسؤولية المدنية والتأمين على الحياة .

ومما يساعد على انتشار هذه الصورة سهولة الإجراءات التى يتخذها المؤمن المباشر وهذا يؤدى إلى الاقتصاد فى النفقات وسرعة تسوية الحقوق والالتزامات .

ويستطيع المؤمن المباشر بالالتجاء إلى هذه الصورة أن يقبل التأمين على مخاطر غير عادية وأن يحقق بعض الأرباح^(١) .
غير أنه يعيب هذه الصورة انعدام الأساس الفنى الذى بناء عليه يقدر الخطر الذى يتحمله المؤمن المعيد ، ويقدر بالتالى قسط إعادة التأمين . ففى التأمين من المسؤولية المدنية الذى يعتبر الميدان المفضل لهذا النوع من الاتفاقات ، لا توجد - فى الوقت الحاضر - إحصاءات تسمح بتحديد متوسط الزيادات عن المعدل الكلى للكوارث ، وحيث لا يوجد إحصاءات ، لا يمكن أن يكون حساب قسط إعادة التأمين إلا بطريقة تحكمية^(٢) .

(١) أحمد شرف الدين ص ٦٢ - عبد الوود يحيى ص ٢٨٩ .

(٢) السنهورى ص ١٠٦٤ - عبد الوود يحيى فى دروس فى العقود المسماة ص ٢٨٩ ومابعدھا .

كما أن هذه الصورة لا تعطى للمؤمن المعيد حماية كافية ضد تصرفات المؤمن المباشر الذى قد يقدم على قبول التأمين على أخطار كبيرة القيمة أو الذى يحابى المؤمن لهم عند دفع التعويضات فى الوقت الذى يلتزم فيه المؤمن المعيد بموجب الاتفاق بدفع التعويضات الزائدة على الحد الأقصى المبين فى الاتفاق ، وبالتالي يتخلص المؤمن المباشر من كل مسئولية فيما يجاوز هذا الحد .

ولتفادى هذه النتيجة يعمد المؤمن للمعيد إلى الاتفاق مع المؤمن المباشر على أن يلتزم هذا الأخير بدفع نسبة معينة من التعويضات التى تجاوز الحد الأقصى ، وبذلك يكون مسئولاً مع المؤمن المعيد عن دفع المبالغ التى تزيد على هذا الحد الأقصى ، وهذا يقلل من احتمال قبوله الأخطار كبيرة القيمة . ويمنعه من محاباة المؤمن لهم عند تسوية التعويضات (١) .

٣٣٢- آثار عقد إعادة التأمين :

ينشئ عقد إعادة التأمين التزامات على عاتق المؤمن المباشر والمؤمن المعيد ، ويتعين قبل بيان هذه الالتزامات التعرض للتكييف القانونى لاتفاق إعادة التأمين .

(١) أحمد شرف الدين ص ٦١ ومابعدا .

٣٣٣. التكييف القانوني لعقد إعادة التأمين :

نظرا لتعدد صور إعادة التأمين فقد تعددت الآراء الفقهية بشأن تكييفه القانوني .

على أن الفقه يتفق على أن عقد إعادة التأمين ، أيا كانت صورته ، يعتبر عقدا ملزما للجانبين واحتماليا وهو من عقود حسن النية . وفي هذا يتفق عقد إعادة التأمين مع عقد التأمين العادى ومع ذلك فإن عقد إعادة التأمين يختلف عن عقد التأمين فى أن الأول لا يعتبر عقد إذعان بالنسبة للمؤمن المباشر ، وذلك لأن المتعاقدين - المؤمن المباشر والمؤمن المعيد- يحتلان فى الغالب مركزا اقتصاديا واحدا ، كما أن لديهما المعلومات الكافية التى تمكن كل واحد منهما من مناقشة شروط الاتفاق عن دراية وبحرية .

والمقرر أن عقد إعادة التأمين لا ينشئ علاقة مباشرة بين المؤمن المعيد والمؤمن له ، فالمدين فى مواجهة هذا الأخير هو المؤمن المباشر الذى تعاقد معه فعلا ، ولا شأن للمؤمن له بعقد إعادة التأمين فهو أجنبى عنه لا يكسب منه حقا ولا يتحمل به التزاما فلا يملك المؤمن له دعوى مباشرة قبل المؤمن المعيد .

وعلى أساس ذلك يتعين رفض الآراء التى قالت إن عقد إعادة التأمين ما هو إلا عقد وكالة يكون المؤمن المعيد فيه وكيلًا عن المؤمن المباشر فيما أعيد فيه التأمين ، أو أنه عقد شركة بين المؤمن المباشر والمؤمن المعيد ، أو أنه عقد ضمان بموجبه يضمن

المؤمن المعيد المؤمن المباشر فى التزاماته قبل المؤمن له ، أو أنه حوالة عقد بمقتضاه ينقل المؤمن المباشر إلى المؤمن المعيد ما أعاد فيه التأمين . وعدم صحة هذه الآراء جميعا يرجع إلى أنها تفترض وجود علاقة مباشرة بين المؤمن المعيد والمؤمن له . ولهذا يفضل الفقه القول بأن عقد إعادة التأمين هو عبارة عن عقد تأمين عادى طرفاه هما المؤمن المباشر والمؤمن المعيد ، ويكون الأول فيه هو المؤمن له والثانى هو المؤمن^(١) .

التزامات المتعاقدين فى عقد إعادة التأمين :

٣٣٤- التزامات المؤمن المباشر :

- ١- يلتزم المؤمن المباشر بدفع أقساط التأمين .
- ٢- يلتزم المؤمن المباشر بإرسال قوائم دورية أو كشوف للمؤمن المعيد تسمى قواعد التطبيق ويرجع هذا الالتزام إلى أن إعادة التأمين تكون عادة بموجب اتفاق عام يطبق فيما بعد عن كل عملية من عمليات التأمين التى يقوم بها المؤمن ، وهذا ما يسمى بإعادة التأمين الإجبارية بمعنى خاص لا بمعنى الإجبار بموجب القانون . فيلزم المؤمن أن يقدم إلى المؤمن المعيد ، عقب كل عملية

(١) السنهورى ص ١٠٦٥ ومابعدهما - أحمد شرف الدين ص ٦٣ - عيد
الودود يحيى فى دروس فى العقود المسماة ص ٢٩٠ ومابعدهما -
خميس خضر ص ٣٧٩ .

تدخل بموجب الاتفاق العام فى نطاق إعادة التأمين قائمة مؤقتة تتضمن بيانات موجزة عن الخطر المؤمن منه ومقدار القسط . ويعقب القائمة المؤمنة قائمة نهائية أو قائمة بالحوالة تتضمن بيانات تفصيلية عن الخطر المؤمن منه والجزء الذى يحال تأمينه إلى المؤمن المعيد والقسط الذى قيد لحساب . وترسل هذه القوائم النهائية فى مواعيد دورية كل شهر أو كل ثلاثة أشهر مثلا . ويرحل مجموع الصافى من الأقساط الذى يخص المؤمن المعيد فى نهاية كل فترة إلى الحساب الجارى المفتوح بين المؤمن والمؤمن المعيد . ومع هذا فقد تخفف العمل شيئا فشيئا من هذه القوائم وبسطة إلى حد أنه لا ترسل القوائم المؤقتة التى تعقبها القوائم النهائية إلا فى الوثائق الهامة .

أما الوثائق محدودة الأهمية فيكتفى بإرسال قوائم نهائية موجزة وفى كثير من الأحوال لا يرسل المؤمن قوائم التطبيق أصلا ، ويكتفى بأن يقيد فى سجل خاص الوثائق التى ينطبق عليها الاتفاق العام لإعادة التأمين ، ويبين فى هذا السجل نصيبه ونصيب المؤمن المعيد فى تحمل الخطر المعاد تأمينه . وتتم المحاسبة بين الطرفين على أساس البيانات الواردة فى هذا السجل كل ثلاثة شهور .

ويسمى اتفاق إعادة التأمين الذى يعفى المؤمن من تقديم للقوائم بالاتفاق الأعمى إذ يضطر بمقتضاء المؤمن المعيد أن يضع فى المؤمن ثقة عمياء ، وكان يستطيع عن طريق القوائم الدورية أن

يستوثق من حسن إدارة المؤمن فى عمليات التأمين التى يعقدها ، وكذلك كان يستطيع أن يقين مدى التزاماته فى إعادة التأمين ليقرر ما إذا كانت هناك حاجة لإعادة التأمين ثانية من جانبهِ ^(١).

٣٣٥- التزامات المؤمن المعيد :

١- يلتزم المؤمن المعيد أن يدفع نصيبه فى تعويض الكوارث وفقاً للشروط الواردة فى اتفاق إعادة التأمين .

وهذا الالتزام لا يتحدد بصفة مستقلة ، وإنما يتحدد على أساس التزام المؤمن المباشر ، لأنه يخضع لمبدأ وحدة المصير الذى يجعل مصير المؤمن المعيد تابعاً لمصير المؤمن المباشر ^(٢).

٢- ترك وديعة تحت يد المؤمن :

يلتزم المؤمن المعيد بترك وديعة تحت يد المؤمن لضمان التزامات المؤمن المعيد نحو المؤمن المباشر . ويرجع هذا الالتزام إلى أن المؤمن يجب عليه تكوين احتياطيات ، ولا يجوز له أن يدخل فى هذه الاحتياطيات ما يثبت له من حقوق شخصية قبل المؤمن المعيد بموجب عقد إعادة التأمين فهذه الحقوق الشخصية ليسون شخصية فى ذمة المؤمن المعيد ، من أجل ذلك يحتاط المؤمن ،

(١) السهورى ص ١٠٦٨ - خميس خضر ص ٣٨١ - محمد على عرفه ص ٢٨٣ .

(٢) عبد الوود يحيى فى دروس فى العقود المسماة ص ٢٩٧ - أحمد شرف الدين ص ٦٥ .

فيشترط عادة أن تبقى أقساط إعادة التأمين في يده بعد خصم العمولة المستحقة له ، وذلك على سبيل الضمان ، فيتكون من هذه الأقساط وديعة تحت يد المؤمن يتركها المؤمن المعيد عنده ، ويستطيع المؤمن أن يدخل هذه الوديعة ضمن الاحتياطيات الواجب تكوينها . وقد تكون الوديعة نقدية ، وذلك بأن يستبقى المؤمن أقساط إعادة التأمين في يده كما هي نقودا وتكون دينا في نمته للمؤمن المعيد ، وهنا يستخدم المؤمن هذه النقود في شراء قيم منقولة باسمه هو . وقد تكون الوديعة قيمة ، وذلك بأن يتفق المؤمن مع المؤمن المعيد على أن يشتري المؤمن قيمة منقولة معينة بأقساط إعادة التأمين التي في نمته للمؤمن المعيد وتكون هذه القيم ملكا للمؤمن المعيد . ولكن القيم المنقولة تقيد أو تودع في مصرف باسم المؤمن . ويكون له عليها حق رهن يمكنه من أن يجعلها داخلة في تكوين الاحتياطيات .

ويبين من ذلك أن أقساط إعادة التأمين تتمثل في النهاية في قيم منقولة . وهذه القيم إما أن تكون ملكا للمؤمن ويكون مدينا بالأقساط للمؤمن المعيد ، وإما أن تكون ملكا للمؤمن المعيد ولكنها مرهونة للمؤمن وفي الحالتين يدخل المؤمن هذه القيم المنقولة ضمن الاحتياطيات التي يكونها^(١) .

(١) خميس خضر ص ٢٨٢ وما بعدها - عبد الوود يحيى في دروس في العقود المسماة ص ٢٩٥ وما بعدها - أحمد شرف الدين ص ٦٦ .

٣- التزام المؤمن المعيد بدفع عمولة للمؤمن :

يلتزم المؤمن المعيد بأن يدفع عمولة للمؤمن . ويرجع هذا الالتزام إلى أن مصروفات الإدارة والحصول على وثائق التأمين المعاد التأمين فيها تقع على عاتق المؤمن في البداية ، فوجب أن يشاركه فيها المؤمن المعيد عند إعادة التأمين فيُدفع له عمولة تحسب على أساس أقساط إعادة التأمين ، فالعمولة هي مساهمة جزافية من المؤمن المعيد في المصروفات التي أنفقها المؤمن ^(١).

٣٣٦- طرق إعادة التأمين :

إعادة التأمين طريقان : الأول اختياري والثاني إجباري . ومعيار التفرقة بين هذين الطريقتين هو دور إرادة المؤمن في اللجوء إلى أحدهما دون الآخر . فهي اختيارية إذا كان سلوك المؤمن إليها يتم باختياره . وإجبارية إذا كان المؤمن المباشر ملتزماً باللجوء إليها جبراً .

١- إعادة التأمين الاختيارية :

يفترض في هذه الطريقة تمتع كل من المؤمن المباشر والمؤمن المعيد بسلطة اختيار واسعة في قبول إعادة التأمين من عدمه . فإذا قدر المؤمن المباشر أهمية إعادة التأمين بشأن وثيقة أبرمها، فإنه يلجأ إلى مؤمن ليعيد لديه التأمين بشأن كل أو بعض الخطر الذي يلتزم بضمانه بصفته مؤمناً مباشراً .

(١) السنهوري ص ١٠٦٩ - خميس خضر ص ٣٨٢ .

ويلجأ المؤمن المباشر عادة إلى مثل هذا الاتفاق ، بالنسبة للنقل البحري ، كما قد يلجأ إليه إذا تعلق الأمر بتأمين برى أبرمه عن خطر كبير القيمة .

وتتميز هذه الطريقة بما تمنحه للمؤمن المباشر من مرونة في التعاقد لما تمده به من جراءة في الإقدام على عمليات التأمين مهما بلغت قيمتها بالنظر إلى إمكانياته الفعلية . بيد أنه يعيبها ما تسببه للمؤمن المباشر من خوف وتردد لعدم تيقنه من قبول المؤمن المعيد لإعادة التأمين بشأن الوثيقة التي أبرمها . يضاف إلى ذلك ارتفاع نفقات إدارة مثل هذه الأنواع من أنواع التأمين .

كل هذا أدى إلى استبدال إعادة التأمين الإجبارية شيئا فشيئا بإعادة التأمين الاختيارية ^(١).

٢- إعادة التأمين الإجبارية :

تعنى إعادة التأمين الإجبارية أن يقوم المؤمن للمباشر عادة بإبرام اتفاق عام مع مؤمن معيد بمقتضاه ، يلزم الأخير بإعادة التأمين بشأن أية وثيقة تأمين يبرمها المؤمن المباشر . وقد يشمل الاتفاق جميع وثائق التأمين التي يكون المؤمن المباشر طرفا فيها أيا كان نوعها أو يقتصر على جميع الوثائق الخاصة بنوع معين من التأمين فقط .

(١) محمد حسام لطفى ص ٦٣ وما بعدها .

وهذه الإعادة الإجبارية لازمة لكفالة الأمان للهيئات المباشرة ، كما أنها ضرورية لحسن سير العمل في الهيئات المعيدة . أما كفالة الأمان للهيئات المباشرة فتتحقق باعتبار كل المخاطر الزائدة على طاقتها مؤمنا عليها ، وبذلك تستطيع أن تزاول عملياتها في أمان من التعرض لفوارق شاذة أو خطيرة .

كما أن الهيئات المعيدة يلزمها بدورها أن تتحصن من الفوارق ، وهذا يقتضيها مزاولة عمليات كثيرة ، كما يتطلب معرفة ما يدخل في حسابها من عمليات مقدما . وذلك لا يتأتى بإعادة التأمين الاختياري عن كل خطر على حدة ، بل عن طريق الارتباط مقدما مع الهيئات المباشرة بوثائق إجبارية تقضى بإعادة التأمين من طائفة معينة من المخاطر وبذلك فقط تستطيع الهيئات المعيدة أن تحدد طاقتها ، وأن تعيد التأمين بدورها على ما يجاوز هذه الطاقة ^(١).

٣٣٧- إعادة التأمين الإجباري بموجب القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ (المعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥) :

أوجب القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ (المعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥) بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين فسي مصر على شركات التأمين أن تعيد التأمين على جزء من عمليات

(١) محمد على عرفه ص ٢٨١ .

التأمين التي تعقدها في مصر ، كما أوجب على الشركات المصرية لإعادة التأمين قبول إعادة التأمين .

إذ نصت المادة (٣٤) على أنه : " على شركات التأمين أن تعيد التأمين على جزء من عمليات التأمين التي تعقدها في مصر لدى الشركة المصرية لإعادة التأمين ، وذلك على أساس القواعد والنسب التي يصدر بتحديدوها والعمولات التي تؤديها الشركة المصرية لإعادة التأمين عن هذه العمليات قرار من مجلس إدارة الهيئة .

ويجوز بقرار من مجلس إدارة الهيئة في حالة إنشاء شركات إعادة تأمين لا تقل نسبة رأس المال المصري فيها عن (٥١%) بعيد توزيع النسب الإلزامية بما يحقق صالح الاقتصاد القومي " .

ونصت المادة (٣٥) على أن : " تلزم الشركات المصرية لإعادة التأمين بقبول إعادة التأمين طبقا للقرار المشار إليه في المادة (٣٤) من هذا القانون " .

وقد أوردت المواد (٣٧) ومابعداها من القانون ، الأحكام التفصيلية المتعلقة بإعادة التأمين .

٣٣٨- آثار إفلاس المؤمن المباشر والمؤمن المعيد :

إذا أقفل المؤمن المعيد ، فإن المؤمن المباشر بموجب شرط في الاتفاق يستطيع أن يطلب فسخ اتفاق إعادة التأمين ، ذلك أن المؤمن المعيد المفلس لن يستطيع أن يقدم الضمان الذي قصده المؤمن

المباشر من إعادة التأمين . وإلى جانب حقه فى طلب الفسخ ، يكون للمؤمن المباشر حق فى حبس النقود والسندات المودعة لديه على سبيل الضمان حتى يستوفى منها حقوقه ، ولا يستطيع أمين التقلمة أن يطلبها ، وإنما له أن يطلب إجراء المقاصة بين الحقوق والالتزامات التى للمؤمن المعيد قبل المؤمن المباشر ، ولا يمنع الإفلاس من إجراء المقاصة لما يوجد بين الدائنين من ارتباط^(١) .

أما إذا أفلس المؤمن المباشر فإن المؤمن لهم يستطيعون أن ينفذوا بحقوقهم على القيم المنقولة التى لديه ، سواء كانت ملكا له أم كانت ملكا للمؤمن المعيد .

وعلى عكس حالة إفلاس المؤمن المعيد ، لا تتضمن اتفاقات إعادة التأمين عادة شرطا يقضى بجواز فسخ العقد عند إفلاس المؤمن المباشر ، لأن إفلاس هذا الأخير لا يودى إلى زيادة مسئولية المعيد ، وإن كان يعرضه لمزاحمة دائنى التفليسة عندما يطالب بما قد يكون له من حقوق قبل المؤمن المباشر .

٣٣٩- إفلاس المؤمن له :

تقضى القواعد العامة بأن إفلاس المؤمن له لا ينهى عقد التأمين . وإن كان للمؤمن أن يطلب إلغاء العقد لعدم وفاء المؤمن له بالتزامه ، إلا أنه يبقى ملتزما بالضمان حتى يقضى بالإلغاء . وليس له أن

(١) عبد الوودود يحيى ص ٢٩٨ .

يلزم جماعة الدائنين بدفع الأقساط المستحقة بعد شهر الإفلاس .
ولذا تلجأ شركات التأمين إلى النص في وثائق التأمين على انتهاء
العقد بمجرد إفلاس المؤمن له ^(١).

وكانت المادة ١٠٧٦ من المشروع التمهيدي للتقنين المدني
تنص على أن :

"١- إذا أفلس طالب التأمين أو صفيت أمواله قضاء قبل انقضاء
مدة العقد ، جاز للمؤمن أن يفسخ العقد إذا لم يقدم طالب التأمين
كفيلا مقترحاً في مدى عشرة أيام من وقت إنذاره بذلك في موطنه .
ويتم كل من الإنذار والفسخ بكتاب موصى عليه .

٢- ولا تسرى هذه المادة إلا إذا كانت لا تتعارض مع قواعد
القانون التجارى الخاصة بنوع التأمين المتصل بمتجر المؤمن عليه "
إلا أن هذه المادة حذفت فى لجنة المراجعة اكتفاء بالمواد التى
تتناول الأصول العامة المنظمة لعقد التأمين ^(٢).

٣٤٠- خصائص عقد التأمين :

١- التأمين عقد ملزم للجانبين :

تبدو هذه الصفة من تعريف القانون المدني لعقد التأمين ، إذ
يظهر من التعريف أن العقد ينشئ التزامات متقابلة على عاتق كل

(١) محمد كامل مرسى ص ١٧٣ .

(٢) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٢٢٣ ، ٣٥١ .

من طرفيه . فالمؤمن يلتزم بتحمل عبء الخطر المؤمن منه فى مقابل التزام المؤمن له بدفع الأقساط .

وقد يثور شك حول هذه الصفة سببه أن التزام المؤمن بدفع مبلغ التأمين لا ينفذ إلا إذا تحقق الخطر المؤمن منه ، فإذا لم يتحقق الخطر فإن المؤمن لا يلتزم بدفع شئ ، وبذلك يكون عقد التأمين قد أنشأ التزاما واحدا هو التزام المؤمن له بدفع القسط ، أما التزام المؤمن فمعلق على شرط قد يتحقق وقد لا يتحقق .

ولكن هذا الشك لا يلبث أن يزول إذا أمعنا النظر فيما ينشأ عن العقد من التزامات . فمن جهة توجد بعض أنواع من التأمين لا يكون التزام المؤمن فيها معلقا على شرط قد يتحقق وقد لا يتحقق ، وإنما يكون هذا الالتزام مؤكدا لأنه معلق على حادثة محققة الوقوع فى المستقبل . من ذلك بعض صور التأمين على الحياة حيث تكون الحادثة المؤمن منها (وهى الوفاة) مؤكدة الوقوع ، فى مثل هذه الحالات يكون التزام المؤمن مؤكدا ، وتظهر بوضوح الصفة التبادلية لعقد التأمين .

وأما فى الحالات الأخرى حيث تكون الحادثة المؤمن منها غير محققة الوقوع ، كما فى التأمين من الحريق ، فإن المؤمن لا يلتزم بدفع عوض التأمين إلا عند تحقق الحريق ، ولكن فى مثل هذه الحالة أيضا لاتزول للصفة التبادلية عن عقد التأمين ، لأن هذا هو

مقتضى العقود الاحتمالية ، حيث يكون تنفيذ التزام أحد المتعاقدين أو كلاهما معلقا على حادثة غير محققة الوقوع ، فالصفة الاحتمالية لعقد التأمين لا تحول دون أن يكون العقد ملزما للجانبين ، لأن الالتزامين ينشآن منذ وقت إبرام العقد ، ويعتبر كل منهما سببا للالتزام الآخر ^(١) .

٢- التأمين عقد معاوضة :

عقد التأمين من عقود المعاوضة التي يأخذ فيها كلا الطرفين مقابلا لما يعطى . ولا يعترض على ذلك بأن المؤمن لا يعطى شيئا إذا لم يتحقق الحادث ، فيكون بذلك قد أخذ الأقساط بغير مقابل ، فإن من يتحمل تبعه الخطر لا يتلقى تبرعا ، بل مقابلا لتعرضه لتحمل نتائج هذا الخطر وتغطية المؤمن له عند تحققه . ولذلك كانت سائر العقود الاحتمالية - والتأمين أهمها - من عقود المعاوضة .

على أن ذلك لا يحول دون اقتران التأمين بالتبرع ، ويتحقق ذلك في حالة ما إذا كان المستفيد من التأمين شخصا آخر غير المؤمن له ، وكان الأخير قد عقد التأمين لصالح الأول على سبيل التبرع . ولكن قيام هذه للرابطة التبعية بين المؤمن له والمستفيد لا يغير من طبيعة الرابطة الأساسية التي تربط المؤمن بالمؤمن له .

(١) عبد الوود يحيى فى دروس فى العقود المسماة ص ٣٠٤ ومابعدها -
السنهوري ص ١٠٧١ ومابعدها - محمد على عرفه ص ٩٣ ومابعدها .

وحتى فى الحالة التى يعفى فيها المؤمن المؤمن له من من دفع الأقساط (كما إذا أمنت شركة تأمين على حياة مستخدمها على سبيل المكافأة) ، فإن العملية لا تنفد - من الناحية الفنية - خاصة المعاوضة . إذ يكون على الشركة أن تزيد فى المصاريف العامة ما يوازى أقساط التأمين المستحقة عن الوثائق التى أبرمتها لصالح المستخدمين ، وتضيف هذه الزيادة إلى رصيد الأقساط حتى لا يختل التوازن بين هذا الرصيد وما تحملت به الشركة من تعهدات . وبعبارة أخرى إن العملية تنفذ كما لو كان المؤمن له قد قام بنفسه بالوفاء بأقساط التأمين ، وكأن الشركة قد تبرعت بما يوازى قيمة هذه الأقساط لمستخدميها ^(١) .

٣- التأمين عقد زمنى مستمر :

التأمين من العقود الزمنية المستمرة لأنه يعقد لزمان معين ، والزم عنصر جوهرى فيه . ويلزم المؤمن مدة معينة فيتحمل تبعه الخطر المؤمن منه ابتداء من تاريخ معين إلى نهاية تاريخ معين . كذلك المؤمن له يلتزم للمدة التى يلتزم لها المؤمن ويوفى التزامه أقساط متتابعة على مدى هذه المدة ، ويجوز أن يوفيه دفعة واحدة ولكن يراعى فى تقدير هذه الدفعة للزمان المتعاقد عليه ^(٢) .

(١) محمد على عرفه ص ٩٥ - توفيق حسن فرج ص ٢١٨ وما بعدها .

(٢) السنهورى ص ١٠٧٣ - محمد حمام لطفى ص ٨٩ - محمد على

عرفه ص ٩٥ وما بعدها .

ويترتب على الاعتراف لعقد التأمين بالطابع الزمني نتيجتان هامتان :

الأولى : من حيث أثر الفسخ ، فلا يترتب على فسخ عقد التأمين أى أثر رجعى ، فالقاعدة أن ما مضى من الزمن لا يعود ، فيفسخ العقد من تاريخ الحكم النهائى بذلك ويتوقف إنتاج آثاره منذ هذا التاريخ وبالنسبة للمستقبل فقط . أما ما نفذ منه قبل ذلك فيظل قائما وموجودا . لذلك فهو أقرب إلى الإنهاء منه إلى الفسخ^(١).

الثانية : من حيث الإنهاء ، ينتهى عقد التأمين إذا استحال تنفيذ أحد الطرفين لالتزاماته التعاقدية بقوة القانون (هلاك الشئ المؤمن عليه مثلا) وهذه نتيجة منطقية لانتماء عقد التأمين إلى طائفة العقود الملزمة للجانبين .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

" لما كان من مقتضى عقد التأمين تغطية الأضرار التى يحتمل أن تصيب المؤمن له خلال مدة معينة يتحمل فيها المؤمن تبعة هذه الأضرار مقابل جعل التأمين الذى يتقاضاه من المؤمن له ، سواء فى ذلك اتفق على أن يلتزم المؤمن له بسداد هذا الجعل دفعة واحدة أو على أقساط تدفع على فترات محددة خلال مدة التأمين ، فإن مؤدى ذلك أن عقد التأمين وإن كان الزمن عنصرا جوهريا فيه لأنه يلزم المؤمن لمدة معينة ، إلا أنه عقد محدد المدة ، فإذا فسخ أو

(١) محمد حسام لطفى ص ٨٩ ومابعدا - عبد الوود يحيى دروس فى العقود المسماة ص ٣٠٧ .

انفسخ قبل انتهاء مدته لا ينحل إلا من وقت الفسخ أو الانفساخ ،
ويبقى ما نفذ منه قبل ذلك قائما ، أما إذا استوفى مدته فإنه يعتبر
منتهيا ويشترط لتجديده أن ينص على ذلك صراحة بما يعنى أنه
لايجوز تجديده ضميا " .

(طعن رقم ٥٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨)

٤- التأمين عقد احتمالي :

ذلك لأن الغرض من هذا العقد تحمل خطر غير محقق الوقوع .
وفى غالب الصور التى يصاغ فيها التأمين يكون الاحتمال فى تحقق
الحادث الذى حصل التأمين من أجله أو عدم تحققه ، كاحتراق
منزل أو حدوث سرقة أو تصادم سفينة أو نزول مطر الخ .
وقد يكون الاحتمال لا فى الحادث ذاته وإنما فى تاريخ وقوعه
كالتأمين على الحياة فى حالة الوفاة ، فالموت واقعة مستقبلية محققة
الوقوع ، ولكن تاريخ الوفاة أمر غير محقق . ففى كل الحالات
يوجد الاحتمال ، ولكن لا يمكن التكهّن وقت إبرام العقد بالربح الذى
ستدره الصفقة على المتعاقدين ، وعلى الأخص على المؤمن ^(١) .

٥- التأمين من عقود الإذعان :

عقد التأمين من عقود الإذعان ، المؤمن فيه هو الطرف القوى ،
ولا يملك المؤمن له إلا أن يوافق أو يرفض الشروط التى يعرضها
المؤمن ، وهى شروط أغلبها مطبوع وموجه إلى الكافة . ولما

(١) محمد كامل مرسى ص ٢٠- محمد حسام لطفى ص ٨٧ ومابعدها .

كانت هذه الصفة تمكن الطرف القوي في العقد من أن يضمن العقد شروطا تعسفية تكون مجحفة بحقوق المؤمن لهم الذين لا يملكون مناقشتها أو تعديلها ، فقد تدخل المشرع لحماية المؤمن لهم في هذه الشروط التعسفية بوسيلتين :

الأولى : تتعلق بعقود الإذعان بصفة عامة ، والثانية خاصة بعقد التأمين .

فأما الحماية العامة للطرف المذعن في عقود الإذعان ، فقد نصت عليها المادة ١٤٩مدنى التى تقضى بأنه إذا تم العقد بطريق الإذعان ، وكان قد تضمن شروطا تعسفية ، جاز للقاضى أن يعدل هذه الشروط أو أن يعفى الطرف المذعن منها وذلك وفقا لما تقضى به العدالة .

ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك . هذا إلى أن المادة ١٥١ من القانون المدنى بعد أن نصت فى فقرتها الأولى على القاعدة العامة فى تفسير العقود ، وهى أن الشك يفسر لمصلحة المدين ، أضافت فى الفقرة الثانية " ومع ذلك لايجوز أن يكون تفسير العبارات الغامضة فى عقود الإذعان ضارا بمصلحة الطرف المذعن " . ويترتب على هذا أن الشك فى عقود الإذعان يفسر دائما لمصلحة الطرف المذعن ، دائما كان أو مدينا ، وهذا حكم عادل ، لأن الطرف القوي هو الذى أملى شروط العقد على الطرف الآخر ،

فإذا كان فيها غموض أو لبس ، وجب أن يتحمل الطرف القوى تبعه ذلك ^(١).

(راجع أيضا المجلد الثالث) .

أما الحماية الخاصة للمؤمن له التي وردت ضمن النصوص المنظمة لعقد التأمين فقد قررتها المادة ٧٥٠ مدنى وتنص هذه المادة ببطلان مجموعة من الشروط التي يمكن أن ترد فى وثيقة التأمين لأنها تكون مجحفة بحق المؤمن له ، كما سنرى تفصيلا فى شرح هذه المادة .

٦- التأمين من عقود التعويض :

ولكن هذه الخاصة وإن كانت صحيحة فى معظم أنواع التأمين ، فإنها ليست كذلك فى التأمين على الحياة ، حيث يخضع مبلغ التأمين فى تقديره لإرادة المتعاقدين ، ولا يشترط فى النهاية أن يتناسب مع ضرر ما ، فقد يؤمن شخص على حياته بمبلغ ألف جنيه أو عشرة آلاف جنيه أو أكثر أو أقل ^(٢).

٧- التأمين من عقود حسن النية :

يوصف عقد التأمين بأنه من عقود حسن النية ^(٣) ، ولكن حسن

(١) عبد الودود يحيى فى دروس فى العقود المسماة ص ٣١٠ - توفيق فرج ص ٣٢٦ وما بعدها .

(٢) محمد كامل مرسى ص ٢٢ .

(٣) محمد على عرفه ص ١٠١ - عبد الودود يحيى دروس فى العقود

المسماة ص ٣١٢ - أحمد شرف الدين ص ٨٠ .

النية هنا لا يقصد به المعنى المألوف لهذا الاصطلاح ، فعقد التأمين في هذا لا يختلف عن غيره من العقود ، التي يجب أن تنفذ جميعا وفقا لما يقتضيه حسن النية ، وإنما يقصد بهذا الوصف أن حسن النية يعتبر من مستلزمات عقد التأمين ، فهو يؤدي بالنسبة له دورا أهم من الدور الذي يؤديه حسن النية بالنسبة لأي عقد آخر ، فالمؤمن في الغالب عن الأحوال لا يستطيع أن يأخذ فكرة كاملة عن الخطر الذي سيأخذه على عاتقه إلا بواسطة ما يدلي به المستأمن من بيانات متعلقة بالظروف التي تؤثر على فكرة المؤمن عن الخطر ، والمؤمن يثق في صدق المؤمن له وأمانته ويقدر موقفه بالنسبة للخطر بناء على هذه البيانات . كذلك يلعب حسن النية دورا هاما أثناء سريان التأمين ، فيجب على المؤمن له أن يعمل على إبقاء الخطر كما كان عليه وقت إبرام التأمين ، وأن يمتنع عن كل ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الخطر ، كما أن عليه أن يبادر إلى إخطار المؤمن بكل ما يجد من ظروف يكون من شأنها أن تسودي إما إلى زيادة درجة احتمال وقوع الخطر ، أو زيادة درجة جسامته . وأخيرا يجب على المؤمن له أن يتوقى وقوع الكارثة ، وأن يعمل مافى وسعه للحد من آثارها إذا تحققت . فإذا لم يقم المؤمن له بهذا ، بأن أدلى ببيانات كاذبة عن الخطر عند إبرام العقد ، أو لم يخطر المؤمن بما جد أثناء سريان التأمين من ظروف مؤثرة في الخطر ، أو لم يقم بما من شأنه أن يحول دون تفاقم الخطر بعد وقوعه كان

مخالفا لمقتضيات حسن النية ، وتعرض لجزاء قاس ، قد يصل إلى سقوط حقه فى التأمين^(١) .

٣٤١ - الصفة المدنية أو التجارية لعقد التأمين :

قد يكون عقد التأمين عملا مدنيا أو عملا تجاريا أو عملا مختلطا . فالأصل أن يكون التأمين بالنسبة للمؤمن عملا تجاريا إذا كان تأمينا بأقساط محددة تقوم به شركات المساهمة التى تباشر أعمالها بقصد الربح . وبالعكس لا يعتبر التأمين الذى تقوم به هيئات التأمين التعاونى عملا تجاريا بالنسبة إليها لأنها لا تبغى من ورائه الربح . أما بالنسبة للمؤمن له ، فالأصل فى التأمين أن يكون عملا مدنيا إلا أن يكون المؤمن له تاجرا وكان التأمين متصلا بتجارته فهنا يكون التأمين بالنسبة إليه عملا تجاريا تطبيقا لنظرية التبعية ، مثال ذلك أن يقوم التاجر بالتأمين على بضاعته ضد الحريق أو السرقة .

وقد يكون عقد التأمين مختلطا فهو تجارى بالنسبة للشركات المساهمة للتأمين ومدنى بالنسبة للمؤمن له إذا لم يكن تاجرا أو كان تاجرا ولكن التأمين لا يتصل بتجارته كتأمين التاجر على حياته لصالح زوجته وأولاده^(٢) .

(١) عبد الوود يحيى دروس فى العقود المسماة ص ٣١٢ - محمد على

عرفه ص ١٠١ ومابعدهما - توفيق حسن فرج ص ٣٣٨ ومابعدهما .

(٢) أحمد شرف الدين ص ٧٤ - محمد كامل مرسى ص ٢٢ .

٣٤٢ - أركان عقد التأمين :

عقد التأمين كسائر العقود لا بد من وجود التراضي والمحل والسبب .

والتراضي يتم بالإيجاب والقبول ، وسنعرض بالتفصيل للتراضي في عقد التأمين .

ومحل عقد التأمين هو عملية التأمين ذاتها ، أى تأمين المؤمن له ضد خطر معين . فهذه هي العملية القانونية التى يهدف إليها كل من المؤمن والمؤمن له . ويكون محل التزام المؤمن هو ما يلزمه به العقد من أداءات . وهو على وجه التحديد ضمان المؤمن له ضد (خطر معين) . فمحل الالتزام هو إذن الخطر . أما محل التزام المؤمن له فهو دفع القسط كما سنرى .

ويتحقق السبب في عقد التأمين إذا كانت إرادة كل متعاقد مدفوعة بغاية مشروعة تتجه إلى تحقيقها ^(١) .

٣٤٣ - عيوب الإرادة :

يجب أن يكون الرضا خالياً من عيوب الإرادة من غلط وتكليس وإكراه ، شأنه فى ذلك شأن سائر العقود .

ويندر أن يقع المؤمن له فى غلط أو تكليس أو إكراه ، لأنه يتعاقد عادة مع شركة للتأمين طائعا مختارا . ومثال الحالات النادرة

(١) محمد زهرة ص ٧٩ .

لوقوع المؤمن له فى غلط جوهرى ما قضت به محكمة النقض الفرنسية فى ٦ يونية ١٩٣٢ ببطلان عقد التأمين من الصقيع لغلط فى السبب ، إذ تبين أن المؤمن له إنما أقنم على التأمين . لجهله بأن والدته المتوفاة قد سبقته إلى اتخاذ هذا الاحتياط بوثيقة لا زالت سارية المفعول . وبذلك يكون رضاه مبنيًا على فكرة خاطئة عن طبيعة الحقوق التى ظن أنه يكتسبها نتيجة للتأمين الذى عقده (١).

إلا أنه كثيرا ما يقع المؤمن فى غلط عندما يئلى المستأمن بيانات غير صحيحة عن الخطر المؤمن منه . ولكن غلط المؤمن لا تطبق بشأنه القواعد العامة فى الغلط ، وإنما تطبق الأحكام الخاصة التى تنص عليها قوانين التأمين فى هذا الشأن (٢).

٣٤٤- الأهلية اللازمة لعقد التأمين :

لا محل لتناول الأهلية بالنسبة للمؤمن فهو يكون شركة مساهمة أو جمعية تأمين تعاونى .

وإنما نتناول الأهلية بالنسبة للمؤمن له .

وعقد التأمين من أعمال الإدارة ومن ثم فإن الأهلية الواجب توافرها لدى المؤمن له هى أهلية الإدارة .

(١) مشار إليه فى محمد على عرفه ص ١٠٦ هامش (١) .

(٢) عبد الوود يحيى دروس فى العقود المسماة ص ٣٢٠ - محمد على

عرفه ص ١٠٦ .

فيجوز للبالغ الرشيد إبرام عقد التأمين ، كما يجوز ذلك للصبي المميز المأذون بالإدارة .
أما الصبي المميز غير المأذون بالإدارة ومن في حكمه كالسفيه وذى الغفلة ، فلا يجوز لهم عقد التأمين وإلا كان قابلاً للإبطال لمصلحته .

ويستطيع الولي والوصى إبرام عقد تأمين على أموال القاصر أو المحجور عليه نيابة عنه دون حاجة إلى إذن خاص بذلك .
كما يجوز للوكيل العام أن يباشر هذا العقد نيابة عن الموكل فى حدود ما يتصل بأعمال وكالته ، كأن يؤمن على العقارات المنوط به إدارتها ، فذلك من قبيل الإدارة للحسنة^(١) .

ويجوز التأمين لحساب الغير ، حتى ولو لم يصدر منه توكيل بذلك ، وفى هذه الحالة تطبق قواعد الفضالة ، فيكون لرب العمل الذى عقد التأمين لحسابه حق مباشر قبل الشركة ، بشرط علمها بأن طالب التأمين إنما يتعاقد لحساب الغير .

ويصبح رب العمل ملتزماً مباشرة بدفع الأقساط المستحقة ، ورد ما يكون الفضولى قد دفعه منها . إذا أجاز عمل الأخير ، أو تمحض هذا العمل لمصلحته ، ويتحقق ذلك فى حالة وقوع الحادث

(١) عبد الوود يحيى دروس فى العقود المسماة ص ٣١٩ ومابعدا - محمد كامل مرسى ص ٦٤ - توفيق حسن فرج ص ٣٥٧ .

المؤمن منه ، إذ يبدو جليا أن لرب العمل مصلحة محققة فى التأمين^(١).

٣٤٥ - التراضى فى عقد التأمين :

لم يشترط القانون شكلا معيناً ينعقد فيه عقد التأمين ، ولذا فإن عقد التأمين عقد رضائى ينعقد بمجرد توافق الإرادتين أى الإيجاب والقبول .

إلا أنه يقع كثيرا أن يعلق الطرفان تمام عقد التأمين على إمضاء وثيقة التأمين من كل من الطرفين ، بل وعلى دفع القسط الأول من أقساط التأمين أيضا . ففى هذه الحالة لا يتم عقد التأمين إلا بإمضاء وثيقته من المؤمن والمؤمن له وبدفع القسط الأول . ويكون عقد التأمين حينئذ بموجب هذا الاتفاق عقدا شكليا لأنه لا يتم إلا بإمضاء وثيقة التأمين ، وعقدا عينيا كذلك لأنه لا يتم إلا بدفع القسط الأول . وقد يعلق نفاذ العقد على إمضاء وثيقة التأمين ودفع القسط الأول، ففى هذه الحالة يتم عقد التأمين بمجرد توافر الإيجاب والقبول ، ولكنه لا يعتبر نافذا فلا يتحمل المؤمن الخطر المؤمن منه إلا من وقت إمضاء وثيقة التأمين^(٢) .

غير أن التراضى فى عقد التأمين يمر بمراحل أربع على خلاف العقود الأخرى نعرض لها فى البند التالى .

(١) محمد على عرفه ص ١٠٥ .

(٢) السنهورى ص ١١٠٣ ومابعدها - محمد على عرفه ص ١٠٣ ومابعدها .

٢٤٦- المراحل التي يمر بها عقد التأمين :

يمر عقد التأمين بأربع مراحل هي :

المرحلة الأولى :

طلب التأمين :

يندر أن يسعى طالب التأمين من تلقاء نفسه إلى المؤمن طالبا التعاقد معه وإنما الذى يحدث فى العمل أن يذهب وسيط التأمين إلى الأفراد يعرض عليهم صور التأمين المختلفة ، ويبين لهم مزاياه ، ويحثهم على إبرام العقد .

فإذا اقتنع العميل بما يعرضه وسيط التأمين ، قدم له هذا الأخير طلبا مطبوعا أعده المؤمن لمعرفة البيانات المتعلقة بالخطر الذى يراد التأمين منه ، ويتضمن الطلب عادة أسئلة عما يريد المؤمن أن يعرفه من البيانات التى سيبرم عقد التأمين على أساسها سواء ما تعلق من هذه البيانات بالخطر أو بالمؤمن له ، أم بمبلغ التأمين الذى يتعهد للمؤمن بدفعه عند تحقق الخطر . فإذا ملأ المؤمن له هذه البيانات ووقع عليها سلم الطلب بعد ذلك إلى وسيط التأمين لكى يرسله بدوره إلى المؤمن الذى يحرر وثيقة التأمين بناء على ما ورد فى الطلب من بيانات^(١) .

(١) عبد الوود يحيى دروس فى العقود المسماة ص ٣٢١ - خميس خضر ص ٣٢٥ .

وطلب التأمين الذى يقدم على هذا النحو لا يكون ملزما للمؤمن ولا للمؤمن له . فهو لا يلزم المؤمن لأنه لم يصدر منه إيجاب حتى يمكن القول أن طلب التأمين قبول لهذا الإيجاب . ويترتب على هذا أن يكون للمؤمن مطلق الحرية فى قبول هذا الطلب أو رفضه دون أن يطالب ببيان أسباب الرفض أو حتى تبليغ هذا الرفض للمؤمن له خلال مدة معينة .

كذلك لا يعتبر طلب التأمين ملزما للمؤمن له ، لأنه ليس إيجابا باتا من جانبه ، وإنما هو مجرد استعلام عن شروط التأمين ، ومقدار القسط ، وميعاد الوفاء به وغير ذلك من الشروط . ولذلك يستطيع المؤمن له حتى يصدر وصول رد المؤمن أن يبرم العقد أو يعدل عنه ، دون أن يكون ملتزما بشئ .

وحتى لو كان طلب التأمين إيجابا باتا ، فقد جرت العادة بأن هذا الإيجاب يجوز الرجوع فيه مادام المؤمن لم يصدر منه قبول ، فهو إيجاب بات غير ملزم . صحيح أن المادة ٩٣ مدنى تنص على أنه : " إذا عين ميعاد للقبول ، التزم الموجب بالبقاء على إيجابه إلى أن ينقضى هذا الميعاد . وقد يستخلص الميعاد من ظروف الحال أو من طبيعة المعاملة " . ولكن استخلاص ميعاد هنا من ظروف الحال أو من طبيعة المعاملة يتعارض مع ما جرى به العرف فى إبرام عقود التأمين من أن طالب التأمين يحق له الرجوع فى إيجابه .

ومن ثم يكون طلب التأمين ، حتى لو اعتبر إيجاباً باتاً ، غير ملزم لطالب التأمين . فيجوز لهذا الرجوع فيه فى أى وقت ، إلى أن يصدر قبول من المؤمن . فإذا رجع فيه ، لم يكن ملزماً بشئ لا نحو المؤمن ولا نحو الوسيط^(١).

وكانت المادة ١٠٤٨ من المشروع التمهيدي للتقنين المدنى تنص على أن : " لا يكون طلب التأمين وحده ملزماً للمؤمن ولا للمؤمن عليه ، ولا يتم العقد إلا إذا وقع طرفاه على وثيقة التأمين وتم تسليم هذه الوثيقة للمؤمن عليه " - إلا أن هذه المادة حذفت فى لجنة المراجعة لأنها تتعلق بجزئيات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة^(٢).

وطلب التأمين له أهمية كبيرة فى حالة إتمام العقد ، ذلك أن ما أدلى به المؤمن له من بيانات فى هذا الطلب يعتبر أساساً فى عقد التأمين ، ويحاسب المؤمن له على كل ما أدلى به من بيانات ، ويتعرض للجزاءات إذا تضمن طلب التأمين بيانات تخالف الحقيقة.

(١) السنهورى ص ١١٠٨ - خميس خضر ص ٤٢٥ وما بعدها . وعكس ذلك : عبد الوہود يحيى دروس فى العقود المسماة ص ٣٢٢ - محمد على عرفه ص ١٠٨ وما بعدها - محمد كامل مرسى ص ٧٤ وما بعدها - توفيق فرج ص ٣٦٩ فيرون أن الإيجاب البات الصادر من طالب التأمين ملزم لطالب التأمين .

(٢) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٣٢٦ وما بعدها .

المرحلة الثانية :

المذكرة المؤقتة :

١- المقصود بالمذكرة المؤقتة .

قد تمضى فترة طويلة بين تقديم طلب التأمين وصدور قرار من المؤمن بشأنه ، ولا يعلم طالب التأمين خلال هذه الفترة ما إذا كان المؤمن سيقبل التأمين أم سيرفضه .

وفى هذه الفترة يكون الخطر الذى قدم طلب التأمين بشأنه غير مغطى ، وقد يتحقق قبل أن يتم تحرير الوثيقة النهائية ، فلا يتقاضى المستأنف أى تعويض . وليبيان الحكم فى ذلك يتعين التفرقة بين حالتين :

(الحالة الأولى) أن يستفاد من الظروف التى حررت فيها المذكرة أن الطرفين لم يقصدا بها إلا إثبات اتفاقهما مؤقتا ، مع احتفاظ كل منهما بحقه فى العدول عن هذا الاتفاق ، طالما أن الوثيقة النهائية لم تسلم للمستأمن . ويحصل ذلك فى الحالة التى لا يكون فيها الوسيط مزودا بسلطة إبرام وثيقة التأمين ، فيتعين عليه أن يرجع فى ذلك إلى إدارة الشركة ، ولكنه يستطيع مع ذلك أن يعطى ضمنا مؤقتا فى مقابل دفع القسط . وعندئذ إما أن تقبل الشركة طلب التأمين وترسل الوثيقة ممهورة بإمضاء ممثلها ، فيصبح التأمين نهائيا ، مع ملاحظة أن لطالب التأمين العدول أحيانا قبل وصول القبول . وإما أن ترفض الشركة الطلب فيزول أثر المذكرة نهائيا ، ويسترد الطالب جزءا من القسط مقابل الزمن الذى سيحتل المؤمن خلاله من الضمان .

مع ملاحظة أنه إذا وقع الحادث خلال الفترة التي تمضي بين تسليم المذكرة المؤقتة ووصول الرد بالرفض ، فإن الشركة تلتزم بدفع عوض للتأمين^(١).

أما إذا قبل المؤمن التأمين وحررت الوثيقة النهائية ، فإن هذه الوثيقة تسرى من يوم تسليمها للمستأمن ، لا من وقت تسليم المذكرة المؤقتة^(٢).

وكانت الفقرة الثانية من المادة ١٠٤٩ من المشروع التمهيدى للفقنين المدني تنص على أن :

" ومع ذلك فقد يستفاد من الظروف التي كتبت فيها المذكرة أن الطرفين لم يقصدا بها إلا أن يكون اتفاقهما مؤقتا مع احتفاظ كل منهما بحقه في العدول عن التعاقد النهائي مادامت الوثيقة لم تسلم للمؤمن عليه " - إلا أن هذه المادة حذفت في لجنة المراجعة " لأنها تتعلق بجزئيات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة "^(٣).

(الحالة الثانية) ألا يتضح أن الطرفين قصدا أن تكون المذكرة

(١) محمد على عرقه ص ١١١ - في هذا المعنى عبد الوود يحيى في دروس في العقود المسماة ص ٣٢٣ .

(٢) عبد الوود يحيى في شرح العقود المسماة ص ٣٢٣ - وعكس ذلك السنهوري ص ١١١٢ فيرى أن أحكام الوثيقة تسرى من وقت وصول المذكرة المؤقتة إلى طالب التأمين .

(٣) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٣٢٦ وما بعدها .

بمثابة اتفاق مؤقت ، ففي هذه الحالة فإنها تعتبر دليلا على حصول التعاقد نهائيا ، على أن تحل محلها في المستقبل وثيقة تامة .
وبذلك تلتزم شركة التأمين بهذا التعهد المؤقت الصادر منها إذا وقعت عليه بإمضائها أو علاماتها . كما يلتزم المستامن بتوقيع وثيقة التأمين عند تقديمها إليه ، خصوصا إذا تضمنت المذكرة القواعد الأساسية التي يقوم عليها التأمين والتزامات كل من الطرفين للآخر .

ويرجع تاريخ الوثيقة إلى تاريخ المذكرة . كما يحاسب المستامن عن الكتمان أو البيانات الكاذبة أو الخاطئة التي أدلى بها عند تسلم المذكرة ، فيؤدى ذلك إلى بطلان وثيقة التأمين^(١).
أما إذا لم تكن نية الطرفين من كتابة المذكرة واضحة ، اعتبرت هذه المذكرة بمثابة دليل مؤقت على حصول التعاقد نهائيا .

وعلى هذا نصت الفقرة الثالثة من المادة (١٠٤٩) من المشروع التمهيدى للتقنين المدنى ، إلا أن المادة برمتها حذفت فى لجنة للمراجعة " لأنها تتعلق بجزيئات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة"^(٢) .

(١) محمد على عرفه ص ١١١ - عبد الوود يحيى فى دروس فى العقود المسماة ص ٣٢٣ - محمد حسام لطفى ص ١١٠ - محمد حسين منصور ص ١٣٠ ومابعدها .

(٢) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٣٢٦ ومابعدها .

٢ - شكل المذكرة المؤقتة :

لا يشترط شكل معين في المذكرة المؤقتة . فأى كتابة حتى لو كانت خطابا عاديا صادرا من المؤمن يتضمن التزامه بتغطية الخطر تكفى من الناحية القانونية ، لأنها ترسل كرد على طلب التأمين ، كما أنها لا تسلم للطالب إلا بعد دفع القسط . ولا يتعين أن تشمل المذكرة على سائر البيانات التى يجب أن ترد فى وثيقة التأمين ولا يشترط أن تكون المذكرة موقعة من المؤمن له ، ويكفى أن توقع من المؤمن أو ممن يمثله ^(١).

المرحلة الثالثة :

وثيقة التأمين :

١ - المقصود بوثيقة التأمين :

وثيقة التأمين هى المحرر المثبت لعقد التأمين . وبعبارة أدق هى المحرر الذى جرى العمل على اتخاذه وسيلة لإثبات هذا العقد ^(٢).

(أنظر فى التفصيلات شرح المادة ٧٥٠) .

٢ - شكل وثيقة التأمين :

(أنظر شرح المادة ٧٥٠) .

المرحلة الرابعة :

ملحق وثيقة التأمين :

(أنظر شرح المادة ٧٥٠) .

(١) محمد زهرة ص ٩٦ وما بعدها - محمد على عرفه ص ١١٢ وما بعدها.

(٢) محمد على عرفه ص ١١٢ .

مادة (٧٤٨)

الأحكام المتعلقة بعقد التأمين التي لم يرد ذكرها في هذا القانون تنظمها القوانين الخاصة .

الشرح

٣٤٧ - الأحكام العامة التي يخضع لها عقد التأمين :

أورد المشرع الأحكام العامة لعقد التأمين في الفصل الثالث من الباب الرابع في المواد (٧٤٧ - ٧٧١) . وهذه الأحكام تسرى على كافة عقود التأمين ، ما لم يرد نص خاص في عقد معين ، فإن هذا النص الخاص هو الذي يطبق . كما تنظم بعض التشريعات الخاصة أنواعا معينة من التأمين ، وفي هذه الحالة تطبق الأحكام الواردة بهذه التشريعات ، ولا يلجأ إلى الأحكام العامة الواردة في التقنين المدني إلا في حالة عدم وجود نص في مسألة معينة ، وذلك باعتبار هذه الأحكام هي الشريعة العامة في التأمين .

وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

١- المقرر قانونا أنه مع قيام القانون الخاص لا يرجع إلى أحكام القواعد العامة إلا فيما فات القانون الخاص من الأحكام ، ولا يجوز إهدار القانون الخاص بذريعة إعمال قاعدة عامة لما في ذلك من مناقاة صريحة للغرض الذي من أجله وضع القانون الخاص . لما كان ذلك ، وكانت المادة السابعة من قانون التأمين

الإجبارى لا علاقة لها بتحديد من يعتبر من الغير فى تطبيق أحكام القانون المذكور ، ذلك أنها تنص على عدم مسؤولية المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن الإصابة التى تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه إذا كانوا من غير ركبها أيا كانت السيارة ، أو كانوا من الركاب فى حالة السيارة الأجرة أو السيارة تحت الطلب ، ولو كان صحيحا ما ذهب إليه الطاعن من أن المقصود بالغير فى هذا المجال هو من لا يعتبر من الخلف العام . لما كان المشرع فى حاجة إلى النص سالف الذكر ، هذا فضلا عن أن صفة الخلف العام لا تقتصر على من سماهم الطاعن بل تتوافر فى آخرين غيرهم كالجد والإخوة والأخوات فى أحوال معينة .

لما كان ذلك كذلك وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه بصدد وثيقة التأمين الإجبارى أن هذا التأمين كان عن سيارة خاصة فإن شركة التأمين - المطعون ضدها الأولى - لا تلتزم قانونا بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن وفاة المجنى عليه الذى كان من ركاب تلك السيارة وقت وقوع الحادث " .

(طعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٩)

٢- " مفاد المادتين ٢ ، ٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والمواد ٥ ، ١٣ ، ١٧ ، ١٩ من القانون رقم ٥٦٢ سنة ١٩٥٥ والمادة الخامسة من القرار ١٥٢ سنة ١٩٥٥ الخاص بوثيقة التأمين

النموذجية أن المشرع يهدف إلى تخويل المضرور من حوادث السيارات حقا في مطالبة المؤمن بالتعويض في الحالات المبينة بالمادة الخامسة من القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر بوثيقة التأمين النموذجية ومنها استعمال السيارة في غير الغرض المبين برخصتها - دون أن يستطيع المؤمن أن يحتج قبله بالدفع المستمدة من عقد التأمين والتي يستطيع الاحتجاج بها قبل المؤمن له ومنح المؤمن في مقابل ذلك حق الرجوع على المؤمن له بقيمة ما يكون قد أداه من تعويض فإذا ما غير المؤمن له وجه استعمال السيارة من سيارة خاصة وعلى خلاف الغرض المبين برخصتها إلى سيارة لنقل الركاب بالأجر التزم المؤمن بتغطية الأضرار التي تحدث للركاب وللغير معا ، والقول بغير ذلك من شأنه أن يجعل النص على حق المؤمن في الرجوع على المؤمن له بما أداه من تعويض عند استعمال السيارة في غير الغرض المبين برخصتها لغوا ولا طائل منه وهو ما يتنزه عنه المشرع " .

(ب) - " من المقرر قانونا أنه مع قيام القانون الخاص لا يرجع إلى القواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني في صدد عقد التأمين إلا فيما فات القانون الخاص من أحكام ، فلا يجوز إهدار أحكام القانون الخاص بذريعة أعمال قاعدة عامة لما في ذلك من منافاة صريحة للغرض الذي وضع من أجله القانون الخاص " .

(طعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٣/١/١١)

٣٤٨- الأحكام الخاصة المتعلقة بالتأمين :

وضع المشرع أحكاما خاصة بأنواع خاصة من التأمين ، سواء بمقتضى نصوص ضمنها بعض التشريعات الأخرى مثل التأمين البحرى التى نظمه المشرع فى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ الخاص بالتجارة البحرية ، أو بموجب تشريع خاص كالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية الناشئة من حوادث السيارات . وكما ذكرنا سلفا فإن أحكام هذه التشريعات الخاصة هى التى تطبق على نوع التأمين التى تنظمه ، فإذا خلا هذا التشريع من النص على مسألة معينة ، فإنه يرجع بشأنها إلى أحكام التأمين الواردة فى التقنين المبنى .

مادة (٧٤٩)

يكون محلاً للتأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعة تعود على الشخص من عدم وقوع خطر معين .

الشرح

٣٤٩- المقصود بالمصلحة :

تعتبر المصلحة ركناً في التأمين أو بعبارة أخرى هي شرط من شروط انعقاده . ويقصد بها أن يكون للمؤمن له مصلحة في عدم تحقق الخطر المؤمن منه . فمن يؤمن على منزله من الحريق مثلاً ، يجب أن تكون له مصلحة في عدم احتراق هذا المنزل ، كأن يكون مالكا أو صاحب حق عليه ، أما إذا لم يكن للمؤمن له ثمة مصلحة في عدم وقوع الحريق ، كأن لم يكن مالكا أو صاحب حق أيا كان ، فإن التأمين يقع باطلاً لتخلف ركن المصلحة .

والسبب في اعتبار المصلحة ركناً في التأمين هو أن عسدم اشتراطها قد يدفع المستأمن إلى تعمد إيقاع الخطر المؤمن منه ، إذ لا مصلحة له في المحافظة على الشيء المؤمن عليه^(١) .

٣٥٠- هل المصلحة شرط في جميع أنواع التأمين ؟

لا خلاف في أن المصلحة شرط في التأمين على الأضرار بجميع صورته وأنواعه .

(١) عبد الوود يحيى دروس في العقود المسماة ص ٢٦٤ ومابعداها - محمد زهرة ص ١٥٦ .

غير أن الرأي انقسم فيما إذا كانت المصلحة شرطا في التأمين على الأشخاص أم لا .

فذهب رأى في الفقه إلى أن إيراد نص المادة (٧٤٩) بصورة عامة ومطلقة ، بالإضافة إلى وجوده ضمن الأحكام العامة للتأمين ، يدل على أن المشرع المصرى قصد أن تكون المصلحة ركنا فى كل من التأمين من الأضرار والتأمين على الأشخاص ، وذلك بخلاف ما جرت عليه معظم التشريعات من اعتبار المصلحة ركنا فى التأمين من الأضرار فقط . وهذا يقتضى تحديد نوع المصلحة التى يجب توافرها فى كل من التأمين من الأضرار والتأمين على الأشخاص^(١).

غير أن رأيا آخر ذهب إلى أن المصلحة ليست عنصرا إلا فى التأمين من الأضرار ، أما التأمين على الأشخاص فلا يشترط فيه توافر عنصر المصلحة .

ولا تظهر أهمية اشتراط المصلحة عنصرا فى التأمين على الأشخاص إلا فى حالة التأمين على حياة الغير ، ففي هذه الحالة وحدها يجوز التساؤل عما إذا كان من الضروري أن يكون للمؤمن له مصلحة فى بقاء المؤمن على حياته . والظاهر أن المشرع لم

(١) عبد الوود يحيى دروس فى العقود المسماة ص ٢٥٦ - محمد زهرة ص ١٦٠ - محمد على عرفه ص ٦٢ ومابعدها - أحمد شرف الدين ص ١٨٧ ومابعدها - محمد حسام لطفى ص ١٧١ .

يشترط إثبات أن يكون للمؤمن له مصلحة في حياة الغير . وإذا كان يخشى من وراء ذلك أن يكون هذا دافعا للمؤمن له إلى أن يتسبب في وفاة الغير عمدا مادام أنه لا مصلحة له في بقاءه حيا ، بل هو على العكس من ذلك يفيد من موته إذ يستحق مبلغ التأمين ، فقد عالج المشرع هذا المحذور من طريق آخر . فنص في المادة ٧٥٧ مدني على أنه : " ١- إذا كان التأمين على حياة شخص غير المؤمن له ، برئت ذمة المؤمن من التزاماته متى تسبب المؤمن له عمدا في وفاة ذلك الشخص ، أو وقعت الوفاة بناء على تحرير منه . ٢- وإذا كان التأمين على الحياة لصالح شخص غير المؤمن له ، فلا يستفيد هذا الشخص من التأمين إذا تسبب عمدا في وفاة الشخص المؤمن على حياته ، أو وقعت الوفاة بناء على تحرير منه . فإذا وقع من هذا الشخص مجرد شروع في إحداث الوفاة ، كان للمؤمن له الحق في أن يستبدل بالمستفيد شخصا آخر ، ولو كان المستفيد قد قبل ما اشترط لمصلحته من تأمين وأنه لذلك حيث يكون المستفيد من التأمين شخصا غير الشخص المؤمن على حياته ، فيخشى من أن يعتدى الأول على حياة الثاني ، فقد جعل المشرع لهذا الاعتداء جزاء هو أن يرد على المعتدى قصده ، فيحرمه من الفائدة التي كان يبغيها من وراء هذا الاعتداء . ثم إن المشرع من جهة أخرى ، وإمعانا منه في الاحتياط ، اشترط في حالة التأمين على حياة الغير موافقة هذا الغير كتابة قبل إبرام العقد (م ٧٥٥) .

وأراد بذلك أن ينبه للغير المؤمن على حياته إلى ما قد يتعرض له من الخطر ، فإذا ما وافق هذا على التأمين فقد دل بذلك على أنه لا يخشى شرا وأنه مطمئن إلى حسن نية المؤمن له .

ويستطرد هذا الرأي إلى أن ما استند إليه أنصار السراى الأول من أن المادة (٧٤٩) جاءت مطلقة وأنها اتخذت مكانها بين الأحكام العامة ، فذلك مردود فى كل من شقيه . أما أنها وردت عامة مطلقة فيرد عليه بأنها جعلت محل التأمين " كل مصلحة اقتصادية " ، والمصلحة الاقتصادية لا تقوم إلا فى التأمين من الأضرار . أما التأمين على الأشخاص فالمصلحة منه إن اشترطت ، لا تكون مصلحة اقتصادية ، وإنما تكون مصلحة معنوية . وهذا قاطع فى أن المشرع المصرى إنما قصد أن تتوافر المصلحة ، بعد أن نعتها بأنها مصلحة اقتصادية ، فى التأمين من الأضرار دون التأمين على الأشخاص . وقد أحس أنصار الراى للمعارض قوة هذه الحجة ، فذهبوا إلى أن المشرع المصرى لم يحالفه التوفيق عندما اشترط أن تكون المصلحة اقتصادية . وأما أن النص قد ورد بين الأحكام العامة فيلزم من ذلك أن يسرى على جميع أنواع التأمين ، فليس فى هذه الحجة عناء ، إذ ورد من الأحكام العامة ما لا يسرى على جميع أنواع التأمين ، فى أمر غير المصلحة ، مثل المادة ٧٥١ مدنى ، فقد وردت هى أيضا بين الأحكام العامة ، وهى

تتعلق بمبدأ الصفة التعويضية في التأمين إذ نقول : " ولا يلزم المؤمن في تعويض المؤمن له إلا عن الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن منه ، بشرط ألا يجاوز ذلك قيمة التأمين " . ومن المسلم به أن مبدأ الصفة التعويضية إنما يبرى كما قلنا على التأمين من الأضرار دون التأمين على الأشخاص . فإذا كان ورود المادة ٧٥١ منى بين الأحكام العامة لم يمنع من أن تكون مقصورة على التأمين من الأضرار ، فلماذا لا نقول مثل ذلك أيضا في المادة ٧٤٩ منى التى تشترط أن يكون محل التأمين مصلحة اقتصادية . فلا يكون ورودها بين الأحكام العامة مانعا من أن تكون مقصورة على التأمين من الأضرار دون التأمين على الأشخاص ^(١) .

والرأى الثانى هو الذى نرجحه .

٣٥١ - يجب أن تكون المصلحة اقتصادية :

المصلحة فى التأمين من الأضرار، تكون مصلحة اقتصادية - كما يشترط النص - ويمكن أن تقوم بالنقد ، وهى تعتبر متوافرة إذا كان المؤمن له يقصد من التأمين المحافظة على حق عينى له على الثمن المؤمن عليه ، كأن يكون مالكا أو صاحب حق انتفاع . أما إذا كان المؤمن له يقصد من التأمين المحافظة على حق شخصى له ، فيجب أن نفرق بين ما إذا كان دائنا عاديا ويريد

(١) المنهوى ص ١٠٨٥ وما بعدها .

المحافظة على الضمان العام الذى له على أموال مدينه ، وبين ما إذا كان دائئا له حق عينى تبعى على بعض أموال المدين .

فإذا كان دائئا عاديا ، فإنه لا يستطيع أن يؤمن على عين مملوكة لمدينه بحجة أن له مصلحة فى المحافظة على الضمان العام الذى له على أموال المدين ، ذلك أن حق الضمان العام الذى للدائن لايحرم المدين من أن يتصرف فى أمواله أو يستبدل بها غيرها ، ولذلك فالمصلحة الحقيقية التى للدائن العادى تكون فى يسار المدين لا فى بقاء عناصر ذمته المالية كما هى ، ومن ثم يستطيع الدائن العادى أن يؤمن نفسه ضد إفسار مدينه لا على الأشياء التى يملكها ، ويسمى هذا النوع تأمين الائتمان .

وأما إذا كان الدائن صاحب حق على عين مملوكة للمدين ، كالدائن المرتهن والدائن صاحب حق الامتياز ، فإنه يستطيع أن يؤمن على الأشياء التى يرد عليها حقه ، من الحريق ومن السرقة ، لأن له مصلحة فى عدم احتراق هذه الأشياء أو سرقتها . فضلا عن أنه إذا تحقق الخطر المؤمن منه ، فإن عوض التأمين سيحل محل العين ويخصص للوفاء بدین الدائن المرتهن بالأولوية على بقية الدائنين ، وقد نصت على هذا المادة ١/٧٧٠ من القانون المدنى بقولها : " إذا كان الشئ المؤمن عليه متقلا يرهن حيازى أو رهن تأمینی أو غير ذلك من التأمينات العينية ، انتقلت هذه الحقوق إلى التعويض المستحق للمدين بمقتضى عقد التأمين " (١).

(١) عبد الوود يحيى ص ٢٦٥ ومابعدها .

٣٥٢- أثر اشتراط المصلحة كركن في التأمين :

يترتب على اشتراط المصلحة كركن في التأمين اعتبارها شرطا لازما لانعقاده ، فإذا تخلف هذا الشرط انعقد التأمين باطلا من أساسه لانعدام ركن من أركانه .

وهذا البطلان لا يصححه توافر المصلحة بعد انعقاد التأمين ، بل يكون لكل ذى مصلحة أن يتمسك بهذا البطلان رغم زوال سببه بعد التعاقد وذلك مثل من يتعاقد على التأمين على حياة شخص لا مصلحة له في بقاءه^(١) ، ثم يصبح لسبب ما دائئا لهذا الشخص بعد انعقاد التأمين ، فتتوافر له بذلك المصلحة في بقاءه ، فلا يتأثر العقد بمثل هذا الظرف الطارئ ، بل يظل مشوبا بالبطلان الذي قام به سببه عند انعقاده .

والمصلحة شرط ابتداء وانتهاء إذا انعقد التأمين صحيحا لتوافر المصلحة فيه لدى المؤمن له ، ثم زالت هذه المصلحة أثناء سريان التأمين ، فإنه يترتب على ذلك إنهاء التأمين ، ويجب على المؤمن أن يرد الأقساط التي تقاضاها من وقت تخلف المصلحة ، أما الأقساط التي حصل عليها قبل ذلك فلا يلزم بردها ، لأنها كانت مقابل خطر تحمله .

ومثال ذلك أن تؤمن زوجة على حياة زوجها ثم تطلق منه أثناء سريان التأمين^(٢) ، أو يؤمن المستأجر من مسئولية عن حريق العقار المؤجر ثم يفسخ عقد الإيجار لسبب ما قبل انتهاء مدته^(٣).

(١) طبقاً للرأى الذى يشترط المصلحة فى التأمين على الأشخاص .

(٢) طبقاً للرأى المشار إليه فى رقم (١) .

(٣) محمد على عرفه ص ٦٤ ومابعدها - محد زهرة ص ١٦١ ومابعدها .

مادة (٧٥٠)

يقع باطلا ما يرد فى وثيقة التأمين من الشروط الآتية :

١- الشرط الذى يقضى بسقوط الحق فى التأمين بسبب مخالفة القوانين واللوائح إلا إذا انطوت هذه المخالفة على جنابة أو جنحة عمدية .

٢- الشرط الذى يقضى بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره فى إعلان الحادث المؤمن منه إلى السلطات أو فى تقديم المستندات إذا تبين من الظروف أن التأخر كان لعذر مقبول .

٣- كل شرط مطبوع لم يبرز بشكل ظاهر وكان متعلقا بحالة من الأحوال التى تؤدى إلى البطلان أو السقوط .

٤- شرط التحكيم إذا ورد فى الوثيقة بين شروطها العامة المطبوعة لا فى صورة اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة .

٥- كل شرط تصفى آخر يتبين أنه لم يكن لمخالفته أثر فى وقوع الحادث المؤمن منه .

الشرح

٣٥٣- المقصود بوثيقة التأمين :

إذا قبل المؤمن الطلب المقدم من المؤمن له ، فإنه يحرر وثيقة التأمين ويوقعها ثم يرسلها بعد ذلك إلى المؤمن له .

ويقصد بوثيقة التأمين المحرر المثبت لعقد التأمين ، وبعبارة أدق هى المحرر الذى جرى العمل على اتخاذه وسيلة لإثبات هذا العقد .

٣٥٤ - شكل الوثيقة :

بما أن التأمين عقد رضائي ، فلا يلزم قانونا إفراغه في شكل خاص ، فيصح أن يكون في محرر عرفي أو رسمي . كما يصح - طبقا للقواعد العامة - أن ينعقد شفاهة ، وإن كان هذا الوضع لا يتحقق عملا .

ولا يلزم كذلك أن تحرر الوثيقة بلغة معينة فيكفي إذن أن تحرر بلغة يفهمها الطرفان . ولكن جرت العادة على أن تكتب وثائق التأمين باللغة العربية . وإذا كتبت ترجمة الوثيقة بلغة أجنبية وحدث خلاف في المعنى بين الوثيقة وترجمتها ، فإن العبرة بالنص العربي لأنه هو الذي كتبت به الوثيقة الأصلية .

وجرت العادة على أن تكون الوثيقة في صورة نموذج مطبوع أعده المؤمن مقدما ، مبينا فيه الشروط العامة لنوع التأمين الذي تضمنه الوثيقة . أما البيانات الخاصة بوثيقة معينة وبمؤمن له معين فتكتب على الآلة الكاتبة أو بالكومبيوتر أو بخط اليد لأن هذه البيانات لا يمكن إعدادها مقدما ، بل تعرف بمناسبة كل عقد على حدة . ومع أن الشروط المطبوعة والبيانات المكتوبة تعتبر وحدة لا تقبل التجزئة إلا أن المشرع لا يسوى بينها عند تفسير وثيقة التأمين كما سنرى (١) .

(١) عبد الوود يحيى دروس في العقود للمصممة ص ٣٢٤ .

٣٥٥- بيانات الوثيقة :

لما كان التأمين لم يزل فى مصر من العقود التى لا يحكمها تشريع دقيق، وجب أن تشمل الشروط العامة التى تتضمنها وثائق التأمين سائر القواعد المنظمة لعلاقة الطرفين ، ولو أن هناك نظاما تشريعيا محكما ، لما احتاج الأمر إلى هذا التفصيل ، إذ أن التشريعات المنظمة للتأمين تحرص على أن تفرغ معظم قواعدها فى صيغة أمرة ، بحيث يكتفى بمجرد الإحالة إلى النصوص بذكر أرقامها دون حاجة إلى نقل أحكامها .

ونورد فيما يلى أهم البيانات التى يجب أن تتضمنها الوثيقة حتى تأتى مستوفاة من الناحية القانونية . وهذه البيانات هى :

١- تاريخ توقيع الوثيقة :

تاريخ توقيع الوثيقة من المؤمن يحدد الوقت الذى قبل فيه المؤمن قبولاً نهائياً لإبرام العقد ، ولكن العقد لا يتم ، إذا كان تمامه متوقفاً على الوثيقة ، إلا من وقت وصولها إلى المؤمن له موقعا عليها من المؤمن . ووقت تمام العقد هو الذى يحدد متى لايجوز الرجوع فيه . وهو الذى يتخذ أساسا لترتيب المؤمنيين المتعاقبين عند تعدد عقود التأمين من نفس الخطر ، إذا وجد شرط خاص فى الوثيقة يقضى بتوزيع المسؤولية بين المؤمنيين على أساس الأسبقية فى التاريخ^(١).

(١) السهوى ص ١١١٥ - توقيع فرج ص ٣٨٨ .

٢- أسماء المتعاقدين :

يجب أن تتضمن الوثيقة أسماء للمتعاقدين ، وموطن كل منهما .
فبالنسبة للمؤمن له يجب أن يعين بالإضافة إلى اسمه لقبه وصناعته
وموطنه . وإذا كنا بصدد تأمين على الحياة يجب أن يعين أيضا اسم
المستفيد ولقبه إن كان معينا ، واسم المؤمن على حياته إذا تعلق
الأمر بتأمين على حياة الغير . وبالنسبة للمؤمن يجب أن يذكر اسم
شركة التأمين ، أو جمعية التأمين التبادلي ومقر أعمالها ورقم قيدها
في السجل وتاريخ حصوله^(١).

٣- تحديد الخطر المؤمن منه :

يجب تحديد نوع الخطر المؤمن منه وذلك بتحديد الأشخاص أو
الأشياء المؤمن عليها .

ويجب أيضا تحديد طبيعة الخطر المؤمن منه .

فيذكر ما إذا كان التأمين تأمينا من الحريق أو الإتلاف أو
المسؤولية أو تأمينا من العجز أو المرض والإصابات . وغير ذلك
من المخاطر المختلفة التي يجوز للتأمين منها .

٤- مبلغ التأمين :

يقصد بذلك المبلغ الذي يلتزم به المؤمن عند تحقق الحادث
المؤمن منه . ومبلغ التأمين هو الذي يلتزم المؤمن في حدوده في
أغلب الحالات . وفي تأمين الأشخاص لا يثير تحديد مبلغ التأمين

(١) عبد الوود يحيى دروس في العقود المسماة ص ٣٢٥ - توفيق فرج
ص ٣٨٩ .

صعوبة ما ، حيث يلتزم المؤمن بدفعه ، بصرف النظر عن الضرر الذى يقع . ففي هذا النوع من التأمين (الحياة أو الحوادث التى تصيب الأشخاص) يتحدد المبلغ على وجه قطعى فى الوثيقة . أما فى تأمين الأضرار - بصفة عامة - فإن المبلغ الذى يتحدد فى الوثيقة يعتبر الحد الأقصى ، إعمالاً للمبدأ التعويضى . هذا وقد لا يتحدد مبلغ التأمين فى الوثيقة فى بعض حالات التأمين - كما هو الشأن فى حالة التأمين من المسؤولية دون تحديد لمبلغ التعويض - التأمين غير المحدد - وفى هذه الحالة يكون المبلغ قابلاً للتحديد على ضوء الظروف التى تتحقق فيها المسؤولية^(١).

وقد قضت محكمة النقض بأن :

" إذ كان الثابت من وثيقة التأمين أنها تضمنت فى الفقرة رقم (١) من بند شروط تحديد المسؤولية . أن الحد الأقصى للمبلغ الذى تلتزم الشركة بدفعه عن إصابة أو وفاة شخص واحد نتيجة لحادث مضمون بهذه الوثيقة مبلغ (.....) جنيهاً مصرياً عن الفرد ، مما مفاده عدم مسؤولية الشركة الطاعنة إلا فى حدود هذا المبلغ دون زيادة تنفيذاً لاتفاقهما الوارد بوثيقة التأمين بحسبانه القانون المعتبر فى هذا الشأن من حيث الخطر المؤمن منه ومدته ومبلغ التأمين إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر واجتزأ القول أن المضرور لاإحاج بالحد الأقصى للتعويض المنصوص عليه بوثيقة التأمين لأنه

(١) توفيق فرج ص ٣٩٢ .

لم يكن طرفاً فيها وإنما يحاج به المؤمن له في حالة رجوعه على شركة التأمين بما دفعه من تعويض للغير ، فإنه يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون قد شابه فساد في الاستدلال .

(طعن رقم ٣٦٢٥ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٣/٣/٢٤)

كما قضت محكمة النقض بأن :

" إذ كان الثابت من الأوراق أن البنك المطعون ضده الثاني المستفيد من الوثيقة قد أجرى اتفاقاً منفرداً مع الشركة الطاعنة (شركة التأمين) قبل فيه الوفاء بمبلغ جنيه خصمها من القرض المستحق على المشترك - المطعون ضده الأول - وكان يجب على الحكم المطعون فيه أن يقوم بخصم هذا المبلغ من المبلغ الذي انتهى إلى استحقاقه نتيجة لإعمال شروط الوثيقة والتعويض عن التأخير في الوفاء وهو ألف جنيه وإذ هو لم يفعل فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً فيما قضى به من زيادة " .

(طعن رقم ٤٧٢٦ ، ٤٧٣٣ لسنة ٧١ ق جلسة

(٢٠٠٤/٤/١٥)

٥- القسط :

يتناول هذا البيان تحديد القسط بالضبط ومواعيد استحقاقه ، وطريقة الوفاء به ، ويلاحظ مع ذلك أنه يكفي أن يكون القسط قابلاً للتحديد . فإذا سكت الطرفان عن تحديده ، أمكن تكملة هذا النقص

إما بذكر بيانات أخرى ، أو حتى بالرجوع إلى تعريف الشركة ،
اتباعاً لإرادة المتعاقدين الضمنية أو لما جرى به العرف^(١) .

٦- بدء سريان وثيقة التأمين :

الأصل أن يبدأ سريان عقد التأمين - كأى عقد آخر - من
الوقت الذى تم فيه إبرام العقد بتوقيع طرفين عليه . إذ هذا الوقت
هو الذى يحدد لحظة نشوء الالتزامات المتقابلة على عاتق طرفى
العقد ، ولذلك فإن إثبات تاريخ الوثيقة يكون واجباً .

غير أنه يجوز أن يتفق المؤمن والمؤمن له على وقت آخر لبدء
سريان الوثيقة وإنتاج آثارها .

فقد يتفق المتعاقدان ضماناً لسداد القسط الأول المتفق عليه ، فى
ميعاده دون مطالبة قضائية ، أن يتفقا على سريان الوثيقة من ظهر
اليوم التالى من توقيع المؤمن له عليها ودفع القسط الأول .

ويتفق الطرفان عادة على تحديد لحظة تحكميه لبدء سريان
التأمين (وهى الساعة الثانية عشرة ظهر لليوم التالى لتوقيع الوثيقة
أو لسداد القسط الأول أو لحلول تاريخ معين) . مع ذلك فليس
هناك ما يمنع من رهن نفاذ العقد بحلول منتصف ليلة سداد القسط
الأول مثلاً^(٢).

(١) محمد على عرفه ص ١١٤ .

(٢) محمد حسام لطفى ص ١٢٢ .

وقد يلعب تحديد الساعة التى يبدأ فيها التنفيذ دورا هاما فى هذا الصدد ، كما إذا وقع الحادث فى نفس اليوم الذى بدأ فيه التنفيذ^(١) . وقد يرجئ المتعاقدان بدء سريان التأمين إلى الوقت الذى يبدأ فيه تعرض المؤمن له للخطر المطلوب التأمين منه . فقد يؤمن من شخص ضد السرقة على سيارة اشتراها ولكنه لم يتسلمها بعد ، وقد يؤمن ضد الحوادث بالنسبة لرحلة تبدأ فى تاريخ لاحق . فى مثل هذه الحالات يتراخى بدء سريان التأمين إلى وقت تسلم السيارة أو إلى وقت بدء الرحلة .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

١- " الأصل فى وثيقة التأمين أنه وإن كان مفعولها يسرى من وقت إبرامها إلا أنه يجوز أن يتفق المؤمن والمؤمن له على وقت آخر لبدء سريانها وإنتاج آثارها ، ويجرى فى هذه الحالة بالنسبة لتفسير نصوصها ما يجرى على تفسير سائر العقود بما لا يخرج به عن عبارتها الظاهرة " .

(طعن رقم ٤٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٦/١١/١٩٧١)

٢- " يدل نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسئولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات على أن وثيقة التأمين الإجبارى على السيارات

(١) محمد على عرفه ص ١١٥ .

تغطي المدة التي تؤدي عنها الضريبة على السيارة ، وكذلك تعطى مهلة الثلاثين يوما التالية لانت هاء تلك المدة " .

(طعن رقم ٩٤٥ لسنة ٥٤ قى جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)

٣٥٦ - إثبات التأمين :

بما أن التأمين عقد رضائي ، ومحكوم بالقواعد العامة فى القانون، فإن إثباته يخضع لحكم هذه القواعد بحيث يمكن - نظريا- إثباته بشهادة الشهود إذا لم ترد قيمة الوثيقة على خمسمائة جنيه ، أو إذا زادت على ذلك ووجد مبدأ ثبوت بالكتابة ، أو إذا كان العقد تجاريا بالنسبة للمؤمن ، مهما بلغت قيمة الدعوى . وهذا ما جرى به القضاء الفرنسى قبل صدور قانون ١٣ يولييه ١٩٣٠ الذى جعل من الكتابة شرطا لازما لإثبات التأمين (م ٨ من هذا القانون) .

على أن حرية إثبات عقد التأمين لا تعدو أن تكون نظرية بحتة، فقد جرت الشركات على عرف ثابت من مقتضاه أن تكون الكتابة هى الوسيلة الأساسية لإثباته .

والأصل أن تكون الوثيقة هى الدليل العادى على قيام التأمين نظرا لما جرى عليه العمل من اشتراط تعليق ارتباط الطرفين على تسليم وثيقة التأمين^(١) .

(١) المنهوى ص ١١٢٣ ومابعدها - عيد الودود دروس فى العقود المسماه

ص ٣٢٧ ومابعدها - توفيق فرج ص ٤٤٣ .

إلا أن رأيا يذهب إلى أنه مع التسليم بما جرت عليه عادة الشركات من إثبات عقد التأمين بالوثيقة ، فإنه يمكن في حالة عدم وجود الوثيقة أن تتخذ المذكرة المؤقتة دليلا كافيا على وجود التأمين . وكذلك كل محرر آخر مثبت لاتفاق الطرفين ، كالخطابات المتبادلة بينهما ، بل من الجائز الاستناد إلى اتفاق شفوي سابق على تحرير الوثيقة واتخاذها أساسا لتحديد موعد البدء في تنفيذ التأمين^(١) .

ولكن قد يصبح التأمين عقدا شكليا بموجب شرط في العقد إذا اشترط المؤمن أن العقد لا يتم إلا بتحرير الوثيقة وتوقيع المؤمن عليها وفي هذه الحالة لا بعقد التأمين إلا إذا وقع المؤمن على الوثيقة وسلمها للمؤمن عليه ووقع هذا الأخير عليها ، فيكون العقد هنا شكليا والكتابة ركن انعقاد وليست مطلوبة للإثبات^(٢) .

وقد ينقلب عقد التأمين أيضا - على سبيل الاستثناء - إلى عقد عيني وذلك إذا اتفق الطرفان على ضرورة دفع القسط الأول لكى ينعقد العقد صحيحا من الناحية القانونية^(٣) .

(١) محمد على عرفه ص ١٢٩ ومابعدها .

(٢) خميس خضر ص ٤٢٩- عبد الوود يحيى دورس في العقود المسماة ص ٣٢٨ - المنهوى ص ١١٢٤ ومابعدها .

(٣) محمد زهرة ص ٧١- وكانت المادة ١٠٤٨ من المشروع التمهيدى تجعل من عقد التأمين عقدا شكليا إذ نصت على أن : " لا يكون طلب التأمين وحده ملزما للمؤمن ولا للمؤمن عليه ، ولا يتم العقد إلا إذا وقع طرفاه على وثيقة التأمين وتم تسليم هذه الوثيقة للمؤمن عليه " .

٣٥٧- تلف الوثيقة أو ضياعها من المؤمن له :

كانت تنظم هذه المسألة المادة ١٠٥٦ من المشروع التمهيدي
للتقنين المدني بقولها :

- ١- "إذا فقدت وثيقة التأمين أو تلفت جاز للمؤمن عليه أن يطلب من المؤمن نسخة ثانية منها ما لم تكن الوثيقة منازعا في صحتها .
- ٢- ويجوز أيضا للمؤمن عليه أن يطلب صورة مما قدمه من بيانات متعلقة بالعقد .

- ٣- ويتحمل المؤمن عليه مصروفات النسخة الثانية والصور المطلوبة ، ويجب أن يدفعها مقدما إذا طلب منه ذلك " . ورغم حذف هذه المادة في لجنة المراجعة ^(١)، فإنها عبارة عن تكرار لما جرت به للقواعد العامة ^(٢).
ويجب العمل بها .

كما نصت المادة ١/١٠٤٩ من المشروع على أن : " على أن العقد يتم ، حتى قبل تسليم الوثيقة ، إذا أثبت الطرفان في مذكرة مؤقتة القواعد الأساسية التي يقوم عليها هذا العقد ، وتضمنت المذكرة للالتزامات كل من الطرفين للآخر " - إلا أن هذين للنصين حنقا في لجنة المراجعة مع غيرهما من النصوص " لأنها تتعلق بجزيئات يحسن أن تنظمها قوانين خاصة " .

(مجموعة الأعمال التحضيرية جـ ٥ ص ٣٢٧) .

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية جـ ٥ ص ٣٣١ هامش (١) ومابعدا .

(٢) محمد علي عرفه ص ١١٥ .

٢٥٨- تفسير وثيقة التأمين :

يتولى قاضى الموضوع تفسير عبارات الوثيقة طبقا للقواعد العامة فى التفسير تحت رقابة محكمة النقض مع الأخذ فى الاعتبار أن عقد التأمين ينتمى إلى طائفة عقود الإذعان ، ومن المعروف أن تفسير هذه الطائفة من العقود يتم لمصلحة الطرف المذعن أى المؤمن له دائما كان أو مدينا .

ويمكن التمييز فى هذا المقام بين حالتين :

الحالة الأولى : أن تكون عبارات العقود واضحة المعنى : وفى هذه الحالة لا يجوز للقاضى الانحراف عن المعنى الظاهر إلى معنى آخر ، مستوى فى ذلك أن تكون العبارات مطبوعة أو محررة باليد أو على الآلة الكاتبة أو غيرها .

ولاینال مما تقدم استهداء القاضى بطبيعة التعامل وما يجب توافره من أمانة وثقة بين المتعاقدين والعرف التأمينى عند بحثه عن نية الأطراف المشتركة (المادة ٢/١٥٠ مدنى) .

الحالة الثانية : أن تكون عبارات الوثيقة غامضة المعنى :

تقتضى القواعد العامة بتفسير عبارات العقد الغامضة لمصلحة الطرف المدين . إلا أنه لما كان عقد التأمين من عقود الإذعان - على الأقل فى بعض صوره - فإنه يجب أن يكون التفسير فى صالح الطرف المذعن ، وهو المؤمن له دائما سواء كان دائنسا أو مدينا .

وهذا أيضا تطبيق لقاعدة مستقرة فقها وقضاء وهو تفسير العقد لمصلحة غير محرر العقد ، فنتبعه غموض أحد شروط الوثيقة تقع على المؤمن لأنه هو الذى قام بتحريرها فيكون مخطئا إن لم يتحرر الدقة فى توضيح شروطها ^(١).

وإذا تعارض شرطان أحدهما مطبوع والآخر مكتوب ، وجب إعمال الأخير وإهمال الأول . وهذا الحل مستفاد من طبيعة الأمور ، إذ أن الشروط المكتوبة كانت محل مفاوضة بين المتعاقدين ، كما أنها حررت بعد الشروط المطبوعة ، فتعارض أحدها مع هذه الشروط يكشف عن قصد المتعاقدين العدول عن الشرط المطبوع ^(٢).

وإذا تعارضت النسخ المختلفة من الوثيقة ، فبالرغم من توقيع المستأمن على سائر النسخ ، فإنه يعمل بالشروط الواردة فى النسخة التى تحت يده ، إذ أن مسئولية هذا التعارض تقع على كاهل المؤمن الذى يتولى تحرير النسخ المختلفة من وثيقة التأمين ، فلا يجوز أن يحتج على المستأمن بشرط لم يرد فى النسخة التى سلمت إليه ^(٣).
غير أنه إذا كانت النسخة التى بيد المؤمن له تشتمل على

(١) محمد على عرفه ص ١٢١ - محمد حسام لطفى ص ١٢٤ - محمد كامل مرسي ص ٨٤ .

(٢) محمد على عرفه ص ١٢١ .

(٣) محمد على عرفه ص ١٢١ - أحمد شرف الدين ص ٩٨ - محمد زهرة ص ٧٢ .

إضافات في الهوامش غير ممضاة من المؤمن ، فإنه يقع على المؤمن له عبء إثبات أن المؤمن قد قبل هذه الإضافات .
وقد لا تتسع صفحات وثيقة التأمين لكتابة كل الشروط ، فيضاف إلى الوثيقة أوراق مكتوبة بالآلة الكاتبة وتكون عادة غير ممضاة ، فهذه لا يجوز للمؤمن أن يحتج بها على المؤمن له إلا إذا أثبت قبوله لها ^(١).

٣٥٩ - ملحق الوثيقة :

قد يعن للطرفين أن يحدثا تعديلات في شروط الوثيقة بعد إبرامها . وذلك إما لإضافة مخاطر جديدة ، أو لتعديل أوصاف الخطر السابق ، أو لتغيير المستفيد ، أو لمجرد توضيح شرط غامض ، أو تصحيح خطأ مادي ، أو لتذكرك ما نسياء عند تحرير الوثيقة وإضافته إليها .

وقد جرى العمل في شركات التأمين على أن تفرغ هذه التعديلات في محرر خاص يحمل اسم " ملحق الوثيقة " ويعتبر الملحق جزءاً متمماً للوثيقة ، فيندمج فيها ويكون معها وحدة واحدة ، بحيث يعتمد عليهما معاً في تفسير عقد التأمين .

وقد جرى العمل على كتابة الملحق على نماذج مطبوعة تقدمها شركات التأمين ، كما هو الحال بالنسبة إلى الوثيقة ^(٢).

(١) السنيهورى ص ١٣٣ هامش (١) .

(٢) محمد على عرفه ص ١٢٣ - محمد كامل مرسى ص ٩٣ .

وعلى الرغم من هذا الاندماج يبقى لتاريخ الملحق أهمية خاصة، إذ أنه يحدد الوقت الذى يبدأ منه التزام المؤمن بالضمان وفقا للشروط الجديدة ، والذى يرجع إليه لمحاسبة المؤمن له على ما يكون قد ارتكبه من غش أو خطأ أو نسيان أو كتمان .

فقد يتفق الطرفان مثلا على امتداد مدة العقد الأصلية فى ملحق للوثيقة الأصلية دون الحاجة إلى إبرام عقد تأمين جديد كما يجوز الاتفاق فى صورة ملحق للوثيقة الأصلية على تنفيذ عقد موقوف أو على تخفيض قيمة القسط أو زيادة مبلغ التأمين أو على إضافة خطر جديد لم تكن تشمله الوثيقة الأصلية أو تعديل أوصاف الخطر المؤمن منه ، فالأمثلة كثيرة لكن المهم هو أن يهدف الاتفاق الجديد إلى تعديل الوثيقة الأصلية أيا كان هذا التعديل على أن يفسر هذا الاصطلاح " التعديل " بمعنى واسع . ولكن لا يعتبر الاتفاق على فسخ عقد تأمين قائم بالفعل تعديلا فى الوثيقة الأصلية ، ولا تطبق عليه بالتالى أحكام " ملحق الوثيقة " ^(١).

(١) محمد زهرة ص ٧٤ .

- وكانت المادة ١٠٦٢ من المشروع التمهيدى تنص على أن :
- ١- يعتبر الطلب المرسل بكتاب موصى عليه من المؤمن عليه للمؤمن فى مركزه الرئيسى متضمنا امتداد العقد أو تعديله أو سريانه بعد وقفه قد قبل إذا لم يرفض المؤمن هذا الطلب فى ظرف عشرة أيام من وقت وصول الكتاب إليه .
- ٢- ومع ذلك إذا كانت شروط التأمين العامة تقضى بوجوب الكشف الطبى على المؤمن عليه لمكتت مهلة العشرة الأيام إلى ثلاثين يوما .

ويستطيع المؤمن له أن ينقل رغبته في تعديل الوثيقة إلى المؤمن بأى وسيلة تصلح لذلك . وإذا وصل اقتراح المؤمن له بتعديل الوثيقة إلى المؤمن فلهذا الأخير أن يقبل أو يرفض ، وله أيضا - بداهة - أن يلتزم الصمت ولا يرد ولا يعتبر سكوته - تطبيقا للقواعد العامة - قبولا إلا فى حالات استثنائية بينتها المادة ٢/٩٨ منى .

وتسرى التعديلات التى تم الاتفاق عليها فى ملحق الوثيقة من تاريخ إجرائها وليس من تاريخ إبرام العقد الأسمى ، كما أنها لا تسرى - بداهة - إلا على الشروط التى تم تعديلها بالفعل دون غيرها من الشروط .

وإذا وجد تعارض بين شروط الوثيقة الأصلية والشروط الواردة فى الملحق ، فإنه يجب ترجيح الشروط الواردة فى الملحق لأنها تعبر عن إرادة الطرفين فى تعديل الوثيقة الأصلية ومن ثم يجب احترام إرادتهما^(١).

٣- ولا تسرى أحكام هذه المادة إذا كان الطلب خاصا بزيادة قيمة التأمين - إلا أن هذه المادة حذفت فى لجنة المراجعة " ككتفاء بالمواد التى تتناول الأصول العامة للمنظمة لعقد التأمين " .
(مجموعة الأعمال التحضيرية جـ ٥ ص ٢٢٣ ، ٣٣٥) .
(١) محمد زهرة ص ٧٥ ومابعدا - محمد على عرفه ص ١٢٣ ومابعدا - خميس خضر ص ٤٣١ .

ومع ذلك فإنه يمكن أن ينفذ الملحق بأثر رجعي إذا اتضح أن نية المتعاقدين اتجهت إلى ذلك . وهو ما يتحقق كثيراً في حالات التأمين على الحياة عندما يكون القصد من الملحق تغيير المستفيد من التأمين مثلاً . وهو ما يتحقق أيضاً إذا أريد بالملحق تصحيح خطأ بالوثيقة ، أو تفسير شرط من شروطها ^(١).

وقد قضت محكمة النقض بأن :

١- " من المقرر أن ملحق وثيقة التأمين الأصلية الذى يوقع عليه من طرفيها يعتبر جزءاً لا يتجزأ منها ويندمج ضمن شروطها ولا يفسخ من هذه الشروط إلا ما قصد إلى تعديله فيها ."

(طعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٢/٤/١٩٧٩)

٢- " قبول المؤمن إضافة خطر لم يكن مؤمناً منه فى وثيقة التأمين الأصلية وإن كان يعتبر بمثابة اتفاق إضافي يلحق بها وتسرى عليه أحكامها ، إلا أنه لا يتأدى من ذلك إهدار الشروط المحددة فى قبول التأمين على هذا الخطر ، وإنما يتعين أعمال مقتضاها إذا لم تكن قائمة على التعسف أو مخالفة للنظام العام باعتبارها ناسخة أو معدلة لما احتوته الوثيقة الأصلية من شروط ."

وإذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن مجلس إدارة صندوق التأمين الخاص بالقوات المسلحة - وهو المؤمن - أصدر

(١) محمد على عرفه ص ١٢٤ .

قبل وفاة المؤمن له قرارا بتعويض أسر الشهداء من أعضاء الصندوق بعد استيفاء الشروط المنصوص عليها بالمادة ٢٦ فقرة (ج) من نظامه الداخلي ، وكان الحكم المطعون فيه قد أجرى على الوفاة في المعارك الحربية حكم الأخطار المؤمن منها في وثيقتي التأمين الأصلية الذي لا يشملها وجاوز النطاق المحدد للمسئولية عنها في قرار مجلس إدارة الصندوق ، وأغفل بحث الشروط المنصوص عليها في نطاقه ، والصادر بها قرار المجلس المعدل لشروط الوثيقتين ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وشابه قصور في التسبب .

(طعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢)

٣- " لما كانت الورقة العرفية تستمد حجيتها من التوقيع وحده ، وكان ملحق وثيقة التأمين قد خلا من توقيع المؤمن لها ، فلا محل للاحتجاج به قبلها وإذا كان ما تثيره الطاعنة من أن العرف الساري في مجال التأمين لا يستلزم توقيع المؤمن له على ملحق الوثيقة للاحتجاج به عليه ، هو دفاع يقوم على واقع لم يتمسك به أمام محكمة الموضوع ، فإنه لايجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، ويكون النعي بهذا الوجه غير مقبول .

(طعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٢)

٣٦٠- سريان الملحق على المضرور :

وإن كان الأصل أن لا يسرى الملحق فى حق الغير إلا إذا كان له تاريخ ثابت يسبق الواقعة التى أنشأت حق هذا الغير ، فإن هذا الحكم لا يسرى على المضرور فى التأمين من المسؤولية الذى يحتج عليه بأى تعديل فى وثيقة التأمين كتخفيض مبلغ التأمين مثلا ، متى كان تاريخها العرفى يسبق وقوع الحادث ، ما لم يثبت المضرور الغش فى جانب المؤمن له أو التواطؤ بينه وبين المؤمن . والأساس فى ذلك هو أن المضرور لا يعتبر ، فى هذه الحالة ، من الغير بالنسبة لوجوب إثبات التاريخ^(١).

٣٦١- جواز التعديل بأية وسيلة أخرى :

لا يلزم حتما أن تكون التعديلات الطارئة على الوثيقة ثابتة فى ملحق خاص . فليس ثمة ما يحول قانونا دون إثبات هذه التعديلات فى هامش وثيقة التأمين مثلا ، بشرط أن تحمل توقيع الطرفين . كما يمكن أن تتم بخطابات متبادلة بينهما .

ويلاحظ أخيرا أن هذه التعديلات قد تستفاد ضمنا من إعفاء الطرفين من شرط وارد فى العقد ، وبقاتهما على ذلك مدة طويلة بحيث يمكن أن يستنتج مما جرى عليه العمل بينهما أنها قصدا بذلك إلى تعديل هذا الشرط . فمن ذلك أن الشرط الذى يقضى بدفع

(١) أحمد شرف الدين ص ١٠١- السهنورى ص ١١٣٩ - محمد حسام لطفى ص ١٣١ .

أقساط التأمين في مركز الشركة يعتبر لاغيا إذا جرت عادة الشركة على إرسال محصلها في طلب الأقساط إلى موطن المؤمن له^(١) .
وقد يتم التعديل بإرادة المؤمن له المنفردة كأن يكون المؤمن له قد أمن على سيارته وعلى أية سيارة أخرى تحل محلها بعد إعلان المؤمن بتغيير السيارة ، فإذا حلت سيارة جديدة محل السيارة القديمة فإنه يكفي أن يعلن المؤمن له المؤمن بذلك . فيقع التعديل بإرادة المؤمن له المنفردة ولا يعتبر هذا ملحقا لوثيقة التأمين^(٢) .

٣٦٢- بطلان بعض الشروط التي ترد في وثيقة التأمين :

حرص المشرع على النص على بطلان خمسة شروط قد ترد في وثيقة التأمين ، وهي شروط تعسفية كانت من الشروط الجارية في وثائق التأمين ، وكثيرا ما فوجئ بها المؤمن لهم ، ولم يغنهم

(١) محمد على عرفه ص ١٢٤ - محمد كامل مرسى ص ٩٤ - محمد

حسين منصور ص ٣٣ وكانت المادة ١٠٥٧ من المشروع التمهيدى للتقنين المدني تنص على أن :

" ١- كل إضافة أو تعديل في عقد التأمين الأصلي يجب إثباته في ملحق يوقع عليه الطرفان .

٢- وتسرى على هذا الملحق الأحكام التي تسرى على الوثيقة من حيث الشكل ومن حيث ما يعتبر ممنوعا أو باطلا من الشروط " إلا أن هذا النص حذف في لجنة المراجعة دون بيان سبب الحذف (مجموعة الأعمال التحضيرية جـ ٥ ص ٣٣١ وما بعدها) .

(٢) السنهاوري ص ١١٣٦ .

احتجاجهم بعدم التنبيه إليها لاندساسها بين الشروط المطبوعة من أخذهم بمقتضاها ، والحكم بمقروط حقهم فى الضمان تنفيذًا لها . ولذلك حرص المشرع على حماية المؤمن لهم من تعسف شركات التأمين إما بالنص على تحريم بعض الشروط التعسفية تحريماً تاماً، أو باشتراط إبراز بعضها بشكل ظاهر بلغت نظر المستأمن إليه أو بإهدار كل شرط تعسفى آخر لانتفاء علة تطبيقه واعتباره كأن لم يكن إذا تبين أنه لم يكن لمخالفته أثر فى وقوع الحادث ، أو لإبداء المؤمن له عزراً مقبولاً لمخالفته ، وهكذا يتسع المجال لتقدير القاضى (١).

ونعرض للشروط التى نص المشرع على إبطالها فى المادة على النحو التالى :

الشرط الأول :

١ - الشرط الذى يقضى بسقوط الحق فى التأمين بسبب مخالفة القوانين واللوائح إلا إذا انطوت هذه المخالفة على جنابة أو جنة عمدية :

سنرى أنه يشترط لصحة الاستبعاد الاتفاقى لخطر معين أن يكون هذا الشرط وما يرد عليه محدداً واضحاً ، وعلى هذا الأساس يبطل شرط الاستبعاد إذا كان عاماً لا يحدد الخطر المستبعد تحديداً

(١) محمد على عرفه ص ١٢٢ وما بعدها .

واضحاً . ومن أمثلة الشرط العام استبعاد الخطر الناجم عن مخالفة القوانين واللوائح بدون تحديد ماهية تلك المخالفة وتحديد ذاتية هذه القوانين واللوائح ، الأمر الذى يجعل دفع مبلغ التأمين معلقاً على محض إرادة المؤمن الذى يستطيع دائماً أن يتمسك بأن ما وقع من خطر نتج عن مخالفة القوانين واللوائح ، ويكون الاستبعاد على هذا النحو تعسفياً فيبطل لمخالفته النظام العام ^(١) . ومثل ذلك أن يستثنى المؤمن مثلاً من نطاق تأمين المسؤولية من حوادث السيارات مخالفات المرور دون أن يحدد مخالفة بالذات ، فإن هذا الاستثناء باطل لأنه غير محدد ، إذ ليس من اليسير على المؤمن له أن يحيط بجميع مخالفات المرور حتى يعلم على وجه التحقيق ما هى الأعمال التى تخرج عن نطاق التأمين .

أما إذا استثنى المؤمن من نطاق التأمين جميع المخالفات للقوانين واللوائح إذا انطوت هذه المخالفات على جنایات أو على جنح عمدية كان الاستثناء صحيحاً ^(٢) . أما المخالفات فتخرج من هذا الحظر .

والعبرة بطبيعة الجريمة وقت تحقق الخطر المؤمن منه ، فإن تمثلت الجريمة فى مخالفة وقت أن تحقق الخطر ، كان للمؤمن له

(١) أحمد شرف الدين ص ٣٠٦ - محمد حسام لطفى ص ٢٧٣ -

السنهورى ص ١١٦٢ وما بعدها .

(٢) السنهورى ص ١١٦٤ .

طالب التعويض حتى لو صدر قانون بعد ذلك وقبل الفصل فى الدعوى يجعل الواقعة جنحة^(١).

ويلاحظ أن استثناء الجنايات والجنح العمدية ، قائم أصلاً دون نص خاص على ذلك ، لأنها استثناء بحكم القانون إذ لا يجوز كما رأينا التأمين من الخطأ العمدى فلم يكن المشرع إذن فى حاجة إلى ذكر هذه الحالة ، بل إن ذكرها يوم خطأ أنه لو لم يشترط المؤمن عدم تأمين الجنايات والجنح العمدية لجاز أن يتناولها التأمين^(٢).

وقد قضت محكمة النقض بأن :

١- " إذا كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه - أن محكمة الاستئناف - بعد أن بينت أن الحكم الجنائى الذى قضى بإدانة سائق السيارة المؤمن عليها قام على تحميل تلك السيارة بأكثر من الحمولة المقررة بطنين وبأنها كانت فى حالة غير صالحة للعمل من حيث فراملها وعجلة قيادتها ، عرضت لما أدلت به شركة التأمين الطاعنة فى دفاعها من أن هاتين الحالتين لا تدخلان فى نطاق التأمين إذ نصت المادة الثانية من وثيقة التأمين على أن التأمين لا يشملها - ولم تأخذ بهذا للدفاع وأسست وجهة نظرها فى التقرير بمسئولية الطاعنة عن دفع مبلغ التأمين على أن ما احتوته

(١) المستشار أنور طلبه المطول فى شرح القانون المدنى الجزء العاشر للطبعة الأولى ٢٠٠٤ ص ٥١٢ .

(٢) السهورى ص ١١٦٤ - محمد حسام الدين لطفى ص ٢٧٤ - أحمد شرف الدين ص ٣٠٧ .

وثيقة التأمين من شروط مطبوعة - عُدَّت فيها الحوادث والأضرار التي تعفى فيها الطاعة من المسؤولية - يوصل إلى القول بأن الشركة قد اعتبرت نفسها في الواقع متحللة من دفع التأمين عن الحوادث التي تقع نتيجة مخالفة القوانين واللوائح عموماً - بما يترتب عليه عدم الاعتداد بهذا الشرط وإهداره ، فإن هذا الذي أقام الحكم المطعون فيه قضاءه عليه يكون مخالفاً للقانون - ذلك أنه وإن كان مؤدى ما انتهى إليه ذلك الحكم هو اعتبار وثيقة التأمين موضوع الخصومة الحالة والتي عقدت في ظل أحكام القانون المدني القديم عقد إذعان ، إلا أنه لا يتأدى من ذلك أن يهدر نص المادة الثانية بجميع ما تضمنه من الصور والحالات التي نص فيها على أن التأمين لا يشملها ذلك أن ما يسوغ إبطاله في هذه الحالة - إنما يقتصر على الشروط التعسفية التي تتناقض مع جوهر العقد باعتبارها مخالفة للنظام العام ، ولما كان ما ورد بالبندين ثانياً ورابعاً من المادة الثانية من العقد من أن التأمين لا يشمل بصفة خاصة ما يقع من الحوادث والأضرار نتيجة لتحميل السيارة بأكثر من حمولتها المقررة رسمياً ، أو نتيجة لعدم العناية بها (وهاتان الحالتان هما عماد الحكم الجنائي في إدانة سائق للسيارة المؤمن عليها) لا يعتبر من الشروط القائمة على التعسف والمناقضة لجوهر العقد ولا مخالفة فيها للنظام العام بل إن مبناهما الرغبة المشروعة في الحد من نطاق المسؤولية باستبعاد بعض الصور التي يكون من

شأنها جعل الخطر أشد احتمالا ، فإنه يتعين لذلك إعمال مقتضاها ،
لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه
يكون متعين النقض " .

(طعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٠/٤/٢١)

٢- " الشرط الذى يرد فى عقد التأمين بسقوط الحق فى التأمين
بسبب عدم صلاحية السيارة للاستعمال وقت وقوع الحادث ينطوى
على استبعاد مخالفة معينة من المخالفات المنصوص عليها فى
قانون المرور من نطاق التأمين ومبناه للرغبة المشروعة فى الحد
من نطاق المسؤولية باستبعاد بعض الصور التى يكون من شأنها
جعل الحادث المؤمن منه أكثر احتمالا ، مما ينأى بذلك الشرط
قانونا عن البطلان الذى تجرى به المادة ٧٥٠ فقرة أولى مدنى على
الشروط التى تقضى بسقوط الحق فى التأمين بسبب مخالفة القوانين
أو اللوائح بصفة عامة دون تحديد لمخالفة معينة من المخالفات
المنصوص عليها فيها " .

(طعن رقم ١٤٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٨)

٣- (أ) - " جرى قضاء هذه المحكمة على أن البطلان الذى
يجرى به نص الفقرة الأولى من المادة ٧٥٠ من القانون المدنى
ينطبق على الشروط التى تقضى بسقوط الحق فى التأمين بسبب
مخالفة القوانين واللوائح بصفة عامة دون تحديد لمخالفة معينة من
المخالفات المنصوص عليها فيه ، وعلى أن البطلان المنصوص

عليه في الفقرة الثالثة لا يلحق إلا الشرط الذي يؤدي - متى تحقق - إلى بطلان حق المؤمن له أو سقوط هذا الحق بعد نشوئه ، أما إذا اتفق الطرفان في وثيقة التأمين على استثناء بعض حالات الخطر المؤمن منه فإنه يتعين إعمال أثر هذا الاتفاق متى كانت هذه الحالات محددة تحديدا واضحا مفرغة من شرط خاص ، ويصح ورود هذا الشرط ضمن الشروط المطبوعة في الوثيقة مادام لا يتعلق بأحوال البطلان أو السقوط ، وعلى أن ما يسوغ إبطاله وفقا للفقرة الخامسة إنما يقتصر على الشروط التحصيفية التي تتناقض مع جوهر العقد باعتبارها مخالفة للنظام العام .

(ب) - "النص في البند (ج) من الشرط للخامس من وثيقة التأمين على أنه يجوز للمؤمن الرجوع على المؤمن له بقيمة ما يكون قد أداه من تعويض إذا كان قائد السيارة سواء المؤمن له أو شخص آخر يقودها بموافقة غير حائز على رخصة قيادة لنوع السيارة قد ورد تنفيذا لما نص عليه المشرع في المادة ١٦ من القانون رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات على أنه " يجوز أن تتضمن الوثيقة واجبات معقولة على المؤمن له وقيودا معقولة على استعمال السيارة وقيادتها فإذا أخل المؤمن له بتلك الواجبات أو القيود كان للمؤمن حق الرجوع عليه لاسترداد ما يكون قد دفعه من تعويض".

فلا يعتبر من الشروط القائمة على التعسف والمناقضة لجوهر العقد

ولا مخالفة فيها للنظام العام وينطوى على استبعاد مخالفة معينة من المخالفات المنصوص عليها فى قانون المرور من نطاق التأمين ، ومبناء الرغبة المشروعة فى الحد من نطاق المسؤولية باستبعاد بعض الصور التى يكون من شأنها جعل الخطر أشد احتمالا ، فإنه لذلك يتعين إعمال مقتضاه " .

(طعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٣)

الشرط الثانى :

الشرط الذى يقضى بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره فى إعلان الحادث المؤمن منه إلى السلطات أو فى تقديم المستندات إذا تبين من الظروف أن التأخر كان لعذر مقبول .

فقد يلتزم المؤمن له بمقتضى القانون أو بمقتضى العقد بإعلان الحادث إلى السلطات المختصة ، كأن يبلغ الشرطة فى التأمين من السرقة بمجرد وقوع السرقة ويقدم شكوى للنياحة العامة ، أو يبادر بإبلاغ الجهات المصرفية المختصة بضياح الأوراق المالية . إلا أن المؤمن له يتأخر فى إعلان الخطر لعذر مقبول فإن شرط السقوط يقع باطلا ، ولا يسقط حقه فى الضمان . ولكن للمؤمن أن يرجع على المؤمن له بالتعويض بقدر ما أصابه من ضرر من جراء هذا التأخير .

ويقع على عاتق المؤمن عبء إثبات الضرر وعلاقة السببية بينه وبين خطأ المؤمن له . وهكذا يكون الجزاء الموقع فى هذه

الحالة تطبقا للمسئولية المدنية حيث يقاس التعويض بقدر الضرر ، وليس من قبيل العقوبة الخاصة التي تشمل في طبيعتها ، إذا كان التأخر لعذر مقبول نوعا من التعسف . على أن الضرر الذي يصب المؤمن من جراء تأخر المؤمن له في إبلاغ السلطات المختصة ، كما في حالة فقدان الأوراق المالية ، قد يكون ضررا كبيرا يحتاج لجبره مبلغا يعادل مبلغ التأمين ، الأمر الذي يجعل من جزاء التعويض معادلا في نتيجته لجزاء السقوط^(١) .

ويخضع تقدير ما إذا كان العذر مقبولا أو غير مقبول إلى قاضى الموضوع .

وشرط السقوط لا يبطّل إلا إذا كان التأخر لعذر مقبول كما ذكرنا غير أن صياغة النص الحالية تسمح بالاعتقاد بجواز الاتفاق على سقوط حق المؤمن له مع توافر العذر فى الحالتين الآتيتين :

الحالة الأولى : إذا لم يقم المؤمن له بالإعلان أصلا ، وهذا هو المفهوم من تطلب المشرع أن يكون هناك تأخر فى الإعلان .

الحالة الثانية : إذا تأخر المؤمن له فى إعلان الحادث إلى

(١) أحمد شرف الدين ص ٣٠٨ ومابعدها - محمد حمام لطفى ص ٢٧٥ - وكانت المادة ١٠٥٣/ب من المشروع التمهيدى المقابلة للنص الحالى تنص فى عجزها على : "وذلك دون إخلال بحق المؤمن فى المطالبة بالتعويض عن الضرر الذى يلحقه من هذا التأخير " ، إلا أن هذه العبارة حذفت فى لجنة المراجعة دون بيان أسباب الحذف .
(مجموعة الأعمال التحضيرية جـ ٥ ص ٣٣١ ومابعدها) .

المؤمن نفسه ، لأن النص مقصور على حالة التأخر فى إعلان الحادث إلى السلطات^(١) .

الشرط الثالث :

كل شرط مطبوع لم يبرز بشكل ظاهر وكان متعلقا بحالة من الأحوال التى تؤدى إلى البطلان أو السقوط .

فأى شرط مطبوع يؤدى إلى بطلان حق المؤمن له أو سقوطه يشترط فيه ، من الناحية الشكلية أن يبرز بشكل ظاهر ، كأن يكتب بحروف أكثر ظهورا أو أكبر حجما أو بمداد مختلف اللون أو يوقع عليه بصفة خاصة من المؤمن له أو يوضع تحته خط ، فإذا لم يبرز بشكل ظاهر ، كان باطلا .

أما إذا كان الشرط مكتوبا بالآلة الكاتبة أو باليد فإن هذا كاف لاعتباره بارزا^(٢) .

والغرض من هذا القيد هو توجيه نظر المؤمن له إلى هذا الشرط وإلى مدى خطورته .

وإذا تحقق ذلك الغرض بورود هذا الشرط فى صورة اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة فلا حاجة بعد ذلك لتقييد هذا الشرط بالقيد الآخر .

(١) محمد حسام لطفى ص ٢٧٥ ومابعدهما - أحمد شرف الدين ص ٣٠٩ .

(٢) المنهورى ص ١١٦١ .

ولكى يتحقق الغرض من هذا اللقيد ، وهو لفت نظر المؤمن له إلى خطورة الجزاء ، فإنه يتعين فضلا عن إبراز شرط السقوط بشكل ظاهر ، أن يبرز أيضا الالتزام الذى تقرر السقوط جزاء له بشكل ظاهر ، ولذلك لا يعمل بشرط السقوط ولو أبرز بشكل ظاهر بين الشروط العامة المطبوعة إذا كان الالتزام الذى وضع هذا الشرط جزاء له قد ورد ضمن هذه الشروط العامة المطبوعة بحروف عادية غير بارزة فى بشكل ظاهر^(١).

الشرط الرابع :

شرط التحكيم إذا ورد فى الوثيقة بين شروطها العامة المطبوعة لا فى صورة اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة .
فيجب أن يكون شرط التحكيم واردا فى صورة اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة ، سواء كان مكتوبا أو مطبوعا ، أما إذا ورد ضمن الشروط العامة كان باطلا لا يحتج به على المؤمن له^(٢).

(١) أحمد شرف الدين ص ٣١٢ .

(٢) وكانت المادة (١٠٥٤) من المشروع التمهيدى تنص على أن :

" ١ - لا يكون شرط التحكيم صحيحا إذا ورد فى الوثيقة بين شروطها العامة المطبوعة .

٢ - ولا يكون لهذا الشرط أثر إلا إذا ورد فى الوثيقة فى صورة اتفاق خاص " إلا أن هذا النص حذف فى لجنة المراجعة دون بيان أسباب الحذف .

(مجموعة الأعمال التحضيرية جـ ٥ ص ٣٣١ هامش (١) وما بعدها).

الشرط الخامس :

كل شرط تعسفي آخر يتبين أنه لم يكن لمخالفته أثر في قسوع التأمين :

لم يكن هذا النص واردا بالمشروع التمهيدى ولكن أضافته لجنة القانون المدنى بمجلس الشيوخ ، لأن الشخص قد يرتكب مخالفة للقوانين واللوائح ، ولا يكون لهذه المخالفة أى أثر فى الحادث فتستند شركة التأمين للتدخل من التأمين إلى تلك المخالفة ويضيق على المؤمن له حقه فى أن يحمى من الشروط التعسفية ، ومن ثم فإن من شأن هذا النص درء التعسف الذى يقع فى الشروط أيا كانت صورته كحمولة المراكب أو الأبعاد التى اشترطتها بعض شركات التأمين ضد الحريق فى القطن (١) .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

" متى كانت بنود وثيقة التأمين لم ترتب سقوط حق المؤمن له فى مبلغ التعويض جزاء على عدم إخطار الشركة المؤمنة بالحادث فى الميعاد المحدد فى الوثيقة كما لم يرد بالتقنين المدنى نص يقرر الجزاء على إخلال المؤمن له بالإخطار ، وإذ لا يكون سقوط الحق إلا باتفاق أو بنص قانونى . وكانت الطاعنة (شركة التأمين) لم تدع أن ثمة ضررا قد حاق بها بسبب التأخير فى إخطارها بالحادث

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية جـ ٥ ص ٣٣٥ ومابعدها .

فى الميعاد المنصوص عليه فى الوثيقة مما يترتب عليه إنقاص مبلغ التعويض بقدر ما عسى أن يكون قد لحقها من ضرر طبقاً للقواعد العامة ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون إذ لم يرتب أثراً على عدم إخطار شركة التأمين بالحادث فى المدة المحددة له بالوثيقة وانتهى إلى القضاء بإلزامها بمبلغ التعويض " .
(طعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨)

٣٦٢- أثر السقوط :

إذا استوفى السقوط شروط صحته ، ولم يكن من الشروط الباطلة ، فإنه ينتج أثره فيما بين المؤمن والمؤمن له ، إنما لا ينطبق شرط السقوط إلا على الخطر الذى حدث إخلال المؤمن له بالتزامه بصده فقط دون ما يتحقق من مخاطر أخرى .
وللمؤمن استرداد ما دفعه للمؤمن له من مبلغ التأمين ، ولكن لا يستطيع المؤمن له أن يسترد ما دفعه من أقساط .
ولكن يلاحظ أنه فى التأمين على الحياة ، إذا كان حق المؤمن له يسقط فى مبلغ التأمين تطبيقاً لشرط السقوط ، فإن حقه فى الاحتياطى الحسابى لا يسقط إذا كان قد دفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل .

ويستطيع المؤمن أن يحتج بسقوط الحق على المستفيد الذى اشترط التأمين لصالحه وكذلك على الشخص الذى دفع دين تعويض

المسئولية المستحق في ذمة المؤمن له فحل محله في الرجوع على المؤمن .

وعلى العكس من ذلك لا يستطيع المؤمن في التأمين من المسؤولية أن يحتج بالسقوط على المضرور ، في الحالات التي ينشأ فيها لهذا الأخير حق مباشر في ذمة المؤمن ، من وقت وقوع الحادث ، مستقلا عن حق المؤمن له ، ففي هذه الحالات لا يتأثر حق المضرور بما يتأثر به حق المؤمن له من دفع ناشئة بعد وقوع الحادث . وهكذا يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين للمضرور في حين أن التزامه نحو المؤمن له قد سقط ، ويترتب على ذلك أنه يحق للمؤمن بعد أن يدفع مبلغ التأمين للمضرور ، أن يسترده من المؤمن له، وهكذا يكون المؤمن بمثابة كفيل للمؤمن له نحو المضرور ، يتعين عليه أن يدفع له مبلغ التأمين إذا طوّل به عن طرق الدعوى المباشرة ، وهكذا أيضا فإن المؤمن ، وليس المضرور ، هو الذي يواجه خطر إفسار المؤمن له^(١) .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

١- " ينشأ حق المضرور قبل المؤمن من وقت وقوع الحادث الذي ترتبت عليه مسؤولية المؤمن له ، مستقلا عن حق المؤمن له

(١) أحمد شرف الدين ص ٣١٢ ومابعدها .

قبل المؤمن ، لأن المضرور يستمد حقه المباشر بموجب النص القانوني من نفس العمل غير المشروع الذي أنشأ حقه قبل المؤمن له ، وبذلك يستطيع المضرور أن يرفع دعواه المباشرة على المؤمن من وقت وقوع هذا الفعل الذي سبب له الضرر مما يترتب عليه أن مدة الثلاث سنوات المقررة لتقادم هذه الدعوى تسرى من هذا الوقت ، وهي في هذا تختلف عن دعوى المؤمن له قبل المؤمن التي لا يبدأ سريان تقادمها إلا من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض " .

(طعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧)

٢- " إذا كان حق المضرور قبل المؤمن ينشأ من وقت وقوع الحادث الذي ترتبت عليه مسئولية المؤمن له مستقلاً عن حق المؤمن له قبل المؤمن ، لأن المضرور يستمد حقه المباشر بموجب النص القانوني من نفس العمل غير المشروع الذي أنشأ حقه قبل المؤمن له ، وبذلك يستطيع المضرور أن يرفع دعواه المباشرة على المؤمن من وقت وقوع هذا الفعل الذي سبب له الضرر ، مما يترتب عليه أن مدة الثلاث السنوات المقررة لتقادم هذه الدعوى تسرى من هذا الوقت ، وهي في هذا تختلف عن دعوى المؤمن له قبل المؤمن التي لا يبدأ سريان تقادمها إلا من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض " .

(طعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٤)

٣- " مفاد المادتين ٢، ٦ من القانون ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ والمواد ٥، ١٣، ١٧، ١٩ من القانون ٥٦٢ سنة ١٩٥٥ والمادة الخامسة من القرار ١٥٢ سنة ١٩٥٥ الخاص بوثيقة التأمين النموذجية أن المشرع يهدف إلى تحويل المضرور من حوادث السيارات حقا في مطالبة المؤمن بالتعويض في الحالات المبينة بالمادة الخامسة من القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر بوثيقة التأمين النموذجية ومنها استعمال السيارة في غير الغرض المبين برخصتها- دون أن يستطيع المؤمن أن يحتج قبله بالدفع المستمدة من عقد التأمين والتي يستطيع أن يحتج بها قبل المؤمن له ومنح المؤمن في مقابل ذلك حق الرجوع على المؤمن له بقيمة ما يكون قد أداه من تعويض فإذا ما غير المؤمن له وجه استعمال السيارة من سيارة خاصة وعلى خلاف الغرض المبين برخصتها إلى سيارة لنقل الركاب بالأجر التزم المؤمن بتغطية الأضرار التي تحدث للركاب والغير معا ، والقول بغير ذلك من شأنه أن يجعل النص على حق المؤمن في الرجوع على المؤمن له بما أداه من تعويض عند استعمال السيارة في غير الغرض المبين برخصتها لغوا ولا طائل منه وهو ما يتنزه عنه المشرع ."

(طعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٣/١/١١)

مادة (٧٥١)

لا يلزم المؤمن في تعويض المؤمن إلا عن الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن منه بشرط ألا يجاوز ذلك قيمة التأمين .

الشرح

الخطر :

٣٦٤ - تعريف الخطر :

الخطر هو محل التزام المؤمن ، وهو المحل الذي يرد عليه اتفاق الطرفين (المؤمن والمؤمن له) . وهو بهذا المفهوم يعتبر ركنا أساسيا في عقد التأمين ، أو بمعنى آخر شرط من شروط انعقاده . لأن الرغبة في تغطية الآثار التي يؤدي إليها تحققه ، هي الغاية التي يهدف التأمين إلى تحقيقها ويتخذ الخطر في لغة التأمين معنى خاصا يختلف عن المعنى اللغوي أو معناه في القانون المدني بصفة عامة . فالخطر في لغة التأمين - من ناحية - لا يشمل فقط كالخطر في معناه اللغوي - الحادثة السيئة أو التعيسة - وإن كانت أغلب صور التأمين ترتبط بهذا المعنى - كالحريق والسرقة والإصابة والوفاة- وإنما يشمل أيضا الأحداث السعيدة كميلاد طفل أو زواج أحد الأشخاص . ومن ناحية أخرى ، فإن فكرة الخطر في التأمين أوسع من فكرة الخطر في الأحكام الأخرى للقانون المدني .

فالخطر المؤمن منه لا يشمل فقط الهلاك بقوة قاهرة ، ولكن يشمل أيضا الهلاك لأى سبب آخر^(١) .

ويمكن تعريف الخطر بأنه حادثة محتملة الوقوع ، لا يتوقف تحققها على محض إرادة أحد المتعاقدين وبصفة خاصة إرادة المؤمن .

ومن هذا التعريف يتبين أنه يجب أن يتوافر فى الخطر المؤمن منه شرطان : الأول أن يكون حادثة محتملة الوقوع ، والثانى ألا يتوقف تحققه على محض إرادة أحد المتعاقدين . ولكن توافر لهذين الشرطين لا يكفى ، بل يجب بالإضافة إلى ذلك أن يكون الخطر قابلا للتأمين . فإذا توافرت هذه الشروط ، أمكن أن يوصف الخطر بعد ذلك بأنه خطر ثابت أو خطر متغير ، كما يمكن أن يوصف بأنه خطر معين أو خطر غير معين^(٢) .

وذلك نعرض فيما يلى لشروط الخطر ، ثم لأوصاف الخطر .

٣٦٥ - شروط الخطر :

يجب أن يتوافر فى الخطر المؤمن منه شروط ثلاثة هى :

١- أن يكون محتمل الوقوع .

(١) محمد كامل مرسى ص ٤٢ - محمد زهرة ص ٨٢ وما بعدها .

(٢) عبد الوود يحيى دروس فى العقود المسماة ص ٢٣٥ .

٢- ألا يتوقف تحققه على محض إرادة أحد المتعاقدين .

٣- أن يكون قابلاً للتأمين .

ونعرض لهذه الشروط فيما يلي :

الشرط الأول :

أن يكون الخطر محتمل الوقوع :

يجب أن يكون الخطر حادثة محتملة الوقوع ، والغالب أن تكون هذه الحادثة ضارة يؤدي تحققها إلى الإضرار بمال المؤمن له أو بشخصه كالحريق والإصابات ، فيلجأ المستأمن إلى تحصين نفسه ضد نتائجها ، وفي هذه الحالات يتفق المعنى اللغوي للفظ الخطر مع معناه الاصطلاحي . وقد رأينا أنه قد يكون حادثاً ساراً كالزواج أو ميلاد طفل حتى بلوغ سن معينة ، فلا يتفق الخطر هنا مع معناه اللغوي .

والصفة الهامة التي يجب توافرها في هذه الحوادث هي أن تكون محتملة الوقوع .

ولكن الاحتمال في نطاق التأمين يفهم بمعنى أوسع من هذا ، فلا يشترط أن ينصب الاحتمال دائماً على تحقق الحادثة ، وإنما يكفي أن يرد على وقت تحققها . وعلى ذلك إذا كانت هناك حادثة مؤكدة الوقوع ، ولكن لا يعلم متى ستتحقق ، فإن هذه تكون حادثة محتملة

الوقوع في نطاق التأمين ، والاحتمال في هذه الحالة يرد على وقت تحقق الحادثة . ومثال ذلك الوفاة ، فهي حادثة مؤكدة الوقوع ، ومع ذلك فهي حادثة محتملة يصح التأمين منها لأن وقت تحققها غير معروف .

واعتبار الحادثة محتملة يقتضى أن تكون ممكنة الوقوع ، أى لا يكون تحققها مستحيلا . فإذا أمن شخص على منقولاته ضد السرقة ، ثم تبين أن هذه المنقولات هلكت بفعل الحريق ، فإن التأمين يكون باطلا لانعدام المحل . وذلك لأن هلاك المنقولات بفعل الحريق يجعل تحقق خطر السرقة بالنسبة لها مستحيلا ^(١) . ويكون عقد التأمين باطلا لانعدام المحل ، إذا أن هلك الشيء المؤمن عليه قبل إبرام العقد يجعل تحقق الخطر مستحيلا فينعدم محل التأمين . ويترتب على بطلان العقد أن يرد المؤمن للمؤمن له ما قبضه من أقساط التأمين ، وتبرأ ذمة المؤمن له من الأقساط ، أما لو هلكت المنقولات بعد إبرام عقد التأمين ، فإن العقد ينفسخ ، ويكون للمؤمن الحق فيما استحق من الأقساط إلى يوم احتراق المنقولات أما ما لم يستحق من الأقساط إلى ذلك اليوم فإن ذمة المؤمن له تبرأ منه ^(٢) .

(١) السنهوري ص ١١٤١ - عبد الوود يحيى ص ٢٣٦ ومابعدا .

(٢) السنهوري ص ١١٤١ - محمد شكرى سرور ص ٨٤ ومابعدا .

الشرط الثاني :

أن يكون الخطر مستقبلا :

لا يكون الخطر محتمل الوقوع ، إذا كان قد تحقق فعلا وقت إبرام العقد ، أو زال إذ في الحالة الأولى يكون قد تحقق وجوده ، وفي الحالة الثانية يكون قد أصبح وقوعه مستحيلا ، وفي الحالتين لا ينعقد التأمين . حتى لو كان كل من المتعاقدين يظن أن للخطر قائم محتمل ، إذ يكون الخطر في هذه الحالة خطرا ظنيا ، والتأمين من الخطر الظني لا يجوز ^(١).

إنما لا يصح فهم فكرة الاحتمال هنا بالمعنى الضيق المقصود في معرض الشرط كوصف في الالتزام . فالواقعة تكون احتمالية في مفهوم التأمين ، ومن ثم يمكن أن يصدق عليها وصف الخطر ، إذا كانت ستقع في المستقبل ، ولو كان وقوعها هذا أمرا مؤكدا ،

(١) غير أنه يلاحظ أن التأمين من الخطر الظني جائز في التأمين البحري لوجود نص خاص يقضى بذلك ، ويطلق عليه التأمين على الأخطار السارة أو السيئة ، كما في التأمين على السفينة إذا كانت قد غرقت قبل إبرام العقد دون أن يعلم أحد من الطرفين بذلك . إذ نصت المادة ٢/٣٥٠ من قانون التجارة البحرية رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ على أن :
" وإذا عقد التأمين على شرط الأتياء السارة أو السيئة فلا يبطل إلا إذا ثبت أن المؤمن له كان يعلم شخصا قبل إبرام عقد التأمين بهلاك الشيء المؤمن عليه أو أن المؤمن كان يعلم شخصا قبل إبرام العقد بوصول هذا الشيء " .

مادام أن وقت هذا الوقوع غير معروف سلفاً . فمن أبرز صور التأمين مثلاً ما يقال له التأمين لحال الوفاة ، وفيه يقصد المستأمن أن يجنب ذويه مخاطر ما ينجم عن وفاته ، فيبرم تأميناً على حياته لمصلحتهم ، حين أن الخطر المؤمن منه (الوفاة) يكون في هذا الفرض أمراً مؤكداً للوقوع .

فكأنه يكفي إذن ، في مجال التأمين ، أن يرد الاحتمال على وقت تحقق الحادثة وليس على ذات وقوعها ^(١).

وقد قضت محكمة النقض بأن :

١- " مناط التزام شركات التأمين بدفع مبلغ التأمين أن يكون هناك عقد تأمين بين المؤمن والمؤمن له وأن تقع المخاطر المؤمن عنها خلال فترة سريان العقد " .

(طعن رقم ٨٧٩٠ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٧/١/١٥ -

غير منشور)

(١) محمد شكرى سرور ص ٨٠ - محمد حسين منصور ص ٤٩ - وكان المشروع التمهيدي للتقنين المعدني ينص في المادة (١٠٣٨) على أن : " يقع عقد التأمين باطلاً إذا تبين أن الخطر المؤمن ضده كان قد زال أو كان قد تحقق في الوقت الذي تم فيه العقد ، وكان أحد الطرفين على الأقل عالماً بذلك " - وفي لجنة للمراجعة حذفت عبارة " وكان أحد الطرفين على الأقل عالماً بذلك " إلا أن لجنة القانون المعدني بمجلس الشيوخ رأت حذف المادة لأنها تتعلق بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة " .

(مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٢٢٣) .

٢- " إذا كان عقد التأمين يقوم على أساس احتمال تحقق الخطر المؤمن منه فى أى وقت إلا أن ذلك مشروط بالأى يكون الخطر المؤمن منه قد وقع فعلا أو زال قبل إبرامه لأنه فى هذه الحالة لاتسرى عليه وثيقة التأمين التى لا يسرى مفعولها بحسب الأصل إلا من وقت إبرامها " .

(طعن رقم ١٤٧ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٠/٦/١٩٩٨)

" إن كان عقد التأمين يقوم على أساس احتمال تحقق الخطر المؤمن منه فى أى وقت إلا أن ذلك مشروط بالأى يكون الخطر المؤمن منه قد وقع فعلا أو زال قبل إبرامه لأنه فى هذه الحالة لا تسرى عليه وثيقة التأمين التى لا يسرى مفعولها بحسب الأصل إلا من وقت إبرامها ، لما كان ذلك وكان اللين من الأوراق أن الملحق ٢٩٣ لوثيقة التأمين الأصلية رقم ٥/٣٠٠١٦٩ المبرم بين الشركة الطاعنة والمطعون ضده الأول والذي امتدت بمقتضاه التغطية التأمينية للبضاعة المؤمن بموجبه عليها من مخاطر التبديد بالنسبة للمطعون ضده الثانى قد بدأ سريانه اعتبارا من ١٩٨٧/٩/٢ وهو ما لازمه ألا يكون التبديد المؤمن فيه قد وقع فى تاريخ سابق على إبرام هذا الملحق ، وإذ قرر الأخير بتحقيقات القضية رقم ٨٩٢٠ لسنة ١٩٨٧ جنح قسم بولاق أن استلامه لتلك البضاعة فى تواريخ سابقة على تاريخ تحريره على مراحل لبيعها لحسابه وتوريد ثمنها إليه أوردها له إذا ما تعذر ذلك وحرر بذلك إيصالا أعطى تاريخ

١٩٨٧/٩/٣ تمسكت الشركة الطاعنة بدلالة تلك الأقوال على بطلان عقد التأمين لإدخال الغش عليها بإخفاء حقيقة الأمر . فإن الحكم المطعون فيه إذ اطرح دفاعها في هذا الصدد على ما اجتراه من القول سنداً لقضائه من أنها أقوال مرسلّة لثبوت جريمة التبيد في حقه بحكم بات مع انعدام التلازم الحتمى بين تاريخ تسليم البضاعة وقيام الخطر المؤمن منه في تاريخ سابق على تاريخ تحرير ملحق الوثيقة سالفة البيان وتاريخ الإبلاغ عن التبيد في تاريخ لاحق للاستفادة من التغطية الثانية وهو ما لا يكفى لمواجهة هذا الدفاع وحمل قضائه مما يعيبه بالقصور في التسبيب وجره ذلك إلى الخطأ في تطبيق القانون ."

(طعن رقم ١٤٧ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٨/٦/١٠)

الشرط الثالث :

ألا يتوقف تحقق الخطر على محض إرادة أحد المتعاقدين :

(أ) مضمون الشرط :

يجب أن يكون الخطر غير متعلق بمحض إرادة أحد طرفي العقد . ذلك أن الخطر إذا تعلق بمحض إرادة أحد الطرفين ، انتفى عنصر الاحتمال ، وأصبح تحقق الخطر رهنا بمشيئة هذا الطرف . ومن النادر في العمل أن يتعلق تحقق الخطر بمحض إرادة المؤمن وإلا لاستطاع أن يمنع تحقق الحادث المؤمن منه وبذلك لا يتمثل خطراً ما يكون محلاً للتأمين .

وعلى ذلك ، فلا بد أن يتدخل في تحقيق الخطر عامل آخر غير محض إرادة المؤمن له ، وهذا العامل هو عامل المصادفة أو الطبيعية أو عامل إرادة الغير ^(١).

ومن ثم لا يجوز لشخص أن يؤمن نفسه من خطئه العمدى ، لأن الخطأ العمدى الذى يصدر منه يتعلق بمحض إرادة هذا الشخص . فإذا أمن شخص على حياته ، لا يستحق مبلغ التأمين إذا انتحر ، لأنه تعدد تحقيق الخطر المؤمن منه وهو الموت . وهذا ما نصت عليه المادة ٧٥٦ منى صراحة كما سنرى .

وإذا أمن شخص على حياة غيره لمصلحته ثم تسبب عمدا فى وفاة ذلك الغير ، فإنه يكون هنا أيضا قد تعدد تحقيق الخطر المؤمن منه ومن ثم لا يستطيع الرجوع على المؤمن بمبلغ التأمين . وقد نصت على ذلك المادة ٧٥٧ منى صراحة كما سنرى .

وإذا أمن شخص على منزله من الحريق ثم تعدد إحراق المنزل يكون قد تعدد تحقيق الخطر المؤمن منه (مادة ٧٦٨ / ٢) .

وإذا أمن شخص نفسه من المسؤولية عن الحوادث ثم تعدد إلحاق الضرر بالغير ، يكون المؤمن له قد تعدد تحقيق الخطر المؤمن منه . ولا يشترط فى الخطأ العمدى أن يكن المؤمن له قد تعدد الإضرار بالمؤمن ، بل يكفي أن يكون قد تعدد تحقيق الخطر المؤمن منه وهو عالم أن تحقق هذا الخطر يثير مسئولية المؤمن عن تعويض الضرر ^(٢)

(١) خميس خضر ص ٣٨٨ .

(٢) السنهورى ص ١١٤٤ وما بعدها - خميس خضر ص ٣٨٨ وما بعدها .

إلا أنه لا ينفي الاحتمال ، أن تحدث الواقعة بفعل المستأمن بخطأ جسيم منه ، طالما أنه لا يعتمد هذا الفعل . فمبدأ التسوية بين الخطأ الجسيم والعمد المقرر في نظرية المسؤولية المدنية ، لا يطبق في مجال التأمين . لأن المرء الحريص إنما يلجأ إلى نظام التأمين قاصدا انتقاء نتائج ما قد يقع منه من إهمال أو أخطاء غير مقصودة قد تكون جسيمة ، ولو أن هذا الشخص كان على يقين من أن حذره البالغ لن يوقعه في أى خطأ أو إهمال لما كان بحاجة إلى التأمين أصلا يوفر على نفسه أقساط التأمين^(١).

(ب) - حالتان يجوز فيهما التأمين من الخطأ العمدى :

يجوز التأمين من الخطأ العمدى استثناء في حالتين هما :

١- إذا كان الخطأ العمدى صادرا من الغير إذ الممنوع تأمينه هو الخطأ العمدى الصادر من نفس المؤمن له لأن الخطر هنا يكون وقع ضد إرادة المؤمن ، كأن يسرق آخر مال المؤمن له أو يحدث به إصابات .

ويصح التأمين ولو كان هذا الخطأ العمدى صادرا من تابع المؤمن له . وتنص على ذلك صراحة المادة ٧٦٩ مدنى بقولها : " يسأل المؤمن عن الأضرار التى تسبب فيها الأشخاص الذين يكون المؤمن له مسئولاً عنهم ، مهما يكن نوع خطئهم ومداها " .

(١) محمد شكرى سرور ص ٨٨ وما بعدها - محمد زهرة ص ١١٢ .

٢- إذا كان الخطأ العمدى صادرا من المؤمن له نفسه ، ولكن وجد ما يبرر هذا الخطأ ، كأن يكون المؤمن له قد ارتكب هذا الخطأ أداء لواجب أو حماية للمصلحة العامة ^(١) .

بل يمكن أن يرتكب المؤمن له هذا الخطأ العمدى حماية لمصلحته ، ففى التأمين من الحريق ، يجوز للمؤمن له أن يتلف عمدا بعض المنقولات المؤمن عليها وذلك حتى تتحصر مسؤولية المؤمن فى أضيق الحدود . أو ارتكاب الخطأ العمدى دفاعا عن النفس . كما إذا أمن شخص لمصلحته على حياة الغير ، ثم اضطر إلى قتل هذا الغير وهو يستعمل حقه الشرعى فى الدفاع عن نفسه . كذلك إذا قام المؤمن له بقتل حيوانا مؤمنا عليه إذا أصبح يعرض حياته أو حياة الغير للخطر ^(٢) .

الشرط الرابع :

أن يكون الخطر قابلا للتأمين :

يجب أن يكون الخطر قابلا للتأمين أى ألا يكون مخالفا للنظام العام والأداب ويمكن رد حالات عدم جواز التأمين هنا إلى مبدأ شخصية العقوبة ومبدأ مشروعية السبب فى العقود ، وذلك على التفصيل الآتى :

(١) السنهورى ص ١١٤٥ ومابعدها - خميس خضر ص ٣٨٩ ومابعدها -

محمد شكرى مرور ص ٨٧ .

(٢) محمد زهرة ص ١٠٨ هامش (٢) ومابعدها .

١- مبدأ شخصية العقوبة : من المقرر فى القانون الجنائى أن العقوبة شخصية بمعنى أن على كل شخص أن يتحمل النتائج الجنائية لأفعاله . ويترتب على ذلك أنه لايجوز للتأمين ضد عقوبتى الغرامة والمصادرة أيا كان نوع الجريمة التى حكم فيها . فإذا كانت الجريمة عمدية فقد رأينا أنه لايجوز التأمين من نتائج الفعل العمدى . وأما إذا كانت غير عمدية كالمخالفات فلا يجوز التأمين ضد هذه العقوبات لتعارض التأمين فى هذه الحالة مع مبدأ شخصية العقوبة . ولكن يجوز التأمين من المسؤولية المدنية الناتجة من الأفعال الجنائية غير العمدية . ويتحقق ذلك بصفة خاصة فى التأمين من المسؤولية من جوارث السيارات^(١) .

٢- مشروعية السبب : يشترط فى السبب وفقا للمادة ١٣٦ منى أن يكون غير مخالف للنظام العام أو الآداب ، فإذا أبرم المؤمن له تأمينا ليؤمن نفسه من نتائج نشاطه غير المشروع والذى قصد به تحقيق أغراض غير مشروعة فإن هذا التأمين يقع باطلا لعدم مشروعية سببه . ونشاط المؤمن له يكون غير مشروع إما لمخالفته للنظام العام وإما لمخالفته للآداب .

ومثل ذلك : التأمين على الحياة لحال الوفاة الذى يبرمه شخص لتغطية خطر الإعدام الذى يتهده كنتيجة لجريمة ارتكبها ، أو عقد العزم عليها .

(١) أحمد شرف الدين ص ١٣٥ - عبد الوود يحيى ٢٤٣ - محمد شكرى سرور ص ٧٨ .

والتأمين على الأخطار المترتبة على الاتجار في المخدرات .
أو التأمين على عمليات التهريب ، ويقصد بعمليات التهريب ما
تقوم به بعض العصابات من تصدير أو استيراد بعض البضائع أو
السلع على خلاف ما تقضى به القوانين الوطنية . ولما كانت هذه
العمليات تتعرض لأخطار كأخطار النقل أو مصادرة السلع محل
التهريب فقد تلجأ تلك العصابات إلى التأمين ضد هذه الأخطار .
غير أن التأمين يعتبر باطلا لمخالفة النظام العام الداخلى^(١) .

ويسرى ذلك على التهريب الدولى ، لا رعاية للمعاملات
الدولية واحترام سيادة الدول فحسب ، بل ولأن عمليات التهريب
تعتبر غير مشروعة لذاتها لمجاافتها للضوابط الخلقية العامة ،
والنظام العام الدولى .

فشان التهريب فى ذلك شأن سائر الأعمال التى جرى العرف
الدولى بتحريمها ، لا انصياعا لقوانين دولة أجنبية ، بل رعاية
للشعور العالمى ، كالرق والقرصنة وتجارة الرقيق . فتشجيع
التهريب بإباحة التأمين من مخاطره يعتبر بمثابة اتفاق مدبر
للاعتداء على سيادة دولة أجنبية وهو ما لا يجوز إقراره ، ولايتأتى
التسليم بمشروعية^(٢) .

(١) أحمد شرف الدين ص ١٣٦ - محمد زهرة ص ١١٤ - محمد شكرى

سرور ص ٧٩ .

(٢) محمد على عرفه ص ٣٨ - السنهورى ص ١١٥٠ .

ويبطل التأمين - كغيره من العقود - كلما كان القصد منه تسهيل إنشاء دور الدعارة أو استغلالها ومن مقتضى هذه القاعدة بطلان التأمين لضمان سداد قرض مخصص لشراء منزل لإدارته للدعارة ، أو لتأثيث مثل هذا المنزل ، أو لمواجهة نفقاته .
ويبطل كذلك التأمين على الأشخاص الذين يعملون في هذه المنازل .

أما التأمين من حريق منزل للدعارة فليس باطلا ، لأن التزامات الطرفين لا تتطوى على أية مخالفة للأداب ، فهي لا تنفرد في شيء عن تلك التي تترتب على سائر عقود التأمين من الحريق . فمجرد كون الخطر المؤمن منه يهدد منزلا للدعارة لا يستتبع في ذاته عدم مشروعية التأمين طالما أنه لم يقصد به إلى إنشاء أو استغلال منزل من هذا القبيل ^(١).

٣٦٦ - التأمين لمصلحة الخيلة :

هذا المثال يقدم مجالا للسبب غير المشروع الذي قد يوجد في علاقة أخرى غير علاقة المؤمن بالمؤمن له . ويتطلب بيان حكم هذا التأمين التفرقة بين فرضين :

الفرض الأولي : أن يكون السبب الباعث في التأمين على الحياة لمصالح الخيلة هو تحريضها على إنشاء أو استمرار تلك العلاقة غير المشروعة .

(١) محمد علي عرفه ص ٣٨ وما بعدها - أحمد شرف الدين ص ١٣٧ وما بعدها .

فقد ذهب رأى إلى بطلان هذا التأمين لمخالفة للكذاب (١).
بينما ذهب رأى آخر - نؤيده - إلى أن البطلان يقتصر على
الاشتراط لمصلحة الخليفة ويبقى بعد ذلك التأمين صحيحا فى
العلاقة بين المؤمن والمؤمن له . وللمؤمن أن يعين مستقيدا آخر
وإلا آل مبلغ التأمين إلى ورثته . ويؤيد هذا رأى ما تنص عليه
المادة ١٤٣ من أنه إذا كان العقد فى شق منه باطلا أو قابلا
للإبطال ، فهذا الشق وحده هو الذى يبطل ، إلا إذا تبين أن العقد
ما كان ليتم بغير الشق الذى وقع باطلا أو قابلا للإبطال فيبطل
العقد كله . والمعلوم أن بطلان أو نقض الاشتراط لمصلحة الغير
لا يبرئ المتعهد قبل المشترط فللمشترط أن يعين منتفعا آخر أو أن
يستأثر لنفسه بالانتفاع من الاشتراط (م ١٥٥ مدنى) (٢).
الفرض الثانى : أن يكون السبب الباعث فى عقد التأمين هو
تعويض الخليفة عما لحقها من ضرر بسبب العلاقة غير المشروعة
التي انقطعت أو ضمان المستقبل للخليفة ، فإن التأمين يكون
مشروعا (٣).

(١) السنهاورى ص ١١٥٠ ومابعدها .

(٢) أحمد شرف الدين ص ٣٨ - محمد حسام لطفى ص ١٤٠ - محمد على
عرفه ص ٣٩ - توفيق حسن قرج ص ٨٠ ومابعدها .

(٣) السنهاورى ص ١١٥١ - أحمد شرف الدين ص ١٣٩ - محمد على
عرفه ص ٣٩ - محمد شكرى مرور ص ٩٤ .

أنواع الخطر

تقسيم :

الخطر إما خطر ثابت أو خطر متغير . وإما خطر معين أو خطر غير معين .
ونعرض لذلك بالتفصيل فيما يلي .

٣٦٧- أولاً : الخطر الثابت والخطر المتغير :

يعتبر الخطر ثابتاً إذا ظلت فرص تحققه كما هي خلال مدة التأمين ، وبعبارة أخرى إذا لوحظ احتمال تحققه خلال فترة معينة (سنة مثلاً) ، ووجد أن نسبة تحققه تتكرر من سنة إلى أخرى بدرجة تكاد تكون ثابتة . والواقع أن ثبات الخطر بهذا المعنى لا يمكن أن يكون كلياً ، ذلك أن فرص تحقق الخطر تختلف من وقت إلى آخر خلال فترة التأمين ، إلا أن هذا الاختلاف لا يكون كبيراً ، بل يدور حول رقم متوسط إذا نظرنا إليه خلال وحدة زمنية معينة كسنة مثلاً ، إذ نجد وقوعه يتكرر بدرجة تكاد تكون ثابتة من سنة إلى أخرى خلال سنوات التأمين .

وعلى ذلك يعتبر خطر الحريق ثابتاً رغم أن وقوعه يزداد في فصل الصيف عنه في بقية فصول السنة .

وبالمثل أخطار المرور ، إذ تكثر حوادث السيارات باشتداد حركة المرور إبان الفصول المعتدلة ، إلا أن احتمال حدوثها يظل متكافئاً من سنة إلى أخرى خلال المدة التي يسرى فيها التأمين .

ويعتبر الخطر متغيرا إذا زادت فرص تحققه أو نقصت خلال مدة التأمين، فإنه عندئذ يسمى بالخطر المتزايد . ومثال ذلك التأمين من الوفاة إذ يترادى احتمال تحقق الخطر كلما تقدمت بالمؤمن له السن .

وأما إذا تناقص احتمال تحقق الخطر خلال فترة التأمين فإنه يسمى حينئذ بالخطر المتناقص . ومثاله التأمين لحال الحياة حيث تكون الحادثة المعلق عليها التزام المؤمن بدفع مبلغ التأمين هي حياة المؤمن له حتى تاريخ معين أو حتى بلوغ سن معينة . فى هذه الحالة يكون الخطر متناقصا ، لأنه كلما مضت السنوات كلما تقدمت بالمؤمن له السن وزاد احتمال وفاته وتناقص نتيجة لذلك احتمال تحقق الخطر وهو بقاء المستأمن على قيد الحياة ، حتى التاريخ المعين أو حتى بلوغ السن المعينة^(١).

وكذلك التأمين من المرض والتأمين من نفوق الماشية يعتبر متزايدا لنفس السبب المتقدم .

٣٦٨- أهمية التفرقة بين الخطر الثابت والخطر المتغير :

للتفرقة بين الخطر الثابت والخطأ للمتغير أهميتها فى حيث تحديد القسط وكذلك من حيث الضمانات التى يمنحها المؤمن لتغطية المخاطر المتغيرة .

(١) محمد على عرفه ص ٣٣ وما بعدها - عبد الوود يحيى دورس فى العقود المسماة ص ٢٤٥ وما بعدها .

فإذا كان الخطر ثابتا كان القسط ثابتا ، إذ يكون القسط مطابقا للخطر الذى يأخذه المؤمن على عاتقه .
أما إذا كان الخطر متغيرا فكان الواجب - نظريا - أن القسط يتبعه فى تغيره ، فيكون تصاعديا أو تنازليا على حسب الأحوال .
ولكن شركات التأمين جرت - تحت ضغوط الظروف العملية - على أن تحدد قسطا ثابتا حتى بالنسبة للمخاطر المتغيرة ، كما فى التأمين على الحياة ، لأن ذلك أدعى للاستقرار وأجدى فى ترغيب طلاب التأمين .

على أن ثبات القسط فى مثل هذه الأحوال لا يكون إلا فى الظاهر فقط ، فالواقع أن ما يحصل من الأقساط عن السنوات الأولى للتأمين يكون أزيد مما يقتضيه احتمال تحقق الخطر فى هذه المدة ، فتعتمد هيئات التأمين إلى اقتطاع هذه الزيادة لتكون منها احتياطيا تعتمد عليه عند ما يترادى الخطر لمد العجز الذى يطرأ على الأقساط فى المستقبل^(١).

٣٦٩ - الخطر المعين والخطر غير المعين :

الخطر المعين هو للخطر الذى يكون محله محددا وقت إبرام التأمين ، سواء كان تأميننا من الأضرار ، أم كان تأميننا على الأشخاص .

(١) محمد على عرفه ص ٣٤ - محمد كامل مرسى ص ٤٨ - توفيق حسن فرج ص ٨٤ ومابعدا .

فمن يؤمن على منزله ضد الحريق ، ومن يؤمن على حياته أو على حياة شخص آخر يكون قد أمن من خطر معين ، لأن خطر الحريق إذا تحقق يرد على منزل معين ، وخطر الوفاة يتعلق بحياة شخص معين .

وأما الخطر الغير معين فهو الذى لا يكون محله معينا وقت التعاقد ، ولكن يتم ذلك للتعين عند تحقق الخطر . ففي التأمين من المسؤولية ضد حوادث السيارات يكون الخطر غير معين لأن محل الخطر وهو الحادث لا يكون معينا وقت العقد ، فالتأمين ينصب على الحوادث المستقبلية ، ويتم تعيين تلك الحوادث عند وقوعها . ويكون الخطر أيضا غير معين إذا كان الشئ المؤمن عليه غير معين وقت التعاقد ، ومع ذلك يكون الخطر قابلا للتعين حتى قبل وقوع الخطر ، كما فى التأمين من حريق بضائع موجودة فى مخزن معين (١).

٣٧٠- أهمية التفرقة بين الخطر المعين والخطر غير المعين :

تظهر أهمية التفرقة بين الخطر المعين والخطر غير المعين فى تحديد مدى مسؤولية المؤمن عند تحقق الخطر . ففي حالة الخطر المعين فإنه يكون فى وسع المؤمن له أن يشترط للتعويض الكفيل بتغطية ما قد يصيبه من ضرر نتيجة تحقق الخطر ، وبعبارة أخرى يستطيع أن يؤمن نفسه تأمينا كاملا . أما فى حالة الخطر غير

(١) أحمد شرف الدين ص ١٤٩ - توفيق فرج ص ٨٥ ومابعدهما .

المعين فإنه نظرا لعدم توافر العناصر التي تمكن من تحديد التعويض كاملا وقت التعاقد ولحرص المؤمن على ألا يفاجأ بمطالبته بتعويض باهظ ، يلجأ المتعاقدان إلى الاتفاق على حد أقصى للتعويض لاتجاوزه مسؤولية المؤمن ، وكثيرا ما يؤدي ذلك إلى عدم حصول المؤمن له على تعويض يتناسب مع ما لحقه من ضرر .

غير أنه لا يوجد ما يمنع من أن يكون مبلغ التعويض غير محدد ، فيلتزم المؤمن بتعويض المؤمن له تعويضا كاملا عن مسؤوليته عن أى حادث يقع ^(١).

٢٧١ - الاستبعاد الاتفاقي لبعض الأخطار :

لما كان الخطر يعتبر العنصر الرئيسي من عناصر التأمين ، فإنه يلزم تحديد الخطر الذي يضمنه المؤمن تحديدا دقيقا . وبهذه الطريقة يمكن تحديد نطاق التزام المؤمن . وبالمقابل لذلك تحديد حقوق المؤمن له . والأصل أن للمتعاقدين حرية تحديد الخطر المؤمن ضده ومدى الضمان الذي يلتزم به المؤمن وشروطه . وذلك تطبيقا لمبدأ الحرية التعاقدية الذي يسمح لأطراف العقد بتحديد محله .

(١) المنهري ص ١١٥٤ - عيد الوود يحيى دروس في العقود المسماة ص ٢٤٧ - توفيق فرج ص ٨٦ ومابعداها .

وإعمالاً لهذا المبدأ يجوز للمتعاقدين ، فى عقد التأمين الاتفاق على استبعاد بعض الأخطار من نطاق التأمين . ويلاحظ أن الاستبعاد قد يتم بطريق مباشر عن طريق استثناء الخطر من الضمان إذا حدث بأسباب محددة . ومثل ذلك استبعاد حوادث السيارات التى يسببها القائد غير الحائز لرخصة القيادة ، وإن كان ذلك غير جائز فى مصر لمخالفته قانون التأمين الإجبارى لحوادث السيارات التى يلزم المؤمن فى هذه الحالة بأداء التعويض للمضرور ثم الرجوع بعد ذلك على المسئول عن الحادث .

وقد يتم الاستبعاد بطريق غير مباشر إذا وضع المؤمن شروطاً للخطر الذى يضمنه ، وبهذا فإن كل خطر لا يستوفى هذه الشروط يخرج من الضمان . إنما يلزم فى الاتفاق ، سواء على تحديد الخطر أو على استثناء بعض أسبابه أو أنواعه من نطاق التأمين عدة شروط فى مقدماتها ألا يخالف هذا الاتفاق نص القانون .

ولتدخل القانون فى مجال تحديد الخطر المؤمن ضده أو استبعاده من الضمان صور متعددة . فهو قد يمنع التأمين على الخطر إذا تحقق بسبب معين كالخطأ العمدى ، وهذا يعتبر من قبيل الاستبعاد القانونى للخطر ، وقد تناولنا ذلك سلفاً .

وقد ينص القانون على شمول التأمين للخطر حتى ولو تحقق بسبب معين ، وهنا لا يجوز الاتفاق على استبعاد تحقق للخطر بهذا السبب من نطاق التأمين . من ذلك مثلاً أن التزلم المؤمن فى

التأمين ضد الحريق ، لا يقتصر على الأضرار الناشئة مباشرة عن الحريق ، بل يشمل أيضا الأضرار التي تكون نتيجة حتمية لذلك (م ٢/٧٦٦ مدنى) .

كما أن المؤمن يكون مسئولاً عن ضياع الأشياء المؤمن عليها أو اختفائها أثناء الحريق ما لم يثبت أن ذلك كان نتيجة سرقة . هذا ولو اتفق على غيره (م ٣/٧٦٦ مدنى) . ومن هذا أيضا ما تنص عليه المادة (٧٦٧ مدنى) من أن المؤمن يضمن تعويض الأضرار الناجمة من الحريق ، ولو نشأ هذا الحريق عن عيب فى الشيء المؤمن عليه .

وأخيرا قد يضع القانون شروطا معينة لصحة الاتفاق على استبعاد بعض حالات الخطر من التأمين . وإذا كان يشترط فى الخطر ألا يكون مخالفا للنظام العام والآداب ، فإنه يشترط أيضا ألا يكون الاتفاق على تحديد نطاق الخطر المضمون مخالفا للنظام العام والآداب . وإن يشترط لصحة الاتفاق على الاستبعاد الاتفاقى لخطر معين ألا يكون مخالفا للقانون وألا يكون مخالفا للنظام العام^(١) .

٣٧٢- الصفة التعويضية للتأمين :

تنص المادة على أن لا يلزم المؤمن فى تعويض المؤمن إلا عن الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن منه بشرط ألا يجاوز ذلك قيمة التأمين .

(١) أحمد شرف الدين ص ١٣٩ ومابعدها .

فهذا النص يقرر الصفة التعويضية للتأمين فلا يلزم المؤمن إلا بتعويض الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن منه .

والنص لا يسرى على التأمين على الأشخاص فهو مقصور على التأمين من الأضرار^(١) ، إذ أن هذا التأمين الأخير هو وحده ، دون التأمين على الأشخاص الذى يستجمع صفة التعويض ، وإذا كان النص لم يصرح بأنه مقصور على التأمين من الأضرار ، فإن نصا آخر يقرر المبدأ الرئيسى الأول فى التأمين من الأضرار وهو ضرورة قيام المصلحة وهو أيضا نص مطلق لم يصرح بأنه يسرى على التأمين من الأضرار دون التأمين على الأشخاص ، ومع ذلك قد فسر بأنه مقصور على التأمين الأول دون التأمين الثانى .

فعقد التأمين يهدف إلى تعويض المؤمن له عن الضرر الذى يلحقه من جراء تحقق الخطر المؤمن منه ، ولكنه يقتصر على تعويضه فى حدود الضرر الذى يلحقه دون أن يجاوز ذلك . فلا يجوز أن يكون مصدرا لإثرائه .

وقد قامت الصفة التعويضية للتأمين من الأضرار على اعتبارين

رئيسيين :

(الاعتبار الأول) الخشية من تعدد تحقيق الخطر المؤمن منه ، لأنه لو أجاز تقاضى المؤمن له تعويضا أكثر من قيمة الضرر ،

(١) السنهورى ص ٤٠٨ - محمد على عرفه ص ٥٤ ومابعدها .

فقد يغرى ذلك المؤمن له على إتلاف المال محل التأمين للحصول على مبلغ يزيد على قيمته .

(الاعتبار الثامى) للخشية من المضاربة ، ذلك أنه إذا أبيع للمؤمن له أن يتقاضى تعويضا أكبر من الضرر الذى لحقه ، فإنه يجد مجالا واسعا للمضاربة ، فيعمد إلى التأمين بمبلغ كبير على أمل أن يتحقق الخطر فيكسب هذا القدر الكبير من المال^(١) .

٣٧٢ - الآثار التى تترتب على الصفة التعويضية للتأمين عن الضرر :

يترتب على الصفة التعويضية للتأمين عن الضرر الآثار الآتية :

١- أنه يجب لاستحقاق مبلغ التأمين أن يلحق ضرر بالمؤمن له أو المستفيد . فإذا عجز عن إثبات الضرر ، تحلل المؤمن من التزامه بسداد مبلغ التأمين^(٢) . ومثل ذلك من يؤمن على أرضه ضد الفيضان فيصيبها ولكن فى وقت كانت فيه الأرض خالية من الزرع ، فيترتب على ذلك إفادتها بكمية من الطمى . فهنا الخطر المؤمن منه قد تحقق فعلا ، ولكن دون أن يترتب التزاما ما فى ذمة المؤمن لانتفاء الضرر^(٣) .

(١) المنهوى ص ١٤٠٩ - المستشار الدكتور محمد شتا للتقنين المدنى - الجزء الثالث دار المطبوعات الجامعية ص ١٣٥٣ وما بعدها .

(٢) محمد على عرفه ص ٥٥ وما بعدها - محمد حسام لطفى ص ١٥٨ .

(٣) محمد على عرفه ص ٥٦ .

٢- إذا زادت قيمة الضرر الفعلى على قيمة التأمين ، فلا يلزم المؤمن إلا بمبلغ التأمين احتراماً للحد الاتفاقى التى حددت على أساسه أقساط التأمين ، فالمؤمن لا يلزم إلا بأقل القيمتين : قيمة الضرر أو مبلغ التأمين .

٣- إذا قلت قيمة الضرر الفعلى عن قيمة مبلغ التأمين ، فلا يلزم المؤمن إلا بقيمة الضرر الفعلى احتراماً للصفة التعويضية لعقد التأمين ، وتجنباً لأن يكون عقد التأمين مصدراً لإثراء المؤمن له .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

" مفاد نص المادة ٧٤٧ من القانون المبنى أن عقد التأمين إنما ينصب بصفة عامة على خطر أو حادث يخشى وقوعه ويبغى المؤمن له تأمينه منه ، ويلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين للمؤمن له أو المستفيد عند وقوع الحادث أو تحقق الخطر المؤمن عليه وذلك فى حدود الضرر الناتج عنه دون تجاوز قيمة التأمين المتفق عليه وذلك طوعية لحكم المادة ٧٥١ من ذات القانون " .

(طعن رقم ٨٨٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/٨)

٤- لا يجوز للمؤمن له أن يجمع بين مبلغ التأمين والتعويض الذى يستحق له عن خطأ الغير ، وإلا أدى ذلك إلى إثرائه على حساب الغير دون سبب مشروع ، كما أن الجمع يعنى فى حقيقة الامر التعويض عن ضرر واحد مرتين وهو لا يجوز ^(١) .

(١) محمد زهرة ص ٢٩٠ .

٣٧٤- تحديد مبلغ التأمين في حالة تعدد عقود التأمين واستحقاق تعويض :

من النتائج التي تترتب أيضا على الصفة التعويضية للتأمين ، أنه إذا تعددت عقود التأمين عن ذات الخطر ، فإنه لايجوز للمؤمن له أن يحصل من هؤلاء المؤمنين جميعا إلا على مبلغ يعادل قيمة الضرر بما لايجاوز قيمة الشئ المؤمن عليه وقت الحادث ، سواء رجع المؤمن له على أحد المؤمنين أو عليهم جميعا .

٣٧٥- قاعدة النسبية :

قد يحدث في تأمين الأضرار بصفة عامة ، أن يكون المبلغ المؤمن به أقل من قيمة الشئ المؤمن عليه وقت وقوع الحادث ، ثم يقع الحادث ولا يؤدي إلا إلى هلاك جزئى للشئ المؤمن عليه ، فتنشأ المشكلة في تحديد أداء المؤمن ، هل يتحدد هذا الأداء بالمبلغ المؤمن به أم بقيمة ما هلك من الشئ أم بقيمة أخرى .

وقد لجأ البعض في حل هذه المشكلة إلى قاعدة النسبية ، ومؤدى هذه القاعدة أن أداء المؤمن يتحدد بمبلغ يعادل للنسبة بين المبلغ المؤمن به والقيمة الكلية للشئ . ومعنى ذلك أن المؤمن لا يلزم بتعويض الضرر للحادث كله ولو كان مبلغ التعويض الذى يغطى الضرر أقل من المبلغ المؤمن به .

فلو كانت قيمة المنزل المؤمن عليه ضد الحريق مثلا تعادل

خمسة آلاف جنيه وقت الحريق وكان صاحبه قد أمن عليه بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه فقط ، ثم هلك نصف المنزل أى أن الهلاك الحادث قيمته ٢٥٠٠ جنيه ، وهى مقدار ما لحق المؤمن له من ضرر . فإن أداء المؤمن لا يتحدد بمقدار الضرر أى لا يلتزم بدفع مبلغ ٢٥٠٠ جنيه ، وإنما يلتزم بأن يدفع من هذا المبلغ مقدار يوازى النسبة بين المبلغ المؤمن به (٣٠٠٠ جنيه) وبين قيمة المنزل (٥٠٠٠ جنيه) فتكون هذه النسبة $\frac{3}{5}$ ولذلك يكون أداء المؤمن هو $2500 \times \frac{3}{5} = 1500$ جنيه فقط . ومعنى ذلك أن أداء المؤمن أقل من المبلغ المؤمن به (٣٠٠٠ جنيه) والذي دفع المؤمن له الأقساط على أساسه^(١) .

وينقسم الفقه سواء فى فرنسا أو فى مصر على تأييد هذه القاعدة.. غير أنها استقرت فى العمل فى فرنسا وتظهر هذه القاعدة فى الوثائق النموذجية للتأمين ضد الحريق كشرط من شروطها . ومع ذلك فإن هذه القاعدة لا تغير من النظام العام فيجوز للأطراف الاتفاق على مخالفتها .

أما فيما يتعلق بالقانون المصرى فلم يرد نص فى القانون المدنى بخصوص قاعدة النسبية . وكان المشروع التمهيدي لهذا القانون يتضمن نصا (م ١١٠) يقرر الأخذ بهذه القاعدة ولكنها

(١) أحمد شرف الدين ص ١١٦ ومابعدها .

قاعدة مكملة يجوز الاتفاق على ما يخالفها ، فيجوز للمؤمن له أن يشترط على المؤمن أن يعوضه عن كل الضرر الجزئى الذى لحقه مادام لا يزيد على المبلغ المؤمن به .

إذ كانت المادة المذكورة تنص على أن : " ١- لا يكون المؤمن مسئولاً عن الأضرار الناجمة من الحريق بما يجاوز المبلغ المؤمن عليه ما لم يقض الاتفاق أو القانون بغير ذلك .

٢- فإذا كان مبلغ التأمين أقل من قيمة الشئ الحقيقية يوم وقوع الحريق ، كان الواجب دفعه من مبلغ التأمين هو ما يعادل النسبة بين هذا المبلغ وقيمة الشئ المؤمن عليه وقت الحادث ما لم يتفق على غير ذلك " (١). غير أن هذه المادة حذفت ، إلا أن حذفها لا يعنى أن المشرع المصرى برفض الأخذ بهذه القاعدة فسبب حذفها يرجع إلى أنها تتعلق بجزئيات تفصيلية يحسن تركها لقوانين خاصة لتنظيمها . ومع ذلك فإن هذه القاعدة لا تنطبق فى مصر إلا إذا نص على ذلك فى العقد (٢).

وقد قضت محكمة النقض بأن :

" لما كان العقد شريعة المتعاقدين ، وكان قد حذف من القانون المدنى نص المادة ٢/١١٠٠ من المشروع التمهيدى لهذا القانون

(١) مجموعة الأعمال للتوضيحية جـ ٥ ص ٣٨٨ هامش (١) .

(٢) أحمد شرف الدين ص ١٦٨ .

التي كانت تنص على قاعدة النسبية في التأمين بقولها " إذا كان مبلغ التأمين أقل من قيمة الشيء الحقيقية يوم وقوع الحريق كان المبلغ الواجب دفعه من مبلغ التأمين هو ما يعادل النسبية بين هذا المبلغ وقيمة الشيء المؤمن عليه وقت الحادث ما لم يتفق على غير ذلك " وكان حذف هذه المادة لتعلقها بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة ، لا لتعلقها بالنظام العام ، لما كان ذلك فإن النص في وثيقة التأمين على إعمال قاعدة النسبية يكون جائزا " .

(طعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٣١)

٢- (أ) - " الاتفاق على قاعدة النسبية في عقد التأمين على الأشياء مقتضاه أن يتحدد أداء المؤمن عند تحقق الخطر المؤمن منه بعوض يعادل النسبة بين المبلغ المؤمن به والقيمة الكلية للشيء المؤمن عليه " .

(ب) " المقرر في قضاء محكمة النقض بأن هذا الاتفاق - على قاعدة النسبة في عقد التأمين - يعد جائزا قانونا ومتعينا إعماله متى نص عليه صراحة في عقد التأمين " .

(ج) " إذا كان الثابت أن الطاعنة (شركة التأمين) قد تمسكت بمحاضر أعمال الخبير المنتدب في الدعوى بوجوب تطبيق قاعدة النسبة المنصوص عليها في وثيقة التأمين موضوع النزاع عند احتساب التعويض المستحق للمطعون ضده عن الأضرار التي

لحقت بالوحدة البحرية المؤمن عليها فضلا عن خصم نسبة السماح المقررة بواقع ٥% كما تمسكت بمحضر الاتفاق المحرر بين الطرفين بذلك بعد الحادث استنادا إلى أن مبلغ التأمين المتفق عليه في وثيقة التأمين على تلك الوحدة البحرية يقل عن قيمتها الحقيقية ، وإذ انتهى الخبير في تقريره إلى احتساب مبلغ التعويض المستحق للمطعون ضده دون إعمال قاعدة النسبية أو خصم نسبة السماح وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإلزام الطاعنة بهذا التعويض معولا في ذلك على هذا التقرير ودون أن يعنى بالرد على ذلك الدفاع رغم جوهريته فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع " .

(طعن رقم ١٤٩٨ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٢١)

مادة (٧٥٢)

١- تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بالتقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التى تولدت عنها هذه الدعاوى .

٢- ومع ذلك لا تسرى هذه المدة .

(أ) فى حالة إخفاء بيانات متعلقة بالخطر المؤمن منه ، أو تقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة عن هذا الخطر إلا من اليوم الذى علم فيه المؤمن بذلك .

(ب) فى حالة وقوع الحادث المؤمن منه إلا من اليوم الذى علم فيه نوء الشئ بوقوعه .

الشرح

سقوط الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بالتقادم :

٣٧٦- المقصود بالدعاوى الناشئة عن عقد التأمين :

المقصود بالدعاوى الناشئة عن عقد التأمين ، الدعاوى التى ينشئها العقد سواء بالنسبة للمؤمن ، أم بالنسبة للمؤمن له ، أو من انتقل إليه حقه ، أو المستفيد .

ويستوى أن يكون المؤمن شركة - كما هو الحال غالبا - أما جمعية تبادلية .

ولا أهمية لكون القسط أو الاشتراك ثابتا أو متغيرا ^(١).

(١) محمد زهرة ص ٣١٤ - محمد حسين منصور ص ٢٣١ وما بعدها .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

" المقرر وفقا للمادة ٧٥٢ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الدعاوى الناشئة من عقد التأمين تسقط بالتقادم بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعاوى وإذ كانت دعوى المستفيد من التأمين هي من الدعاوى الناشئة مباشرة من عقد التأمين تأسيسا على الاشتراط لمصلحة الغير ... الخ "

(طعن رقم ٤١٣٧ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١٠)

وقد ورد النص عاما ، من حيث أنه لا يفرق بين نوع من التأمين وآخر ، فالتقادم الثلاثي الذي قرره النص ينطبق على جميع أنواع وصور التأمين البري ، يستوى في ذلك التأمين على الأشخاص ، والتأمين على الأشياء وكذلك التأمين من المسؤولية^(١).

ومن الدعاوى التي تحمي حقوق أو مصالح المؤمن دعوى المطالبة بالأقساط ، ودعوى بطلان عقد التأمين أو إبطاله ودعوى الفسخ لإخلال المؤمن له بالتزامه بدفع القسط أو لإخلاله بالتزامه بإخطار المؤمن بما يجد من ظروف مؤثرة في الخطر .

ودعوى استرداد ما دفع بغير حق ودعوى التعويض .
ومن دعاوى المؤمن له دعوى المطالبة بمبلغ التأمين عند

(١) أحمد شرف الدين ص ٣٨٣ .

استحقاقه بوقوع الخطر^(١) ودعاوى البطلان أو الفسخ أو التعويض وكذلك دعوى المستفيد من التأمين لأنها تنشأ مباشرة من عقد التأمين وفقا لقواعد الاشتراط لمصلحة الغير .

إلا أنه لا يعد من الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين ما يأتي :

١- دعوى المسؤولية التي يرفعها المضرور على المسئول ، إذا كان هذا الأخير قد أمن نفسه من هذه المسؤولية^(٢).

لأن مصدرها هو للفعل الضار .

٢- دعوى المؤمن له - الذى لم يحصل على تعويض كامل من المؤمن - على الغير المسئول عن تحقق الخطر للمطالبة بالمبلغ المستحق له المتمثل فى الفارق بين ما حصل عليه المؤمن وما كان يجب أن يحصل عليه .

٣- دعوى الحلول من المؤمن ضد الغير المسئول عن تحقق الخطر المؤمن منه إذا كان مصدر الحلول نص تشريعى . أما إذا كان مصدره اتفاقيا - كما هو الحال عند تعدد عقود التأمين ورجوع أحد المؤمنين على الآخر بمقدار نصيبه فى مبلغ التأمين الكلى - فتعد الدعوى ناشئة عن عقد التأمين^(٣).

(١) محمد على عرفه ص ٢١٠ - محمد حسين منصور ص ٢٣١ .

(٢) السنهوري ص ١٢٦٠ - عبد الوود يحيى دروس فى العقود المسماة ص ٤١٣ .

(٣) محمد حسام الدين لطفى ص ٣٣١ - أحمد شرف الدين ص ٣٨٤ .

٤- دعوى الوسيط ضد المؤمن له لاسترداد ما سدده عنه من أقساط أو ضد المؤمن للمطالبة بعمولته عن أحد العقود .
وكذلك الحال بالنسبة لدعوى المؤمن ضد الوسيط للحصول على الأقساط التي اقتضاها لحسابه أو لاسترداد ما سدده من دفعات نقدية إلى المؤمن له (١).

٥- دعوى الدائن المرتهن أو الدائن صاحب حق الامتياز بماله من حق على مبلغ التأمين لأن هذه الدعوى تستند إلى القانون لا إلى عقد التأمين (٢).

٣٧٧- مدة تقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين :

تتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعاوى .
وقد روعي في هذه المدة القصيرة للتقادم رعاية مصلحة شركات التأمين والعمل على الاستقرار الاقتصادي بها .
وقد قضت محكمة النقض - بصدد التأمين الإجباري من المسؤولية الناشئة من حوادث السيارات - بأن :

١- " أنشأ المشرع بمقتضى المادة الخامسة من قانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ " بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية

(١) محمد حسام لطفى ص ٣٣١ - محمد حسين منصور ص ٢٣٢ .

(٢) محمد على عرفه ص ٢٠٩ - السهورى ص ١٢٦١ .

الناشئة عن حوادث السيارات " للمضرور في هذه الحوادث دعوى مباشرة قبل المؤمن ونص على أن تخضع هذه الدعوى للتقادم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني وهو التقادم الثلاثي المقرر للدعوى الناشئة عن عقد التأمين ولولا هذا النص لسرى على تلك الدعوى المباشرة التقادم العادى لأنها لا تعتبر من الدعوى الناشئة عن عقد التأمين المنصوص عليها في المادة ٧٥٢".

(طعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧)

٢- " أنشأ المشرع بمقتضى المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات دعوى مباشرة للمضرور قبل المؤمن وأخضع هذه الدعوى للتقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدني - رعاية لمصلحة شركات التأمين وعملا على الاستقرار الاقتصادى بها ".

(طعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٦)

٣- " وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كان القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث للسيارات قد أنشأ بمقتضى المادة الخامسة منه دعوى مباشرة للمضرور قبل المؤمن وأخضع هذه الدعوى للتقادم

الثلاثي المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني -
رعاية لمصلحة شركات التأمين وعملا على الاستقرار الاقتصادي
بها ... إلخ " .

(طعن رقم ٩٦٤٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩/١١/١٩٩٧)

٣٧٨- بدء سريان مدة التقادم :

وضع المشرع القاعدة التي تبين وقت سريان التقادم في الفقرة
الأولى من المادة ، ثم أورد عليها بعض الاستثناءات تضمنتها الفقرة
الثانية من ذات هذا النص .

فالأصل أن التقادم الثلاثي يبدأ من وقت حدوث الواقعة المنشئة
للدعوى . فتقادم دعوى المطالبة بالقسط يبدأ من تاريخ استحقاقه .
وتقادم دعوى الفسخ يبدأ من تاريخ حدوث السبب الذي يبرر طلب
الفسخ .

ودعوى المطالبة بمبلغ التأمين من المسؤولية تتقادم بثلاث
سنوات من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له وديا أو قضائيا بعد
وقوع الحادث للمؤمن منه ^(١) .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

١- " الدعوى المباشرة التي أنشأها المشرع للمضرور قبل

المؤمن بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥

(١) خميس خضر ص ٤٦٠ - أحمد شرف الدين ص ٤٦٠ .

بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات خاضعة للتقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى والذي تبدأ مدته من وقت وقوع الفعل غير المشروع الذى سبب الضرر .

(طعن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/١/٨)

٢- " أنشأ المشرع بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات للمضروب فى هذه الحوادث دعوى مباشرة قبل المؤمن ، ونص على أن تخضع هذه الدعوى للتقادم المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى ، وهو التقادم الثلاثى المقرر للدعوى الناشئة عن عقد التأمين ، ولولا هذا النص لسرى على تلك الدعوى التقادم العادى ، لأنها لا تعتبر من الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين المنصوص عليها فى المادة ٧٥٢ السالفة " .

(طعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٤)

٣- " تنص المادة ١/٧٥٢ من القانون المدنى على أن : " تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التى تولدت عنها هذه الدعاوى " ولما كانت مطالبة المضروب للمؤمن له بالتعويض - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - الواقعة التى يسرى بحدوثها التقادم المسقط بالنسبة

إلى دعوى المؤمن له قبل المؤمن ، وكان البين من الأوراق أن المضرور (زوج المتوفاة) ادعى مننيا قبل مرتكب الحادث - المطعون عليه المؤمن له - بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت فى محضر تحقيق النيابة المؤرخ ١٩٦١/٥/١ فى قضية الجنحة رقم ٣٤٢٤ لسنة ١٩٦١ قصر النيل التى حررت بشأن الحادث ، وقد وجب احتساب مدة التقادم المسقط من هذا التاريخ مع مراعاة ما يكون قد طرأ على ذلك التقادم من أسباب توقف سريان مدته طبقا للقانون ، وإذ خالفت محكمة الاستئناف هذا النظر واحتسبت مدة التقادم المسقط من تاريخ رفع المضرور دعوى التعويض رقم ٣٥٦٨ سنة ١٩٦٤ مدنى القاهرة الابتدائية فى ١٣/٧/١٩٦٤ باعتبار أن رفع هذه الدعوى هو الواقعة التى تولدت عنها دعوى الضمان وفقا للمادة ٧٥٢ من القانون المدنى والتفتت عن المطالبة بالحصول فى ١٩٦١/٥/١ أمام النيابة وقضت فى الدعوى على هذا الأسس فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٠٣٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٥/١٥)

٤- " لما كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن العمل غير المشروع الذى سبب الضرر للمطعون ضدها شكل جنحة قيدت ضد سائق السيارة الأجرة أداة الحادث واللذى كان المورث أحد ركائبيها

وأن النيابة العامة أمرت بتاريخ ١٨/٣/١٩٩١ بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لوفاة المتهم ، فإن سريان هذا التقادم يكون قد وقف من تاريخ وقوع الحادث وبدأ سريانه من تاريخ صيرورة هذا الأمر نهائيا في ١٩/٦/١٩٩١ ولما كانت المطعون ضدها قد أقامت دعواها المباشرة بالتعويض قبل الشركة الطاعنة في ٢٢/١١/١٩٩٤ أى بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ صيرورة الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية نهائيا فيكون الحق في رفعها قد سقط بالتقادم الثلاثي ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بالتقادم بالنسبة للتعويض الموروث استنادا إلى أن الحق فيه يتقادم بخمس عشرة سنة باعتباره متولدا من عقد نقل الأشخاص فإنه يكون قد طبق فيما يتعلق بالتقادم حكما مغايرا لما نص عليه القانون بالنسبة لتقادم الدعوى المباشرة مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

(طعن رقم ١١٢٩٣ لسنة ٦٥ ق جلسة ١١/٤/١٩٩٧)

٥- " دعوى شركة التأمين بالرجوع على المؤمن له بما دفعته من تعويض للمضرور في حوادث السيارات وسببها وأساسها يكمن في مخالفة شروط عقد التأمين من المسؤولية المبرم بين المؤمن والمؤمن له . تعد بهذه المثابة من الدعاوى الناشئة عن هذا العقد فتسقط بالتقادم طبقا لنص المادة ٧٥٢ من القانون المدني بالنقضاء

ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التى تولدت عنها هذه الدعوى- وهى فى هذه الحالة - دفع المؤمن التعويض للمضرور".

(طعن رقم ٥٦٢٩ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٨/١/٨)

٦- " من المقرر أن عقد التأمين الجماعى على الحياة الذى يبرمه رب العمل لصالح العاملين لديه إما أن يكون تأميناً مؤقتاً لحالة الوفاة يكون معه لورثة المؤمن له الحق فى مبلغ معين إذا مات أثناء المدة التى يعمل فيها عند رب العمل وقبل أن يعتزل عمله أو تأميناً لحالة البقاء يتحصل بمقتضاه عند اعتزال العمل لبلوغ سن المعاش على رأس مال دفعة واحدة أو بإيراد مرتب مدى الحياة فإن هذا العقد بصورتيه ليس إلا تطبيقاً من تطبيقات الاشتراط لمصلحة الغير يلتزم فيه رب العمل المستأمن بدفع أقساط التأمين إلى شركة التأمين ويكون لعماله أو ورثتهم حق مباشر قبل الشركة المؤمنة دون أن يدخل العامل طرفاً فى عقد التأمين وبالتالي يكون لهذه الشركة أن تتمسك قبل المستفيدين بالدفع التى تستطيع أن تتمسك بها قبل طالب التأمين إعمالاً لنص عجز الفقرة الثانية من المادة ١٥٤ من القانون المنفى حيث يجرى على أن " ... ويكون لهذا المتعهد أن يتمسك قبل المنتفع بالدفع التى تنشأ عن العقد " فإذا تأخر طالب التأمين فى دفع قسط التأمين جاز للمؤمن أن يقف سريان التأمين قبل المستفيد " .

(طعن رقم ٢٢٧٩ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٣)^(١)

٣٧٩- استثناءان من بدء مدة التقادم من وقت حدوث الواقعة :

تنص المادة في فقرتها الثانية علي حالتين لا تبدأ فيهما مدة التقادم من وقت حدوث الواقعة طبقاً للأصل العام وهما :

الاستثناء الأول :

حالة إخفاء بيانات متعلقة بالخطر المؤمن منه أو تقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة عن هذا الخطر . وفي هذه الحالة يتولد

(١) وقد قضت الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية في الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٦٩ ق بجلسته ٢٠٠٢/٥/١٥ بأن:

" المتفق ونهج الشارع وإعمالاً لما نغياه من حماية لحق المضرور ونزولاً على الارتباط بين الدعويين (دعوى المضرور قبل المسئول ودعواه قبل المؤمن لديه) أن لا يسقط حق المضرور قبل المؤمن لديه في التعويض النهائي إلا بمرور خمس عشرة سنة من الحكم البات بالتعويض المؤقت من المحكمة الجنائية أو من الحكم للنهائي بالتعويض من المحكمة المدنية (ولو لم يكن المؤمن لديه طرفاً في هذا الحكم) ولايمسوغ القول بإهدار وسيلة حماية الحق للمضرور استناداً إلى الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ التي لا تتحدث إلا عن مدة سقوط الدعوى كما تحدثت المادة ١٥٢ من القانون المدني عن هذا السقوط في دعوى المضرور قبل المسئول ومدة السقوط في كل من الدعويين واحدة ونطلق كل منهما يولجه نقائص المضرور ابتداء عن المطالبة بحقه بأن من الدعويين وهو أمر لا تأثير له للبينة على الحق الذي تقرر بحكم له قوة الشيء المحكوم فيه والذي كفل له القانون الحماية " .

للمؤمن على المؤمن له دعوى بطلان أو دعوى زيادة فى القسط أو دعوى تخفيض تعويض التأمين . فالمؤمن لا يستطيع بداهة أن يعمل هذا الجزاء برفع الدعوى به قبل أن يعلم بالسبب الذى يبرره وهذا مانع يمنعه من تحريك الدعوى ، الأمر الذى يمنع التقادم من المريان من وقت حدوث الكتمان أو الكذب فى بيانات الخطر تطبيقا للقاعدة العامة الواردة بالفقرة الأولى من المادة .

وترتبيا على ذلك فإن تقادم هذه الدعاوى لا يبدأ فى السريان إلا من يوم علم المؤمن بإخفاء المؤمن له للبيان (الكتمان) أو بعدم صحة البيانات أو عدم دقتها (الكذب) وهذا الحكم يتسق مع القاعدة العامة التى تقرر عدم مريان تقادم جزاء الغلط أو التدليس إلا من تاريخ اكتشافه^(١).

ويقع على عاتق المؤمن عبء إثبات عدم علمه بالكذب أو الكتمان ، وعليه أيضا أن يثبت وقت علمه بذلك .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

" من المقرر وفقا للمادة ٧٥٢ من القانون المبنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين تسقط بالتقادم بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التى تولدت عنها هذه الدعاوى ، وإن كانت دعوى المستفيد من التأمين

(١) أحمد شرف الدين ص ٣٩٠ - محمد زهرة ص ٣٢٠ .

هى من الدعاوى الناشئة مباشرة من عقد التأمين تأسيسا على
الاشتراط لمصلحة الغير فإن التقادم الثلاثى المنوه عنه يسرى عليها
ويبدأ من تاريخ الواقعة التى تولدت عنها هذه الدعوى وهى واقعة
وفاة المؤمن عليه . وقد خرج المشرع على القاعدة السابق الإشارة
إليها حين نص على تراخى بدء سريان التقادم فيها عن وقت حدوث
الواقعة التى تولدت عنها الدعوى فى حالة إخفاء بيانات متعلقة
بالخطر المؤمن منه أو تقديم بيانات صحيحة أو غير دقيقة فلا يبدأ
التقادم فى السريان إلا من اليوم الذى يعلم فيه المؤمن بذلك، كما لا
يسرى التقادم إلا من وقت علم المستفيد بوفاة المؤمن عليه أو من
وقت علمه بوجود تأمين أبرم لصالحه إذا كان لا يعلم بذلك وقت
وفاة المؤمن عليه .

(طعن رقم ١٣٧ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/٦/١٠)

الاستثناء الثانى :

حالة وقوع الحادث المؤمن منه :

يسرى التقادم فى حالة وقوع الحادث المؤمن منه من اليوم الذى
علم فيه ذوو الشأن بوقوعه .

فلئن كان حق المؤمن لله أو للمستفيد فى مبلغ التأمين يترتب له
من يوم وقوع الخطر المؤمن منه ، إلا أن التقادم لا يسرى فى هذه
الحالة إلا من وقت علمه بالحادث . فإذا أثبت أنه كان يجهل وقوعه ،

فإن المدة لا تبدأ فى مواجهته إلا من تاريخ علمه به إذا لم يكن فى مكنته أن يحرك دعوى المطالبة بالتعويض وهو يجهل سبب استحقاقه . والقاعدة أن التقادم لا يسرى ضد من يعجز عن المطالبة بحقه (١).

وإرجاء سريان التقادم إلى وقت العلم هو هنا أيضا ضرب من وقف التقادم يرجع إلى تعذر رفع الدعوى .

والعبرة ليست فقط بالعلم بوقوع الحادث ، وإنما العلم بوقوع الحادث على نحو يعطى المؤمن له الحق فى مبلغ التأمين .

وتبدو أهمية ذلك بالنسبة للتأمين من الإصابات الجسمية . فقد يصاب المؤمن له بإصابة تبدو أول الأمر بسيطة لا تدخل فى نطاق التأمين ، ثم يحدث بعد فترة أن تتفاقم الإصابة بصورة تدخل فى نطاق التأمين . وفى هذا الفرض لا تبدأ مدة التقادم فى السريان من تاريخ العلم بالواقعة (الإصابة) وإنما منذ لحظة " تفاقم الإصابة " (٢).

وقد قضت محكمة النقض بأن :

١- " النص فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى على أن " (١)
تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بانقضاء ثلاث
سنوات من وقت حدوث الواقعة التى تولدت عنها هذه الدعاوى (٢)

(١) محمد على عرفه ص ٢١١ - محمد زهرة ص ٣١٩ .

(٢) محمد زهرة ص ٣١٩ .

ومع ذلك لا تسرى هذه المدة : (أ) ... (ب) فى حالة وقوع الحادث المؤمن منه إلا من اليوم الذى علم فيه نـوـو الشـأن بوقـوعه " . مفاده أن مدة التقادم الثلاثى إنما تسرى فى حق نـوـو الشـأن من تاريخ علمهم بتاريخ الحادث المؤمن منه والمراد بالعلم الذى يعتد به لبدء سريان هذا التقادم هو العلم الحقيقى الذى يحيط بوقوع الحادث المؤمن منه فلا يغنى مجرد وقوعه عن ثبوت العلم به " .

(طعن رقم ٢٨٩٧ لسنة ٦٧ فى جلسة ١٩٩٨/٦/٦)

٢- " للنص فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى على أنه " (١) تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التى تولدت عنها هذه الدعاوى .

(٢) ومع ذلك لا تسرى هذه المدة : (أ) (ب) فى حالة وقوع الحادث المؤمن منه إلا من اليوم الذى علم فيه نـوـو الشـأن بوقـوعه " إنما يفيد أن مدة التقادم الثلاثى تسرى فى حق نـوـو الشـأن من تاريخ علمهم الحقيقى الذى يحيط بوقوع الحادث المؤمن منه لا باليوم الذى تحدد فيه الضرر ومداه بصفة نهائية . وإذ خالف الحكم المطعون منه هذا النظر واعتد بهذا اليوم ليبدأ منه سريان هذا التقادم ، واعتبر يوم تاريخ التقرير الطبى الشرعى الذى كانت محكمة أول درجة قد أحالته إليه وتحدد فيه بصفة نهائية وصف إصابة المطعون ضده الأول الناجمة عن الحادث هو اليوم الذى عناه

الشارع باليوم الذى علم فيه المضرور بوقوع الضرر فإنه يكون قد شابه الفساد فى الاستدلال الذى جره إلى الخطأ فى تطبيق القانون " .
(طعن رقم ٣٠٩٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٣/٧/١٩٩٥)

٣٨٠ - وقف التقادم وانقطاعه :

لم يرد فى التقنين المدنى نص خاص بوقف التقادم أو انقطاعه فى الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين ، ومن ثم يسرى فى شأن وقف التقادم وانقطاعه فى الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين حكم القواعد العامة . وهى منصوص عليها فى المواد ٣٨٢ من التقنين المدنى ، وقد عرضنا لها تفصيلا فنحيل فى ذلك إلى شرح هذه المواد فى المجلد الخامس .

وقد قضت محكمة النقض - بصدد التأمين الإجبارى من حوادث السيارات - بأن :

" التقادم المقرر لدعوى المضرور قبل المؤمن - فى التأمين الإجبارى من حوادث السيارات - تسرى فى شأنه القواعد العامة الخاصة بوقف التقادم وانقطاعه طبقا لما أكدته المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ " .

(طعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٥/٥/١٩٧٢)

مادة (٧٥٣)

يقع باطلا كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة في هذا الفصل ، إلا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو لمصلحة المستفيد .

الشرح

٣٨١- بطلان كل اتفاق يخالف أحكام هذا الفصل :

تقضى المادة بأن يقع باطلا كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة في هذا الفصل ، إلا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو لمصلحة المستفيد .

ويفسر هذا النض كون أحكام هذا الفصل تعتبر أمره في مصلحة المؤمن له والمستفيد لا في مصلحة المؤمن ^(١).

(١) وكانت المادة (١٠٥٥) من المشروع التمهيدى للمقابلة لهذه المادة تنص على أن : " لايجوز الاتفاق على عدم سريان أحكام النصوص الواردة في هذا الفصل أو على تعديلها ، إلا أن يكون ذلك لمصلحة طالب التأمين أو لمصلحة المستفيد " - إلا أن لجنة القانون المدنى بمجلس الشيوخ استبدلت بعبارة " لايجوز الاتفاق على عدم سريان " عبارة " يقع باطلا كل اتفاق يخالف " لبرازا لصيغة الجزاء لأن العبارة الأولى وإن قضت بعدم الجواز إلا أنها لم تعد جزاء المخالفة ويراعى أن هذه المادة عامة تسرى على جميع أنواع التأمين (تقرير اللجنة مجموعة الأعمال التحضيرية جـ ص ٣٥٥ ومابعدها .

وفى هذا تقول المذكرة الإيضاحية للتقنين المدنى أنه :

" وأحكام هذا الفصل تعتبر أمرة فى مصلحة المؤمن له لا فى مصلحة المؤمن ، فالمشروع قد قصد إلى حماية المؤمن لهم حماية خاصة تقوم إلى جانب ما يحققه القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٩ من رقابة على الشروط التى تفرضها شركات التأمين ^(١) .

٣٨٢ - هل يجوز الاتفاق على تعديل مدة التقادم المنصوص عليها بالمادة (٧٥٢) لمصلحة المؤمن ؟

قد يفهم من نص المادة (٧٥٣) أنه إذا طبق على مدة التقادم المنصوص عليها فى المادة (٧٥٢) فإنه يجوز الاتفاق على إطالة مدة التقادم أو على تقصيرها إذا كان ذلك فى مصلحة المؤمن له . وقد يفهم من هذا النص كذلك أنه لايجوز الاتفاق على إطالة مدة التقادم أو على تقصيرها إذا كان ذلك فى مصلحة المؤمن .

ولكن هذا النص العام يعترضه نص خاص ورد فى خصوص مدة التقادم هو نص الفقرة الأولى من المادة ٣٨٨ مدنى إذ تقول : "لايجوز الاتفاق على أن يتم التقادم فى مدة تختلف عن المدة التى عينها القانون " .

ويبين من هذا النص الخاص أنه لايجوز الاتفاق على إطالة مدة التقادم أو على تقصيرها ، أيا كان الشخص الذى له مصلحة فى

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية جـ ٥ ص ٣٢٠ .

ذلك سواء كان المؤمن أو المؤمن له . ولكن ، لما كان الخاص يقيد العام فإن عموم نص المادة (٧٥٣) منى يتقيد بخصوص نص الفقرة الأولى من المادة ٣٨٨ منى . وعلى ذلك فلا يجوز الاتفاق على إطالة مدة ثلاث السنوات ولا على تقصيرها ، سواء كان ذلك لمصلحة المؤمن أو لمصلحة المؤمن له ^(١).

(١) السنهورى ص ١٢٦٢ ومابعدها - خميس خضر ص ٤٥٩ ومابعدها -
وفى هذا المعنى محمد كامل مرسى ص ١٩٨ ومابعدها - وعكس ذلك
محمد على عرفه ص ٢٠٨ ومابعدها .

٢- بعض أنواع التأمين

التأمين على الحياة :

مادة (٧٥٤)

المبالغ التي يلتزم المؤمن فى التأمين على الحياة بدفعها إلى المؤمن له أو إلى المستفيد عند وقوع الحادث المؤمن منه أو حلول الأجل المنصوص عليه فى وثيقة التأمين ، تصبح مستحقة من وقت وقوع الحادث أو من وقت حلول الأجل دون حلجة إلى إثبات ضرر أصاب المؤمن له أو أصاب المستفيد .

الشرح

٣٨٣ - التأمين على الأشخاص :

التأمين على الأشخاص ، تأمين يكون فيه الخطر المؤمن منه أمرا يتعلق بشخص المؤمن له لا بما له . وذلك على خلاف التأمين من الأضرار ، فإن الخطر المؤمن منه فى هذا التأمين هو أمر يتعلق بمال المؤمن له لا بشخصه .

والخطر الذى يتعلق بشخص المؤمن له قد يكون هو للموت كما فى التأمين على الحياة لحالة الموت ، وقد يكون هو الحياة كما فى التأمين على الحياة لحالة البقاء ، وقد يكون هو الإصابة التى تسبب الوفاة أو العجز الدائم أو العجز المؤقت كما فى التأمين فى الإصابات . وقد يكون هو المرض كما فى التأمين من المرض ، وقد يكون هو الزواج أو إنجاب الولد كما فى تأمين الزواج وتأمين الأولاد .

وبين من ذلك أن الخطر المؤمن منه فى التأمين على الأشخاص قد يكون خطراً حقيقياً أى كارثة كالموت والعجز والمرض ، وقد يكون حادثاً سعيداً كالزواج وإنجاب الولد وبقاء المؤمن له حياً بعد وقت معين .

والتأمين على الأشخاص ليس عقد تعويض ، إذ لا يقصد به التعويض عن ضرر معين بمقدار هذا الضرر . ذلك أنه قد لا يكون هناك ضرر أصلاً كما إذا كان الحادث المؤمن منه حادثاً سعيداً ، وحتى إذا كان هناك ضرر فإن مبلغ التأمين لا يقاس بمقياس هذا الضرر .

وتسرى على جميع صور التأمين على الأشخاص بما فى ذلك صور التأمين على الحياة ، الأحكام العامة فى عقد التأمين ، وذلك مع عدم الإخلال بما تنفرد به صور التأمين على الأشخاص من أحكام خاصة نوردتها فى موضعها .

ونعرض أولاً لصور التأمين على الأشخاص غير صور للتأمين على الحياة ، التى نعرض لها بعد ذلك .

صور التأمين على الأشخاص غير صور التأمين على الحياة :

٣٨٤- الصورة الأولى :

تأمين الزواج وتأمين الأولاد :

تأمين الزواج هو عقد بمقتضاه يتعهد المؤمن مقابل قسط موحد أو قسط دورى بأن يدفع مبلغاً معيناً إلى المؤمن له إذا تزوج قبل سن معينة . فهو تأمين لحال الحياة إذ أن المؤمن يبرأ من التزامه

إذا توفي المؤمن له عزبا قبل الميعاد المعين . ولكنه يبرأ أيضا إذا لم يتزوج المؤمن له قبل هذا الميعاد^(١) .

ولا يعتبر الحادث المؤمن منه هنا ، وهو الزواج قبل سن معينة ، حادثا متعلقا بمحض إرادة المؤمن له ، ومن ثم لا يكون للتأمين باطلا . وبيان ذلك أن الزواج لا يتوقف على محض مشيئة الزوج والزوجة ، فهناك ظروف وملابسات خارجة عن إرادة كل منهما ، قد يكون من شأنها تيسير الزواج أو جعله متعذرا . فإذا قامت ظروف وملابسات تجعل الزواج متعذرا فلم يتزوج المؤمن له قبل بلوغه السن المعينة ، برئت ذمة المؤمن وانتهى التأمين ، وضاعت على المؤمن له الأقساط التي دفعها .

ولذلك يلجأ المؤمن عادة إلى عقد تأمين مضاد بجانب تأمين الزواج ، وفي هذا التأمين المضاد يتعهد المؤمن في مقابل أقساط قليلة القيمة ، بأن يرد للمؤمن له أو لخلفائه الأقساط التي دفعت في تأمين الزواج إذا لم يتزوج المؤمن له قبل بلوغه السن المعينة أو مات دون زواج قبل بلوغه هذه السن .

لما إذا تزوج المؤمن له قبل بلوغه السن المعينة ، فإن دفع الأقساط يتوقف ، ويتقاضى المؤمن له من المؤمن مبلغ التأمين المتفق عليه فيستعين به في شئون الزواج^(٢) .

(١) محمد كامل مرسى ص ٢١٢ - خميس خضر ص ٤٦٨ .

(٢) خميس خضر ص ٤٦٨ وما بعدها - عبد الوود يحيى التأمين على الحياة مكتبة القاهرة الحديثة ص ٧٣ وما بعدها .

وتأمين الأولاد عقد بموجبه يدفع المؤمن للمؤمن له فى مقابل أقساط مبلغا معينا من المال عند ولادة كل طفل للمؤمن له . والمقصود بهذا التأمين أن يتمكن المؤمن له من تدبير المال اللازم الذى يقتضيه ولادة الطفل ومن تدبير ما يلزم الطفل من مال فى تربيته وتعليمه .

وواضح هنا أن ولادة الطفل لا تعتبر متعلقة بمحض إرادة المؤمن له .

وفى هذه الصورة من التأمين ، يواظب المؤمن له على دفع أقساط التأمين طوال المدة المتفق عليها وكلما يرزق المؤمن له ولدا ، يتقاضى مبلغ التأمين عن هذا الولد ، وذلك إلى أن ينتهى التأمين بسبب من أسباب انتهائه .

وقد ينتهى التأمين دون أن يرزق المؤمن له ولدا طوال المدة المعينة فتضيق عليه أقساط التأمين . ومن أجل ذلك يلجأ المؤمن له عادة إلى عقد تأمين مضاد بجانب تأمين الأولاد . يتعهد بموجبه المؤمن فى التأمين المضاد ، فى مقابل أقساط قليلة القيمة ، بأن يرد للمؤمن له أو لخلفائه الأقساط التى دفعت فى تأمين الأولاد إذا لم يرزق المؤمن له ولدا قبل انقضاء مدة التأمين أو إذا مات قبل ذلك دون أن يرزق ولدا .

والغالب ألا يعقد تأمين الأولاد بصفة مستقلة ، بل يكون مضافا

إلى عقد تأمين الزواج ، ولا حاجة لإجراء كشف طبي على المؤمن
له لا فى تأمين الزواج ولا فى تأمين الأولاد ^(١).

٢٨٥- الصورة الثانية :

التأمين من المرض :

عقد التأمين من المرض ، عقد بموجبه يدفع المؤمن له أقساط
التأمين للمؤمن الذى يتعهد فى حالة ما إذا مرض المؤمن له فى
أثناء مدة التأمين ، بأن يدفع للمؤمن له مبلغا معيناً دفعة واحدة ، أو
على أقساط طوال مدة المرض ، وبأن يرد له مصروفات العلاج
والأدوية كلها أو بعضها .

وبين من ذلك أن التأمين من المرض ، تأمين على الأشخاص
فيما يتعلق بالمبلغ المعين الذى يدفعه المؤمن للمؤمن له عند مرضه ،
إذا أن هذا المبلغ يجب دفعه كاملاً بصرف النظر عن مقدار ما
أصاب المؤمن له من ضرر بسبب المرض . وفى الوقت ذاته ،
وبوجه خاص فإن التأمين من المرض تأمين من الأضرار فيما
يتعلق برد مصروفات العلاج والأدوية ، إذ أن المؤمن هنا يعوض
المؤمن له عما أصابه من خسارة فى تحمله لتنفقات العلاج وشراء
الأدوية ، وهذا هو الالتزام الرئيسى فى التأمين من المرض .

(١) السنهورى ص ١٢٧٨ .

٣٨٦- الصورة الثالثة :

التأمين من الإصابات :

(أ) نظرة عامة :

التأمين من الإصابات عقد بموجبه يتعهد المؤمن فى مقابل أقساط التأمين بأن يدفع للمؤمن له أو للمستفيد فى حالة موت المؤمن له أثناء المدة المؤمن فيها ، أو فى حالة ما إذا أصاب المؤمن له فى أثناء المدة المؤمن فيها ، حادث جسمانى مبلغا معينا وبصفة تبعية نفقات العلاج والدواء التى صرفت بسبب الحادث ، كلها أو بعضها. والواقع أن هذا التأمين يضمن ثلاث نتائج للحادث : الموت والعاهة أى العجز الدائم الكلى أو الجزئى ، والعجز المؤقت عن العمل عجزا مؤقتا .

ويلاحظ أن التأمين من الإصابات كالتأمين من المرض ، تأمين على الأشخاص فيما يتعلق بالمبلغ الذى يدفعه المؤمن للمؤمن له ، وتأمين من الأضرار فيما يتعلق بمصروفات العلاج والأدوية . ولكن العنصر الرئيسى فى التأمين عن الإصابات هو المبلغ الذى يدفعه المؤمن للمؤمن له ، وتعتبر مصروفات العلاج والأدوية عنصرا ثانويا ويغلب ألا يتعهد المؤمن إلا بدفع جزء منها .

أما فى التأمين من المرض فالعنصر الرئيس هو مصروفات العلاج والأدوية ، ويعتبر المبلغ الذى يدفعه المؤمن للمؤمن له عنصرا ثانويا ، وقد لا يتعهد المؤمن إلا بدفع مصروفات العلاج والأدوية ، ومن ذلك يتضح أن التأمين من الإصابات تأمين على

الأشخاص قبل أن يكون تأميناً من الأضرار . فى حين أن التأمين من المرض تأمين من الأضرار . قبل أن يكون تأميناً على الأشخاص^(١) .

وتسرى على التأمين من الإصابات الأحكام المتعلقة بالتأمين على الحياة .

غير أن التأمين من الإصابات يختلف عن التأمين على الحياة فى مسألة جوهرية ، إذ التأمين من الإصابات تأمين خاص لا يدخل فيه عنصر الإدخار ، فى حين أن التأمين على الحياة تأمين وإدخار فى وقت واحد . ويترتب على ذلك أنه يجوز فى التأمين على الحياة أن يتحلل المؤمن له فى أى وقت من العقد بإخطار كتابى يرسله إلى المؤمن قبل انتهاء الفترة الجارية .

ويترتب على ذلك أيضاً أنه يجوز فى حدود الاحتياطى الحسابى تخفيض التأمين على الحياة وتصفية وتعجيل دفعات على الحساب . أما فى التأمين من الإصابات ، فلا يجوز شئ من ذلك لأن عنصر الادخار معدوم فيه وتنفذ الأقساط كلها لتغطية الخطر ولا يبقى شئ منها للإدخار . وعلى ذلك يظل المؤمن له فى التأمين من الإصابات ملزماً بدفع الأقساط طوال مدة العقد ولايجوز له التحلل من العقد كما هو الحال فى التأمين على الحياة . وكذلك ، لا محل

(١) خميس خضر ص ٤٧٠ ومابعدا - محمد كامل مرسى ص ٣٩٣ .

فى التأمين من الإصابات للتخفيض أو للتصفية أو لتعجيل ودفعات على الحساب^(١) .

(ب) - أنواع التأمين من الإصابات :

التأمين من الإصابات قد يكون تأمينا فرديا وقد يكون تأمينا جماعيا .

فبالنسبة للتأمين الفردى يكون المؤمن له فيه شخصا واحدا . وفى هذا التأمين الفردى ، قد يؤمن المؤمن له نفسه من جميع الإصابات التى قد تلحق به طوال مدة التأمين ، ويسمى هذا التأمين تأمينا عاما .

وقد يؤمن المؤمن له نفسه من إصابات معينة ، تقع فى أثناء أوجه نشاط معينة خاصة بالحرفة أى أثناء مباشرته حرفته . أو ممارسة الرياضة . أو التى تلحقه من حوادث المرور مثلا^(٢) .

أما بالنسبة للتأمين الجماعى ، فيكون فيه المؤمن له أو المستفيد جماعة من الناس ينتمون إلى هيئة واحدة كعمال مصنع أو مستخدمى متجر مثلا ، ويراعى أن التأمين الجماعى يشمل عادة التأمين على الحياة والتأمين من الإصابات والتأمين من المرض .

(١) خميس خضر ص ٤٧١ .

(٢) محمد كامل مرسى ص ٣٩٤ .

وكانت المادة ١١٢٧ من المشروع التمهيدي تنص على أن :
" في التأمين الجماعي يلتزم طالب التأمين بدفع أقساط دورية
إلى إحدى شركات التأمين في مقابل تعهد هذه الشركة بأداء
تعويضات للمستفيدين إذا أصيبوا بحوادث تتوافر فيها الشروط
المنصوص عليها في وثيقة التأمين .

٢- ولا يكون تعيين المستفيد إلا بتعيين الصفات التي تجمع
بينهم في علاقاتهم بطالب التأمين ويثبت الحق في التأمين لكل
شخص توافرت فيه هذه الصفات وقت وقوع الحادث .

٣- ويجوز لكل من يثبت له هذا الحق أن يطالب به المؤمن
مباشرة " وقد عدلتها لجنة المراجعة بجعلها .

" ١- في التأمين الجماعي يلتزم المؤمن له بدفع أقساط دورية
إلى إحدى شركات التأمين في مقابل تعهد هذه الشركة بأداء
تعويضات للمستفيدين إذا أصيبوا بحوادث تتوافر فيها الشروط
المنصوص عليها في وثيقة التأمين .

٢- ولا يكون تعيين المستفيد إلا بتعيين الصفات التي تجمع
بينهم في علاقاتهم بالمؤمن له ويثبت الحق في التأمين لكل شخص
توافرت فيه هذه الصفات وقت وقوع الحادث " .

إلا أن لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ رأت حذف الفقرة
الثانية من المادة اكتفاء بالقواعد العامة^(١).

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٤١٠ الهامش وما بعدها .

(ج) - الخطر المؤمن منه فى التأمين من الإصابات :

- الخطر المؤمن منه فى التأمين من الإصابات هو الإصابة .
ويقصد بالإصابة كل إصابة بدنية، غير متعمدة تحدث بتأثير خارجى مفاجئ . وعلى ذلك يشترط فى الإصابة ما يأتى .
- ١- أن تكون الإصابة إصابة بدنية أى تصيب الجسم بطريق مادى مباشر كجرح أو بتر عضو أو إزهاق الروح .
وقد تقع الإصابة على الجسم دون مساس مادى ، فمن يصعق بالكهرباء أو يموت غرقا يكون قد أصيب إصابة بدنية ^(١) .
- ٢- أن تكون الإصابة غير متعمدة ، فإذا تعدد المؤمن له أو المستفيد إحداث الإصابة لا يكون المؤمن مسئولاً .
ولكن المؤمن يكون مسئولاً إذا تعدد الغير إحداث الإصابة .
بالمؤمن له ، لأن التعمد هنا صادر من الغير لا من المؤمن له .
- ٣- أن تحدث الإصابة بسبب خارجى . وهذا ما يميز الإصابة عن المرض . ذلك أن للمرض سببه داخلى فى جسم المريض .
ومادام السبب خارجياً فهناك إصابة لا مرض حتى لو أفضى هذا السبب إلى تفاعل داخلى فى الجسم ، كالاختناق بالغاز ، أو شرب سائل ضار عن طريق الخطأ ، أو حدوث التهاب متسبب عن الحقن .

٤- أن يقع السبب الخارجى فجأة ، فلا يكون متوقعا ولا يترك وقتا لتوقيه ، ولا يشترط أن يحدث السبب المفاجئ أثره الكامل مباشرة ، فقد يتراخى هذا الأثر مدة قد تطول تتعدم فى أثنائها المفاجأة بشرط أن يبقى السبب الخارجى مستمرا دون أن ينقطع ، وفى أحكام القضاء الفرنسى أمثلة لذلك ، فمن ذلك مثلا الاختناق بالغاز فقد يظل المصاب حيا فترة من الزمن ومن ذلك أيضا الالتهاب الناشئ عن الحقن فقد يقضى إلى الوفاة ولكن ذلك لا يحدث مباشرة عقب الحقن .

٥- أن تقوم علاقة السببية بين السبب الخارجى المفاجئ والإصابة البدنية .

وفى أحكام القضاء الفرنسى تطبيقات لذلك. فمثلا إذا كانت الإصابة قد أعقبت مرضا كامنا فأظهرته أو سوات من حالته ، يكون هناك مرض لا إصابة .

ومع ذلك ينبغي أن يراعى أنه إذا لم يكن للمرض إلا دور ثانوى إلى جانب السبب الخارجى الذى أحدث الإصابة ، فإن السبب الخارجى يعتد به دون المرض فيلتزم المؤمن بضمان الإصابة . وكذلك الحال إذا كانت الإصابة هى التى أدت إلى المرض ، فهنا يعتد بالإصابة لا بالمرض .

وقد جرت العادة على أن يستبعد المؤمن صراحة من نطاق التأمين بعض الإصابات التى يثور الشك فى خروجها من هذا

النطاق حتى يحسم الأمر ويتجنب أى نزاع فى شأنها . ومن أمثلة هذه الإصابات التى يستبعدها المؤمن من نطاق التأمين ، الإصابات التى يتعمدها المؤمن له أو المستفيد ، والإصابات التى يكون المرضى من بين أسبابها . وكذلك يستبعد المؤمن عادة من نطاق التأمين الإصابات التى تنجم عن الزلازل والصواعق ، والإصابات التى تنجم عن بعض وجوه النشاط الخطرة كتسلق الجبال والتحرلق على الجليد والمصارعة والملاكمة ، والإصابات التى يكون سببها حربا خارجية أو حربا أهلية أو اضطرابات شعبية .

وبشترط المؤمن عادة ألا يكون المؤمن له مصابا بأمراض معينة كمرض السكر وألا يقل سنة عن حد أدنى ولا تزيد على حد أقصى . فإذا كان المؤمن له مريضا بمرض السكر مثلا وقت إبرام العقد ، كان العقد باطلا ، ولا يلتزم المؤمن بالضمان ويجب عليه رد الأقساط^(١).

(د) - تحقق الخطر المؤمن منه فى التأمين من الإصابات :

إذ وقعت الإصابة المؤمن منها ، التزم المؤمن له بإخطار المؤمن بوقوعها .

ومناطق التزامه بالإخطار أن يكون عالما أن الإصابة التى حدثت من شأنها أن توجب للضمان .

(١) راجع فى هذا السهوى ص ١٢٨٢ وما بعدها - خميس خضر ص ٤٧٢ وما بعدها .

فقد يكون التأمين قاصرا على الإصابات التى تحدث الموت أو العجز الدائم ويعتقد المؤمن له وقت الإصابة أنها لا تحدث شيئا من ذلك . فإذا تطورت الإصابة وأصبحت تهدد بالموت أو بالعجز الدائم وجب على المؤمن له عندئذ الإخطار . وإذا تأخر المؤمن له فى الإخطار فله أن يحتج بالقوة القاهرة ، فقد يكون من شأن الإصابة أن تجعل المؤمن له عاجزا عن الإخطار فى الميعاد المتفق عليه ، ما لم يتبين من الظروف أن المؤمن له كان يستطيع أن يكلف بالإخطار شخصا آخر غيره .

ويقع على المؤمن له أو على المستفيد عبء إثبات وقوع الإصابة واستيفائها لجميع شروطها من أنها إصابة بدنية غير متعمدة حدثت بتأثير سبب خارجى مفاجئ . وقد يكون هذا الإثبات عسيرا كأن تكون الإصابة هى غرق المؤمن له دون أن يوجد شهود على الحادث .

ولذلك يجرى القضاء الفرنسى على تفسير عبء الإثبات ، فيكتفى بإثبات أن الظروف ترجح عدم تعمد الإصابة ، وعلى المؤمن أن يهدم هذه القرينة بقرينة أخرى تدل على أن الإصابة متعمدة . ويجوز الإثبات بجميع طرق الإثبات ، ومن بينها شهادة الشهود وتقارير الخبراء والشهادات الطبية .

وطبقا للقواعد العامة ، فإن من يتقاضى مبلغ التأمين من المؤمن ، قد يكون هو المؤمن له ، وقد يكون شخصا آخر يعينه المؤمن له

فى وثيقة التأمين ، ويكون هذا اشتراطا لمصلحة الغير فتسرى عليه أحكام هذا الاشتراط . وإذا كانت الإصابة قاتلة ومات المؤمن له ، فلا بد من أن يكون من يتقاضى مبلغ التأمين شخص أن أشخاص المؤمن له . فيتقاضى مبلغ التأمين فى هذه الحالة المستفيد الذى عينه المؤمن له ، فإذا لم يكن هناك مستفيد تقاضى مبلغ التأمين ورثة المؤمن له . ويكون مبلغ التأمين فى جميع أحوال التأمين من الإصابات إما رأس مال وإما إيرادا مرتبا طبقا للاتفاق .

ففى حالة العجز الكلى الدائم يكون مبلغ التأمين رأس مال أو إيرادا مرتبا يدفع إلى المؤمن له أو المستفيد .

وفى حالة العجز الدائم الجزئى يكون مبلغ التأمين رأس مال إلا إذا اتفق على أن يكون إيرادا مرتبا ، وفى حالة العجز المؤقت ، يكون مبلغ التأمين عادة مبالغ يومية تنفع للمؤمن له ما بقيت حالة العجز المؤقت . ويغلب أن يتفق المتعاقدان على مبلغ معين يكون هو مبلغ التأمين فى حالة الموت أو العجز الدائم الكلى ، ثم يتفقان على نسبة من هذا المبلغ فى حالة العجز الدائم الجزئى أو حدوث عاهة أو بتر عضو ، ويتفق المتعاقدان أيضا على المبالغ اليومية الواجب دفعها فى حالة العجز المؤقت^(١) .

(١) للسهيورى ص ١٢٨٦ وما بعدها - خميس خضر ص ٤٧٤ وما بعدها .

وكان المشروع التمهيدى للتقنين المدنى ينص فى المادة (١١٢٥) منه على أن :

" ١- فى التأمين الفردى يلتزم المؤمن بأن يؤدى للمؤمن عليه ما يلتزم به بمقتضى العقد فى حالة إصابة المؤمن عليه بضرر ناشئ عن أى حادث أو عن أى نوع معين من الحوادث .

٢- ويجوز أن يكون ما يلتزم به المؤمن فى حالة وفاة المؤمن ضده رأس مال أو مرتباً يدفع إلى الورثة أو إلى خلف المؤمن عليه أو إلى أشخاص آخرين ويجوز أن يكون فى حالة العجز الدائم عن العمل رأس مال أو مرتباً يدفع إلى المؤمن عليه . كما يجوز أن يكون فى حالة العجز المؤقت مبالغ تدفع إليه يوميا .

٣- ويكون التعويض رأس مال إذا كان ما نشأ عن الحادث من نقص فى القدرة على العمل يغلب فيه أن يكون دائماً، ما لم يتفق على غير ذلك ."

إلا أن المادة حذفت فى لجنة القانون المدنى بمجلس الشيوخ لأنها تتعلق بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة ^(١).
وحكم هذه المادة المحذوفة لا يعدو أن يكون تطبيقاً للقواعد العامة ، ومن ثم فإن أحكامها تكون سارية ^(٢).

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية جـ ٥ ص ٤٠٥ وما بعدها .

(٢) المنشورى ص ١٢٨٧ وما بعدها .

التأمين على الحياة

٣٨٧- المقصود بالتأمين على الحياة :

التأمين على الحياة عقد بمقتضاه يتعهد المؤمن في مقابل قسط موحد أو أقساط دورية ، بأن يدفع للمؤمن له ، أو لمن يعينه ، مبلغا من النقود دفعة واحدة أو كإيراد مرتب لمدى الحياة ، إذا تحقق حادث احتمالي يتصل بحياة أو بوفاة المتعاقد شخصا ، أو بشخص آخر محدد في عقد التأمين .

ويلاحظ من هذا التعريف أن عقد التأمين على الحياة كثيرا ما يرتبط بين أشخاص متعددين ، فلا يقتصر أثره على المتعاقدين . فإذا عقدت الزوجة تأمينا على حياة زوجها لمصلحة ابنها ، فإنها تكون بذلك في مركز المؤمن له أو المستامن ، ويكون الزوج هو المؤمن عليه ، والإبن هو المستفيد . وليس هناك ما يحول دون أن تتجمع هذه الصفات كلها في شخص طالب التأمين ، كمن يعقد تأمينا بترتيب إيراد يصرف له مباشرة لمدى حياته فيكون هو المؤمن له (المستامن) والمؤمن عليه والمستفيد في نفس الوقت^(١).

٣٨٨- أنواع التأمين على الحياة :

تعددت أنواع التأمين على الحياة حتى بلغت أكثر مائة وذلك يرجع إلى تفنن شركات التأمين في التجديد والابتكار من هذه الناحية حتى يفى التأمين بمختلف الأغراض التي يبتغيها الناس .

(١) محمد على عرفه ص ٢١٣ وما بعدها .

وهناك من أنواع التأمين ما يمكن تسميته بالصور العادية وهي تمثل الصور المألوفة القديمة من التأمين ، ويوجد ما يمكن تسميته بالأنواع غير العادية وهي الأنواع المستحدثة .
ونعرض هنا لأكثر أنواع التأمين شيوعا .

أولاً : الأنواع العادية للتأمين

٣٨٩- تعداد :

الأنواع العادية للتأمين ثلاثة هي :

- ١- التأمين لحالة الوفاة .
- ٢- التأمين لحالة البقاء (التأمين العمرى) .
- ٣- التأمين المختلط .

ونعرض لهذه الأنواع فيما يلي :

٣٩٠- النوع الأول : التأمين لحالة الوفاة :

يتعهد المؤمن بموجب هذا التأمين بأن يدفع مبلغا معينا عند وفاة المؤمن عليه . والغالب أن يكون عوض التأمين مبلغا متجمدا ولكنه قد يكون أحيانا إيرادا مرتبا كما أن التزام المؤمن له قد ينحصر في دفع قسط موحد ، ولكن الأغلب أن يفضل الوفاء بأقساط دورية ، لأن القسط الموحد يقتضى دفع مبلغ كبير دفعة واحدة ، وهو ما يعجز عنه المستأمن فى أغلب الأحيان .
ولهذه الحالة صور ثلاث هي :

(أ) التأمين العمرى :

وفيه يدفع المؤمن مبلغ التأمين - رأس مال أو إيرادا مرتبنا مدى الحياة - للمستفيد عند وفاة المؤمن على حياته أيا كان الوقت الذى تحدث فيه الوفاة . ومن أجل ذلك سمي هذا التأمين تأميننا عمريا .

إذ أنه يبقى طوال عمر المؤمن على حياته ، ولا يصبح مبلغ التأمين مستحقا إلا عند وفاته مهما طال عمره .

وهذه الصورة من التأمين هى إندخار إجبارى يلجأ إليها رب الأسرة إذا كان مورده الرئيسى هو كسب عمله ، فيندخر من هذا الكسب الأقساط الثورية التى يدفعها للمؤمن ، وبذلك يكفل لزوجته وأولاده عند موته رأس مال أو إيرادا مرتبنا يوقيه شر العوز .

ويدفع المؤمن له إلى المؤمن أقساطا قد يكون أداؤها دفعة واحدة وهو نادر ، والغالب أن يكون أداؤها أقساطا سنوية طول حياة المؤمن له أو لمدة محددة (وهى عادة من عشر سنين إلى ثلاثين سنة) .

فإذا مات المؤمن له قبل انقضاء هذه المدة ، انتهى التزامه بدفع الأقساط ، واستحق للمستفيد مبلغ التأمين . وإذا عاش بعد انقضاء المدة ، لم يعد ملزما بدفع أى قسط للمؤمن . فإذا هو مات بعد ذلك استحق للمستفيد مبلغ التأمين .

والتأمين العمرى يكون عادة على حياة واحدة ، ولكنه يصح أن يكون على حياتين أو أكثر . وأكثر ما يكون ذلك عندما يؤمن

الزوجان معا على حياتهما . فيكونان ملزمين بدفع الأقساط الدورية . ومن مات منهما أولاً يكون هو المؤمن على حياته ، ومن بقى حياً يكون هو المستفيد . ويسمى هذا بتأمين الرقبى^(١) أو التأمين المتبادل ، ويستمر فيه الزوجان يدفعان الأقساط الدورية طوال المدة المحددة ، وإذا كانت الأقساط دورية مدى الحياة فإنهما يدفعانها طوال حياة من يموت منهما قبل الآخر . فإذا مات أحدهما انتهى التزامهما بدفع الأقساط ، ومن يبقى منهما حياً يستحق مبلغ التأمين^(٢) .

(ب) التأمين المؤقت :

التأمين المؤقت هو الذى يتعهد المؤمن بموجبه بأن يدفع مبلغاً معيناً ، إذا توفى المؤمن عليه خلال مدة محددة فى العقد . فإذا حل الأجل المحدد فى حياة المؤمن عليه برئت ذمة المؤمن من الوفاء بعوض التأمين ، واستبقى الأقساط التى قبضها^(٣) .

(١) فى الفقه الإسلامى صورة للرقبى على الوجه الآتى :

يكون لزيد دار ولبكر دار ، فيتفقان على أن الدارين يكونان ملك من يعيش بعد الآخر ، ويطلب أن يكون ذلك بين الزوجين فالرقبى بهذا المعنى يمكن أن تكون وصفاً صحيحاً للتأمين (المنهوى ص ١٢٩٢ هامش ٣) .

(٢) المنهوى ص ١٢٩١ وما بعدها .

(٣) محمد على عرفه ص ٢١٧ - محمد كامل مرسى ص .

أما إذا مات المؤمن على حياته فى خلال هذه المدة ، فإن التأمين ينتهى وينقطع التزام المؤمن له يدفع الأقساط . ويستحق المستفيد (أو ورثة المؤمن له) مبلغ التأمين .

ويلجأ إلى هذا النوع من التأمين أولئك الذين يتعرضون لخطر الوفاة أثناء مزاولتهم لعمل من شأنه أن يجعلهم أكثر تعرضا للموت ، فيخشون أن تلحق وفاتهم المفاجئة ضررا بالغاً بنوحيهم وذلك كالمستكشفين والطيارين والبحارة ، ومن فى حكمهم ، والتاجر الذى يسافر كثيرا بالطائرة أو عبر البحار . فيلزمهم أن يتزودوا بضمان مؤقت بالمدة التى يزاولون خلالها مثل هذه المهام الخطرة .

ويقيد من هذا التأمين أيضا الموظفون خلال المدة التى تمضى حتى يتقرر لهم الحق فى المعاش ، فيلجأون إليه لضمان مستقبل ذويهم إذا عاجلت المنية أحدهم قبل مضى المدة المقررة .

ويصلح هذا التأمين أخيرا كوسيلة لدعم الثقة المالية بمن لا يستطيعون تقديم تأمين عينى أو ضمان شخص ، وهم مع ذلك فى حاجة إلى الإقراض لتنفيذ مشروعات مربحة ، كفتح محل تجارى أو الاشتراك فى شركة أو ما شابه ذلك . فيستطيع هؤلاء الأشخاص أن يكتسبوا ثقة الدائنين بعقد تأمين مؤقت بالأجل المحدد لسداد الدين ، فمثل هذا التأمين المعقود لصالح الدائن كفيلا بأن يجعله يطمئن إلى السداد إذا توفى المدين قبل الميعاد^(١).

(١) محمد على عرفه ص ٢١٧ وما بعدها .

(ج) تأمين البقيا :

فى هذا النوع من التأمين يتعهد المؤمن بأن يدفع عند وفاة المؤمن له مبلغا معيناً إلى مستفيد على شرط أن هذا المستفيد يبقى حيا بعد المؤمن له . ومن ثم فإن هذا التأمين هو تأمين بقيا المستفيد . فالنزاع المؤمن يكون معلقا على بقاء المستفيد على قيد الحياة ، فموته يبرئ المؤمن إبراء نهائيا وتبقى له الأقساط المدفوعة .

ويكون هذا التأمين مفيدا فى حالة ما إذا أراد الإبن أن يدبر بعد وفاته مالا لأبويه المتقدمين فى السن والذين لا يكون ، لهما مصدر للرزق . لاسيما وأن القسط فى هذا التأمين يكون ضئيلا ، لأن وفاة المستفيد تكون أكثر احتمالا من بقاءه^(١).

وقد يلجأ إلى هذه الصورة من التأمين المدين ، يؤمن على حياته لمصلحة دائته . فإذا افترض شخص مبلغا من النقود ، وتعهد برده مثلا أقساطا سنوية خمسة ، فقد يتفق مع دائته ضمانا للدين أن يؤمن على حياته لمصلحة الدائن مدة خمس السنوات التى يدفع فيها الأقساط . فإذا هو مات فى خلال هذه المدة وقبل أن يقبض الدائن كل الدين ، كان فى مبلغ التأمين الذى يستحقه الدائن فى هذه الحالة وفاء للباقي من حقه^(٢) .

(١) محمد كامل مرسى ص ٣٠٥ ومابعدها - خميس خضر ص ٤٨٤ .

(٢) السنهورى ص ١٢٩٣ هامش (١) .

٣٩١- النوع الثانى :

التأمين لحالة البقاء :

فى هذا النوع من التأمين يتعهد المؤمن بأن يدفع مبلغا متجمدا أو إيرادا مرتبا إذا بقى المؤمن عليه على قد الحياة عند حلول الأجل المحدد فى العقد . فإذا توفى الأخير قبل ذلك سقط عن المؤمن التزامه بدفع عوض التأمين ، مع احتفاظه بالأقساط المرفوعة .
وهذه النتيجة كفيلة بذاتها للإحجام عن هذا النوع من التأمين لتعليقه على شرط موقف هو حياة المؤمن عليه عند استحقاق المبلغ المؤمن به.

والغالب أن يكون عوض التأمين حال الحياة إيرادا مرتبا، إما مباشرا أو مؤجلا وقد يتفق أحيانا على دفع مبلغ متجمد حال حياة المؤمن عليه .

ويبغى المؤمن له من هذا التأمين فى الغالب أن يتحصن ضد العجز الذى نتج عن الشيخوخة أو المرض .

وتحت هذه الشبوع تأمين البقيا صورتان يجوز أن يقرن كل منهما بصورة ثالثة . ونعرض لهاتين الصورتين فيما يلى .

(أ) الصورة الأولى :

التأمين بمبلغ متجمد حال الحياة :

ويطلق على هذه الصورة أيضا " التأمين رأس مال مرجأ " وفى هذه الصورة يتعهد المؤمن بأن يدفع مبلغا معينا إذا ظل المؤمن

عليه على قيد الحياة عند حلول الأجل المحدد في العقد ، فإذا توفي الأخير قبل ذلك برئت ذمة المؤمن من التزامه بالوفاء بعوض التأمين ، وأصبحت الأقساط المدفوعة حقا خالصا له .

وطبيعي ألا يقبل على هذا التأمين إلا الأشخاص غير المتقدمين في السن ، فيضر بهم بالإقدام عليه صغر سنهم ، من جهة ، وضالة القسط من جهة أخرى .

وكثيرا ما ينعقد هذا التأمين على حياة شخص غير المؤمن له ، كما في حالة الأب الذى يبيع من ورائه إلى تكوين رأسمال يدفع لابنه عند بلوغه سن الرشد ، أو مهر يدفع لابنته عند زواجها وفى مثل هذه الصورة يقف دفع الأقساط عند وفاة الأب المؤمن له ، ولكن مبلغ التأمين لا يدفع إلا حال حياة الابن المؤمن على حياته عند بلوغه سن الرشد ، أو البنت عند زواجها . فإذا توفي أحدهما قبل ذلك سقط عن المؤمن التزامه بمبلغ التأمين وضاعت بذلك الأقساط المدفوعة لعدم إمكان المطالبة بردها ^(١).

وقد يعقد التأمين - وهو الغالب - على رأس شخص واحد أو على رأسين أو أكثر .

وفى هذه الحالة يجب على المؤمن أن يدفع التعويض إذا كان أحد هؤلاء الأشخاص باقيا على قيد الحياة فى الوقت المعين ^(٢).

(١) محمد على عرفه ص ٢١٨ وما بعدها - محمد كامل مرسى ص ٣٠٧ .

(٢) محمد كامل مرسى ص ٣٠٧ .

ولما كانت أبرز عيوب هذا التأمين هو احتمال ضياع الأقساط دون الحصول على المبلغ المؤمن به ، فقد عمدت الشركة إلى إيجاد وسيلة لمفاداة هذا العيب الأساسى ، وذلك بأن يشفع هذا التأمين بتأمين معتاد ، بمقتضاه يتعهد المؤمن برد الأقساط المدفوعة إلى ورثة المؤمن عليه إذا فات قبل حلول الأجل . ومن ذلك يبين أن التأمين المعتاد هنا هو تأمين لحالة الوفاة يقترن بالتأمين لحالة البقاء^(١).

وغنى عن البيان أنه إذا بقى المؤمن على حياته حيا عند حلول الأجل المعين فاستحق مبلغ التأمين الأسمى ، فقد أقساط التأمين المعتاد واستبقاها المؤمن حقا خالصا له .

(ب) الصورة الثانية :

التأمين حال الحياة بإيراد مرتب :

فى هذا التأمين يكون للمؤمن له الحق فى مقابل مبلغ يدفعه جملة أو مقابل أقساط سنوية ، الحصول على إيراد مرتب مدى الحياة ، أو لمدة معينة وقد يدفع هذا المرتب مباشرة أو بعد أجل . وفى حالة الاتفاق على ترتيب الإيراد مباشرة ، يتعهد المؤمن بأن يمد المؤمن عليه طوال حياته بمبلغ معين يدفع فى مواعيد دورية (سنويا أو كل ستة أشهر) ، فى مقابل الحصول على مبلغ متجدد يتكون منه القسط الوحيد .

(٢) محمد على عرفه ص ٢١٨ ومابعدها .

ويناسب هذا التأمين الأشخاص المتقدمين فى السن ، والغير متزوجين ، أو المتزوجين الذين لم ينجبوا ، وليس لهم ورثة أقربون ، ولا يرغبون فى المقامرة برأسمال متجمد لديهم لاستثماره بمعرفتهم . وعيب هذا النوع من التأمين أن المستأمن يتجرد من رأسماله دفعة واحدة ، وقد لا يطول به العهد فى قبض الإيراد المرتب ، فينعدم بذلك التوازن بين ما دفعه وما قبضه .

ولما كان من النادر أن يطمئن الشخص إلى التجرد من ماله على هذا النحو ، بل يؤثر أن يرد بعض هذا المال على الأقل ، ولو إلى ورثته الأبعد ، فإنه يمكن الوصول إلى هذه النتيجة بعقد تأمين معتاد بنصف المبلغ المدفوع مثلا ، وبذلك يمتزج التأمين بالإيراد المباشر حال الحياة ، بتأمين بمبلغ متجمد يدفع عند وفاة المؤمن عليه .

وفى حالة الاتفاق على تأمين بإيراد مؤجل ، فإن المستأمن يحصل على إيراد ، يكون بطبيعة الحال أعلى من الإيراد المباشر ، يدفع فى مواعيد دورية ، إذا كان على قيد الحياة عند حلول الأجل المحدد فى العقد ، وذلك فى مقابل وفائه بقسط موحد ، أو بأقساط دورية .

ويلائم هذا التأمين الموظفين الذين لا يستحقون معاشا لعدم تثبتهم ، والمستخدمين فى الشركات أو الهيئات غير الحكومية الذين يتقاضون مرتبات مرتفعة تنقطع بانقطاعهم عن العمل ، والأطباء والمحامين وغيرهم ممن يزاولون المهن الحرة ، فهم يقتطعون

أقساط التأمين من دخلهم الكبير من عملهم ، ليكون لهم من الإيراد المرتب مصدر إنفاق يعتمدون عليه فى شيخوختهم ، حيث ينقطع أو يتضاءل دخلهم .

ولذلك يمكن أن يطلق عليه اسم " التأمين بالمعاش " (١).

٣٩٢- النوع الثالث :

التأمين المختلط :

نظرا للعيوب التى تلازم نوعى التأمين السابقين ، عمدت الشركات إلى ابتداء نوع آخر من التأمين يجمع بين مزايا النوعين المتقدمين ، ويتلافى عيوبها فى نفس الوقت ويعرف هذا المزيج باسم التأمين المختلط .

وعقد التأمين المختلط هو عقد بموجبه يلتزم المؤمن فى مقابل أقساط ، بأن يدفع مبلغ التأمين - وهو قد يكون رأس مال وقد يكون إيرادا مرتبا إلى المستقبل إذا مات المؤمن على حياته خلال مدة معينة ، أو إلى المؤمن على حياته نفسه إذا بقى حيا عند انقضاء هذه المدة المعينة .

وهذا النوع من التأمين أكثر انتشارا من التأمين فى الحالتين السابقتين والقسط فيه أعلى من القسط فى أيهما ، ويندرج تحت هذه الحالة صور كثيرة متنوعة تدرس بعضها (٢).

(١) محمد على عرفه ص ٢١٩ ومابعدها .

(٢) السنهورى ص ١٢٩٨ - خميس خضر ص ٤٨٦ .

الصورة الأولى :

التأمين المختلط العادى (البسيط) :

فى هذه الصورة من التأمين يتعهد المؤمن بدفع مبلغ التأمين للمؤمن عليه شخصيا إن كان حيا بعد مضى مدة محددة (عشرين سنة مثلا) فإن توفى قبل مضى هذه المدة وجب دفع المبلغ بمجرد وفاته إلى المستفيد المعين فى العقد .

وهنا يكون موت المؤمن على حياته قبل انقضاء الأجل المعين شرطا واقفا ، إذا تحقق كان التأمين تأمينا لحالة الوفاة ، ووجب دفع مبلغ التأمين فوراً للمستفيد بمجرد وفاة المؤمن على حياته . ويكون موت المؤمن له فى نفس الوقت شرطا فاسخا ، إذا لم يتحقق وبقي المؤمن على حياته حيا عند حلول الأجل ، كان التأمين تأمينا لحالة البقاء ، ووجب دفع مبلغ التأمين إلى المؤمن على حياته عند حلول الأجل أو إلى المستفيد الذى يعينه .

(ب) التأمين المركب :

لا يعدو هذا التأمين أن يكون فى أساسه تأمينا مختلطا ، بمعنى أن المبلغ المؤمن به يدفع إما إلى المؤمن عليه حال حياته عند حلول الأجل أو إلى من يعينه للاستفادة من العقد إذا توفى قبل ذلك . ولكنه يمتاز عن التأمين المختلط البسيط بأنه يترك للمؤمن عليه حال حياته أن يختار بين أمور أربعة هى ^(١) :

(١) وشهيل فهم هذه الخيارات ينقل الدكتور محمد على عرفه ما ورد عنها بالأرقام بتعريفه للتأمين التى تصدرها الشركات . وذلك فى حالة ما إذا كان التأمين بالف جتية ، فيخير المؤمن له بين ما يأتى : -

- ١- إنهاء التأمين وقبض مبلغ أزيد من المبلغ المؤمن به ، وبذلك تتحلل العملية نهائيا إلى تأمين بمبلغ متجمد حال الحياة .
- ٢- بقاء التأمين بمبلغ مساو للمبلغ المؤمن به يدفع إلى المستفيد عند وفاة المؤمن عليه ، مع وقف دفع الأقساط ، ويقبض الأخير في نفس الوقت مبلغا يتفق عليه مقدما عند انعقاد التأمين . وبذلك تتحلل العملية إلى تأمينين بمبلغين متجمدين يدفعان على التعاقب أحدهما عند حلول الأجل ، والثاني عند وفاة المؤمن عليه .
- ٣- بقاء التأمين بالكيفية السابقة ، مع حصول المؤمن عليه فورا على إيراد مرتب لمدى الحياة يدفع في مواعيد دورية ، بدلا من قبضه متجمدا كما في الخيار الثاني . وبذلك تتحلل العملية إلى تأمين من الوفاة بمبلغ متجمد ، وتأمين حال الحياة بإيراد مرتب .
- ٤- التنازل عن التأمين في مقابل الحصول على إيراد مدى الحياة ، يكون بطبيعة الحال أزيد من الإيراد للمرتب في الخيار الثالث . وبذلك تتحول العملية إلى تأمين بإيراد مرتب مباشرة .

-
- (١) إنهاء التأمين وقبض مبلغ ١١٨١ جنيتها ، ٩٠ قرشا .
 - (٢) يظل مؤمنا بألف ، ويقبض فورا مبلغ ٥١٥ جنيتها ، ٣٠ قرشا .
 - (٣) يظل مؤمنا بألف ، ويقبض كل سنة لشهر إيرادا قدره ٤١ جنيتها لمدى الحياة .
 - (٤) يستبدل بالتأمين الحالي تأمينا بإيراد مباشر لمدى الحياة قدره ٩٤ جنيتها ، وعشرة قروش يدفع كل سنة لشهر أيضا (ص ٢٢٢ هامش ١).

ويحقق هذا التأمين للمؤمن عليه فائدة مزدوجة ، فيمكنه من التحرر من المضار التي تلحق بأسرته إن عاجلته منيته ، كما يستطيع حال حياته عند حلول الأجل أن يستفيد من التأمين على الوجه الذي يراه أكثر ملاءمة لمركزه الراهن .
ولولا ارتفاع الأقساط التي تطلبها الشركات لعقد هذا التأمين ، لكان أفضل أنواع التأمين جميعا ^(١).

(ج) التأمين لأجل محدد :

في هذه الصورة يدفع المؤمن مبلغ التأمين عند حلول أجل محدد ، إما للمؤمن على حياته إذا بقى حيا إلى هذا الأجل ، وإما للمستفيد الذي يعينه المؤمن على حياته إذا مات هذا قبل الأجل المحدد . وينقطع دفع الأقساط إذا مات المؤمن على حياته قبل حلول الأجل . هنا أيضا كما في التأمين المختلط العادي يوجد تأمينان : أحدهما تأمين لحالة البقاء إذا بقى المؤمن على حياته عند حلول الأجل ، والآخر تأمين لحالة الوفاة إذا مات المؤمن على حياته قبل ذلك . ولكن مبلغ التأمين في هذه الحالة الأخيرة لا يدفع كما في التأمين المختلط العادي عند موت المؤمن على حياته ، بل يدفع عند حلول الأجل المحدد . فالمؤمن مطمئن منذ البداية إلى أنه لا يدفع للفرق ما بين التأمين لأجل محدد والتأمين العادي ، ويترتب على هذا

(١) محمد على عرفه ص ٢٢٢ ومابعدا .

الفرق أن قسط التأمين في التأمين لأجل محدد يكون أقل من القسط في التأمين المختلط العادي ^(١).

والمفروض في هذا النوع أن تحديد الأجل ينطوى على تحقيق مصلحة خاصة يهدف إليها المستأمن . وهذه المصلحة قد تكون إما تزويد ابنته بمبلغ متجمد تستعين به على جهازها عند الزواج ، أو تكوين رأسمال يعتمد عليه ابنه عند بلوغه سن الرشد لتحقيق أهدافه في الحياة (كفتح مكتب للمحاماة ، أو عيادة طبيب أو محل تجارى) أو الاستعداد لسداد قرض عند ما يحين ميعاد استحقاقه ^(٢).

(د) تأمين المهر :

في هذه الصورة يدفع المؤمن مبلغ للتأمين ، عند حلول أجل محدد ، للمستفيد وهو شخص معين بالذات إذا بقى هذا المستفيد حيا عند حلول الأجل . ويلجأ إلى هذا النوع من التأمين شخص له ولد يريد أن يكفل له مهرا عند حلول أجل معين ، فيؤمن على حياته لمصلحة ولده لهذا الأجل المعين . فإذا حل الأجل وبقي الولد حيا ، دفع المؤمن مبلغ التأمين للأب إذا كان حيا ، وإلا فللولد مباشرة وينقطع دفع الأقساط بموت الأب المؤمن على حياته . أما إذا مات الولد قبل حلول الأجل المعين ، فإن التأمين ينتهى بموته ، وتبرا ذمة المؤمن ، ويستبقى الأقساط التى قبضها . ومن أجل هذا يلجأ

(١) السنهورى ص ١٢٩٩ ومابعدا .

(٢) محمد على عرفه ص ٢٢٣ ومابعدا .

المؤمن على حياته عادة إلى تأمين مضاد يسترد به الأقساط المدفوعة في حالة موت الولد قبل الأجل المحدد .

(هـ) تأمين الأسرة :

هذا العقد أحدث من عقود التأمين السابقة .

وهو عقد بمقتضاه يتعهد المؤمن من جهة بدفع مبلغ معين فى تاريخ معين ، إما إلى المؤمن له إذا كان حيا ، وإما إلى شخص آخر إذا لم يبق على قيد الحياة ومن جهة أخرى إذا توفى المؤمن له قبل التاريخ المعين فإنه يدفع كذلك إلى المستفيد مرتبا معينا لمدى الحياة لغاية استحقاق المبلغ المتعهد به . وينقطع دفع الأقساط من وقت الوفاة . وهذا التأمين إن هو إلا تأمين لأجل معين مصحوب بتأمين مؤقت بإيراد لحال الوفاة . وبذلك يكفل رب الأسرة لأفراد أسرته بعد موته إيرادا مرتبا ثم رأس مال يتقاضونه عند حلول أجل معين^(١) .

الصور غير العادية للتأمين على الحياة

٣٩٣- تعداد :

إلى جانب الصور العادية للتأمين على الحياة التى عرضناها سلفا هناك صور غير عادية للتأمين على الحياة تنحصر فى ثلاث صور هى :

١- التأمين الجماعى .

(١) محمد كامل مرسى ص ٣١١ - خميس خضر ص ٤٨٧ .

٢- التأمين الشعبى .

٣- التأمين التكميلى .

ونعرض لهذه الصور بالتفصيل فيما يأتى :

٣٩٤- الصورة الأولى :

التأمين الجماعى :

التأمين الجماعى تأمين يعقده شخص لمصلحة مجموعة من الناس تربطه بهم رابطة عمل تجعل له مصلحة فى هذا التأمين . ومن أبرز تطبيقات التأمين الجماعى ، التأمين الذى يعقده رب العمل لمصلحة عمال مصنعه والتأمين الذى يعقده صاحب المتجر لمصلحة مستخدميه وعماله . وذلك قبل أن يدخل هذا التأمين فى نطاق التأمينات الاجتماعية .

ومن التطبيقات العملية للتأمين الجماعى كذلك التأمين الذى يعقده أمين النقل لمصلحة عملائه ، والتأمين الذى تعقده إدارة ناد رياضى لمصلحة أعضاء النادى ، والتأمين الذى يعقده صاحب مدرسة لمصلحة تلاميذه .

ومن خصائص هذا التأمين ما يأتى :

١- أن طالب التأمين يعقده لمصلحة مستفيدين غير معينين بالذات . وإنما يكون تعيينهم بتعيين الصفات التى تجمع بينهم فى علاقاتهم به . ويكون مستفيدا فى التأمين ومؤمنا له فى الوقت ذاته

كل شخص توافرت فيه هذه الصفات وقت وقوع الحادث المؤمن منه ، كعامل المصنع أو مستخدم المتجر أو عميل أمين النقل أو عضو النادي الرياضى أو تلميذ المدرسة ، وذلك فى التطبيقات العملية للتأمين الجماعى التى عرضناها الآن . ولما كان رب العمل قد اشترط لمصلحة المستفيد ، فإن المستفيد يكون له حق مباشر قبل المؤمن طبقا لقواعد الاشتراط لمصلحة الغير .

٣- أن الحوادث المؤمن منها تتعدد كما يتعدد المستفيدون . ويندرج فى التأمين الجماعى عادة للتأمين من الإصابات والتأمين من المرض والتأمين على الحياة . ويشمل التأمين على الحياة نوعين من التأمين الجماعى . النوع الأول هو التأمين المؤقت لحالة الوفاة . وبموجب هذا التأمين يكون لورثة المؤمن له الحق فى مبلغ معين إذا مات المؤمن له فى أثناء المدة التى يعمل فيها عند رب العمل وقبل أن يعتزل عمله . والمبلغ الذى يكون لورثة المؤمن له الحق فيه يحسب عادة على أساس مرتب المؤمن له ومدة خدمته . والنوع الثانى هو التأمين لحالة البقاء برأس مال مرجأ أو بإيراد مرجأ . ولا ينفذ هذا التأمين إلا عند عدم نفاذ التأمين السابق أى التأمين المؤقت لحالة الوفاة .

فإذا لم يمت المؤمن له فى أثناء المدة التى يعمل فيها عند رب العمل ، واعتزل العمل لبلوغه سن المعاش ، كان له أن يتقاضى مبلغا معيناً من المال ، يحسب فى العادة أيضا على أساس مرتبه

ومدة خدمته . ويكون هذا المبلغ رأس مال يأخذه المؤمن له دفعة واحدة أو إيرادا مرتباً مدى الحياة .

ولما كان الغالب أن يكون طالب التأمين مسؤولاً عما يلحق المؤمن لهم من الإصابات ، فإن التأمين الجماعى يشمل أيضاً التأمين من هذه المسؤولية ما لم تنص وثيقة التأمين على غير ذلك . وتعمد على التأمين الجماعى القواعد المقررة فى التأمين على الأشخاص بأنواعه المختلفة من تأمين على الحياة وتأمين من الإصابات وتأمين من المرض وتأمين من المسؤولية إذا اشتمل التأمين الجماعى على هذا النوع من التأمين .

ومع سريان القواعد المقررة فى التأمين على الأشخاص على التأمين الجماعى ، فإن هناك قواعد خاصة يختص بها هذا التأمين الأخير نظراً لطبيعته الخاصة . ذلك أن التأمين الجماعى يمر على مرحلتين : المرحلة الأولى هى مرحلة التعاقد الذى يتم بين طالب التأمين والمؤمن حيث يتعاقد طالب التأمين مع المؤمن لمصلحة مجموع من المستفيدين يعيشون بصفاتهم ، لتأمينهم من عدد معين من الأخطار كما أوضحنا . أما المرحلة الثانية ففيها يقبل أفراد المستفيدين هذا التعاقد فرداً فرداً باعتبارهم منتفعين فى هذا الاشتراط لمصلحتهم طبقاً لقواعد الاشتراط لمصلحة الغير ، وكذلك باعتبار أن المستفيد هو مؤمن له أى مؤمن على حياته فى الوقت ذاته فتجب موافقته . ويسلم لكل فرد من المستفيدين دفتر شخصى خاص به .

ولما كانت أقساط التأمين تحسب عادة على أساس عدد المستفيدين الذين يشملهم التأمين أو على أساس المرتبات التى تدفع لهم ، فيجب أن يقدم طالب التأمين بيانا بفئات هؤلاء المستفيدين من حيث طبيعة الأعمال التى يقومون بها ، وعدد فئة كل منهم ، ومجموع مرتباتهم ، ويذكر ذلك كله فى وثيقة التأمين .

وينبغى أن يراعى أن أقساط التأمين لا تتعدد بتعدد المستفيدين ، بل هى أقساط عقد واحد يشمل جميع المستفيدين ، فهو عقد جماعى . ويساهم المستفيدون عادة بجزء من أقساط التأمين يقطعها طالب التأمين من مرتباتهم . ويكون عقد التأمين الجماعى عادة لمدة سنة واحدة ، مع النص فى وثيقة التأمين على جواز امتداد المدة سنة بعد أخرى^(١).

-
- (١) السهورى ص ٤٩٠ - خميس خضر ص ٤٨٨ ومابعدها - وكانت المادة ١١٢٧ من المشروع التمهيدى تنص على أنه :
- ١- فى التأمين الجماعى يلتزم طالب التأمين بدفع أقساط دورية إلى إحدى شركات التأمين فى مقابل تعهد هذه الشركة بسأءاء تعويضات للمستفيدين إذا أصيبوا بحوادث تتوفر فيها للشروط المنصوص عليها فى وثيقة التأمين .
- ٢- ولا يكون تعيين المستفيد إلا بتعيين الصفات التى تجمع بينهم فى علاقتهم بطالب التأمين ويثبت الحق فى التأمين لكل شخص توافرت فيه هذه الصفات وقت وقوع الحادث .
- ٣- ويجوز لكل من يثبت له هذا الحق أن يطالب به للمؤمن مباشرة - إلا أن هذه المادة حذفت فى لجنة القانون المدنى بمجلس الشيوخ لتعلقها بجزئيات وتفصيل بحسن أن تنظمها قوانين خاصة .
- (مجموعة الأعمال التحضيرية جـ ص ٤١٠ ومابعدها) .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

١- " لما كان البين من الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة تمسكت أمام محكمة الموضوع بدرجتيها بدفاعها المشار إليه بوجه النعى ، وكان الثابت من نص المادة الرابعة من عقد التأمين الجماعى المقدم من الشركة المؤمن لها أن شركة التأمين الطاعنة تلتزم - فى حالة وفاة أحد العمال المؤمن عليهم نتيجة حادث قبل بلوغ سن الستين- بأن تدفع للشركة المؤمن لها مبلغ تأمين يعادل أجر الاشتراك عن ستة وثلاثين شهرا فحسب ، وقد تضمنت الأوراق - ما يفيد قيام شركة التأمين بالوفاء بهذا المبلغ للشركة المؤمن لها التى سددته للورثة فعلا ، مما مؤداه عدم مسئولية شركة التأمين فى مواجهتهم عن مبلغ التعويض المقضى به وكان الحكم المطعون فيه قد أحال فى الرد على هذا الدفاع الذى تمسكت به الشركة على أسباب الحكم الابتدائى التى خللت بنورها من الرد عليه كما خلا من بيان الأساس للقانونى لما قضى به بالنسبة للشركة الطاعنة ، فإنه يكون قد خالف الثابت فى الأوراق وخالف القانون وأخطأ فى تطبيقه " .

(طعن رقم ٨٣ لسنة ٥٨ قى جلسة ١٩٨٩/١١/٧)

٢- (أ) - " من المقرر أن عقد التأمين الجماعى على الحياة الذى يبرمه رب العمل لصالح العاملين لديه إما أن يكون تأميناً مؤقتاً لحالة الوفاة يكون معه لورثة المؤمن له الحق فى مبلغ معين إذا مات أثناء المدة التى يعمل فيها عند رب العمل وقيل أن يعتزل عمله أو تأميناً لحالة البقاء يتحصل بمقتضاه عند اعتزال العمل بلوغ سن المعاش على رأس مال دفعة واحدة أو بإيراد مرتب مدى الحياة فإن هذا العقد بصوريته ليس إلا تطبيقاً من تطبيقات الاشتراط لمصلحة الغير يلتزم فيه رب العمل المستأمن بدفع أقساط التأمين إلى شركة التأمين ويكون لعماله أو ورثتهم حق مباشر قبل الشركة المؤمنة دون أن يدخل العامل طرفاً فى عقد التأمين وبالتالي يكون لهذه الشركة أن تتمسك قبل المستفيدين بالدفع التى تستطيع أن تتمسك بها قبل طالب التأمين إعمالاً لنص عجز الفقرة الثانية من المادة ١٥٤ من القانون المدنى حيث يجرى على أن : " ... ويكون لهذا المتعهد أن يتمسك قبل المنتفع بالدفع التى تنشأ عن العقد " فإذا تأخر طالب التأمين فى دفع قسط التأمين جاز للمؤمن أن يقف سريان التأمين قبل المستفيد .

(طعن رقم ٣٢٧٩ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٣) .

(ب) - " لما كان الثابت أن الشركة الطاعنة تمسكت فى مرحلتى التقاضى بدفاع حاصله أن عدم وفائها بالتزامها الناشئ عن عقد

التأمين الجماعى محل التداعى كان بسبب تخلف الشركة المطعون ضدها الأولى طالبة التأمين عن سداد أقساطه وهو ما ثبت فى الأوراق من تقرير الخبير ولو تنكره المطعون ضدها الأولى . فإن مؤدى ذلك أن يكون للطاعة أن توقف التزامها بتنفيذ عقد التأمين بما يكون معه امتناعها عن الوفاء بمبلغه إلى المطعون ضده الثانى بحق لما هو مقرر طبقاً لنص المادة ١٦١ من القانون المنذ أنه إذا كانت الالتزامات المتقابلة فى العقود الملزمة للجانبين مستحقة الوفاء ولم يقم أحد المتعاقدين بتنفيذ التزامه جاز للآخر ألا يوفى بالتزامه ، فهو امتناع مشروع عن الوفاء بالعقد ليس له طابع جزائى بل هو ذو طابع وقائى يهدف إلى كفالة استمرار التعاصر الزمنى بين الالتزامات الحالة المتقابلة وهو ما اصطلح على تسميته بالدفع بعدم التنفيذ والذى ليس إلا الحق فى الحبس فى نطاق العقود الملزمة للجانبين ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه المؤيد للحكم الابتدائى قد خالف هذا النظر وقضى بإلزام الطاعة بتنفيذ عقد التأمين وإلزامها بأداء مبلغه إلى المطعون ضده الثانى على سند من عدم جواز تمسكها قبله بعدم سداد أقساطه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(طعن رقم ٣٧٧٩ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٧/١١/١٣)

٣- " لما كان من المقرر أن عقد التأمين الجماعى على الحياة

الذى يبرمه رب العمل لصالح العاملين لديه ، إما أن يكون تأميناً مؤقتاً لحالة الوفاة يكون معه لورثة المستفيد الحق فى مبلغ معين إذا مات أثناء المدة التى يعمل فيها عند رب العمل ، وقبل أن يعتزل عمله أو تأميناً لحالة البقاء يتحصل بمقتضاه عند اعتزال العمل بلوغ سن المعاش على رأس مال دفعة واحدة أو بإيراد مرتب مدى الحياة ، فإن هذا العقد بصورتيه ليس إلا تطبيقاً من تطبيقات الاشتراط لمصلحة الغير ، يلتزم فيه رب العمل - المؤمن له - بدفع أقساط التأمين إلى شركة التأمين ، ويكون لعماله أو ورثتهم حق مباشر قبل الشركة المؤمنة دون أن يدخل العامل طرفاً فى عقد التأمين ، ومن ثم فإن العقد الذى تم بين المشتراط " المؤمن له " والمتعهد " شركة التأمين " هو مصدر للحق المباشر الذى يثبت للغير ، إذ هو الذى أنشأ له هذا الحق ، ونصوصه هى المرجع فى تعيين المستفيد من مشاركة التأمين .

(طعن رقم ٥٧٢٧ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٢/١/٩)

٣٩٥- الصورة الثانية :

التأمين الشعبى :

التأمين الشعبى هو تأمين على الحياة لا يتميز بطبيعة خاصة . فهو كسائر أنواع التأمين على الحياة إما أن يكون تأميناً لحالة الوفاة أو تأميناً لحالة البقاء أو تأميناً مختلطاً .

وقد أعد هذا النوع من التأمين لمصلحة الطبقة الفقيرة التى تعيش من عملها ولا تستطيع ادخار مبالغ كبيرة . ويتميز هذا التأمين بأن أقساطه تكون مجزأه أجزاء صغيرة حتى يستطيع المؤمن له أدائها . وقد تدفع أسبوعيا أو شهريا عند تسلم المؤمن له راتبه أو أجرته^(١) . كما يتميز هذا النوع من التأمين بوجود حد أقصى لمبلغ التأمين . ويكون هذا الحد الأقصى غالبا غير كبير حتى يكون التأمين الشعبى فى متناول الكثيرين ممن أعد لهم هذا التأمين .

ويذهب البعض إلى أنه لايجوز للمؤمن له أن يزيد على هذا الحد الأقصى عند المؤمن الواحد ولو عقد التأمين لمصلحة أكثر من مستفيد . وهذا رأى يتفق مع طبيعة هذا التأمين من حيث أنه معد للطبقات الشعبية القليلة الدخل^(٢) .

ويذهب البعض الآخر إلى جواز زيادة مبلغ التأمين عن الحد الأقصى . ولكن المؤمن له يجوز له مع ذلك أن يعقد عدة تأمينات لدى مؤمنين مختلفين يزيد مجموعها على الحد الأقصى لكل مبلغ تأمين على حدة^(٣) .

(١) محمد كامل مرسى ص ٤٩٠ ومابعدها - عبد الوود يحى فى التأمين على الحياة ص ٧٥ .

(٢) السنهورى ص ١٣٠٨ - خميس خضر ص ٤٩١ .

(٣) مشار إليه فى مؤلف خميس خضر ص ٤٩١ .

ونحن نحبذ الرأى الثانى .

وينعقد هذا التأمين دون إجراء كشف طبي على المؤمن على حياته حتى فى التأمين لحالة الوفاة وفى التأمين المختلط تجنبا لإرهاق المؤمن له بمصروفات هذا للكشف ، والاقتصار فى هذا الشأن على تقديم بيانات مفصلة عن الحالة الصحية للمؤمن على حياته .

ومن أجل ذلك يشترط المؤمن عادة فترة من الزمن تمضى بعد إبرام التأمين لا يضمن فى خلالها الخطر المؤمن منه ، فيستوثق بذلك ، دون حاجة إلى كشف طبي من أنه سوف لا يطالب بمبلغ التأمين فى وقت قريب . وتتراوح هذه للفترة بعد سنة واحدة وثلاث سنوات . وتكون فى الغالب سنتين . ويشترط فى التأمين لحالة الوفاة وفى التأمين المختلط دون التأمين لحالة البقاء . ومع ذلك إذا مات المؤمن على حياته فى خلال هذه للفترة بتأثير سبب خارجى مفاجئ، وجب على المؤمن الضمان . ويستطيع المؤمن له أن يجعل ضمان المؤمن فوريا فلا يتراخى إلى ما بعد انقضاء فترة من الزمن ، إذا هو قبل إجراء الكشف الطبي على نفقته^(١) .

(١) السنهورى ص ١٣٠٨ ومابعدها .

٢٩٦ - الصورة الثالثة :

التأمين التكميلي :

لما كان إبرام عقد التأمين على الحياة عمل من أعمال الاحتياط .
وليكون تاماً يجب أداء الأقساط . ولكن قد يضطر المؤمن له -
بالرغم منه ، وخصوصاً عقب مرض أو حادث يعدم أو يقلل قدرته
على العمل ، مما يؤدي إلى نقص موارده إلى التوقف عن أداء
القسط . ومن ثم فإنه علاجاً لهذا للوضع يلجأ المؤمن له في التأمين
على الحياة إلى عقد آخر بجانب عقد التأمين على الحياة ، ويتعهد
بموجبه المؤمن بأن يقوم هو بدفع أقساط التأمين على الحياة بدلاً
من المؤمن له إذا عجز هذا المؤمن له عن دفعها لحادث أعجزه
عن الدفع . ويجوز أن يكون المؤمن في التأمين التكميلي هو نفس
المؤمن في التأمين على الحياة .

ولكن يجب عدم التوسع في تفسير العجز عن العمل والاقتصر
على القدر اللازم لدفع الأقساط في التأمين على الحياة ، وإلا وجب
إبرام عقد تأمين مستقل غير تابع لعقد التأمين على الحياة عند مؤمن
آخر غير المؤمن في التأمين على الحياة .

ويتضح مما سبق أن التأمين التكميلي ليس تأميناً على الحياة ،
بل هو في الواقع من الأمر تأمين من المرض أو من أى حادث
آخر ينجم عنه عجز المؤمن له عن دفع أقساط التأمين على الحياة .

ولكنه مع ذلك ليس تأمينا مستقلا عن المرض أو العجز . بل هو تأمين تابع ومكمل للتأمين على الحياة . ومن هنا جاءت تسميته بالتأمين التكميلي والتأمين التكميلي تأمين تابع للتأمين على الحياة ولو عقد عند مؤمن آخر ، ويرتبط مصيره بمصير التأمين على الحياة الذى يتبعه ، ويحسب القسط فيه على أساس القسط فى التأمين على الحياة . ويجوز التحلل من التأمين التكميلي على النحو الذى يجوز به التحلل من التأمين على الحياة .

وفى هذه الصورة من صور التأمين يضمن المؤمن عجز المؤمن له عن دفع أقساط التأمين على الحياة عجزا دائما كليا أو جزئيا وكذلك العجز المؤقت . فإذا كان العجز الدائم عجزا كليا ، دفع المؤمن بدلا عن المؤمن له أقساط التأمين على الحياة التى تستحق منذ حدوث العجز وقد يتعهد المؤمن أيضا بأن يعجل للمؤمن له بمبلغ التأمين المستحق بموجب عقد التأمين على الحياة أو بأن يدفع له إيرادا مرتبا من مبلغ التأمين دون إخلال بحق المؤمن له فى مبلغ التأمين عند حلول ميعاد استحقاقه .

أما إذا كان العجز الدائم عجزا جزئيا ، فيجوز أن يتعهد المؤمن فى هذه الحالة بأداءات تتناسب مع هذا العجز . ويضمن المؤمن أيضا العجز المؤقت فيدفع بدلا من المؤمن له أقساط التأمين على الحياة طيلة المدة التى يبقى فيها العجز المؤقت ، وقد يدفع المؤمن للمؤمن له أيضا إيرادا مرتبا مدة هذا العجز . وكذلك يضمن

المؤمن فى التأمين التكميلى موت المؤمن له بتأثير سبب خارجى مفاجئ ، فيدفع لخلفاء المؤمن له مبلغا مساويا للمبلغ المستحق بموجب عقد التأمين على الحياة وبذلك يتقاضى خلفاء المؤمن له المبلغين معا ^(١).

٢٩٧ - الأشخاص الذين يتناولهم عقد التأمين على الحياة :

يوجد فى عقد التأمين على الحياة : المؤمن وطالب التأمين والمؤمن له والمستفيد .

فالمؤمن هو الذى يأخذ على عاتقه تبعة الخطر ، ويتعهد بدفع مبلغ التأمين .

وطالب التأمين أو المتعاقد هو الذى يتعامل مع المؤمن ويوقع الوثيقة وهو المدين بالقسط ، والذى يوجه إليه المؤمن عند عدم الدفع الإعذار . وفى غالب الأحوال يكون التأمين على رأسه فيكون طالب التأمين والمؤمن له شخصا واحدا . ولكن قد يحصل للتأمين من شخص ويعلق على حياة آخر (المؤمن له أو عليه) ، بشرط رضاء هذا الأخير كتابة مع بيان المبلغ المؤمن منه .

والمؤمن له هو الشخص الذى يعلق على حياته التأمين ، فالخطر يكون بالنسبة إليه . والفائدة المقصودة من العقد يتوقف أداؤها على وفاته أو حياته .

(١) خميس خضر ص ٤٩١ ومابعدها - عبد الوود يحيى فى التأمين على الحياة ص ٧٥ .

والمستفيد هو الذى يكون له قبض المبلغ المؤمن به عند تحقق الخطر وفقا للاشتراط لمصلحة الغير .

وقد يكون طالب التأمين والمستفيد شخصا واحدا ، كما فى التأمين لحال الحياة ، وقد يكونان شخصين مختلفين . وإذا كان التأمين معلقا على حياة الغير فقد يوجد ثلاثة أشخاص مختلفين : طالب التأمين والمؤمن له والمستفيد .

والمتعاقد فى التأمين على الحياة هو طالب التأمين ، فالمؤمن له ليس طالب التأمين إذا عقد التأمين على حياة الغير ، بل إن الغير فى هذه الحالة هو المؤمن له . ويطلق أحيانا على طالب التأمين لفظ المتعاقد أو المشترك^(١).

٣٩٨ - وثيقة التأمين :

تتضمن وثيقة التأمين على الحياة بالإضافة إلى البيانات التى ذكرناها فى شرح فى المادة (٧٥٠) بيانات أخرى تتلاءم مع طبيعة هذا التأمين .

وكانت المادة (١٠٨٣) من المشروع التمهيدي للتقنين المدنى تنص على البيانات اللازمة فى وثيقة التأمين ، فقد جاء بها :
" يجب أن تشمل وثيقة التأمين على الحياة ، فضلا عن البيانات المنصوص عليها فى المادة (١٠٥٨) على ما يأتى :

(١) محمد كامل مرسى ص ٣١٤ ومابعدها .

(أ) اسم طالب التأمين أو الشخص المؤمن على حياته في حالة التأمين على حياة الغير ، ولقبه ، وتاريخ ميلاده ^(١) .
(ب) اسم المستفيد إذا كان شخصا معيناً ، ولقبه .
(ج) الحادث الذى يترتب على وقوعه استحقاق مبلغ التأمين ، أو الأجل الذى يتوقف على حلوله استحقاق هذا المبلغ .
إلا أن هذه المادة حذفت فى لجنة المراجعة لأنها تورد حكماً جزئياً يحسن أن ينظمه قانون خاص ^(٢) .
ونرى أن هذه البيانات رغم حذف المادة - هى البيانات التى يجب أن تتضمنها وثيقة التأمين .

٢٩٩- صورة وثيقة التأمين على الحياة :

الغالب أن تكون وثيقة التأمين لمصلحة شخص معين . إلا أنه يجوز أن تكون فى صورة وثيقة إنذنية أو وثيقة لحاملها .

(١) وقد قضت محكمة النقض بأن :

" من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان الحق الذى اشترطه المؤمن فى وثيقة التأمين إما لشرطه لنفسه فلا يكون هناك اشتراط لمصلحة الغير ، حتى ولو كانت ثمة منفعة تعود منه على الغير ، أما إذا تبين من مشاركة التأمين أن العاقدين قصدا تخويل الغير الحق المباشر فى منفعة العقد فإن القواعد الخاصة بالاشتراط لمصلحة الغير هى التى تطبق " .

(طعن رقم ٩٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/١/١)

(٢) مجموعة الأعمال التحضيرية جـ ٥ ص ٣٦٠ الهامش .

وكانت المادة ١٠٨٤ من المشروع التمهيدي للتقنين المد
تنص على أن :

" ١- يجوز أن تكون وثيقة التأمين على الحياة إنسية ، ولكن
لايجوز أن تكون لحاملها .

٢- يجب أن يشمل تظهير وثيقة التأمين على تساريخ التظهير
واسم المحال إليه وتوقيع المحيل ، وإلا كان باطلا .

٣- ولا يكون التظهير نافذا في حق المؤمن إلا إذا أخطر به
بكتاب موصى عليه ، أو إلا إذا اعترف المؤمن كتابة بأن المحال
إليه هو صاحب الحق في التأمين " - إلا أن لجنة القانون المدني
حذفت هذه المادة لأنها تتعلق بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها
قوانين خاصة ^(١) .

٤٠٠ - انعدام صفة التعويض في التأمين على الأشخاص :

في التأمين على الأشخاص يتحدد أداء المؤمن بقدر المبلغ
المنفق عليه في وثيقة التأمين ، فإذا تحقق الخطر المؤمن منه ، كان
على المؤمن أن يدفع ذلك المبلغ إلى المؤمن له ، أو إلى المستفيد ،
دون أن يطالب بإثبات الضرر الذي لحقه من تحقق الخطر ، وذلك
لأن التأمين على الأشخاص لا يقصد به تعويض الضرر ، فما
يصيب جسم الإنسان لا يمكن تعويضه إلا كان مبلغ الذي يدفعه
المؤمن .

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٣٦٠ الهامش ومابعدهما .

وعلى ذلك يعتبر المبلغ المحدد سلفاً في وثيقة التأمين هو مقدار أداء المؤمن في التأمين على الأشخاص . ولا يستطيع المؤمن بعد وفاء هذا المبلغ أن يرجع على الغير المسئول عن تحقق الخطر ، بل يكون للمؤمن له أو المستفيد أن يجمع بين مبلغ التأمين ودعوى الرجوع على الغير بالتعويض ، وقد حرمت المادة (٧٦٥) مدنى المؤمن من الرجوع على الغير المسئول عن الحادث ، إذ تنص على أنه : " فى التأمين على الحياة ، لا يكون للمؤمن الذى دفع مبلغ التأمين حق فى الحلول محل المؤمن له أو المستفيد فى حقوقه قبل من تسبب فى الحادث المؤمن منه ، أو قبل المسئول عن هذا الحادث " (١) .

٤٠١ - الآثار التى تترتب على انعدام صفة التعويض :

يترتب على انعدام صفة التعويض فى التأمين على الأشخاص الآثار الآتية :

١ - التزام المؤمن بمبلغ التأمين الثابت بالوثيقة :

يلتزم المؤمن فى التأمين على الأشخاص بأداء مبلغ التأمين المتفق عليه فى الوثيقة بصرف النظر عن تحقق ضرر من عدمه . وإذا تحقق ضرر للمؤمن له أو المستفيد فإنه لا ينظر إلى مقدار هذا الضرر .

(١) عبد الوود يحيى دروس فى العقود المسماة ص ٢٥٨ - أحمد شرف الدين ص ١٦٠ .

ومن ثم لا يجوز للمؤمن طلب تخفيض مبلغ التأمين على أساس عدم حصول ضرر أو على أساس حصول ضرر لا يتناسب مع مبلغ التعويض .

٢- جواز التأمين على الأشخاص ولو لم يكن الغرض منه تعويض ضرر ما :

بل إن من أنواع التأمين على الحياة ما يفترض عدم حدوث ضرر كالتأمين لحال البقاء حيث يؤمن الشخص نفسه من حادث لا ضرر فيه وهو البقاء على قيد الحياة . والغرض من مبلغ التأمين المحدد في وثيقة التأمين قد يكون رأس مال يواجه المؤمن له به أغراض الحياة أو إعانة ورثته على ذلك^(١) .

٣- جواز تعدد عقود التأمين والجمع بين مبالغ التأمين :

يترتب على انعدام الصفة التعويضية ، وأن مبلغ التأمين لا يحدده إلا اتفاق الأطراف ، أنه يجوز للمؤمن له أن يعقد أكثر من تأمين ويستحق مبلغ التأمين المحدد في كل عقد عند وقوع الحادث المؤمن منه أو عند حلول الأجل^(٢) .

ويلاحظ أن العادة قد جرت بأن المؤمن ، في التأمين على الأشخاص يطلب من المؤمن له أن يقرر ما إذا كان هناك عقود تأمين أخرى من نفس الخطر . وفي التأمين من الإصابات يطلب

(١) أحمد شرف الدين ص ١٦١ .

(٢) المنهوى ص ١٣١٣ - أحمد شرف الدين ص ١٦١ .

منه أن يبلغه عن عقود التأمين اللاحقة . والغرض من ذلك أن يتبين المؤمن ما إذا كان المؤمن له بتعديده لعقود التأمين قد انطوى على روح المغامرة ، فيحذره ، وقد لا يتعاقد معه ^(١).

٤٠٢- الجمع بين مبلغ التأمين والتعويض المستحق للمؤمن له :

يستطيع المؤمن له نظرا لانعدام الصفة التعويضية في التأمين على الأشخاص أن يجمع بين مبلغ التعويض الذي يستحقه بموجب وثيقة التأمين ، ومبلغ التعويض الذي يستحقه قبل الغير طبقا للقواعد العامة في المسؤولية ^(٢).

ومؤدى ذلك أن مبلغ التأمين المتفق عليه لا يتغير لمجرد استحقاق المؤمن له تعويضا في ذمة الغير . فاستحقاق مبلغ التأمين مصدره عقد التأمين ، واستحقاق التعويض مصدره الفعل الضار .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

١- " إذا كان الحكم قد اعتبر الشركة الطاعنة (شركة التأمين) ملتزمة بالتعويض بموجب عقد التأمين بينما الشركة المطعون ضدها الثانية ملزمة به نتيجة (الفعل الضار) فإنهما يكونان ملتزمين بدين واحد له مصدران مختلفان ومن ثم تتضام ذمتهما

(١) السهورى ص ١٣١٣ .

(٢) محمد زهرة ص ٢٩٠ - السهورى ص ١٣١٤ - أحمد شرف الدين

ص ١٦١ .

فى هذا الدين دون أن تتضامن إذ أن الالتزام التضامنى يقتضى وحدة المصدر .

(طعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)

٢- " متى كان مؤدى حكم محكمة النقض الصادر بتاريخ أول يناير سنة ١٩٥٩ فى الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٢٤ قضائية ، المودعة صورته الرسمية ملف الطعن ، أن حق المطعون ضده الأول المؤمن فى الرجوع بالتعويض على الطاعنين لم ينتقل إلى الشركة المطعون ضدها الثانية (شركة التأمين) ولم تحل محله فيه ، فإن هذا الحق يبقى كاملا للمطعون ضده الأول ، ومن ثم يجوز له أن يجمع بين ذلك التعويض ومبلغ التأمين لاختلاف أساس كل منهما " .

(طعن رقم ٧٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٣/١١/١٧)

٤٠٣- عدم حلول المؤمن محل المؤمن له فى الرجوع على المسئول :

(أنظر شرح المادة ٢٦٥) .

مادة (٧٥٥)

- ١- يقع باطلا التأمين على حياة الغير ما لم يوافق الغير عليه كناية قبل إبرام العقد . فإذا كان هذا الغير لا تتوافر فيه الأهلية ، فلا يكون العقد صحيحا إلا بموافقة من يمثلته قانونا .
- ٢- وتكون هذه الموافقة لازمة لصحة حوالة الحق في الاستفادة من التأمين أو لصحة رهن هذا الحق .

الشرح

٤٠٤- التأمين على حياة الغير :

غالبا ما يجمع المتعاقد في شخصه بين صفتي المؤمن له والمؤمن عليه في نفس الوقت ، وذلك كمن يؤمن على حياته لصالح زوجته وأولاده .

ولكن قد يحدث أن يكون المؤمن عليه شخصا آخر غير المؤمن له ، فيترتب على وفاة الأول استحقاق الثاني ، أو شخص ثالث ، لعوض التأمين^(١).

وقد أجاز المشرع التأمين على حياة الغير بشروط معينة سنذكرها . وهذا التأمين قد يكون مفيدا ومشروعا ، كالتأمين الذي يعقده والد على حياة ابنه أو دائن على حياة مدينه^(٢).

(١) محمد على عرفه ص ٢٢٤ .

(٢) محمد كامل مرسى ص ٣٢٤ .

وقد جاء بمذكرة المشروع التمهيدى أنه :

" يجرى هذا النص المادة ٧٤ من القانون السويسرى الصادر فى ٢ أبريل سنة ١٩٠٨ والمادة ١٥٨ فقرة ٢ من القانون الألمانى الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٠٨ والمادة ٥٧ فقرة أولى من القانون الفرنسى الصادر فى ١٣ يولية سنة ١٩٣٠ .

ولم يأخذ المشروع بالحكم العكسى للوارد بالمادة ٤١ من القانون البلجيكى الصادر فى ١١ يونية سنة ١٨٧٤ وذلك نظرا لما ترتب عليه من كثرة الحوادث الجنائية التى يكون القصد منها قبض مبالغ التأمين عند وفاة المجنى عليهم .

أما الفقرة الثانية فهى مقتبسة عن الفقرة الثانية من المادة ٥٧ من قانون سنة ١٩٣٠ الفرنسى . وحكمها مخالف لحكم الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من قانون سنة ١٩٠٨ السويسرى التى تقضى بأن حوالة الحق فى الاستفادة من التأمين أو رهن هذا الحق يصح دون حاجة لرضاء المؤمن عليه ^(١) .

٤٠٥- شروط التأمين على حياة الغير :

يشترط لصحة التأمين على حياة الغير توافر الشروط الآتية :

١- موافقة الغير على التأمين على حياته قبل إبرام العقد :

يجب أن يوافق الغير المراد التأمين على حياته ، قبل إبرام عقد التأمين .

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٣٦٠ ومابعدها .

فإذا كان الغير عديم الأهلية أو ناقصها فإنه يجب أن تصدر الموافقة من الولي أو الوصي أو القيم حسب الأحوال ، أى ممن يمثل قانونا المؤمن عليه .

ومفاد ذلك أن ترد موافقة للغير على طلب التأمين . أو على ورقة مستقلة بشرط أن تكون سابقة على إبرام عقد التأمين . فلا يكفى إذن مجرد توقيع الغير المؤمن على حياته على وثيقة التأمين بالموافقة ، فمثل هذه الموافقة لا تكون حاصلة " قبل إبرام العقد " كما يتطلبها القانون ولا تحول دون بطلان التأمين ^(١).

والغرض من اشتراط موافقة المؤمن عليه أنه قد تعدم مصلحة المؤمن له فى المحافظة على حياة المؤمن عليه وهو ما يفرى الأول بتعريض الثانى للتهلكة استعجالا لقبض عوض للتأمين ، كما أن جهل المؤمن عليه بالتأمين على حياته ، قد يعرضه للاعتداء على حياته دون أن يكون فى وسعه الاحتياط لدرء هذا الخطر ، ومن ثم فإن الموافقة السابقة على التأمين تدرء هذه المخاطر ^(٢).

٢- أن تكون موافقة المؤمن عليه كتابة :

اشترطت الفقرة الأولى من المادة أن تكون موافقة الغير السابقة على إبرام عقد التأمين كتابة .

(١) محمد على عرفه ص ٢٢٧ - السنهورى ص ١٣٢٥ .

(٢) محمد على عرفه ص ٢٢٦ .

والكتابة هنا ركن للانعقاد لا طريق للإثبات . فالموافقة الشفوية لا تكفى ولو أمكن إثباتها^(١).

إلا أنه لا يشترط أن تكون الكتابة رسمية فيجوز أن تكون عرفية فأية كتابة تكفى كرسالة عادية . ولا يشترط تحرير ملحق للوثيقة فالقانون لا يشترط هذا الشكل .

٤٠٦ - وجوب الموافقة الكتابية من الغير المؤمن عليه لصحة حوالة الحق فى الاستفادة من التأمين أو لصحة رهن هذا الحق :

تنص البقرة الثانية من المادة على أنه : " وتكون هذه الموافقة لازمة لصحة حوالة الحق فى الاستفادة من التأمين أو لصحة رهن هذا الحق " .

ومفاد ذلك أن موافقة المؤمن عليه الكتابية ليست لازمة فحسب لصحة عقد التأمين نفسه ، بل هى ضرورية أيضا لصحة حوالة المستفيد لحقه فى الاستفادة من التأمين إلى شخص آخر بعوض أو بغير عوض . فالمشرع يبغي بذلك تحريم التعامل عموما على وثيقة التأمين على حياة الغير إلا بعد الحصول على موافقة المؤمن على حياته .

وعلة ذلك ظاهرة ، وهى منع التحايل على القانون ، فقد يوافق الغير على التأمين على حياته لصالح شخص يكون موضع ثقته ،

(١) السنهورى ص ١٣٢٥ - محمد كمل مرسى ص ٣٢٩ .

فتحويل الحق في الاستفادة من هذا التأمين أو رهنه إلى شخص آخر قد لا يرضى عنه المؤمن عليه يعتبر إخلالها بهذه الثقة المشروعة ، مما يجعل التصرف مشوباً بالبطلان .

٤٠٧- جزاء عدم موافقة الغير المؤمن على حياته :

إذا لم يوافق الغير المؤمن على حياته كتابة قبل إبرام العقد ، أو على حوالة الحق أو رهنه ، كان عقد التأمين أو الحوالة أو الرهن باطلاً بطلاناً مطلقاً .

ولا يلحق البطلان الحوالة والرهن فحسب بل إنه يمتد إلى هبة الحق في الاستفادة من التأمين أو الإيصاء به أيضاً ، دون موافقة المؤمن على حياته مقدماً^(١) .

وطالما أن هذا البطلان مطلق ، فإنه يجوز لكل ذي مصلحة التمسك به والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، ولا تصححه الإجازة .

٤٠٨- التأمين على حياة الجنين :

لا يوجد في مصر قانون يمنع من التأمين على حياة الجنين . وبالتالي يجوز التأمين على حياة الجنين .

إنما يجب أن يوافق على عقد التأمين الولي أو الوصي على الجنين أي من يمثلها قانوناً .

(١) محمد علي عرفه من ٢٢٧ .

أما إذا ولد الجنين ميتا ، فإن احتمال الخطر ينعدم ويفقد عقد التأمين مقوما من مقوماته الجوهرية ، فيكون باطلا .
غير أنه يجوز أن يقع التأمين في الجنين الذي ولد ميتا على نفقات العلاج والجنزة . فإذا ولد الجنين حيا وعاش بعد مولده فإن عقد التأمين ينتهي ، ولا يرجع المستفيد على المؤمن بشئ . أما إذا ولد الجنين ميتا أو ولد حيا ولكنه لم يعيش بعد مولده ، التزم المؤمن بدفع نفقات العلاج والجنزة^(١).

وكان المشروع التمهيدى للتقنين المدني ينص في المادة (١٠٨٢) منه على أن : " يقع باطلا كل تأمين على حياة جنين ولد ميتا ، ما لم يكن هذا التأمين مقصورا على دفع نفقات العلاج والجنزة " - وجاء عنها بملزمة المشروع التمهيدى أنه : " تجرى هذه المادة على منوال القانون البلجيكي الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٠٦ وقانون ١٩٠٨ الألماني (م ١٥٩ فقرة ٣) وقانون سنة ١٩٣٠ الفرنسي (م ٥٨ فقرة أولى) ، إلا أن المادة حذفت في لجنة المراجعة اكتفاء بالمواد التي تتناول الأصول العامة المنظمة لعقد التأمين^(٢).

(١) السهوى ص ١٣٢٦ - المستشار أنور طلبه المطول في شرح القانون المدني للطبعة الأولى ٢٠٠٤ الجزء العاشر ص ٥٩٥ .

(٢) مجموعة الأعمال التحضيرية جـ ٥ ص ٢٢٣ ، ٣٥٩ ومابعدها .

مادة (٧٥٦)

- ١- تبرأ ذمة المؤمن من التزامه بدفع مبلغ التأمين إذا انتحر الشخص المؤمن على حياته . ومع ذلك يلتزم المؤمن أن يدفع لمن يؤول إليهم الحق مبلغا يساوى قيمة احتياطي التأمين .
- ٢- فإذا كان سبب الانتحار مرضا أفقد المريض إرادته ، بقى التزام المؤمن قائما بأكمله . وعلى المؤمن أن يثبت أن المؤمن على حياته مات منتحرا . وعلى المستفيد أن يثبت أن المؤمن على حياته كان وقت انتحاره فاقد الإرادة .
- ٣- وإذا اشتملت وثيقة التأمين على شرط يلزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين ولو كان انتحار الشخص عن اختيار وإدراك ، فلا يكون هذا الشرط نافذا إلا إذا وقع الانتحار بعد سنتين من تاريخ العقد .

الشرح

٤٠٩- براءة ذمة المؤمن من مبلغ التأمين إذا انتحر المؤمن على حياته :

تنص جميع القوانين التي نظمت التأمين على عدم جواز التأمين من الانتحار .
وذلك لأسباب عديدة .

منها أن من الشروط الأساسية الواجب توافرها فى الخطر المؤمن منه ألا يكون إراديا محضا ، فإذا كان تحقق الخطر بإرادة

المؤمن له ، فلا يوجد ثمة احتمال ، ومن ثم فلا تأمين لانعدام موضوعه .

ويترتب على ذلك أنه إذا انتحر المؤمن له فإن الخطر المؤمن منه يكون محقق الوقوع بهذا الفعل الإرادى وانتفى الاحتمال ، ويبطل عقد التأمين بالتالى .

ومنها أيضا أن الانتحار عمل يتنافى مع الأخلاق ، فضلا عن أنه ضار من الناحية الاجتماعية ، لأن الشخص الذى يقدم على الانتحار ينكر واجباته نحو نفسه وواجباته نحو الجماعة التى يعيش فيها ، ولا يمكن القول أن مصلحة المستفيدين فى تقاضى مبلغ التأمين ترجح هذه الاعتبارات المتعلقة بالنظام العام .

ومنها أن جواز التأمين من الانتحار سيشجع الأشخاص الذين اختمرت فى أذهانهم فكرة الانتحار على إبرام عقود التأمين ، ثم ينفذون بعد ذلك ما سبق أن قرروه ضامنين مستقبل ذويهم الذين سيتقاضون مبلغ التأمين . وهذا ولا شك عمل مناف للأخلاق^(١).

ولذلك قضت الفقرة الأولى من المادة على أن تبرأ ذمة المؤمن من التزامه بدفع مبلغ التأمين إذا انتحر الشخص المؤمن على حياته . ومن ثم يسقط حق المستفيد إذا انتحر المؤمن على حياته ولو لم تتم الوفاة إثر المحاولة ولكنها تأخرت بعض الوقت مادامت كانت نتيجة له .

(١) عبد الوود يحيى فى التأمين على الحياة ص ١٢٨ ومابعدها .

٤١٠ - التزام المؤمن بأداء مبلغا يساوى قيمة احتياطي التأمين :

رغم أن ذمة المؤمن تبرأ من التزامه بدفع مبلغ التأمين إذا انتحر الشخص المؤمن على حياته ، إلا أنه يلزم بأن يدفع لمن يؤول إليهم الحق مبلغا يساوى قيمة احتياطي التأمين . وليس ذلك نتيجة لبطلان التأمين لأنه انعقد صحيحا في هذا الفرض . كما أنه لا يعتبر من قبيل سقوط الحق في عوض التأمين ، لأن هذا الجزاء يطبق على المؤمن له لإخلاله بالتزاماته الناشئة عن العقد ، وإنما لأن الجزاء الذى نحن بصدده إنما يضر بأشخاص أبرياء لا ننب لهم فيما وقع من المؤمن له ، ولذلك احتفظ لهم بالحق في احتياطي التأمين . فيمكن القول بأنه جزاء مدنى خاص ألمته اعتبارات خلقية واجتماعية ^(١).

٤١١ - جواز تأمين الانتحار استثناء :

تنص الفقرة الثانية من المادة على أنه " فإذا كان سبب الانتحار مرضا أفقد المريض إرادته ، بقى للترام المؤمن قائما بأكمله .. الخ". ومفاد ذلك أنه إذا كان الانتحار لا شعوريا أى عن غير إرادة واختيار ، كما إذا حدث نتيجة الإصابة بمرض ، ولو لم يكن مرضا

(١) محمد على عرفه ص ٢٣٠ ومابعدا - محمد كامل مرسى ص ٣٣٤ .

عقليا مادام من شأنه أن يفقد المنتحر الإرادة والاختيار^(١) ، فإنه يكون بمثابة حادثة ، فلا يحول دون إنتاج التأمين نتائجه المعتادة . فبطلان الضمان بسبب الانتحار لا يدعو أن يكون جزاء لعقاب عمل إرادي غير مشروع ، فلا يعقل إذن أن ينسحب هذا الجزاء على حالة الانتحار اللاشعوري حيث لا تستوجب مقتضيات الأخلاق أو النظام الاجتماعي .

وتقدير ما إذا كان الانتحار اختيارا أو لا شعوريا متروك لقاضي الموضوع . فذلك مسألة موضوعية له مطلق الحرية في استنتاجها من الوقائع المعروضة عليه^(٢).

(١) وكانت الفقرة الثانية من المادة (١٠٨٥) من المشروع التمهيدى المقابلة للنص الحالي تنص على أن :

" فإذا كان سبب الانتحار مرضا عقليا أفقد المريض إرادته ، بقى التزام المؤمن قائما بأكمله " وقد عدلت لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ هذا النص باستبدال عبارة " مرضا أفقد المريض إرادته " بعبارة " مرضا عقليا " وعبارة " فاقد الإرادة " بعبارة " فاقد الإدراك " .
• الواردتين في الفقرة الثانية .

وعملت اللجنة ذلك في تقريرها بأنها " رأت التوسع بطريق الاكتفاء بأن يكون المرض قد أفقد المريض إرادته دون أن تشترط أن يكون عقليا " (مجموعة الأعمال التحضيرية جـ ٥ ص ٣٦٣ ومابعدا) .

(٢) محمد كامل مرسى ص ٣٣٥ - محمد على عرفه ص ٢٣٠ ومابعدا .

٤١٢- عبء الإثبات :

إذا انتحر المؤمن له بسبب مرض أفقده إرادته ، فحسب المؤمن أن يثبت واقعة الانتحار لنتهض قرينة على براءته من التزامه بالضمان . وعلى المستفيد تحض هذه القرينة بإثبات أن الانتحار لم يكن عن عمد واختيار .

ويكون الإثبات بجميع الطرق لأن المراد إثباته واقعة مادية ، فيجوز إثبات الانتحار بالكشف الطبى وبالقرائن وإثبات فقد الإرادة بالبينه^(١) .

٤١٣- اشتراط إلزام المؤمن بدفع مبلغ التأمين :

إذا اشتملت وثيقة التأمين على شرط يلزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين ولو كان انتحار الشخص عن اختيار وإدراك ، فلا يكون هذا الشرط نافذا إلا إذا وقع الانتحار بعد سنتين من تاريخ العقد . ومفاد ذلك أن الشرط المذكور لا يكون باطلا ولكن لا ينفذ إلا إذا انتحر المؤمن له بعد سنتين من تاريخ العقد ، لا من تاريخ نفاذه . وإذا أقدم المؤمن على حياته على الانتحار قبل انقضاء السنتين ولكنه مات بعد انقضاء هذه المدة ، فإن المستفيد لا يستحق مبلغ التأمين ولكنه يستحق احتياطي التأمين .

(١) السهوى ص ٣٦١ هامش (٤) .

غير أنه لا يصح استبعاد الانتحار من نطاق الضمان مطلقا ،
ولو بشرط صريح فى وثيقة التأمين . فمثل هذا الشرط يقع باطلا
طبقا لنص المادة ٧٥٣ التى تقضى ببطالان كل اتفاق يخالف أحكام
القانون إذا كان فى غير مصلحة المستأمن أو المستفيد ، والقاضى
يقضى كما قدمنا بضمان الانتحار دائما إذا كان سببه مرضا أفقد
المريض إرادته .

مادة (٧٥٧)

١- إذا كان التأمين على حياة شخص غير المؤمن له ، برئت ذمة المؤمن من التزاماته متى تسبب المؤمن له عمدا في وفاة ذلك الشخص ، أو وقعت الوفاة بناء على تحريض منه .

٢- وإذا كان التأمين على الحياة لصالح شخص غير المؤمن له ، فلا يستفيد هذا الشخص من التأمين إذا تسبب عمدا في وفاة الشخص المؤمن على حياته ، أو وقعت الوفاة بناء على تحريض منه . فإذا كان ما وقع من هذا الشخص مجرد شروع في إحداث الوفاة ، كان للمؤمن له الحق في أن يستبدل بالمستفيد شخصا آخر ، ولو كان المستفيد قد قبل ما اشترط لمصلحته من تأمين .

الشرح

٤١٤- تسبب المؤمن له عمدا في وفاة الشخص المؤمن عليه :

تنص الفقرة الأولى من المادة على أنه : " إذا كان التأمين على حياة شخص غير المؤمن له ، برئت ذمة المؤمن من التزاماته متى تسبب المؤمن له عمدا في وفاة ذلك الشخص ، أو وقعت الوفاة بناء على تحريض منه " .

فهذا النص يفترض أن المؤمن له قد أمن على حياة غيره لمصلحته هو ، فأصبح هو المستفيد وطالب التأمين في وقت واحد ، أما المؤمن على حياته فهو شخص آخر ليس طرفا في عقد التأمين ولكنه وافق على العقد طبقا للمادة ٧٥٥ مدني .

فكان مقتضى عقد التأمين أن يستحق المستفيد مبلغ التأمين بمجرد وفاة المؤمن على حياته . إلا أن المؤمن له هنا وقد تسبب عمداً في وفاة المؤمن عليه أو حرص على وفاته ، ليحقق مصلحة لنفسه وهي الحصول على مبلغ التأمين عن طريق الجريمة ، فإنه لا يستحق مبلغ التأمين وينتهى عقد التأمين ، وتبرأ ذمة المؤمن من مبلغ التأمين .

وقد يتسبب المؤمن له في وفاة المؤمن على حياته بدافع آخر غير الرغبة في الحصول على مبلغ التأمين كأن يقتله أخذاً بالثأر أو لعداوة تجد بينهما أو لغير ذلك من الأسباب ، ومع ذلك يحرم من مبلغ التأمين^(١).

فضلاً عن أن تسبب المستفيد في وفاة المؤمن على حياته ، يحقق الحظر المؤمن عليه بفعله . ومن القواعد الأساسية في التأمين أنه لا يجوز أن يتعلق تحقق الخطر بمحض إرادة أحد طرفي العقد حتى يبقى عنصر الاحتمال في عقد التأمين قائماً .

والقتل الذي يبرئ ذمة المؤمن ، هو القتل العمد المؤثم ، فلا يكفي أن يتسبب خطأ في الوفاة أو يعتدى عليه بالضرب مما يفضي إلى موته ما دامت نية القتل قد انتفت ، وقد يكون القتل متعمداً ولكنه يكون غير مؤثم وفي هذه الحالة لا تبرأ ذمة المؤمن ويجب عليه دفع مبلغ التأمين للمستفيد . ومثال ذلك القتل العمد إذا كان دفاعاً عن النفس .

(١) المنهوى ص ١٣٢٨ وما بعدها .

ولا يشترط صدور حكم جنائي بإدانة المستفيد فقد يحفظ التحقيق أولا يتم الإبلاغ فيجوز إثبات القتل أمام المحكمة المدنية طالما لم يصدر حكم بالبراءة ، ويستوى أن يكون القاتل فاعلا أو شريكا^(١).

٤١٥ - تسبب المستفيد في موت المؤمن على حياته :

تنص الفقرة الثانية من المادة على أن : " وإذا كان التأمين على الحياة لصالح شخص غير المؤمن له ، فلا يستفيد هذا الشخص من التأمين إذا تسبب عمدا في وفاة الشخص المؤمن على حياته ، أو وقعت الوفاة بناء على تحريض منه ... الخ " .

فالفرض هنا أن يقع التأمين لمصلحة الغير سواء كان المؤمن على حياته (أى المؤمن له) هو أيضا طالب التأمين أو كانا شخصين مختلفين ، أى سواء كان التأمين تأمينا على حياة الغير كما هو لمصلحة الغير أو كان تأمينا على حياة نفس طالب التأمين ، وفى هذا الفرض أيضا يكون المستفيد شخصا آخر غير المؤمن على حياته ، وله مصلحة فى موته حتى يتقاضى مبلغ التأمين . فإذا تسبب فى موته أو حرض على قتله فقتل بالتفصيل السابق ، فإنه يحرم من مبلغ التأمين وفى هذا الفرض لا يبرأ المؤمن من التزامه بدفع مبلغ التأمين كما فى الحالة السابقة ، وإنما يسقط حق المستفيد من هذا التأمين .

(١) المستشار أنور طلبه ص ٥٩٩ - عبد الوود يحيى فى التأمين على الحياة ص ١٣٥ .

وقد خالف المشرع فى هذا حكم القانون الفرنسى (م٧٩) التى
تسوى بين المستأمن والمستفيد ، وتعتبر الفعل العمد الذى يصدر
من المستفيد يودى إلى نفس النتيجة التى يودى إليها الفعل العمد
الصادر من المستأمن ، وذلك لأن المستفيد وإن لم يكن متعاقدا ، إلا
أن تعيينه كمستفيد يجعل له حقا مباشرا يكون بموجبه دائما للمؤمن .
فإذا تسبب بفعله العمد فى وفاة المؤمن على حياته انعدمت فكرة
الخطر وانعدمت معها صفة الاحتمال التى يقوم عليها التأمين^(١) .
ولما كانت نمة المؤمن لا تبرأ من مبلغ التأمين ، فإنه يدفع هذا
المبلغ إلى طالب التأمين إذا لم يكن هو المعتدى على حياته ، أو
إلى ورثته إذا كان طالب التأمين هو فى الوقت ذاته المؤمن له
المعتدى على حياته .
وإذا أفضى الاعتداء على حياة المؤمن على حياته إلى مجرد
شروع فى القتل كان لطالب التأمين الحق فى أن يستبدل بالمستفيد
شخصا آخر ، رغم قبول المستفيد من قبل ما اشترط لمصلحته من
تأمين .

(١) عبد الوود يحيى فى التأمين على الحياة ص ١٢٤ .

مادة (٧٥٨)

١- يجوز في التأمين على الحياة الاتفاق على أن يدفع مبلغ التأمين ، إما إلى أشخاص معينين ، وإما إلى أشخاص يعينهم المؤمن له فيما بعد .

٢- ويعتبر التأمين معقودا لمصلحة مستفيدين معينين إذا ذكر المؤمن له في الوثيقة أن التأمين معقود لمصلحة زوجه أو أولاده أو فروعه من ولد منهم ومن لم يولد ، أو لورثته دون نكر أسمائهم . فإذا كان للتأمين لصالح الورثة دون ذكر أسمائهم كان لهؤلاء الحق في مبلغ التأمين ، كل بنسبة نصيبه في الميراث . ويثبت لهم هذا الحق ولو نزلوا عن الإرث .

٣- ويقصد بالزوج الشخص الذي تثبت له هذه الصفة وقت وفاة المؤمن له ، ويقصد بالأولاد الفروع الذين يثبت لهم في ذلك الوقت حق الإرث .

الشرح

٤١٦- المستفيد من التأمين :

المستفيد من التأمين هو الشخص الذي يتمحض الضمان لمصلحته ، بمعنى أن يصبح المستحق الوحيد لعوض التأمين إذا تحقق الخطر المؤمن منه .

وقد يكون المؤمن له هو في نفس الوقت المستفيد من التأمين ،

كما فى بعض صور التأمين على الحياة كالتأمين حال الحياة والتأمين المختلط ، أوفى حالة التأمين من الحريق على أموال المؤمن له .

وكثيرا ما يعقد التأمين لمصلحة شخص آخر غير المستأمن ، كورثته (فى التأمين على الوفاة) ، أودائتيه (فى تأمين الضمان) ، أو المجنى عليه (فى التأمين من المسؤولية عن الحوادث التى تصيب الغير بفعل المؤمن له) ، أو أى شخص آخر يحدده المؤمن له للحصول على عوض التأمين .

والغالب فى التأمين على الحياة أن تكون الغاية منه هى إفادة الغير منه ، فى حين أنه يندر فى أنواع التأمين الأخرى أن يتأثر المؤمن له بغير مصلحته الشخصية ، فهو ييغى من التأمين ضمان أمواله أو مسئوليته ، لا تحقيق مصلحة لغيره ، وبذلك يجمع العاقد فى شخصه بين صفتى المؤمن له والمستفيد^(١) .

وإذا كان المستفيد غير المؤمن له ، فإن تعيينه قد يكون بمقابل أو بغير مقابل . وفى الغالب أن يكون من غير مقابل . فالمؤمن له يقصد تقديم منفعة للمستفيد ، الذى لا يقدم مباشرة أو بطريق غير مباشر أى مقابل . ويعفى التأمين على الحياة فى هذه الحالة من الإجراءات الشكلية للهبة ، إذ يكون تبرعا غير مباشر مما لا تستلزم فيه الرسمية .

(١) محمد على عرفه ص ٢٤٣ .

وقد يكون تعيين المستفيد بمقابل إذا كان المؤمن له ملزماً قبل شخص فيعينه كمستفيد من عقد التأمين ، فيؤمن دائته من إعساره^(١).

تعيين المستفيد من التأمين :

٤١٧ - من يقوم بتعيين المستفيد :

سواء كان التأمين على الحياة لصالح الغير تبرعاً أو معاوضة ، فإن الحق في تعيين المستفيد يكون للمستأمن وحده باعتبار أنه الطرف الآخر في عقد التأمين ، ولذلك فهو يملك توجيه المنفعة منه إلى أى غرض يريده .

ويعتبر الحق في تعيين المستفيد من الحقوق الشخصية البحتة ، ومن ثم لا يستطيع دائنو المستأمن استعماله عن طريق الدعوى غير المباشرة ، كذلك لا يجوز لورثة طالب التأمين استعمال حق تعيين المستفيد ، بعد وفاته^(٢). وإذا مات قبل أن يستعمله دخل مبلغ التأمين في تركته لأنه لا يوجد مستفيد فيصبح هو المستفيد . ومن ثم ينتقل مبلغ التأمين إلى ورثته لا باعتبارهم مستفيدين بل باعتبارهم ورثة فينقضى دائنو التركة حقوقهم قبل انتقاله إلى الورثة إذ لا تركة إلا بعد سداد الديون .

(١) محمد كامل مرسى ص ٣٤١ .

(٢) السنهوري ص ١٣٣٣ - محمد على عرفه ص ٢٤٤ - عبد الوودود

يحيى في التأمين على الحياة ص ١٣٨ .

وإذا كان التأمين على حياة شخص آخر غير المستامن (التأمين على حياة الغير) - وهو الفرض الغالب في حالة التأمين من الوفاة - فإن المستفيد يكسب حقا مباشرا على عوض التأمين ، بمعنى أن حقه لا يؤول إليه عن طريق المؤمن له باعتباره خلفا له ، بل إنه يكتسب هذا الحق مباشرة من عقد التأمين ، ولو أنه لم يكن طرفا فيه . وما ذلك إلا تطبيقا لأحكام الاشتراط لمصلحة الغير .

ولهذا التخريج نتائج عملية غاية في الأهمية ، إذ يصبح المستفيد مزودا بدعوى مباشرة في مواجهة المؤمن فلا يخشى بذلك منافسة دائني المستامن في حالة إعساره أو إفلاسه ، كما أنه يكون في منجى من مشاركة الورثة إياه في هذا المبلغ استنادا إلى أحكام الوصية لأنه لم يتلق هذا الحق من تركة المؤمن له ، بل من عقد التأمين مباشرة .

على أنه وإن لم يكن للدائنين أو الورثة حق مشاركة المستفيد في عوض التأمين ، فقد يتقرر لهم الحق أحيانا في محاسبته على الأقساط التي دفعها المؤمن له . ويتحقق ذلك في حالة إفلاس المؤمن له ، إذ يجب أن يرد إلى جماعة الدائنين أقساط التأمين التي دفعها المقلس في فترة الريبة أو قبلها ، بشرط أن يثبت أن المقلس كان وقت دفعها عالما بما عليه حالة أعماله من سوء وحرَج . كما يجوز أيضا رجوع الورثة على المستفيد بالأقساط إذا تبين أن المورث لم يدفعها متبرعا . وذلك كما إذا أمن مدين على حياته

لمصلحة دائئه ليضمن له سداد دينه ، ثم مات المؤمن له قبل حلول ميعاد الاستحقاق ، فيكون للدائن الحق في قبض مبلغ التأمين ، كما يكون للورثة الحق في محاسبته على الأقساط المدفوعة فيما زاد على مقدار الدائن إذ لم يقصد مورثهم أن يتبرع بها لدائن^(١).

٤١٨- متى يكون تعيين المستفيد ؟

يكون لطالب التأمين تعيين المستفيد في وثيقة التأمين كما يجوز له تعيينه في أثناء العقد إلى وقت انتهائه ، أى إلى موت المؤمن له في التأمين لحال الحياة . وله أن يعينه يوم استحقاق مبلغ التأمين بالذات ، كما إذا كان قد أمن على حياته لمصلحة مستفيد بوصية تنفذ عند موته أى عند استحقاق مبلغ التأمين .

وللمؤمن له استبدال المستفيد وتعيين غيره في أى وقت أراد ، طالما أن المستفيد الأصلي لم يعلن قبوله لما اشترط لمصلحته . فحتى هذه اللحظة يكون للمؤمن له مطلق الحرية في أن يتصرف في عوض التأمين لشخص آخر ، سواء بالبيع عن طريق الحوالة ، أو حتى بالرهن فقط .

وله في جميع الأحوال أن يعين في أى وقت إلى وقت استحقاق مبلغ التأمين مستفيدا آخر يأتى مكان المستفيد الأصلي فيما إذا سقط حق المستفيد الأصلي لعدم قبوله أو لموته أو لأى سبب آخر ، أو

(١) محمد على عرفه ص ٣٤٥ .

يأتى مع المستفيد الأصلى فيما إذا كان هذا المستفيد دائنا لطالب التأمين مثلا ، ولا يستغرق حقه كل مبلغ التأمين فيؤول الباقي للمستفيد الآخر (١).

ولا يشترط لصحة تغيير المستفيد صدوره فى شكل خاص ، كما يصح أن يكون صريحا أو ضمنيا . إنما يجب أن يستتج هذا التغيير الضمنى من وقائع لا يدع مجالا للشك فى أن المستأنف قصد حقيقة استبعاد المستفيد الأصلى .

ولا ضرورة لتدخل المؤمن لكى ينتج تغيير المستفيد أثره القانونى ، بل يكفى مجرد إخطاره به . لكن إذا اشترط فى وثيقة التأمين أن تغيير المستفيد لا يحتج به على المؤمن ما لم يثبت فى ملحق خاص مرفق بالوثيقة ، فلا يجوز الاحتجاج به فى مواجهة المؤمن إلا بحصوله بهذه الطريقة . وفيما عدا ذلك إذا أظهر المستأنم رغبته فى تعيين المستفيد أو تغييره بخطاب أرسله إلى المؤمن ، لكنه توفى قبل التوقيع على الملحق الذى أعده لهذا الغرض ، فإن إظهار رغبة المؤمن له على هذا النحو يكفى لتقرير حق المستفيد فى مواجهة المؤمن فيتعين عليه الوفاء له دون غيره بمبلغ التأمين .

(١) المنهوى ص ١٣٣٥ - محمد كامل مرسى ص ٣٤٢ - عبد الوود
بحيى فى التأمين على الحياة ص ١٣٩ .

ولما كان الرجوع عن الاشتراط حقا شخصيا للمشتراط كان من المتفق عليه أنه لا تجوز مباشرته لأحد سواه ، فلا يقبل من دائنيه مباشرة الحق باسمه . كما يمتنع ذلك على ورثته أيضا (م ١٥٥ منى)^(١).

٤١٩- كيفية التعيين :

يجوز أن يكون التعيين مباشرا أى بالاسم بأن يذكر بالاسم واللقب . فيكون المستفيد معينا تعيينا تاما .

على أنه ليس من الضروري تعيين المستفيد بالاسم ، فقد يكون التعيين بطريق غير مباشر ببيان صفته بحيث يمكن تعيينه بوجه التعيين ولو عند نهاية العقد . فيكفى أن يكون المستفيد قابلا للتعين . ولذلك تنص الفقرة الأولى من المادة على أن :

" يجوز فى التأمين على الحياة الاتفاق على أن يدفع مبلغ التأمين ، إما إلى أشخاص معينين ، وإما إلى أشخاص يعينهم المؤمن له فيما بعد " .

وقد ضربت الفقرة الثانية من المادة مثلا لذلك إذ قضت بأن يعتبر التأمين معقودا لمصلحة مستفيدين معينين إذ ذكر المؤمن له فى الوثيقة أن التأمين معقود لمصلحة زوجه أو أولاده أو فروعهم من ولد منهم ومن لم يولد ، أو لورثته دون نكر أسمائهم . فإذا

(١) محمد على عرفه ص ٢٥٠ وما بعدها .

كان التأمين لصالح الورثة دون ذكر أسمائهم كان لهؤلاء الحق في مبلغ التأمين ، كل بنسبة نصيبه في الميراث . ويثبت لهم هذا الحق ولو نزلوا عن الإرث .

ولتطبيق هذا المثل يراعى ما يأتى :

١- الزوج : يعتبر زوج طالب التأمين مستفيدا معينا وإن لم يذكر بالاسم . ويسرى هذا الحكم سواء عقد التأمين فى أثناء الزوجية أو عقد قبل الزواج .
ويقصد بالزوج هنا الزوج أو الزوجة الذى تثبت له هذه الصفة وقت وفاة المؤمن له .

فإذا تزوج المؤمن له قبل إبرام عقد التأمين ، ثم انحلت رابطة الزوجية بعد إبرام عقد التأمين بالطلاق أو الموت أو بغير ذلك من الأسباب ، ثم تزوج المؤمن له مرة أخرى ومات بعد ذلك ، فالزوج الثانى الذى تثبت له هذه الصفة وقت وفاة المؤمن له ، لا الزوج الأول الذى انحلت رابطة زوجيته ، يكون هو المستفيد^(١) .

٢- الأولاد والفروع :

يعتبر مستفيدون معينون الأولاد والفروع ولو لم تذكر أسمائهم ، من ولد منهم ومن لم يولد . ولا شك أن من يكون منهم مولودا أو حملا وقت الاشتراط يعتبر مستفيدا معينا . ويعتبر كذلك من يولد

(١) عبد الودود يحى فى التأمين على الحياة ص ١٤٠ ومابعدها .

بعد الاشتراط ، لأنه فى الاشتراط لمصلحة الغير يجوز أن يكون
الاشتراط لمصلحة شخص مستقبل متى كان تعيينه مستطاعا وقت
أن ينتج العقد أثره (م ١٥٦ مدنى) .

والعبرة فى تعيين المستفيد فى هذه الحالة تكون ب وفاة المؤمن له .
فمن ولد من أولاد وأحفاد وكانوا يعيشون وقت وفاته أو كانوا أجنة
فى بطون أمهاتهم ، كانوا مستفيدين من التأمين ^(١) .

٣- الورثة :

إذا كان التأمين لصالح ورثة المؤمن له دون ذكر أسمائهم كان
لهؤلاء الحق فى مبلغ التأمين كل بنسبة نصيبه فى الميراث .
وتكون العبرة فى تحديد هؤلاء الورثة بمن يثبت له صفة
الوارث وقت وفاة المؤمن له ، سواء ولد قبل إبرام عقد التأمين أو
ولد بعد ذلك .

ويستحقون مبلغ التأمين طبقا لنصيبهم الشرعى فى الميراث ،
مالم يحدد المؤمن له لكل منهم نصيبا فى مبلغ التأمين ، فهم
لا يستحقون مبلغ التأمين باعتبارهم ورثة وإنما باعتبارهم مستفيدين .
ويستحق الورثة مبلغ التأمين حتى لو كانوا خاضعين لقانون
أجنبى فى الميراث يجوز النزول عن الإرث ، وكانوا قد نزلوا عن
حقهم فى الإرث ، فإنهم يستحقون مبلغ التأمين بوصفهم مستفيدين
لا بوصفهم ورثة كما ذكرنا .

(١) عبد الوود يحيى فى التأمين على الحياة ص ١٤١ وما بعدها .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

١- " تعيين المستفيد في مشارطات التأمين هو من مسائل الواقع التي تتصل بنصوص المشاركة . فمتى كانت محكمة الموضوع قد استظهرت من مشاركة التأمين أن ورثة المتوفى (العامل) هم المستفيدون منها لا الشركة التي كان يعمل بها . فإن النعى على الحكم المطعون فيه بخطئه في تكيف معنى المستفيد ومخالفته لنص المادة ٧٥٤ من القانون المدني وبأنه لم يخضع مبلغ التأمين لرسم الأولولة على الشركات يكون غير مجد " .

(طعن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٣/٧/٣)

٢- " تمسك شركة التأمين بعدم قبول الدعوى المرفوعة قبلها تأسيسا على أن وثيقة التأمين لم تتضمن اشتراطا لمصلحة المضرور يستمد منه حقا مباشرا يستطيع على أساسه رفع الدعوى قبلها ، دفاع يخالطه واقع يجب عرضه على محكمة الموضوع - هو على الأقل معرفة ما إذا كانت وثيقة التأمين تشتمل أولا تشتمل على هذا الاشتراط - ومن ثم فإنه لا يقبل من الشركة الطاعنة التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض " .

(طعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)

٣- (أ) - " مفاد المادة ٧٥٨ من القانون المدني أنه إذا كان المؤمن له قد عين المستفيد بالاسم على نحو لا غموض فيه فإن

ذلك يدل على تمام تعيين المستفيد بذاته ، فإذا عين المؤمن له المستفيد بصفة تميزه تمييزاً تاماً فيجب الاعتداد بهذه الصفة في تحديد ذات المستفيد عند استحقاق مبلغ التأمين ، أما إذا قرن المؤمن له اسم المستفيد بصفة معينة - فعندئذ يكون على القاضى أن يستخلص نية المؤمن له بيانا لذاتية المستفيد عند الخلاف بشأنها .

(ب) - " المقرر أن تعيين المستفيد في مشارطات التأمين هو من مسائل الواقع التى تتصل بنصوص المشاركة والتى تستقل محكمة الموضوع باستظهارها متى كان استادها فى هذا الصدد يقوم على أسباب سائغة تؤدى إلى النتيجة التى تنتهى إليها ."

(ج) - " من المقرر أن ملحق وثيقة التأمين الأصلية الذى يوقع عليه من طرفيها يعتبر جزءاً لا يتجزأ منها ويندمج ضمن شروطها ولا ينسخ من هذه الشروط إلا ما قصد إلى تعديله فيها ."

(طعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/٤/١٢)

٤- " تعيين المستفيد فى مشارطات التأمين هو من مسائل الواقع التى تستقل محكمة الموضوع باستخلاصها من نصوص المشاركة ولا رقابة عليها فى ذلك من محكمة النقض مادام استخلاصها سائغا ."

(طعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٥/١١/١٢)

٤٢٠- قبول المستفيد للتعين :

يثبت حق المستفيد قبل المؤمن فى مبلغ التأمين بمجرد تعيين المؤمن له لهذا المستفيد ، ولا يتطلب الأمر قبولا من المستفيد لأن التعيين يتم بالإرادة المنفردة للمؤمن له .

غير أن للمستفيد مصلحة جدية فى الإسراع بالقبول ، إذ أن قبوله لما اشترط لمصلحته يضع حدا لحرية المؤمن له فى الرجوع فيه بإرادته المنفردة عملا بالمادة ١/١٥٥ مدنى التى تقضى بأن :
" يجوز للمشتراط دون دائنيه أو روثته أن ينقض المشاركة قبل أن يعلن المنتفع إلى المتعهد أو إلى المشتراط رغبته فى الاستفادة منها ، ما لم يكن مخالفا لما يقتضيه العقد " .

فقبول المستفيد إذن ليس من أثره إنشاء حقه ، بل تثبت هذا الحق الموجود من قبل ، ويشترط فى قبول المستفيد أن يكون الأخير ذا أهلية ، فيصح من القاصر المأذون ومن فى حكمه . ولكنه لايجوز من القاصر غير المأذون ولا من المحجور عليه ، بل يجب أن يصدر ممن يمثلهما ^(١).

فإذا كان الأب هو المؤمن لمصلحة ولده القاصر فيجب بجانب تعاقد مع المؤمن أن يصدر منه قبول مستقل للتعين بالنيابة عن القاصر .

(١) محمد كامل مرسى ص ٣٦٠ .

ويجوز أن يصدر القبول من دائني المستفيد فيباشرون هذا الحق باسمه ، وينتقل هذا الحق إلى ورثته من بعده ، إلا أن يكون حاصلا على سبيل التبرع للمستفيد شخصا ، فلا يسوغ في هذه الحالة أن يصدر القبول من سواه . فإذا توفى المستفيد قبل القبول ، سقط الاشتراط الحاصل لمصلحته . وأصبح الحق في عوض التأمين خالصا للمؤمن له أو لمن يعينه بعد ذلك للاستفادة من التأمين .

ولا يلزم أن يصدر القبول من المستفيد في حياة المشتراط ، بل يصح صدوره بعد وفاته ، طالما أنه لم يرجع عن اشتراطه (١).

ولا يشترط في القبول شكل خاص . ويصح أن يكون صريحا أو ضمنيا . ولكن لما كان القبول في صالح المستفيد دائما فإنه يمكن استنتاجه من أية قرينة تدل عليه . فيستنتج مثلا من مجرد مطالبته بتنفيذ الاشتراط لصالحه أو من حيازته الدائمة لوثيقة التأمين أو للملحق المتضمن للاشتراط برضاء المؤمن له . أو إذا طالب المستفيد المؤمن بمبلغ التأمين أو حل محل المؤمن له في دفع أقساط التأمين أو رضى بخصم من رتبته في نظير التأمين الذي عقده صاحب العمل لمصلحته (٢).

(١) محمد على عرفه ص ٢٥١ ومابعدها - السنهاوى ص ١٣٤٢ - عبد
الودود يحيى في التأمين على الحياة ص ١٥٠ .

(٢) محمد على عرفه ص ٢٥١ - السنهاوى ص ١٣٤٣ .

ولا يسرى قبول التعيين فى مواجهة المؤمن إلا من وقت علمه بذلك . والمستفيد يقوم عادة بإخطار المؤمن بأية وسيلة . أما لو نقض المؤمن له هذا التعيين وأخطر المؤمن بذلك قبل إخطار المستفيد له ، جاز للمؤمن أن يعطى مبلغ التأمين للمستفيد الجديد . ويجوز أن يصدر القبول فى أى وقت مادام المؤمن له لم ينقض التعيين ويصح حتى بعد شهر إفلاس المؤمن له أو بعد وفاة المؤمن له . فإذا ما صدر القبول أصبح التعيين نهائيا فلا يجوز للمؤمن له الرجوع فيه إلا إذا شرع المستفيد فى قتل المؤمن له (مادة ٧٥٧) أو كان التصرف تبرعا فيجوز للمؤمن له الرجوع فى هبته لعنر مقبول إذا لم يوجد مانع من الرجوع (م ٥٠٢) ^(١) . وكانت المادة ١٠٨٩/٣ من المشروع التمهيدى للتقنين المدنى تنص على أن :

" ولا ينفذ فى حق المؤمن قبول المستفيد للتأمين المعقود لصالحه ، أو رجوع طالب التأمين فىمن اشترط التأمين لمصلحته ، إلا وقت علمه بذلك " إلا أن المادة حذفت فى لجنة القانون المدنى بمجلس الشيوخ لأنها تتعلق بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تتضمنها قوانين خاصة ^(٢) .

(١) المستشار أنور طلبه ص ٦٠٣ .

(٢) مجموعة الأعمال التحضيرية جـ ٥ ص ٣٦٩ الهامش ومابعدها .

٤٢١- الإدلاء بالبيانات المتعلقة بالخطر :

الخطر هو محل التزام المؤمن ، ولكي يتحدد الخطر لابد أن يعرف المؤمن كل الظروف الهامة التي يمكن أن تكون مؤثرة فيه ، إما لأنها تزيد فرصة تحققه وإما لأنها قد تؤدي إلى تفاقم آثاره ، ودون هذا التحديد سيكون من المتعذر أن يأخذ المؤمن فكرة حقيقية عن الخطر ، ويتعذر عليه بالتالي أن يقدّر الثمن الذي يطلبه كمقابل لضمان هذا الخطر . صحيح أن المؤمن يستطيع أن يبذل جهدا للحصول على ما يريد معرفته من ظروف متعلقة بالخطر ، فإذا تعلق الأمر بتأمين ضد الحريق مثلا ، كان عليه أن يرسل خبراءه لمعاينة المبنى المطلوب التأمين عليه لمعرفة موقعه ، والمواد المستعملة في بنائه وطريقة استعماله ، وغير ذلك من الظروف التي يمكن أن تكون مؤثرة في الحريق ، وإذا تعلق الأمر بتأمين على الحياة كان باستطاعة المؤمن أن يطلب تقريرا طبيا عن الحالة الصحية للمؤمن على حياته ، ولكن مهما بلغت الدقة في تحريات المؤمن فإنه لن يستطيع أن يأخذ صورة حقيقية عن الخطر ، ما لم يعاونه طالب التأمين في هذا الشأن ، فلا يستطيع المؤمن أن يعرف مثلا ، ما إذا كانت هناك عقود تأمين مبرمة مع مؤمن آخر لضمان نفس الخطر ، أو ما إذا كان طالب التأمين قد سبق أن طلب التأمين على نفس الشيء ورفض طلبه . وفي التأمين على الحياة لا يستطيع

المؤمن أن يعرف الأمراض السابقة للمؤمن على حياته ، أو ما إذا كانت توجد أمراض وراثية في أسرته . وكل هذه البيانات يحتاج المؤمن إلى معرفتها في كثير من الحالات .

ولذلك فإن قوانين التأمين تضع على عاتق طالب التأمين التزاما مؤداه أن يخطر المؤمن وقت إبرام العقد بكل الظروف المتعلقة بالخطر ، والتي يكون من شأنها أن تؤثر في قرار المؤمن ، إما بالنسبة لقبول التأمين أو رفضه وإما بالنسبة للشروط التي سيقبل على أساسها التأمين^(١).

٤٢٢- أساس هذا الالتزام :

التزام طالب التأمين بالإدلاء بالبيانات المتعلقة بالخطر ليس التزاما ناشئا عن عقد التأمين ، وإنما هو التزام سابق على العقد ، يجب أن يتم الوفاء به أثناء إبرام التأمين . فإذا تم العقد لم يعد هناك محل للوفاء به ، وإنما يتعلق حينئذ بتصحيح ما سبق أن أدلى به طالب التأمين من بيانات .

وأمام أهمية الدور الذي يقوم به طالب التأمين في هذا المجال ألزمته قوانين بعض الدول صراحة على أن يعلن المؤمن بدقة - وقت إبرام العقد - بكل الظروف المعروفة والتي من شأنها أن تساعد المؤمن على تقدير طبيعة ونوعية الخطر الذي يلتزم بضمانه

(١) عبد الوود يحيى فى شرح العقود المسماة ص ٣٣٢ ومابعدهما - محمد زهرة ١٨٧ ومابعدهما .

وكانت المادة (١٠٦٦/ب) من المشروع التمهيدي للتقنين المدني تنص على أنه يجب على طالب التأمين " أن يقرر في دفعة وقت إبرام العقد ، كل الظروف المعلومة له والتي يهتم المؤمن معرفتها ليتمكن من تقدير المخاطر التي يأخذها على عاتقه " . غير أن هذه المادة حذفت بلجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ . لأنها تتعلق بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة ^(١).

ولا يمكن استخلاص هذا الالتزام من القواعد العامة ، لأن المتعاقد لا يلتزم في المراحل التمهيديّة للعقود ، بأن يخطر المتعاقد الآخر بشئ ، وإنما يقع على عاتق كل منهما أن يبحث بنفسه عما يحقق مصلحته . ومع ذلك لا يثور شك في الفقه المصري حول وجود هذا الالتزام باعتباره " تطبيقاً للقواعد المقررة في التأمين " أو أنه يستند إلى العرف التأميني ، أو أنه التزام مترتب على العقد . ولما كان الخلاف ، فالذي يجري عليه العمل ، هو أن وثائق التأمين في مصر تتضمن شروطاً تقرر هذا الالتزام ، وتحدد ما يترتب على الإخلال به من جزاءات وهي شروط منقولة نقلاً يكاد أن يكون حرفياً من النصوص التي تقرر هذا الالتزام في بعض قوانين التأمين المعاصرة ^(٢).

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية جـ ٧ ص ٢٢٣ ، ص ٣٣٩ .

(٢) راجع في عرض ذلك عبد الوود يحيى في شرح العقود المسماة ص ٣٣٤ - وإن كان يرى سيادته أنه لا يمكن إرجاع الالتزام المستلزم

٤٢٣- نطاق الالتزام بالإدلاء ببيانات الخطر :

يلزم المؤمن له بالإدلاء بكل ما لديه من معلومات عن الخطر موضوع التأمين ، وألا يكتّم منها شيئا .

ويجب أن تكون هذه المعلومات مؤثرة في الخطر بمعنى أنها تؤثر على فكرة المؤمن عن الخطر ، وبالتالي على قراره في شأن هذا العقد ، إذا كان قد علم بها قبل إبرامه .

وتكون الظروف مؤثرة في الخطر وفقا للمعنى السابق إذا كان المؤمن لو علم بها لما أبرم العقد أو لما أبرمه وفقا للشروط المتفق عليها ، بأن كان سيطلب قسطا أعلى مثلا . ومن ثم لا تعتبر ظروفًا مؤثرة في الخطر ، وبالتالي لا تدخل في نطاق التزام طالب التأمين ، الظروف التي تعتبر من خصائص بعض مجموعة الأخطار لأن المؤمن لابد أن يعرف هذه الظروف . كذلك لا تعتبر ظروفًا مؤثرة في الخطر الظروف المفيدة للمؤمن .

والبيانات المتعلقة بالخطر ، إما أن تكون متصلة بالخطر ذاته ، أو بشخص المؤمن له .

والبيانات المتصلة بالخطر ذاته تختلف باختلاف نوع التأمين وموضوعه .

بالإدلاء بالبيانات المتعلقة بالخطر إلى أي من الأمس السابقة ، وسيظل هذا الالتزام مشكوكا في أساسه ، وفي شرعية ما يترتب على الإخلال به من جزاءات إلى أن يتقرر هذا الالتزام بنصوص تشريعية على نحو ما هو موجود في قوانين التأمين المعاصرة .

ففى حالة التأمين على عقار من الحريق مثلا ، يتعين على المؤمن له أن يبين نوع البناء وطريقته والمواد التى استعملت فيه . ويجب عليه أيضا أن يحدد مكان العقار ، لأن مقدار القسط يختلف تبعا للمناطق ، وقرب العقار أو بعده عن موطن الخطر . وعليه أن يفصح عن تخصيصه لما لطريقة استعمال العقار من أثر فى مدى احتمال تحقق الخطر .

وفى التأمين من السرقة يعتبر من البيانات الهامة بيان الحوادث التى سبق أن تعرض لها المؤمن له ، سواء فيما يتعلق بموضوع التأمين الجديد ، أو حتى بأشياء أخرى غير محفوظة معه فى نفس المكان .

ومن البيانات الهامة فى التأمين على الميارات تحديد وقت صنع السيارة وتاريخ شرائها ، وما إذا كان قد سبق للمؤمن له التأمين على نفس السيارة لدى شركة أخرى .

وفى التأمين على الأشخاص يطلب ممن يريد التأمين على الحياة أن يدلى بسنة وبسائر البيانات المتعلقة بحالته الصحية ليس فى الحال فحسب ، بل وفى الماضى أيضا .

وإذا كان التأمين من الحوادث فعليه أن يبين مهنته أو صناعته ، ونوع المشاغل التى ينصرف إليها عادة ، أو تلك التى يزمع الانصراف إليها خلال مدة التأمين .

وأخيرا فى التأمين من إصابات العمل يطلب إلى المؤمن له أن يدلى ببيانات دقيقة عن مهنته لما لهذا البيان من أهمية خاصة فى تحديد الخطر ، وبالتالي فى تقدير القسط وأن يقدر مقدار الأجور الكاملة التى يصرفها لعماله ، إذ تقدر الأقساط فى نطاق هذا التأمين بنسبة مجموع الأجور التى تصرف للقائمين بالعمل أثناء مدة التأمين. ولذلك يلزم المؤمن له بمسك دفاتر منظمة يرسلها إلى الشركة فى نهاية كل سنة للاطلاع عليها ، وإعادة النظر فى تقدير القسط على ضوء الزيادة أو النقص فى مجموع الأجور^(١).

أما البيانات المتعلقة بشخص المؤمن له ، فمن بينها تحديد مركز المؤمن له القانونى من الشئ موضوع التأمين (مالك أو منتفع أو دائن مرتين أو وديع أو وكيل أو مستأجر .. الخ) . ويهم هذا البيان لتعرف مصلحته فى المحافظة على الشئ ، ولتفادى خطر التعرض للمطالبة بتعويض مزدوج فى حالة ما إذا كان المؤمن له مجرد حائز عرضى للشئ .

وهناك بيانات يراد بها التثبت من يسار المؤمن له أو يقظته أو سلوكه . فمن ذلك البيانات المتعلقة بالحوادث التى تعرض لها وانتهت مع ذلك بإلغاء التأمين .

وما إذا كان المستأمن قد تقدم بطلب التأمين إلى شركة أخرى ،

(١) محمد على عرفه ص ١٤٦ وما بعدها .

فأجابته بالرفض . وبهم المؤمن أيضا ، فى حالة التأمين من المسؤولية الناجمة عن حوادث السيارات ، أن يعلم ما إذا كانت رخصة السيارة قد سحبت من مالكها بسبب تهوره فى القيادة أو ما شابه ذلك .

وكثيرا ما يهتم المؤمن بالتحقق من يسار المؤمن له ، فيطلب إليه أن يبين ما إذا كان قد سبق الحكم عليه بشهر إقلاسه ، أو بالتصفية القضائية . وللمؤمن أن يطلب إبلاغه بكل تأمين آخر سابق أو لاحق على التأمين الجديد ، ليتوصل بذلك إلى تحديد مسؤوليته بالضبط ^(١).

ومثال الظروف المفيدة للمؤمن التي لا تؤثر فى الخطر وجود محطة إطفاء بجوار المنزل المؤمن عليه ضد الحريق أو مجاورة مركز الشرطة للمخزن المؤمن عليه ضد السرقة ، ذلك أن التزام طالب التأمين بإعلان الظروف المتعلقة بالخطر يهدف إلى حماية جماعة المؤمن لهم ، والظروف الحسنة لا تسئ إليهم .

ومن ثم يترك لطالب التأمين تحقيقا لمصلحته أن ينبه المؤمن إلى هذه الظروف ليصل من وراء ذلك إلى دفع قسط يتناسب مع الخطر ^(٢).

(١) محمد على عرفه ص ١٤٨ وما بعدها .

(٢) عبد الودود يحيى ص ٣٣٦ وما بعدها - السنهوري ص ١١٦٨ وما بعدها .

ومسألة ما إذا كان ظرف ما يعتبر ظرفا مؤثرا أو غير مؤثر
هى مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض ^(١).

وقد قضت محكمة النقض بأن :

١- " إذا أبطلت المحكمة التعاقد على التأمين تأسيسا على أن
تقرير المؤمن أن لديه دفاتر منتظمة لقيد مشترياته ومبيعاته وقائمة
لجرد البضاعة يراجعها بانتظام لم يكن صحيحا ، وأن الدفتر الذى
ظهر أنه يعنيه غير باعث على الاطمئنان لعدم انتظامه ووجود
شطب فيه ، وأن تقريره هذا كان فى خصوص أمر جوهري لتعلقه
بسجل هو المرجع الرئيسى لتعيين ما على شركة التأمين أن تؤديه
إليه فى حالة وقوع الخطر المؤمن فيه ، فهذا منها قصور فى
تسبب حكمها ، إذ أن عدم انتظام القيد فى الدفاتر لا يؤدى عقلا إلى
القول بكنب التقرير بوجود دفاتر ، بل كل ما يترتب عليه هو
التأثير فى قوة الدفتر كأداة إثبات ، وإذ أن المحكمة حين اعتبرت
البيان عن السجل وقائمة الجرد جوهريا لتعلقه بإثبات الضرر الذى
يلحق المؤمن له من وقوع الخطر المؤمن منه وأنه يحدد فيما بين
العاقدين طريقة إثباته ، لم تبين على ذلك على اعتبارات من شأنها
أن تبرره . وخصوصا أن عبء إثبات الضرر يقع دائما على
المؤمن له دون الشركة المؤمنة ، مما مفاده أن تعلق ذلك البيان
بالإثبات ليس من شأنه أن يفيد أنه جوهري له " .

(طعن رقم ٦٥ لسنة ١٥ ق جلسة ١٦/٥/١٩٤٦)

(١) أحمد شرف الدين ص ٢٠٦ .

٢- " إذا تعاقد شخص مع شركة تأمين على التأمين عن البضائع الموجودة بمحله من السرقة وقرر كذبا في إجابته عن الأسئلة المدونة في طلب التأمين أنه يقيد مشترياته ومبيعاته في سجل خاص وأنه يحتفظ بقائمة جرد بضاعته ، وكان منصوبا في وثيقة التأمين على بطلان عقد التأمين إذا كان ما قرره طالب التأمين غير صحيح ، ثم استخلص الحكم استخلاصا سائغا أن البيانات المشار إليها هي بيانات جوهرية ذات أثر في تكوين التعاقد ورتب على عدم صحتها سقوط حق المؤمن له في مبلغ التأمين إعمالا لنص العقد ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ولا يغير من ذلك أن البيان الكاذب لم يكن له دخل في وقوع الخطر الذي حصل من أجله التأمين .

ومتى كان الحكم قد أقام قضاءه على أساس الشرط الصريح الوارد في عقد التأمين والذي من مقتضاه بطلان العقد لعدم صحة ما قرره طالب التأمين ، وهذا شرط جائز قانونا ، فلا يكون ثمة محل للنعي على الحكم بأنه قد أضاف إلى أسباب بطلان العقود سببا جديدا لا يقره القانون .

(طعن رقم ١١٨ لسنة ١٧ ق جلسة ١٤/٤/١٩٤٩)

٣- " متى كان البيان - الخاص بالمرض - في وثيقة التأمين قد جعله المؤمن محل سؤال محدد مكتوب فإنه يعتبر جوهريا فسي نظره ولازما لتقدير الخطر المؤمن منه فإذا أقر المؤمن له بعدم

سبق إصابته بمرض الكلى مع ثبوت إصابته به وعلمه بذلك - على ما سجله الحكم المطعون فيه - فإن هذا الإقرار من شأنه أن ينقص من تقدير الشركة المؤمنة لجسامة الخطر المؤمن منه ، ومن ثم فإذا لم يعمل الحكم الشرط الوارد في عقد التأمين والذي مقتضاه بطلان العقد وسقوط حق المؤمن له في مبلغ التأمين في حالة إدلائه ببيانات خاطئة في إقراراته الواردة في طلب التأمين والتي أبرم التأمين على أساسها وهو شرط جائز قانونا وواجب الأعمال حتى ولو لم يكن للبيان الكاذب دخل في وقوع الخطر المؤمن منه فإن الحكم يكون قد خالف القانون بمخالفة شروط العقد مما يستوجب نقضه ، ولا يبرئه من هذه المخالفة ما قاله من أن مرض الكلى الذى أصاب المؤمن له ليس مما يخشى منه سوء العاقبة وأنه كان مرضا عارضا وكان المؤمن له قد شفى منه وقت إبرام عقد التأمين إذ أن ذلك - بفرض صحته - لم يكن ليعفى المؤمن له من واجب ذكر هذا المرض في إقراراته الواردة في طلب التأمين مادام أن ذلك كان محل سؤال محدد مكتوب ."

(طعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٣٠)

٤٢٤ - وجوب علم المؤمن له بالبيانات :

يقرر الفقه بوجه عام أنه لكي يسأل طالب التأمين عن الإخلال بالتزامه بالإدلاء بالبيانات المتعلقة بالخطر ، لا يكفي أن تكون هذه البيانات جوهرية بالمعنى الذى حددناه . وإنما يجب بالإضافة إلى

ذلك أن تكون هذه البيانات معلومة له . وهذا الشرط يبدو منطقيا وعادلا بالنسبة لطالب التأمين ، إذ لا يمكن أن يلتزم بإعلان ظروف متعلقة بالخطر ، إذا كان غير عالم بهذه الظروف . وهذا دليل على أننا هنا بصدد التزام خاص بعقد التأمين وليس مجرد تطبيق للقواعد العامة للغلط في القانون المدني . فالالتزام بتقديم البيانات المتعلقة بالخطر - بأى حال من الأحوال - ليس تطبيقا من تطبيقات الغلط ، بل هو التزام ذو " ذاتية " خاصة يتعلق فقط بعقد التأمين ^(١).

ويعتبر شرط العلم متوافرا ، إذا كان الظرف محل السؤال معلوما لطالب التأمين وقت إبرام العقد . ولا يقع على عاتق طالب التأمين واجب البحث والتحري عن كل ما يحيط بالخطر من ظروف ، ولذلك لا يمكن القول بأن طالب التأمين كان يجب أن يعلم بهذا الظرف أو ذاك ، لأن وجوب العلم ، لا يأخذ حكم العلم ^(٢).

(١) محمد زهرة ص ١٩٩ - عبد الوود في العقود المسماة ص ٣٤٠.

(٢) عبد الوود يحيى ص ٤٣٠ وما بعدها - محمد حسام لطفي ص ١٨٢ -

أحمد شرف الدين ص ٢٠٦ - محمد شكري سرور ص ١٥٦ -

وعكس ذلك السنهوري ص ١١٧٢ فيذهب إلى أنه ليس من الضروري العلم الفعلي ، بل يكفي أن يكون المؤمن له مستطيعا هذا العلم . فكل بيان يعلم به المؤمن له أو كان يستطيع أن يعلم به ويكون من شأنه أن يمكن المؤمن من تقدير الخطر ، يتعين على المؤمن له أن يقدمه للمؤمن عند إبرام العقد . فيجب إذن أن يبذل المؤمن له قبرا معقولا من العناية في العلم بالخطر الذي يؤمن منه . وجهله بواقعة جوهرية تتعلق بهذا الخطر لا يعفيه من الالتزام بتقديم بيان عنها إلا إذا كان من المعقول أن يكون جاهلا بهذه الواقعة .

وإذا كانت معرفة طالب التأمين بظرف ما غير يقينية ، بأن كان هناك شائعات حول ظرف من الظروف ، فإن هذه يمكن أن تعتبر معرفة ، ويجب على طالب التأمين أن يخطر المؤمن بما وصل إلى علمه من أخبار لم تتأكد صحتها^(١).

وهناك فرق بين جهل المؤمن له لواقعة تتعلق بالخطر على النحو الذى أوردناه ، وبين أن يكون حسن النية . فحسن النية لا يعنى أن يكون جاهلا بالواقعة ، بل يعنى أن يكون عالما بها ولكنه أهمل فى تقديمها دون أن يقصد بذلك غش المؤمن أو الإضرار به ، فإهماله صادر عن عدم اكتراث لا عن سوء نية . والمؤمن له حسن النية لا يعفى من الالتزام بتقديم البيان الذى يعلمه ، ولكن إخلاله بهذا الالتزام يستوجب جزاء أخف من جزاء الإخلال بالالتزام عن سوء نية^(٢).

٤٢٥- علم المؤمن بظروف الخطر :

يجب ملاحظة أن الغرض من إلزام المؤمن له بإعلان بعض الظروف للمؤمن هو إعلام هذا الأخير بها ليستطيع على أساس ذلك العلم قبول أو رفض مبدأ التأمين أو ليقبل التأمين على أساس شروط معينة ، فإذا كان المؤمن يعلم هذه الظروف فلا وجه لإلزام

(١) عبد اللود يحيى دروس فى العقود المسماة ص ٢٤١ .

(٢) المنهوى ص ١١٧٢ وما بعدها - أحمد شرف الدين ص ٢٠٧ .

المؤمن له بإعلانها ولا يستطيع المؤمن من ثم ، أن يتمسك بإخلال المؤمن له بالتزامه هذا بعد أن أقدم على التعاقد معه^(١) .
ويعتبر معلوما للمؤمن ما يوجد فى سجلاته . فإذا كان لطالب التأمين عدة وثائق لدى نفس المؤمن ، فإن ما ورد فى هذه الوثائق من بيانات يعتبر معلوما للمؤمن . من ثم لا يكون طالب التأمين مخلا بالتزامه إذا لم يعلن فى طلب التأمين الجديد بيان سبق أن أعلنه عند إبرام تأمين سابق^(٢) .

٤٢٦- هل يقوم علم الوسيط مقام علم المؤمن ؟

يثور التساؤل عما إذا كان علم الوسيط ببيان الخطر يقوم مقام علم المؤمن به ، بحيث لا يلزم المؤمن له بالإدلاء بهذه البيانات .
والجواب على ذلك أنه إذا كان الوسيط فى التأمين وكيلًا مفوضًا ، وهو له صلاحية إبرام عقود التأمين ، فإن معرفة هذا الوكيل بظرف متعلق بالخطر تعادل تماما معرفة المؤمن .
أما معرفة وسيط التأمين الذى تقتصر مهمته على التوسط فى إبرام العقود ، فلا تكفى ولا تتساوى فى الحكم مع معرفة المؤمن ، ما لم يكن هذا الوسيط مكلفًا من قبل المؤمن باختبار الخطر وتقديم تقرير بشأنه ، إذ فى هذه الحالة يعتد بعلمه بظروف الخطر ، ويأخذ علمه حكم علم المؤمن بهذه الظروف^(٣) .

(١) أحمد شرف الدين ص ٢٠٨ .

(٢) عبد الودود يحيى دروس فى العقود المسماة ص ٣٤٤ ومابعدها .

(٣) عبد الودود يحيى دروس فى العقود المسماة ص ٣٤٤- أحمد شرف الدين ص ٢٠٨ ومابعدها .

٤٢٧- هل يقوم علم الطبيب الثقة مقام علم المؤمن ؟

الطبيب الثقة هو الطبيب الذى يوقع الكشف الطبى على طالب التأمين على حياته .

وقد ذهب رأى إلى عدم الاعتماد بما يعلمه الطبيب الثقة من ظروف متعلقة بالحالة الصحية لطالب التأمين ، إذا كان هذا الأخير لم يعلن هذه الظروف ، ذلك أن الطبيب الثقة يكون فى الغالب من الأحوال هو الطبيب الخاص لطالب التأمين ، ولذلك لا يسوى فى الحكم بين علمه وعلم المؤمن بظروف الخطر ، لأنه فى الواقع أقرب إلى طالب التأمين منه إلى المؤمن .

بينما يذهب رأى آخر إلى أن الطبيب الثقة عندما يقوم بتوقيع الكشف الطبى على طالب التأمين ، إنما يقوم باختبار الخطر لحساب المؤمن ، الأمر الذى يترتب عليه أن علمه بظرف متعلق بالحالة الصحية لطالب التأمين ، يأخذ حكم علم المؤمن بهذا الظرف^(١).

ونرى الأخذ بالرأى الأخير .

٤٢٨- الملزم بالإعلان :

يقصد بالإعلان إحاطة المؤمن علما بالبيانات الخاصة بالخطر التى لا يعلمها .

(١) عبد الرودود يحيى فى دروس فى العقود المسماة ص ٣٣٤ .

ويقع عبء الإعلان على عاتق المؤمن له . فهو الذى يتعاقد مع المؤمن ، وهو الذى يوافق - مقما - على أن يتحمل عبء هذا الالتزام .

ولكن إلى جانب طالب التأمين قد يوجد شخص آخر يقع على عاتقه هذا الالتزام بجانب المؤمن له . ونجد ذلك واضحا فى التأمين على حياة الغير حيث يلتزم المؤمن على حياته - بالإضافة إلى المؤمن له - بإعلان ظروف وبيانات الخطر لأنه أكثر الناس علما بها (١).

أما غير هؤلاء كالمستفيدين من التأمين على الحياة ، أو الدائن المرتهن إذا تم التأمين لصالحه ، فلا يقع على عاتقهم هذا الالتزام (٢).

وإذا كان طالب التأمين شخصا معنويا ، فإن الالتزام يقع على عاتق الشخص الطبيعى أو الأشخاص الطبيعيين الذين يمثلونه . وإذا كان هناك نائب قانونى عن شخص طبيعى ، كالولى فإن هذا النائب هو الذى يكون ملتزما ، وذلك بخلاف النيابة الاتفاقية حيث يقع الالتزام على عاتق كل من الموكل والوكيل .

وإذا أبرم التأمين عدة أشخاص ، كما لو كان التأمين من الحريق على منزل يملكه عدة شركاء ، فإن كلا من الشركاء يكون ملتزما

(١) محمد زهرة ص ٢٠٤ ومابعدا - عبد الوود يحيى دروس فى العقود المصممة ص ٢٤٥ .

(٢) عبد الوود يحيى دروس فى العقود المصممة ص ٢٤٥ .

بإعلان الخطر ، ولكن إذا قام أحدهم بالإعلان ، فإن هذا يكفى
ويعتبر وفاء بالالتزام الذى يقع على عاتقهم جميعا ^(١).
ويوجه الإعلان - بداهة - للمؤمن أو وكيله ، وفى حالة تعدد
المؤمنين يكفى أن يوجه الإعلان إلى أحدهم .

٤٢٩- وقت الإعلان :

التزام المؤمن له بإعلان البيانات المتعلقة بالخطر يجب أن ينفذ
قبل إبرام العقد ، أى فى الفترة ما بين المفاوضات ولحظة إبرام
العقد . فطالب التأمين يجب أن يحيط - حتى هذه اللحظة - المؤمن
علما بطل الظروف والبيانات المتعلقة بالخطر المطلوب التأمين منه.
وإذا حدث أن تم إبرام عقد التأمين قبل أن يكون المؤمن له قد
أعلن المؤمن بكل الظروف والبيانات المؤثرة فى الخطر ، فإن
وقت تنفيذ الالتزام بالإعلان يكون قد انتهى ولن يكون هناك محل
لتنفيذه فيما بعد . فالوقت المحدد لتنفيذ هذا الالتزام هو " ما قبل
لحظة إبرام العقد " ويلاحظ أن العقد يعتبر قد انعقد منذ اللحظة التى
يرسل فيها المؤمن قبوله إلى طالب التأمين . فقبل هذه اللحظة نكون
" أثناء إبرام العقد " ، أما بعدها فيكون العقد قد تم إبرامه نهائيا
ولا يكون هناك مجال - بعد ذلك - أمام المؤمن له لتنفيذ التزامه ^(٢).

(١) عبد الودود يحيى دروس فى العقود المسماة ص ٣٤٦ .

(٢) محمد زهرة ص ٢٠٥ .

٤٣٠- كيفية الإعلان :

نظرا لعدم وجود نصوص فى القانون المصرى تنظم كيفية الإعلان ، فلا يكون طالب التأمين ملزما بتنفيذ التزامه فى شكل معين . ولذلك يمكن أن يكون الإعلان كتابة كما يمكن أن يكون شفاهة ، ويترتب على الإعلان أثره فى الحالتين . وإن كان تنفيذ الإعلان شفاهة قد يثير مشكلة الإثبات إذ أنكر المؤمن أن طالب التأمين قد قام بتنفيذ التزامه تنفيذا صحيحا ، ويكون عبء الإثبات فى هذه الحالة على عاتق المؤمن .

وإذا تم الإعلان كتابة فليس بشرط أن يتم الإعلان فى صيغة معينة أو على نموذج معين .

لكنه يجوز من ناحية أخرى أن يتفق الطرفان على أن يكون الإعلان كتابة ، ويكون هذا الاتفاق صحيحا طبقا للقواعد العامة^(١).

وهذا الإعلان يطلق عليه الإعلان التلقائى ، وهو نظام مرن ويضمن لطالب التأمين حماية كافية لأنه إذا كان إعلان الخطر غير كامل ، أو تضمن بيانات غير صحيحة فإنه سيسهل على طالب التأمين أن يتمسك بأنه لم يكن يعرف أهمية هذه البيانات أو أثرها على الخطر . وفى هذه الحالة لن يتعرض إلا للجزاء المخفف الذى تقرره وثائق التأمين فى مصر كما سنرى .

(١) محمد زهرة ص ٢٠٦ .

إلا أنه نظرا لأن المؤمن لهم لا يدركون الكثير فى مجال التأمين ، فإنهم لا يعرفون تماما ما يجب عليهم الإدلاء به فإنه إلى جانب نظام التقرير أو الإعلان التلقائى يؤخذ بنظام الأسئلة الموضوعية أو المطبوعة . وفى هذا النظام الأخير يجب على المؤمن له ، فى نفس الوقت الذى يقدم فيه طلب التأمين ، أن يجيب بدقة وأمانة عن هذه الأسئلة . ولكن لما كان الغالب أن تكون هذه الأسئلة غير جامعة بمعنى أنها لا تشمل على كل الظروف المحيطة بالخطر فإن المسلم به أن المؤمن له لا يعتبر موفيا بالتزامه بمجرد الإجابة عن هذه الأسئلة . بل يجب عليه الإقرار تلقائيا بكل ظرف يعلمه من شأنه أن يؤثر فى فكرة الخطر لدى المؤمن . ويعضد ذلك أن عقد التأمين من عقود حسن النية فيجب على المؤمن له أن يعمل ما فى استطاعته حتى لا يندفع المؤمن فى طبيعة أوصاف أو جسامة الخطر أو غير ذلك من الظروف الشخصية .

ويتمخض نظام الأسئلة المطبوعة عن فائدة للمؤمن تتعلق بإثبات سوء نية المؤمن له ذلك أنه إذا ورد سؤال مكتوب - بشأن ظرف معين فإن هذا يدل على أن هذا الظرف مؤثر . فإذا تعمد المؤمن له إخفاءه أو إعلانه بطريقة غير كاملة بأن امتنع عن الإجابة أو كانت إجابته ناقصة فإن هذا يقيم قرينة على سوء نيته . ويمكن للمؤمن له أن يحض هذه القرينة بإثبات سبب آخر لعدم الإجابة أو للإجابة الناقصة^(١) .

(١) السنهورى ص ١١٧٣ ومابعدها - أحمد شرف الدين ص ٢١٠ .

وللجمع بين مزايا طريقتي الإعلان ولتفادى عيب طريقة الأسئلة فى عدم شمولها لكل الظروف والوقائع المحيطة بالخطر فإن المؤمن يقتصر أحيانا على أن يوضح للمؤمن له أهمية بعض الظروف فى تحديد الخطر المؤمن منه ولا يقيد به بعض الأسئلة التى قد تكون قاصرة ، وإنما للمؤمن له كامل الحرية فى تقديم البيانات اللازمة لتلقائيا ^(١).

الالتزام بإعلان تفاقم الخطر أثناء سير التأمين

٤٣١- مضمون الالتزام :

يلتزم المؤمن له أن يخطر المؤمن بكل ما يطرأ بعد إبرام العقد من ظروف تؤدي إلى زيادة الخطر عما كان عليه وقت بدء التأمين. وهو التزام ناشئ عن عقد التأمين ولا يبدأ إلا بعد تمام إبرام عقد التأمين فالمؤمن له يلتزم بإحاطة المؤمن علما أولاً بأول ، بكل ما شأنه أن يؤدي إلى تفاقم المخاطر المؤمن منها سواء بزيادة فرص وقوعها أو بزيادة جسامتها ما قد ينشأ عنها من أضرار لدى تحققها ، وبعد هذا الالتزام امتدادا للإعلان المبني للمخاطر ^(٢).

(١) أحمد شرف الدين ص ٢١ .

(٢) محمد حسام لطفى ص ١٨٣ .

وقد كان المشروع التمهيدى للتقنين المدنى ، يتضمن نصا (المادة ١٠٦٩) فى هذا الصدد يجرى على أن :

"١- إذا تسبب المؤمن عليه بفعله فى زيادة المخاطر المؤمن ضدها بحيث لو كانت هذه الحالة قائمة وقت إبرام العقد لامتنع المؤمن عن التعاقد ، أو لما تعاقد إلا فى نظير مقابل أكبر ، وجب على المؤمن عليه قبل أن يتسبب فى ذلك أن يعلن المؤمن بكتاب موصى عليه .

٢- فإذا لم يكن للمؤمن عليه فى زيادة المخاطر وجب عليه أن يقوم بإعلان المؤمن فى طرف عشرة أيام على الأكثر من تاريخ علمه بها .

٣- ويجوز للمؤمن فى الحاليتين المتقدمتين أن يطلب فسخ العقد إلا إذا قبل المؤمن عليه بناء على طلب المؤمن ، زيادة فى مقابل التأمين تحسب على أساس تعريفه التأمين .

٤- ومع ذلك لايجوز للمؤمن أن يتنزع بزيادة المخاطر إذا كان بعد أن علم بها بأى وجه قد أظهر رغبته فى استيفاء العقد ، أو بوجه خاص إذا استمر فى استيفاء الأقساط أو إذا دفع التعويض بعد تحقق للخطر المؤمن ضده " - إلا أن المادة حذفت بلجنة القانون المدنى بمجلس الشيوخ لأنها تتعلق بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة ^(١).

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية جـ ص ٣٤٣ ومابعدا .

وقد ذكرنا سلفاً أن هذا الالتزام يتفق مع القواعد العامة ، ولكن وثائق التأمين تحرص على أن تتضمن شروطاً تبين مضمون هذا الالتزام وكيفية الوفاء به على نحو يتفق مع مضمونه فى نص المشروع التمهيدي .
ونعرض لذلك تفصيلاً على النحو التالى .

٤٣٢- ظروف الخطر الواجب إخطار المؤمن بها :

يقصد بظروف الخطر ، كل ما يحيط به من وقائع وملابسات يمكن أن تكون محل اعتبار عند المؤمن ، بحيث لو أنها كانت موجودة وقت إبرام العقد لامتنع المؤمن عن التعاقد أو لما تعاقد إلا فى نظير مقابل أعلى . ولكن لا يكفى أن تكون الظروف مؤثرة فى الخطر على هذا النحو ، بل يجب بالإضافة إلى ذلك أن يكون المؤمن له عالماً بها ، وأن تكون مجهولة للمؤمن . ونعرض لهذه الشروط فيما يلى :

١- أن تكون الظروف مؤثرة فى الخطر :

يجب أن تكون الظروف المستجدة ، سواء أكانت وقتية عابرة ، أم مستمرة دائمة مؤثرة فى الخطر المؤمن منه . فينتفى هذا الالتزام إذا كانت الظروف المستجدة غير مؤثرة فى الخطر . ويتجلى هذا التأثير فى صورتين :

(الصورة الأولى) ظروف مؤثرة فى درجة احتمال وقوع
الخطر تزيد فى الغالب درجة احتمال وقوع الخطر أثناء سريران
العقد ، ومن أمثلة ذلك : هجر المؤمن له منزله المؤمن عليه مدة
طويلة ، أو تأجييره محل تجارى بالعقار المؤمن عليه من خطر
الحريق لبقال يتجر فى البترول وغيره من المواد الخطرة أو تغيير
الغرض المخصصة له السيارة المؤمن عليها من سيارة خاصة إلى
سيارة أجرة ، أو من سيارة نقل ركاب إلى سيارة نقل بضائع ، أو
تشغيله السيارة الأجرة المؤمن عليها فى منطقة أكثر خطورة
بجعلها تعمل فى الريف بعد أن كانت تعمل بالعاصمة أو حتى
تركها فى مكان التشغيل الأصلى بعد زيادة عدد ركابها فى الوثيقة ،
أو استخدامه لسيارته المؤمن عليها فى الذهاب إلى عمله بدلا من
الالتزام بما قرره عند التعاقد من أن للسيارة مخصصة للتنقلات
الخاصة دون سواها ، أو استحدثه لأجهزة حديثة ، تعمل بالكهرباء
أو بالوقود السائل ، فى أداء عمله بعد أن كان يعمل بطريقة يدوية
مما جعل ممارسته لمهنته أشد خطرا .

كذلك فإن ارتفاع قيمة الشيء المؤمن عليه فى عقد التأمين من
خطر السرقة يعد زيادة لاحتمالات وقوع الخطر مؤثرة فى القسط^(١).

(١) محمد حمام لطفى ص ١٨٥ وما بعدها .

(الصورة الثانية) ظروف مؤثرة فى درجة جسامة الخطر :

قد يحدث ألا يترتب على الظروف المستجدة زيادة احتمالات وقوع الخطر بل مجرد زيادة جسامته بحيث يصبح عند وقوعه أشد وطأة وأقدح وقعا . مثال ذلك إقامة المؤمن له من خطر الحريق لديكورات جديدة مصنوعة من الخشب بعد أن كانت الديكورات مصنوعة من المعادن ، فانتشار الحريق فى هذه الحالة ، سيكون أسرع ، كما أن جسامة الخطر وحجم الكارثة سيكونان أكبر . كذلك الحال إذا أضاف المؤمن له وحدات تكييف تعمل بالوقود السائل إلى جوار الوحدات التى كانت موجودة أصلا عند التعاقد والتى تعمل بالكهرباء . ورغم وضوح للفارق بين زيادة احتمالات وقوع الخطر وزيادة درجة جسامته على التفصيل المتقدم ، فكثيرا ما تختلط الحدود بينهما : فمن يضيف وحدة تكييف تعمل بالوقود السائل فى المثال السابق ، يزيد من درجة احتمال وقوع الخطر ودرجة جسامته فى ذات الوقت (١) .

على أية حال ، ينعدم تأثير هذه التفرقة من الناحية العملية ، على أساس أن التزام المؤمن له بالإخطار يتعقد فى الحالتين . وإذا اجتمع لأى ظرف مستجد أحد هذين الوصفين أو كلاهما انعقدت مسئولية المؤمن له عن الأخطار . ولا يؤثر فى نشأة هذا

(١) السهوى ص ١١٧٥ .

الالتزام على عاتقه - بعد وقوع الكارثة - انعدام تأثير الظرف على وقوع الكارثة بالصورة التي وقعت عليها . ويقع على عاتق المؤمن عبء تقديم الدليل على تأثير الظرف على فكرته عن الخطر . وتخضع سلطة قاضى الموضوع فى هذا الشأن لرقابة قضاء النقض^(١) .

٢- علم المؤمن له بالظروف الجديدة :

يجب أن تكون الظروف اللاحقة المؤثرة على الخطر معلومة للمؤمن له ، وتظهر أهمية هذا الشرط فقط فى حالة ما إذا لم يكن للمؤمن له يد فى حدوث تلك الظروف . إذا أن هذا الشرط يعتبر متوافرا بطبيعة الحال فى حالة حدوث تلك الظروف بفعل المؤمن له . ويكفى لتوافر هذا الشرط علم المؤمن له بالظروف دون أن يشترط أن يكون عالما بأثرها على الخطر^(٢) .

هذا ويلاحظ أنه لا يقع على عاتق المؤمن له واجب البحث والتحرى عما طرأ من ظروف تؤدي إلى زيادة الخطر ولذلك لا يمكن القول بأن المؤمن له كان يجب أن يعلم لأن وجوب العلم لا يقوم مقام العلم^(٣) .

(١) محمد حسام لطفى ص ١٨٨ وما بعدها .

(٢) أحمد شرف الدين ص ٢٢٠ وما بعدها - عبد الوود يحيى دروس فى العقود المسماة ص ٢٥٤ .

(٣) عبد الوود يحيى دروس فى العقود المسماة ص ٣٥٤ .

وتفترق حالة الجهل بتلك الظروف عن حالة حسن النية ، ففي حالة الجهل لا يلتزم المؤمن له بإعلان الظروف ، بينما يعتبر مخلا بالتزامه إذا لم يعلن الظروف المشددة التي يعلمها وكان عدم الإعلان بحسن نية فلم يقصد به غش المؤمن أو الإضرار به ليقفل من أهمية الخطر في نظره . ويترتب على ذلك أنه لا جزاء في حالة الجهل ، بينما يوقع جزاء محقق على المؤمن له في حالة عدم الإعلان بحسن نية ^(١).

٣- عدم علم المؤمن بظروف الخطر :

يجب ألا يكون المؤمن عالما بظروف الخطر ، الذى يلتزم المؤمن له بإعلانه إليه . ذلك أن سبب قيام هذا الالتزام هو إحاطة المؤمن علما بكل تغيير لا يعلمه يلحق بفكرته عن الخطر المضمون ، فإذا تحقق للمؤمن العلم بالظروف الجديدة - عن غير طريق المؤمن له - فلا محل لإعلانه بأمور يعلمها فعلا ، وإن تؤثر على فكرته عن الخطر .

وينطبق ذلك على الوقائع ذات الشهرة العامة التى يعلمها المؤمن أو ينبغى أن يعلمها ، وكذلك الظروف العامة التى تعد من خصائص الخطر المؤمن منه ، وكل ما يمكن تمييزه بسهولة من

(٢) أحمد شرف الدين ص ٢٢١ - السنهورى ص ١١٧٧ .

مجرد المعاينة أو الفحص الطبى . مثل قابلية الشئ المؤمن عليه للاستعمال ، وعجز المؤمن على حياته ^(١).

٤٣٣- وقت الإخطار :

يختلف وقت الإخطار باختلاف نشأة الظروف المستجدة ، وما إذا كانت هذه الظروف ترجع إلى إرادة المؤمن له أو تخرج عنها على التفصيل الآتى :

(أ) رجوع الظروف الجديدة إلى إرادة المؤمن :

إذا كانت الظروف الجديدة ترجع إلى إرادة المؤمن له بأن يتخذ الأخير قرارا بتشديد الخطر المضمون ، سواء من حيث احتمالات وقوعه أو من حيث جسامته ، فعليه إخطار المؤمن بهذا القرار قبل التنفيذ والمقصود الإخطار وليس الاستئذان ^(٢) . فتنبرا نمة المؤمن له بمجرد تصديره للإخطار ولو تلقاه المؤمن بعد التنفيذ فإذا أراد المؤمن له تعديل غرضه من استعمال السيارة المؤمن عليها من سيارة خاصة إلى سيارة أجره فعليه إخطار المؤمن قبل أن يقدم على هذا العمل ، وإلا عد مخلا بالتزامه التعاقدى .

ويلاحظ ضرورة احترام اتفاق الأطراف إذا انصرف إلى تطلب موافقة المؤمن الكتابية قبل قيام المؤمن له بالتنفيذ . وبعبارة أخرى

(١) محمد حسين منصور ص ١٤٢ .

(٢) محمد حبيب لطفى ص ١٩٤ - أحمد شرف الدين ص ٢٢٤ .

يجوز تعديل مضمون الالتزام - محل الدراسة - من الإخطار إلى الاستئذان شريطة اتفاق الأطراف الصريح على ذلك .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

" متى كان عقد التأمين قد نص على أن كل تغيير أو تعديل يحدث بالنسبة للغرض الذى أعد له المكان المحفوظة فيه البضائع المؤمن عليها أو الاستعمال الذى خصص من أجله ، ويكون من شأنه زيادة المخاطر دون قبول كتابى من المؤمن يحرم المستأمن حقه فى التعويض ، وكان الثابت هو أن المستأمن قد استعمل هذا المكان عقب تحرير عقد التأمين فى عملية تنظيف الحبوب الملوثة بالمازوت بواسطة غسلها بالبنترول وأنه أقام به فرناً لتسخين المياه اللازمة لتلك العملية بالقرب من مكان البضائع التى احترقت ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ إذ قرر حرمانه من حقه فى التعويض " .

(طعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٥/٢/٢٤)

(ب) رجوع الظروف الجديدة إلى سبب خارج عن إرادة

المؤمن له :

إذا نشأت الظروف الجديدة بسبب خارج عن إرادة المؤمن له ، سواء كان ذلك فعل الغير أم فعل الطبيعة ، تعين قيام المؤمن له بالإخطار بهذه الظروف خلال مدة معينة من تاريخ علمه بها .

ويقع على عاتق الأطراف عبء تحديد هذه المدة في عقد التأمين وإلا خضع تقديرها لمشئنة قاضى الموضوع ^(١).

٤٣٤- شكل الإخطار :

لم يضع المشرع شكلا محددا لإخطار المؤمن بتفاقم الخطر ، ومن ثم يقع صحيحا إذا تم فى أى شكل كخطاب أو برقية أو شفاهة . ولكن العمل يجرى على اتباع الخطاب المسجل بعلم الوصول ضمنا لسهولة الإثبات ^(٢).

ويعتبر المستأمن قد أوفى التزامه بمجرد إرسال الخطاب ، فإذا تحقق الخطر بعد ذلك ، فإن المستأمن لا يتعرض لأى جزاء ، حتى لو كان الخطاب لم يصل إلى المؤمن إلا بعد وقوع الحادث ^(٣).

٤٣٥- الأثر المترتب على الإخطار :

يترتب على الإخطار بظروف الخطر على النحو الذى أوردناه فيما سلف ، أن يبقى الخطر المؤمن منه مغطى بالتأمين تغطية مؤقتة ، وذلك إلى أن يتخذ المؤمن موقفه من الظروف الجديدة . وللمؤمن فى ذلك ثلاثة خيارات : إما أن يطلب فسخ العقد ، وإما

(١) محمد حصام لطفى ص ١٩٤ - أحمد شرف الدين ص ٢٢٤ .

(٢) محمد حسين منصور ص ١٤٨ - محمد حصام لطفى ص ١٩٥ .

(٣) المنهورى ص ١١٧٩ هامش (٥) ومابعدهما - عبد الودود يحيى قس

تروس فى العقود المسماة ص ٣٥٧ .

أن يستبقى العقد مع زيادة فى قسط التأمين بناء على طلب المؤمن له ، وإما أن يستبقى العقد كما هو دون زيادة فى قسط التأمين .
ونعرض لذلك بالتفصيل فيما يلى .

٤٣٦- بقاء الخطر مغطى تغطية مؤقتة :

يظل المؤمن ملتزما بتغطية الخطر المتفاقم إلى حين تحديد موقفه النهائى منه . فإذا تحقق الخطر خلال تلك الفترة التزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين للمؤمن له ، ولو كان تحقق الخطر نتيجة للظروف الجديدة ، أو كانت تلك الظروف من فعل المؤمن له ويلتزم المؤمن بالضمان حتى ولو لم يخطره المؤمن بتفاقم الخطر طالما كان يجهل الظروف التى أدت إلى هذا التفاقم^(١).

وإذا قرر المؤمن استبقاء العقد مع زيادة القسط ، فإن هذه الزيادة تسرى بأثر رجعى من وقت قيام الظروف الجديدة أو من وقت الإخطار بها طبقا للاتفاق . فإذا وقعت الكارثة خلال فترة التغطية المؤقتة ، فإن للمؤمن الحق فى خصم مقدار الزيادة فى القسط من مبلغ التأمين المستحق للمؤمن له^(٢).

(١) محمد حسين منصور ص ١٤٨- محمد زهرة ص ٢١٨ .

(٢) محمد حسين منصور ص ١٤٨ .

٤٢٧- خيارات المؤمن :

(أ) طلب فسخ العقد :

إذا قام المستأمن بإخطار المؤمن بالظروف الجديدة على النحو السابق ، كان للمؤمن أن يطلب فسخ عقد التأمين . ويجب التفرقة في هذا الشأن بين ما إذا كانت الظروف الجديدة بفعل المستأمن أو دون تدخل منه . ففي الحالة الأولى تقضى القواعد العامة بأن يكون للمؤمن أن يرفض ما طلبه المستأمن من تغيير ، أى أن يتمسك بالتفويض العيني للعقد . فإذا قام المستأمن بالتغيير رغم ذلك كان للمؤمن أن يطلب فسخ العقد .

والغالب أن تتضمن وثيقة التأمين شرطاً يقضى بأن يكون الفسخ بخطاب مسجل بعلم وصول يرسله المؤمن إلى المستأمن^(١).

فإذا لم يشترط ذلك في الوثيقة ، فيصح طلب الفسخ بوسيلة أخرى تؤدي الغرض منها . كأن يطلب المؤمن الفسخ شفاهة أو بخطاب عادي . ويقع عبء الإثبات - في حالة إنكار المؤمن له علمه بطلب الفسخ - على عاتق المؤمن^(٢).

ويترتب على فسخ العقد أن ينقضى ولكن دون أثر رجعي ، فعقد التأمين عقد زمني والعقود الزمنية لا يكون لفسخها أثر رجعي.

(١) السنهوري ١١٨١ - عبد الوود يحيى دروس في العقود المسماة ص ٣٥٨ .

(٢) محمد زهرة ص ٢٢١ وما بعدها .

فينقضى التزام المؤمن بالتعويض والتزام المؤمن له بدفع الأقساط وقت الفسخ .

ويجب على المؤمن أن يرد للمؤمن له ما تقاضاه مقدما من الأقساط عن مدة تكون تالية لوقت الفسخ ، إذ لا يتحمل المؤمن أية مسئولية عن هذه المدة . ولا يرجع للمؤمن على المؤمن له بتعويض إلا في حالة ما إذا كان المؤمن له هو الذى تسبب بفعله فى زيادة الخطر ، فإن الفسخ يكون فى هذه الحالة قد ترتب على فعل صادر من المؤمن له ^(١).

ويجب التمسك بالفسخ خلال المدة المعقولة ، لأن السكوت عن طلب الفسخ قد يستشف منه التنازل الضمنى عن ذلك ، خاصة إذا كان المؤمن له قد عرض عليه زيادة محددة فى القسط . ويتأكد ذلك إذا حل ميعاد القسط الجديد وقبضه ^(٢).

(ب) استبقاء العقد مع زيادة القسط :

يندر اللجوء لفسخ التأمين لأنه لا يتفق ومصالح الطرفين ، بل يتم الاتفاق غالبا على الإبقاء على العقد مع زيادة القسط بما يتفق مع تقاوم الخطر ، وذلك حرصا من المؤمن على الاستمرار فى أداء مهمته دون التخلي عن عمله .

(١) السنهورى ص ١١٨١ ما بعدها - محمد زهرة ص ٢٢٢ .

(٢) محمد حسين منصور ص ١٤٩ .

ويقترح المؤمن على المؤمن له استيفاء العقد مع زيادة القسط ، فإذا قبل الأخير ذلك تم صياغة هذا الاتفاق في ملحق لوثيقة التأمين. وتسرى الزيادة في القسط بأثر رجعى من وقت تقاوم الخطر أو من وقت إخطار المؤمن بذلك . ولا يعتد سكوت المؤمن له عن الرد عن الاقتراح بزيادة القسط قبولا أو رفضا ، خاصة وأن السكوت المجرد يفيد في استمرار التغطية المؤقتة دون زيادة في القسط . لذلك يحرص المؤمن على تحديد مدة معينة للرد يعتبر العقد بعدها منقوضا في حالة عدم الرد .

أما إذا رفض المؤمن له زيادة القسط ، كان للمؤمن حق التمسك بفسخ العقد أو الإبقاء عليه دون تعديل . فإذا قرر الفسخ تعين إخطار المؤمن له بذلك .

وللمؤمن طلب التعويض عما يكون قد نجم عن الفسخ من أضرار إذا كان المؤمن له هو الذى تسبب بفعله في تقاوم الخطر ، مع رفضه الاستجابة لزيادة القسط المعتدلة والمتناسبة مع الخطر في صورته الجديدة^(١).

(ج) استيفاء العقد دون زيادة في قسط التأمين :

قد يجد المؤمن ، أن مصلحته ليست إلا في الاستمرار في عملية التأمين دون أية زيادة في تعريفه القسط رغم ما حدث من تقاوم . ويرجع ذلك إلى أحد أمرين :

(١) محمد حسين منصور ص ١٤٩ .

الأول : هو عدم تأثير الظروف الجديدة على حساباته المتعلقة بالخطر لدخولها في اعتباره عند التعاقد .

الثانى : هو أهمية عملية التأمين أو العمل بالنسبة له ، بحيث يجد أن ما يتحملة من ضرر لا يتناسب إطلاقا مع ما قد يلحقه من خسارة من جراء تمسكه بالفسخ أو زيادة القسط ^(١).

ورضاء المؤمن ببقاء العقد دون زيادة فى القسط قد يكون صريحا كما لو أخطره المستأمن بالظروف الجديدة ، فرد المؤمن بما يفيد علمه ، دون أن يطلب زيادة مقابلة فى القسط ، أو أنه يقبل استمرار العقد دون تعديل فى القسط . وقد يكون رضاء المؤمن ضمنيا يستنتج من سلوكه بعد أن علم بزيادة الخطر ، كما لو استمر فى اقتضاء الأقساط أو قام بتسوية الكارثة بعد علمه بالظروف الجديدة ^(٢).

وفى هذا المعنى كانت تنص المادة ١٠٦٩/٤ من المشروع التمهيدى للتقنين المدنى إذ جرت على أن :

"ومع ذلك لايجوز للمؤمن أن يتنزع بزيادة المخاطر إذا كان بعد أن علم بها بأى وجه قد أظهر رغبته فى استبقاء العقد ، أو

(١) محمد حسان لطفى ص ٢٠٠ .

(٢) عبد اللودود يحيى دورس فى العقود المسماة ص ٣٦٠ - محمد زهرة ص ٢٢٦ .

بوجه خاص إذا استمر في استيفاء الأقساط أو إذا دفع التعويض بعد تحقق الخطر المؤمن ضده " - إلا أن المادة حذفت في لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ ، لأنها تتعلق بجزيئات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة ^(١).

٤٣٨- نقص المخاطر :

إذا كان من شأن الظروف الطارئة على الخطر بعد التعاقد أن يؤدي إلى نقص المخاطر بدلا من زيادتها . فقد ذهب رأى إلى أن الأصل ألا يكون لنقص المخاطر أثر في التزامات المتعاقدين ^(٢) ، فلا يتأثر مركز المؤمن بهذه الظروف. ولا يعتد بها لإنقاص قسط التأمين . فإنه وإن كان من شأن نقص المخاطر بالنسبة للمؤمن له أن يصبح قسط التأمين زائدا عما يقتضيه ضمان الخطر بحالته الجديدة ، إلا أن لا يحق له مع ذلك أن يطالب بتخفيض القسط المتفق عليه ، إذ يفترض فيه أنه تعهد بإبقاء الخطر بالحالة التي كان عليها وقت التعاقد ، فلا يكون له إذن أن يحتج بنقص المخاطر ليتوصل بذلك إلى إنقاص القسط أو إلغاء التأمين ^(٣).

ويمضى هذا الرأي إلى أن هناك فرضا واحدا يستطيع المستأمن أن يتعلل فيه بنقص المخاطر ليتمسك بتخفيض القسط . ويتحقق هذا

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ج-٥ ص ٣٤٣ ومابعدها .

(٢) محمد علي عرفه ص ١٥٤ .

(٣) محمد علي عرفه ص ١٥٤ .

الفرض إذا كان تحديد القسط وقت التعاقد ملحوظا فيه اعتبارات
مذكورة في العقد من شأنها زيادة الخطر للمؤمن منه ، ثم زالت هذه
الاعتبارات ، أو قلت أهميتها في أثناء سريان العقد . ولا شك في
أن هذا الحل متفق تماما مع ما قصده العقدان . فالمؤمن وقد قبل
ضمان الخطر المشدد في مقابل زيادة القسط ، يكون قد قبل من
باب أولى أن يضمن هذا الخطر بحالته الطبيعية . فإذا زالت
الظروف المشددة ، لا يكون ثمة وجه لرفضه محو الزيادة التي
ترتبت على هذه الظروف ^(١).

وأن المادة ١٠٧١ من المشروع التمهيدي للقانون المدني كانت
تنص على أن :

"إذا كان تحديد مقابل التأمين ملحوظا فيه اعتبارات مذكورة في
وثيقة التأمين من شأنها زيادة الخطر المؤمن ضده ثم زالت هذه
الاعتبارات أو قلت أهميتها في أثناء سريان العقد ، حَقَّ للمؤمن
عليه أن يطلب تخفيض مقابل التأمين المتفق عليه عن المدة اللاحقة
طبقا لتعريف التأمين " - إلا أن هذه المادة حذفت في لجنة القانون
المدني " لأنها تتعلق بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين
خاصة " ^(٢).

(١) محمد علي عرفه ص ١٥٤ وما بعدها - السنيوري ص ١٢٠١ .

(٢) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٣٤٥ .

بينما ذهب رأى آخر - نؤيده - إلى أن تطبيق مبدأ تناسب القسط مع الخطر تقتضى زيادة القسط عند تفاقم الخطر ، ولا شك أن ذات المبدأ يوجب تخفيض القسط فى الفرض العكسى ، أى عندما تزول الاعتبارات التى أدت إلى زيادة القسط ، كما لو تناقص الخطر أو زالت الظروف التى أدت إلى تفاقمه .

وهنا يجوز للمؤمن له طلب تخفيض القسط وفقاً للتعريف المطبقة قبل الاتفاق أو عند إبرام العقد . وإذا رفض المؤمن تخفيض القسط كان للمؤمن له إنهاء العقد ^(١)، ويتعلق حق الإنهاء بالنظام العام ، ومن ثم لا يجوز الاتفاق على حرمانه منه ولا يجوز إلزامه بالتعويض كنتيجة لهذا الإنهاء .

جزاء الإخلال بالالتزام بإعلان بيانات الخطر

٤٣٩- القاعدة :

لم يتضمن القانون المدنى نصاً ينظم الجزاء فى حالة الإخلال بالالتزام بإعلان بيانات الخطر أو تفاقمه أو الإدلاء ببيانات كاذبة فى هذا الشأن .

(١) محمد زهرة ص ٢٢٦ ومابعدا - محمد حسين منصور ص ١٥٠ .

وكان المشروع التمهيدى للتقنين المدنى يتضمن نصين (م ١٠٦٧، ١٠٦٨) ^(١) يعالجان جزاء الإخلال بالتزام المستأمن بالإدلاء بالبيانات المتعلقة بالخطر على نحو مماثل لما ورد فى المادتين ٢١ ،

(١) تنص المادة (١٠٦٧) على أن :

" ١- يجوز للمؤمن أن يطلب إبطال العقد إذا كتم طالب التأمين أمرا أو قدم عن عمد بيانا كاذبا وكان من شأن ذلك أن يتغير موضوع الخطر أو تقل أهميته فى نظر المؤمن .

٢- يصبح الأقساط التى تم دفعها حقا خالصا للمؤمن أما الأقساط التى حلت ولم تدفع فيكون له حق المطالبة بها .

٣- وعسى أحكام الفقرة السابقة فى كل الحالات التى يفسخ فيها العقد لإخلال المؤمن عليه بتعهداته عن غش . أما إذا كان المؤمن عليه حسن النية فإنه يترتب على الفسخ أن يرد المؤمن مقابل للتأمين أو يرد منه القدر الذى لم يتحمل فى مقابله خطرا ما " .

وتنص مادة (١٠٦٨) على أن :

" ١- لا ترتب على كتمان طالب التأمين لأمر أو إعطائه بيانا غير صحيح ، بطلان العقد ، إذا لم يقد الدليل على سوء نيته .

٢- فإذا كشفت الحقيقة قبل تحقق الخطر ، جاز للمؤمن أن يطلب فسخ العقد فى خلال عشرة أيام من إخطاره طالب التأمين بخطاب موصى عليه إلا قبل هذا زيادة فى القسط تصب على أساس تعريف الأقساط .

٣- فإذا ظهر ما وقع من كتمان أو كذب إلا بعد تحقق الخطر ، وجب ... التعويض بنسبة الفرق بين معدل الأقساط التى دفعت ومعدل ... اط التى كان يجب أن تدفع ولو كانت المخاطر قد أعلنت للمؤمن عا وجه صحيح تام " - إلا أن المادتين حذفتا بلجنة القانون المدنى بـ ... الشيوخ ، لأنهما تتعلقان بجزيئات وتفاصيل يحسن أن تنظمها ... خاصة .

٢٢ من قانون التأمين الفرنسى ، إلا أنهما حنفا فى لجنة القانون المدنى بمجلس الشيوخ لأنهما يتعلقان بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة^(١) .

فجاء القانون المدنى خلواً من أى تنظيم لهذا الجزاء لذلك اتجه الفقه والقضاء إلى الاسترشاد بالمادتين سالفتي الذكر من المشروع التمهيدى ، وهما تعتبران تقريرا بمثابة تطبيق للقواعد العامة وتستقر شركات التأمين على إدراج تلك الأحكام فى وثائق التأمين ضمن الشروط العامة ، فأصبحت بمثابة عرف تأمينى ثابت يجرى العمل عليه .

ووفقا لما يجرى عليه العمل فى مصر ، تطبيقا لما يرد فى الشروط العامة لوثائق التأمين من الأضرار ، تجب التفرقة بين المؤمن له سئ النية والمؤمن له حسن النية . وينطبق ذلك عند الإخلال بالالتزام سواء بالإفصاح عن بيانات الخطر عند التعاقد ، أو بالإعلان عن تفاقم الخطر^(٢) .

(١) مجموعة الأعمال للتضيرية جـ ٥ الهامش ص ٢٢٣ ، ص ٣٤٠ الهامش ومابعداها .

(٢) محمد حسام لطفى ص ٢٠٢ - عبد الودود يحيى دروس فى العقود المسماة ص ٣٨٣ ومابعداها - أحمد شرف الدين ص ٢٢٩ ومابعداها - محمد زهرة ص ٢٢٨ ومابعداها - محمد حسين منصور ص ١٥٠ .

٤٤٠ جزاء المؤمن له في حالة سوء النية :

يمكن القول من جهة أن الكتمان أو تقديم البيان الكاذب عن غش إنما هو تدليس يجعل عقد التأمين قابلاً للإبطال ، ويمكن القول من جهة أخرى أن المؤمن له بهذا الكتمان أو بهذا البيان الكاذب الذي قدمه يكون قد أخل بالتزامه بتقديم ما يعلم من بيانات صحيحة سواء وقت إبرام العقد أو بعد إبرامه . ويكون جزاء الإخلال بالالتزام هو فسخ العقد ، ولكن القول بالفسخ أولى من الإبطال ، لأن الإبطال لا ينطبق في الفرض الثاني حيث تقوم ظروف جديدة تزيد في الخطر وامتنع المؤمن له عن الإخطار بها أو كتم أمراً أو قدم بياناً كاذباً في الإخطار . فالفسخ ينطبق على الفرضين الأول والثاني معاً ، في حين أن الإبطال لا ينطبق إلا على الفرض الأول . ومع ذلك فقد جرى العرف التأميني على أن الجزاء يكون بطلان العقد في حالة سوء النية وإبطال العقد في حالة حسن النية . وقد نص مشروع الحكومة على ما قرره العرف التأميني في هذا الشأن خارجاً على القواعد العامة المقررة في نظرية عيوب الإرادة وفي الفسخ ، وذلك في المادتين ٢٦ ، ٢٧ منه .

وبطلان أو الإبطال هنا نوع من العقوبة المدنية توقع على المؤمن له جزاء غشه أو جزاء إخلاله بالتزامه . وقد نص قانون التأمين الفرنسي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٩٣٠ على ذلك أيضاً^(١).

(١) السنهوري ص ٦٢٧ ومابعداها - خميس خضر ص ٤٣٨ .

وبطلان التأمين - طبقا لما تقرره وثائق التأمين - يترتب عليه حرمان المستأمن من التعويض مع احتفاظ المؤمن بما أخذه من أقساط ، وحقه في المطالبة بالأقساط التي حلت ولم تدفع بعد ^(١).
أى أن البطلان هنا قاصر على سقوط التزام المؤمن دون المستأمن، وهذا ما يميزه عن كل من البطلان العادى والفسخ حيث يترتب على إعمال أى منهما زوال كافة الالتزامات والآثار المترتبة على العقد بالنسبة لكلا العاقدين .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

" إذا تعاقد شخص مع شركة تأمين على التأمين عن البضائع الموجودة بمحلّه من السرقة وقرر كذبا في إجابته عن الأسئلة المدونة في طلب التأمين أنه يقيد مشترياته ومبيعاته فى سجل خاص وأنه يحتفظ بقائمة جرد بضاعته ، وكان منصوفا فى وثيقة التأمين على بطلان عقد التأمين إذا كان ما قرره طالب التأمين غير صحيح ، ثم استخلص الحكم استخلاصا سائغا أن البيانات المشار إليها هى بيانات جوهرية ذات أثر فى تكوين التعاقد ورتب على عدم صحتها سقوط حق المؤمن له فى مبلغ التأمين إعمالا لنص العقد ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . ولا يغير من ذلك

(١) عبد الودود يحيى دروس فى العقود المسماة ص ٣٨٦ - محمد حسين منصور ص ١٥١ .

أن البيان الكاذب لم يكن له دخل فى وقوع الخطر الذى حصل من أجله التأمين .

ومتى كان الحكم قد أقام قضاءه على أساس الشرط الصحيح الوارد فى عقد التأمين والذى من مقتضاه بطلان العقد لعدم صحة ما قرره طالب التأمين ، وهذا شرط جائز قانونا ، فلا يكون ثمة محل للنعى على الحكم بأنه قد أضاف إلى أسباب بطلان العقود سببا جديدا لا يقره القانون .

(طعن رقم ١١٨ لسنة ١٧ قى جلسة ١٤/٤/١٩٤٩)

٢- " متى كان البيان - الخاص بالمرض - فى وثيقة التأمين قد جعله المؤمن محل سؤال محدد مكتوب فإنه يعتبر جوهريا فى نظره ولازما لتقدير الخطر المؤمن منه فإذا أقر المؤمن له بعدم سبق إصابته بمرض الكلى مع ثبوت إصابته به وعلمه بذلك - على ما سجله الحكم المطعون فيه - فإن هذا الإقرار من شأنه أن ينتقص من تقدير الشركة المؤمنة لجسامة الخطر المؤمن منه ، ومن ثم فإذا لم يعمل الحكم الشرط الوارد فى عقد التأمين والذى مقتضاه بطلان العقد وسقوط حق المؤمن له فى مبلغ التأمين فى حالة إدلائه ببيانات خاطئة فى إقراراته الواردة فى طلب التأمين والتي أبرم التأمين على أساسها وهو شرط جائز قانونا وواجب الأعمال حتى ولو لم يكن للبيان الكاذب دخل فى وقوع الخطر المؤمن منه فإن الحكم

يكون قد خالف القانون بمخالفة شروط العقد مما يستوجب نقضه ، ولا يبرئه من هذه المخالفة ما قاله من أن مرض الكلى الذى أصاب المؤمن له ليس مما يخشى منه سوء العاقبة وأنه كان مرضا عارضا وكان المؤمن له قد شفى منه وقت إبرام عقد التأمين إذ أن ذلك - بفرض صحته - لم يكن ليعفى المؤمن له من واجب ذكر هذا المرض فى إقراراته الواردة فى طلب التأمين مادام أن ذلك كان محل سؤال محدد مكتوب " .

(طعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٣٠)

٤٤١- إثبات سوء النية :

يقع على عاتق المؤمن إثبات سوء نية المؤمن له ، لأن الأصل هو حسن النية . ولا يكفى لإثبات سوء النية مجرد إثبات إخلاله ، بالتزامه بالإعلان أو عدم الدقة فى البيانات المعلنة ، بل ينبغى إقامة الدليل على نية التضليل أو الخديعة .

ويمكن إثبات سوء النية بكافة طرق الإثبات كالقرائن والبيينة . ولقاضى الموضوع سلطة تقدير كاملة بشرط تأسيس حكمه على أسباب سائغة تخضع لرقابة محكمة النقض^(١) .

(١) محمد حسين منصور ص ١٥١ - محمد على عرفه ص ١٦٤ .

٤٤٢- جزاء المؤمن له في حالة حسن النية :

يكون المؤمن له حسن النية إذا كان إخلاله بالالتزام بالبيانات غير عمدى . أى لم يكن بقصد تضليل المؤمن لحمله على إيراد التأمين أو تخفيض سعر القسط .
وإذا لم يستطيع المؤمن إثبات سوء نية المؤمن له ، فإنه يعتبر وفقا للأصل العام حسن النية .

ويعتبر المؤمن له فى حكم حسن النية إذا أثبت أن الإخلال بالالتزام بالإعلان سببه القوة القاهرة أو الحادث المفاجئ أو أنه تسبب فى تفاقم الخطر حرصا على مصلحة المؤمن أو تحقيقا لواجب إنسانى . وكذلك الحال إذا قام المؤمن له من تلقاء نفسه بتصحيح البيانات الخاطئة أو الناقصة التى أعلنها أو كتمها عن المؤمن ، وذلك قبل تحقق الخطر .

ونفس الحكم إذا تم إعلان البيان لمندوب التأمين أو الوكيل إلا أنه أخطأ فى نقله أو لم يقم بذلك أصلا^(١).

والجزاء هنا أخف من البطلان المقرر فى حالة سوء النية ، وهو يختلف بحسب ما إذا تم كشف الحقيقة قبل تفاقم الخطر أم بعد ذلك .

(١) محمد حسين منصور ص ١٥٣ .

(أ) اكتشاف الحقيقة قبل تحقق الخطر :

إذا اكتشف المؤمن الحقيقة قبل تحقق الخطر ، فإن المتعاقدين يصبحان في موقف مماثل لموقفهما قبل التعاقد . وللمؤمن في هذه الحالة أن يعرض على المستأمن بقاء العقد بنفس شروطه القديمة مع زيادة في القسط تتناسب مع حقيقة الخطر ، فإن قبل المؤمن له اقتراح المؤمن بزيادة القسط فإن ذلك يعد تعديلا في شروط العقد يسرى من تاريخ إجرائه فقط .

أما إذا رفض المؤمن له اقتراح المؤمن بزيادة القسط ، فليس أمام المؤمن إلا استيفاء العقد دون زيادة في الأقساط أو المطالبة بفسخ العقد . على أن يرد للمستأمن من الأقساط المدفوعة القدر المقابل للزمن الذي لم يتحمل في خلاله تبعة الخطر . أما الأقساط السابقة فتصبح حقا خالصا للمؤمن الذي يكون قد تحمل تبعة الخطر فعلا خلال المدة التي دفعت عنها هذه الأقساط^(١) .

(ب) اكتشاف الحقيقة بعد تحقق الخطر :

إذا اكتشف المؤمن الحقيقة بعد تحقق الخطر ، فلا يجوز للمؤمن طلب إبطال العقد ، ولكن لما كانت الأقساط التي دفعها المؤمن له لا تتناسب مع الخطر المؤمن منه ، فإن المؤمن لا يدفع من

(١) محمد على عرفه ص ١٦٣ - محمد زهرة ص ٢٤٠ - عبد الوود يحيى دروس في العقود المسماة ص ٢٨٧ .

التعويض إلا ما يتناسب مع هذه الأقساط ، فإذا كان القسط الذى يدفعه المؤمن له أربعين جنيها فى السنة ومبلغ التعويض ألفين ، وكان الواجب أن يكون القسط خمسين جنيها حتى يتناسب مع الخطر ، فإن المؤمن لا يدفع من التعويض عند تحقق الخطر إلا أربعة أخماسه . أى أن التعويض يخفض بنسبة معدل الأقساط التى دفعت فعلا إلى معدل الأقساط التى كان يجب أن تدفع لو كانت الظروف التى تزيد فى الخطر قد أعلنت إلى المؤمن ^(١).

٤٤٣- حكم خاص للتأمين على الحياة :

أنظر شرح المادة (٧٦٤) .

(١) خميس خضر ص ٤٣٩ - محمد حسين منصور ص ١٥٤ - محمد على عرفه ص ١٦٣ وما بعدها .

مادة (٧٥٩)

يجوز للمؤمن له الذى التزام بدفع أقساط دورية ، أن يتحلل فى أى وقت من العقد بإخطار كتابى يرسله إلى المؤمن قبل انتهاء الفترة الجارية ، وفى هذه الحالة تبرأ ذمته من الأقساط اللاحقة .

الشرح

قسط التأمين :

٤٤٤ - المقصود بقسط التأمين :

قسط التأمين هو المبلغ الذى يلتزم المؤمن له بدفعه إلى المؤمن مقابل تحمل هذا الأخير تبعة الخطر المؤمن منه ، فهو من التأمين بمثابة الثمن فى عقد البيع أو الأجرة فى عقد الإيجار .

ويعتبر القسط ركنا فى التأمين لا يقل أهمية عن ركن الخطر ، إذ لن يجدى المؤمن شيئا أن يجمع عددا كبيرا من الأخطار . إذا لم تتجمع لديه الأقساط اللازمة لتغطية الآثار التى يسببها تحقق بعض هذه الأخطار .

والصلة وثيقة بين الخطر والقسط . فعلى أساس الخطر يقدر القسط وكما أن التأمين لا يوجد إذا لم يوجد الخطر . فإن التأمين ينعدم كذلك إذا لم يوجد القسط ، ويمكن أن يقال إن الخطر والقسط وجهان لعملة واحدة .

وللقسط تسمية مزدوجة ، فهو يسمى قسطا فى التأمين بأقساط

محددة ويسمى اشتراكا فى التأمين التعاونى . فالمؤمن فى التأمين بأقساط محددة يتعهد بتغطية الأضرار الناتجة عن تحقق خطر معين مقابل قسط محدد يلتزم المستأمن بدفعه . وهذا القسط يظل ثابتا ليا كانت النتائج التى تحققها شركة التأمين فلا يطالب المؤمن المستأمن بقسط إضافى إذا زادت التعويضات التى دفعها على الأقساط المحصلة ، ولا يطالب المستأمن المؤمن برد جزء من القسط إذا قل التعويض عن الأقساط المحصلة .

وأما فى التأمين التعاونى ، فإن اشتراك المستأمن قابل للتغيير - على الأقل من الناحية النظرية - لأنه على عكس القسط يتوقف على النتيجة التى تحققها الهيئة التى تباشر التأمين ، وهذان النوعان من التأمين متقاربان الأمر الذى يمكن معه إطلاق كلمة قسط على ما يسهم به المستأمن فى الرصيد المشترك الذى تدفع منه التعويضات لجمهور المستأمنين ، سواء تعلق الأمر بتأمين بأقساط محددة أو بتأمين تعاونى^(١).

٤٤٥ - مشتعلات القسط :

يتكون القسط من جزئين يتميز كل منهما عن الآخر : الأول هو القسط الصافى أو النظرى وهو يوازى بالتقريب قيمة الخطر كما

(١) عبد الودود يحيى فى دروس فى العقود المسماة ص ٢٤٧ وما بعدها .

دلت عليها الإحصاءات الفنية . والثاني عبء القسط أو علاوة القسط ، وهى تشمل المصاريف العمومية التى توجهها الهيئة القائمة بالتأمين كمصاريف الإدارة وإيرام العقود ، وتحصيل الأقساط ، وتحديد نتائج الحوادث ، مضافا إليها جانب من الأرباح بالنسبة للهيئات التى تتخذ شكل شركة مساهمة .

ومن مجموع هذين الجزعين يتكون القسط التجارى أو المقل ، أى القسط الذى يتحمل به المستأمن فعلا^(١) . وتتناول ذلك بالتفصيل فيما يلى .

٤٤٦ - القسط الصافى :

القسط هو مقابل الخطر أو ثمن الخطر . ولذلك يعتبر الخطر العامل الرئيسى الذى يؤثر فى تحديد القسط . فيجب عند تحديد القسط ، أن يدخل فى الاعتبار درجة تحقق الخطر أى عدد الكوارث الممكن تحققها بالنسبة إلى عدد معين من الأخطار المؤمن منها . ففى التأمين من الحريق مثلا إذا دلت الملاحظة على أنه فى كل ألف حالة من الحالات المؤمن منها تحدث أربعة حرائق فى السنة ، كان معنى هذا أن درجة احتمال تحقق هذا النوع من الأخطار هى ١٠٠٠/٤ . فإذا فرضنا أن مدة التأمين سنة واحدة ،

(١) محمد على عرفه ص ٤١ .

وأن مبلغ التعويض هو ألف جنيه ، فإن مجموع المتحصل من القسط الصافي يجب أن يكون ٤٠٠٠ جنيه لكى يستطيع المؤمن تغطية جميع الأخطار التى ستحقق ، وهذا المبلغ يقسم بين مجموع المستأمنين فيكون القسط الصافي بالنسبة لكل منهم أربعة جنيهات. هذا إذا أدى تحقق الخطر إلى هلاك كلى ، كما فى التأمين من الوفاة ، وفى بعض حالات التأمين من الأضرار كالتأمين من السرقة حيث يترتب على تحقق الخطر التزام المؤمن بدفع مبلغ التأمين كاملاً^(١).

بيد أن الفرض فيما تقدم كان أن الخطر المتحقق يؤدي إلى هلاك كلى للشئ المؤمن عليه ، ومن ثم إلى التزام المؤمن بدفع مبلغ التأمين كاملاً ، كما فى حالة التأمين من السرقة أو من نفوق الماشية أو التأمين من الوفاة ... الخ - ولكن يحدث فى بعض الفروض أن الخطر إذا وقع لا يؤدي إلا إلى هلاك جزئى للشئ المؤمن عليه أو فى عبارة مساوية أن الكارثة لا تكون كاملة أو كلية وإنما تكون جزئية أو بنسبة من الشئ المؤمن عليه . والإحصاءات هى التى تدل المؤمن على هذه النسبة أيضاً . كأن تكلفه مثلاً على أنه فى حالة حدوث حريق فإن الغالب أن يحصل الهلاك بنسبة النصف .

(١) عبد الوود يحيى فى دورس فى العقود المسماة ص ٢٤٩ .

وفي أمثال هذه الفروض تؤخذ هذه النسبة بدورها في الاعتبار في تحديد القسط ، لأن المؤمن لن يدفع في هذه الحالة المبلغ المؤمن به كاملا وإنما يدفع منه بنسبة الهلاك ، أى بنسبة النصف ، فيكفى إذن أن يكون القسط بنفس النسبة . ففي المثال السابق ، يكفى أن يكون القسط الصافي الذى يلتزم كل مستأمن بدفعه هو ٢٥٠ جنيهها لأن هذا المبلغ مضروب في عدد المستأمنين يساوى نصف مبلغ التعويض الذى لن يكون المؤمن ملتزما إلا به وهو مبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه (١).

٤٤٧- مبدأ تناسب القسط مع الخطر :

رأينا فيما سلف أن تقدير القسط مرتبط أشد الارتباط بتحري عامل الخطر ، بحيث يعتبر الأخير مقياسا للكل ، وهو ما يعبر عنه بمبدأ " تناسب القسط مع الخطر " .

ولا تقتصر أهمية هذا المبدأ على مجرد كونه أساسا لتقدير القسط ، ولكن نتائج العملية تتجاوز هذا الاعتبار إلى حد بعيد ، ونشير إلى أهمها فيما يلي :

١- لا يستحق القسط إذا لم يوجد الخطر :

لا يستحق القسط إذا لم يوجد خطر فإدام القسط هو مقابل للخطر فإنه إذا لم يوجد الخطر فإن المستأمن لا يكون ملتزما بدفع القسط

(١) محمد شكرى مرور ص ٢٤٣- عبد الوود يحيى فى دروس فى العقود المسماة ص ٢٤٩ ومابعدا .

لانعدام سبب التزامه بدفعه . يستوى فى هذا الشأن أن يكون الخطر لم يوجد أصلا ، كأن يكون الشئ المؤمن عليه كان قد سبق أن هلك وقت التعاقد أو لم يعد معرضا للخطر المؤمن منه ، كما لو كانت البضاعة المؤمن عليها ضد مخاطر النقل قد وصلت سالمة قبل إبرام التأمين . إذ يقع التأمين عندئذ باطلا ، أم إذا وجد الخطر وقت إبرام التأمين ثم زال بعد ذلك ، كما لو سرقت الأشياء المؤمن عليها ضد الحريق إذ يترتب على ذلك إنهاء التأمين وإلزام المؤمن برد الأقساط المقابلة للفترة التى زال فيها الخطر .

٢- إذا كان الخطر بطبيعته متغيرا سواء بالزيادة أو النقصان ، وجب أن يكون القسط متغيرا بالتبعية زيادة ونقصانا .

ففى التأمين من الوفاة مثلا ، وهو المثال النموذجى للخطر المتغير بالزيادة حيث تتزايد احتمالات الوفاة كلما تقدمت بالمؤمن على حياته السن . كان يجب وفقا لمبدأ تناسب القسط مع الخطر - أن يتغير القسط بالزيادة خلال سنوات التأمين وبالعكس إذا تضاعل الخطر لزوال اعتبارات كانت قائمة وقت إبرام العقد من شأنها زيادة الخطر المؤمن منه ، كان تحديد قسط التأمين ملحوظا فيه هذه الاعتبارات ، فإنه يحق للمستأمن أن يطلب تخفيض القسط المتفق عليه عن المدة اللاحقة ، فإذا رفض المؤمن ذلك حق للمستأمن أن ينهى العقد فورا دون التعرض لمطالبته بتعويض ما .

لكن نظرا لأن ممارسة مثل هذه تؤدي إلى مضايقة المستأمنين من حيث شعورهم بالدنو المستمر لأجلهم ، وقد يجعلهم يحجمون عن التأمين كلية ، فإن الشركات تعمل مبدأ تناسب القسط بطريقة مستترة ، وذلك بأن تحدد قسطا ثابتا يكون في بداية التأمين أكبر من القدر اللازم لتغطية الخطر ، وتقطع هذه الزيادة وتحتفظ بها كاحتياطي تستعمله في تكملة القسط عندما يصبح هذا بعد فترة من بدء التأمين أقل من القدر اللازم لتغطية الخطر .

٣- يفرع عن النتيجة السابقة أنه إذا كان الخطر ثابتا بطبيعته ، ولكن طرأت ظروف خلال مدة التأمين من شأنها أن تزيد في خطورته ، وكان ذلك بفعل المستأمن أو شخص آخرو كان المستأمن على علم بما فعله الغير ، فإنه يترتب على ذلك زوال التناسب بين القسط والخطر بوصفه الجديد ، بحيث يستدعى الأمر تدخلا جديدا من المتعاقدين لإعادة التوازن المفقود بزيادة القسط بالقدر الذى يجعله متناسبا مع الخطر .

ويترتب على ذلك نتيجة خطيرة - ولكنها حتمية - هي سقوط حق المستأمن في التعويض إذا لم يخطر الشركة بكل تغيير يعلمه من شأنه زيادة الخطر عما كان عليه وقت التعاقد .

٤- إذا لم يدل طالب التأمين عند إبرام العقد بسائر البيانات التي تمكن المؤمن من تكوين فكرة دقيقة عن المخاطر التي تحمل تبعاتها ، وكان سكوته هذا بحسن نية ، أو ذكر غير متعمد بيانات خاطئة ،

فإن ذلك لا يؤدي إلى بطلان التأمين . إنما يكون للمؤمن الحق في أن يطالب بزيادة القسط أو بإنهاء التأمين إذا انكشفت الحقيقة قبل تحقق الخطر ، أما إذا اكتشفها بعد تحقق الحادث فيكون له أن يخفض التعويض المستحق للمستأمن بنسبة الفرق بين معدل الأقساط المدفوعة فعلا ، وذلك التي كان يتحتم دفعها لو تحدد القسط على هذا أساس هذا الخطر .

٤٤٨ - العوامل التي تؤثر في تحديد القسط :

(أ) مبلغ التأمين :

يؤثر مبلغ التأمين بالضرورة في تقدير القسط ، ذلك أن القسط الذي تحدده الإحصاءات على أساس درجة احتمال تحقق الخطر ودرجة جسامته إنما يقدر بالنسبة لوحدة نقدية معينة هي مائة ، فإذا أريد تقدير القسط في حالة معينة ، فيجب أن يضرب القسط الذي تبينه جداول الشركة في عدد المئات التي يشملها مبلغ التأمين .

فمثلا إذا كان القسط المحدد في جدول الشركة بالنسبة للتأمين على الحياة هوجنيهان ، فإن مقدار القسط الصافي بالنسبة لتأمين مبلغ ألف جنيه يكون : $\frac{2 \times 1000}{100} = 20$ - ٢٠ جنيتها ^(١) .

(١) عبد الوبود يحيى في دروس في العقود المسماة ص ٢٥٢ .

(ب) مدة التأمين :

تدخل فى تقدير القسط مدة التأمين . ذلك أن التأمين من العقود المستمرة ويجب أن تختار وحدة زمنية معينة تبنى الاحتمالات على أساسها . والوحدة الزمنية المتخذة أساسا لذلك هى سنة . فالقسط يحدد بالنسبة إلى مدة سنة ، فمثلا فى التأمين من الحريق إذا كان القسط الذى يظهر فى جداول شركة التأمين هو نصف جنيه ، فإن معنى ذلك أن القسط الواجب دفعه عن مدة سنة لكل مائة جنيه من مبلغ التأمين هو نصف جنيه .

والسبب فى هذه الممارسة هو أن معظم الأخطار ، وإن كانت تتفاوت نسب احتمال تحققها خلال السنة الواحدة ، كخطر الحريق إلا أنها من سنة إلى أخرى تكاد تكون منتظمة الحدوث ، فيما سبق أن وصفناه بالخطر الثابت . وفى أمثال هذه الأخطار الثابتة لا تكون هناك ثمة صعوبة ، فالقسط يتحدد على أساس مدة السنة .

إنما يختلف الأمر فيما يتعلق بما يوصف بالأخطار المتغيرة ، وهى تلك التى تختلف فرص أو احتمالات تحققها من سنة إلى أخرى بالزيادة أو النقصان على ما أوردناه سلفا .

ومن أمثلتها خطر الوفاة فى التأمين على الحياة (خطر متزايد) ففى أمثال هذه الأخطار المتغيرة تحدد شركات التأمين قسطا سنويا موحدا أيضا ، لكن هنا تؤثر مدة التأمين تأثيرا جوهريا فى تحديد هذا القسط الموحد من حيث قيمة هذا القسط إذ كلما كانت مدة

التأمين أطول كلما كان مقدار القسط أزيد وهكذا لكن يظل القسط السنوى موحدا طوال مدة التأمين .

واتخاذ السنة كوحدة زمنية لتحديد قيمة القسط هو الأصل فى التأمين ، غير أنه توجد حالات أخرى تكون تلك الفترة أقصر من سنة ، كالتأمين على أخطار النقل فمن الواضح أنه فى تلك الحالة وما يشابهها لا تكون مدة التأمين محددة بسنة بل باعتبارات أخرى كالمدة اللازمة للنقل . وعلى هذا الأساس لا تتدخل الوحدة الزمنية المقدرة بسنة فى تحديد قيمة القسط فى هذه الحالات^(١) .

(ج) سعر الفائدة :

يتوقف تحديد مقدار القسط كذلك على عامل آخر ، عامل مالى هو سعر الفائدة . ذلك أن الأقساط تدفع مقدما وتظل خلال مدة من الزمن فى يد المؤمن قبل استخدامها فى تغطية آثار الكوارث . ولهذا فإن المؤمن يستطيع خلال ذلك استغلال تلك الأموال فيحصل من ورائها على فائدة تحقق له بإيرادا .

ولهذا أثره فى إنقاص مقدار القسط . ذلك أن الفوائد التى يحصلها المؤمن تعينه على مواجهة المصروفات العامة فتخففها . ولهذا يكون عليه أن يدخل فى الاعتبار عند تحديد القسط ما يحصل

(١) أحمد شرف الدين ص ١٥٥ - محمد شكرى سرور ص ٢٤٨ .

عليه من فوائد نظير استغلال ما يتجمع لديه من أقساط ، أى
يخفض القسط بنسبة الزيادة التى ينتظر الحصول عليها من الفوائد
نظير توظيف المبالغ التى تتجمع لديه . ويبدو هذا واضحا بالنسبة
لحالة التأمين على الحياة إذ يتجمع لدى شركات التأمين مبالغ كبيرة
من الاحتياطي تقوم باستثمارها .

ويتم تخفيض مقدار الفوائد التى يحصل عليها المؤمن من مقدار
القسط على ضوء ما يحصل عليه من استثمارات للمبالغ المتجمعة
لديه ، بالنظر إلى الظروف المحيطة بالنسبة لاستثمار رؤوس
الأموال^(١).

٤٤٩- عبء القسط :

رأينا أن القسط الصافى هو المقابل للخطر ، وأن ما يجمع منه
يكفى - نظريا - لتغطية نتائج الأخطار التى تتحقق . ولكن هذا
القسط النظرى ليس هو الذى يقوم المستأمن بدفعه ، بل تضاف إليه
عناصر أخرى تؤدى إلى زيادته . ذلك أن الهيئات التى تباشر
التأمين تحتاج إلى أموال كثيرة لمباشرة أعمالها . فبالإضافة إلى
الأرباح التى تريد شركة التأمين أن تحققها من عمليات التأمين ،
توجد مصاريف الحصول على العقود ، ومصاريف تحصيل

(١) الدكتور توفيق حسن فرج أحكام التأمين - الجزء الأول ١٩٩٤ ص ١٠١
ومابعدا - محمد على عرفه ص ٤٧ ومابعدا .

الأقساط ، ومصاريف الإدارة ، والضرائب ، ومن مجموع هذه النفقات يتكون عبء القسط أو علاوة القسط ، وهى تضاف إلى القسط الصافى ، ومن مجموعها يتكون القسط المعلى أو القسط التجارى ، وهو القسط الذى يدفعه المستأمن فعلا . ويتكون عبء القسط أو علاوة القسط من العناصر الآتية :

١- مصاريف الحصول على العقود :

يندر أن يسعى الأفراد من تلقاء أنفسهم إلى التأمين من الأخطار التى تهددهم ولذلك ترسل شركات التأمين مندوبيها لحث الأفراد على التأمين والتعاقد معهم .

ولكى يبذل هؤلاء الوسطاء جهودهم فى الحصول على أكبر عدد ممكن من العقود تحدد لهم شركات التأمين أجرا مرتفعا ، هو فى الغالب نسبة مئوية من القسط أو من المبلغ المؤمن به ، وهذه المصروفات التى تنفق فى سبيل الحصول على العقود ، لايتحملها المؤمن وإنما تقع على عاتق المستأمن ، لأنها تضاف إلى القسط الصافى .

٢- مصاريف التحصيل :

الأصل أن يسعى المؤمن لتحصيل الأقساط ، فلا ينتظر أن يسعى إليه المستأمن لسدادها . على أن ذلك لا يمنع من الاتفاق على عكس ذلك .

وقد أصبح شرط الوفاء بالأقساط فى مقر الشركة من الشروط النموذجية فى وثائق التأمين . ورغم ذلك جرت شركات التأمين على إرسال عمالها فى طلب الأقساط استعجالا للتحويل وتيسيرا للعمل .

وهذا مصدر جديد للإففاق يلقى عبؤه فى النهاية على كاهل طلاب التأمين^(١).

٣- مصاريف الإدارة :

يقصد بذلك كافة المصروفات التى تتحملها شركة التأمين فى سبيل قيامها بعملها . فيدخل فى ذلك إيجار الأماكن التى تشغلها ، وأجور ومرتببات العاملين فيها بصفة عامة على اختلاف طوائفهم ، والخبراء الذين يستعان بهم للكشف وتقدير الأضرار ، كما يدخل فيها كذلك مصروفات الدعوى التى ترفع من الشركة وعليها ، ووسائل الوقاية التى تتخذها ، ونفقات تسوية الكوارث وغيرها من النفقات التى تتحملها الشركة فى سبيل الإدارة .

وكل هذه النفقات التى تقوم بها الشركة فى سبيل الإدارة لاتتحمل بها ، وإنما تقع على كامل العملاء ، فتضاف إلى الأقساط بقر يتناسب مع قيمتها حسب الظروف .

ولاشك فى أن تلك المصروفات تمثل عبئا ثقيلا يضم إلى علاوة

(١) محمد على عرفه ص ٤٩ .

القسط . والاتجاه فى الدول المختلفة إلى خفض تلك الأعباء عن طريق التنظيم العلمى للتأمين^(١) .

٤- الضرائب :

تضاف إلى القسط أيضا الضرائب المختلفة التى تفرضها الدولة على عمليات التأمين . ومن هذه للضرائب ما يفرض على المستأمن ويحصل منه مع القسط ، ومنها ما يفرض على المؤمن ولكن المؤمن ينقل عبئها فى النهاية إلى المستأمن عن طريق زيادة القسط^(٢) .

٥- أرباح الشركة :

لما كانت شركات التأمين إنما هى مؤسسات تجارية تهدف إلى الربح ، فإنها تتدخل فى اعتبارها عند تحديد الأقساط التى يلتزم بها العملاء ، ضرورة الحصول على قدر من الربح . بل إن الشركات الآن تحاول دائما فى ميزانياتها السنوية إبراز ما حققته من أرباح. ولاشك أن هذه الأرباح تتدخل فى الاعتبار دائما عند تحديد الأقساط التى يلتزم بها المؤمن لهم ، وبذلك تضاف نسبة ولو ضئيلة تدخل ضمن علاوة القسط ، وبالتالي ترفع من مقداره^(٣).

(١) توفيق حسن فرج ص ١٠٧ .

(٢) عبد الودود يحيى فى دروس فى العقود المسماة ص ٢٥٥ .

(٣) توفيق حسن فرج ص ١٠٨ .

أحكام الالتزام بدفع القسط :

٤٥٠- من الملتزم بدفع القسط ؟

الأصل أن المدين في الالتزام بدفع القسط هو المؤمن له الذى وقعت وثيقة التأمين باسمه . ويصدق هذا القول حتى ولو كان عقد التأمين قد أبرم بواسطة وكيل المؤمن له .

وهذا الالتزام ينتقل إلى الخلف العام أو الخلف الخاص للمؤمن له إذا توافر سبب لهذا الانتقال . فإذا توفى المؤمن له فإن ورثته وهم خلفه العام يلتزمون بالوفاء بالأقساط التى حلت وقت الوفاة ولم تكن قد دفعت طبقا لقاعدة لا تركة إلا بعد سداد الديون ، كما يلزم الورثة الذين انتقلت إليهم الحقوق والالتزامات المترتبة على عقد التأمين ، بدفع الأقساط المستقبلة . ورغم أن التزام الورثة بدفع الأقساط يكون فى حدود التركة ، إلا أن القانون قد يقضى بأنهم مسئولون بالتضامن عن دفعها . وإذا وقع الشئ المؤمن عليه فى نصيب وارث معين فإن هذا الوارث يكون هو الملتزم بدفع القسط وإذا تصرف المؤمن له فى الشئ المؤمن عليه بالبيع مثلا إلى شخص آخر ويسمى الخلف الخاص ، فإن عقد التأمين ينتقل فيما أنشأه من حقوق والتزامات خاصة بالشئ المؤمن عليه لهذا الخلف الخاص الذى يكون هو المدين بدفع القسط من وقت التصرف . وهذا الحكم يستقاد من المادة ١٤٦ مدنى التى تنص على أنه : " إذا

أنشأ العقد التزامات وحقوق شخصية تتصل بشئ انتقل بعد ذلك إلى خلف خاص ، فإن هذه الالتزامات والحقوق تنتقل إلى هذا الخلف في الوقت الذى ينتقل فيه الشئ إذا كانت من مستلزماته وكان الخلف الخاص يعلم بها وقت انتقال الشئ إليه " . والمعروف أن الحقوق والالتزامات التى ينشئها عقد التأمين تعتبر من مستلزمات الشئ المؤمن عليه ، إذ أن هذه الحقوق والالتزامات تهدف إلى المحافظة على الشئ .

وكانت المادة ١/١٠٧٥ من المشروع التمهيدي تنص على ذلك إذ جرت على أن :

" تنتقل الحقوق والالتزامات الناشئة عن التأمين إلى من تنتقل إليه ملكية الشئ المؤمن عليه عند التصرف فيه . أما فى حالة وفاة طالب التأمين فتبقى هذه الحقوق والالتزامات فى تركته " . إلا أن لجنة القانون المدنى بمجلس الشيوخ حذفت المادة كلها لأنها تتعلق بجزيئات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة ^(١).

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية جـ ٥ ص ٣٥٠ للمامش ومابعدا - راجع أيضا أحمد شرف الدين ص ٢٦٧ ومابعدا - خميس خضر ص ٥٣٤ ومابعدا - محمد شكرى سرور ص ٢٥٢ - السنهورى ص ١١١٩ - وعكس ذلك محمد على عرفه ص ١٢٩ فيرى أنه إذا تصرف المستامن فى الشئ المؤمن عليه إيان حياته ببيعه أو هبته ، فإن من مقتضى القواعد العامة ألا يستفيد خلفه من عقد التأمين ولا يضاربه لأنه أجنبي عنه ، وحتى فى حالة ما إذا أحال المتصرف حقوقه الناشئة عن هذا

ويجوز أن يقوم الغير بوفاء الأقساط طبقا للقواعد العامة في وفاء الغير للدين ، وعند ذلك يكون له حق الرجوع على المدين ، ويكون له حق امتياز على مبلغ التأمين إذ يعتبر دفعة للأقساط عملا من أعمال التحفظ والصيانة ^(١).

ويغلب في الوسطاء الذين تكون لهم صفة في إبرام وثيقة التأمين أصلا نيابة عن المؤمن ، أن يكونوا مخولين أيضا سلطة تحصيل الأقساط لحسابه .

ولكون سمسار التأمين لا يعتبر - من حيث الأصل - وكيلًا عن المؤمن ولا يستطيع إبرام وثيقة التأمين عنه ، فإنه عادة لا تكون له صفة أيضا في قبض الأقساط فإن أوفاه المستأمن بالقسط كان هذا الوفاء غير مبرر لئمة المستأمن إلا إذا سلم السمسار هذا القسط للمؤمن فعلا . إنما لا شيء يمنع من أن يصبح السمسار وكيلًا عن المؤمن في قبض الأقساط ، بل قد تستخلص وكالته ضمنا إذا سلمه المؤمن مخالصة بالقسط لتحصيله . وعندئذ يجوز للمستأمن أن يفى لهذا السمسار الوكيل بالقسط ويتسلم منه المخالصة ، ويكون

للحق إلى المتصرف إليه ، فإن ذلك لا يؤدي إلى براءة ذمته من الالتزام بدفع الأقساط . إذ يتعين لذلك أن يرضى المؤمن بالمالك الجديد كمدن بالأقساط بدلا من المستأمن الأصلي . فتكون بذلك بصدد تحديد مزدوج : بتغيير الدائن وتغيير المدين في نفس الوقت .

(١) السنهوري ص ١١٩٩ - محمد كامل مرسى ص ١٢٠ - محمد شكرى سرور ص ٢٥٢ .

هذا الوفاء مبرئاً لزمة المستأمن ، وذلك كله طبقاً للقواعد العامة (م ٣٣٢ مدنى) .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

" مؤدى شرط امتداد التأمين إلى أية مدة أخرى تكون شركة التأمين قد قبلت دفع قسط تجديد التأمين عنها أن يترتب على قبول شركة التأمين للأقساط بعد وفاة المؤمن له اعتبار التأمين قائماً بينها وبين ورثته خلال المدة التى دفعت عنها الأقساط بالشروط التى تضمنتها الوثيقة الموقع عليها من المورث ، وذلك أياً كان شخص الموفى بأقساط التأمين ، إذ يجوز الوفاء بأقساط التأمين من الغير وفقاً للقواعد العامة " .

(طعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨)

٤٥١- ميعاد (زمان) دفع القسط :

الأصل أن يتحدد هذا الميعاد وفقاً لما اتفق عليه أطراف العقد . غير أن العادة جرت على أن يتم الوفاء بالقسط مقدماً فى بداية كل فترة جديدة للتأمين . ويستحق القسط الأول فى الوقت الذى يبرم فيه العقد .

كما أن المؤمن قد يحتاط لنفسه ويشترط عدم سريان العقد أو حتى عدم انعقاده إلا بعد سداد القسط الأول .

والأقساط عادة تكون سنوية أى واجبة الدفع فى بداية كل سنة.

وقد يقبل المؤمن أن يقسم القسط السنوى ذاته إلى أجزاء يدفع كل جزء منها مقدما (كأن يدفع مثلا كل ثلاثة أشهر)^(١).

وفى هذه الحالة يظل القسط محتفظا بسنويته . فهذا ليس سوى طريقة فحسب لتيسير الدفع على المستأمن . ولذلك فإنه إذا ما فرض وتحقق الخطر فى أول السنة ، فإن المستأمن يبقى مدينا بجميع أجزاء القسط السنوى وليس فقط الجزء من هذا القسط المقابل للفترة التى تحقق الخطر خلالها . وتخصم مديونيته بهذه الأجزاء من عوض التأمين المستحق له .

غير أن هناك اعتبارات معينة تجعل سداد هذا القسط يتم على دفعة واحدة أى بصورة إجمالية ويسمى القسط فى هذه الحالة بالقسط الوحيد . ويحدث ذلك مثلا فى حالة التأمين الذى نقل مدته عن سنة كما فى التأمين ضد مخاطر النقل فى رحلة واحدة . وقد تكون مدة التأمين طويلة ، كما فى التأمين على الحياة ، ومع ذلك يدفع المؤمن له القسط مرة واحدة .

وكانت المادة (١/١٠٧٣) من المشروع التمهيدي للتقنين المبنى تنص على مبدأ سنوية القسط بقولها :

" يستحق القسط المقابل للفترة الأولى من فترات التأمين فى الوقت الذى يبرم فيه العقد ما لم يتفق على غير ذلك . ويقصد بفترة

(١) أحمد شرف الدين ص ٢٧٠ - محمد شكرى سرور ص ٢٥٤ .

التأمين المدة التي تتخذ أساسا لحساب القسط الواحد . وعند الشك تعتبر فترة التأمين سنة واحدة " . إلا أن هذا النص حذف بلجنة القانون المدنى بمجلس الشيوخ لأنها تتعلق بجزئيات وتفصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة ^(١).

٤٥٢- مكان الوفاء بالقسط :

طبقا للقواعد العامة يكون الوفاء بالقسط فى موطن المدين به ، والمستأمن هو المدين بالقسط . ولكن العرف التأمينى جرى على أن يكون دفع أول قسط فى موطن المؤمن ، ثم يكون دفع الأقساط التالية فى موطن المستأمن أو فى مركز إدارة أعماله إن كان التأمين متعلقا بهذه الأعمال .
والعبرة فى هذا الشأن بالموطن الذى ذكره المستأمن فى وثيقة التأمين ، فإن كان قد غيره خلال سريان الوثيقة فالعبرة بأخر موطن له أعلن به المؤمن .

وبديهى أنه لا شئ يمنع أن يتفق للمستأمن مع المؤمن على أن يكون دفع القسط فى مكان آخر غير موطن المستأمن إذا وجد ذلك فى صالحه ، وهذا المكان قد يكون هو موطن المؤمن نفسه .
ومن جهة أخرى فإنه إذا ما تأخر المستأمن فى دفع أحد الأقساط فأعذره المؤمن بوجوب دفعه ، فإنه يترتب على هذا

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٣٤٧ الهامش وما بعدها .

الإعذار أن يصبح القسط واجب السداد في موطن المؤمن إن كان قبل الإعذار واجب السداد في موطن المستأمن^(١).

وكانت المادة (١٠٧٢) من المشروع التمهيدي للثقتين المدني تجرى على أن :

" ١- على المؤمن عليه أن يدفع مقابل التأمين في مركز عمل المؤمن ، فإذا اتفق على دفع المقابل أقساطا متتابعة كان أولها واجب الدفع في للمركز المذكور .

٢- وتنفذ الأقساط الأخرى في موطن المؤمن عليه ما لم يتفق على غير ذلك . فإذا كان عقد التأمين واردا على عمل من الأعمال، وجب الدفع في مركز إدارة هذا العمل .

٣- ومع ذلك تكون الأقساط واجبة الدفع في مركز إدارة المؤمن ، كما يجوز أن تصبح كذلك ، إذا لم يكن أو لم يعد للمؤمن عليه موطن في البلد أو الإقليم الذي يكون فيه للمؤمن وكلاء " - إلا أن المادة حذفت في لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ "لأنها تتعلق بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة"^(٢).

٤٥٣- طريقة دفع القسط :

الغالب أن يكون القسط مبلغا من النقود . ولذلك فهو واجب الدفع نقدا طبقا للقواعد العامة .

(١) محمد شكري مرور ص ٢٥٨ - السنهاوي ص ١٢٠٧ - أحمد شرف الدين ص ٢٧٣ .

(٢) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ١٣٤٦ الهامش ومابعداها .

ومع ذلك فإن المؤمن له يستطيع أن يقوم بالوفاء بالقسط وتبرأ
نمته بطرق أخرى غير الدفع نقدا .

فيجوز أن يتم الوفاء بحوالة بريدية أو بكمبيالة أو بشيك إذا اتفق
أطراف العقد على ذلك مع ملاحظة أن الوفاء لا يكون مبرنا لنمة
المؤمن له إلا إذا قبض المؤمن قيمة هذه الأوراق المالية فعلا .

ويجوز أن يتم الوفاء بطريق المقاصة ، فإذا تأخر المؤمن له
في دفع الأقساط حتى تحققت الكارثة واستحق بذلك مبلغ التأمين،
فإن المقاصة القانونية تتم بقوة القانون في حدود المبلغ الأقل قيمة.
ويحق للمؤمن بناء على ذلك أن يخصم من مبلغ التأمين قيمة
الأقساط المستحقة . ويشترط بطبيعة الحال أن تتوافر الشروط
الضرورية للمقاصة القانونية وهي أن يكون حق المؤمن له (مبلغ
التأمين) مؤكدا ومستحق الأداء وليس محلا للنزاع .

وإذا لم تتوافر هذه الشروط بأن كان مبلغ التأمين لم يتحدد بعد
مثلا ، كان للمؤمن يلجأ إلى المقاصة القضائية .

ونقضى المحكمة في هذا الفرض بالمقاصة في حدود مبلغ معين
تحده بصفة مؤقتة حتى يتحدد مبلغ التأمين بصفة نهائية . وذلك لما
بين الالتزامين (التزام المؤمن له بالقسط والتزام المؤمن بمبلغ
التأمين) من ارتباط يجد سببه في نفس عقد التأمين . هذا الارتباط
بين التزام المؤمن له بالقسط والتزام المؤمن بمبلغ التأمين يسمح
لهذا الأخير بأن يحبس تحت يده مبلغ التأمين ليمتوى منه الأقساط
المستحقة طبقا للقواعد المقرر في الحق في الحبس .

ويجوز إثبات السداد بكافة طرق الإثبات القانونية - بما فيها البينة والقرائن - إذا كان مقدار القسط لا يزيد على خمسمائة جنيه طبقاً للقواعد العامة . وإذا كان المؤمن تاجراً كما هو الحال بالنسبة لجميع شركات التأمين ، جاز الإثبات بجميع الطرق حتى إذا زاد مقدار القسط على خمسمائة جنيه طبقاً لقواعد الإثبات في المسائل التجارية^(١).

٤٥٤ - عدم قابلية القسط للتجزئة :

قد يحصل المؤمن على القسط السنوى مقدماً ، ثم ينتهى عقد التأمين بالفسخ أو البطلان لأن سبب من الأسباب ، غير تحقق الحظر المؤمن منه ، بعد ستة أشهر مثلاً من بدايته . فيثور التساؤل عما إذا كان من حق المستأمن استرداد نصف القسط الذى دفعه أم لا .

فذهب البعض إلى الإجابة بالنفى استناداً إلى مبدأ عدم قابلية القسط للتجزئة . فالمؤمن يقيم حساباته الفنية فى قياس احتمالات الخطر وما يقابله من قسط على أساس فترة زمنية متكاملة ، ومن ثم فإن القول بقابلية القسط للتجزئة يؤدى إلى اختلال حسابات المؤمن ، حيث يصعب تقدير الجزء من القسط للمقابل للفترة الباقية من السنة وذلك بتغير نسبة احتمال وقوع الخطر خلال السنة .

(١) المنهوى ص ١٢٠٨ - محمد زهرة ص ١٤٢ .

وتأخذ بعض التشريعات بهذا المبدأ كالقانون السويسرى والقانون الألمانى . وقد نص كل من المشرع الفرنسى والمصرى على عدم القابلية للتجزئة بالنسبة للتأمين البحرى .

ويذهب الرأى الراجع^(١) إلى الأخذ بقباليه القسط للتجزئة ، أى أحقية المستأمن فى استرداد الجزء من القسط المقابل للفترة المتبقية من السنة ، لأن احتفاظ المؤمن بهذا الجزء يعد إثراء بلا سبب على حساب المستأمن ، يضاف إلى ذلك أن زوال التزام المؤمن بتغطية الخطر خلال المدة المتبقية يستتبع انقضاء التزام المستأمن بدفع القسط عن ذات المدة ، لأن التزام الأول يعد بمثابة السبب لالتزام الثانى ولا شك أن القول بتجزئة القسط يتفق مع مبدأ تناسب القسط مع الخطر .

ويجوز للأطراف الاتفاق مقدما على عدم القابلية للتجزئة لأن الأمر لا يتعلق بالنظام العام .

وتجدر الإشارة إلى أن مبدأ قابلية القسط للتجزئة لا يمنع من احتفاظ المؤمن بالجزء المتبقى من القسط على سبيل التعويض إذا كان المستأمن قد تسبب بغشه فى إبطال العقد أو فسخه^(٢).

(١) المنهورى ص ١٢٠٤ - ص ٢٧١ وما بعدها - محمد حسين منصور ص ١٥٩ وما بعدها .

(٢) محمد حسين منصور ص ١٥٩ وما بعدها .

ويستند مبدأ قابلية القسط للتجزئة إلى اعتبارات قانونية أخرى تستمد من طبيعة عقد التأمين باعتباره من عقود المدة . ومن المبدأ الذى يحكم عقد التأمين وهو تناسب القسط مع الخطر . فالمعروف أن محل الالتزام فى عقود المدة يقدر على أساس الزمن . فالالتزام المؤمن بالضمان منوط بالمدة ، وهذا الضمان منوط بالمدة . وهذا الضمان لا يتحقق إلا بقدر ما يمر من تلك المدة ، فلكل لحظة حظها من الضمان وبالمثل يجب أن يكون الحال بالنسبة للالتزام بدفع القسط ، فكل جزء منه لا يستحق إلا بقدر المدة التى تحقق فيها الضمان بحيث أنه إذا توقف الضمان خلال مدة معينة وجب أن يتوقف القسط أيضا . لذلك فإن مبدأ تناسب القسط مع الخطر يربط الأول بالثانى وجودا وعدما ونقصا وزيادة ، فإذا ما توقف الخطر وجب أن يتوقف القسط^(١) .

جزاء الإخلال بالالتزام بدفع القسط

٤٥٥ - حكم القواعد العامة :

خلا التنظيم القانونى لعقد التأمين الذى أورده التقنين المدنى من جزاء على الإخلال بالترام المستأمن بأداء قسط التأمين ، ولا يظل أمامنا سوى القواعد العامة .

(١) أحمد شرف الدين ص ٢٧٢ .

وتنقضى القواعد العامة بأنه إذا أخل المستأمن بالتزامه بدفع القسط ، بأن امتنع عن دفعه أو تأخر فيه ، كان للمؤمن - بعد أن يعذره - أن يطلب قضاء ، إما التنفيذ العيني أو فسخ عقد التأمين . وهو لا يتحلل من التزامه بتغطية الخطر المؤمن منه إلا إذا حصل على حكم نهائى بالفسخ ، ومن الوقت الذى تثبت فيه نهائية الحكم ، لأن التأمين عقد زمنى لا يكون لفسخه أثر رجعى .

وكل ما للمؤمن حينئذ إذا ما تحقق الخطر أن يحبس مبلغ التأمين حتى يستوفى القسط أو الأقساط المستحقة ، وله أن يخصمها من هذا المبلغ .

ولتفادى تلك النتيجة ، ولتجنب الإجراءات والمصاريف القضائية لدعوى التنفيذ العيني أو الفسخ ، فإن للمؤمن أن يتفق مع المؤمن له على اعتبار العقد مفسوخا عند عدم الوفاء بالقسط دون حاجة إلى إعدار أو حكم قضائى (م ١٥٨ مدنى) . ولكن هذا الاتفاق يشكل خطورة كبيرة على المؤمن له إذا كان القسط واجب الدفع فى موطن المؤمن ، فمجرد عدم الوفاء بالقسط عند حلول أجله فى موطن المؤمن يثبت تأخير المؤمن له وتقصيره ويؤدى إلى إنهاء العقد بقوة القانون أو وقف التزام المؤمن بضمان الخطر وذلك كله دون أن يذكر المؤمن له بوجوب دفع القسط فبحرم هذا الأخير من مبلغ التأمين إذا تحقق الخطر بعد ذلك .

ولاشك فى أن هذه الإجراءات - إذا استطاع المستأمن أن يستغل طولها وتعقيدها ، لا تلائم إطلاقاً مصلحة المؤمن ، كما أنها لا تحقق الحماية الكافية للمؤمن له فى بعض الحالات ، ولا تتفق فى الوقت ذاته مع التبسيط الواجب مراعاته فى تسيير عجلة التأمين .

٤٥٦ - العرف التأمينى :

تحقيقاً للتوازن بين مصلحة المؤمنين ومصلحة المؤمن لهم ولتلافى المثالب التى أشرنا إليها فى البند السابق ، تتضمن تشريعات التأمين نصوصاً تحقق ذلك .

ومن هذه التشريعات قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يوليو سنة ١٩٣٠ (المعدل) حيث قننت المادة ١٦ فيه العرف التأمينى ، فقضت بأنه إذا تأخر المستأمن فى الوفاء بالقسط ، وجب على المؤمن أن يعذره بخطاب موصى عليه ، ولا يستطيع المؤمن ، بشرط فى العقد ، أن يعفى نفسه من هذا الإعذار . فإذا تم هذا الإعذار ، ولم يبادر المستأمن إلى دفع القسط المستحق ، فإن ضمان المؤمن يقف بعد عشرين يوماً من تاريخ الإعذار . وإذا لم يقم المستأمن بدفع القسط المتأخر والمصاريف خلال عشرة أيام من بدء الإيقاف ، كان للمؤمن بعد انقضائها أن يفسخ العقد أو يطالب بالقسط قضاء .

وقد نقلت هذه المادة مع تعديل طفيف ، إلى المشروع التمهيدى للقانون المدنى المصرى ، فنصت المادة ١٠٧٤ منه على ما يأتى :

" ١- إذا لم يدفع أحد الأقساط في ميعاد استحقاقه ، جاز للمؤمن أن يعذر طالب التأمين بكتاب موسى عليه يرسل إليه فسي آخر موطن معلوم مبينا فيه أنه مرسل للإعذار ومذكرا بالنتائج التي تترتب عليه طبقا لهذه المادة .

٢- ويترتب على هذا الإعذار أن يصبح القسط واجب الدفع في مركز المؤمن .

٣- فإذا لم يكن للإعذار نتيجة وقف سريان عقد التأمين ولا يكون ذلك إلا بعد انقضاء عشرين يوما من وقت إرسال الكتاب ويجوز للمؤمن بعد انقضاء ثلاثين يوما إما أن يطالب بتنفيذ العقد قضاء وإما أن يفسخه بكتاب موسى عليه يرسله إلى طالب التأمين .

٤- فإذا لم يفسخ العقد فإنه يعود إلى السريان بالنسبة للمستقبل من ظهر اليوم الذي يلي دفع القسط المتأخر وما عسى أن يكون مستحقا من المصروفات .

٥- وتسرى المواعيد المنصوص عليها في هذه المادة من يوم تقديم الكتاب الموصى عليه لمصلحة البريد وإثبات ذلك في سجلاتها .

٦- ويقع باطلا كل اتفاق ينقص من هذه المواعيد أو يعفى المؤمن من أن يقوم بالإعذار " .

غير أن هذه المادة حذفت في لجنة القانون بمجلس الشيوخ لأنها تتعلق بجزيئات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة ^(١) .

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية جـ ٥ ص ٣٤٨ ومابعدا .

وقد جرت شركات التأمين على أن تضمن وثائق التأمين الأحكام الواردة بالمادة ١٦ من قانون التأمين الفرنسي ، وما كان موجودا في المادة ١٠٧٤ من المشروع التمهيدي للتقنين المدني باعتبارها عرفا تأمينيا (١).

ويؤخذ من هذا العرف التأميني أنه إذا تأخر المؤمن له في دفع القسط المستحق أو في دفع ما استحق من أجزائه ، أن هناك مراحل ثلاث : تتم في هذه الحالة ، هي :

١- الإعذار . ٢- وقف سريان التأمين .

٣- للفسخ .

ونعرض لذلك فيما يلي :

١- الإعذار :

حتى لايفاجأ المستأمن بوقف التأمين ، يجب على المؤمن إعذار المستأمن بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ويجب أن يتضمن خطاب الإعذار ، أنه ليس مجرد مطالبة بالقسط ، وإنما هو للإعذار . كما يجب أن يبين فيه مقدار القسط ، وتاريخ استحقاقه ، والنتائج التي تترتب عليه ، وبصفة خاصة تنبيه المستأمن إلى أن التأمين سيوقف سريانه بعد مدة معينة (ثلاثين يوما) .

(١) للسهرى ١٢١١ ومابعدها - عبد الوود يحيى دروس فى العقود المسماة ص ٣٩٦ ومابعدها - محمد شكرى سرور ص ٢٦٠ - خميس خضر ص ٤٤٢ ومابعدها .

ويعتبر الإعذار قد تم في اليوم الذي تم فيه إرسال الخطاب لا في الوقت الذي وصل فيه الخطاب إلى المؤمن له ، ويثبت ذلك بالرجوع إلى سجلات البريد . ولكون العبرة في تمام الإعذار هي بإرسال الكتاب لا بوصوله للمؤمن له ، فإنه لا يمنع من اعتبار الإعذار قد تم ، ألا يرد علم الوصول إلى المؤمن المذكور فيه أنه قد تسلم الكتاب ، أوردت مصلحة البريد أن المؤمن له لم يتسلم الكتاب لسبب ما أو لآخر ، سواء لرفضه تسلمه أو لتغيبه عن موطنه أو لتتركه هذا الموطن دون أن يخطر المؤمن بالموطن الجديد . فإن الإعذار يكون قد تم بالرغم من ذلك (١).

وطبقا للقواعد العامة فإن المؤمن هو الذي يقع عليه عبء إثبات اشتغال الكتاب على هذه البيانات الإلزامية . ولا صعوبة في هذا الشأن إذا كان المستأمن يعترف بصحة الكتاب ، أو عندما يبرز الكتاب الذي وصله أو حتى عندما يعود للكتاب مرة أخرى إلى المؤمن دون أن يتسلمه المستأمن - فالمحكمة تستطيع هنا أيضا التحقق - من اطلاعها على الكتاب العائد - من مدى توافر الشروط اللازمة منه (٢) .

ويرسل خطاب الإعذار ، إلى المستأمن أو من يمثله في موطنه المبين في وثيقة التأمين ، أو في موطنه الحالي إذا كان قد أخطر شركة التأمين بتغيير موطنه .

(١) السنهوري ص ١٢١٣ - محمد شكري سرور ص ٢٦٤ هامش (١) .

(٢) محمد شكري سرور ص ٢٦٤ .

ويترتب على الإعذار ما يلي :

- ١- صيرورة القسط واجب الدفع فى موطن المؤمن ولو كان فى الأصل واجب الدفع فى موطن المستأمن .
- ٢- قطع المدة التى تسقط بها دعوى المطالبة بالقسط . وذلك خلافا للقواعد العامة التى لا يكون قطع المدة فيها إلا بالمطالبة القضائية أو بما يقوم مقامها .
- ٣- بدء سريان ميعاد الثلاثين يوما لوقف سريان ضمان المؤمن ، على نحو ما سيجئ ، حيث تحسب هذه المدة من يوم إرسال الكتاب الموصى عليه وليس من يوم وصوله .
- ٤- ثبوت حق المؤمن فى المطالبة بالتعويض عن الضرر الناتج عن إخلال المؤمن بالتزامه . ويمكن أن يتمثل ذلك فى صورة استحقاق فوائد تأخيرية إذا كان قد تم الاتفاق عليها فى العقد^(١).

٤٥٧- وقف سريان التأمين :

ابتداء من اليوم التالى للإعذار تبدأ المدة التى يقف بعد انتهائها سريان التأمين .

وهذه المدة تحددها وثائق التأمين فى مصر عادة بثلاثين يوما . فإذا أرسل المؤمن الكتاب الموصى عليه فى ٢٣ من شهر فبراير

(١) محمد حسين منصور ص ١٦٤ - محمد شكرى سرور ص ٢٦٥ .

مثلا فى أية ساعة من ساعات هذا اليوم ، فإن ميعاد الثلاثين يوما يبدأ سريانه فى ساعة الصفر من اليوم التالى أى عقب الساعة الثانية عشرة ليلا مباشرة ، وينقضى الميعاد فى الساعة الثانية عشرة من يوم ٢٥ مارس إذا كان عدة أيام شهر فبراير ثمانية وعشرين يوما . فإن كانت عدة أيامه تسعة وعشرين يوما انقضى الميعاد فى الساعة الثانية عشرة ليلا من يوم ٢٤ مارس . فإذا كان اليوم الأخير عطلة امتد الميعاد إلى اليوم التالى^(١) .

ولما كان الوقف جزاء إخلال المؤمن له بالتزامه بدفع القسط فيتعين أن يكون هناك تقصير من جانب المؤمن له فى دفع القسط . ولذلك لا يعرض أمر تطبيق هذا الجزاء إذا لم يثبت تقصير المؤمن له فى الوفاء بالقسط .

وينتفى هذا التقصير إذا كان عدم الوفاء بالقسط يرجع إلى قوة قاهرة أو إذا كان عدم الوفاء من جانب المؤمن له نتيجة لاستعمال هذا الأخير للدفع بعدم التنفيذ فى مواجهة المؤمن المخل بالتزاماته . ويتحقق معنى التقصير من جانب المؤمن لا المؤمن له إذا كان القسط مطلوباً ولم يسع المؤمن إلى موطن المؤمن له لاستيفاء القسط . وإذا كان القسط واجب الدفع فى موطن المؤمن له فيشترط لتحقيق معنى التقصير فى عدم الوفاء بالقسط ليس فقط أن يسعى

(١) السنهورى ص ١٢١٤ - خميس خضر ص ٤٤٤ .

المؤمن إلى موطن المؤمن له لتحصيله ولكن يجب فوق ذلك أن يعذر المؤمن له بوجوب دفع القسط ليضعه موضع المقصر المخل بالتزامه (١).

والمقصود من هذه المدة ، منح المدين مهلة إضافية يستطيع خلالها تدبر أمره وسداد الأقساط المتأخرة لذلك بوقف العقد تلقائياً بمجرد انتهاء هذه المدة دون سداد (٢).

٤٥٨- أثر الوقف :

يترتب على الوقف تعطيل التزام المؤمن بالضمان إلى حين سداد الأقساط المتأخرة أو نزول المؤمن صراحة أو ضمنا عن حقه في الوقف . إنما يظل التزام المؤمن له قائما ، فيلتزم بكل ما يستحق من أقساط طوال مدة الوقف . وهذا ليس إلا نتيجة منطقية لطبيعة جزاء الوقف الذي لا يمس سوى الالتزام بالضمان دون أن ينال من قيام باقى الالتزامات التعاقدية . فهو عقوبة مدنية وليس فيها من جور على المؤمن له ، فهو الذى تسبب بخطئه فى وقف عقد التأمين (٣).

ولا يقتصر أثر الوقف على العلاقة بين المؤمن والمؤمن له ، ولكنه يمتد هذه العلاقة ليحتج به على أشخاص آخرين يتعلق

(١) أحمد شرف الدين ص ٢٧٧ ومبجدها .

(٢) محمد حسام لطفى ص ٢٤٥ .

(٣) محمد حسام لطفى ص ٢٤٥ - أحمد شرف الدين ص ٢٨٤ .

حقهم بعقد التأمين . لأنه ليس لهؤلاء الأشخاص من حقوق أكثر مما يملك المؤمن له ذاته من حقوق . ومن ثم يستطيع المؤمن أن يحتج بالوقف على المستفيد إذا لم يكن هو المؤمن له ، وعلى ورثة المؤمن له والخلف الخاص للمؤمن له كمن انتقلت إليه ملكية الشيء المؤمن عليه . وعلى الغير ممن تعلق حقه بعقد التأمين كالدائنين المرتهنيين وأصحاب حق الامتياز والمضروور فى التأمين من المسؤولية^(١).

٤٥٩ - انتهاء الوقت :

ينتهى وقف التزام المؤمن بالضمان ، ويعود هذا الالتزام إلى السريان ، فيكون المؤمن ملزماً بضمان تغطية الخطر ، بأى سبب من الأسباب الآتية :

١- دفع القسط المتأخر الذى كان التأخر فى دفعه هو السبب فى الوقف طالما تم هذا الدفع قبل أن يستعمل المؤمن حقه فى فسخ عقد التأمين . وعندئذ ينتهى للوقف من ظهر اليوم التالى ليوم هذا الدفع. والذى ينهى الوقف هو سداد المستحق بالكامل . فدفع جزء من القسط تحت الحساب لا يكفى بل يجب أن يدفع القسط المتأخر كاملاً إلى جانب ما يكون مستحقاً عليه من مصروفات تكبدها المؤمن نتيجة تأخر المستأمن من السداد ، كمصاريف الإعمار .

(١) أحمد شرف الدين ص ٢٨٤ - محمد شكرى مرور ص ٢٧٠ .

وإذا أوفى المستأمن بطريق الشيك وتصادف وقوع الخطر فسي الفترة ما بين تسليم الشيك للمؤمن وتحصيله ، فإن العبرة كما ذهبت محكمة النقض الفرنسية بتسليم الشيك وليس بتحصيله ^(١).

٢- حلول ميعاد استحقاق القسط التالى للقسط الذى كان سببا للوقف ، حتى ولو لم يسدد المستأمن هذا الأخير ، فالوقف لا يدوم إلا لغاية اليوم الذى يستحق فيه القسط الجديد .

فإذا تأخر المستأمن فى دفع قسط جديد ، فإن للمؤمن أن يعذره بشأنه فيقف الضمان من جديد وهكذا ، بمعنى أن الوقف لا يرد إلا على القسط الذى لم يدفع ، فإذا حل ميعاد هذا القسط دون أن يفسخ المؤمن العقد فإن الوقف ينتهى بالنسبة للقسط القديم ^(٢).

٣- إذا نزل المؤمن عن حقه فى الوقف صراحة أو ضمنا ، ولا يعتبر قبض المؤمن لجزء من القسط نزولا ضمنيا . ولكن يجوز أن يعتبر كذلك منح المؤمن للمؤمن له فى أثناء مدة الوقف مهلة يدفع فى خلالها القسط المستحق أو مابقى دون دفع من هذا القسط ^(٣).

(١) محمد شكرى سرور ص ٢٧١ .

(٢) السنهورى ص ١٢١٨ - أحمد شرف الدين ص ١٨٦ - محمد شكرى سرور ص ٢٧٣ .

(٣) السنهورى ص ١٢١٧ - أحمد شرف الدين ص ٢٨٥ .

٤٦٠ - أثر انتهاء الوقف :

إذا انتهى الوقف ، عاد الضمان إلى السريان ، فإذا تحقق الخطر ، ضمنه المؤمن ووجب عليه دفع مبلغ التأمين .

٤٦١ - الفسخ أو التنفيذ العيني :

إذا انقضت مدة عشرة أيام من تاريخ انتهاء الوقف ، وهو ما يعنى أن أربعين يوماً من تاريخ الإعذار تكون قد انقضت ، جاز للمؤمن منذ ذلك وحتى يوم حلول القسط الجديد أن يطلب فسخ العقد ، وإلا فإن حل ذلك القسط دون أن يكون قد استعمل هذا الحق انتهى وقف الضمان ، وانتهى كذلك حق المؤمن فى الفسخ بسبب هذا القسط القديم الذى لم يدفع . فإذا تخلف المستأمن عن دفع القسط الجديد بدوره نشأ من جديد للمؤمن الحق فى إعذار المستأمن وإيقاف سريان الضمان وفسخ العقد بسبب هذا القسط الجديد وهكذا ... الخ .

فإذا اختار المؤمن الفسخ ، فإن الفسخ يتم بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول يرسله المؤمن إلى المؤمن له على النحو الذى رأيناه فى الإعذار ويعتبر العقد مفسوخاً من تاريخ إرسال الخطاب ، لا من الوقت الذى يصل فيه الخطاب للمستأمن^(١).

(١) السنهورى ص ١٢١٩ - عبد الوود يحيى دروس فى العقود المسماة ص ٤٠٢ .

ويمنع الفسخ أن يدفع المؤمن له القسط المتأخر مع المصروفات ، وأن يكون الدفع قبل أن يتم الفسخ ^(١).

وإذا لم يختَر المؤمن الفسخ وإنما اختار التنفيذ العيني ، فيكون من حقه أن يطالب المستأمن قضائياً بدفع القسط المستحق والمصروفات مع التعويض إن كان له وجه . مع ملاحظة أن هذه المطالبة القضائية لا تجوز إلا بعد انقضاء عشرة أيام من الوقف ، شأن التنفيذ العيني في ذلك شأن الفسخ ^(٢).

٤٦٢- لا يجوز الإيقاف في التأمين على الحياة :

لا يطبق الإيقاف في حالات التأمين على الحياة . إذ لا يترتب على عدم سداد الأقساط إلا تصفية التأمين أو تخفيضه ، أو إلغاؤه بحسب ما إذا كان المستأمن قد سدد أقساط السنوات الثلاثة الأولى فعلاً ، أو لم يسدها بعد .

فلا يمسرى الإيقاف إذن إلا في نطاق التأمين من الأضرار والتأمين على الأشخاص من الحوادث ^(٣).

٤٦٣- جواز تحلل المؤمن له من الالتزام بدفع الأقساط :

يختلف التأمين على الحياة عن سائر أنواع التأمين الأخرى في أن للمستأمن الحق في أن يتحلل من العقد في أي وقت شاء . فلا

(١) السهوري ص ١٢١٩ .

(٢) محمد شكرى سرور - ص ٢٧٥ ومابعد - السهوري ص ١٢١٩

هامش (٣) .

(٣) محمد على عرفه ص ١٤٣ ومابعد .

يكون للمؤمن أن يطالبه بدفع الأقساط ، ولا بالتعويض عن عدم الوفاء بها .

ويستند هذا المبدأ إلى عرف مستقر في نطاق التأمين على الحياة من مقتضاه أن يكون التزام المستأمن بدفع الأقساط اختياريا .
وعلة ذلك أن الدافع على هذا التأمين هو الاحتياط للمستقبل ، وتلك ضرورة يقدرها المستأمن بقدرها ، ويجب أن يترك له مطلق الحرية في تقديرها . فإذا تغيرت الظروف التي عقد هذا التأمين في ظلها ، كأن أصبح في حالة من الثراء تغنيه عن الاعتماد على التأمين ، أو بالعكس صار إلى حالة من الضيق تعجزه عن الاستمرار في تحمل تكاليفه ، فلا يتأتى أن يجبر مع ذلك على تحمل عبء هو عنه في غناء ، أو أن تحمله أصبح يكلفه المشقة والعناء^(١).

وقد جاء بمذكرة المشروع التمهيدي أنه :

" هذا النص مقتبس من المادتين ٨٩ من قانون سنة ١٩٠٨ السويسرى و ١٦٥ من قانون سنة ١٩٠٨ الألمانى . وحكمها مخالف لحكم القانون الفرنسى الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ ، حيث تقرر المادة ٧٥ فقرة أولى منه .

(١) محمد على عرفه ص ٢٣٢- عبد الوود يحيى فى التأمين على الحياة ص ١٠٥ ومابعدها - محمد حسين منصور ص ١٦٧ ومابعدها .

" ليس للمؤمن على الحياة أن يطالب بالأقساط " وهذا الحكم الأخير وإن كان ينسجم مع المبادئ المقررة من أن الالتزام بدفع جعل التأمين على الحياة ليست له قوة إلزامية كما هو الحال بالنسبة لسائر أنواع التأمين الأخرى . إلا أنه مع ذلك بضحي مصالح المؤمن إذ يجيز إنهاء العقد بدون أى إخطار سوى مجرد الامتناع عن دفع الأقساط ، مع حرمان المؤمن من كل دعوى للمطالبة حتى بأقساط الفترة الجارية ^(١).

على أن تجريد الوفاء بأقساط التأمين على الحياة من صفة الإلزام يقيدده فى العمل اشتراط عدم سريان التأمين إلا بعد الوفاء بقسط السنة الأولى ، فيصبح المستأمن ملتزما بالوفاء بهذا القسط . وإذا كان قسط السنة الأولى مقسطا - مع وجود الشرط السابق - فإنه يجب على المؤمن له دفع كافة أقساط هذا القسط ^(٢).

غير أنه لا يجوز أن يستنتج من ذلك أن التأمين على الحياة يصبح بمثابة عقد لمدة سنة قابلة للتحديد . فضلا عن أن هذا التخريج يقتضى إعادة النظر فى تقدير القسط سنويا ليتحقق التكافؤ بينه وبين زيادة الخطر الناتجة عن تقدم المستأمن فى السن ، فإنه يودى إلى عدم استمرار التأمين إذا نقصت أهلية المستأمن بعارض

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية جـ ٥ ص ٣٧٣ .

(٢) محمد على عرفه ص ٢٣٣ .

طراً عليه خلال مدة التأمين ، وهو ما لم يقل به أحد ، فالصحيح إذن أن التأمين ينقذ للمدة المتفق عليها ، مع تخويل المستأمن حق إنهائه سنوياً . ولا جديد في ذلك ، فكثيراً ما يتفق في الإيجار المعقود لتسع سنوات مثلاً ، على أن يكون لأى من الطرفين أو كليهما الحق في فسخه بعد مضي ثلاث أو ست سنوات ^(١).

٤٦٤ - التوقف عن دفع الأقساط حق شخصي :

حق التوقف عن دفع الأقساط يكون للمستأمن ، وهو يعتبر حقاً شخصياً له يستعمله إذا أراد . وعلى ذلك لا يستطيع الدائنون أن يعطلوا استعماله لهذا الحق وذلك بعرضهم الوفاء بأقساط التأمين بدلاً منه ، استناداً إلى الفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ مدنى التى تجيز " لكل دائن ولو لم يكن حقه مستحق الأداء أن يستعمل باسم مدينه جميع حقوق هذا المدين " ، لأن هذه المادة تستثنى الحقوق المتعلقة بشخص المدين ، ويدخل فيها حق التوقف عن دفع أقساط التأمين على الحياة . كما لا يستطيع المستفيد أن يعرض الوفاء بدفع أقساط التأمين ، إذا كان المستأمن لا يريد استمراره في دفعها ، وذلك رغم مصلحة المستفيد الواضحة في ذلك .

ويترتب على ذلك أيضاً أنه إذا أخطر المستأمن شركة التأمين برغبته في التوقف عن دفع الأقساط ، ثم توفى بعد ذلك ، فلا يكون

(١) محمد على عرفه من ٢٣٣ ومابعدھا .

لورثته أن يعيدوا العمل بوثيقة التأمين إذا عرضوا دفع الأقساط المتأخرة خلال مدة معينة^(١). ذلك أن استعمال هذا الشرط إنما يكون للمستأمن نفسه ، فضلا عن أن وفاة المستأمن معناها تحقق الخطر المؤمن منه ، ولا يمكن أن تقبل شركة التأمين إعادة العمل بالوثيقة مقابل دفع الأقساط المتأخرة في الوقت الذى تحقق فيه الخطر فعلا^(٢).

٤٦٥ - إخطار المؤمن بالتحلل من العقد قبل انتهاء المدة الجارية :

يشترط لكى يتحلل المؤمن له الذى التزم بدفع أقساط دورية ، من عقد التأمين ، أن يوجه إخطارا كتابيا إلى المؤمن قبل انتهاء

(١) تتضمن وثائق التأمين على الحياة عادة شرطا خاصا بإعادة سريان الوثيقة إذا كان المستأمن قد توقف عن دفع الأقساط . وينص هذا الشرط على ما يأتى :

" تتعهد الشركة خلال السنة شهور التالية لاستحقاق أول قسط حصل للتوقف عن دفعه ، وبشرط وجود المؤمن عليه على قيد الحياة وتقديم طلب من المتعاقد ، أن تعيد سريان مفعول الوثيقة الملغاة أو المنخفضة بقيمتها الأصلية مقابل دفع الأقساط المتأخرة مع فوائد التأخير بواقع ٥% سنويا . ويمكن للشركة فيما لايتعدى السنتين التاليتين لآخر قسط حصل للتوقف عن دفعه ، وبناء على طلب المتعاقد أن تعيد سريان التأمين الملغى أو المخفض ، بشرط قبولها نتيجة الكشف الطبى الذى يوقعه طبيب الشركة على المؤمن عليه ، وعلى نفقة المتعاقد ، ودفع الأقساط المتأخرة مع فوائد للتأخير بواقع ٥% سنويا " (راجع عبد الودود يحيى فى التأمين على الحياة ص ١٠٧ هامش ١) .

(٢) عبد الودود يحيى فى التأمين على الحياة ص ١٠٧ .

الفترة الجارية . وعلى ذلك فإن العقد لا يلغى بقوة القانون بمجرد التوقف عن دفع الأقساط في الميعاد المحدد ، إذ أن ذلك لا يعد إخطارا كافيا للمؤمن بتحله من تبعه للخطر المؤمن منه . فمادام المؤمن مضطعا بعبء هذا الخطر ، فإنه يحتفظ بالحق المقابل له وهو المطالبة بأقساط التأمين ، ولذا أوجب النص توجييه هذا الإخطار الكتابي .

ولم يشترط النص شكلا معينا في الكتابة التي يتم بها إخطار المؤمن ، فيكفى أن تكون عرفية .

ويكون الإخطار عادة بكتاب موصى عليه بعلم وصول ، ويغنى عن الإخطار ما يقوم مقام الكتابة كإقرار المؤمن . وإذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة جاز تكملته - بنيه ، باعتبار التحلل من العقد تصرفا قانونيا لا يثبت إلا بالكتابة أو ما يقوم مقامها ^(١).

ولا يوجد ميعاد معين للإخطار ، وإنما يجب أن يرسل قبل انتهاء السنة ولو بيوم واحد . فإذا أرسل الإخطار على النحو المتقدم ذكره انفسخ العقد ، وتحلل المؤمن له من التزامه بدفع الأقساط التالية .

أما إذا لم يتحلل المؤمن له من العقد في السنة الأولى ، فإنه يلتزم بدفع القسط عن السنة الثانية ثم عن السنة الثالثة والرابعة

(١) المستشار أنور طلبه ص ٦١٠ .

والخامسة وهكذا . ولكن إذا كان المؤمن له قد استمر على دفع الأقساط ثلاث سنوات على الأقل ، ثم أخطر المؤمن كتابته بتحليله من العقد قبل نهاية السنة الثالثة ، فإن العقد لا يفسخ بل يخفض طبقا لقواعد التخفيض المنصوص عليها في المادة التالية^(١).

٤٦٦ - تكييف التحلل من عقد التأمين :

التحلل من عقد التأمين هو فسخ له من جانب واحد هو المؤمن له ، وذلك على خلاف القاعدة العامة التي تضمنها المادة ١٤٧ من القانون المدني والتي تقرر أن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه إلا باتفاق الطرفين ، والتحلل قاصر على المؤمن له ، فلا يجوز للمؤمن التحلل من عقد التأمين طالما كان المؤمن له يفي بالتزاماته المترتبة على العقد . ويقع التحلل بقوة القانون فور إخطار المؤمن به ، فلا يتوقف على قبول المؤمن بشرط أن يتم قبل استحقاق القسط السنوي^(٢) .

(١) للسهنوري ص ١٣٧٤ وما بعدها .

(٢) المستشار أنور طلبه ص ٦٠٩ وما بعدها .

مادة (٧٦٠)

١- فى العقود المبرمة مدى الحياة دون اشتراط بقاء المؤمن على حياته حيا مدة معينة ، وفى جميع العقود المشترط فيها دفع مبلغ التأمين بعد عدد معين من السنين، يجوز للمؤمن له متى كان قد دفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل أن يستبدل بالوثيقة الأصلية وثيقة مدفوعة فى مقابل تخفيض فى قيمة التأمين ولو اتفق على غير ذلك كل هذا بشرط أن يكون الحادث المؤمن منه محقق الوقوع.

٢- ولا يكون قابلا للتخفيض التأمين على الحياة إذا كان مؤقتا.

الشرح

تخفيض التأمين :

٤٦٧ - المقصود بتخفيض التأمين :

تخفيض التأمين هو إنقاص مبلغ التأمين الذى تعهد المؤمن بدفعه ، ويكون ذلك إذا توقف المستأمن عن دفع الأقساط ، بشرط أن يكون قد دفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل .

والتخفيض إذن يفترض أن المستأمن قد توقف عن دفع الأقساط ، وفى هذه الحالة لا يلتزم المؤمن بدفع المبلغ المتفق عليه فى العقد ، بل ينقص هذا المبلغ إلى القدر الذى يتناسب مع الأقساط التى دفعها المستأمن فعلا . فقد سبق أن رأينا أن المستأمن له حق التوقف عن

دفع الأقساط ، وفى هذه الحالة لا يظل التزام المؤمن كما هو ، كما لا يمكن القول باحتفاظ المؤمن بالاحتياطى الحسابى ، وهو - كما سنرى - الجزء الزائد على القسط الذى يتناسب مع الخطر وإنما يترتب على التخفيض أن يظل التأمين ساريا بمبلغ مساو للمبلغ الذى كان يمكن التأمين به لو أن المستأمن دفع الاحتياطى الحسابى الذى له كقسط وحيد ^(١).

ويشترط لكون التأمين قابلا للتخفيض أن يكون المستأمن قد دفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل .

والسبب فى ذلك أن الاحتياطى الحسابى فى السنوات الثلاث الأولى تستغرقه مصاريف الحصول على العقد ، وبالتالي لا يمكن تخفيض التأمين .

ولايجوز زيادة هذه السنوات الثلاث بشرط فى العقد ، فيجوز للمستأمن أن يطلب التخفيض بعد ثلاث سنوات حتى ولو اتفق على مدة أطول من هذه المدة .

ولكن على العكس يجوز إنقاص هذه المدة ، فبعض وثائق التأمين المختلط تجعل هذه المدة سنتين فقط ، إذ تنص على أنه إذا توقف المستأمن عن دفع الأقساط وبلغت مدة التأخير ستة شهور ، وكانت أقساط السنتين الأوليين للتأمين قد سددت بأكملها ، فيخفض

(١) محمد كامل مرسى ص ٣٧١ .

ويحسب مبلغ التأمين المخفض بنسبة عدد الأقساط المدفوعة إلى عدد الأقساط المتفق عليها ، ويظل هذا المبلغ المخفض واجب الدفع حسب شروط هذه الوثيقة .

وطبيعى أن الاتفاق على إنقاص المدة التى يجوز تخفيض التأمين بعدها اتفاق صحيح ، ولا يتعارض مع نص المادة ٧٥٣ مدنى التى تنص على أن يقع باطلا كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة فى هذا الفصل ، إلا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو المستفيد " لأن الاتفاق فى هذه الحالة فيه مصلحة للمستأمن ^(١) .

٤٦٨- التأمين القابل للتخفيض :

لا يكون كل تأمين قابلا للتخفيض ، وإنما يجوز تخفيض التأمين فى الحالتين الآتيتين :

١- العقود المبرمة مدى الحياة ، أى التأمين لمدى الحياة دون اشتراط بقاء المؤمن على حياته حيا مدة معينة ، وهو إحدى صور التأمين من الوفاة التى نتاولناها فيما تقدم ، وفيه يتعهد المؤمن ، فى مقابل قسط أو أقساط دورية ، أن يدفع إلى المستفيد مبلغا معينا ، أو إيرادا مرتبا عند وفاة المستأمن .

(١) عبد الودود يحيى فى التأمين على الحياة ص ١١٥ وما بعدها - محمد حسام لطفى ص ٣٠٠ .

٢- العقود المشترط فيها دفع مبلغ التأمين بعد عدد معين من السنين بشرط أن يكون الحادث المؤمن منه محقق الوقوع كما فى التأمين المختلط .

أما غير ذلك من صور التأمين على الحياة فغير قابلة للتخفيض ، كالتأمين المؤقت من الوفاة ، وهو الذى يتعهد فيه المؤمن بأن يدفع مبلغا معينا إلى المستفيد إذا توفى المؤمن على حياته خلال المدة المحددة فى العقد . وكذلك لا يكون قابلا للتخفيض تأمين البقاء على قيد الحياة ، وهو الذى يجعل وفاء المؤمن بالتزامه متوقفا على بقاء المستفيد على قيد الحياة وقت وفاة المؤمن على حياته .

والسبب فى عدم جواز التخفيض فى هذين النوعين من التأمين أن التخفيض مرتبط بوجود احتياطى حسابى ، وفى هذين التأمينين لا يوجد احتياطى ، لأن الحادثة المؤمن منها غير محققة الوقوع ، فشرط التخفيض أن تكون الحادثة المؤمن منها محققة الوقوع^(١) .

٤٦٩- هل يشترط أن يطلب المستأمن تخفيض التأمين ؟

لا يشترط أن يطلب المستأمن تخفيض للتأمين ، فالتخفيض عملية آلية ، فيكون على الشركة إذن أن تجريها من تلقاء نفسها بعد ثبوت توقف المستأمن عن الدفع ، بشرط أن يكون قد سدد أقساط السنوات الثلاث الأولى بأكملها فيخفض مبلغ التأمين .

(١) عبد الوود يحيى فى التأمين على الحياة ص ١١٧ ومابعدها - محمد حمام لطفى ص ٢٩٩ .

وفى ذلك يختلف التخفيض عن التصفية التى تقتضى تقدم المستامن بطلبها، كما أن التخفيض أددى لتحقيق مصلحة المستامن . وهو يجد ترحيبا من الشركات ، إذ لا يضطرها إلى الوفاء الفورى الذى تقتضيه التصفية ^(١).

احتياطى التأمين :

٤٧٠- الاحتياطى الحسابى :

رأينا سلفا أن الخطر فى التأمين قد يكون ثابتا وقد يكون متغيرا ، وفى الحالة الأخيرة قد يكون الخطر متزايدا وقد يكون متناقصا . ولما كان القسط يجب أن يتناسب مع الخطر فإنه يجب أن يتغير بالزيادة أو بالنقص تبعاً لتغير الخطر .

غير أن العادة لدى شركات التأمين جرت على تحديد قسط ثابت غير متغير طوال مدة التأمين ، وتستعين لذلك بما يسمى بالاحتياطى الحسابى .

ويمكن تعريف الاحتياطى الحسابى بأنه مبلغ نقدى يعطى لشركة التأمين على الحياة القدرة على تثبيت تعريفة القسط طوال فترة التأمين رغم تغير وتبدل ظروف المؤمن له وتزايد احتمالات تحقق الخطر المؤمن منه . وتسمية هذا الاحتياطى بالاحتياطى الحسابى ترجع إلى النظر إلى طريقة تقديره ^(٢).

(١) محمد على عرفه ص ٢٤٢ - خميس خضر ص ٥٠٨ .

(٢) محمد حسام لطفى ص ٢٩٦ - محمد على عرفه ص ٢٣٥ .

فخطر الوفاة يكون بطبيعته متزايدا كلما تقدمت السن بالمؤمن له ولكن شركات للتأمين جرت لضرورات تجارية على تحديد أقساط ثابتة متساوية ، فعلى أساس جدول الوفيات الذى لديهم وسعر الفائدة يقدرّون القيمة الحالية لكل المبالغ التى يكون عليهم أدائها ثم يحسبون المبلغ الذى يدفعه سنويا كل من المؤمن لهم فى الفئة المعنية بحيث أن مجموع ما يدفع سنويا يوازى تماما تلك القيمة . وينتج عن ذلك أنه فى التأمين العمرى أو التأمين المؤقت فى حال الوفاة يكون القسط السنوى فى أثناء السنوات الأولى من العقد زائدا على ما يقتضيه احتمال تحقق الخطر ، ولكنه يكون أقل بعد عدد معين من السنين ، فهو يحوى فى البداية وبعد ذلك بعض الوقت زيادة يجب على المؤمن أن يضعها جانبا ليستعملها عندما تصبح الأقساط المدفوعة خلال السنوات الأخيرة غير كافية . وهذه الزيادة التى تختفى تدريجيا تكون الاحتياطي الحسابى . ومن جهة أخرى فى عقود التأمين التى تستوجب التمتع فى ميعاد معين ، وعلى الخصوص فى التأمين المختلط ، تكون العملية فى نفس الوقت تأمينًا واستثمارًا للنقد . فالقسط الصافى ينقسم جزئين ، قسط الخطر المعد لتغطية خطر الوفاة خلال السنة وقسط الادخار المعد لأن يوضع جانبا ويستثمر لتوفير رأس المال الذى يجب أدائه عند الاستحقاق إلى المؤمن له إذا كان باقيا على قيد الحياة . وقسط

الادخار هو الذى يتكون منه الاحتياطى الحسابى . وهذا القسط يتزايد بدون انقطاع بحيث أن الاحتياطى يكون فى نهاية السنة الأخيرة من العقد مساويا لرأس المال المستحق ، فى حين أن قسط الخطر بتطبيقه على رأس مال الخطر ، الذى يتضاءل كلما زاد الاحتياطى ، ينقص تدريجيا .
والاحتياطى إما أن يكون إجماليا أو فرديا ^(١).

٤٧١- الاحتياطى الإجمالى :

يتكون الاحتياطى الإجمالى من مجموع زيادة الأقساط المتحصلة فى السنوات الأولى للتأمين على المصروفات التى تتطلبها تغطية المخاطر التى تتحقق فى هذه السنوات ، وذلك وفقا للحتمالات الإحصائية والمالية التى على أساسها حددت الأقساط ، أى الفرق بين تعهداته المستقبلية وتعهدات المؤمن لهم .

فإذا كان لدى الشركة عدد معين من الأشخاص أمنوا على حياتهم من الوفاة فى وقت واحد فإن مجموع الأقساط التى يدفعها هؤلاء الأشخاص يكون أكثر من المبالغ اللازمة لتغطية مخاطر الوفاة فى السنوات الأولى ، وذلك لأنهم يدفعون أقساط ثابتة طول مدة التأمين . ومجموع هذه للزيادة فى الأقساط هى الاحتياطى

(١) محمد كامل مرسى ص ٣٨٢ ومابعدها - محمد حسام لطفى ص ٢٩٦ ومابعدها .

الإجمالى لهذه العقود . ويظل هذا الاحتياطى الإجمالى يزداد حتى يصل أقصاه فى السنة التى تصبح فيها الأقساط المتحصلة مساوية تماما للمبالغ اللازمة لتغطية المخاطر التى تتحقق فى تلك السنة . ثم يأخذ هذا الاحتياطى الإجمالى فى التناقص فى السنوات التالية ، لأن الأقساط التى تحصلها الشركة فى هذه السنوات تكون أقل من المبالغ اللازمة لتغطية المخاطر ، فتلجأ الشركة إلى الاحتياطى الحسابى الإجمالى لتأخذ منه ما يسد العجز فى الأقساط . ويظل الاحتياطى الإجمالى فى التناقص حتى ينتهى تماما بوفاء آخر المستأمنين ، وهذا طبعا إذا كان تحقق حالات الوفاة مطابقا تماما للجدول التى اعتمدت عليه الشركة ^(١).

٤٧٢ - الاحتياطى الفردى :

الاحتياطى الفردى ، هو نصيب كل مستأمن من الاحتياطى الإجمالى . ويمكن معرفته إذا قسمنا الاحتياطى الإجمالى على مجموع المستأمنين الذين ظلوا على قيد الحياة من مجموع من أبرموا تأمينا خلال نفس السنة .

وهو يختلف عن الاحتياطى الإجمالى من حيث أن هذا الأخير يتزايد تدريجيا حتى يصل درجته القصوى ثم يبدأ فى التناقص بعد ذلك ، فى حين أن الاحتياطى الفردى يتزايد بنسبة تناقص عدد

(١) عبد الوود يحيى فى التأمين على الحياة ص ١١٣ ومبهدا .

المستأمنين ، لأنه لا يتكون من الزيادة فى القسط التى يدفعها المستأمن فقط ، بل يضاف إليه نصيبه من الزيادة المتحصلة من المستأمنين الذين توفوا قبله (١).

٤٧٣ - طبيعة حق المستأمن على الاحتياطى الحسابى :

يرى البعض أن الاحتياطى الحسابى ملك للمستأمنين ، لأنه يتكون من مجموع الزيادة التى يدفعونها فى الأقساط . بينما يذهب رأى آخر إلى أن الاحتياطى ملك لشركة التأمين ، وهو يظهر فى ميزانيتها فى صورة عقارات تملكها ، أو أوراق مالية ، أو قروض لها فى ذمة الغير .

والواقع أن شركة التأمين تستثمر المبالغ المتجمعة من الاحتياطى فى مشروعات مختلفة ، وهو تستثمرها باسمها باعتبار أنها المالكة لهذه المبالغ .

إلا أن ذلك لا ينفى حقوق المستأمنين على هذا الاحتياطى ، فهم يعتبرون دائنين للشركة بهذه المبالغ ويستطيع كل منهم أن يطالب بحقه فى أى وقت . كما يستطيع ورثة المستأمنين أن يطالبوا بالاحتياطى الحسابى فى الحالات التى لا ينتج فيها التأمين أثره ، كانتحار المؤمن على حياته ، أو وفاته بفعل المستأمن .

(١) عبد الوود يحيى فى التأمين على الحياة ص ١١٤ .

ويستطيع المستأمن أن يمارس ماله من حقوق على الاحتياطي الحسابي ، عن طريق تخفيض التأمين ، أو تصفيته وقبض ماله من احتياطي ، كما يستطيع أن يطلب سلفة على الوثيقة ، أو يرهنها ، وفي هذه الحالة ينتقل الحق على الاحتياطي إلى الدائن المرتهن^(١) .

(١) الدكتور عبد الوود يحيى فى التأمين على الحياة ص ١١٤ ومابعدھا -
محمد على عرفه ص ٢٣٧ ومابعدھا .

مادة (٧٦١)

إذا خفض التأمين فلا يجوز أن ينزل عن الحدود الآتية :

(أ) في العقود المبرمة مدى الحياة لايجوز أن يقل مبلغ التأمين المخفض عن القيمة التي كان يستحقها المؤمن له لو كان قد دفع ما يعادل احتياطي التأمين في تاريخ التخفيض مخصوما منه ١% من مبلغ التأمين الأصلي ، باعتبار أن هذا المبلغ هو مقابل التأمين الذي يجب دفعه مرة واحدة في تأمين من ذات النوع وطبقاً لتعريفه التأمين التي كانت مرعية في عقد التأمين الأصلي .

(ب) في العقود المتفق فيها على دفع مبلغ التأمين بعد عدد معين من السنين ، لايجوز أن يقل مبلغ التأمين المخفض عن جزء من مبلغ التأمين الأصلي بنسبة ما دفع من أقساط .

الشرح

٤٧٤- طريقة حساب تخفيض التأمين :

ينعين في بيان طريقة حساب تخفيض التأمين ، التفرقة بين حالتين :

- ١- العقود المبرمة مدى الحياة .
 - ٢- العقود المتفق فيها على دفع مبلغ التأمين بعد مرور عدد معين من السنين .
- ونعرض لذلك تفصيلاً فيما يلي :

٤٧٥- الحالة الأولى :

العقود المبرمة مدى الحياة :

وهى العقود التى يلتزم المؤمن له بسداد أقساطها مادام حيا مثل التأمين للعمرى لحالة الوفاة .

وفى هذه العقود " لايجوز أن يقل مبلغ التأمين المخفض عن القيمة التى كان يستحقها المؤمن له لو كان قد دفع ما يعادل احتياطى التأمين فى تاريخ التخفيض مخصوما منه ١% من مبلغ التأمين الأسمى ، باعتبار أن هذا المبلغ هو مقابل للتأمين الذى يجب دفعه مرة واحدة فى تأمين من ذلك النوع ، وطبقاً لتعريفه التأمين التى كانت مرعية فى عقد التأمين الأسمى " .

ويضع المشرع بذلك حدا أدنى لايجوز النزول عنه عند حساب المبلغ المخفض الذى يستحقه المؤمن له ، فيعطى المؤمن له الحق فى الحصول على مقدار احتياطيه الحسابى منقوصا منه مبلغا يساوى ١% من مبلغ التأمين الأسمى ، وتعادل هذه النسبة مقدار ما تكبده المؤمن من مصروفات للتعاقد واضطراب فى حساباته الاكتوارية ، وما سيتكبد من مصروفات إدارية للقيام بعملية التخفيض .

وقد اعتبر المشرع هذا المبلغ المخفض مساويا للمبلغ الذى سيحصل عليه المؤمن له ، إذا كان قد أبرم وثيقة تأمين من نفس

نوع الوثيقة الأصلية نظير قسط واحد وطبقاً لذات التعريفات التي كانت مرعية عند التعاقد الأصلي^(١).

ويلاحظ إمكان الاتفاق على تخفيض نسبة إلـ ١% أو إلغائها لأن هذا الاتفاق فى مصلحة المؤمن^(٢).

ولتوضيح المعنى السابق ، نضرب المثال الآتى :

إذا كان مبلغ التأمين الأصلي (ألف جنيه) والقسط السنوى (مائة جنيه) وطلب المؤمن إجراء للتخفيض بعد دفعه ثلاثة أقساط سنوية قيمتها (ثلاثمائة جنيه) بلغ احتياطىها الحسابى مبلغاً قدره (مائتا جنيه) ، فإن مبلغ التأمين يحسب على الوجه الآتى :

(١) طريقة الحساب : مبلغ الاحتياطى الحسابى ١% من مبلغ التأمين الأصلي = مبلغ التأمين المخفض .

(٢) التطبيق : ٢٠٠ - ١٠٠ (.....) $\times \frac{1}{100}$ = مائة جنيه^(٣) .

٤٧٦- الحالة الثانية :

العقود المتفق فيها على دفع مبلغ التأمين بعد مرور عدد معين من السنين :

(١) محمد حسام لطفى ص ٣٠٠- عبد الوود يحيى فى التأمين على الحياة ص ١١٨ ومابعدها .

(٢) السنهورى ص ٣٨٧ .

(٣) محمد حسام لطفى ص ٣٠٠ ومابعدها .

لايجوز أن يقل مبلغ التأمين المخفض في هذه الحالة عن جزء من مبلغ التأمين الأصلي بنسبة ما دفع من أقساط .
فإذا كان المؤمن له قد سدد ثلاثة أقساط من ثلاثين قسطا كانت واجبة الدفع لو استمر في التعاقد ، يستحق $\frac{1}{30}$ من مبلغ التأمين الأصلي على الأقل وذلك على الوجه الآتي:^(١)

(١) طريقة الحساب : مبلغ التأمين الأصلي ×

عدد الأقساط المدفوعة

عدد الأقساط المستحقة = مبلغ التأمين المخفض .

(٢) التطبيق : $1000 \times \frac{1}{30} = 100$ جنيهها^(١).

١٠٠

٤٧٧- أثر إجراء التخفيض :

الرأى السائد أن التخفيض لا يتضمن تجديدا للعقد ، بل إن العقد القديم يظل مستمرا ، فالتخفيض يتم دون طلب من المستأمن بمجرد توقفه عن دفع الأقساط دون حاجة إلى اتفاق جديد . وهو يستمر بنفس شروطه الأولى بما فيها مدة العقد^(٢) . وكل ما يؤدي إليه التخفيض هو إنقاص مبلغ التأمين ، الذي يظل واجب الدفع وفقا للشروط الواردة في وثيقة التأمين.

(١) محمد حسام لطفى ص ٣٠١ ومابعدها .

(٢) السنهوري ص ١٣٨٨ - عبد الوود يحيى في التأمين على الحياة ص

١١٩ - محمد حسام لطفى ص ٣٠٢ - محمد على عرفه ص ٢٤٢

ومابعدها - خميس خضر ص ٥٠٨ .

كما أن تعريف التأمين التي تسرى على العقد المخفض هي نفس
التعريف التي كان معمولاً بها وقت إبرام العقد . وهذا كله يدل على
أن التخفيض لا ينشئ عقداً جديداً .
ويترتب على ذلك عدم لزوم تحرير اتفاق جديد بالتخفيض أو
كتابة وثيقة جديدة ، أو حتى عمل ملحق للوثيقة الأصلية ^(١) .
ويعتبر القانون شروط التخفيض جزءاً من الشروط العامة التي
يجب أن تذكر في وثيقة التأمين عملاً بالمادة ٧٦٣ مدني كما
سنرى .

(١) محمد حسام لطفى ص ٣٠٢ .

مادة (٧٦٢)

- ١- يجوز أيضا للمؤمن له ، متى كان قد دفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل ، أن يصفى التأمين بشرط أن يكون الحادث المؤمن منه محقق الوقوع .
- ٢- ولا يكون قابلا للتصفية ، للتأمين على الحياة إذا كان مؤقتا .

الشرح

تصفية التأمين :

٤٧٨- المقصود بتصفية التأمين :

يقصد بالتصفية إنهاء التأمين بناء على طلب المستأمن وقبضه للاحتياطي الحسابي الذي له ، أى أن المستأمن يستطيع أن يتوقف عن دفع الأقساط ويطلب إنهاء التأمين قبل حلول الأجل المتفق عليه ، وفى هذه الحالة يرد له نصيبه من الاحتياطي الحسابي ، هذا هو المقصود بتصفية التأمين . وواضح أن هذه العملية تختلف عن التخفيض الذى لا ينهى العقد ، ولا يؤثر على الأجل المحدد لوفاء المؤمن بمبلغ التأمين . هذا بالإضافة إلى أن التخفيض يتم بقوة القانون بمجرد توقف المستأمن عن دفع الأقساط ، أما التصفية فلا بد أن يطلبها المستأمن^(١) .

(١) عبد الوود يحيى فى التأمين على الحياة ص ١١٩ وما بعدها .

٤٧٩- شروط التصفية :

يشترط لإجراء تصفية عقد التأمين ما يأتي .

١- أن يكون الحادث المؤمن منه محقق الوقوع :

لأنه إذا كان الحادث المؤمن منه محقق الوقوع كما في التأمين العمري لحالة الوفاة والتأمين المختلط ، فإن مبلغ التأمين يكون محتم الدفع، ومن ثم يكون العقد منظويا على عنصر ادخار^(١) .

ومن مقتضى هذا الشرط استبعاد كل أنواع التأمين حال الحياة من نطاق هذا الحق ، فلا يكون لمستأمن حال الحياة أن يتقدم بطلب للتصفية عند التوقف عن دفع الأقساط .

وذلك لأن استحقاقه لعوض التأمين معلق على شرط بقاءه على قيد الحياة عند حلول الأجل المحدد في العقد ، وظاهر أن هذا الحادث غير محقق الوقوع .

وتطبيقا لذلك قضت الفقرة الثانية من المادة باعتبار التأمين المؤقت غير قابل للتصفية ، وذلك لكون الحادث المؤمن منه ، وهو وفاة المؤمن عليه خلال المدة المحددة في العقد ، ليس محقق الوقوع أيضا .

وتسلم شركات التأمين في مصر بهذا الحق للمستأمنين ، فتضمن وثائقها شرطا يقضى بأن : " تشتري الشركة بناء على طلب أحد أصحاب الشأن العقود التي سددت عنها أقساط السنوات الثلاث الأولى على الأقل . ويكون ثمن الشراء محسوبا على أساس

(١) السهوري ص ١٣٩٠ .

الأسعار المحددة بقرار من مجلس الإدارة والمعمول بها يوم طلب الاسترداد^(١).

للشرط الثاني :

أن يكون المؤمن قد دفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل :

يسرى على هذا الشرط ما ذكرناه عن نظيره في شرح المادة السابقة التي تتناول تخفيض التأمين ، فنحيل إليه .

وعلة اشتراط هنا الشرط أن تصفية التأمين تضر بالمؤمن من وجهتين : فهي تضطره إلى دفع مبالغ لطالبي التصفية في أوقات قد لا تكون مواتية من الناحية الاقتصادية ، كأوقات الأزمات ، ثم إنها تؤدي إلى ازدياد عبء المخاطر ، إذ لا يرغب في التصفية عادة إلا خيار المستأمنين الذين أصبحوا ولا حاجة لهم ببقاء التأمين^(٢).

٤٨٠- طريقة إجراء التصفية :

لم تتعرض المادة (٧٦٢) مدني لطريقة إجراء التصفية كما تعرضت المادة (٧٦١) لطريقة إجراء التخفيض . غير أن المسلم به أن التصفية تقتضى إنهاء التأمين ، ويجب تقويم الاحتياطي الحسابي الذي للمؤمن له وقت التصفية ورد جزء كبير منه إليه بحسب شروط التصفية ، وشروط التصفية تحددتها شركة التأمين . وتتضمن هذه الشروط قيمة التصفية أي الأسعار التي تحسب على أساسها .

(١) مصد على عرفه ص ٢٣٨ ومليدها .

(٢) محمد على عرفه ص ٢٣٨ .

وتكون قيمة التصفية عادة هي الاحتياطي الحسابي مخصوماً منه نسبة معينة في مقابل النفقات التي اقتضتها عملية التأمين ، وكذلك مبلغ آخر على سبيل التعويض وبعض الوثائق ينص على أن المؤمن تكون له مهلة مقدارها ثلاثة أشهر من وقت طلب التصفية ليدفع قيمة التصفية .

وإنه وإن كانت التصفية إجبارية فإن مثل هذا النص يكون مشروعاً ، لأنه لم ينص في القانون على أن الوفاء يكون في الحال ، ولا يمكن أن يكون كذلك لأنه يلزم بعض الوقت للتصفية ^(١) .
وتعتبر شروط التصفية جزءاً من الشروط العامة التي يجب ذكرها في وثيقة التأمين (م ٧٦٣ منى) .

٤٨١- التصفية حق شخصي :

التصفية حق لطالب التأمين ، بصرف النظر عما إذا كانت الوثيقة عينت مستقيداً أو لم تعين ، إلا إذا قبل المستفيد المعين الاشتراط ، فإنه من هذا الوقت يفقد المشتري حقه في طلب التصفية ، لأن استعمال هذا الحق يعتبر رجوعاً خفياً عن الاشتراط ، وقبل المستفيد قد ترتب عليه أن الاشتراط قد أصبح غير قابل للرجوع فيه ^(٢) .

(١) محمد كامل مرسى ص ٣٨١ .

(٢) محمد كامل مرسى ص ٣٨٠ .

وحق التصفية شخصى ، فلا يجوز لدائنى طالب التأمين أو لأمين القليسة أو المستفيد أن يطلب التصفية باسم طالب التأمين^(١) .
وإذا مات المؤمن له بعد طلب التصفية فإن قيمة التصفية لا المبلغ المؤمن به ، هو الذى يكون على المؤمن أدائه ، لأن التزام المؤمن قد تحدد فى وقت طلب التصفية .
والتصفية لا تتم بحكم القانون - كما هو الحال فى التخفيض - بل يجب أن يطلبها المؤمن .

ومؤدى ذلك أنه إذا تأخر المؤمن له فى دفع القسط وتم إعذاره ، وانقضت المدة القانونية التى تلى الإعذار ، فإن عقد التأمين يخفض بحكم القانون ، وذلك مالم يطلب المؤمن له تصفيته بدلا من تخفيضه^(٢) .

٤٨٢- أثر إجراء التصفية :

يترتب على التصفية انتهاء عقد التأمين ، وتصبح قيمة التصفية ديناً فى ذمة المؤمن يجب دفعه إلى المؤمن له . أو دفعه خلال المهلة المشترطة فى وثيقة التأمين .

٤٨٣- السلف على الوثيقة :

التصفية وإن كانت تخول المؤمن له أن يقبض فى الحال مبلغاً

(١) المنهوى ص ١٣٩٢ وما بعدها - محمد حسام لطفى ص ٣٠٤ - محمد

كامل مرسى ص ٣٨١ .

(٢) المنهوى ص ١٣٩٢ .

مقابلا لجزء مهم من احتياطيته ، فإنه يضار بها ، لأنه يترتب عليها إنهاء العقد . وهى تضر أيضا بالمؤمن ، لأنها تخل بثبات ماليته ، إذا تضطره إلى دفع مبالغ فى أوقات قد تضايقه .

ولذلك وجدت وسيلة أصلح من التصفية لطرفى عقد التأمين ، وهى السلف على الوثيقة ^(١).

ويتميز نظام السلف على الوثيقة بتحقيقه لمصلحة المؤمن له دون إهداره لمصلحة المؤمن .

فالمؤمن يعطى سلفة لا تتجاوز قيمتها قيمة التصفية - فهى تحدد عادة بتسعين فى المائة من قيمة التصفية - نظير تمتعه بضمانة هامة وهى إمكان خصم قيمة السلفة من المبلغ المستحق للمؤمن له دون التزام باتتباع إجراءات معينة .

كما أنه يحصل على فوائد فى هذه الحالة فضلا عن مصلحته الأكيدة فى عدم خسارته لعميله لأن السلف على الوثيقة لا تنهيهما كما هى الحال بشأن التصفية .

ويتحقق صالح المؤمن له فى أن يحصل على قرض سهل دون أن ينهى الوثيقة .

كما أن له الحق فى رد السلفة وفوائدها فتعتبر السلفة كأن لم تكن .

(١) محمد كامل مرسى ص ٢٨٤ .

لذلك يمكن القول أن نظام السلف على الوثيقة يجعل من عقد التأمين وسيلة ائتمان للمؤمن له ، لما يخوله من استعمال احتياطيته الحسابي في صورة " حساب جار " غير قابل للكشف أى يقبل السحب منه على الدوام ^(١).

٤٨٤ - شروط السلف على الوثيقة :

تقديم السلف على الوثيقة ليس إلزاميا للشركة ، بل لها أن ترفض ذلك ^(٢). كما أن مبلغ السلفة لا يمكن أن يزيد على الاحتياطي الحسابي .

وتتضمن وثائق التأمين عادة شرطا يعطى للشركة الحق في أن تخصم بطريق المقاصة ، القروض التي يكون المستأمن قد أخذها ، من كل المبالغ التي يمكن أن تستحق بموجب وثيقة التأمين .

وقد تتضمن وثائق التأمين على الحياة شرطا آخر خاصا بإقراض المستأمن بدون فائدة ، إذا كان محتاجا لمبلغ القرض لإجراء عملية جراحية لازمة للمحافظة على حياته .

وفى هذه الحالة يكون القرض بنفس الشروط والإجراءات السابق الإشارة إليها ، أى فى حدود مبلغ التصفية ، إلا إذا كانت الشركة قد وضعت شروطا أخرى لمثل هذا القرض .

(١) محمد حسان لطفى ص ٣٠٧ وما بعدها .

(٢) محمد كامل مرسى ص ٣٨٥ .

وقد تتضمن وثيقة التأمين شرطا آخر مؤداه أن المستأمن يقبل تصفية الوثيقة بمجرد تأخره عن دفع القسط من أقساط السلفة وهذا ما يعرف بشرط التصفية الحتمية ^(١).

وتتميز السلف على الوثيقة بأن المؤمن لا يستطيع أن يجبر المستأمن على ردها ، وإن كان هذا الأخير يستطيع من تلقاء نفسه أن يرد ما اقترضه حتى يبقى الاحتياطي الحسابي الخاص به كاملا ^(٢).

والحصول على السلفة حق شخصي للمؤمن له فلا يجوز لدائنيه الحصول عليها ^(٣).

وليس من حق المؤمن له طلب السلفة مادام المستفيد قد قبل التأمين ^(٤).

وكانت المادة (١٠٩٦) من المشروع التمهيدي للتقنين المدني تنص على أنه : " يجوز أن يقدم المؤمن عليه قرضا إذا أودع هذا وثيقة التأمين لدى المؤمن " - إلا أن لجنة المراجعة حذفت هذه المادة لاشتمالها على حكم تفصيلي ^(٥).

(١) عبد الوود يحيى فى التأمين على الحياة ص ١٢٢ و هامش (١) .

(٢) عبد الوود يحيى فى التأمين على الحياة ص ١٢٣ .

(٣) محمد كامل مرسى ص ٢٨٥ .

(٤) محمد حسام الدين لطفى ص ٣٠٩ هامش (١٢٥) .

(٥) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٣٨٠ هامش (١) .

٤٨٥- أثر رد السلفة :

إذا رد المؤمن له تدار السلفة التي حصل عليها فإن التأمين يعود إلى سيرته الأولى . والملاحظ هنا أن المؤمن لا يستطيع إلزام عمله برد السلفة لأن هذا حق ثابت للمؤمن له وكل ماله هو أعمال شرط التصفية الحتمية دون الرجوع إلى عمله .

٤٨٦- الطبيعة القانونية للسلف على الوثيقة :

أثارت الطبيعة القانونية للسلف على الوثيقة خلافا في الفقه ^(١) . إلا أن الفقه والقضاء الآن يتفقان على ما ذهب إليه محكمة النقض الفرنسية من أن السلفة على الوثيقة عملية خاصة لها طابعها المميز . فهي إعطاء المستأمن جزءا من رصيده الحسابي من شأنه أن يؤدي إلى تعديل مركز الطرفين ^(٢) .

رهن الوثيقة :

٤٨٧- تعريف :

رهن الوثيقة هو عملية بموجبها يرتب المؤمن له بصفته مسدينا

(١) انقسم الفقه إلى آراء ثلاثة هي :

- ١- السلف على الوثيقة قرض مضمون برهن .
 - ٢- السلف على الوثيقة وفاء مبتسر بجزء من الاحتياطي الحسابي .
 - ٣- السلف على الوثيقة نظام ذو طبيعة خاصة (راجع في تفصيل ونقد هذه الآراء محمد حسام لطفى ص ٣١٠ وما بعدها) .
- (٢) السنهوري ص ١٣٩٥ - عبد الودود يحيى في التأمين على الحياة ص ١٢٤ - محمد حسام لطفى ص ٣٠٩ وما بعدها - محمد كامل مرسى ص ٣٨٧ .

حق رهن لصالح دائئه على وثيقة التأمين على الحياة ، ويقتـرن
الرهن عادة بنقل حيازة الوثيقة نفسها إلى الدائن ليسهل له ممارسة
حقوقه عليها عند حلول أجل للتأمين إثباتاً لحسن النوايا .
ويشيع لجوء المؤمن على حياتهم إلى رهن وثائقهم عند حاجتهم
الملحة إلى النقود. فبدلاً من لجوئهم إلى المؤمن لتعجيل سلفة على
الوثيقة يطلبون من الغير منحهم قرضاً بضمان الوثيقة^(١).

٤٨٨- طرق رهن وثيقة التأمين :

كانت المادة ١/١٠٩١ من المشروع التمهيدي للتقنين المدني
تنص على أن :

" تجوز حوالة وثيقة التأمين ورهنها ، سواء أكان ذلك في ملحق
بالوثيقة ، أم كان عن طريق تظهيرها إن كانت إذنية ، أم كان
باتفاق خاص يعلن للمؤمن " - إلا أن هذا النص حذف في لجنة
المراجعة اكتفاء بالقواعد العامة .

وعلى ذلك يتم رهن وثيقة التأمين طبقاً للأحكام الخاصة برهن
الديون التي وردت في المواد من ١١٢٣ إلى ١١٢٩ من القانون
المدني .

وبذلك يتم رهن الوثيقة بإحدى الطرق الآتية :

١- الإعلان : يمكن رهن الوثيقة بإعلان الاتفاق الخاص
بالرهن المبرم بين الدائن المرتهن والمؤمن له إلى المؤمن بشأن

(١) محمد حسام لطفي ص ٢١٣ ومابعدها .

الوثائق غير الإذنية (م ١١٢٣ منى) . ويسرى هذا الرهن فى حق الغير بمجرد إعلان هذا الاتفاق إلى المؤمن أو قبوله الثابت التاريخ له وبحيازة الدائن المرتهن للوثيقة (م ١١٢٣ منى) .

٢- إبرام اتفاق خاص : يمكن رهن الوثيقة بإبرام اتفاق خاص بين المرتهن والمدين وإعلانه إلى المؤمن حتى ينفذ فى حقه .

٣- التظهير : وهذه الطريقة لايلجأ إليها إلا بالنسبة للوثائق الإذنية شريطة أن يشار إلى أن التظهير على سبيل الرهن (م ١١٢٤ منى) (١) .

ويلاحظ فى هذه الصور الثلاث أن المؤمن له يلتزم فى مواجهة المرتهن بسداد أقساط التأمين على الحياة لأن الصفة التخيرية لايلتزمه بدفع الأقساط لا وجود لها إلا فى علاقته مع المؤمن وإن للمرتهن أن يسدها ويرجع بقيمتها على مدينه .

ولا تؤثر وفاة المؤمن له (للمؤمن على حياته) بفعل المستفيد المعين فى الوثيقة الأصلية على حق المرتهن فى استيفاء مبلغ التأمين بصفته مستفيدا حقيقيا من العقد لأمرين وهما :

الأول : أن المرتهن مستفيد فى حدود ما هو مستحق له .

الثانى : أن للتعدى لم يصدر منه بل صدر من غيره (٢) .

(١)

(٢) محمد حمام لطفى ص ٣١٥ .

٤٨٩- آثار الرهن :

تختلف حقوق الدائن المرتهن تبعاً لتاريخ حلول الدين ، بالنسبة للوقت الذى يستحق فيه مبلغ التأمين . ونميز فى هذا الشأن بين فروض ثلاثة .

(أ) أن يستحق كل من مبلغ التأمين والدين المضمون بالرهن فى وقت واحد .

فى هذا الفرض يكون للدائن المرتهن أن يقبض من مبلغ التأمين ما هو مستحق له .

إذ تقضى المادة ١١٢٩ مدنى بأن :

" إذا أصبح كل من الدين المرهون والدين المضمون بالرهن مستحق الأداء ، جاز للدائن المرتهن إذا لم يستوف حقه ، أن يقبض من الدين المرهون ما يكون مستحقاً له أو أن يطلب بيع هذا الدين أو تملكه وفقاً للمادة ١١٢١ الفقرة الثانية " .

ولما كان الدين المرهون فى الفرض الذى نحن بصددده هو مبلغ التأمين وهو مبلغ من النقود ، فإن الدائن يستطيع أن يستوفى حقه منه ، فإن بقى شئ منه فهو للمؤمن له .

(ب) أن يحل أجل الدين المضمون بالرهن قبل استحقاق مبلغ التأمين . فيكون للدائن المرتهن فى هذا الفرض أن يطلب تصفية الوثيقة ، سواء كان له هذا الحق بموجب شرط صريح فى عقد

الرهن ، أم أن العقد لم يتضمن مثل هذا الشرط . ذلك أن تصفية الوثيقة هي الوسيلة الوحيدة التي يستطيع بواسطتها الدائن المرتهن أن يحصل على حقه من الدين المرهون ^(١).

وفي هذا نقضى المادة ١١٢٨ مدنى بأن :

١- " إذا حل الدين المرهون قبل حلول الدين المضمون بالرهن ، فلا يجوز للمدين أن يوفى الدين إلا للمرتهن والراهن معا ، ولكل من هذين أن يطلب إلى المدين إيداع ما يؤديه وينتقل حق الرهن إلى ما تم إيداعه .

٢- وعلى المرتهن والراهن أن يتعاونوا على استغلال ما أداه المدين ، وأن يكون ذلك على أنفع الوجوه للراهن دون أن يكون منه ضرر للدائن المرتهن ، مع المبادرة إلى إنشاء رهن جديد لمصلحة هذا الدائن .

(ج) أن يستحق مبلغ التأمين قبل حلول الدين المضمون بالوثيقة :

فى هذا الفرض نقضى الفقرة الأولى من المادة (١١٢٨) مدنى بأنه لا يجوز للمؤمن أن يدفع مبلغ التأمين إلا للدائن المرتهن والمدين للراهن (المستأمن) معا . ولكل منهما أن يطلب إلى المؤمن إيداع ما يؤديه ، وينتقل حق الرهن إلى ما تم إيداعه .

(١) عبد الوود يحيى فى التأمين على الحياة ص ١٢٥ .

وتضيف الفقرة الثانية من المادة على أنه على المرتهن والراهن أن يتعاونوا على استغلال ما أداه المؤمن ، وأن يكون ذلك على أنفع الوجوه للراهن دون أن يكون فيه ضرر للدائن المرتهن ، مع المبادرة بإنشاء رهن جديد لمصلحة هذا الدائن . والمقصود بالفقرة الأخيرة ، أنه إذا قرر الدائن المرتهن والمدين الراهن استغلال مبلغ التأمين في شراء منقول أو عقار مثلا ، فتجب المبادرة بإنشاء رهن جديد لمصلحة الدائن على هذا المنقول أو العقار ^(١).

وأخيرا إذا كان التأمين على الحياة معقودا لصالح مستفيد معين ، فإن حق الدائن للمرتهن لا يسقط إذا تسبب المستفيد في وفاة المؤمن عليه ، أو وقعت الوفاة بناء على تحريض منه . ذلك أن الدائن المرتهن يعتبر هو المستفيد من التأمين في حدود ما يستحق له من دين مضمون بالوثيقة ، ومن لا يجوز التمسك في مواجهته بالمادة ٥٥٧ من القانون المدني ، لأن الفعل الذي أدى إلى وفاة المؤمن على حياته صدر من غيره ^(٢).

(١) هناك طريقة رابعة يلجأ إليها المؤمن له في كثير من الأحوال ، وهي أن يحول وثيقة التأمين للدائن المرتهن ، لا حوالة رهن ، بل حوالة ملك . فيحل الدائن محل المؤمن له في عقد التأمين ، ويلتزم بدفع الأقساط . ويتعهد الدائن المرتهن للمؤمن له بأنه إذا استوفى حقه منه بما في ذلك الأقساط التي دفعها أعاد له وثيقة التأمين (السنهوري ص ١٣٩٧ هامش ٤) .

(٢) عبد الوود يحيى في التأمين على الحياة ص ١٢٥ وما بعدها .

انتهاء عقد التأمين أولاً : انتهاء عقد التأمين بانتهاء مدته

٤٩٠ - حكم انتهاء عقد التأمين بانتهاء مدته :

رأينا سلفاً أن من بين البيانات التي يجب أن تشتمل عليها وثيقة التأمين مدة العقد ، كما رأينا أن للمتعاقدين أن يحددا هذه المدة كيف يشاءان ، فلهما أن يحدداها بسنة أو بثلاث سنوات أو بخمس أو بعشر أو أكثر أو أقل .

وليس من الضروري أن يكون التزام المؤمن بالضمان قائماً طوال مدة العقد ، وإنما يجوز الاتفاق على أن يقوم هذا الالتزام في أوقات متقطعة .

ويحق للمتعاقدين - بداية - إبرام عقد التأمين عن مدة أقل مثل مدة رحلة بالطائرة أو مدة انعقاد مباراة رياضية . وبانتهاء هذه المدة ينقضى عقد التأمين إما بسداد مبلغ للتأمين وإما بعدم سداده بحسب ما إذا كان الخطر تحقق أم لم يتحقق^(١) .

غير أن يغلب في العمل أن يحدد المتعاقدان - في غير التأمين على الحياة - مدة العقد بسنة واحدة يبدأ سريانها من وقت تمام العقد ، وتبدأ من ظهر اليوم الذي أبرم فيه العقد وتنتهي في ظهر اليوم الأخير منها . ولكن جرت العادة على الاتفاق على أن يبدأ

(١) محمد حسام لطفى ص ٣١٨ هامش (٣) - السنهوري ص ١٢٤٩ .

سريان العقد فى ظهر اليوم التالى لليوم الذى وقع فيه المؤمن له على العقد ودفع القسط الأول .

ويحوز كذلك أن يتفق المتعاقدان على أن تكون مدة العقد مدة غير محددة كأن يكون المؤمن له شركة منتها غير محدودة ، ويتفق العاقدان على أن تكون مدة التأمين هى مدة بقاء الشركة ، وتكون المدة غير محددة أيضا فى جميعات التأمين للتبادلية ، فإن المؤمن يكون عضوا فى هذه الجمعية ويبقى عقد التأمين مادام عضوا فيها أى مدة غير محددة . وفى جميع الأحوال التى تكون فيها مدة للعقد غير محددة ، يجوز لكل من الطرفين أن ينهى العقد عند انقضاء خمس سنوات كما سنرى ^(١).

وإذا حددت المدة بطريقة غير واضحة فإن العقد لا يبطل ويعتبر مبرما لمدة غير محددة .

وإذا خلا العقد من تحديد المدة فإنه يعد مبرما لمدة سنة واحدة ^(٢).

٤٩١ - امتداد عقد التأمين بعد انتهاء مدته :

إذا كانت القاعدة هى انقضاء عقد التأمين بانتهاء مدته ، إلا أنه - على ما جرى عليه العرف التأمينى - يجوز بمقتضى شرط فى

(١) المنهوى ص ١٢٤٩ .

(٢) محمد حسام لطفى ص ٣١٨ ومابعدا - أحمد شرف الدين ص ٣٧١ ومابعدا .

الوثيقة الاتفاق على امتداد العقد من تلقاء نفسه إذا لم يبد المؤمن له رغبة في عدم امتداد العقد خلال مدة معينة .

ويعتبر هذا امتداد للعقد وليس تجديدا ضمنيا له .

فإذا لم يرد شرط الامتداد في العقد فإنه ينتهى بانتهاء مدته ولا يتجدد ضمنا لمجرد استمرار المؤمن له في دفع الأقساط وقيام المؤمن بقبضها . وإذا أريد استمرار ضمان المؤمن فلا بد من إبرام عقد تأمين جديد تتبع فيه إجراءات الانعقاد المقررة^(١).

وقد قضت محكمة النقض بأن :

١- " لما كان من مقتضى عقد التأمين تغطية الأضرار التى يحتمل أن تصيب المؤمن له خلال مدة معينة يتحمل فيها المؤمن تبعه هذه الأضرار مقابل جعل التأمين الذى يتقاضاه من المؤمن له ، سواء فى ذلك اتفق على أن يلتزم المؤمن له بسداد هذا الجعل دفعة واحدة أو على أقساط تدفع على فترات محددة خلال مدة التأمين ، فإن مودى ذلك أن عقد التأمين وإن كان الزمن عنصرا جوهريا فيه لأنه يلزم المؤمن لمدة معينة ، إلا أنه عقد محدد المدة ، فإذا فسخ أو انفسخ قبل انتهاء مدته لا ينحل إلا من الوقت الفسخ أو الانفساخ ، ويبقى ما نفذ منه قبل ذلك قائما ، أما إذا استوفى مدته فإن يعتبر

(١) السهورى ص ١٢٥٢ ومابعداها - أحمد شرف الدين ص ٣٧٧ - فى

زهرة ص ٢٩٩ .

منتهيا ويشترط لتجديده أن ينص على ذلك صراحة بما يعنى أنه لايجوز تجديده ضمنياً .

(طعن رقم ٥٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٢٨)

٢- (أ) " إذا استوفى عقد التأمين مدته يعتبر منتهياً ويشترط لتجديده أن ينص على ذلك صراحة بما يعنى أنه لايجوز تجديده ضمنياً ، وأنه يجرى فى هذه الحالة بالنسبة لتفسير نصوصه ما يجرى على تفسير سائر العقود بما لا يخرج به عن عبارته الظاهرة " .

(طعن رقم ١٦١٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٥)

(ب) " تضمين وثيقة التأمين من الحريق المبرمة بين طرفى التداعى نصاً صريحاً على تجديد عقد التأمين بعد انقضاء مدته وتعليق التجديد على سداد المؤمن له قسط التأمين كاملاً وقبول المؤمن له لهذا السداد بموجب إيصال موقع من أحد تابعيه أو وكلائه المصرح لهم بذلك . مؤداه عدم التزام الأخير بالتعويض عن الخطر موضوع العقد إلا بتحقيق هذا الشرط " .

(طعن رقم ١٦١٦ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/١/٢٥)

٤٩٢- شروط امتداد عقد التأمين :

يشترط لامتداد عقد التأمين توافر الشروط الأربعة الآتية :

١- أن يكون عقد تأمين من الأضرار ، وهذا شرط منطقي لأن

عقود التأمين على الحياة تقبل التحلل منها فى أى وقت ، وتنتهى عند وقوع الوفاة أو انتهاء مدتها . فإذا انتهت وثيقة التأمين على الحياة بالوفاة استحال امتداد العقد ، وإذا انتهى العقد بانقضاء مدته يحرر الأطراف ملحقاً للوثيقة لتعديل مدته الواردة فيه . ولم يجر العمل على امتداد عقود التأمين على الحياة ببند اتفاقى ^(١).

٢- أن يكون العقد محدد المدة :

هذا الشرط تملّيه اعتبارات المنطق ، فليس فى الإمكان - بداية - بحث امتداد عقد غير محدد المدة . إذ مقتضى عدم تحديد هذه المدة هو بقاء العقد لأجل غير محدد .

وإذا كانت مدة العقد خمس سنوات أو أقل فإن العقد يمتد عند انتهائها . أما إذا كانت مدة العقد أكثر من خمس سنوات فإن العقد يبقى ، طالما لم يتم فسخه على النحو الذى سنراه ، لحين انتهاء مدته الأصلية ثم يمتد بعد ذلك سنة فسنة ^(٢).

٣- أن تنقضى المدة الأصلية للعقد :

يشترط أن تنقضى مدة العقد بأكملها . لأن الامتداد لا يكون إلا بعد انتهاء المدة الأصلية . فالامتداد ما هو إلا استمرار للعقد الأصلى دون حاجة لإبرام تأمين جديد ، ولذلك فهو يفترض -

(١) محمد حسام لطفى ص ٣٢٤ .

(٢) المشهورى ص ١٢٥٣ وما بعدها - محمد حسام لطفى ص ٣٢٤ .

بداية - أن المدة الأصلية للعقد انتهت لكى تمتد مدة العقد بنفس الشروط القديمة . أما إذا انتهى العقد قبل انقضاء مدته الأصلية . فلا يكون قابلاً للامتداد بل ينقضى بصفة نهائية .

٤- اتفاق الطرفين على الامتداد بمقتضى شرط صريح :

يجب أن يتفق الطرفان على الامتداد بمقتضى شرط صريح فى وثيقة التأمين . فلا امتداد لعقد تأمين دون شرط صريح يقضى بذلك . ومتى وجد قبل هذا الشرط فإن العقد يمتد من تلقاء نفسه دون حاجة إلى اتفاق جديد بين الطرفين ، ودون حاجة إلى اتخاذ شكل أو أى إجراء آخر . أما إذا لم تتضمن وثيقة التأمين شرط الامتداد ، فإن التأمين ينتهى بقوة القانون عند انتهاء مدته^(١) .

٥- ألا يعارض أحد الأطراف فى امتداد العقد :

من حق أى من طرفى العقد أن يبدي رغبته فى عدم امتداد العقد . فإذا عارض أحدهما فى الامتداد قبل انقضاء المدة الأصلية للعقد بفترة يراها القاضى مناسبة ، فإن العقد لا يمتد وينتهى بانتهاء مدته الأصلية . وقد يبدي أحد الطرفين هذه الرغبة قبل انتهاء مدة العقد الأصلية وقد يبديها بعد الامتداد الأول لكى يمنع تكرار الامتداد^(٢) .

(١) محمد زهرة ص ٣٠٠ - عبد الوود يحيى دروس فى شرح العقود المعمأة ص ٤١٢ .

(٢) محمد زهرة ص ٣٠١ - محمد حسام لطفى ص ٣٢٥ .

٤٩٣- آثار امتداد عقد التأمين :

يترتب على امتداد عقد التأمين استمرار العقد الأصلي قائما ومنتجا لجميع آثاره بنفس الشروط للقدمة دون تعديله .
ويمتد العقد بقوة القانون دون حاجة إلى إجراء جديد كتحرير وثيقة تأمين جديدة مثلا .

وبالنسبة لمدة الامتداد ، فالعقد يمتد إلى سنة واحدة فقط . فإذا لم تصدر معارضة من المؤمن له يعبر بها عن اعتراضه على امتداد العقد ، فإنه يمتد سنة أخرى ، وهكذا فإن العقد يمتد سنة فسنة ، إلى أن تصدر مثل هذه المعارضة قبل انقضائها .

وامتداد العقد لمدة سنة واحدة فقط مع إمكان المؤمن له المعارضة في ذلك من شأنه أن يوفر الحماية له ، فالعقد يمتد سنة أخرى بعد انتهاء مدته فلا يفاجأ المؤمن له بزوال ضمان المؤمن ، ولكن المؤمن له لا يظل مقيدا بالعقد إلى ما لا نهاية ، فمن حقه أن يتحلل من العقد بعد مضي سنة بمعارضته للامتداد ^(١).

وقد حدد العرف التأميني المدة المعقولة للاعتراض على الامتداد بثلاثين يوما ، قبل انتهاء المدة الأصلية للعقد أو قبل انتهاء السنة التي امتد إليها العقد ^(٢).

وامتداد عقد التأمين على النحو السابق بيانه لا يعنى تكوين عقد

(٢) المنهوى ص ١٢٥٥- أحمد شرف الدين ص ٣٨٠ - محمد زهرة

ص ٣٠١ وما بعدها .

(١) محمد حسام لطفى ص ٣٢٥ .

تأمين جديد يتلو الأول ، بل إن الامتداد ما هو إلا استمرار للعقد الأصلي بنفس شروطه فيما عدا ما يتعلق بمدته التي تكون سنة واحدة .

وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

" مؤدى شرط امتداد التأمين إلى أية مدة أخرى تكون شركة التأمين قد قبلت دفع قسط تجديد التأمين عنها أن يترتب على قبول شركة التأمين للأقساط بعد وفاة المؤمن له اعتبار التأمين قائما بينها وبين ورثته خلال المدة التي دفعت عنها الأقساط بالشروط التي تضمنت الوثيقة الموقع عليها من المورث ، وذلك أيا كان شخص الموفى بأقساط التأمين ، إذ يجوز الوفاء بأقساط التأمين من الغير وفقا للقواعد العامة " .

(طعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨)

ويترتب على أن العقد يمتد ولا يتجدد النتائج الآتية :

١- أنه يكفي توافر الأهلية وقت إبرام العقد الأصلي ، ولا يشترط توافرها من جديد عند الامتداد .

٢- يكون تاريخ عقد التأمين بعد امتداده هو تاريخ العقد الأصلي منذ إبرامه ، وليس هناك عقد جديد يأخذ تاريخا مستقلا من وقت الامتداد . وتكون بالتالي أسبقية العقد من تاريخ تحرير العقد الأصلي^(١).

(١) محمد زهرة ص ٣٠٢ - خميس خضر ص ٤٥٦ ومابعدها .

ثانيا : فسخ عقد التأمين

٤٩٤- الحق في فسخ العقد طبقا للعرف التأميني :

إذا كان التقنين المدني قد تدخل لينشئ سببا لانقضاء عقد التأمين على الحياة قبل انتهاء مدته ، فأجازت المادة ٧٥٩ للمؤمن له التحل من العقد في أى وقت وذلك بإخطار كتابي يرسله إلى المؤمن قبل انقضاء المدة الجارية ، فإن العرف التأميني ، بالمقابلة لذلك أنشأ في أنواع التأمين الأخرى حقا لكل من المؤمن والمؤمن له في طلب فسخ العقد بعد مرور خمس سنوات على انعقاده إذا كانت مدته تزيد على ذلك ، بشرط إخطار العاقد الآخر قبل انتهاء فترة خمس السنوات بستة أشهر على الأقل . وهذا العرف يتضمنه عادة شرط في وثائق التأمين ويلزم مراعاته فيما يتعلق بفسخ العقد . وإذا لم يتضمن العقد هذا الشرط فإن الفسخ لا يقع إلا باتفاق طرفي العقد عليه^(١) .

وحق للفسخ بهذا المفهوم يستهدف أساسا حماية مصالح المؤمن لهم وذلك بالحيولة دون تورطهم في الالتزام بعقود تأمين تبدو لهم أطول من اللازم . فالمؤمن له قد لا يستطيع تماما أولا يتنبه وقت

(١) أحمد شرف الدين ص ٣٧٢ ومابعدها - السنجوري ص ١٢٥٠ -

خميس خضر ص ٤٥١ ومابعدها .

إبرام العقد بمول مدة العقد . ويعطيه النص في وثيقة التأمين الحق في أن يقرر من جديد مدى ملائمة العقد من حيث مدته لظروفه الشخصية ، فإن تراءى له أن المدة المتفق عليها أطول من اللازم كان له طلب فسخ عقد التأمين . وتعطى وثائق التأمين عادة نفس الحق للمؤمن وذلك لكي يكون - مع المؤمن له - على قدم المساواة^(١).

وكان المشروع التمهيدى للتقنين المبنى ينص في الفقرة الأولى من المادة (١٠٦٠) منه على أن :

" ١- ومع ذلك يجوز لكل من طالب التأمين والمؤمن أن يطلب فسخ عقد التأمين في نهاية كل عشر سنوات من مدة العقد إذا هو أخطر الطرف الآخر بذلك قبل انقضاء هذه الفترة بسنة أشهر على الأقل ، وهذا دون إخلال بأحكام عقد التأمين على الحياة .

إلا أن المادة برمتها حذفت في لجنة المراجعة اكتفاء بالمواد التي تتناول الأصول العامة المنظمة لعقد التأمين^(٢).

٤٩٥- شروط الفسخ :

يشترط لإعمال الفسخ توافر الشروط الآتية :

(١) محمد زهرة ص ٣٠٧ .

(٢) مجموعة الأعمال التحضيرية جـ ٥ ص ٢٢٣ الهامش - ص ٣٣٤ الهامش .

١- أن يكون العقد تأميناً من الأضرار :

يشترط أن يكون العقد تأميناً من الأضرار ، فلا يسرى العرف التأمينى بالفسخ على التأمين على الحياة ، الذى تقتضى طبيعته أن يكون العقد طويل الأجل حتى يمكن تحقيق الهدف منه فى إيداع مبلغ كاف من المال .

فضلاً عن أن المؤمن له فى التأمين على الحياة غير مجبر على الانتظار خمس سنوات ليتحلل منه مادام القانون يسمح له بذلك بعد انتهاء سنة واحدة إذا قدر أن مصلحته تقتضى ذلك .

٢- أن تكون مدة عقد التأمين أكثر من خمس سنوات . فإذا حدد الطرفان مدة أطول من خمس سنوات ، أو كانت مدة العقد غير محددة للمدة باتفاق الطرفين ، كان لأى من الطرفين أن يتحلل من العقد بعد انقضاء كل خمس سنوات .

٣- أن يتفق الطرفان صراحة فى وثيقة التأمين على حق كل منهما فى طلب فسخ العقد بعد مرور خمس سنوات من مدة العقد . فالفسخ الخمسى حق اتفاقى مصدره إرادة الطرفين يجب النص عليه صراحة حتى يمكن إعمال أحكامه^(١).

(١) محمد زهرة ص ٣٠٩ .

٤٩٦- طبيعة الحق في الفسخ :

الحق في الفسخ يعتبر من النظام العام فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفه ، ولا يجوز النزول عنه ولا الحد منه . كأن يتفق مثلا على أن يكون فسخ العقد في نهاية مدة تزيد على خمس سنوات ويدخل في حساب مدة خمس السنوات الفترة التي يكون العقد قد أوقف سريانه في أثنائها لعدم دفع الأقساط أو بالاتفاق على وقفه ^(١).

فإذا لم يخطر أحد الطرفين الآخر بالفسخ ، أو أخطره ولكن بعد الميعاد ، فإن العقد يستمر في سريانه خمس سنوات أخرى ، خمسا فخمسا وهكذا ، إلى أن يحصل الإخطار ، فإذا لم يحصل إخطار أصلا ، بقي العقد في سريانه إلى أن تنقضى مدته ، وعندئذ ينتهى العقد أو يمتد ^(٢).

وكما ذكرنا سلفا لا يجوز الاتفاق على تقصير مدة الإخطار بالنسبة للمؤمن . إنما يجوز على العكس الاتفاق على تقصير هذه المدة بالنسبة للمؤمن له الذى يحق له حينئذ أن يخطر المؤمن بالفسخ قبل انقضاء فترة خمس السنوات بأربعة أشهر مثلا إن كانت مدة الإخطار ستة أشهر أو بشهرين إذا كانت مدة الإخطار ثلاثة أشهر ^(٣).

(١) محمد شركى سرور ص ٣٩٧ - محمد زهرة ص ٣٠٨ ومابعدها .

(٢) خميس خضر ص ٤٥٤ - محمد شركى سرور ص ٣٩٦ .

(٣) وكانت الفقرة الثانية من المادة (١٠٦٠) من المشروع التمهيدي للتقنين

المدنى تنص على أن:

٤٩٧- آثار الفسخ :

متى استوفى الفسخ شروطه ، وتم بالكيفية المقررة ، فإنه ينتج أثره فى انقضاء العقد عند اكتمال السنوات الخمس ، وينتهى ضمان المؤمن الذى يجب عليه أن يرد ما قبضه مقدما من أقساط كانت مستحقة عن مدة تالية لانتهاء العقد .

غير أنه لما كان عقد التأمين من العقود الزمنية فإنه لا يكون له أثر رجعى .

" وللمؤمن عليه أن يستعمل حقه فى الفسخ فى هذه الحالة وفى الأحوال الأخرى التى يكون له فيها هذا الحق إما بتبليغ يتقدم به إلى المؤمن فى مركزه الرئيسى أو إلى ممثل شركة التأمين فى الجهة التى بها محل هذه الشركة بشرط حصوله على ورقة مثبتة لقيامه بهذا التبليغ ، وإما بخطاب موصى عليه أو بأية وسيلة أخرى يكون عقد التأمين قد نص عليها ، كل هذا حتى لو وجد اتفاق يخالف ذلك " - وقد رأينا سلفا أن المادة بأكملها حذفت فى لجنة المراجعة لكتفاء بالمواد التى تتناول الأصول العامة للمنظمة لعقد التأمين .

مادة (٧٦٣)

تعتبر شروط التخفيض والتصفية جزءا من الشروط العامة
ويجب أن تذكر في وثيقة التأمين .

الشرح

٤٩٨ - ذكر شروط التخفيض والتصفية بالوثيقة :

راجع التعليق على المواد (٧٦٠ - ٧٦٢) .

مادة (٧٦٤)

١- لا يترتب على البيانات الخاطئة ولا على الغلط فى سن الشخص الذى عقد التأمين على حياته بطلان التأمين ، إلا إذا كانت السن الحقيقية للمؤمن عليه تجاوز الحد المعين الذى نصت عليه تعريفه التأمين .

٢- وفى غير ذلك من الأحوال ، إذا ترتب على البيانات الخاطئة أو الغلط أن القسط المتفق عليه أقل من القسط الذى كان يجب أدائه ، وجب تخفيض مبلغ التأمين بما يتعادل مع النسبة بين القسط المتفق عليه والقسط الواجب أدائه على أساس السن الحقيقية .

٣- أما إذا كان القسط المتفق على دفعه أكبر مما كان يجب دفعه على أساس السن الحقيقية للمؤمن على حياته ، وجب على المؤمن أن يرد دون فوائد ، الزيادة التى حصل عليها ، وأن يخفض الأقساط التالية إلى الحد الذى يتناسب مع السن الحقيقية للمؤمن عليه .

الشرح

٤٩٩- الالتزام بالإدلاء بالبيانات المتعلقة بالخطر :

يلتزم المؤمن - كما فى أنواع التأمين الأخرى - بأن يدلى للمؤمن بجميع البيانات الخاصة بالخطر ، حتى يستطيع هذا الأخير أن يأخذ فكرة حقيقية عنه ، ويقدر ما إذا كان سيقبل التأمين ، وما هو القسط المقابل لذلك الخطر .

ونظرا لأن التأمين يرد على حياة الشخص ، فإن هذه الإقرارات لها أهمية كبرى تلك أن المؤمن لا يقبل عادة التأمين على حياة الأشخاص المصابين بأمراض خطيرة ، لأن هذه تعتبر مخاطر غير عادية بالنسبة للتعريف العادية للتأمين .

ولما كان فى وسع طالب التأمين عدم كتابة بعض البيانات الهامة ، أو الإدلاء ببيانات خاطئة ، جرت عادة شركات التأمين على وضع أسئلة مفصلة يجب أن يجيب عليها طالب التأمين فى صدق وإخلاص (١).

(١) وهذه أمثلة للبيانات التى يشملها طلب التأمين على الحياة :
طلب رقم شركة للتأمين طلب تأمين على الحياة
(بكشف طبي)

- ١- الاسم واللقب بالكامل
- ٢- المهنة بالتفصيل
- ٣- محل الإقامة
- ٤- محل الميلاد (للقطر والجهة)
- ٥- تاريخ الميلاد (اليوم - الشهر - السنة) .
الجنسية
- ابتداء التأمين
- ٦- (أ) ما هى المستندات أو الوسائل الأخرى التى يثبت بها تاريخ ومحل الميلاد
- (ب) متى تقدم هذه المستندات
- ٧- هل أنت أعزب أم متزوج أم لأم ؟

وطبيعى أن تكون الإجابة على هذه الأسئلة من طالب التأمين ،
أى ممن سيتعاقد مع شركة التأمين ، وهذا مفهوم إذا كان طالب
التأمين هو المؤمن على حياته .

-
- ٨- ألم تطلب التأمين على حياتك لدى شركتنا أو إحدى الشركات ؟
ألم يرفض طلب من إحداهما ؟
 - ٩- هل قبل طلبك ؟
 - بالمشروط العادية أم بشروط معجلة
 - بأقساط عادية أم مرتفعة
 - ألم أن المفاوضات قطعت ولأى سبب ؟
 - ١٠- إذا كان قد سبق لك التأمين بإحدى الشركات ، بين حالة كل تأمين
(الشركات ، مبلغ التأمين ، سارى أو مخفض ، أو ملغى) .
 - ١١- ألم يرفض لك طلب إعادة سريان تأمين بإحدى الشركات ؟
من أى شركة ؟ ومتى ؟
 - ١٢- هل هناك أخطار خاصة تتعرض لها بسبب طبيعة عملك أو ظروف
معيشتك ؟
 - ١٣- هل هناك حركات أو ضعائى بينك وبين آخرين ؟
 - ١٤- مبلغ التأمين .
 - ١٥- فى أى وقت وفى أى حالة يدفع مبلغ التأمين ؟
 - ١٦- إلى من يدفع ؟
 - أ- فى حالة وفاة المؤمن عليه .
 - ب- فى حالة وجوده على قيد الحياة .
 - ١٧- كيف تدفع الأقساط ؟
 - ١٨- رقم التعريف مدة التأمين مدة سداد الأقساط

ولكن إذا كان التأمين على حياة الغير ، فإن المؤمن يهيمه أن يعرف البيانات المتعلقة بالمؤمن على حياته ، ولذلك فلا يكتفى فى هذا الخصوص بالبيانات التى يقدمها طالب التأمين ، لا سيما وأن بعض هذه البيانات قد يكون خاصا جدا ، لا يستطيع الإدلاء به إلا المؤمن على حياته نفسه . ولذلك فإنه من الناحية العملية يقدم المؤمن هذه الأسئلة إلى المؤمن على حياته ليجيب هو عليها ويوقع على إجاباته .

وقد يثير هذا بعض اللبس من ناحية تطبيق الجزاءات التى يرتبها القانون على الكذب أو الخطأ فى هذه البيانات ، ذلك أن الجزاء يوقع على الطرف الآخر فى العقد وهو المستأمن ، فى حين أن البيانات الخاطئة صادرة من المؤمن على حياته وهو ليس طرفاً فى العقد ، إلا أن هذا يبرر بواسطة فكرة النيابة ، ذلك أن المؤمن على حياته عند إجابته على هذه الأسئلة إنما يعمل باسم طالب التأمين ، فكل خطأ يرتكبه يعتبر كما لو كان صادرا من طالب التأمين نفسه .

ويجب أن يكون مفهوما أن البيانات المطلوب الإدلاء بها هى تلك الخاصة بالظروف السابقة على إبرام العقد ، وبالتالي يدخل فيها ما يحدث فى الفترة بين طلب التأمين وإبرام العقد .
وهذه البيانات تتغير بحسب نوع التأمين . فإذا كان التأمين لحال

الحياة فإنه يكفي بيان من المستأمن وقت إبرام التأمين ، لأن حالة المؤمن على حياته الصحية لا تعتبر بيانا هاما بالنسبة للمؤمن ، بل إن هذا الأخير له مصلحة في وفاة المؤمن على حياته .

وعلى العكس إذا تعلق الأمر بتأمين من الوفاة ، إذ تكون للمؤمن مصلحة هامة في بقاء المؤمن على حياته على قيد الحياة. ولذلك فلا يكفي المؤمن أن يعلم فقط البيانات الخاصة بسنه ، وإنما يهمه أن يعرف الحالة الصحية للمؤمن على حياته ، سواء في الحاضر أم في الماضي ، كما يهمه أن يعرف من هم الذين سيفيدون من هذا التأمين ، وما إذا كان هناك تأمينات أخرى ، وبأى مبلغ، وعما إذا قد طلب تأمينا آخر ورفض لدى شركة أخرى وسبب هذا الرفض ^(١).

٥٠٠ - عدم الإدلاء بالبيانات الخاصة بزيادة الخطر :

إذا كان المستأمن في التأمين على الحياة يلتزم عند إبرام عقد التأمين أن يدلي بكل البيانات الخاصة بالخطر كما في أنواع التأمين الأخرى ، فإنه على العكس لا يلتزم بإعلان الظروف التي يترتب عليها زيادة الخطر أثناء للتأمين . وهو استثناء تبرره طبيعة التأمين على الحياة ذاته الذي لا يمكن أن يحقق هدفه إذا ألزمت المؤمن له بإعلان الظروف المستجدة التي تؤثر على الخطر .

(١) عبد الونود يحيى في التأمين على الحياة ص ٨٣ ومابعدا .

فالمؤمن فى التأمين على الحياة يأخذ على عاتقه ضمان الخطر المؤمن منه (وهو هنا الموت) ليس فقط بالحالة التى يكون عليها وقت إبرام العقد وإنما فى أية حالة يصبح عليها فيما بعد وأثناء سريان العقد . فهو - أى المؤمن - لا يضمن فقط الخطر الناتج عن التقدم فى السن وإنما يضمن أيضا خطر الموت الناتج عن المرض ، الحوادث... الخ . فكل هذه المخاطر والظروف تم مراعاتها وأخذها المؤمن فى اعتباره وقت إبرام العقد ولذلك لا يكون المؤمن ملتزما بالإعلان عنها .

وقد فطنت شركات التأمين إلى ذلك ، فعمدت إلى النص فى وثائق التأمين على الحياة على أنها تضمن جميع أخطار الوفاة مهما كان سببها (كالمرض أو تغيير المهنة أو محل الإقامة أو الرحلات لو بالطائرات ... الخ " .

ولكن ذلك لا يعنى - بداهة- التزام المؤمن بالضرورة بضمان كل مخاطر الموت فى التأمين على الحياة . ففى استطاعته - إذا أراد - أن يتفق مع المؤمن له على استبعاد بعض المخاطر من نطاق الضمان كالموت بسبب حادث طائرة أو الحرب مثلا . ولكننا نكون فى هذا الفرض بصدد استبعاد بعض المخاطر من نطاق الضمان وليس بصدد تقاوم الخطر (١) .

(١) محمد على عرفه ص ١٥٦ - محمد زهرة ص ٢١٤ .

٥٠١- جزاء البيانات الخاطئة والغلط في سن الشخص الذى عقد التأمين على حياته :

لا يترتب على الإدلاء ببيانات كاذبة عن سن المؤمن على حياته نفس الجزاء الذى يترتب على الكذب فى البيانات الأخرى المتعلقة بالخطر .

وتفرق المادة (٧٦٤) فى بيان هذا الجزاء بين ما إذا كان سن المؤمن على حياته تجاوز الحد المعين لإبرام عقود التأمين على الحياة وفقا لتعريف الشركة المؤمنة وقت إبرام التأمين ، وبين ما إذا كان سن المؤمن على حياته لايتجاوز هذا الحد ففي الحالة الأولى يودى الخطأ فى السن إلى بطلان التأمين ، سواء كان المؤمن له حسن النية أو سيئها . لأن المؤمن ما كان ليبرم عقد التأمين لو علم بالسن الحقيقية للمؤمن على حياته ، وفى هذه الحالة ترد الأقساط المدفوعة كلها حتى فى حالة سوء نية المستأمن .

أما فى الأحوال الأخرى ، حيث تكون سن المؤمن على حياته داخل حدود تعريف التأمين فلا يبطل العقد . فإذا كان القسط المحدد أقل من القسط الذى كان يجب دفعه إذا كانت السن قد أعلنت على حقيقتها ، فإن مبلغ التأمين ينقص بنسبة تعادل الفرق بين القسط المدفوع والقسط الذى كان يجب دفعه فعلا ويستوى فى ذلك أن يكون المؤمن له حسن النية أو سيئها .

فإذا حدث العكس بأن كان القسط المحصل أكثر من القسط الذى كان يجب دفعه مقابل السن الحقيقية فإن المبالغ المحصلة بالزيادة ترد إلى المؤمن له دون احتساب فوائد عليها ، وتخفض الأقساط التالية إلى الحد الذى يتناسب مع السن الحقيقية للمؤمن عليه ^(١).
ورغم وجود هذا النص فإن وثائق التأمين تتضمن عادة الشرط الوارد بالبند التالى .

٥٠٢- شرط عدم المنازعة فى الوثيقة :

يستطيع المستامن أن ينجو من الجزاء الذى يترتب على الإدلاء ببيانات خاطئة إذا تضمنت الوثيقة ما يسمى بشرط عدم المنازعة ، إذ بموجب هذا الشرط يتنازل المؤمن عن التمسك بالجزاء الذى يترتب على ذلك ويأخذ هذا الشرط عادة الصورة الآتية :

" إذا استمرت البوليصه سارية المفعول فى حياة المؤمن عليه مدة سنتين من تاريخ إصدارها ، فلا تجوز المنازعة فيها بحجة إخفاء معلومات أو إعطاء بيانات خاطئة فى طلب التأمين أوفى المستندات الأخرى متى ارتكب ذلك بحسن نية . على أنه إذا ثبت سوء النية ولو بعد السنتين سالفى الذكر ، حتى مع انعدام التصرفات المنطوية على الغش ، يصبح التأمين باطلا وجميع الأقساط المدفوعة حقا مكتسبا للشركة بصفة تعويض كشرط جزائى صريح " .

(١) عبد الودود يحيى فى التأمين على الحياة ص ٨٨ ومابعدها .

وواضح أن فائدة هذا الشرط لا تتحقق إلا بعد مضي سنتين من بدء التأمين ، كما أن المستأمن لا يستطيع أن يتمسك به إلا إذا كان حسن النية . أما إذا كان المستأمن قد أدلى ببيانات خاطئة أو كتم عمدا هذه البيانات فإنه يكون سئ النية ، ولا يستطيع أن يتمسك بشرط عدم المنازعة في الوثيقة ، بل إن التأمين يكون باطلا ، ويحق للشركة أن تحتفظ بالأقساط المدفوعة على سبيل التعويض^(١).

(١) عبد الوود يحيى فى التأمين على الحياة ص ٩٠ وما بعدها .

مادة (٧٦٥)

فى التأمين على الحياة لا يكون للمؤمن الذى دفع مبلغ التأمين حق فى الحلول محل المؤمن له أو المستفيد فى حقوقه قبل مسن تسبب فى الحادث المؤمن منه أو قبل المسئول عن الحادث .

الشرح

٥٠٣ - عدم حلول المؤمن محل المؤمن له أو المستفيد :

ذكرنا سلفاً أن التأمين على الحياة ليس له صفة تعويضية ، وأنه يترتب على ذلك أنه يجوز للمؤمن له أو المستفيد أن يجمع بين التعويض ومبلغ التأمين . وعلى ذلك يكون الرجوع على من تسبب فى الحادث أو على المسئول ، للمؤمن له وحده أو المستفيد ، ولا يحل المؤمن محلها فى هذا الرجوع . ذلك أنه لو أجاز أن يحل المؤمن محل المؤمن له أو المستفيد ، وأجاز فى الوقت ذاته للمؤمن له أو المستفيد أن يرجع على من تسبب فى الحادث أو على المسئول عن الحادث ، فإن ذلك يؤدى إلى الرجوع على المسئول مرتين بخطاء واحد ، وهذا لا يجوز .

ولما كان هذا النص من النظام العام ، ولا يجوز الاتفاق على ما يخالفه ضد مصلحة المؤمن له أو المستفيد ، فإن النص يحرم ليس فقط أن يحل المؤمن محل المؤمن له أو المستفيد حلاً قانونياً ، بل هو يحرم أيضاً أن يحل المؤمن محل المؤمن له أو المستفيد حلاً اتفاقياً ، فلا يجوز أن يتفق المؤمن مع المؤمن له أو المستفيد بعد

وقوع الحادث المؤمن منه ، على أن يحل محلها في الرجوع على من تسبب في الحادث أو على المسئول من الحادث . كذلك لا يجوز للمؤمن له لا في وثيقة التأمين ولا بعد ذلك أن ينزل للمؤمن عن دعواه قبل من تسبب في الحادث أو المسئول عن الحادث لأن النزول عن الدعوى أبلغ من الحلول فهو يمكن المؤمن من الرجوع على من تسبب في الحادث أو المسئول عن الحادث قبل أن يوفى مبلغ التأمين للمؤمن له أو للمستفيد في حين أن الحلول لا يمكنه من الرجوع إلا بعد أن يوفى مبلغ التأمين .

فمادام الاتفاق على الحلول غير جائز، فإن الاتفاق على النزول عن دعوى المؤمن له قبل المسئول للمؤمن يكون غير جائز من باب أولى^(١).

وليس للمؤمن أن يدعى بأن ضررا قد حاق به من جراء وفائه بمبلغ التأمين لكي يرجع على من تسبب في الحادث أو المسئول عن ، لأن هذا الوفاء من جانبه لم يكن إلا تنفيذا لالتزامه التعاقدى تجاه المؤمن له مقابل الأقساط التي يؤديها له الأخير ، وتنفيذ الالتزام لا يصح اعتباره ضررا لحق بالملتزم .

(١) السنهوري ص ١٣١٥ وما بعدها - خميس خضر ص ٤٨١ وما بعدها - أحمد شرف الدين ص ٣٣٩ .

وفي هذا قضت محكمة النقض بأن:

"١- خطأ الغير المسئول عن وقوع الحادث ليس هو السبب المباشر للالتزام المؤمن بدفع قيمة التأمين للمؤمن له المضرور من هذا الحادث ، وإنما سبب هذا الالتزام هو عقد التأمين ذاته قلولا قيام ذلك العقد لما التزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين رغم وقوع الحادث . ويبنى على ذلك أنه ليس للمؤمن أن يدعى بأن ضررا قد حاق به من جراء وفائه بمبلغ التأمين إذ أن هذا الوفاء من جانبه لم يكن إلا تنفيذا لالتزامه للتعاقدى تجاه المؤمن له مقابل الأقساط التي يؤديها له الأخير ، وتنفيذ الالتزام لا يصح اعتباره ضررا لحق بالملتزم ، وإذا كان الحادث الذي تسبب الغير في وقوعه هو الذي يجعل مبلغ التأمين مستحقا فإن عقد التأمين يقوم على أساس احتمال تحقق الخطر المؤمن منه في أى وقت وقد كان هذا الاحتمال محل اعتبار المؤمن عند التعاقد .

وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا للنظر مؤسسا حق شركة التأمين في الرجوع على المسئول عن الضرر بما دفعته للمؤمن له على أساس من المسئولية التقصيرية وتوافر رابطة السببية بين الضرر ووقوع الحادث ، ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه " .

(ب) - " لا محل لتأسيس حق الشركة المؤمنة في الرجوع على الغير المسئول عن الحادث على أساس الحلول ذلك أن رجوع

المؤمن على المدين بدعوى الحلول يقتضى أن يكون المؤمن قد وفى الدائن بالدين المترتب فى ذمة المدين لا بدين ترتب فى ذمته هو مما لا يتحقق بالنسبة لشركة التأمين إذ أن وفاءها بمبلغ التأمين يستند إلى الالتزام المترتب فى نمتها للمؤمن له بموجب عقد التأمين .

(طعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠)

غير أن ذلك لا يمنع من أن يستبعد المؤمن فى وثيقة التأمين من نطاق الخطر المؤمن منه كل حادث يتسبب فيه الغير بخطئه ، ويمنع المؤمن له بالتالى من الرجوع عليه بمبلغ التأمين . فلا يجمع المؤمن له بين المبلغين .

التأمين من الحريق :

مادة (٧٦٦)

- ١- في التأمين من الحريق يكون المؤمن مسئولاً عن كافة الأضرار الناشئة عن حريق ، أو عن بداية حريق يمكن أن يصبح حريقاً ، أو عن خطر حريق يمكن أن يتحقق .
- ٢- ولا يقتصر التزامه على الأضرار الناشئة مباشرة عن الحريق ، بل يتناول أيضاً الأضرار التي تكون نتيجة حتمية لذلك ، وبالأخص ما يلحق الأشياء المؤمن عليها من ضرر بسبب اتخاذ وسائل الإققاذ أو لمنع امتداد الحريق .
- ٣- ويكون مسئولاً عن ضياع الأشياء المؤمن عليها أو اختفائها أثناء الحريق ما لم يثبت أن ذلك كان نتيجة سرقة ، كل هذا ولو اتفق على غيره .

الشرح

٥٠٤ - التأمين من الأضرار :

التأمين من الأضرار هو تأمين يكون فيه الخطر المؤمن منه أمراً يتعلق بمال المؤمن له لا بشخصه ، وذلك بخلاف التأمين على الأشخاص ، فهو تأمين يكون فيه الخطر المؤمن منه أمراً يتعلق بشخص المؤمن له لا بماله .

ومثال الخطر المؤمن منه الذي يتعلق بالمال - كما سنرى -
التأمين من الحريق والتأمين من السرقة والتأمين من المسؤولية .

وينقسم التأمين من الأضرار إلى قسمين رئيسيين :
التأمين على الأشياء والتأمين على المسؤولية .
ونعرض لهذين القسمين فيما يلي :
١- التأمين على الأشياء :

يهدف هذا التأمين إلى تعويض المؤمن له عن الخسائر المادية التي تصيب ذمته المالية ، وذلك بسبب الأضرار التي تصيب أمواله .
وللتأمين على الأشياء صور شتى تتعدد بتعدد أوصاف الخطر التي تهدد أنواع الأشياء للمؤمن عليها ، فهناك التأمين ضد الحريق وضد السرقة وضد هلاك المحصولات بالآفات الزراعية وغيرها ^(١).

٢- التأمين على المسؤولية :

يهدف هذا التأمين إلى ضمان المؤمن له ضد رجوع الغير عليه بسبب مسؤوليته ، عن الضرر الذي أصاب هذا الغير . فالضرر المؤمن منه ليس ضررا يصيب المال بطريق مباشر كما في التأمين على الأشياء ، بل هو ضرر ينجم عن نشوء دين في ذمة المؤمن له بسبب تحقق مسؤوليته التقصيرية ، كما في المسؤولية عن حوادث السيارات و مسؤولية الجار عن الحريق ، أو بسبب تحقق مسؤوليته عن العقد كما في مسؤولية المستأجر عن الحريق - ولما كان مال المؤمن له ضامنا لهذا الدين ، فالضرر إنقضى على المال بطريق غير مباشر إذ يتقاضى منه الدين ^(٢).

(١) أحمد شرف الدين ص ٢٤ .

(٢) السنهوري ص ١٤٠٠ وما بعدها .

٥٠٥ - المصلحة في التأمين :

رأينا أن المادة ٧٤٩ مدني تنص على أن : " يكون محالا للتأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعة تعود على الشخص من عدم وقوع خطر معين " .

فلا بد من وجود مصلحة اقتصادية مشروعة في التأمين من الأضرار ، والرأي السائد هو أن المصلحة ليست عنصرا إلا في التأمين من الأضرار ، أما التأمين على الأشخاص فلا تشترط فيه المصلحة .

والمقصود بالمصلحة ، كما ذكرنا سلفا - هو أن يكون للمؤمن له أو للمستفيد مصلحة في عدم وقوع الخطر المؤمن منه ، ومن أجل هذه المصلحة أمن الخطر .

فإذا لم تكن للمؤمن له أو للمستفيد في التأمين من الأضرار مصلحة اقتصادية مشروعة في عدم تحقق الخطر المؤمن منه ، فإن عقد التأمين يكون باطلا لانعدام المحل أو لعدم مشروعيته ، كمن يؤمن على منزل لا يملكه ، وليس له أي حق فيه ، من الحريق .

٥٠٦ - التأمين لحساب ذي المصلحة :

في التأمين على الحياة قد يكون المستفيد غير المؤمن له ، فيشترط للمؤمن له لصالح أجنبي عن العقد يكون هو المستفيد . ويحدث هذا كثيرا في الصور المختلفة للتأمين على الحياة .

ويحدث دائما في التأمين لحالة الوفاة .

والحال كذلك في التأمين من الأضرار سواء كان تأميننا على الأشياء أو تأميننا من المسؤولية ، فقد يقع أن يبرم المؤمن له عقد تأمين لمصلحة أجنبي عن العقد . وهذا ما يسمى بالتأمين لحساب ذى المصلحة أو التأمين لحساب من يثبت له الحق فيه .

ومن التطبيقات العملية لهذا التأمين ، أن يؤمن من يودع لديه شيء للغير ، ويكون مسئولا عنه قبله ، على هذا الشيء لمصلحة صاحبه . وأن يؤمن صاحب المخزن العام على البضائع التي تودع في المخزن لمصلحة أصحاب هذه البضائع . أو أن يؤمن صاحب المصرف على الودائع التي توضع في المصرف لمصلحة أصحاب هذه الودائع .

ومن التطبيقات العملية أيضا للتأمين لحساب ذى المصلحة ، في نطاق التأمين من المسؤولية ، أن يؤمن صاحب السيارة عن حوادث السيارة لمصلحته هو ولمصلحة أى سائق آخر يقودها فالتأمين لحساب ذى المصلحة هو اشتراط لمصلحة الغير ، فيجوز للمؤمن له أن يشترط في عقد التأمين لمصلحة مستفيد أجنبي عن العقد .

وقد يكون هذا المستفيد شخصا معينا أو شخصا غير معين ، وقد يكون شخصا موجودا وقت إبرام العقد أو شخصا مستقبلا .

ولكن يشترط لذلك ، إذا لم يتعين شخص المستفيد وقت إبرام

العقد ، أن يكون قابلا للتعيين ، وأن يتعين بالفعل وقت تحقق الخطر على الأكثر (١).

٥٠٧- الشروط اللازمة لقيام التأمين لحساب ذى المصلحة :

يجب توافر شرطين لقيام التأمين لحساب ذى المصلحة ، كما هو الحال فى كل اشتراط لمصلحة الغير هما :

الشرط الأول :

أن يكون المؤمن له قاصدا أن يشترط لمصلحة مستفيد أجنبى ، فيشترط المؤمن له لمصلحة غيره اشتراطا واضحا . وقد يكون هذا الاشتراط صريحا وقد يكون ضمنا كأن يؤمن المودع عنده على الشئ المودع دون أن يصرح بأن التأمين معقود لحساب المودع ، ولكن تقوم ظروف قاطعة فى أن المؤمن له قد أمن لحساب المودع ، وأهم هذه الظروف مقدار القسط ، فإن قسط للتأمين لحساب ذى المصلحة يكون عادة أكبر من قسط التأمين من المسئولية .

الشرط الثانى :

أن يكون للمؤمن له مصلحة شخصية فى الاشتراط لمصلحة مستفيد أجنبى طبقاً للقواعد المقررة فى الاشتراط لمصلحة الغير . ولا يشترط أن تكون هذه المصلحة مصلحة مادية مباشرة ، بل يجوز طبقاً للقواعد المقررة فى الاشتراط لمصلحة الغير أن تكون

(١) خميس خضر ص ٥٢٦ ومابعدها .

مصلحة أدبية غير مباشرة ، مثال ذلك أن يعقد المؤمن له تأميناً من المسؤولية عن حوادث السيارات لحساب زوجته عن سيارة تملكها الزوجة وتقودها فيجوز أن تتحقق مسؤوليتها عنها .

وقد يحدث أن تكون للمؤمن له ، فى التأمين لحساب ذى المصلحة ، مصلحة مادية يجوز أن تكون هى أيضاً محلاً للتأمين ففى تأمين صاحب المخزن العام لمصلحة البضاعة وفى تأمين صاحب المصرف لمصلحة صاحب الوديعة مصلحة مادية يجوز أن تكون هى أيضاً محلاً للتأمين . ذلك أن المؤمن له فى هذه الأمثلة مسئول عن الوديعة تجاه صاحبها كما هو مسئول عن خطأ قائد السيارة . ومن ثم يجوز للمؤمن له فى هذه الأمثلة أن يعقد التأمين مباشرة لحساب ذى المصلحة ، ويكون فى هذا تأميناً غير مباشر عن مسؤوليته هو عند بعض الشراح ^(١) . ولكن رأى السائد يذهب إلى أبعد من ذلك فيقرر أن المؤمن له فى هذه الأمثلة التى عرضناها يؤمن تأميناً مباشراً ، لا غير مباشر عن مسؤوليته هو ، فى الوقت الذى يؤمن فيه لحساب ذى المصلحة . وبذلك يكون المؤمن له قد عقد تأمينين ، تأميناً مباشراً عن مسؤوليته ولمصلحته الشخصية وتأميناً مباشراً آخر لحساب ذى المصلحة اشترط فيه مصلحة غيره . وإذا كان رأى السائد يقرر أن المؤمن له فى

(١) السنهورى ص ١٤٢٥ .

التأمين لحساب ذى المصلحة حيث تكون له فيه مصلحة مادية ، قد عقد تأمينين مباشرة ، فهذا مجرد افتراض . فيجوز أن يتبين من إرادة المتعاقدين الصريحة أو الضمنية أن المؤمن له إنما يقصد أن يؤمن لحساب ذى المصلحة وحده دون أن يؤمن مسئوليته هو ^(١).

ويترتب على التأمين لحساب ذى المصلحة ككل اشتراط لمصلحة الغير ، أن يصبح المؤمن له ملتزما شخصيا نحو المؤمن . وأن يكون للمستفيد الذى عقد التأمين لمصلحته حق مباشر فى ذمة المؤمن .

وعلى ذلك يلتزم المؤمن له قبل المؤمن بتقديم جميع البيانات الواجب تقديمها عند طلب التأمين وبدفع أقساط التأمين وبإخطار المؤمن بوقوع الخطر .

وحق المستفيد المباشر فى تقاضى مبلغ التأمين مصدره عقد التأمين نفسه ، فيستطيع المؤمن إذن أن يحتج على المستفيد بكل الدفع المستمدة من هذا العقد ، التى كان يستطيع أن يحتج بها على المؤمن له نفسه ، من أوجه بطلان وإبطال وفسخ وسقوط وغير ذلك .

(١) السهنورى ص ١٤٢٥ - خميس خضر ص ٥٢٩ .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

١- " المقرر أن تعيين المستفيد في مشارطات التأمين هو من مسائل الواقع التي تتصل بنصوص المشاركة والتي تستقل محكمة الموضوع باستظهارها متى كان استنادها في هذا الصدد يقوم على أسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التي تنتهي إليها " .

(طعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/٤/١٢)

٢- " من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان الحق الذي اشترطه المسأمن في وثيقة التأمين إنما اشترطه لنفسه فلا يكون هناك اشتراط لمصلحة الغير ، حتى ولو كانت منفعة تعود منه على الغير ، أما إذا تبين من مشاركة التأمين أن العاقدين قصدا تخويل الغير الحق المباشر في منفعة العقد فإن القواعد الخاصة بالاشتراط لمصلحة الغير هي التي تطبق " .

(طعن رقم ٩٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٥/١/١)

٥٠٨- الصفة التعويضية في التأمين من الأضرار :

عقد التأمين من الأضرار يهدف إلى تعويض المؤمن له من الضرر الذي يلحقه من جراء تحقق الخطر المؤمن منه . ومن ثم فإن حقه في التأمين يتحدد بمقدار ما لحق به من ضرر ، فلو كانت قيمة التأمين تزيد على قيمة الضرر ، فلا يتقاضى إلا قيمة الضرر ، وإذا كانت قيمة التأمين أقل من قيمة الضرر ، فإنه لا يتقاضى

بداهة إلا مبلغ التأمين ، فهو بتقاضى أقل القيمتين : مبلغ التأمين أو قيمة الضرر .

ويبرر الصفة التعويضية فى التأمين من الأضرار ، اعتباران هما :
الاعتبار الأول : خشية تعدد تحقيق الخطر المؤمن منه ، لأنه إذا جاز تقاضى المؤمن له تأميناً يزيد على مقدار الضرر كان ذلك حافزاً له على إتلاف المال حتى يتحقق الخطر ، ويكون ذلك إثراء على حساب الغير .

الاعتبار الثانى : للخشية من المضاربة ، ويوجد ذلك حتى فى الأخطار التى لا يستطيع المؤمن له تعدد تحقيقها . إذ لو أتيح للمؤمن له تقاضى تعويضاً أكبر من الضرر الذى لحقه ، فإنه يجد مجالاً واسعاً للمضاربة ، فيعتمد على التأمين بمبلغ كبير أو إلى تعدد التأمين عند مؤمنين مختلفين بمبالغ يصل مجموعها إلى مبلغ كبير يفوق قيمة الضرر .

٥٠٩- ما يترتب على حظر تقاضى تعويضاً أعلى من الضرر :
يترتب على حظر تقاضى المؤمن له تعويضاً أعلى من الضرر حتى لو كان مبلغ التأمين يزيد على قيمة الضرر نتيجتان هما :
النتيجة الأولى :

أنه فى حالة تعدد عقود التأمين عن خطر واحد ، فإنه لا يجوز للمؤمن له أن يجمع بين مبالغ التأمين الواجبة بهذه العقود ، بل يقتصر على تقاضى ما يعوض الضرر الذى لحق به دون زيادة .

إما من أحد هؤلاء المؤمنين ، أو منهم جميعا على أن يقسموا فيما بينهم هذا التعويض (١).

النتيجة الثانية :

أنه لايجوز للمؤمن له الجمع بين مبلغ التأمين والتعويض الذى قد يكون مستحقا له فى ذمة الغير ، ويحل المؤمن محل المؤمن له فى الرجوع بهذا التعويض - كما سنرى تفصيلا - فإذا تكفل التأمين بجبر كل الضرر الذى أصاب المؤمن له فلا يجوز له بعد ذلك أن يرجع على الغير الذى تسبب بفعله فى حدوث الضرر . والقول بغير ذلك معناه حصول المؤمن له على تعويض يزيد على مقدار الضرر ، الأمر الذى يؤدى إلى إثرائه بوسيلة غير مشروعة . أما إذا كان الضرر الذى لحق المؤمن له أكبر فى قيمته من مبلغ التأمين فإنه يجوز له أن يرجع على الغير المسئول للحصول على التعويض التكميلى . أى فى حدود القدر المتبقى من الضرر والذى لم يشملته مبلغ التأمين بالتعويض (٢).

٥١- التأمين من الحريق نموذج للتأمين على الأشياء :

الأحكام التى وردت بالتقنين المنى بشأن التأمين من الحريق ، تسرى على جميع أنواع التأمين على الأشياء ، بالإضافة إلى

(١) السهورى ص ١٤١١ .

(٢) أحمد شرف الدين ص ٣٤١ .

سرياتها بداهة على التأمين من الحريق ، ولا يمنع من ذلك أن
المشرع خص التأمين من الحريق بالذكر دون أنواع التأمين
الأخرى بما فى ذلك التأمين من المسؤولية^(١).

٥١١- أمثلة للتأمين على الأشياء :

(أ) التأمين من السرقة : هو تأمين الغرض منه حصول
المؤمن له على تعويض يمثل قيمة الشئ المسروق . وكثيرا ما
يذكر فى وثائق التأمين الألفاظ الآتية :

السرقة ، التسلق أو التسور ، الكسر ، المفاتيح المصطنعة .
وهذه الألفاظ يجب أن تؤخذ بالمعنى الذى لها فى قانون العقوبات .
غير أنه وإن كان قانون العقوبات يهتم بالفعل المادى وبالقصد
وينظر قبل كل شئ إلى مرتكب السرقة ، فإن قانون التأمين لا
ينظر إلا إلى الفعل المادى وإلى المضرور .

وتعين وثائق التأمين الخطر المؤمن منه . وقد جرت عادة
شركات التأمين على استبعاد المخاطر الآتية :

١- خطر السرقة التى ترتكب فى أثناء الحروب أو الثورات أو
الزلازل أو البراكين .

٢- السرقات التى يرتكبها أفراد العائلة أو الأشخاص الذين
يسكنون مع المؤمن له، أو الممستخدمون فى أثناء خدمتهم .

(١) خميس خضر ص ٥٢٢ .

٣- خيانة الأمانة أو الاختلاس أو النصب الذى ينشأ عنه ضياع نقود المؤمن له ، فهو ليس سرقة بالمعنى الوارد فى قانون العقوبات .

٤- السرقة الناتجة عن خطأ جسيم من المؤمن له ، مثل الإهمال الجسيم بترك الأبواب والشبابيك مفتوحة .

٥- إذا أخفى المؤمن له بيانات أو ألقى ببيانات كاذبة .

وتوجد ثلاثة طرق للتأمين من السرقة :

التأمين الكامل والتأمين الجزئى وتأمين أول خطر .

فى التأمين الكامل ، أو التأمين كامل القيمة ، تكون جميع الأشياء المعرضة للخطر مضمونة بكل قيمتها .

أما التأمين الجزئى ، فهو الذى لا يضمن فيه المؤمن إلا جزءاً من القيمة الإجمالية المؤمن عليها .

أما تأمين أول خطر ، فهو الذى يضمن فيه المؤمن الضرر إلى حد المبلغ المؤمن به مهما كان عدد الأشياء المؤمن عليها وقيمتها^(١).

وقد قضت محكمة النقض بأن :

١- " لا يكفى فى عقد التأمين ضد السرقة - ليستحق المؤمن له مبلغ التأمين - مجرد تحقق اختفاء الأشياء المؤمن عليها ، وإنما

(١) محمد كمل مرسى ص ٤٩٢ .

يتعين على المؤمن له أن يثبت أن هذه الأشياء قد اختفت بسرقتها، وإذا كان إعمال مبدأ حسن النية في عقد التأمين ضد السرقة يستوجب عدم التشدد مع المؤمن له ، فلا يتطلب منه أن يقدم دليلاً يقينياً على وقوع الحادث لصعوبة ذلك في بعض الحالات إذا كانت السرقة مما لم يرق عليها دليل مادي ينبئ عنها ، وعلى تقدير أن الوقت قد لا يتسع لتقديم هذا الدليل، إلا أن ذلك لا يمنع من ناحية أخرى وجوب مبادرة المؤمن له بالتبليغ وأن يكون دقيقاً فيما يقدمه من بيانات وأن يكون ما أبلغ عنه قريباً إلى التصديق لتتخذ محكمة الموضوع من مسلكه سنداً لتكوين عقيدتها بشأن صحة وقوع الحادث المبلغ عنه وذلك حماية للمؤمن الذي يتعرض بسبب تقديم المؤمن له بيانات غير صحيحة إلى تأمين مخاطر وهمية مما يضعف من قدرته على مواجهة المخاطر الحقيقية والتي تحدث لسائر المؤمن لهم .

(طعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/١/١٧)

٢- " إذ يبين من الحكم المطعون فيه - الذي قضى برفض دعوى المؤمن لها لانتفاء شرط استحقاقها مبلغ التأمين ضد الشركة المؤمن لديها - أنه لم يلتزم قرار النيابة العامة بقيد الواقعة جنحة سرقة ضد مجهول وبالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل واستند الحكم في ذلك إلى ما استخلصه من أقوال الشهود الذين سمعته النيابة بهذا الخصوص ومحضر تحريات مباحث

الشرطة من أن واقعة سرقة السيارة المؤمن عليها غير صحيحة ، ورأى فى هذا ما يغنى عن إحالة الدعوى إلى التحقيق ، فإنه لا يكون هناك تناقض فى الحكم ، ذلك أنه لا تثريب على الحكم فى مخالفة قرار النيابة فى قضية السرقة ، وأن يستند فى نفس الوقت إلى التحقيق الذى أجرته فيها ويستخلص فيه عدم صحة واقعة السرقة خلافا للقرار الذى أصدرته النيابة بناء على هذه التحقيقات .

(طعن رقم ٢٥ لسنة ٤١ قى جلسة ١٩٧٦/٣/٣٠)

(ب) التأمين من تلف المزروعات :

عقد التأمين من تلف المزروعات ، عقد يبرمه صاحب المزروعات للتأمين على مزروعاته قبل نضوجها أو فى أثناء النضوح من الآفات وغيرها مما يهدد الزراعة بالتلف ، وصاحب المزروعات قد يكون مالك الأرض وقد يكون مستأجرها ولم يورد المشرع أحكاما خاصة لهذا النوع من التأمين ، فتسرى عليه الأحكام المتعلقة بالتأمين على الأشياء .

(ج) التأمين من موت المواشى :

التأمين من موت المواشى نوع من التأمين على الأشياء يعقده صاحب التأمين على المواشى من الموت ، ولم يرد فى التقنين المدنى أحكام خاصة لهذا النوع من التأمين ، فتسرى عليه الأحكام المتعلقة بالتأمين على الأشياء .

ويلاحظ فى هذا النوع من التأمين ، خضوع المواشى المؤمن عليها عادة لفحص الطبيب البيطرى ، وأن إخطار المؤمن له بموت الماشية يجب أن يتم فى أسرع وقت عقب الموت حتى يتمكن المؤمن من تبين أسباب الموت وظروفه .

وقد جعل المشرع الفرنسى (م ٢/٤٦ من قانون ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠) هذا الوقت أربعاً وعشرين ساعة ^(١).

(د) التأمين على الدين :

تأمين الدين نوع من التأمين على الأشياء . وتأمين الدين يظهر فى صورة أولى حين يعقده الدائن لتأمين الوفاء بالدين الذى له فى ذمة المدين فى ميعاد استحقاقه ويسمى فى هذه الصورة تأمين كفالة الوفاء .

ويظهر تأمين الدين فى صورة أخرى يؤمن فيها الدائن على الدين الذى فى ذمة المدين من إعسار هذا المدين وما ينجم عن إعساره من ضياع الدين ، ويسمى فى هذه الصورة تأمين إعسار المدين وإذا تحقق الخطر المؤمن منه فى أى من صورتى تأمين الدين ، ودفع المؤمن بالتالى الدين المؤمن له ، فإن يرجع به على المدين وكفلائه ^(٢).

(١) السهوى ص ١٤١٥ .

(٢) خميس خضر ص ٥٢٣ .

(هـ) تأمين الاستثمار :

من الصور الحديثة للتأمين على الأشياء تأمين الائتمان . وبصفة عامة ضمان الاستثمار الذى فرض نفسه فى عصر تتدفق فيه رؤوس الأموال إلى خارج بلادها ، الأمر الذى قد يعرضها فى البلد الذى يجرى فيه ، لمخاطر متعددة كخطر التأمين والمصادرة ومنع تحويل العملة وغيرها من المخاطر .

وقد شهد العصر الحديث تنظيمات متعددة لتأمين الاستثمارات الغرض من بعضها تشجيع رؤوس الأموال الخاصة والعامة على الاستثمار فى الدول النامية عن طريق ضمان المخاطر غير التجارية التى تتعرض لها هذه الاستثمارات فى البلاد الذى يجرى فيها الاستثمار .

ونظرا لأهمية الدور الذى يلعبه ضمان الاستثمار ، ومنه صورة تأمين الائتمان ، فى التنمية الاقتصادية فلقد أنشأت الدول العربية فيما بينها برنامجا لضمان الاستثمار ، تقوم به المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، وذلك بتقديم ضمان مالى للمستثمر العربى فى دولة عربية غير دولته يقوم باستثمار أمواله بها ، سواء كان الاستثمار مباشرا بالاشتراك فى المشروعات الإنتاجية ، أو غير مباشر فى شكل قروض للدول الأعضاء أو هيئاتها العامة والخاصة^(١).

(١) أحمد شرف الدين ص ٢٤ ومابعدها .

التأمين من مخاطر الحريق

٥١٢- المخاطر التي يسأل عنها المؤمن :

تنص المادة على أن المخاطر التي يسأل عنها المؤمن هي حدوث حريق أو بداية حريق يمكن أن تصبح حريقا كاملا ، أو خطر حريق يمكن أن يتحقق .

ولابد لحدوث حريق من اشتعال الشيء بحادث غير منتظر وامتداد السنة اللهب منه بحيث يخشى من سريان النار إلى الأشياء المجاورة . فإذا لم يكن هناك اشتعال ولا لهب فإننا لا نكون بصدد حريق ، ولو ثبت احتراق بعض الأشياء فعلا نتيجة اتصالها بمادة حارقة^(١) .

وقد يكون التأمين من الانفجارات تابعا للتأمين من الحريق . وفيه تستبعد حالات الحرب الأهلية أو الخارجية والزلازل .

وبالتحديد السابق ، يخرج من نطاق الضمان في التأمين من الحريق الحوادث الآتية :

١- احتراق بعض الأشياء بحادث منتظر ، كسقوطها في أتون مشتعل وهلاكها نتيجة لذلك . فهذه نتيجة طبيعية لا يصدق عليها وصف الحريق ، إذ أن النار لم تغادر موضعها الطبيعي بحيث يخشى سريانها إلى أشياء مجاورة . ولا يعترض على ذلك بأن المؤمن ضامن للحريق الناشئ بخطأ المستأمن أو إهماله ، إذ يرد

(١) محمد كامل مرسى ص ٤٨٠ - محمد علي عرفه ص ٢٦٤ .

على ذلك بأن موضوع التأمين هو الحريق كما وصف سلفا ، ولسنا هنا بصدد حريق من هذا النوع .

٢- احتراق بعض الأشياء دون اشتعالها . وهو ما يقع كثيرا بحوادث التدخين أو اقتراب بعض الأشياء من مصدر الحرارة ، كما إذا سقطت سيجارة مشتعلة على سجادة فأحرقت جانبها منها ، أو طارت قطعة وقود مشتعلة من مدفئة فاستقرت على بعض الأثاث فأحرقته ، أو احتراق بعض الملابس أو المفروشات لاتصالها بمصدر إشعاع الحرارة " كمكوى أو مدفئة كهربائية " . فهذه الحوادث وأشباهها لا تدخل فى نطاق الضمان لكونها لم تنشأ عن حريق أو عن بداية حريق كما سنرى ^(١).

إنما إذا اشتعلت هذه الأشياء فعلا نتيجة لحادث من هذا النوع ، بحيث أصبح يخشى منها على الأشياء المجاورة ، فإننا نصيح بصدد خطر حريق يمكن أن يتحقق ، فتتعد من أجل ذلك مسئولية المؤمن .

وليس من الضروري أن يشتعل حريق كامل ، بل يكفى أن تكون هناك بداية حريق لم تتحول بعد إلى حريق كامل ، مادامت هذه البداية يمكن أن تصبح حريقا كاملا ، فسارع الناس إلى إطفائها ، فنجمت أضرار عن ذلك ^(٢).

(١) محمد على عرفه ص ٢٦٤ .

(٢) السهورى ص ١٤٥٢ .

ويشمل التأمين أيضا " خطر حريق يمكن أن يتحقق " وهذا يتحقق في حالة الشروع في إطفاء حريق وترتب على ذلك تلف شيء آخر مجاور للمكان الذي يحترق ولو لم يكن الحريق امتد إليه فعلا . كما لو هدم جزء من بناء توقيا لامتداد الحريق إليه أو كما لو صب الماء على جزء من محصول توقيا للخطر ذاته ^(١).

٥١٣- الأضرار التي يشملها الضمان :

نقضى المادة بمسئولية المؤمن " عن كافة الأضرار الناشئة عن حريق " ، كما أضافت أن التزامه لا يقتصر على الأضرار الناشئة مباشرة عن الحريق ، " بل يتناول أيضا الأضرار التي تكون نتيجة حتمية لذلك " .

(١) ولم تكن عبارة " أو عن خطر حريق يمكن أن يتحقق " واردة بالمادة (١١١٠) من المشروع التمهيدي المقابل للمادة (٧٦٦) . وإنما أضيفت إليها بلجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ إذ رأت اللجنة إضافة هذه العبارة حتى يشمل النص فيما يشمل من الصور حالة الشروع في إطفاء حريق وترتب على ذلك تلف شيء آخر مجاور للمكان الذي يحترق ولو لم يكن الحريق امتد إليه فعلا . وجاء بتقرير اللجنة : " وأضيفت إلى آخر هذه الفقرة عبارة " لو عن خطر حريق يمكن أن يتحقق " حتى يكون النص شاملا لحالات لا يبلغ فيها الأمر مبلغ الحريق أو بداية الحريق كما لو هدم جزء من بناء توقيا لامتداد الحريق إليه أو كما لو صب الماء على جزء من محصول توقيا للخطر ذاته " .

(مجموعة الأعمال التحضيرية جـ ٥ ص ٣٩٤ وما بعدها) .

ومن شأن هذه العبارات العامة التي استعملها المشرع فى هذا النص توهم ما لم يقصد منها . فالقول بأن المؤمن مسئول عن " كافة الأضرار الناشئة عن حريق " يوهم بمسئوليته عن كافة الأضرار التى تصيب الأشخاص أو الأشياء أثناء الحريق ، كما لو أصيب المستأمن أو أحد أعضاء أسرته أو تابعيه بسبب تدخلهم المباشر فى إخماد النار ، أو بسبب مفاجأتهم بشبوبها . والقول بأن التأمين يتناول أيضا " الأضرار التى تكون نتيجة حتمية للحريق " ، يوهم بدوره بمسئولية المؤمن عن ضمان المستأمن من الأضرار التى تصيبه بسبب هلاك الأشياء المؤمن عليها ، كما إذا احترق المتجر المؤمن عليه فإن النتيجة الحتمية لهذه الكارثة حرمان المستأمن من الأرباح التى يجنيها أثناء مزاولته تجارته فيه .

إلا أنه لا يمكن القول بأن الشارع باستعمال هذه العبارات غير المحددة قد أراد أن يخرج التأمين من الحريق عن نطاقه الطبيعى ، فيحمله من النتائج غير ما تحتمله طبيعته فالتأمين العادى من الحريق هو بطبيعته نوع من أنواع التأمين على الأشياء ، والنتيجة الطبيعية لذلك أن يكفل هذا التأمين تغطية الأضرار التى تصيب الأشياء فحسب . لذلك حرصت التشريعات على النص بأن المؤمن لايضمن إلا الأضرار المادية الناجمة مباشرة عن الحريق .

وقد بررت مذكرة المشروع التمهيدى هذا التعميم الذى قصد

إليه المشرع بقولها : " وتغادى المشروع جريا على نسق التقنينين الفرنسي (م ٤٠ من قانون سنة ١٩٣٠) والتقنين اللبناني (م ٩٨٨) ، أن يذكر في الفقرة الأولى أن مسئولية المؤمن تكون بنسبة الأضرار الناشئة عن حريق الأشياء المؤمن عليها ، وذلك لأن التأمين قد يمتد إلى كل الأضرار الناشئة عن الحريق سواء بالنسبة للأشياء المؤمن عليها أم بالنسبة لغيرها ، كما هو الحال على الأخص في التأمين ضد مسئولية المستأجر عن احتراق العين المؤجرة ^(١) .

والظاهر - كما يرى بعض الفقهاء - أن اللجنة التحضيرية لم تقصد إلى التفرقة بين التأمين الأساسي من الحريق ، وهو وحده المقصود بالأحكام الواردة بالقانون ، وما قد يصحبه من تأمينات تكميلية ، كالتأمين من مسئولية المستأمن عن احتراق العين المؤجرة الذي مثلت به مذكرة المشروع التمهيدى ، وهى تقتضى اتفاقا خاصا بشأنها ، فتخضع لذلك لشروط الاتفاق ^(٢) .

وهكذا يبين أن ضمان المؤمن من الحريق فى الأحوال العادية لا يشمل ما قد يصيب الأشخاص من أضرار بسبب الحريق ، فذلك يقتضى أن يكون مؤمنا عليهم من الحوادث . كما أنه لا يمتد إلى الأضرار غير المباشرة الناجمة عن الحريق ، ولو كانت نتيجة

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٣٩٠ .

(٢) محمد على عرفه ص ٢٦٦ .

حتمية لها ، كفوات الكسب بسبب الحريق . ولا يتناول أخيرا ما قد يترتب على الحريق من مسؤولية المستأمن قبل الغير ، إلا أن يكون الأخير قد عقد تأمينا تكميليا من هذه المسؤولية . وبالجمله يقتصر الضمان على الأضرار المادية المباشرة التى تصيب الأشياء المؤمن عليها أثناء الحريق . كل هذا ما لم يتفق على غيره .

٥١٤- الأضرار الناشئة بسبب اتخاذ وسائل الإنقاذ :

ذكرت الفقرة الثانية من المادة من الأضرار التى يشملها التأمين من الحريق " ما يلحق الأشياء المؤمن عليها من ضرر بسبب اتخاذ وسائل الإنقاذ أو لمنع امتداد الحريق " باعتبارها من الأضرار التى تكون نتيجة حتمية للحريق .

وهو ضرر غير مباشر يكون فى حقيقة الأمر جاء استثناء من القاعدة التى ذكرناها فى البند السابق .

ومثال ذلك أن تصيب مياه الإطفاء أثاث المنزل أو بضائع المتجر أو المواد الأولية المخترنة بالمصنع فتتلفها ، أو أن يضطر رجال الإطفاء إلى هدم جزء من البناء المؤمن عليه لحصر الحريق فى نطاق ضيق ، أو أن يلقوا ببعض المنقولات إلى الطريق العام لمنع امتداد النار إليها فتتشم . ويستوى أن تكون هذه الوسائل قد اتخذت بمعرفة المستأمن أو بمعرفة السلطات المشرفة على الإطفاء ولو لم تصبها النار بسوء مطلقا .

على أن هذا الضمان لا يشمل إلا الأضرار المادية التي تصيب الأشياء المؤمن عليها ، فلا يشمل مصاريف الإنقاذ التي ينفقها المستأمن لمكافأة الأشخاص الذين قاموا بالإطفاء كما لا يشمل المصروفات التي أنفقها المؤمن له بعد الكارثة لحفظ الأشياء التالفة ، كإيجاد مكان لوضعها فيه وأعمال تقوية الأبنية ^(١).

وهذا التحديد مستفاد من عبارة النص نفسها التي قصرت الضمان على : " ما يلحق الأشياء المؤمن عليها من ضرر بسبب اتخاذ وسائل الإنقاذ " ، ومن كون هذا النص مخالف لحكم القاعدة العامة التي أوضحناها سلفاً ، فهو استثناء لايجوز التوسع في تفسيره ^(٢).

ويعتبر هذا الحكم متعلقاً بالنظام العام ، وقد نص المشرع صراحة على ذلك في عجز الفقرة الثالثة من المادة بقوله : " كل هذا ولو اتفق على غيره " ، ومن ثم لايجوز الاتفاق على خلافه ، سواء باستبعاده كلية أو بالتضييق منه ، فكل اتفاق من هذا القبيل يعد لغواً لا يعتد به لأن المصلحة العامة تقتضى بمجرد شوبوب الحريق ، اتخاذ وسائل الإنقاذ وبذل المستطاع في منع امتداد الحريق وفي إطفائها ، ومن ثم وجب على المؤمن له وجاز للمؤمن ،

(١) محمد كامل مرسى ص ٢٨٣ .

(٢) محمد على عرفه ص ٢٦٧ .

أن يعمل كل منهما على اتخاذ ما من شأنه وقف خطر الحريق أو منع تفاقمها^(١).

٥١٥ - ضياع الأشياء المؤمن عليها أو اختفاؤها أثناء الحريق :

تنص الفقرة الثالثة من المادة على أنه : " ويكون مسئولاً عن ضياع الأشياء المؤمن عليها أو اختفائها أثناء الحريق ما لم يثبت أن ذلك كان نتيجة سرقة ، كل هذا ولو اتفق على غيره " .

ولولا وجود هذا النص لما ضمن المؤمن ضياع هذه الأشياء أو اختفائها إلا بعد أن يثبت المستأن أن ذلك كان بسبب الحريق ، وهو إثبات عسير لما يترتب على الحريق من ضياع معالم الأشياء المؤمن عليها غالباً ، ولما يصحبه عادة من أعمال النهب والسلب التي لا قبل للمستأن بها وقد أذهله الحادث بتفاديها أو التحرز منها . إلا أن النص جعل في اختفاء الأشياء المؤمن عليها قرينة على احتراقها ، ولكن هذه القرينة قابلة لإثبات العكس ، بأن يثبت المؤمن أن اختفاء الأشياء كان نتيجة سرقة ، فإذا لم يثبت أنها سرقت فإنه يكون ضامناً لها .

ويشترط ، كما هو صريح النص أن تكون الأشياء المؤمن عليها قد ضاعت أو اختفت في أثناء الحريق ، فلا يضمن المؤمن الأشياء التي تختفي بعد إطفاء الحريق^(٢).

(١) محمد على عرفه ص ٢٦٦ - السنهوري ص ١٤٦٥ ومابعدهما .

(٢) محمد كامل مرسى ص ٢٨٣ ومابعدهما - محمد على عرفه ص ٢٦٨ .

وسبيل المستأمن إلى إثبات توافر هذا الشرط ، وبالتالي قيام القرينة القانونية لمصلحته ، هي أن يقدم الدليل على وجود الأشياء المقول بضياعها عند بدء الحادث . فهو المطالب - وفقا للقواعد العامة - بإقامة الدليل على الضرر الذى لحقه ومداه ، فيتعين عليه أن يتقدم بكشف الموجودات أثناء الحادث ليستدل منه على ما هلك أوضاع منها فيعوض عنه ويستبعد الباقي من نطاق الضمان .

والغالب أن يسمح له بإثبات ذلك بكل طرق الإثبات بالغما ما بلغت قيمة الأشياء المطالب بالتعويض عنها ، إذ كثيرا ما يودى الحريق بالمستندات التى كان المستأمن يعتمد عليها لإثبات حقه . ولذلك يمكن الاعتماد على قائمة الخسائر المقدمة منه كقرينة على وجود هذه الأشياء أثناء الحريق حتى يثبت العكس . ولكنها قرينة بسيطة خاضعة لمطلق تقدير قاضى الموضوع ، فله أن يأخذ بها أو يطرحها وفق ما يستشفه من ظروف الدعوى وملابساتها .

فإذا لم يكن فى وقائع الدعوى ما يدل على كذب المستأمن ، فإن المؤمن لا يفلت من الضمان إلا إذا أثبت عدم وجود هذه الأشياء أثناء الحريق ، أو سرقتها^(١) .

وهذا الحكم مما يتعلق بالنظام العام ، إذ جاء بالنص " كل هذا ولو اتفق على غيره " .

(١) محمد على عرفه ص ٢٦٨ ومابعدهما .

٥١٦- تلف الأشياء المملوكة لأسرة المؤمن له والملحقين بخدمته :

يحدث أن المؤمن له قد يؤمن من الحريق على منقولاته جملة واحدة ، دون أن يبين تفصيلاتها ، فتختلط بها عادة منقولات ليست مملوكة له ، بل هي مملوكة لأعضاء أسرته وللأشخاص الملحقين بخدمته إذا كانوا مشتركين معه في معيشة واحدة .

فإذا كانت هذه الأشياء موجودة في أثناء الحريق في الأماكن التي تشغلها وأتلفها الحريق . فإن المفروض أن المتعاقدين قد قصدا أن تدخل هذه الأشياء في نطاق التأمين ، ويكون التأمين معقودا لصالح الغير بالنسبة إليها ومن ثم يجب على المؤمن أن يدفع تعويضا عنها ^(١).

وكانت المادة (١١٠٧) من المشروع التمهيدي للتقنين المدني تنص على ذلك بقولها : " التأمين ضد الحريق الذي يعقد على منقولات المؤمن عليه جملة وتكون موجودة وقت الحريق في الأماكن التي يشغلها يمتد أثره إلى الأشياء المملوكة لأعضاء أسرته والأشخاص الملحقين بخدمته إذا كانوا مشتركين معه في معيشة واحدة " ، إلا أن هذه المادة حذفت في لجنة القانون المدني بمجلس

(١) السنهوري ص ١٤٦٧ - خميس خضر ص ٥٤٧ .

الشيوخ لأنها تتعلق بجزيئات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة^(١).

كما نصت المادة ٤٤ من مشروع الحكومة لقانون التأمين على هذا المعنى بقولها : " إذا عقد التأمين من الحريق على منقولات المؤمن له جملة ، امتد أثره إلا الأشياء المملوكة لأعضاء أسرته والأشخاص الملحقين بخدمته ، إذا كانوا مشتركين معه في معيشة واحدة " .

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية جـ ٥ ص ٣٨٨ هامش (١) ، ص ١٣٩١ الهامش وما بعدها .

مادة (٧٦٧)

يضمن المؤمن تعويض الأضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ هذا الحريق عن عيب فى الشئ المؤمن عليه .

الشرح

٥١٧ - ضمان المؤمن التعويض ولو نشأ الحريق عن عيب فى الشئ :

تقضى المادة بضمن المؤمن لأضرار الحريق ولو كان مصدره عيب ذاتى فى الشئ المؤمن عليه .

وهذا النص استثناء من المبدأ الذى يخرج هلاك الشئ بسبب عيب فيه من نطاق الضمان إلا إذا اتفق على ذلك صراحة . وينبنى على ذلك أن المؤمن لا يضمن الهلاك الحادث بسبب عيب فى الشئ ما لم ينجم من ذلك حريق . فإذا هلكت بعض الآلات التى تدار بالكهرباء بسبب قوة التيار أو عدم ضبطه دون اشتعال يخشى منه خطر الحريق ، فإنها تهلك على المستأمن . أما إن شبت النار فى المصنع بسبب هذا العيب ، فإن المؤمن يصبح ضامنا للأضرار اللاحقة لهذا الحريق ^(١).

(١) محمد على عرفه ص ٢٧٢ - وعكس ذلك السنهورى ص ١٤٦١ ومابعدها فهو يذهب إلى أن الأصل أن المؤمن لا يضمن تلف الشئ المؤمن عليه من جراء عيب فيه ، ولكن يجوز مع ذلك الاتفاق على ضمان العيب بشرط أن يكون عيبا عارضا فى الشئ المؤمن عليه

وقد أخذت بذلك محكمة النقض ، إذ قضت بأن :

١- " إذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه برفض الدعوى على التفرقة فى شأن التأمين على الحريق بين حالتين : حالة التأمين على الشئ حسب ظاهر تكوينه وموقعه بحيث لا تكون العيوب التى به واضحة للعاقدين . وحالة التأمين على الشئ الذى له طبيعة معينة هى فى ذاتها مصدر خطر مستقل للشئ المؤمن عليه مما يجعل عوامل تعرضه للحريق معلومة للعاقدين . ففى

بالات لا عيبا طبيعيا فى جنس الشئ المؤمن عليه ، لأنه لو كان عيبا طبيعيا لكان التلف محتما ولما جاز التأمين منه إذ يفقد عنصر الاحتمال . وهو يستند فى رأيه إلى الرجوع إلى المشروع التمهيدى للمادة قبل تعديلها فى لجنة المراجعة ، فقد كان يجرى على الوجه الآتى : " ولا يكون المؤمن مسئولا عن هلاك الشئ المؤمن عليه أو تلفه إذا نشأ عن عيب فيه ، ولكنه يضمن تعويض الأضرار التى يسببها الحريق الناشئ عن هذا العيب " . وأن هذا النص منقول عن المادتين ٣٣ ، ٤٤ من قانون التأمين الفرنسى الصادر فى ١٣ يوليه سنة ١٩٣٠ وعن المادتين ٩٦٨ ، ٩٩٢ من نقتين الموجبات والعقود اللبنانى ، ولا يبدو أن لجنة المراجعة قد أرادت أن تعدل الأحكام التى تضمنها نص المشروع التمهيدى ، وإنما أرادت أن تتخفف من النص بقصره على التأمين من الحريق . فحذفت المبدأ العام القاضى بعدم مسئولية المؤمن عن هلاك الشئ المؤمن عليه أو تلفه إذا نشأ عن عيب فيه (م ٣٣ من قانون ١٣ يولية سنة ١٩٣٠ و م ٩٦٨ من نقتين الموجبات والعقود اللبنانى) . ولابد من التسليم بأن هذا الحكم هو الواجب الأخذ به فى مصر ، بالرغم من حذف النص الذى يقضى به المشروع التمهيدى .

الحالة الأولى يكون مسئولاً عن ضمان أضرار الحريق باعتباره خطراً مؤمناً ضده بصرف النظر عن العيوب الخفية في ذات الشيء التي أدت إلى الحريق أو ساعدت عليه ، أما في الحالة الثانية فللمؤمن أن يستثنى من التأمين حالات معينة تؤدي إلى الخطر المؤمن ضده كحالة التخمر والفوران والاشتعال الذاتي لأنها حالات متوقعة ومعروفة فنياً وتتجم عن طبيعة الشيء ويعتبر كل منها خطراً مستقلاً في حد ذاته له أثره في تحديد قسم التأمين ، فإن هذا الذي قرره الحكم يكون غير صحيح في القانون ذلك لأن هذه التفرقة التي أوردها نقلاً عن الفقه الفرنسي لا محل لها في التشريع المصري الذي نحا في شأن التأمين على الحريق منحى آخر . ذلك أنه كان قد ورد في المادة ١١١٢ من مشروع القانون المدني نص على أنه " لا يكون المؤمن مسئولاً عن هلاك الشيء المؤمن عليه أو تلفه إذا نشأ عن عيب فيه " إلا أن هذا النص عدل في لجنة المراجعة ووضعت قاعدة أخرى تضمنتها المادة ٧٦٧ مدني التي نصت على أنه يضمن المؤمن تعويض الأضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ هذا الحريق عن عيب في الشيء المؤمن عليه ومتى كان ذلك وكان هذا النص مطلقاً يتناول كل عيب في الشيء المؤمن عليه أياً كان هذا العيب - وسواء كان ناجماً عن طبيعة الشيء أو عرضياً - وكان القانون في المادة ٧٥٣ مدني صريحاً في بطلان كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة في عقد التأمين إلا أن

يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو المستفيد ، فإن الشرط الوارد في وثيقة التأمين موضوع التقاضي الذي ينص على أن عقد التأمين لا يضمن الخسائر والأضرار التي تلحق الأشياء المؤمن عليها بسبب تخمرها أو سخونتها الطبيعية أو احتراقها الذاتي يكون قد وقع باطلا ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ أجرى حكم هذا الشرط قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١٨)

٢- نقضى المادة ٧٦٧ من القانون المدني بأن " يضمن المؤمن تعويض الأضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ هذا الحريق عن عيب في الشيء المؤمن عليه " . وإذا كان هذا النص مطلقا يتناول - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - كل عيب في الشيء المؤمن عليه أيا كان هذا العيب وسواء كان ناجما عن طبيعة الشيء أو كان عرضيا وكان القانون في المادة ٧٥٣ مدني صريحا في بطلان كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة في عقد التأمين إلا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو المستفيد ، فإنه يتأدى من هذا أن الشرط الوارد في وثيقة التأمين الذي ينص على أن عقد التأمين لا يضمن الخسارة أو الأضرار التي تلحق الأشياء المؤمن عليها بسبب احتراق ذاتي إلا بنص صريح في الوثيقة ، يكون قد وقع باطلا " .

(طعن رقم ٥١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨)

ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف أحكام هذه المادة عملا بالمادة ٧٥٣ مدني .

مادة (٢٦٨)

- ١- يكون المؤمن مسئولاً عن الأضرار الناشئة عن خطأ المؤمن له غير المتعمد ، وكذلك يكون مسئولاً عن الأضرار الناجمة من حادث مفاجئ أو قوة قاهرة .
- ٢- أما الخسائر والأضرار التي يحدثها المؤمن له عمداً أو غشاً ، فلا يكون المؤمن مسئولاً عنها ولو اتفق على غير ذلك .

الشرح

٥١٨- مسئولية المؤمن عن خطأ المؤمن له غير المتعمد :

يدخل في نطاق التأمين الأضرار الناشئة عن خطأ المؤمن له غير المتعمد ، وقد وردت عبارة " عن خطأ المؤمن له غير المتعمد " عامة ، ومن ثم تشمل الخطأ ولو كان جسيماً^(١) .
وأجيز ذلك لأن مثل هذه الحوادث غير العمدية تتوقف إلى حد كبير على المصادفة ، فلا ينتفى عنصر الاحتمال الذي يعتبر أساساً لصحة التأمين .

أما الحوادث العمدية التي يفتعلها المستأمن فلا تكون محلاً للتأمين ، إذ ينتفى معها شرط أساسى من شروط الخطر الصالح للتأمين وهو ألا يكون إرادياً محضاً . فإذا أثبت للمؤمن غش

(١) محمد على عرفه ص ٢٦٩ - السنهورى ص ١٤٥٧ .

المستأمن وتعمده إحراق الأشياء المؤمن عليها ، كان له أن يتمسك ببراءة ذمته من الضمان فى مواجهة أى شخص كان ، وللمؤمن أن يثبت ذلك بكافة طرق الإثبات .

ولاشك أن مهمة المؤمن تصبح يسيرة إذا كان قد حكم على المستأمن يعقوبة لإدانته بارتكاب جريمة الحريق العمد . أما إذا قدم المستأمن للمحاكمة بتهمة ارتكابه هذه الجريمة ، ولكن المحكمة الجنائية أبرأت ساحته ، فلا يقبل من المؤمن بعد صدور حكم البراءة أن يطالب أمام المحكمة المدنية إثبات أن المستأمن قد أحرق الأشياء المؤمن عليها عمدا . فمثل هذا الإثبات يتعارض مع ما للحكم الجنائى من حجية مطلقة أمام المحاكم المدنية .

وهذا الحكم يتعلق بالنظام العام ، فيقع باطلا اتفاق الطرفين على خلاقه ، وهذا ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة فى عجزها بقولها : " ولو اتفق على غير ذلك " .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

١- " متى كان عقد التأمين قد نص على أن كل تغيير أو تعديل يحدث بالنسبة للغرض الذى أعد له المكان المحفوظة فيه البضائع المؤمن عليها أو الاستعمال الذى خصص من أجله ، ويكون من شأنه زيادة المخاطر دون قبول كتابى من المؤمن بحرم المستأمن حقه فى التعويض ، وكان الثابت هو أن المستأمن قد استعمل هذا

المكان عقب تحرير عقد التأمين فى عملية تنظيف الحبوب الملوثة بالمازوت بواسطة غسلها بالبترول وأنه أقام به فرنا لتسخين المياه اللازمة لتلك العملية بالقرب من مكان البضائع التى احترقت ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ إذ قرر حرمانه من حقه فى التعويض " .

(طعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٥/٢/٢٤)

٢- " النص فى المادة ٧٦٨ من القانون المدنى على أنه " (١) أن يكون المؤمن مسئولاً عن الأضرار الناشئة عن خطأ المؤمن له غير المتعمد وكذلك يكون مسئولاً عن الأضرار الناجمة من حادث مفاجئ أو قوة قاهرة (٢) أما الخسائر والأضرار التى يحدثها المؤمن له عمداً أو غشاً فلا يكون المؤمن مسئولاً عنهما ولو اتفق على غير ذلك " . مؤداه أنه لا يجوز التأمين عن الخطأ العمدى وهذا الحظر متعلق بالنظام العام ، وإذا كان تكليف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض أو مبلغ التأمين بأنه خطر احتمالى أم إرادى - خطأ عمدى - هو من المسائل التى يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض إلا أن استخلاص الخطر الموجب للمسئولية مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع مادام هذا الاستخلاص سائفاً ومستمداً من عناصر تؤدى إليه من وقائع الدعوى " .

(طعن رقم ٤٧٦٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣/٢/١)

٥١٩- مسئولية المؤمن عن الأضرار الناجمة من حادث مفاجئ أو قوة قاهرة :

يجوز للشخص أن يؤمن نفسه من الخسائر والأضرار الناشئة من الحوادث الفجائية أو القوة القاهرة ، فهذه لا سلطان له عليها ولا تتعلق بإرادته . ويدخل في ذلك خطأ الغير ولو كان عمديا ، كالسرقة والتبديد والتعدي .

ويترتب على ذلك أن التأمين من الحريق يغطي خطر الحريق الناجم عن حادث مفاجئ أو قوة قاهرة ، أو ناجم عن فعل الغير أو خطئه ولو كان هذا الخطأ عمديا .

وهذا أمر طبيعي لم يكن بالمشروع حاجة إلى التصريح به . فإذا كان المؤمن ضامنا للأضرار الناشئة عن خطأ المستأمن شخصيا ، فهو يضمن من باب أولى تلك التي تنجم من حادث مفاجئ أو قوة قاهرة لا يد للمستأمن فيه . ويدخل في ذلك الحريق الناشئ بسبب الصواعق الجوية أو انفجار مادة ناسفة ، أو تماس أسلاك الكهرباء ، أو اشتعال الغاز ، وما شابه ذلك من الحوادث .

وهذا النص يعتبر من النظام العام فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفه . ويذهب الرأي الغالب^(١) ، إلى أنه لا يدخل في التأمين على

(١) المنهوى ص ٤٥٤ أو مابعدا - محمد كامل مرسى ص ٢٧٦ ومابعدا - خميس خضر ص ٥٤٦ - وكلفت المادة (١١١١) من المشروع التهديد للتقنين المدني الذي تنص على أن :

الأشياء والتأمين من الأضرار بوجه عام ، الحرب الخارجية والداخلية والإضطرابات الشعبية والزلازل والبراكين وغيرها من الظواهر الطبيعية ما لم يتفق علي إدخالها فيها في مقابل رفع قسط التأمين . وأنه يعتبر عملا من أعمال الحرب الخارجية العمليات الحربية الهجومية أو الدفاعية كالقصف بالمدافع وإلقاء القنابل والتخريب والتدمير . ويدخل في ذلك أيضا ما يتصل بأعمال الحرب ويعتبر نتيجة لها كالحرائق و ما ينجم من حوادث وسرقات عند هجرة السكان والحرب الداخلية هي الحرب الأهلية التي تقوم بين المواطنين في بلد واحد ، ويغلب أن ينجم عن ذلك انقسام الجيش الوطني إلى فئات يحارب بعضها بعضا والاضطرابات الشعبية قد تصل إلى حد الثورة ، وقد تنزل إلى المظاهرات الضيقة . ويلحق بالزلازل والبراكين العواصف والأعاصير والفيضانات العالية على

١- لا يشمل التأمين ضد الحريق الأضرار الناشئة من الحرب الخارجية أو الداخلية ، ولا من الاضطرابات الشعبية ، وكذلك لا يشمل الأضرار الناشئة عن الحريق الناتج من الزلازل أو غيرها من الآفات ما لم يتفق علي غير ذلك .

٢- وعلي المؤمن أن يثبت أن الخسائر والأضرار قد نشأت عن أحد الأسباب المنصوص عليها في هذه المادة " - إلا أن لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ رأيت حذف هذه المادة لأنها تتعلق بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة (مجموعة الأعمال التحضيرية جـ ٥ ص ٣٨٨ هامش (١) ، ص ٣٩٤ وما بعدها) .

نحو استثنائي وانهيال الجبال وتصدع المدود وغير ذلك من الظواهر الطبيعية^(١) .

التزام المؤمن له بإخطار المؤمن بوقوع الخطر

٥٢٠- أهمية الإخطار :

تتمثل أهمية الإخطار ، فى أنه يؤكد للمؤمن له استحقاقه مبلغ التأمين ، إذ لا يكون هناك مبرر لادعاء المؤمن بسقوط حقه كمؤمن له فى الضمان .

ومن ناحية أخرى يفيد المؤمن فى أنه يقوم بضبط حساباته بتحديد موقفه من الكارثة فيتحقق من حجم التزاماته قبل عملائه ، كما تتجلى فائدة هذا الإخطار فى عقود التأمين من المسؤولية ، حيث يسمح له هذا الإخطار بإعداد العدة لمواجهة الدعوى المباشرة التى قد يرفعها عليه المضرور .

٥٢١- مضمون الالتزام :

يلتزم المؤمن له بإخطار المؤمن بوقوع الحادث المؤمن منه (وفاة أو استمرار حياة أو ميلاد أو حريق أو غيره) أى الإبلاغ عن الحادث الذى من شأنه أن يؤدي إلى تحقق الخطر المنصوص عليه فى العقد ، ويترتب عليه أعمال ضمان المؤمن .

(١) السنهورى ص ١٤٥٤ ومابعدها .

ويتحدد مضمون الإخطار بعبارات الوثيقة ، بيد أن القدر المتيقن منه هو تقديم البيانات الجوهرية التي يعلمها المؤمن له عن الحادث . مثل مكان وزمان وقوع الحادث وأسبابه وظروفه وأشخاصه وشهوده ونتائج^(١).

وإذا تحدد مضمون الإخطار على هذا النحو ، فليس للمؤمن أن يطالب المؤمن له بإخطاره بما كان يستطيع أن يعلمه من تلك البيانات . فالعبرة بما يعلمه المؤمن له منها .

فلا يلزم المستأمن بإجراء تحقيق دقيق عن أسباب الحادث ، وتحديد أنواع المسؤولية المترتبة عليه ، فذلك مالا تتسع له الفترة القصيرة - كما مبنرى - التي تحدد للوفاء بهذا الالتزام . فحسب المستأمن إذن أن يضع بين يدي المؤمن العناصر الأساسية التي تمكنه من القيام بتحقيق دقيق للمحافظة على حقوقه .

ومضمون الإخطار يتحدد - في الواقع - بالنظر إلى الوقت الضيق الذي ينبغي أن يتم فيه من جهة ، والظروف التي يقع فيها الحادث من جهة أخرى . إذ أن سرعة الإبلاغ عن الخطر وما يصحبه أحيانا من غموض وارتيابك وأثار نفسية سيئة ، يجعل من العسير محاسبة المؤمن له على إغفال بعض التفاصيل^(٢).

(١) محمد حسام لطفى من ٢٥٨ ومابعدها - محمد حسين منصور من ١٧٠.

(٢) محمد حسين منصور من ١٧٠ .

على أنه ليس هناك ما يحول دون الاتفاق على توسيع نطاق هذا الالتزام . وقد جرى العمل على أن تتضمن وثائق التأمين شروطا من هذا القبيل : فمن ذلك تقديم سائر الوثائق والمستندات التى تساعد على تحرى ظروف الحادث ومعرفة أسبابه وتقديم قائمة مفصلة بالأشياء التى هلكت بسبب الحادث وقيمتها ، وبذل كل الوسائل الممكنة للتضييق من نطاق الحادث والحد من الأضرار المترتبة عليه . وفى التأمين من المسؤولية بإخطار الشركة بسائر الإجراءات التى تتخذ ضد المستأمن ، وإرسال سائر الأوراق الرسمية (كالاستدعاء للتحقيق والإنذارات وعرائض الدعاوى) وغير الرسمية (كالخطابات) التى يتلقاها المستأمن بصدد الحادث المؤمن منه .

وقد يشترط على المستأمن أيضا إخطار السلطات المختصة بوقوع الحادث . كما قد يفرض القانون ذلك . وفى حالة التأمين على الأوراق المالية من السرقة ، تتضمن وثائق التأمين شرطا يقضى بوجوب المعارضة فى صرف هذه الأوراق لدى الجهات المختصة^(١).

والأصل أن يتولى المستأمن الإخطار عن الحادث بنفسه ، ولكن ليس هناك ما يحول دون قيام المستفيد من التأمين بهذا الإخطار ، لأن له مصلحة ظاهرة فى تقادى سقوط الحق فى عوض التأمين.

(١) محمد على عرفه ص ١٦٩ - محمد زهرة ص ٢٥٠ .

وقد يصدر هذا الإخطار من الخلف العام فى حالة وفاة المؤمن له كما قد يصدر من الخلف الخاص إذا انتقلت ملكية الشئ المؤمن عليه إلى شخص آخر .

ويجوز أن يوجه الإخطار من شخص ولو لم تكن له مصلحة فى ذلك كالفضولى (١) .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

" لايكفى فى عقد التأمين ضد السرقة - ليستحق المؤمن له مبلغ التأمين - مجرد تحقق اختفاء الأشياء المؤمن عليها ، وإنما يتعين على المؤمن له أن يثبت أن هذه الأشياء قد اختفت بسرقتها ، وإذا كان إعمال مبدأ حسن النية فى عقد التأمين ضد السرقة يستوجب عدم التشدد مع المؤمن له ، فلا يتطلب منه أن يقدم دليلاً يقينياً على وقوع الحادث لصعوبة ذلك فى بعض الحالات إذا كانت السرقة مما لم يقم عليها دليل مادى ينبئ عنها ، وعلى تقدير أن الوقت قد لا يتسع لتقديم هذا الدليل ، إلا أن ذلك لا يمنع من ناحية أخرى من وجوب مبادرة المؤمن له بالتبليغ وأن يكون دقيقاً فيما يقدمه من بيانات وأن يكون ما أبلغ عنه قريباً إلى التصديق لتتخذ محكمة الموضوع من مسئلة سند التكوين عقيدتها بشأن صحة وقوع الحادث المبلغ عنه وذلك حماية للمؤمن الذى يتعرض بسبب تقديم

(١) محمد حسام لطفى ص ٢٥٨ .

المؤمن له بيانات غير صحيحة إلى تأمين مخاطر وهمية مما يضعف من قدرته على مواجهة المخاطر الحقيقية والتي تحدث لسائر المؤمن لهم .

(طعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٧/١/١٧)

٥٢٢- لن يوجه الإخطار ؟

يوجه الإخطار إلى المؤمن سواء في مركز عمله أوفى الإدارة العامة أو إلى مندوب التأمين الذي أبرم العقد مع المؤمن له وذلك حسب ما تم الاتفاق عليه في وثيقة التأمين^(١).

٥٢٣- شكل الإخطار :

الأصل أن المؤمن له لا يلتزم باتباع شكل معين لإخطار المؤمن بوقوع الكارثة ، وله في سبيل ذلك أن يلجأ لأية وسيلة تحقق هذا الغرض سواء كان ذلك خطابا عاديا أو كتابا موصى عليه أو برقية أو مكالمة تليفونية أو حتى شفاهة لمندوب التأمين . ويقع على عاتق المؤمن له إثبات قيامه بالإعلان^(٢).

غير أن العمل درج على استعمال الخطاب الموصى عليه بعلم الوصول كوسيلة للإخطار على أساس إمكان إقامة الدليل على حصول الإخطار .

(١) محمد زهرة ص ٢٥٣ .

(٢) محمد زهرة ص ٢٥٤ وما بعدها - محمد حسام لطفى ص ٢٦٥ .

٥٢٤- ميعاد الإخطار :

ليست هناك مدة محددة للإخطار ، فتحديد هذه المدة متروك للمتعاقدين ، واتفاقهما في هذا الشأن واجب الاحترام ، إذ لا مخالفة فيه للنظام العام ^(١).

ومن ثم لا يوجد ما يمنع - طبقا للقواعد العامة - من اشتراط حصول الإخطار في ميعاد معين كيومين أو ثلاثة أيام أو أكثر .
كما يجوز الاتفاق على حصول الإخطار فورا كما في إخطار الحريق .

فإذا لم يتفق على ميعاد معين للإخطار ، تعين حصول الإخطار في ميعاد مقبول ، وإذا تأخر الإخطار دون مبرر فألحق بتأخره ضررا بالمؤمن كان عليه أن يعرضه عن هذا الضرر ^(٢) .

ويسرى الميعاد من وقت علم المؤمن له أو المستفيد بوقوع الحادث وبأن مسؤولية المؤمن قد تحققت بوقوعه . ويكفى العلم بالحادث الكامن ، وهو العلم باحتمال تحقق الضرر الذي يضمنه المؤمن ، ومثال ذلك أن يكون مؤمنا على مصنع من الأضرار التي تنجم عن إضراب العمال ، ثم علم المؤمن له بقرار العمال بالإضراب ، فإن هذا العلم يكفي لتحقيق الحادث الكامن ، ويسرى

(١) محمد على عرفه ص ١٧٠ .

(٢) السنهوري ص ١٢٢٤ - مصد حسام لطفي ص ٢٦٣ .

ميعاد الإخطار ومن ثم يجب على المؤمن له إخطار المؤمن بقرار الإضراب بدءاً من هذا الميعاد . ويكفى تحقق الحادث الكامن لالتزام المؤمن بالضمان ولو لم يتحقق الحادث فعلاً إلا بعد انقضاء مدة التأمين ، ففي المثل السابق إذا صدر قرار الإضراب في أثناء سريان مدة التأمين ، فإن المؤمن يلتزم بالضمان حتى لو لم يضرب العمال فعلاً إلا بعد انقضاء مدة التأمين .

ويبدأ ميعاد الإبلاغ من اليوم التالي ليوم الحادث وينتهي في منتصف ليل اليوم الأخير ^(١).

٥٢٥- جزاء الإخلال بالالتزام بالإخطار :

لم ينظم المشرع المصرى الجزاء المترتب على إخلال المؤمن له بالتزامه بالإخطار عن وقوع الكارثة .

ومن ثم يجب تطبيق القواعد العامة . والجزاء الذى تمليه القواعد العامة للمسئولية العقدية - فى هذا الصدد - هو التزام المؤمن له بتعويض المؤمن عن الضرر الذى أصابه بسبب عدم قيام المؤمن له بالإخطار أو التأخير فى هذا الإخطار . ومن الممكن أن يكون هذا التعويض فى صورة تخفيض مبلغ التأمين المستحق فى ذمة المؤمن للمؤمن له .

(١) محمد على عرفه ص ١٧٠ وهامش (٤) - السنهورى ص ١٢٢٥

وهامش (٢) .

ولكن الملاحظ فى العمل أن شركات التأمين لاكتفتى غالبا بهذا الجزاء الذى تمليه القواعد العامة والذى لا يحقق - من وجهة نظر شركات التأمين - الحماية الكافية لها . ولذا تتضمن وثائق التأمين - غالبا - ما يتضمن شرطا " بسقوط " حق المؤمن له فى الحصول على مبلغ التأمين إذا ما أخل بالتزامه بإبلاغ المؤمن بوقوع الكارثة . وليس هناك فى نصوص القانون المصرى ما يحول دون اشتراط السقوط كجزاء على إخلال المؤمن له بالتزامه بالإخطار . بل إن المادة ٧٥٠ من التقنين المدنى تشير إلى اشتراط السقوط باعتباره من الشروط المألوفة فى عقد التأمين .

فالقانون يجز إذن اشتراط هذا الجزاء ولا يحرمه ، كل ما فى الأمر أنه يجيز - حتى يكون هذا الشرط صحيحا - أن يكون بارزا بشكل ظاهر إذا كان بين الشروط المطبوعة (م ٣/٧٥٠ مدنى) .

٥٢٦- تعريف السقوط وطبيعته :

يمكن تعريف السقوط فى مجال التأمين بأنه وسيلة أو دفع يسمح للمؤمن ، على الرغم من تحقق الخطر المؤمن منه ، بأن يرفض الوفاء بمبلغ التأمين إذا طالبه المؤمن له به ، بسبب إخلال المؤمن له بالتزامه بالإخطار .

والسقوط بهذا المعنى يؤدى - فى النهاية - إلى فقدان المؤمن له لحقه فى مبلغ التأمين . وبعبارة أخرى يسلب السقوط من المؤمن

له " المنفعة " التى كان يجب أن يحصل عليها من عقد التأمين ومن أن يتحلل من التزامه بدفع أقساط التأمين .

ويقتصر أثر السقوط على حرمان المستأمن من التعويض عن الخطر الذى قصر فى التزاماته بمناسبته ، ولا يؤثر فى العقد سواء بالنسبة للماضى أو المستقبل ، حيث يظل ساريا مرتبا لكافة آثاره . إذ يحتفظ المؤمن له بحقه فى مبلغ التأمين عن الحوادث التى سبق وقوعها ولم يقصر فى التزامه بمناسبتها ، وكذلك بالنسبة لكل الحوادث المستقبلية طالما بقى العقد وظل موفيا بالتزاماته .

والسقوط جزاء خاص يتميز به عقد التأمين . فهو عقوبة منذية توقع على المستأمن الذى يخل بالتزامه بالإخطار ، ويختلف عن البطلان والفسخ فى أنه لا يؤثر فى وجود العقد وترتيب آثاره ، إلا فيما يتعلق بحرمان المؤمن له من حقه فى التعويض عن الخطر .

ويتميز عن الشرط الجزائى فى أن الأخير عبارة عن تعويض اتفاقى سابق على الضرر الناجم عن الإخلال بالتزام ، أما السقوط فيرمى إلى عقاب المستأمن الذى أخل بالتزامه وليس إلزامه بالتعويض .

ومن ثم تعين إعمال السقوط بمجرد توافر شروطه وخاصة إخلال المؤمن له بالتزامه بغض النظر عن حسن نيته أو إصابة المؤمن بضرر .

ويجب على المؤمن لتطبيق السقوط ، إثبات إخلال المؤمن له
بالالتزام الذى وضع السقوط كجزاء له .

فالسقوط هنا يعنى فقدان حق المؤمن له فى الضمان لإخلاله
بالالتزام بالإخطار عن وقوع الحادث ^(١).

وقد قضت محكمة النقض بأن :

" متى كانت بنود وثيقة التأمين لم ترتب سقوط حق المؤمن له
فى مبلغ التعويض جزاء على عدم إخطار الشركة المؤمنة بالحادث
فى الميعاد المحدد فى الوثيقة كما لم يرد بالتقنين المدنى نص يقرر
الجزاء على إخلال المؤمن له بالإخطار ، وإذ لا يكون سقوط الحق
إلا باتفاق أو بنص قانونى . وكانت الطاعنة (شركة التأمين) لم
تدع أن ثمة ضرراً قد حاق بها بسبب التأخير فى إخطارها بالحادث
فى الميعاد المنصوص عليه فى الوثيقة مما يترتب عليه إنقاص
مبلغ التعويض بقدر ما عسى أن يكون قد لحقها من ضرر طبقاً
للقواعد العامة ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون
إذ لم يرتب أثراً على عدم إخطار شركة التأمين بالحادث فى المدة
المحددة له بالوثيقة وانتهى إلى القضاء بإلزامها بمبلغ التعويض " .

(طعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢٨)

(١) محمد كامل مرسى ص ١٦٤ - محمد حسين منصور ص ٧٣

ومابعدھا - محمد زهرة ص ٢٥٧ ومابعدھا .

٥٢٧ - السقوط واستبعاد الخطر :

مؤدى شرط السقوط - كما ذكرنا سلفا - حرمان المؤمن من حقه فى ضمان الخطر الذى تحقق ، فهذا الحق يسقط بعد أن نشأ ، فالسقوط يتعلّق بخطر كان يدخل فى ضمان المؤمن طبقا للعقد .
أما استبعاد خطر معين من التأمين فيعنى عدم دخوله أصلا فى نطاق الضمان الذى التزم به المؤمن . ولا عبرة بالوقت الذى حدث فيه الخطر المستبعد لأن عدم ضمانه ليس جزاء يوقع على المؤمن نظرا إلى ما صدر منه من خطأ . وإذن ففى حالة استبعاد الخطر لا ينشأ الحق فى الضمان أصلا^(١).

ويتربّ على اختلاف السقوط عن الاستبعاد ما يأتى :

١- يجب لصحة شرط السقوط أن يكون بارزا فى شكل ظاهر إذا ورد بين الشروط العامة المطبوعة ، فى حين أنه لا يشترط ذلك لصحة شرط الاستبعاد ، وإن كان يشترط بالنسبة لحالات استبعاد خطر معين ، أن تكون هذه الحالات ، فضلا عن الخطر ذاته ، محددة تحديدا دقيقا بحيث يكون الاستبعاد واضحا .

٢- يجب على المؤمن لإعمال مقتضى شرط السقوط ، أن يثبت مخالفة المؤمن له للالتزام الذى يربّ السقوط كجزاء له ، أما فى حالة الاستبعاد فإن المؤمن له هو الذى يثبت أن الخطر الذى وقع لم يكن مستبعدا من ضمان المؤمن .

(١) أحمد شرف الدين ص ٣٠٤ - محمد زهرة ص ٢٦٠ .

٣- قد يؤدي سقوط حق المؤمن له في الضمان إلى فسخ عقد التأمين لأنه يفترض خطأ في جانبه ، بينما نجد أن استبعاد المخاطر لا يعتبر في حد ذاته سببا للفسخ .

٤- لا يحتج على المضرور في التأمين من المسؤولية بسقوط الحق في التأمين ، بينما يحتج بشرط استبعاد الخطر الذي كان حدوثه سببا فيما أصابه من ضرر ^(١).

٥٢٨- بطلان شرط السقوط في بعض الحالات :
(راجع شرح المادة ٧٥٠) .

٥٢٩- شروط صحة السقوط :

يشترط لصحة السقوط توافر الشروط الآتية :

١- ورود شرط خاص في العقد :

يجب أن يرد شرط خاص في العقد بين المؤمن والمؤمن له على سقوط حق الأخير في الضمان إذا أخل بالتزامه بالإخطار ، فالسقوط لا يفترض وإنما يجب النص عليه صراحة في العقد ، وهو جزاء استثنائي فيه خروج على القواعد العامة يستجيب للتنفيذ إلا عند النص عليه في وثيقة التأمين .

٢- أن يكون الشرط مكتوبا بشكل ظاهر :

يشترط أن يكون شرط السقوط مطبوعا بشكل ظاهر ، وقد نصت على هذا الشرط صراحة الفقرة الثالثة من المادة (٧٥٠)

(١) أحمد شرف الدين ص ٣٠٥ - محمد زهرة ص ٢٦٠ .

بقولها : " يقع باطلا كل شرط مطبوع لم يبرز بشكل ظاهر وكان متعلقا بحالة من الأحوال التي تؤدي إلى البطلان أو السقوط " .
والشرط يكون مطبوعا بشكل بارز إذا تم طبعه مثلا بحروف كبيرة ومغايرة ، أو بوضع خط تحته ، أو كونه واردا بين الشروط الخاصة المتفق عليها في وثيقة التأمين حتى يتنبه إليه المؤمن له .

ويلاحظ على هذا النص من ناحية أن البطلان قد اقتصر على الشرط المطبوع إذا لم يبرز بشكل ظاهر ، ولا يطبق على الشرط المكتوب حيث لم يستلزم المشرع ذلك . ويعزى ذلك إلى أن الشرط المكتوب غالبا ما تدور بشأنه مفاوضات وتعديلات ترجح علم المؤمن له به وموافقته عليه .

أما الشرط المطبوع فقد لا يلتفت إليه المؤمن له ولذا اشترط المشرع أن يكون مطبوعا بشكل بارز وظاهر . ومن ناحية أخرى إن الذى يجب إبرازه بشكل ظاهر ليس فقط شرط السقوط وإنما أيضا الالتزام الذى يقرر السقوط جزاء على مخالفته . وأخيرا فإن البطلان هنا يرجع إلى الشكل ولا علاقة للبطلان هنا بجوهر الشرط ومضمونه^(١).

ولذلك لا يعمل بشرط السقوط ولو أبرز بشكل ظاهر بين الشروط العامة المطبوعة إذا كان الالتزام الذى وضع هذا الشرط

(١) محمد زهرة ص ٢٦٤ .

جزاء له قد ورد ضمن هذه الشروط المطبوعة بحروف عادية غير بارزة بشكل ظاهر^(١).

٣- ألا يكون الشرط تعسفياً :

(راجع شرح المادة ٧٥٠) .

٥٣٠- **توقى المؤمن له للسقوط :**

يستطيع المؤمن له توقى سقوط حقه فى الضمان باللجوء إلى إحدى طرق ثلاثة هى :

١- رجوع إخلاله بالتزامه إلى القوة القاهرة أو الحادث الفجائى .

٢- تدارك المؤمن له لخطئه .

٣- تنازل المؤمن عن حقه فى طلب السقوط .

ونعرض لذلك بالتفصيل فيما يلى :

أولاً : رجوع إخلال المؤمن له بالتزامه إلى القوة القاهرة أو الحادث الفجائى :

يمكن للمؤمن له إثبات أن إخلاله بالتزامه بالإخطار يرجع إلى قوة القاهرة أو حادث فجائى . فإذا أثبت ذلك تأخر بدء سريان مدة الإخطار حتى زوالها واستعادته لزمَام أمره ، وقيامه بنفسه بالإخطار أو تكليفه لغيره بذلك .

وتطبيقاً لذلك ، للمؤمن له إثبات أن عجزاً بندياً أو نفسياً منعه

(١) أحمد شرف الدين ص ٣١٢ .

من القيام بواجبه بالإخطار عن إصابته الجسدية المؤمن خطرهما .
وفى المقابل يستطيع المؤمن إثبات أن هذا العجز غير مؤثر على
سريان المدة الطبيعية للإخطار لأن العميل كان بوسعه تكليف آخر
بنذلك .

وبدیهى أن مصلحة المستفيد أكيدة فى تقديم هذا الإخطار بمجرد
علمه بالإصابة ، ولا يعتبر جهل المستفيد لوجود التأمين لصالحه
قوة قاهرة ، وبخاصة إذا صرحت وثيقة التأمين بأن جهل المستفيد
لا يعتبر عذرا ، وكان على المؤمن له أن يخبر المستفيد بالتأمين
وبالشرط الوارد به .

ولايعتبر تغيب المؤمن له عن موطنه وقت وقوع الحادث قوة
قاهرة ، فقد كان عليه أن يقيم نائباً عنه مدة غيابه ^(١).

وكما أشرنا سلفاً أنه لا يترتب على وجود القوة القاهرة إلا
تأخير الإخطار المدة اللازمة ، فبمجرد زوال الاستحالة يجب على
المؤمن له أن يخطر المؤمن .

ثانياً : تدارك المؤمن لخطئه :

يكون للمؤمن له تلافى سقوط حقه فى الضمان إذا استطاع
تدارك خطئه ، المتمثل فى التأخر عن الإخطار بالحادث ، شريطة
أن تكون الفرصة مازالت سائحة أمامه .

(١) السهوى ص ١٢٣٤ - محمد كامل مرسى ص ١٦٦ ومابعدهما .

وترجع فكرة التدارك إلى طبيعة السقوط نفسها ، فهو مجرد جزء اتفاقى جرى به العرف التأمينى ، ولا يرقى إلى مرتبة العقوبات الجنائية التى لا مناص من تطبيقها حتى إذا ندم الجانى .
وتعد الفرصة سانحة أمام المؤمن له لتدارك خطئه إذا أسرع بإرسال بيانات صحيحة ودقيقة عن حجم الخسائر التى تكبدها على إثر الحريق المؤمن من خطر وقوعه بعد أن كان قد أرسل بياناً مكذوباً مبالغاً فيه .

ولا مجال للتدارك إذا كان المؤمن قد أسقط حق المؤمن له فى الضمان بالفعل أو كانت المدة الاتفاقية للإخطار قد انقضت كاملة^(١).

ثالثاً : نزول المؤمن :

المسقوط من حقوق المؤمن وله وحده - دون غيره - أن يتمسك به ويترتب على ذلك أنه يحق له أن يتنازل عن الاحتجاج بالسقوط ويقبل - رغم إخلال المؤمن له بالتزامه - الاستمرار فى ضمان المؤمن له ، إلا أن هذا النزول لا يفترض ويقع على عاتق المؤمن له عبء إثباته .

وليس من الضروري أن يكون النزول صريحاً ، وإنما يكفى أن يكون ضمناً ولكن واضحاً لا لبس فيه ولا غموض^(٢).

(١) محمد حسام لطفى ص ٢٧٩ - أحمد شرف الدين ص ٣١٨

(٢) محمد كابل مرسى ص ١٦٦ - محمد زهرة ص ٢٧٣ .

ويمكن أن يستفاد النزول الضمنى من دخول الطرفين فى مفاوضات بعد وقوع الكارثة . أو من اشتراك المؤمن فى تعيين خبير ، أو من تدخله - فى التأمين من المسئولية - فى الدعوى المرفوعة من الغير المضرور ضد المؤمن له ، أو من عرضه على المؤمن له تسوية الموضوع أو قيامه بالتسوية بالفعل .

وإذا كان موقف المؤمن غامضاً ، ولا يبين منه بوضوح نيته فى التنازل ، فلا يمنع ذلك من السقوط ، كما إذا اقتصر على إعطاء إيصال بتسلم الإخطار المتأخر .

ويقدر قاضى الموضوع بماله من سلطة تقديرية وجود التنازل من عدمه (١).

وعلى ذلك يستطيع المضرور مطالبة المؤمن وحده بطريق الدعوى المباشرة ، كما يستطيع مطالبة المؤمن والمسئول معا بالتضام وليس بالتضامن .

وفى هذا قضت محكمة النقض بأن :

" إذا كان الحكم قد اعتبر الشركة الطاعة (شركة التأمين) ملتزمة بالتعويض بموجب عقد التأمين بينما الشركة المطعون ضدها الثانية ملزمة به نتيجة " الفعل الضار " فإنهما يكونان ملتزمين بدين واحد له مصدران مختلفان ومن ثم تتضام نعمتهما

(١) محمد زهرة ص ٢٧٣ .

في هذا الدين دون أن تتضامن إذ أن الالتزام التضامنى يقتضى وحدة المصدر " .

(طعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)

٥٣١- علاقة المؤمن بالمؤمن له وعلاقة المؤمن بالمضروب :

يجب فى التأمين من المسؤولية بحث علاقة المؤمن بالمؤمن له ، ثم بحث علاقة المؤمن بالمضروب . ذلك أن أعمال التأمين من المسؤولية يكون بأحد طريقتين هما :

١- أن يرجع المضروب على المؤمن له فيستوجب ذلك أن يرجع المؤمن له على المؤمن .

٢- أن يرجع المضروب مباشرة على المؤمن بطريق الدعوى المباشرة .

ونوضح ذلك تفصيلا فيما يلى :

أولاً : رجوع المضروب على المؤمن له فرجوع المؤمن له على المؤمن :

يمر رجوع المؤمن له على المؤمن بمراحل متعددة وأول مرحلة ضرورية هى مطالبة المضروب للمؤمن له مطالبة ودية أو مطالبة قضائية ، فهذا هو الخطر المؤمن منه والذي لابد من تحقيقه حتى يرجع المؤمن له على المؤمن . ثم تتلو ذلك مرحلة تسوية المسؤولية مع المضروب ، وهى إما أن تكون تسوية ودية وإما أن

تكون تسوية قضائية . فإذا كانت تسوية ودية بقيت تسوية الضمان مع المؤمن ، وهذه أيضا إما أن تكون تسوية ودية وإما أن تكون تسوية قضائية . أما إذا كانت تسوية المسؤولية مع المضرور تسوية قضائية ، فإما أن يبقى المؤمن بعيدا عنها وبعدئذ يسوى الضمان مع المؤمن له وديا أو قضائيا ، وإما أن يكون فيها خصما ثالثا ، وإما أن يتولى المؤمن بنفسه إدارة الدعوى .

وبالنسبة لتولى المؤمن بنفسه إدارة الدعوى ، يراعى أنه يقع كثيرا في العمل أن يشترط المؤمن في وثيقة التأمين احتفاظه وحده بالحق في مباشرة دعوى المسؤولية فيتولى إدارتها بنفسه . ويكون هذا الشرط ، بمثابة توكيل للمؤمن في مباشرة الدعوى نيابة عن المؤمن له .

وهناك فرق بين دخول المؤمن خصما في الدعوى وبين توليه بنفسه إدارة الدعوى . ففي حالة دخول المؤمن خصما في الدعوى يعمل باسمه دفاعا عن مصلحته الشخصية ويكون الحكم حجة عليه . أما في حالة تولى المؤمن إدارة الدعوى بنفسه ، فيعمل باسم المؤمن له نيابة عنه ودفاعا عن مصلحته ، ولا يكون الحكم حجة على المؤمن . ودخول المؤمن خصما في الدعوى لا يحتاج إلى شرط خاص بذلك في وثيقة التأمين ، فللمؤمن أن يدخل خصما ما لم يمنعه شرط خاص من الدخول .

لما تولى المؤمن إدارة الدعوى بنفسه فلا بد فيه من شرط خاص بذلك فى وثيقة التأمين . والذي يقع غالبا فى العمل هو إدخال المؤمن أو دخوله خصما فى الدعوى ، فهذا هو ما يؤثره المؤمن له حتى يبيت فى دعوى المسؤولية ودعوى الضمان فى قضية واحدة . وعلى ذلك يبادر المؤمن له ، بمجرد أن يرفع عليه المضرور دعوى المسؤولية ، إلى إدخال المؤمن خصما فى الدعوى .

وإذا لم يقم المؤمن له بإدخال المؤمن فى الدعوى ، فإن المؤمن لا يثبت أن يتدخل هو من تلقاء نفسه خصما ثالثا ليدافع عن مصلحته فى دفع المسؤولية عن المؤمن له ، أو فى دفع الضمان عن نفسه^(١).
ثانيا : رجوع المضرور مباشرة على المؤمن (الدعوى المباشرة) :

لم يمنح القانون المضرور دعوى مباشرة قبل المؤمن للمطالبة بقيمة التأمين ، ولكن استقر القضاء على منح المضرور دعوى مباشرة قبل المؤمن ، إذا تبين من وثيقة التأمين أنه قصد بها اشتراط لمصلحة الغير ، وليس مجرد اتفاق خاص بين المؤمن والمؤمن له .

واستخلاص ذلك مما يخضع لتقدير قاضى الموضوع دون رقابة عليه من محكمة النقض متى أقام قضاءه على أسباب سائغة .

(١) المسهورى ص ١٥١٨ ومابعدا - خميس خضر ص ٥٥٥ ومابعدا .

وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

١- " إذا كان المشرع المصرى - قبل العمل بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية عن حوادث السيارات - لم يورد نصا خاصا يقرر للمضرور حقا مباشرا فى مطالبة المؤمن بالتعويض الذى يسأل عنه هذا الأخير قبل المستأمن ، فإنه لا يكون للمضرور قبل العمل بهذا القانون الرجوع على المؤمن بحق مباشر إلا حيث تتضمن وثيقة التأمين اشتراطا لمصلحة الغير ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من شروط وثيقة التأمين أن طرفيها قصدا الاشتراط لمصلحة الغير وخولا بذلك للمضرور حقا مباشرا فى منافع العقد طبقاً للقواعد العامة فى القانون ، فإن ذلك لا يمنع من أن يكون للمؤمن الاحتجاج على المضرور بالدفع التى نشأت قبل وقوع الحادث لأن المضرور إنما يتلقى حقه المباشر كما هو بالدفع التى ترد عليه وقت وقوع الحادث وفى الحدود التى رسمها عقد التأمين الذى أنشأ له هذا الحق " .

(طعن رقم ١٤٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٨)

٢- " لم يورد المشرع المصرى قبل العمل بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية عن حوادث السيارات نصا خاصا يقرر أن للمصاب حقا مباشرا فى مطالبة

المؤمن بالتعويض الذى يسأل عنه قبل المستأمن ، ومن ثم فلا يكون للمضرور قبل العمل بهذا القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الرجوع على المؤمن بحق مباشر إلا حيث تتضمن وثيقة التأمين اشتراطا لمصلحة الغير .

(طعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)

٣- "مؤدى نص المادة ٧٤٧ من القانون المدنى - وطبقاً للقواعد العامة فى القانون المدنى - أنه لا توجد علاقة بين المؤمن والمضرور ، فالمضرور ليس طرفاً فى عقد التأمين ولا هو يمثل فيه بل هو غير معروف للمتعاقدين عند التعاقد ولم يورد المشرع ضمن أحكام القانون المدنى نصاً خاصاً يقرر للمضرور حقاً مباشراً فى مطالبة المؤمن بالتعويض الذى يسأل عنه هذا الأخير قبل المستأمن إلا حيث تتضمن وثيقة التأمين اشتراطاً لمصلحة الغير".

(طعن رقم ٢٢١٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ١٩٩٤/١٢/٧)

٤-(أ) - "لما كان المشرع - فيما عدا ما وردت به أحكام خاصة- لم يقرر للمضرور حقاً مباشراً فى مطالبة المؤمن بالتعويض عن الضرر الذى أصابه والذى يسأل عنه قبل المؤمن له فوجب الرجوع إلى القواعد العامة لتعرف ما إذا كانت وثيقة التأمين على مسئولية المؤمن له قصد بها اشتراط لمصلحة الغير أم قصد بها اتفاق خاص بين الطرفين المتعاقدين فإذا كان الحق الذى

اشتراطه لنفسه فلا يكون هناك اشتراط لمصلحة الغير حتى لو كانت تعود منه منفعة على الغير ، أما إذا تبين من مشارطه التأمين قصد تخويل المضرور الحق المباشر في منافع العقد فإن القواعد الخاصة بالاشتراط لمصلحة الغير هي التي تطبق " .

(ب) - " بيان ما إذا كانت وثيقة التأمين تتضمن اشتراطاً لمصلحة المضرور يستمد منه حقاً مباشراً يستطبع على أساسها رفع الدعوى قبل الشركة المؤمنة هو مما يخضع لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة " .

(طعن رقم ١٣٨٩ لسنة ٥٦ في جلسة ١٩٩٥/٤/٣٠)

وقد صدرت تشريعات متعددة تعطي للمضرور حقاً مباشراً قبل المؤمن في حقوق معينة ، ومنها القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات .

إذ تنص المادة الخامسة منه على أن :

" يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارة إذا وقعت في جمهورية مصر ، وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ (الذي حل محله

القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ (م ١١) . ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته ، ويؤدي المؤمن مبلغ التعويض إلى صاحب الحق فيه - وتخضع دعوى المضرور قبل المؤمن للتقادم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني ."

مادة (٧٦٩)

يسأل المؤمن عن الأضرار التي تسبب فيها الأشخاص الذين يكون المؤمن له مسئولاً عنهم ، مهما يكن نوع خطئهم ومداه .

الشرح

التأمين من المسؤولية :

٥٣٢ - المقصود بالتأمين من المسؤولية :

التأمين من المسؤولية هو عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن ، أن يضمن للشخص مسئوليته عما يترتب على ما يصدر عنه من ضرر للغير ، وذلك مقابل ما يؤديه من أقساط دورية . وقد يبرم التعاقد لتأمين شخص مما يصيب ماله ، وفيها يقدر ما يلزم المؤمن بدفعه بقدر الضرر .

كما قد يكون التأمين مما يحدث للحياة أو سلامة الجسم ، وفي هذه الحالة يقوم المؤمن بدفع المبلغ المتفق عليه ، كيفما كان قدر الضرر .

ونطاق هذا النوع من التأمين هو في المسؤولية المدنية دون المسؤولية الجنائية ، إذ العقوبة فيها شخصية .

والتأمين من المسؤولية هو تأمين من الأضرار شأنه شأن التأمين على الأشياء ، وإن اختلف عنه في محله ، لأن محل التأمين على الأشياء هو ما للمؤمن له من مال ، أما محل التأمين من المسؤولية فهو ما على المؤمن له من مال .

٥٢٢- صور التأمين من المسؤولية :

قد يتعلق التأمين من المسؤولية بشئ معين .

وقى هذه الحالة توجد ثلاث صور منه ، وهى :

التأمين التكميلى للتأمين من الحريق فى حالة تأمين الخطأ
الإجبارى المنصوص عليها فى المادة (٥٨٤) مدنى التى تجعل
المستأجر مسؤولا عن حريق العين ، وتأمين رجوع الجيران ،
وتأمين رجوع المستأجرين على المالك .

وقد يتعلق التأمين من المسؤولية بمجموعة من الأشخاص ،
كالتأمين الذى يعقده رب العمل عن مسؤوليته عن حوادث العمل .
وقد يكون التأمين من المسؤولية عن أخطار الحرفة أو عن
حوادث السيارات .

ويقرن الشراح من حيث محل المسؤولية المضمونة بين التأمين
المعين والتأمين غير المعين أو المطلق .

فيوجد تأمين من المسؤولية معين ، إذا كان ضمان المؤمن
للمؤمن له عن مسؤوليته يمكن تحديد نتائجه مقدما ، ويكون مداه
قابلا للتعين . وهذا حال التأمين الذى يضمن مسؤولية الحائز من
أجل الشئ الذى يجب رده إلى المالك ، فإذا هلك الشئ أو تلف بين
يدى الحائز ، فإن الحائز يكون فى الأصل مسؤولا لحد قيمة الشئ .
وهذا أيضا حال المستأجر الذى يؤمن الخطر الإجبارى وحال

المودع لديه الذى يؤمن على الأشياء المودعة من السرقة ، وحال الناقل الذى يؤمن على البضائع التى ينقلها من الضياع أو العوار (التلف) .

والتأمين من المسؤولية غير المعين أو المطلق هو الذى لا تكون فيه نتائج المسؤولية التى يتعرض لها المؤمن والتى هى محل التأمين قابلة للتقدير مقدما ، لأنه لا يمكنه أن يعرف الأشخاص ، ولا الأشياء محل الضرر ، ولا يستطيع مقدما تعيين مبلغ التعويض الذى يطالب به ، وهذا حال التأمين من رجوع الجبران عليه فى حالة الحريق ، والتأمين من مسؤولية السيارات والتأمين من مسؤولية الحرفة .

وتظهر أهمية هذا التقسيم عند تحديد التزام المؤمن بضمان مسؤولية المستأمن ، وما يستتبعه هذا التحديد . من تطبيق قاعدة النسبية عند اشتراط تطبيقها^(١) .

٥٢٤- نطاق التأمين :

لا يضمن التأمين من المسؤولية إلا المسؤولية المدنية ، أما المسؤولية الجنائية فمستبعده من نطاقه ، حتى بالنسبة لنتائجها المالية كالغرامات ، إذ يتعارض التأمين عليها مع مبدأ شخصية العقوبة .

(١) محمد كامل مرسى ص ٤٠٦ ومابعدها - محمد على عرفه ص ٣٥٥ ومابعدها .

وفى حدود المسؤولية المدنية ، لا يضمن التأمين الخطأ العمد أو الغش ، ذلك أنه طالما لايجوز الاتفاق على الإعفاء من المسؤولية التى تترتب على الخطأ العمد فى الأحوال التى يجوز فيها الاتفاق على الإعفاء من المسؤولية ، فكذلك لايجوز الاتفاق على تأمين المسؤولية الناشئة عن خطأ عمد .

على أن ما يحظر من التأمين محل المسؤولية التى تترتب على الخطأ العمد ، إنما يقتصر على ما يقترفه الشخص من أعماله الشخصية ، أما المسؤولية عن عمل الغير ، ولو كان خطأ هذا الغير عمدا ، فإنه يجوز التأمين على ما يترتب عليه من مسؤولية . وهذا على نحو ما يجيزه القانون من الاتفاق على الإعفاء من المسؤولية الناشئة عن الغش أو الخطأ الجسيم الذى يقع من أشخاص يستخدمهم فى تنفيذ التزامه (م ٢/٢١٧ مدنى) وذلك سواء كانت المسؤولية تعاقدية أم تقصيرية . كذلك ما نقضى به المادة ٧٦٩ عن التأمين من الحريق من أنه يسأل المؤمن عن الأضرار التى تسبب فيها الأشخاص الذين يكون المؤمن مسئولاً عنهم ، مهما يكن نوع خطئهم ومداه (١) .

وفيما عدا الخطأ العمدى ، يضمن التأمين كل أنواع المسؤولية الناشئة عن الخطأ بمختلف صورته ودرجاته ، أى بصرف النظر

(١) حسين عامر وعبد الرحيم عامر فى المسؤولية المدنية ص ٧٧ ومابعدها .

عن كونه يسيرا أو جسيما ، فلا حد إذن للتأمين من المسؤولية فى حدود التأمين من الخطأ (١).

وفى نطاق المسؤولية المدنية ، فإن ما يسأل عنه المؤمن يحدده اتفاق الطرفين ، فقد تكون مسؤولية المؤمن غير محدودة يعينها مقدار التعويض فيما بعد. وقد يتفق على مبلغ يسأل المؤمن فى حدوده ، فيسأل عما يسأل عنه المؤمن، بشرط ألا يجاوز ذلك المبلغ المتفق عليه (٢).

وبالإضافة إلى ذلك يمتد ضمان المؤمن أيضا إلى أمرين :
الأمر الأول :

مصروفات الدعوى التى يلزم بها المؤمن له ، إلا إذا اتفق على خلاف ذلك ، وكذلك المصروفات التى تستلزمها الأعمال القضائية التى يقوم فيها .

والأصل أن الضمان لايشمل إلا المصروفات بمعناها الحقيقى ، كما هى معرفة فى قانون المرافعات ، أى باستبعاد أتعاب المحاماة (٣). وإن كان بعض الشراح يرى - بحق - أنها تدخل فيها . على أنه لا يوجد ما يمنع الاتفاق على أن يشمل الضمان هذه النفقات .

(١) محمد على عرفه ص ٢٥٥ .

(٢) محمد كامل مرسى ص ٤٠٧ ومابعدها .

(٣) محمد كامل مرسى ص ٤٠٩ .

كما يدخل هذا البعض أتعاب الخبراء ضمن المصاريف ^(١).
وإذا كان المؤمن له قد أنفق مصروفات في أعمال قضائية قام
بها بناء على طلب المؤمن أو بموافقته ، فإن المؤمن له يرجع على
المؤمن بهذه المصروفات ولو جاوز بها مضافة إلى التعويض مبلغ
التأمين لأنها مصروفات ارتضى المؤمن أن يتحملها بموافقته
عليها ^(٢).

(١) السنهوري ١٥١٥ ومابعدها .

(٢) خميس خضر ص ٥٥٠ - وكانت المادة (١١١٩) من المشروع
التمهيدى تنص على أن :

١- " يتحمل المؤمن مصروفات دعوى المسؤولية الموجهة للمؤمن عليه.
٢- وكذلك يتحمل المصروفات التي يستلزمها كل عمل قضائي يقوم به
للمؤمن عليه بناء على طلب المؤمن إذا كان مبلغ التأمين مقدرا جزافا
حتى لو زادت تلك المصروفات مضافة إلى التعويض عن مبلغ التأمين.
٣- ويسرى هذا الحكم أيضا على الفوائد التي يلتزم المؤمن عليه بنفعها
بسبب تأخر المؤمن في الوفاء " إلا أن المادة حذفت في لجنة المراجعة
" لاشتمالها على أحكام تفصيلية "

(مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٤٠٥ ومابعدها) .

كما تنص المادة ٤٧ من مشروع الحكومة لقانون التأمين على أن : " يتحمل
المؤمن المصروفات التي يحكم بها على المؤمن له في دعوى المسؤولية
الموجهة ضده . وكذلك يتحمل جميع المصروفات التي يستلزمها كل
عمل قضائي يقوم به المؤمن له بناء على طلب المؤمن أو بموافقته ،
حتى لو زادت تلك المصروفات مضافة إلى التعويض عن المبلغ الذي
تغطيه المسؤولية . ويسرى هذا الحكم أيضا على الفوائد التي يلتزم
المؤمن له أدائها بسبب تأخر المؤمن في الوفاء .

وإذا تأخر المؤمن فى الوفاء ، وتسبب عن تأخره أن استحققت فوائد للمضرور ، أو طالب المؤمن له المؤمن بالوفاء وبالفوائد مطالبة قضائية ، فيجوز للمؤمن له أن يرجع بهذه الفوائد على المؤمن ولو جاوز مبلغ التأمين لأن المؤمن هو المتسبب فيها بخطئه أما الفوائد التى يحكم بها على المؤمن له للمضرور فى دعوى المسؤولية ، فيرجع بها المؤمن له على المؤمن ولكن فى حدود التأمين^(١) .

أما الفوائد التى يحكم بها على المؤمن له للمضرور فى دعوى المسؤولية ، سواء كانت فوائد تعويضية أو فوائد تأخيرية ، فيرجع بها المؤمن له على المؤمن ولكن فى حدود مبلغ التأمين^(٢) .

ويدخل فى ضمان المؤمن مصروفات كل دعاوى المسؤولية الموجهة إلى المؤمن له ، ليس فقط فى الحالة التى يقضى فيها بمسؤولية المؤمن له ويحكم عليه بمصروفات الدعوى ، بل أيضا فى الحالة التى ترفض فيها دعوى المسؤولية المرفوعة على المؤمن له من المضرور ، فإذا كانت المصروفات التى أنفقها المؤمن له لا يمكن الحصول عليها من المصاب ألزم بها المؤمن . فالتأمين يحمى المؤمن له ، ليس فقط من مسؤوليته ، بل من الرجوع عليه

(١) السهنورى ص ١٥١٦ - خميس خضر ص ٥٥٠ .

(٢) محمد كامل مرسى ص ٤١٠ .

بدعوى المسؤولية سواء كانت مبنية على أساس أم لا . ويضمن التأمين المصروفات ، سواء رفعت عليه دعوى للمسئولية أمام المحاكم المدنية أو أمام المحاكم الجنائية بأن دخل المضرور مدعيا مدنيا في الدعوى الجنائية . فمصروفات دعوى المسؤولية المدنية تكون على عاتق المؤمن^(١) .

الأمر الثاني :

إذا كان التأمين من المسؤولية الناشئة عن تولى أعمال تجارية أو صناعية .

فإن ضمان المؤمن يمتد لا فحسب إلى مسؤولية من ينبغيهم المؤمن له عنه في تولى العمل ، بل أيضا إلى مسؤولية من يعهد إليهم في إدارة العمل أو الإشراف عليه حال تأدية العمل المعهود به إليهم .

وبذلك يكون لدينا عقد تأمين من المسؤولية لمصلحة المؤمن له ، واشترط لمصلحة تابعه يعوضهما أيضا وبطريق مباشر من مسؤوليتهما عن فعلهما الشخصي^(٢) .

(١) محمد كامل مرسى ص ٤٠٨ ومابعدها .

(٢) المنهوى ص ١٥١٧ - خميس خضر ص ٥٥٠ ومابعدها - وكانت

المادة ١١٢٠ من المشروع التمهيدي للتقنين المدني تنص على أنه :

" في التأمين ضد المسؤولية الناشئة عن تولى أعمال تجارية أو صناعية ، لا يقتصر أثر العقد على تأمين المؤمن عليه ضد مسؤولياته قبل من

.....

يستخدم في أعماله ، بل يمتد هذا الأثر إلى ما يقع فيه هؤلاء
المستخدمون من مسؤوليات شخصية حال تأدية العمل المعهود به إليهم "
- إلا أن لجنة المراجعة قررت حذف النص " لاشتماله حكم تفصيلي :
(مجموعة الأعمال التحضيرية جـ ٥ ص ٤٠٦ الهامش) .

مادة (٧٧٠)

- ١- إذا كان الشئ المؤمن عليه مثقلا برهن حيازى أو رهن تأمينى أو غير ذلك من التأمينات العينية ، انتقلت هذه الحقوق إلى التعويض المستحق للمدين بمقتضى عقد التأمين .
- ٢- فإذا شہرت هذه الحقوق أو أعلنت إلى المؤمن ولو بكتاب موصى عليه ، فلا يجوز له أن يدفع ما فى ذمته للمؤمن له إلا برضاء الدائنين .
- ٣- فإذا حجز على الشئ المؤمن عليه أو وضع هذا الشئ تحت الحراسة ، فلا يجوز للمؤمن إذا أعلن بذلك على الوجه المبين فى الفقرة السابقة أن يدفع للمؤمن له شيئا مما فى ذمته .

الشرح

٥٣٥- حلول الدائنين المرتهنين محل المؤمن له فى مبلغ التأمين :

تقضى المادة بأن حقوق أصحاب التأمينات العينية تنتقل بقوة القانون ، عند احتراق العقار محل الضمان إذا كان مؤمنا عليه من الحريق ، إلى التعويض المستحق للمدين بمقتضى عقد التأمين .
ويشترط لحلول الدائنين محل المؤمن له فى مبلغ التعويض توافر الشروط الآتية :

الشرط الأول :

وجود عقد تأمين على الأشياء :

يشترط لحلول الدائنين، أن يكون هناك عقد تأمين على الأشياء، فيجب أن يكون هناك شئ مؤمن عليه من الحريق أو من التلف أو من السرقة أو من التبيد أو غير ذلك من الأخطار .

ويحدث نادرا أن عقد التأمين لا يكون تأمينا على الأشياء بل تأمينا من المسؤولية بشرط أن ترتبط المسؤولية بشئ معين بالذات .

مثال ذلك أن يؤمن شخص من مسؤوليته عن سيارة مودعة عنده أو مؤجرة له ، ويقوم شخص بإصلاح السيارة فيترتب له حق امتياز عليها، ومن ثم ينتقل هذا الحق من السيارة إلى مبلغ التأمين عند تحقق المسؤولية .

الشرط الثانى :

أن يكون للدائن حق خاص فى الشئ المؤمن عليه :

والدائنون الذين لهم حق خاص فى الشئ المؤمن عليه طائفتان .

الطائفة الأولى : تشمل الدائنين الذين لهم تأمين عيني ، أى رهن رسمى أو حق اختصاص أو رهن حيازة أو حق امتياز على الشئ المؤمن عليه ، ويستوى فى ذلك أن يثبت للدائن هذا الحق قبل إبرام عقد التأمين أو بعد إبرامه .

والشئ المؤمن عليه قد يكون عقارا فيرد عليه كل هذه التأمينات العينية .

وقد يكون منقولاً فيرد عليه رهن الحيازة وحق الامتياز ومثال ذلك أن يرهن شخص سيارة رهن حيازة ويؤمن عليها . فإذا تحقق الخطر المؤمن منه ، استحق مبلغ التأمين ، ولكن هذا المبلغ يحل محل السيارة فينتقل إليه حق الدائن المرتهن رهن حيازة .

ومثال ذلك أيضا ، أن يؤمن المستأجر على المنقولات التي وضعها في العين المؤجرة . فإذا تحقق الخطر المؤمن منه فإن حق امتياز المؤجر ينتقل إلى مبلغ التأمين .

أما الطائفة الثانية : فتشمل الدائنين الحاجزين أو الطالبين للحراسة . فإذا حجز الدائن الشخصي ، أى الذى ليس له حق عينى ، على شئ مؤمن عليه مملوك لمدينه ، أو وضع شخص الشئ المؤمن عليه تحت الحراسة ، فإنه لم يكسب بذلك حقا عينيا على هذا الشئ ، ولكن يثبت له حق خاص عليه هو حق الحاجز أو حق طالب الحراسة ، فإذا تحقق الخطر المؤمن منه ، فإن حق الدائن الحاجز أو حق طالب الحراسة ينتقل إلى مبلغ التأمين .

الشرط الثالث :

إعلان الحق الخاص للمؤمن :

يجب على الدائن أن يعلن حقه الخاص للمؤمن حتى يكون عالمابه .

ويتم الإعلان بأحد طريقتين :

الأول : بشهر التأمين العيني القابل للشهر ، كقيد الرهن الرسمي وحق الاختصاص وحق رهن الحيازة إذا كان واقعا على عقار وحق الامتياز الخاص على العقار ، أو تسجيل تنبيه نزع الملكية في حالة الحجز على العقار . ويقع على عاتق المؤمن الكشف عن هذه التكاليف ، فإذا وجد العقار مثقلا بواحد منها امتنع عن دفع مبلغ التأمين إلى المؤمن له^(١) .

(١) وكانت المادة (١١١٦) من المشروع التمهيدي للتقنين المدني المقابلة لنص المادة (٧٧٠) من نص تنص في فقرتيها الثانية والثالثة على أن :
٢- فإذا أعلنت هذه الحقوق إلى المؤمن بكتاب موسى عليه أو بأية وسيلة أخرى ، فلا يجوز له أن ينفع ما في ذمته للمؤمن عليه إلا برضاء الدائنين أو بتقديم ضمانات لهم يقبلونها .
٣- فإذا حجز على الشيء المؤمن عليه أو وضع هذا الشيء تحت الحراسة ، فلا يجوز للمؤمن إذا أخطر بذلك في الوقت المناسب أن يدفع للمؤمن عليه شيئا مما في ذمته - وفي لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ عدلت الفقرة الثانية فاستعوض فيها عن عبارة (فإذا أعلنت هذه الحقوق إلى المؤمن بكتاب موسى عليه أو بأية وسيلة أخرى) بعبارة (فإذا شہرت هذه الحقوق أو أعلنت إلى المؤمن ولو بكتاب موسى عليه) للتفريق بين ما يشهر من الحقوق وفي صنده - يكتفى بإجراء الشهر - وبين مالا يشهر فيكون الإعلان في شأنه واجبا على أن يكون مفهوما أن الإعلان بكتاب موسى عليه يعتبر حدا أدنى في بيان كيفية الإعلان . وحذفت اللجنة من هذه الفقرة عبارة (أو بتقديم ضمانات لهم يقبلونها) لكتفاء بعموم عبارة (إلا برضاء الدائنين) وعدلت الفقرة الثالثة تعديلا يتمشى مع ما أدخل على الفقرة الثانية الخ " .

(تقرير اللجنة - مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٤٠٢ ومابعدھا) . . .

ولكن إذا كانت هذه الحقوق لم تشهر ، فإنه لا مناص من أن يكون إعلان المؤمن بها بكتاب موصى عليه - كما سنرى - بالنسبة للحقوق غير القابلة للشهر .

والثانى :

إعلان المؤمن بحق الدائن بكتاب موصى عليه ويكون ذلك سواء فى الحقوق جائزة الشهر وفى الحقوق التى لايجوز شهرها كرهن الحيازة على المنقول والامتياز العام على العقار والمنقول والامتياز الخاص على المنقول والحجز على المنقول ووضع مال المدين تحت الحراسة .

والإعلان على هذا النحو هو الحد الأدنى للإعلان ، فلا يجوز أن يكون بكتاب مسجل أو خطاب عادى أو شفاة .
ولكن يجوز - من باب أولى - أن يكون بإعلان على يد محضر .

ويحصل الإعلان سواء قبل وقوع الخطر المؤمن منه أو بعد وقوعه (١) .

٥٣٦ - آثار حلول الدائن محل المؤمن له :

يترتب على حلول الدائن محل المؤمن له فى مبلغ التأمين الآثار الآتية :

(١) راجع فى هذا المنهوى ص ١٤٤٢ وما بعدها - خميس خضر ص ٥٤٠ وما بعدها - محمد على عرفه ص ٢٢ وما بعدها .

١- قيام الدائن بالأعمال التحفظية اللازمة للمحافظة على حقه .
ويندرج فى هذه الأعمال التحفظية دفع قسط التأمين إلى المؤمن
إذا لم يتم المؤمن له بدفعه توكيلاً لوقف سريان عقد التأمين أو فسخه .
٢- انتقال حق الدائن إلى مبلغ التأمين . فالدائن يحل حطولا
عينيا محل المؤمن له فى مبلغ التأمين بمجرد وقوع الخطر
واستحقاق مبلغ التأمين ، وذلك بحكم القانون دون حاجة إلى إجراء
آخر .

وقد نصت المادة ١٠٤٩ مدنى الواردة فى شأن الرهن الرسمى
فى الرهن الرسمى على هذا الحلول ، بقولها : " إذا هلك العقار
المرهون أو تلف لأى سبب كان انتقل للرهن بمرتبته إلى الحق
الذى يترتب على ذلك ، كالتعويض أو مبلغ التأمين أو الثمن الذى
يقرر مقابل نزع ملكيته للمنفعة العامة " .

ويسرى هذا الحكم على حق الاختصاص بمقتضى المادة (١٠٩٥)
وعلى رهن الحياة (مادة ١/١١٠٢) وعلى حقوق الامتياز العامة
على العقار (مادة ١/١١٣٤) .

وقد ساوت الفقرة الثالثة من المادة بين هؤلاء الدائنين وبين
الدائن الحاجز أو طالب الحراسة ، فإذا احترق الشيء وأعلن المؤمن
بالحجز أو بحكم الحراسة بخطاب موصى عليه ، امتنع عليه دفع
شيء مما فى ذمته للمستأمن إلا برضاء نوى الشأن فى الحجز أو
فى الحراسة .

٥٣٧- رجوع الدائنين بالدعوى المباشرة على المؤمن :

مؤدى انتقال ضمان الدائنين إلى عوض التأمين ، هو أن تكون لهم قبل المؤمن دعوى مباشرة لمطالبته بالتعويض المستحق فى ذمته .

ويقسم هذا المبلغ بين الدائنين الذين قاموا بالشهر أو بالإعلان على الوجه المتقدم ، بحسب مراتبهم فى القيد ، إذا كانوا من أصحاب التأمينات العينية ، أو قسمة غرماء إذا كانوا من الحاجزين ، أما فى حالة وضع الشئ تحت الحراسة ، فيستحق عوض التأمين لمن يثبت له الحق فى الشئ بحكم نهائى أو باتفاق ذوى الشأن جميعا .

وإذا لم يدخل الدائن المؤمن له خصما فى الدعوى ، فلا يحسب قبله بتحديد مقدار حق الدائن ومقدار مبلغ التأمين .

وللمؤمن أن يدفع هذه الدعوى المباشرة بجميع الدفعات التى كان يستطيع أن يدفع بها دعوى المؤمن له إذا طالبه هذا بمبلغ التأمين^(١). إلا إذا كان هذا الدفع مؤسسا على سبب لاحق لاحتراق الشئ^(٢).

ولما كانت الدعوى المباشرة لا تعتبر ناشئة عن عقد التأمين ، وإنما ثابتة للدائن بحكم القانون ، فإنها لا تتقادم إلا وفقا للقواعد العامة ، فلا تخضع للتقادم الثلاثى الخاص بعقد التأمين .

(١) السهورى ص ١٤٤٧ - وعكس ذلك محمد على عرفه .

(٢) محمد على عرفه ص ٢٧٤ هامش (١) .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

" من المقرر طبقاً للمادتين ١٠٤٩ ، ٢/١١٠٢ من القانون المدني أن هلاك الشيء المرهون يترتب عليه انتقال حق الدائن المرتهن إلى ما حل محله من حقوق ليستوفى دينه منها فإذا كانت البضاعة المرهونة والمؤمن عليها قد احترقت وتقرر حق الدائن المرتهن في مبلغ التأمين المستحق وكان مقتضى ذلك حلول مبلغ التأمين محل البضاعة المرهونة - فإنه ليس هناك محل لرجوع المدين الراهن على الدائن المرتهن وحسبه أن تجرى المحاسبة بينهما على أساس عقد القرض المضمون بالرهن وإذ قضى الحكم المطعون فيه مع ذلك بمسئولية الدائن المرتهن عن هلاك البضاعة المرهونة فإنه يكون قد خالف القانون " .

(طعن رقم ٥١ لسنة ٣١ في جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨)

٥٢٨ - انتقال التأمين إلى الخلف :

إذا كان المؤمن له هو المستفيد ، ثم انتقلت ملكية الشيء المؤمن عليه إلى خلف عام كالورثة فإن حقوق السلف الناشئة عن عقد التأمين تنتقل إليه ، كما تنتقل إليهم الالتزامات الناشئة عن العقد في حدود تركة المورث وذلك عملاً بالمادة ١٤٥ من القانون المدني التي تنص بأن : " ينصرف أثر العقد إلى المتعاقدين والخلف العام ، ودون إخلال بالقواعد المتعلقة بالميراث ، مالم يتبين من العقد أو

من طبيعة التعامل أو من نص القانون أن هذا الأثر لا ينصرف إلى الخلف العام ."

أما إذا كان الخلف خاصا كالمشترى بعقد مسجل فإن عقد التأمين يعتبر من مستلزمات الشيء المؤمن عليه إذا أنه من مكملاته ، ومن ثم ينتقل عقد التأمين بحقوقه والتزاماته إلى الخلف عملا بالمادة ١٤٦ من التقنين المدني التي تنص بأن :

" إذا أنشأ العقد التزامات وحقوقا شخصية تتصل بشئ انتقل بعد ذلك إلى خلف خاص ، فإن هذه الالتزامات والحقوق تنتقل إلى هذا الخلف في الوقت الذي ينتقل فيه الشيء ، إذا كانت من مستلزماته وكان الخلف الخاص يعلم بها وقت انتقال الشيء إليه ."

٥٢٩- الآثار التي تترتب على انتقال عقد التأمين :

يترتب على انتقال عقد التأمين من المؤمن له إلى خلفه العام أو الخاص ، أن يحل الخلف محل المؤمن له الأصلي في حقوقه والتزاماته فيلتزم المؤمن له الجديد نحو المؤمن بأداء الأقساط التي تستحق بعد انتقال التأمين كما يلتزم بإخطار المؤمن بما يطرأ من الظروف التي يكون من شأنها زيادة الخطر .

ويلزم المؤمن بأداء مبلغ التأمين عند وقوع الخطر إلى المؤمن له الجديد ، طبقا لشروط الوثيقة المبرمة بين المؤمن وبين سلف المؤمن له الجديد .

٥٤٠ - حق المؤمن والمؤمن له الجديد في فسخ عقد التأمين :

رأينا في البند السابق ، أن عقد التأمين ينتقل إلى المؤمن له الجديد بانتقال ملكية الشيء المؤمن عليه بحكم القانون .

وقد يكون هناك ما يدعو كلا من المؤمن والمؤمن له الجديد إلى التخلص من عقد التأمين بعد انتقاله إلى المؤمن له الجديد ، فقد لا يرضى المؤمن الاستمرار في العقد مع المؤمن له الجديد ، كما قد يرى المؤمن له الجديد أنه لا حاجة به إلى هذا التأمين أو أنه يستطيع التعاقد مع مؤمن جديد بشروط أفضل ، أو أنه معسر ولايستطيع أداء الأقساط المستحقة ، لذلك جرت أكثر التشريعات على تخويل كل من المؤمن والمؤمن له الجديد الحق في فسخ عقد التأمين .

والاحتفاظ بحق الفسخ لكل من المؤمن والمؤمن له الجديد في مصر ، جرى به عرف تأميني واجب الاتباع ، خاصة وأن أكثر التشريعات - كما ذكرنا - احتفظت بهذا الحق لكل من الطرفين^(١).

(١) كانت المادة (١٠٧٥) من المشروع التمهيدي للتقنين المدني تنص على
أن :

١ - تنتقل الحقوق والالتزامات الناشئة عن التأمين إلى من تنتقل إليه ملكية الشيء المؤمن عليه عند التصرف فيه . أما في حالة وفاة طالب التأمين فتبقى هذه الحقوق والالتزامات في تركته .

٢- ومع ذلك يجوز لكل من المؤمن ومن انتقلت إليه الملكية أو آلت إليه عن طريق الإرث أن يفسخ العقد وحده . وللمؤمن أن يستعمل حقه في الفسخ في مدة ثلاثة أشهر من الوقت الذي يكون من انتقلت إليه ملكية الشيء أو من آلت إليه هذا الشيء بسبب وفاة المؤمن عليه قد طلب نقل وثيقة التأمين إليه .

٣- وإذا تضمنت وثيقة التأمين شرطا آخر يستحق المؤمن بمقتضاه تعويضا إذا اختار من انتقلت وآلت إليه الملكية فسخ العقد ، فلا يجوز أن تزيد قيمة هذا التعويض على مقابل للتأمين عن سنة واحدة .

٤- وإذا انتقلت ملكية الشيء المؤمن عليه ، بقى من انتقلت منه الملكية ملزما بنفع ما حل من الأقساط ، وورثت نمته من الأقساط المستقبلية حتى بصفته ضامنا ، وذلك من وقت إخطاره المؤمن بكتاب موصى عليه عن حصول التصرف الناقل للملكية " - إلا أن لجنة القانون المدني رأَتْ حذف المادة " لأنها تتعلق بجزئيات وتفاصيل يحسن أن تنظمها قوانين خاصة " .

(مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٢٢٣ ، ٣٥ ومابعدها) .
وكان مشروع الحكومة لقانون للتأمين يقضى في المادة ١/٣٢ منه بأن عقد التأمين لا ينتقل إلا بموافقة المؤمن ، فله إذن ألا يوافق منذ البداية فلا ينتقل عقد التأمين ، أما إذا وافق على انتقاله ، فلا يبقى له بعد ذلك الحق في الفسخ .

ولم يصرح مشروع الحكومة في المادة ٣٢ منه بحق المؤمن له الجديد في الفسخ . والظاهر أنه طبقا لمشروع الحكومة هذا يكون للمؤمن له الجديد حق الفسخ . وقد جاء تقرير هذا الحق ضمنا في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من هذا المشروع إذ نقول : " ويقع باطلا كل شرط يستحق المؤمن بمقتضاه تعويضا إذا اختار من انتقلت أو آلت إليه الملكية إنهاء العقد " . فإذا كان شرط التعويض عند فسخ المؤمن له الجديد للعقد شرطا باطلا ، فإن معنى هذا حتما أنه لا يجوز للمؤمن له

٥٤١ - فسخ عقد التأمين من جانب المؤمن :

يجوز للمؤمن أن يطلب فسخ عقد التأمين . ويقع ذلك عادة بكتاب مسجل بعلم الوصول يرسله المؤمن إلى المؤمن له الجديد إذا كان قد أخطر بانتقال الملكية ، فإذا لم يكن قد أخطر بها وإنما علم بها فقط جاز إرساله إلى المؤمن له الأصلي باعتباره نائبا عن المؤمن له الجديد إذ أن الأول يكون كفيلا متضامنا معه .

ويظل حق المؤمن فى الفسخ قائما ، إلى أن ينزل عنه ، سواء كان النزول صريحا أو ضمنيا يستفاد من الظروف ، كما إذا طالب المؤمن له الجديد بدفع أقساط التأمين أو إذا كان قد قبض قسطا أو أكثر .

ويسقط حق المؤمن فى الفسخ بهذا النزول ويستمر العقد حتى ينتهى بسبب من أسباب الانتهاء^(١).

وفسخ العقد ليس له أثر رجعى .

٥٤٢ - فسخ عقد التأمين من جهة المؤمن له الجديد :

يجوز للمؤمن له الجديد فسخ عقد التأمين بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول يرسله إلى المؤمن . ويصبح العقد منسوخا من وقت وصول هذا للكتاب .

الجديد فسخ العقد ، بل إن أى شرط يحول دون الفسخ أو يضع عقبات فى مسيله كشرط التعويض يكون باطلا .

() السنهورى ص ١٤٣٨ الهامش - خميس خضر ص ٥٣٨)

(١) السنهورى ص ١٤٣٨ ومابعدها .

ويظل حق المؤمن له فى الفسخ قائما إلى أن يتبازل عنه صراحة أو ضمنا .

فإذا نزل عنه سقط حقه فى الفسخ واستمر العقد قائما حتى ينتهى بأحد أسباب الانتهاء .

وفسخ العقد ليس له أثر رجعى .

٥٤٣ - إفلاس المؤمن :

يترتب على إفلاس الشركة المؤمنة أو تصفية أموالها تصفية قضائية ، أن يقف سريان عقد التأمين من تاريخ شهر الإفلاس أو التصفية . وتبرأ ذمة المؤمن له من الأقساط التالية . ويحدد حق المستفيد فى يوم صدور حكم شهر الإفلاس أو التصفية القضائية بمبلغ يعادل قيمة الاحتياطى الحسابى محسوبة على أساس تعريفه التأمين المعمول بها وقت إبرام العقد دون أية زيادة^(١).

٥٤٤ - أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بشأن إفلاس شركات التأمين :

يترتب على الحكم بشهر إفلاس شركة التأمين شطب تسجيلها وإلغاء الترخيص الصادر لها بمزاولة النشاط كليا أو جزئيا .

وتنص المادة ٦٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر (المستبدلة بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥) على أن :

(١) السهنورى من ١٣٨٠ .

" يشطب التسجيل ويلغى الترخيص بمزاولة النشاط كلياً أو جزئياً في الأحوال الآتية :

.....

١٠- إذا صدر حكم بإشهار إفلاس الشركة .

١١-

ولا يصدر قرار الشطب وإلغاء الترخيص بمزاولة النشاط إلا بعد إخطار الشركة بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول لتقديم أوجه دفاعها كتابة خلال شهر من تاريخ الإخطار ، ويتم الشطب وإلغاء الترخيص بمزاولة النشاط كلياً أو جزئياً بقرار من مجلس إدارة الهيئة يعتمد الوزير المختص ، وينشر في الوقائع المصرية . ولا ينسحب أثر الشطب وإلغاء الترخيص بمزاولة النشاط جزئياً إلا إلى العمليات المنصوص عليها في القرار الصادر به .

وفي جميع الأحوال لا يجوز للشركة التي صدر في شأنها قرار الشطب وإلغاء الترخيص بمزاولة النشاط كلياً أن تتصرف في أموالها والضمانات المقدمة منها إلا بعد اتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة (٦١) من هذا القانون ، ويترتب على هذا القرار الصادر بشطب وإلغاء الترخيص بمزاولة النشاط وقف الشركة عن مباشرة النشاط في فروع التأمين المنصوص عليها فيه . ويجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة أن يسمح للشركة في مباشرة العمليات القائمة وقت الشطب وإلغاء الترخيص بمزاولة النشاط

بالشروط التى يعينها لذلك كما يجوز له أن يقرر تصفية أعمال الشركة .

وتجرى التصفية طبقا للقواعد التى يقررها مجلس إدارة الهيئة بما يضمن الوفاء بالتزامات الشركة وذلك تحت إشراف لجنة من ثلاثة أعضاء يعينهم رئيس المجلس " .

٥٤٥- حلول جماعة الدائنين محل المؤمن له المفلس :

إذا أفلس المؤمن له أو صفيت أمواله تصفية قضائية ، فإن عقد التأمين يبقى ، ولكن المستفيد يتغير . فتحل جماعة الدائنين محل المؤمن له فى عقد التأمين من حيث الحقوق ومن حيث الالتزامات المترتبة عليه ، إذ أن الشئ المؤمن عليه يدخل فى التغطية . وعلى ذلك يبقى المؤمن ضامنا للخطر المؤمن منه ، وتصبح جماعة الدائنين مدينة بأقساط التأمين .

وكان لدينا فى مصر عرف تأمينى بالاحتفاظ بحق فسخ عقد التأمين لكل من جماعة الدائنين والمؤمن بعد إفلاس المؤمن له ^(١) .

(١) وكانت المادة (١٠٧٦) من المشروع التمهيدى للتقنين المدنى تنص على أنه :

١٠- إذا أفلس طالب التأمين أو صفيت أمواله قضاء قبل انقضاء مدة العقد ، جاز للمؤمن أن يفسخ العقد إذا لم يقدم طالب التأمين كفيلا مقتررا فى مدى عشرة أيام من وقت إنذاره بذلك فى موطنه . ويتم كل من الإنذار والفسخ بكتاب موسى عليه .

غير أن المادة ٦٢٣ من قانون التجارة الجديد نصت على أن :
" ١- لا يترتب على الحكم بشهر الإفلاس فسخ العقود الملزمة
للجانبيين التي يكون المفلس طرفاً فيها إلا إذا كانت قائمة على
اعتبارات شخصية .

٢- وإذا لم ينفذ أمين التفليسة العقد أو لم يستمر في تنفيذه جاز
للطرف الآخر أن يطلب الفسخ ، وكل قرار يتخذه أمين التفليسة
بشأن العقد يجب أن يعرض على قاضى التفليسة ليأذن به ، ويجوز
للطرف الآخر أن يعين لأمين التفليسة مهلة مناسبة لإيضاح موقفه
من العقد .

٣- وللمتعاقد الاشتراك فى التفليسة كدائن عادى بالتعويض
المرتتب على الفسخ إلا إذا نص على احتفاظ التعويض المقرر
المقرر له قانوناً " .

٢- ولا تسرى هذه المادة إلا إذا كانت لا تتعارض مع قواعد القانون
التجارى الخاصة بنوع التأمين المتصل بمتجر المؤمن عليه " - إلا أن
المادة حذفت فى لجنة المراجعة اكتفاء بالمواد التى تتناول الأصول
العامة المنظمة لعقد التأمين .
(مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٢٢٣ الهامش ، ص ٣٥١
الهامش) .

وقد نص مشروع الحكومة لقانون التأمين فى المادة ١/٣٣ منه على
حق الفسخ ، وقد نقلت هذه المادة من المادة (١٠٧٦) من الميثاق
التمهيدى .

مادة (٧٧١)

يحل المؤمن قانونا محل المؤمن له بما دفعه من تعويض عن الحريق في الدعاوى التي تكون للمؤمن له قبل من تسبب بفعله في الضرر الذي نجمت عنه مسئولية المؤمن ، ما لم يكن من أحدث الضرر قريبا أو صهرا للمؤمن له ممن يكونون معه في معيشة واحدة أو شخصا يكون المؤمن له مسئولا عن أفعاله.

الشرح

٥٤٦. - حلول المؤمن محل المؤمن له في الرجوع بالتعويض على المسئول :

تنشئ المادة حالة جديدة للحلول القانوني، تضاف إلى الحالات الأخرى المنصوص عليها في المادة ٣٢٦ من التقنين المدني . ومقتضاها أن يحل المؤمن قانونا بما دفعه من تأمين عن الحريق في الدعاوى التي تكون للمؤمن له قبل من تسبب بفعله في الضرر الذي نجمت عنه مسئولية المؤمن .

وقد قصرت المادة دعوى الحلول على حالة التأمين من الحريق ، دون غيرها من حالات التأمين على الأضرار ، فلا يحل المؤمن في التأمين من المسئولية أو من السرقة محل المؤمن له ، ما لم ينص على ذلك صراحة في وثيقة التأمين^(١) .

(١) محمد على عرفه ص ١٩١ - روض الفرج الجزئية ٢٥ مايو سنة

١٩٥٧ المحاماة ٣٧ رقم ٥٦٠ ص ١٣٣٨ .

وقد جاء بمذكرة المشروع التمهيدي أنه :

" والحكم الوارد بالنص يخالف ما جرى عليه القضاء من أن المؤمن لا يحل محل المؤمن عليه قبل من تسبب في الضرر إلا إذا كان قد تنازل عن حقوقه ، سواء في عقد التأمين ذاته ، أو في اتفاق آخر (استئناف مختلط ٢١ فبراير سنة ١٩٣٤ ب ٤٦ ص ١٧٨ ، مجموعة فرونون ، تأمين ن ١٧ ومابعداها) " (١) .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

" إذا كان نص المادة ٧٧١ من القانون المدني قد قرر مبدأ حلول قانوني للمؤمن - قبل المسئول بما دفعه من تعويض وقصره على التأمين من الحريق ... الخ " .

(طعن رقم ١٦٢٢ ، ٢٦٣٩ لسنة ٦٠ ق جلسة

(١٩٩٧/١٢/١١)

٥٤٧- شرطا الحلول القانوني للمؤمن :

يشترط لحلول المؤمن محل المؤمن له في الرجوع على المسئول توافر شرطين هما :

(الشرط الأول) أن يكون المؤمن قد دفع مبلغ التأمين للمؤمن له :

فإذا لم يكن المؤمن قد دفع مبلغ التأمين فعلا للمؤمن له ، فلا

يجوز له الحلول محل المؤمن له في الرجوع على المسئول وقد

(١) مجموعة الأعمال التحضيرية ج ٥ ص ٤٠٧ .

أوضحت المادة صراحة عن ذلك بقولها : " يحل المؤمن قاتونا بما دفعه من تعويض عن الحريق ... الخ " .
وهذا الشرط مما يتعلق بالنظام العام ، فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفه .

غير أن الرجوع على المسئول لا يكون مشروطا بدفع مبلغ التأمين إذا كان يستند إلى حوالة حق ثابتة بوثيقة التأمين .

وفى هذا قضت محكمة النقض بأن :

١- إذا كان الواقع فى الدعوى أن الشركة المؤمنة قد دفعت للمؤمن له مبلغ التأمين الذى استحق عليها الوفاء به بوقوع الخطر المؤمن منه فإن هذا الوفاء من جانبها ليس إلا تنفيذا لالتزامها تجاه المؤمن له فلا مجال مع هذا التأسيس حق شركة التأمين فى الرجوع على الغير الذى تسبب بفعله فى وقوع هذا الخطر على دعوى الحلول ذلك أن رجوع الموفى على المدين بدعوى الحلول يقتضى أن يكون الموفى قد وفى للدائن بالدين المترتب فى ذمة المدين - لا بدين مترتب فى ذمته هو - أما الاستناد إلى أحكام الحوالة فيحول دونه - أن واقعة الدعوى تحكمها فى شأن الحوالة نصيب القانون البدنى القديم الذى جررت فى ظله وثيقة التأمين وإقرار المؤمن له - المتضمن إحلاله للشركة المؤمنة فى حقوقه وتنازله لها عن التعويض المستحق له قبل الغير - وإذ نصت المادة ٣٤٩ منه على أنه لا تنتقل ملكية الديون والحقوق المبيعة ولا يعتبر بيعها متخيجا

إلا إذا رضى المدين بذلك بموجب كتابة - وكان لا يتوفر فى واقعة هذه الدعوى وجود كتابة من المدين تتضمن رضاه بالحوالة - فإنه لا مجال كذلك لإقامة هذا الحق على أساس من الحوالة .

(طعن رقم ٢١٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٩/١/١)

٢- " لا محل لتأسيس حق الشركة المؤمنة فى الرجوع على الغير المسئول عن الحادث على أساس الحلول ذلك أن رجوع المؤمن على المدين بدعوى الحلول يقتضى أن يكون المؤمن قد وفى الدائن بالدين المترتب فى ذمة المدين لا بدين مترتب فى ذمته هو مما لا يتحقق بالنسبة لشركة التأمين إذ أن وفاءها بمبلغ التأمين يستند إلى الالتزام المترتب فى ذمتها للمؤمن له بموجب عقد التأمين " .

(طعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٠)

٣- " إذ كان الثابت أن الطاعة - وهى شركة تأمين - أقامت هذه الدعوى طالبة إلزام المطعون عليها الأولى - بوصفها مسئولة عن الضرر المؤمن منه - بما دفعته للشركة المستأمنة ، واستندت فى مطالبتها إلى شرط الحلول الوارد فى وثيقة التأمين ، وإذ كان هذا الشرط فى حقيقته حوالة حق احتمالى مشروطة بتحقيق الخطر المؤمن منه ، فإنه يكون خاضعا لأحكام حوالة الحق فى القانون المدنى وهى لا تستوجب لانقضاء الحوالة رضاء المدين ، وترتب عليها - بالنسبة للحقوق الشخصية - انتقال الحق المحال به من

المحيل إلى المحال له بمجرد انعقاد العقد . ولما كانت الحوالة الثابتة في وثيقة التأمين قد تمت باتفاق طرفيها عليها ، وكان الخطر المؤمن منه وهو حصول عجز تلف وعوار في الرسالة المؤمن عليها قد وقع فعلا ، فقد زال عن الحق المحال صفته الاحتمالية وأضحى وجوده محققا وانتقل من ثم على شركة التأمين تطاعة ، وإذ كان مؤدى ما سلف أن الحق في الرجوع على المسئول عن الضرر قد انتقل إلى الطاعة بمقتضى الحوالة الثابتة في وثيقة التأمين ، وكان انتقال هذا الحق - على ما سلف القول - غير معلق على الوفاء بالتعويض ، فإن الدعوى تكون قد أقيمت من ذى صفة ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر وانتهى إلى أن الطاعة حين رفعت دعاوها لم يكن لها ثمة حق في رفعها بسبب وفائها للالحق بالتعويض ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون " .

(طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٢/٥/١٩٧٤)

٤- " جرت العادة بأن يحصل المؤمن من المؤمن له - سواء في عقد التأمين أو في اتفاق آخر - على حوالة بحقوق هذا الأخير قبل المسئول فيكون للمؤمن على أساس هذا الحلول الاتفاقى الرجوع بدعوى مباشرة على فاعل الضرر في حدود ما دفعه من تعويض إلى المؤمن له " .

(طعن رقم ١٦٢٢ ، ٢٦٣٩ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢١/١٢/١٩٩٧)

(الشرط الثانى) أن تكون هناك دعوى مسئولية يرجع بها المؤمن له على المسئول ، حتى يمكن تحقق الحلول القانونى .

وذلك بصرف النظر عن كون هذه المسؤولية تقصيرية أو تعاقدية ، فالقانون لا يفرق بين نوعي المسؤولية . وبغير اعتبار أيضا لكون مسؤولية الغير مبنية على خطأ ثابت أو مفترض . وينبنى على ذلك أنه إذا احترق العقار المؤجر ، فإن المادة ٥٨٤ من القانون المدني تقرر مسؤولية المستأجر بناء على خطأ مفترض . فيكون لمؤمن المؤجر الذي دفع التعويض الحق في الحلول قانونا محل المستأمن في دعواه قبل المستأجر ^(١).

٥٤٨- الآثار التي تترتب على الحلول القانوني :

يترتب على الحلول القانوني للمؤمن ما يأتي :

١- يكون للمؤمن الرجوع على المسئول عن الخطر بما دفعه من تأمين للمؤمن له ، ولو كان ما دفعه يقل عن التعويض المقابل قبل المسئول .

٢- إذا كان ما دفعه المؤمن للمؤمن له في حدود التعويض المستحق له ، فلا رجوع للمؤمن له على المسئول ، أما إذا كان أقل فله الرجوع على المسئول بالفرق بين مبلغ التأمين الذي قبضه وبين مقدار التعويض المستحق .

٣- يكون رجوع المؤمن على المسئول على أساس المسؤولية العقدية أو التقصيرية بحسب طبيعة الحق الذي للمؤمن في ذمة المسئول .

(١) محمد علي عرفه ص ١٩٢ - المنهوي ١٤٩٤ - المستشار أنور طلبة ص ٦٣٥ .

ويحتج المسئول المؤمن بنفسه الدفوع التي كان يحتج بها على المؤمن له .

ويتقدم حق المؤمن بانقضاء مدته القانونية وليس بانقضاء ثلاث سنوات كما تتقدم الحقوق الناشئة عن عقد التأمين .

ولا يرجع المؤمن بدعوى الحلول على المسئول فحسب ، بل يرجع أيضا بالدعوى المباشرة التي قد تكون للمؤمن له تجاه مؤمن آخر يكون المسئول قد أمن من مسؤوليته عنده^(١).

٤- إذا بدأ المستأمن بمقاضاة المسئول ، وتم له فعلا قبض التعويض الذي حكم به لصالحه ، فإنه يكون للمؤمن أن يحتج في مواجهته بإصلاح الضرر ، وبالتالي يزول سبب المطالبة بمبلغ التأمين . وبالتالي يزول سبب المطالبة بالتأمين وذلك لأن رفع الدعوى على المؤمن بعد أداء المسئول للتعويض يتعارض مع التطبيق الدقيق للمبدأ الذي يقضى بأن الغاية الوحيدة من التأمين هي إصلاح الضرر^(٢).

٥٤٩- سبب التزام المؤمن بدفع عوض التأمين هو عقد التأمين:
وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :

" خطأ الغير المسئول عن وقوع الحادث ليس هو السبب المباشر لالتزام المؤمن بدفع قيمة التأمين للمؤمن له المضرور من

(١) السهورى ص ١٤٩٦ وما بعدها .

(٢) محمد على عرفه ص ١٩٥ .

هذا الحادث ، وإنما سبب هذا الالتزام هو عقد التأمين ذاته فلو لا قيام ذلك العقد لما التزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين رغم وقوع الحادث . وينبنى على ذلك أنه ليس للمؤمن أن يدعى بأن ضرراً قد حاق به من جراء وفائه بمبلغ التأمين إذ أن هذا الوفاء من جانبه لم يكن إلا تنفيذاً لالتزامه التعاقدى تجاه المؤمن له مقابل الأقساط التى يؤديها له الأخير ، وتنفيذ الالتزام لا يصح اعتباره ضرراً لحق بالملتزم وإذا كان الحادث الذى تسبب الغير فى وقوعه هو الذى يجعل مبلغ التأمين مستحقاً فإن عقد التأمين يقوم على أساس احتمال تحقق الخطر المؤمن منه فى أى وقت وقد كان هذا الاحتمال محل اعتبار المؤمن عند التعاقد . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر مؤسسا حق شركة التأمين فى الرجوع على المسئول عن الضرر بما دفعته للمؤمن له على أساس من المسئولية التقصيرية وتوافر رابطة السببية بين الضرر ووقوع الحادث ، ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢)

٢- " خطأ الغير المسئول عن وقوع الحادث - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس هو السبب المباشر لالتزام المؤمن بدفع قيمة التأمين للمؤمن له المضرور من هذا الحادث حتى يمكن القول بأن رجوع المؤمن على المسئول مؤسس على المسئولية

التقصيرية باعتبار أن المسئول قد تسبب بخطئه الذى تحقق به
الخطر المؤمن منه ضررا للمؤمن رتب ضمان هذا الأخير إذ لا
توجد علاقة سببية مباشرة بين خطأ الغير والضرر الذى تحمله
المؤمن بدفعه التعويض إلى المؤمن له ، بل إن سبب التزام المؤمن
بدفع قيمة التأمين إلى المؤمن له هو عقد التأمين ذاته فلولا قيام هذا
العقد لما التزم بدفع مبلغ التأمين رغم وقوع الحادث وبالتالي فلم
يكن من سبيل لأن يحل المؤمن محل المؤمن له قبل المسئول إلا
عن طريق الحوالة أو الحلول الاتفاقى .

(طعنان رقم ١٦٢٢ ، ٣٦٣٩ لسنة ٦٠ فى جلسة
١٩٩٧/١٢/١١)

٥٥٠ - قيود ترد على حق المؤمن فى الحلول القانونى :

ترد على حق المؤمن فى الحلول القانونى قيود ثلاثة هى :

١- إذا كان من أحدث الضرر قريبا أو صهرا للمؤمن له ممن
يكونون معه فى معيشة واحدة أو شخصا يكون المؤمن له مسئولاً
عن أفعاله .

بعد أن نصت الفقرة الأولى من المادة (٧٧١) فى صدرها على
مبدأ الحلول القانونى للمؤمن قبل من تسبب بفعله فى الضرر الذى
نجمت عنه المسئولية . أردفت " ما لم يكن من أحدث الضرر
قريبا أو صهرا للمؤمن له ممن يكونون معه فى معيشة واحدة ، أو
شخصا يكون المؤمن له مسئولاً عن أفعاله " .

والعلة فى ذلك أن نوى المؤمن له من الأقارب والأصهار ممن يكونون معه فى معيشة واحدة فرض القانون أنهم إذا كانوا قد تسببوا فى الحادث فلن يرجع عليهم المؤمن له بالتعويض لعلاقته الخاصة بهم . فإذا كان ذلك فأولى بالمؤمن ألا يرجع ، أما اتباع المسئول عن أفعالهم ولو لم يقيموا معه فى معيشة واحدة فامتناع المؤمن من الرجوع عليهم ليس بسبب العلاقة الخاصة التى تربطهم به فحسب بل أيضا لأن المؤمن لو رجع عليهم وكانوا معسرين لجاز له الرجوع على المؤمن له باعتباره مسئولا عنهم فيستعيد منه مبلغ التأمين الذى أعطاه إياه .

وأحكام هذا القيد مما يتعلق بالنظام العام ، ومن ثم لايجوز الاتفاق على خلافها .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

" إذ كان نص المادة ٧٧١ من القانون المذنى قد قرر مبدأ حلول قانونى للمؤمن قبل المسئول بما دفعه من تعويض وقصره على التأمين من الحريق فقد أورد بشأن هذا الحل قيداً بما جرى به نص للعبارة الأخيرة منه إذ تقول " ما لم يكن من أحدث للضرر قريبا أو صهرا للمؤمن له ممن يكونون معه فى معيشة واحدة ، أو شخصا يكون المؤمن له مسئولا عن أفعاله " وذلك لأن نوى المؤمن له من الأقارب والأصهار ممن يكونون معه فى معيشة واحدة

فرض القانون أنهم إذا كانوا قد تسببوا فى الحادث فلن يرجع عليهم المؤمن له بالتعويض لعلاقته الخاصة بهم ، فإذا كان ذلك فأولى بالمؤمن ألا يرجع . أما أتباعه المسئول عن أفعالهم ولو لم يقيموا معه فى معيشة واحدة فامتناع المؤمن من الرجوع عليهم ليس بسبب العلاقة الخاصة التى تربطهم به فحسب بل أيضا لأن المؤمن لو رجع عليهم وكانوا معسرين لجاز له الرجوع على المؤمن له باعتباره مسئولاً عنهم فيستعيد منه مبلغ التأمين الذى أعطاه إياه ، وهذا القيد المشار إليه وإن ورد فى القانون بشأن الحلول القانونى فى التأمين من الحريق وهو من النظام العام للاعتبارات التى بنى عليها فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفه ، فإنه ينسحب كذلك - وبطريق القياس - على الحلول الاتفاقى لتساوى صورتى الحلول فى علة هذا الحكم وإذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى - على أساس المسئولية التقصيرية - للشركة المطعون ضدها الأولى وبناء على الحلول الاتفاقى - على مورث الطاعنين تابع البنك المؤمن له بما كانت قد دفعته من تعويض إلى هذا البنك مع أن علاقة تبعيته له تحول دون هذا الرجوع - على ما سلف بيانه - فإنه يكون قد خالف أحكام القانون فى أساس الرجوع وأحكامه " .

(طعن رقم ١٦٢٢ ، ٣٦٣٩ لسنة ٦٠ ق جلسة

(١٩٧٧/١٢/١١)

ولكن قد يحدث أن يكون من تحققت مسؤوليته من ذوى المؤمن وأتباعه مؤمنا على نفسه من هذه المسؤولية ، فيجوز فى هذه الحالة للمؤمن له أن يرجع على مؤمن المسؤولية ، ومن ثم يجوز للمؤمن الأول أن يرجع على هذا المؤمن الأخير^(١) .

(القيد الثانى) أن يصبح حلول المؤمن محل المؤمن له متعذرا بسبب راجع إلى المؤمن له .

مثل ذلك أن يقر المؤمن له - فى غير الحدود المرسومة قانونا- للمسئول بعدم المسؤولية أو يبرئ ذمته منها أو يصلحه دون موافقة المؤمن .

(القيد الثالث) أن ينزل المؤمن عن حقه فى الحلول :

ويستوى أن يكون هذا النزول عاما قبل وقوع الخطر ، بإدراجه فى وثيقة التأمين ، أو يكون بعد وقوع الخطر . ويجب تفسير هذا النزول تفسيراً ضيقاً ، فيكون قاصراً على الخطر الذى نزل عنه وعلى الأشخاص الذين نزل المؤمن عن الحلول لصالحهم .

وإذا لم يستخلص من الظروف أن هذا النزول يشمل مسؤولية الغير عن الخطر ، فإنه يكون للمؤمن له حقه فى الرجوع على المسئول .

(١) السنهورى ص ١٤٩٨ .

**دراسة لأهم المشكلات العملية فى القانون
رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى
من المسؤولية المدنية الناشئة
عن حوادث السيارات**

٥٥١- الصفة الإجبارية لهذا التأمين :

تنص المادة ١١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار
قانون المرور (المعدل) على أن : " يشترط للترخيص بتسيير
المركبة ما يأتى :

.....

٢- التأمين من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث المركبة
مدة الترخيص طبقا للقانون الخاص بذلك .

٣- الخ " .

والقانون الذى ينظم التأمين من هذه المسؤولية هو القانون رقم
٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية
الناشئة من حوادث السيارات .

وقد نصت الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون الأخير
على أن :

" يلتزم المؤمن بتغطية للمسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو
عن أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من جوارى للسيارات إذا

وقعت فى جمهورية مصر وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ... الخ .
ومعنى هذا أن هذا للتأمين إجبارى ، وشرط من شروط الترخيص بتسيير المركبة .

وفى هذا قضت محكمة النقض بأن :

١- " التأمين الذى يعقده مالك السيارة إعمالا لحكم المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ليس تأمينا اختياريا يعقده المالك بقصد تأمين نفسه من المسؤولية من حوادث سيارته الناشئة عن خطئه أو خطأ من يسأل عن عملهم ، ولكنه تأمين إجبارى فرضه المشرع بموجب تلك المادة على كل من يطلب ترخيصا لسيارة و استهدف به حماية المضرور وضمان حصوله على حقه فى التعويض للجابر للضرر الذى وقع عليه مهما بلغت قيمة هذا التعويض " .

(طعن رقم ٥١٣ لسنة ٤٦ فى جلسة ١٩٨٠/٦/٣)

٢- " لايجوز التصل من أحكام قانون التأمين الإجبارى أو الإعفاء من الخضوع له كما لايجوز الاتفاق بأى حال من الأحوال على حكم مخالف للقانون يكون فيه ضرر بالمؤمن له أو بالمضرور أو ابتصاص من حقوق أيهما ومنعاً من إدراج شرط أو تقرير جزاء لم ينص عليه القانون فقد مد المشرع على المتعاقدين حريتهما فى

شروط التعاقد وإلزامهما بأن يكون عقد التأمين وفقاً لنموذج يعتمد عليه وزير المالية والاقتصاد بالاتفاق مع وزير الداخلية ، وأنه لايجوز أن تتضمن وثيقة التأمين الإلجبارى أى غطاء إضافى فالأخطار الإضافية لايجوز التأمين عنها إلا بموجب وثيقة تكميلية . ويترتب على ذلك أن تكون أحكام قانون التأمين الإلجبارى وكذلك وثيقة التأمين النموذجية الصادرة تنفيذاً للمادة الثانية من قانون التأمين الإلجبارى رقم ١٩٥٥/٦٥٢ الصادر بقرار وزير الاقتصاد رقم ١٩٥٥/١٥٢ يكونا متعلقين بالنظام العام " .

(طعن رقم ٥٠٧٥ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٧/٣/١٩)

٣- " أحكام التأمين الإلجبارى من القواعد المتعلقة بالنظام العام " .

(طعن رقم ٣٢٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٣/٣/٢٦)

٥٥٢- الأشخاص الملزمون بالتأمين :

أولاً : مالك السيارة :

تنص المادة العاشرة من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور الواردة بالفصل الأول من الباب الثانى الخاص برخص تسير مركبات النقل السريع على أنه :

" يقدم طلب الترخيص من مالك المركبة أو نائبه إلى قسم المرور المختص مرفقاً به المستندات المثبتة لشخصيته وصفته وملكية المركبة ... الخ " .

وتنص المادة ١١ من القانون على أن : " يشترط للترخيص بتسيير المركبة ما يأتي :

.....

(٢) التأمين من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث المركبة مدة الترخيص طبقا للقانون الخاص بذلك ... " ، كما تنص المادة ٤٤ الواردة في الفصل الأول من الباب الثالث والخاص برخص تسيير مركبات النقل البطيء (المستبدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠) " على أن :

(١) يشترط للترخيص لمركبات النقل البطيء ما يأتي :

.....

(٢) التأمين من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث المركبة بالنسبة لأنواع المركبات التي يحددها المحافظ المختص بقرار منه الخ ."

وبالرابط بين هذه النصوص ، يبين أن الملزم بتقديم وثيقة التأمين هو مالك السيارة وله أن يفعل هذا بنفسه أو بوكيل عنه .

٥٥٣ - الوثيقة في حالة نقل ملكية المركبة :

تنص المادة (١٩) من قانون المرور على أنه : " على المرخص له في حالة نقل ملكية المركبة إخطار قسم المرور المختص بذلك ، ويرفق بإخطاره سندا مقبولا في إثبات نقل الملكية طبقا للمادة ١٠ من هذا القانون ، وعلى المالك الجديد أن يطلب نقل

القيد باسمه ، وأن يتم الإخطار واستيفاء جميع إجراءات نقل القيد خلال ثلاثين يوما من اليوم التالي لتاريخ صيرورة السند الناقل للملكية مقبولا في حكم المادة ١٠ من هذا القانون ، وإلا اعتبرت الرخصة ملغاة من اليوم التالي لانتهاء هذه المدة ، ولايجوز نقل القيد إلا بعد أداء الضرائب والرسوم المستحقة عن المركبة وكذلك الوفاء بالغرامات المحكوم بها لمخالفة أحكام هذا القانون عن المدة من آخر ترخيص حتى تاريخ نقل القيد .

ويظل المقيدة باسمه المركبة مسئولا بالتضامن مع المالك الجديد عن تنفيذ أحكام هذا القانون حتى تاريخ نقل الملكية أو إلى أن تُرد اللوحات المعدنية للمركبة إلى قسم من أقسام المرور .
وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات نقل القيد والمستندات اللازمة لذلك " .

وتنص المادة العاشرة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ على أنه :

" في تطبيق أحكام المادة ١٢ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ (المادة ١٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ الآن) يجب على المتنازل إليه أن يشفع بطلب نقل قيد السيارة ، عقد نقل ملكية السيارة والرخصة ووثيقة تأمين جديدة تتفق مدتها وأحكام المادة ٤ المتقدمة الذكر " .

وبدل ظاهر المادة الأخيرة أن المشرع يوجب على المتنازل إليه

عن ملكية السيارة أن يقدم وثيقة تأمين جديدة ، ولو كانت مدة وثيقة التأمين المقدمة من المالك لم تنته بعد^(١) .

غير أن محكمة النقض ذهبت في حكم حديث لها إلى أن المتنازل إليه يعد خلفا خاصا للبائع ، فتنتقل إليه وثيقة التأمين التي قدمها المالك عند الترخيص بالسيارة باعتبارها من ملحقات الشيء الذي انتقل إلى الخلف .

إذ قُضت بأن :

" لما كانت ملكية السيارة - بحسابها منقولا معينا بالذات - تنتقل بمجرد العقد ، سواء فيما بين المتعاقدين أو بالنسبة إلى الغير ، بما مؤداه أن المشتري يخلف البائع في وثيقة التأمين باعتبارها من ملحقات الشيء الذي ينتقل معه إلى الخلف الخاص ، ولا يغير من هذا النظر ما أوجبه قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته على المالك الجديد للمركبة من أن يبادر خلال مهلة محددة إلى طلب نقل القيد باسمه مع ما يقتضيه هذا القيد من إصدار وثيقة تأمين جديدة باسمه ، ذلك أن مفاد نصوص المواد ٢ ، ١٠ ، ١١ ، ١٩ من ذات القانون ، أن المشرع لم يخرج في شأن انتقال ملكية السيارة عن القواعد العامة في القانون المدني ، وأن كل ما رتبته

(١) راجع الدكتور سعد واصف شرح قانون التأمين الإجباري من المسؤولية عن حوادث السيارات ١٩٦٢/١٩٦٣ ص ٣١ .

على عدم تنفيذ المشتري للالتزام المشار إليه آنفاً ، أن يظل هو والبائع المقيدة باسمه السيارة ، مسئولين بالتضامن عن تنفيذ أحكام قانون المرور حتى تاريخ نقل القيد أورد اللوحات المعدنية " .

(طعن رقم ٢٤٤٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٨/١٢/٣٠)

ثانياً : المزاوون لصناعة المركبات أو الاتجار فيها أو استيرادها أو إصلاحها :

تنص المادة ٢٥ من قانون المرور (مستبدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩) على أنه :

" يجوز منح رخص ولوحات معدنية تجارية لمن يزاولون صناعة المركبات أو الاتجار فيها أو استيرادها أو إصلاحها ، متى كان الطالب مقيداً بهذه الصفة فى السجل التجارى ، وكذا للأشخاص الاعتبارية العامة التى تمارس وفقاً لنظمها إحدى هذه العمليات للغير ... الخ " .

ومن ثم فطالما أجاز القانون لمن يزاولون صناعة المركبات أو الاتجار فيها أو استيرادها أو إصلاحها ، وكذلك للأشخاص الاعتبارية العامة التى تمارس وفقاً لنظمها إحدى العمليات السابقة الترخيص لهم بالسيارات ، فإنه يكون واجباً عليهم ومن شروط الترخيص تقديم وثيقة تأمين .

كما أجازت المادة ٢٦ من القانون منح رخص ولوحات معدنية

مؤقتة بعد أداء الضرائب والرسوم المقررة فى هذا القانون وذلك فى الحالات الواردة فى المادة السابقة لمن ليس لهم حق الحصول على رخص تجارية ... الخ - وفى هذه الحالة يجب على هؤلاء تقديم وثيقة تأمين تغطى مدة الرخصة .

٥٥٤ - العمل بقانون المرور الملغى رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ :

تحيل نصوص قانون التأمين الإجبارى ، فى أكثر من موضع فيما يتعلق ببيان حالات الاستفادة من مظلة هذا التأمين ، إلى قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ .

فقد نصت المادة (٥) من قانون التأمين الإجبارى على أن :
" يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارة إذا وقعت فى جمهورية مصر وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ويكون للترام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته ، ويؤدى للمؤمن مبلغ التعويض إلى صاحب الحق فيه .

وتخضع دعوى المضرور قبل المؤمن للتقادم المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى ."

وتنص المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور على أنه : " إذا أثبت الفحص الفنى

صلاحية السيارة فعلى الطالب أن يقدم وثيقة تأمين من حوادث السيارة عن مدة الترخيص صادرة من إحدى هيئات التأمين التى تزاول عمليات التأمين بمصر .

ويجب أن يغطى التأمين المسؤولية المدنية عن الإصابات التى تقع للأشخاص وأن يكون التأمين بقيمة غير محددة .

ويكون التأمين فى السيارة الخاصة والموتوسيكل لصالح الغير دون الركاب وللباقى أنواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها الخ " .

ويقضى نص الشرط الأول من وثيقة التأمين المطابقة للنموذج الملحق بقرار وزير المالية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات على أن يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التى تقع فى جمهورية مصر من السيارة المثبتة بياناتها فى هذه الوثيقة وذلك عن مدة سريانها . ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أيا كان نوعها ولصالح الركاب أيضا من حوادث السيارات الآتية :

(أ) سيارة الأجرة ، وتحت الطلب ونقل الموتى .

(ب) سيارات النقل العام للركاب والمركبات المقطورة الملحقة بها .

(ج) سيارات النقل الخاص للركاب المخصصة لنقل تلاميذ المدارس أو لنقل موظفي وعمال الشركات والهيئات والسيارات السياحية .

(د) سيارات الإسعاف والمستشفيات .

(هـ) سيارات النقل ، فيما يختص بالراكبين المصرح بركوبهما طبقا للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ مالم يشملها التأمين المنصوص عليه في القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ ، ٨٩ لسنة ١٩٥٠ ، ١١٧ لسنة ١٩٥٠ .

ولا يغطي التأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه وقت الحادث إذا كانوا من غير ركبها أيا كانت السيارة أو كانوا من ركاب السيارة الواردة بالفقرة (أ) .

ويعتبر الشخص راكبا سواء أكان في داخل السيارة أو صاعدا إليها أو نازلا منها . ولا يشمل التأمين عمال السيارة المثبتة بياناتها في هذه الوثيقة .

إلا أن قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ - الذي يحيل قانون التأمين الإجبارى إلى أحكامه - ألغى بقانون المرور الجديد رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ دون أن يتضمن النصوص المحال إليها أو أى عبارة تقيد فى تحديد المسؤولية من الضمان الناشئ عن التأمين الإجبارى .

إلا أن الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية بمحكمة النقض ومن بعدها المحكمة الدستورية العليا ذهبتا إلى أن القانون حينما يحدد نطاق بعض أحكامه بالإحالة إلى بيان محدد في قانون آخر فإنه يكون قد ألحق هذا البيان ضمن أحكامه فيضحي جزءا منه يسرى دون توقف على سريان القانون الآخر الذي ورد به ذلك البيان أصلا .

ومن ثم فإن الإحالة الواردة بقانون التأمين الإجبارى إلى المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن تحديد المستفيدين لا تتأثر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ .

إن قضت الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية بتاريخ ١٩٩١/١/٣١ فى الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٥٨ ق بأن :

" حينما يحدد القانون نطاق بعض أحكامه بالإحالة إلى بيان محدد بعينه فى قانون آخر ، فإنه يكون قد ألحق هذا البيان ضمن أحكامه فيضحي جزءا منه يسرى بسريانه دون توقف على استمرار القانون الآخر الذى ورد به ذلك البيان أصلا ، وكانت المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى على السيارات قد ألحقت فى تحديد من يشملهم إلى الأحوال المنصوص عليها فى المادة السادسة من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ فإن إلغاء هذا القانون بقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ لا أثر له على

اعتبار البيان الوارد بتلك المادة جزءا من المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ يسرى بسريانها دون توقف على بقاء العمل بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ .

كما قضت المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٩ فسى الطعن رقم ٥٦ لسنة ٢٢ قضائية " دستورية " بأن :

" ومؤدى ما تقدم أن قانون التأمين الإجبارى على السيارات رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ حينما أحال إلى البيان الوارد بنص المادة (٦) فإنه قصد إلحاق هذا البيان بأحكامه ، منتزعا إياه من إطاره التشريعى الخاص بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، جاعلا منه لبنة من بنيانه ، متدمجا فيه خاضعا لما يخضع له باقى القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، إذ كان ذلك وكان القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ لم يتعرض بالإلغاء أو التعديل لنص المادة (٥) من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، فإن هذا النص بكامل أجزائه بما فى ذلك البيان الذى ألحق به من نص المادة (٦) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ يكون قائما وساريا ويقبل أن يرد على حكمه الطعن بعدم الدستورية " .

٥٥٥ - الأشخاص الذى يفيدون من التأمين الإجبارى :

المقصود بالأشخاص الذين يفيدون من التأمين الإجبارى ، المضرورون الذين يغطى التأمين الأضرار التى تلحق بهم ويلتزم المؤمن بتعويضهم .

ونعرض لهؤلاء الأشخاص فيما يلى :

٥٥٦. أولاً : التأمين على السيارة الخاصة والموتوسيكل :

المقصود بالسيارة الخاصة ، السيارة المعدة للاستعمال الشخصي (م ١/٤ من قانون المرور ٦٦ لسنة ١٩٧٣) .
والموتوسيكل هو مركبة ذات محرك آلى تسير به عجلتان ، أو ثلاثة ولا يكون تصميمها على شكل السيارة ومعد لنقل الأشخاص أو الأشياء ، وقد يلحق بها صندوق (م ٧ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ محلة بالقانون ١٥٥ لسنة ١٩٩٩) .

وقد نصت المادة السادسة من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ على أن يكون التأمين فى السيارة الخاصة والموتوسيكل لصالح الغير دون الركاب .

وقد عرفت المادة (١٣) من قانون التأمين الإلجبارى الركاب بقولها أنه : " لا يعتبر الشخص من الركاب المشار إليهم فى تلك المادة إلا إذا كان راكبا فى سيارة من السيارات المعدة لنقل الركاب وفقا لأحكام هذا القانون ويعتبر الشخص راكبا سواء كان فى داخل السيارة أو صاعدا إليها أو نازلا منها " .

وبرى الفقه أن تعريف الراكب فى السيارة الخاصة لا يختلف عن تعريفه الذى أورده القانون وهو بصدد تعريف الراكب فى سيارات نقل الركاب وعلى ذلك فكل من لا يعتبر راكبا طبقا لهذا التعريف ، يعتبر من الغير الذى يمتد إليه قانون التأمين الإلجبارى ، فيسرى عليه (١) .

غير أن المحكمة الدستورية العليا قضت بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٩
فى القضية رقم ٥٦ لسنة ٢٢ قضائية دستورية^(١) بعدم دستورية

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٥ (تابع) فى ٢٠ يونيو سنة ٢٠٠٢ وننشر
الحكم كاملا فيما يلى :

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم الأحد ٩ يونيو سنة ٢٠٠٢ م الموافق ٢٨
ربيع الأول سنة ١٤٢٣ هـ .

برئاسة السيد المستشار الدكتور/ محمد فتحى نجيب ... رئيس المحكمة.
وعضوية السادة المستشارين / عبد الرحمن نصير وماهر البحيرى
ومحمد على سيف الدين وعدلى محمود منصور ومحمد عبد القادر عبد
الله وعلى عوض محمد صالح .

وحضور السيد المستشار/ سعيد مرعى عمرو .. رئيس هيئة المفوضين .
وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن أمين السر .

أصول الحكم الآتى :

فى القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٥٦ لسنة ٢٢
قضائية "دستورية" .

المقامة من :

- ١- السيدة / منتهى محمد على .
- ٢- السيد / السيد أحمد على التلبانى .
- ٣- السيد / حسام السيد أحمد على التلبانى .
- ٤- السيدة / هناء السيد أحمد على التلبانى .
- ٥- السيدة / هبة السيد أحمد على التلبانى .

ضد

- ١- السيد رئيس الجمهورية .
- ٢- السيد رئيس مجلس الوزراء .
- ٣- السيد / هانى عونى عياد .
- ٤- السيد رئيس مجلس إدارة شركة مصر للتأمين .

الإجراءات

بتاريخ الثامن من مارس سنة ٢٠٠٠ أودع المدعون قلم كتاب المحكمة صحيفة الدعوى الماثلة ، طالبين الحكم بعدم دستورية ما تضمنته المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات من قصر التأمين فى السيارة الخاصة على الغير دون الركاب .

قدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها أصلياً للحكم بعدم قبول الدعوى واحتياطياً برفضها .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة حيث قررت المحكمة بجلسة ٢٠٠٢/٤/١٤ حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٠٠٢/٦/٩ .

وصرحت لهيئة قضايا الدولة بتقديم مذكرات خلال أسبوعين .

وبتاريخ ٢٠٠٢/٤/٢٤ تقدمت هيئة قضايا الدولة بمذكرة دفعت فيها بعدم قبول الدعوى لعدم اتصالها بالمحكمة وفقاً للأوضاع المنصوص عليها فى قانونها .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة :

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - نتحصل فى أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ١٣١٢ لسنة

١٩٩٩ مدنى ، أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد المدعى عليه الثالث وآخرين ، طالبين الحكم بإلزامهم متضامتين بأن يؤدوا لهم مبلغ مليون جنيه ، تعويضاً مادياً وأدبياً وموروثاً عن وفاة مورثهم المرحوم الدكتور / حاتم السيد التلبانى . وقالوا بياناً لدعواهم ، أن المدعى عليه الثالث كان قد تسبب فى وفاة مورثهم إثر حادث تصادم السيارة الخاصة التى كانا يستقلانها بقيادة الأول ، وقد قيدت ضده الجنحة رقم ٠٣١٣ لسنة ١٩٩٧ ، قضى فيها بتقريمه مائتى جنيه والمصروفات ، وتعويض مؤقت قدره ٥٠٢ جنيه ، وتأيد الحكم استئنافياً ، وإذ ثبت خطأ المدعى عليه الثالث ، مما ألحق بالمدعين ضرراً يستوجب تعويضهم ، فقد أقاموا تلك الدعوى طالبين الحكم لهم بطلباتهم آنفة البيان . وبجلسة ١٩٩٩/٧/٣١ قضت محكمة الموضوع بإلزام المدعى عليهما الثالث والرابع بأن يؤديا بالتضام إلى للمدعين الأول والثانى مبلغ خمسة عشر ألف جنيه يقسم بالسوية بينهما ، ومبلغ ثلاثة آلاف جنيه لكل واحد من باقى المدعين تعويضاً أدبياً ، وبأن يؤديا إلى المدعين الأول والثانى مبلغ تسعة آلاف جنيه تعويضاً موروثاً يقسم بينهما حسب الفريضة الشرعية على أن يخصم من المبلغ المقضى به مبلغ ٥٠١ جنيه قيمة للتعويض المؤقت . وإذ لم يرتض المدعون ، والمدعى عليهما الثالث والرابع هذا القضاء فقد أقاموا الاستئنافات أرقام ١٣٢١٨ ، ١٢٦٨٣ ، ١٣٤٨١ لسنة ١١٦ قضائية على التوالى طعناً عليه أمام محكمة استئناف القاهرة التى قررت ضمهم نظرهم معاً وليصدر فيهم حكم واحد ، وأثناء نظرهم دفعت المدعى عليها الرابعة بأن قانون التأمين الإجبارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ لا يغطى المسؤولية المدنية عن الإصابات التى تحدث لركاب السيارة الخاصة ، فدفع المدعون بعدم دستورية هذا النص ، وإذ قدرت محكمة الاستئناف جدية

دفعهم ، وصرحت لهم بإقامة الدعوى الدستورية ، فقد أقاموا الدعوى الماثلة .

وحيث إن هيئة قضايا الدولة دفعت بعدم قبول الدعوى الماثلة من وجهين ، أولهما عدم اتصالها بالمحكمة وفقاً للأوضاع المنصوص عليها في قانونها ، ذلك أن الدعوى الماثلة ما هي إلا طلب تفسير لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ على نحو يسمح بأن يلحق بهذا النص ، البيان الولد بالمادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ على الرغم من إلغائه ، وصولاً إلى القضاء بعدم دستوريته ، الأمر الذي يعنى أن طلب الفصل في دستورية النص الطعين وطلب تفسيره مطروحان في الدعوى الماثلة ، وإذ قدم طلب التفسير عن غير الطريق التي حددته المادة (٣٣) من قانون المحكمة الدستورية العليا ، فإنه يكون غير مقبول . وثانيهما : أن المدعين ليس لهم مصلحة شخصية في إبطال النص الطعين ، ذلك أن المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات قد خلت من بيان الحالات التي يلتزم فيها المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تنتج عن حوادث السيارات ، وأحالت في ذلك إلى المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ، وإذ ألغى القانون الأخير برمته اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور فإن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات الخاصة أضحت غير محددة بنطاق معين وأصبح التزام المؤمن شاملاً تغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو الإصابة البدنية التي تلحق أى شخص متى نتجت عن حادثة سيارة خاصة داخل جمهورية مصر العربية سواء كان من ركابها أو من الغير .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أن مناط استتفاض ولاية هذه المحكمة بالرقابة على دستورية القوانين واللوائح ، هو ادعاء تعارض بين نص تشريعي وحكم في الدستور وحتى تستظهر هذه المحكمة قيام هذا التعارض أو انتفاءه ، فإن الأمر يقتضى منها تحديداً لماهية النص المدعى مخالفته للدستور فإن كانت عبارة النص واضحة لا لبس فيها تصدت لمراقبة دستوريته بحالته ، وإن كان النص قد لحق بعبارته ثمة غموض ، فإن المحكمة تستعين على تحديد ماهيته بتفسيرها إياه ، حتى تتمكن من إعطاء النص مدلوله القانوني الصحيح الذى يدفع به إلى نطاق الرقابة الدستورية عليه ، والمحكمة إذ تفسر النص فى هذا الإطار ، فإنها تفسره فى إطار يغاير ويتمايز عن مباشرتها لاختصاصها بالتفسير التشريعي الملزم المنصوص عليه فى المادة (٢٦) من قانونها ، إذ كان ذلك وكان المقرر أن هذه المحكمة بما لها من هيمنة على الدعوى ، هى التى تعطىها وصفها الحق ، وتكييفها القانوني الصحيح ، وكان البين من الأوراق أن طلبات المدعين فيها تتمثل فى الحكم بعدم دستورية ما تضمنه نص المادة (٥) من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من قصر التأمين فى السيارة الخاصة على الغير دون الركاب ، تأسيساً على مخالفة هذا النص لمبدأ المساواة المنصوص عليه فى المادة (٤٠) من الدستور ، فإن دعوام تقو طعناً بعدم دستورية هذا النص ، ويصبح الدفع بعدم قبولها- قولاً بأنها فى حقيقتها طلباً لتفسير - خليقاً بالرفض .

وحيث إن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المصلحة الشخصية المباشرة تعد شرطاً لقبول الدعوى الدستورية ، ومناطقها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة فى الدعوى الموضوعية ، وذلك بأن يكون الحكم فى المسألة الدستورية لازماً للفصل فى الطلبات الموضوعية

المرتبطة بها المطروحة على محكمة الموضوع . متى كان ذلك ، وكان النزاع الموضوعي يتعلق بطلب المدعين تعويضهم عن الأضرار التي لحقت بمورثهم نتيجة حادث تصادم السيارة الخاصة التي كان يملكها مرافقاً لقائدها ، وقد دفعت المدعى عليها الرابعة (شركة التأمين) الدعوى بأن المادة (٥) من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري لا تغطي المسؤولية المدنية عن الإصابات التي تحدث لركاب السيارة الخاصة ، فقد أصبح للمدعين مصلحة شخصية ومباشرة في الطعن بعدم دستورية هذا النص فيما تضمنه من قصر التأمين في السيارة الخاصة على الغير دون الركاب ، باعتبار أنه يمثل العقبة القانونية في امتداد مظلة التأمين لتشمل ركاب السيارة الخاصة .

وحيث إن المادة (٥) من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات تنص على أن (يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارة إذا وقعت في جمهورية مصر وذلك في الأحوال المنصوص عليها في المادة (٦) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائياً من تعويض مهما بلغت قيمته ، ويؤدى المؤمن مبلغ التعويض إلى صاحب الحق فيه .

وتخضع دعوى المضرور قبل المؤمن للتقادم المنصوص عليه في المادة (٧٥٢) من القانون المدني) .

وتنص المادة (٦) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور على أن (إذا أثبت الفحص الفني صلاحية السيارة فعلى الطالب أن يقدم وثيقة تأمين من حوادث السيارة عن مدة للترخيص صادرة من إحدى هيئات التأمين التي ترأول عمليات التأمين بمصر .

ويجب أن يغطي التأمين المسؤولية المدنية عن الإصابات التي تقع للأشخاص وأن يكون للتأمين بقيمة غير محدودة .

ويكون التأمين في السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح الغير دون الركاب ولباقى أنواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها ..) .

وحيث إن المادة (٥) من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه ، قضت بالتزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن وفاة أى شخص أو إصابته فى بدنه متى كان ذلك ناتجاً عن إحدى حوادث السيارات التى تقع داخل البلاد ، وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة (٦) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور . وقد أوردت المادة (٦) من القانون الأخير الأحوال التى يغطي فيها التأمين المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات ، وفردت فى ذلك بين نوعين من السيارات الأولى السيارات والموتوسيكلات الخاصة والتى أوجب أن يكون التأمين فيها لصالح الغير دون الركاب ، والثانية باقى أنواع السيارات ويكون التأمين فيها لصالح الغير والركاب ومؤدى ما تقدم أن قانون التأمين الإجبارى على السيارات رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ حينما أحال إلى البيان الوارد بنص المادة (٦) فإنه قصد إلى إلحاق هذا البيان بأحكامه ، منتزعا إياه من إطاره التشريعى الخاص بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، جاعلا منه لبنة من بنيانه ، مندمجا فيه خاضعا لما تخضع له باقى أحكام القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، إذ كان ذلك وكان القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ لم يتعرض بالإلغاء أو التعديل لنص المادة (٥) من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، فإن هذا النص بكامل أجزائه بما فى ذلك البيان الذى ألحق به من نص المادة (٦) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ يكون قائما وساريا ويقبل أن يرد على حكمه الطعن بعدم الدستورية .

وحيث إن المدعين ينعون على نص المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه - بعد أن أصبح البيان المحدد الوارد بالمادة (٦) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ جزءاً لا يتجزأ منه - أنه إذ يقضى بعدم شمول مظلة التأمين ركاب السيارة الخاصة به فإنه يكون قد أحدث تمييزاً لا يستند إلى أسس موضوعية بين ركاب السيارة الخاصة وركاب باقى أنواع السيارات ، بالمخالفة لحكم المادة ٤٠ من الدستور .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن مبدأ المساواة أمام القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يستهدف حماية حقوق المواطنين وحرياتهم فى مواجهة صور التمييز التى تتأل منها أو تقيد ممارستها ، وهو بذلك يعد وسيلة لتقرير الحماية القانونية المتكافئة التى لا يقتصر تطبيقها على الحقوق والحريات العامة المنصوص عليها فى الدستور ، بل ينسحب مجال أعمالها إلى الحقوق التى يقرها القانون العادى ويكون مصدراً لها . ومن ثم فلا يجوز للقانون أن يقيم تمييزاً غير مبرر تتناظر به المراكز القانونية التى تتماثل عناصرها . إذا كان ذلك ، وكان النص الطعين قد مايز بين فئتين من ركاب السيارات ، إحداهما فئة ركاب السيارات الخاصة ، وأخرى فئة ركاب باقى أنواع السيارات بأن لخص الفئة الأخيرة بمعاملة تأمينية متميزة تتمثل فى شمول مظلة التأمين لركاب هذا النوع ، فى حين حجب عن الفئة الأولى هذه الميزة ، حال أن جميع هؤلاء للركاب فى مركز قانونى متماثل ، فهم جميعاً ينطبق فى شأنهم وصف الركاب ، كما أنهم ليسوا طرفاً فى عقد التأمين المبرم بين شركة التأمين ومالك السيارة ، وهم

المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإلجائى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات فيما تضمنه من قصر آثار عقد التأمين فى شأن السيارات الخاصة على الغير دون الركاب .

وبذلك أصبح يفيد من التأمين على الإلجائى على السيارة الخاصة الركاب والغير على حد سواء .

يتحدون فى عدم مسئوليتهم عن وقوع الحادث ، كما يتحدون فى أن أضراراً لحقت بهم من جرأته ، وكان يلزم ضماناً للتكافؤ فى الحقوق بين هاتين الفئتين أن تنظمها قاعدة موحدة لا تقيم فى مجال تطبيقها تمييزاً بين المخاطبين بها . وإذ أقام النص الطعين ذلك التمييز التحكمى بين هاتين الفئتين فإنه يكون مناقضاً للمساواة التى فرضتها المادة (٤٠) من الدستور .

فلهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإلجائى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات فيما تضمنته من قصر آثار عقد التأمين فى شأن السيارات الخاصة على الغير دون الركاب ، ولزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

أمين المر رئيس المحكمة

وقد قضت محكمة النقض بأن :

" لما كانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت فى القضية رقم ٥٦ لسنة ٢٢ ق دستورية فى ٢٠٠٢/٦/٩ بعدم دستورية نص المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات فيما تضمنه من قصر آثار عقد التأمين فى شأن السيارات الخاصة على الغير دون الركاب ، مما يتعين معه على المحاكم باختلاف أنواعها ودرجاتها أن تمتنع - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - عن تطبيقه على الوقائع والمراكز القانونية المطروحة عليها حتى ولو كانت سابقة على صدور هذا الحكم بعدم الدستورية باعتباره قضاء كاشفا عن عيب لحق للنص منذ نشأته بما ينفى صلاحيته لترتيب أى أثر من تاريخ نفاذ النص عدا ما استثناه المشرع أو حدد له الحكم تاريخا آخر مما مؤداه زوال الأساس القانونى الذى تستند عليه الطاعة من قصور أحكام التأمين الإجبارى عن تغطية راكبى السيارات الخاصة " .

(طعن رقم ٤٧٢٨ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠٣/٦/٢٢)

وبجلسة ٦ يونيه سنة ٢٠٠٤ قضت المحكمة الدستورية العليا

فى القضية رقم ٢٣٥ لسنة ٢٥ قضائية " دستورية " (١) بعدم دستورية المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسئولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات فيما تضمنه من قصر آثار عقد التأمين فى شأن الموتوسيكلات الخاصة على الغير دون الركاب . فأصبح التأمين فى الموتوسيكل يشمل ركاب الموتوسيكل الخاص والغير على السواء .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٦ تابع (ب) فى ٢٤ يونيه سنة ٢٠٠٤ - وننشر الحكم كاملا فيما يلى :

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا

بالجاسة العلنية المنعقدة يوم الأحد ٦ يونيه سنة ٢٠٠٤ م ، الموافق ١٨ ربيع الآخر سنة ١٤٢٥ هـ .

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مرعى رئيس المحكمة .
وعضوية السادة المستشارين : حمدى محمد على ومهاجر البحيرى
ومحمد على سيف الدين ومحمد عبد القادر عبد الله وعلى عوض
محمد صالح والدكتور / عادل عمر شريف .

وحضور السيد المستشار / نجيب جمال الدين علما

رئيس هيئة المفوضين

وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن

أمين السر

أصول الحكم الآتى :

فى القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٢٣٥ لسنة ٢٥ قضائية " دستورية " بعد أن أحالت محكمة بنى سويف الابتدائية ملف الدعوى رقم ٢٢٦ لسنة ٢٠٠٣ قضائية .

المقامة من :

السيد / عبد الخالق إبراهيم على سليمان .

ضد :

١- السيد رئيس مجلس إدارة شركة التأمين الأهلية .

٢- السيد رئيس مجلس الوزراء .

الإجراءات :

بتاريخ الثاني عشر من أغسطس سنة ٢٠٠٣ ، ورد إلى قلم كتاب المحكمة ملف الدعوى رقم ٢٢٦ لسنة ٢٠٠٣ مدنى كلى (تعويضات) بنى سويف بطريق الإحالة من محكمة بنى سويف الابتدائية ، بعد أن قضت بجلسة ٢٠٠٣/٦/٢٦ بوقفها وإحالة الأوراق إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، فيما تضمنته من قصر آثار عقد التأمين فى شأن الموتوسيكلات الخاصة على الغير دون الركاب .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى . وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

الحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمذولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من حكم الإحالة ومسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام ضد المدعى عليه بصفته للدعوى رقم ٢٢٦ لسنة ٢٠٠٣ مدنى كلى أمام محكمة بنى سويف الابتدائية (الدائرة ١٨ تعويضات) ، طالباً الحكم بإلزامه بأن يؤدي له مبلغ مائتى ألف جنيه تعويضاً عما أصابه من أضرار مادية وأدبية ، تسبب فى إحداثها

به قائد الدراجة البخارية رقم ٤٨٠٥ موتوسيكل بنى سوف ، بأن قائد الدراجة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر ، وكان المدعى راكباً خلفه إذ قطع الطريق فجأة أمام سيطرة مارة مما نتج عنه حصول الحادث وإصابة المدعى بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى ، وقيدت الواقعة جثة إصابة خطأ برقم ١٤٢٥٠ لسنة ٢٠٠٢ جنح مركز بنى سوف ، وقضى فيها حضورياً بإتقضاء الدعوى الجنائية صلحاً وأصبح الحكم باتاً لعدم الطعن عليه . ولما كانت الدراجة الموتوسيكل مؤمناً عليها لدى المدعى عليه الأول بصفته ، فقد أقام المدعى دعواه الموضوعية طالباً الحكم له بالتعويض المبين سلفاً . وبجلسة ٢٠٠٣/٦/٢٦ قضت محكمة بنى سوف الابتدائية بوقف الدعوى أمامها وإحالة القضية إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية نص المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، فيما تضمنه من قصر آثار عقد التأمين فى شأن الموتوسيكلات الخاصة على الغير دون الركاب ، لما تراءى لها من مخالفته لحكم المادة (٤٠) من الدستور ، وذلك بعد أن قضت المحكمة الدستورية العليا فى القضية رقم ٥٦ لسنة ٢٢ قضائية "دستورية" بجلسة ٢٠٠٢/٦/٩ بعدم دستورية النص ذاته فيما تضمنه من قصر آثار عقد التأمين فى شأن السيارات الخاصة على الغير دون الركاب .

وحيث إن المادة (٥) من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات تنص على أن " يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أذى إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارة إذا وقعت فى جمهورية مصر وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة (٦) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به

قضائياً من تعويض مهما بلغت قيمته ويؤدى المؤمن مبلغ التعويض إلى صاحب الحق فيه .

وتخضع دعوى المضرور قبل المؤمن للتقدم المنصوص عليه فى المادة (٧٥٢) من القانون المدنى " .

وتنص المادة (٦) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور على أنه " إذا أثبت الفحص الفنى صلاحية السيارة فعلى الطالب أن يقدم وثيقة تأمين من حوادث السيارة عن مدة الترخيص صادرة من إحدى هيئات التأمين التى تزاول عمليات التأمين بمصر .

ويجب أن يغطى التأمين المسؤولية المدنية عن الإصابات التى تقع للأشخاص ولن يكون للتأمين بقيمة غير محددة .

ويكون التأمين فى السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح الغير دون الركاب ولباقى أنواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها " .

وحيث إن محكمة الموضوع - حسبما تضمنه حكم الإحالة- قد نראى لها أن نص المادة الخامسة المشار إليها- فى ضوء ما قضت به المحكمة الدستورية العليا فى القضية رقم ٥٦ لسنة ٢٢ قضائية " دستورية " بجملة ٢٠٠٢/٦/٩ قد مايز بين فئتين ، فئة ركاب السيارات الخاصة وهؤلاء أصبحت تشملهم آثار عقد التأمين ، بينما قصر الأمر بالنسبة للموتوسيكلات الخاصة على الغير دون الركاب ، رغم كونهم يشتركون فى مركز قانونى واحد ، وذلك بالمخالفة لنص المادة (٤٠) من الدستور . وحيث إن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٩ فى القضية رقم ٥٦ لسنة ٢٢ قضائية " دستورية " ، بأن قانون التأمين الإيجارى على السيارات رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، إذ أحال فى مادته الخامسة على البيان الولاد بنص المادة (٦) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ،

فإنه قصد من ذلك إلحاق هذا البيان بأحكامه منتزعا إياه من إطاره التشريعي ، جاعلا منه لجنة من لبياته وجزءا من نسيجه ، وأن هذا النص - بالتحديد المتقدم - لازال قائما لم يعدل أو يُلغ بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ، ومن ثم قضت بعدم دستوريته فيما تضمنه من قصر آثار عقد التأمين في شأن السيارات الخاصة على الغير دون الركاب بحيث أصبح التأمين يشمل أيضا ركاب السيارة الخاصة ، كما قضت بجملة ٢٠٠٤/٤/٤ في القضية رقم ١٠٩ لسنة ٢٥ قضائية " دستورية " بعدم دستورية النص ذاته فيما تضمنه من قصر آثار عقد التأمين في شأن باقى أنواع السيارات - غير الخاصة - على الغير والركاب دون العمال ، ومن ثم فقد أصبح المتبقى من النص ما تضمنه من قصر آثار عقد التأمين في الموتوسيكل الخاص على الغير دون الركاب .

وحيث إن ما ينعيه حكم الإحالة على ما تبقى من النص الطعين - وفقاً للتحديد المتقدم - من إخلاله بمبدأ المساواة ، نعى شديد ، إذ أن النص - بعد قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته في النطاق المتقدم ذكره - ينطوي على تمييز غير مبرر بالنسبة للموتوسيكلات الخاصة ، إذ أوجب النص أن يكون التأمين فيها لصالح الغير دون الركاب ، في حين التأمين أصبح يشمل الغير والركاب في السيارات الخاصة ، ويشمل كذلك هؤلاء العمال في السيارات غير الخاصة ، ولا مراء في أن الركاب في مركز قانوني متماثل في الموتوسيكلات الخاصة والسيارات على اختلاف أنواعها ، كما أنهم ليسوا طرفاً في عقد التأمين المبرم بين شركة التأمين ومالك الموتوسيكل ، وهم يتحذون بحسب الأصل في عدم مسؤوليتهم عن وقوع الحادث ، كما يتحذون في أن أضراراً لحقت بهم من جرأته ، وكان لازماً ضمناً للتكافؤ في الحقوق بين هاتين الفئتين أن تنتظمهم قاعدة واحدة لاقيم في مجال تطبيقها تمييزاً بين المخاطبين بها ، وإذ أقام النص الطعين ذلك للتمييز

**٥٥٧- عدم تغطية التأمين الأضرار التي تلحق مالك
السيارة المؤمن له :
وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :**

١- " النص في المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات على أن " يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أى إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات إذا وقعت فى جمهورية مصر العربية وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ " والنص فى الشرط الأول فى وثيقة التأمين المطابقة للنموذج الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر تنفيذاً للمادة الثانية من قانون التأمين الإجبارى سالف الذكر على أن " يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن

التحكى بين هاتين الفئتين فإنه يكون مناقضاً لمبدأ المساواة الذى كفلته المادة (٤٠) من الدستور .

فهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات فيما تضمنته من قصر آثار عقد التأمين فى شأن الموتوسيكلات الخاصة على الغير دون الركاب .

رئيس المحكمة

أمين السر

الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التى تقع من السيارة المؤمن عليها ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أيا كان نوعها ولصالح الركاب أيضاً من حوادث السيارات النقل فيما يختص بالراكبين المسموح برغوبيهما ... "مؤداه لأن التأمين الإجبارى الذى يعقده مالك السيارة إعمالاً لحكم المادة ١١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٢ ، بإصدار قانون المرور - المقابلة للمادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ - هو تأمين ضد مسؤوليته المدنية عن حوادثها لصالح الغير استهدف المشرع به حماية المضرور وضمان حصوله على حقه فى التعويض الجابر للضرر الذى وقع عليه وبالتالي فإن هذا التأمين لا يغطى المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق بمالك السيارة المؤمن عليها بسبب الحادث الواقع منها سواء كان هو قائدها أو راكباً بها .

(طعن رقم ٨٧٧٢ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٨/٣/١١)

٢- " النص فى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات على أن " يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارة إذا وقعت فى جمهورية مصر وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥

... " والنص فى الشرط الأول فى وثيقة التأمين المطابقة للنموذج الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر تنفيذاً للمادة الثانية من قانون التأمين الإجبارى سالف الذكر، على سريان التزام المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التى تقع من السيارة المؤمن عليها لصالح " الغير " أيا كان نوع السيارة .. مؤداه أن التأمين الإجبارى الذى يعقده مالك السيارة إعمالاً لحكم المادة ١١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور- المقابلة للمادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ - هو تأمين ضد مسئوليته المدنية عن حوادثها لصالح " الغير " استهدف به المشرع حماية المضرور وضمان حصوله على حقه بالتعويض الجابر للضرر الذى نزل به ، ومن ثم فإنه لا يغطى ما يلحق مالك السيارة المؤمن له من أضرار نتيجة الحادث الذى تكون هى أداته ، يستوى فى ذلك أن يكون الضرر قد وقع عليه مباشرة أم وقع على غيره وارثه إليه ."

(طعن رقم ٢٤٤٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٨/١٢/٣٠)

٥٥٨ - ثانياً : التأمين على باقى أنواع السيارات :

المقصود بالتأمين على باقى أنواع السيارات ، هو التأمين على السيارات غير الخاصة ، وهى سيارات الأجرة وسيارات نقل الركاب وهى المعدة لنقل عدد من الركاب لا يقل عن ثمانية وأنواعها :

(أ) سيارة نقل عام للركاب (أتوبيس أو ترولتسي باص) :
وهى المعدة لنقل الركاب بأجر محدد عن كل راكب وتعمل بطريقة
منتظمة فى حدود معينة طبقاً لخط سير معين (م ٣/أ) من قانون
المرور) .

(ب) سيارة نقل خاص للركاب (أتوبيس مدارس أو أتوبيس
خاص) : وهى المعدة لنقل الطلبة أو نقل العاملين فى حدود دائرة
معينة (م ٣/ب من قانون المرور) .

(ج) أتوبيس سياحى : وهو سيارة معدة للسياحة ويجوز أيضاً
استعمالها لنقل المرخص له طبقاً للأحكام والشروط التى يصدر بها
قرار من وزير الداخلية (م ٣/ح) .

(د) أتوبيس رحلات : وهو سيارة معدة للرحلات . ويجوز
أيضاً استعمالها لنقل العمال المرخص لهم طبقاً للأحكام والشروط
التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية (م ٣/د) .

(هـ) سيارة نقل مشترك : وهى المعدة لنقل الأشخاص
والأشياء معا وفى المناطق التى يحددها وزير الداخلية بقرار منه
(م ٤/٣) .

(و) سيارة نقل : وهى المعدة لنقل البضائع وغيرها من الأشياء
الخفيفة التى لا تريد حملتها الصافية على ٢٠٠٠ كيلو جرام طبقاً
للشروط والأوضاع التى يحددها وزير الداخلية (م ٦/٣) .

ويعتبر الشخص راكبا سواء كان فى داخل العربة أو صاعدا إليها أو نازلا منها (م ١٢ من قانون التأمين الإجبارى) ، وسواء كان قد دفع أجرة النقل أو لم يدفع .
ويدخل فى تعريف الراكب ، الراكبان المسموح لهما بالركوب فى سيارة النقل ^(١) .

وقد قضت المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور على أن التأمين بالنسبة لهذه السيارات يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها .
إلا أن المحكمة الدستورية العليا قضت بجلسة ٤ أبريل سنة ٢٠٠٤ فى القضية رقم ١٠٩ لسنة ٢٥ قضائية " دستورية " ^(٢) بعدم

(١) سعد واصف ص ٣٩ .

(٢) الجريدة الرسمية للعدد ١٦ تابع (أ) فى ١٥ أبريل سنة ٢٠٠٤ - وننشر الحكم كاملا فيما يلى :

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم الأحد ٤ إبريل سنة ٢٠٠٤ م ، الموافق ١٤ صفر سنة ١٤٢٥ هـ .

برئاسة السيد المستشار / مدوح مرعى رئيس المحكمة
وبحضور السادة المستشارين : ماهر البحيرى ومحمد عبد القادر عبد الله
وعلى عوض محمد صالح وإلهام نجيب نولر ومحمد خيرى طه
والدكتور عادل عمر شريف .

وحضور السيد المستشار / نجيب جمال الدين علما

رئيس هيئة المفوضين

وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن أمين السر

أصدرت الحكم الآتي :

فى القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ١٠٩ لسنة ٢٥ قضائية " دستورية " .

المقامة من :

السيد / محمد هانى محمد أحمد شلبى .

ضمت :

١- السيد رئيس الجمهورية .

٢- السيد رئيس مجلس الوزراء .

٣- ورثة المرحوم / أحمد حسن أحمد محمد الحداد ، وهم :

(أ) السيد / حسن أحمد محمد الحداد - عن نفسه وبصفته ولياً طبيعياً
على أولاده القصر : شيماء - إبراهيم - دعاء .

(ب) السيدة / سميرة محمود عبد اللطيف فرحات .

٤- السيد / سمير أحمد علام جابر .

٥- الممثل القانونى لشركة الشرق للتأمين .

الإجراءات :

بتاريخ الخامس عشر من مارس سنة ٢٠٠٣ ، أودع المدعى قلم كتاب المحكمة صحيفة الدعوى المائلة ، طالباً الحكم بعدم دستورية المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات فيما تضمنته من آثار عقد التأمين بشأن باقى أنواع السيارات لصالح الغير والركاب دون عمالها .
قدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم بعدم قبول الدعوى .
وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجملة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمدولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وماتر الأوراق - تتحصل فى أن النيابة العامة كانت قد أحالت المدعى عليه الرابع إلى المحاكمة الجنائية أمام محكمة جنح وادى للنظرون فى الجنية رقم ٤١٩٩ لسنة ١٩٩٩ ، وذلك لأنه تسبب بإهماله أثناء قيادته للسيارة رقم ٦٠٤٨٦ نقل ، والمقطورة رقم ١٧١٠٣ سكندرية فى موت مورث المدعى عليهم ثالثاً فى الدعوى المائلة ، وقضت المحكمة بتغريم المتهم مبلغ مائتى جنيه وإلزامه بأن يؤدى للمدعين بالحق المدنى مبلغ ٥١ جنيهاً على سبيل التعويض المدنى المؤقت ، وإذ أصبح هذا الحكم نهائياً وباتاً فقد أقام الورثة المذكورون الدعوى رقم ٩٧٥ لسنة ٢٠٠٠ أمام محكمة دمنهور الابتدائية (مأمورية كفر الدوار) ، ضد المدعى والمدعى عليه الرابع ، بطلب الحكم بإلزامهما بأن يدفعوا لهم بالتضامن والتضام فيما بينهما مبلغ مائة وخمسون ألف جنيه ، تعويضاً عن الأضرار المادية والأدبية والمورثة التى لحقت بهم من جراء موت مورثهم وذلك باعتبار أن السيارة المتسببة فى الحادث مملوكة لشركة طنطا الهندسية للمقاولات التى يمثلها المدعى . وأثناء نظر تلك الدعوى قامت الشركة المذكورة بالإدعاء فرعياً ضد شركة الشرق للتأمين المؤمن لديها تأميناً إجبارياً على السيارة المتسببة فى الحادث ، ولتحكم عليها بما عساه أن يقضى به من تعويض عملاً بنص المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ الذى يلزمها بتعويض الأضرار التى تصيب الغير بسبب الحوادث ، وقد قضت المحكمة المذكورة فى الدعوى الأصلية بإلزام المدعى والمدعى عليه الرابع بأن يؤدوا للورثة بالتضامن مبلغ عشرين ألف جنيه تعويضاً مادياً وأدبياً . ومبلغ عشرة آلاف جنيه

تعويضاً موروثاً ورفض ما عدا ذلك من طلبات ، وفى الدعوى الفرعية برفضها - وإذا لم يرض الطرفان هذا القضاء فقد طعن عليه المدعى عليهم ثالثاً بالاستئناف رقم ٢٤٢٣ لسنة ٥٨ قضائية " مستأنف اسكندرية " كما أقام المدعى الاستئناف رقم ٥٢٤٦ لسنة ٥٨ قضائية " مستأنف اسكندرية " وقررت محكمة استئناف الاسكندرية ضم الاستئنافين للارتباط ليصدر فيهما حكم واحد ، وأثناء تداولهما دفع المدعى بعدم دستورية المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه ، وإذا قدرت محكمة الاستئناف جدية هذا الدفع ، صرحت له بإقامة الدعوى الدستورية فقد أقام الدعوى الماثلة .

وحيث إن المادة (٥) من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية الناشئة من حوادث السيارات تنص على أن " يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن إية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارة إذا وقعت فى جمهورية مصر وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة (٦) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائياً من تعويض مهما بلغت قيمته ويؤدى المؤمن مبلغ التعويض إلى صاحب الحق فيه .

وتخضع دعوى المضرور قبل المؤمن للتقدم المنصوص عليه فى المادة (٧٥٢) من القانون المدنى " .

وتنص المادة (٦) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور فى أن " إذا أثبت الفحص الفنى صلاحية السيارة فطلى الطالب أن يقدم وثيقة تأمين من حوادث السيارة عن مدة الترخيص صادرة من إحدى هيئات التأمين التى ترزول عمليات التأمين بمصر . ويجب أن يغطى التأمين المسؤولية المدنية عن الإصابات التى تقع للأشخاص وأن يكون التأمين بقيمة غير محدودة .

ويكون التأمين في السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح الغير دون الركاب وللباقى أنواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب دون عاملها".

وحيث إن المدعى ينعى على نص للمادة الخامسة المشار إليها - فى ضوء ما قضت به المحكمة الدستورية العليا فى القضية رقم ٥٦ لسنة ٢٢ قضائية "دستورية" بجلسة ٢٠٠٠/٦/٩ - أن النص قد مايز بين فئتين من ركاب السيارات ، إحداهما فئة ركاب السيارات الخاصة وهؤلاء أصبحت تشملهم آثار عقد التأمين ، بينما قصر الأمر بالنسبة لباقي السيارات على الغير والركاب دون عامل السيارة رغم كونهم من الركاب - ويشتركون معهم فى مركز قانونى واحد ، وذلك بالمخالفة لنص المادة (٤٠) من الدستور .

وحيث إن هذه المحكمة سبق أن قضت بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٩ فى القضية رقم ٥٦ لسنة ٢٢ قضائية "دستورية" بأن قانون التأمين الإجبارى على السيارات رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، إذ أحال فى مادته الخامسة على البيان الوارد بنص المادة (٦) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، فإنه قصد من ذلك إلحاق هذا البيان بأحكامه منتزعا إياه من إطاره التشريعى ، جاعلاً منه لبنة من بنيانه وجزءاً من نسجه مندمجاً ، وأن هذا النص - بالتحديد المتقدم - لازال قائماً لم يعدل أو يلغى بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ، ومن ثم قضت بعدم دستوريته فيما تضمنه من قصر آثار عقد التأمين فى شأن السيارات الخاصة على الغير دون الركاب بحيث أصبح التأمين يشمل أيضاً ركاب السيارة الخاصة .

وحيث إن ما ينعيه المدعى على النص الطعين - وفقاً للتحديد المتقدم - من إخلاله بمبدأ المساواة ، نعى سديد ، إذ أن للنص - بعد قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته فى النطاق المتقدم ذكره - ينطوى على تمييز غير مبرر بين فئة الركاب فى السيارات الخاصة

وباقى أنواع السيارات ، وبين فئة العمال فى أنواع السيارات الأخرى - غير السيارات الخاصة - إذ شمل التأمين لفئة الأولى دون الثانية ، حال أن العمال بالنسبة للسيارات الأخرى غير الخاصة ، هم من الركاب، إذ ينطبق وصف الركاب عليهم ولو كانوا من عمال السيارة ، كما أنهم ليسوا طرفاً فى عقد التأمين المبرم بين شركة التأمين ومالك السيارة ، وطالما لم تثبت مسئوليتهم الجنائية عن وقوع الحادث بل كانوا على العكس ضحية له ، فإنه يتعين أن ينصرف إليهم آثار عقد التأمين إعمالاً لمبدأ المساواة أمام القانون الذى يستهدف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حماية حقوق المواطنين وحرياتهم فى مواجهة صور التمييز التى تتال منها أو تنقيد ممارستها ، وهو بذلك يعد وسيلة لتقرير الحماية القانونية المتكافئة التى لا يقتصر تطبيقها على الحقوق والحريات العامة المنصوص عليها فى الدستور ، بل ينسحب مجال إعمالها إلى الحقوق التى يقرها القانون العادى ويكون مصدراً لها ، ومن ثم فلا يجوز للقانون أن يقيم تمييزاً غير مبرر تتفاخر به المراكز القانونية التى تتماثل عناصرها . إذ كان ذلك ، وكان النص الطعين ، قد انطوى على تمييز تحكمى بين هاتين الفئتين من الركاب ، فإن ما ينعاه المدعى من مناقضته لمبدأ المساواة الذى كفلته المادة (٤٠) من الدستور يكون فى محله .

فهذه الأسباب :

حكمت المحكمة بعدم دستورية المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات فيما تضمنته من قصر آثار عقد التأمين فى شأن بقى أنواع السيارات - غير الخاصة - على الغير والركاب دون العمال ، وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائتى جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

رئيس المحكمة

أمين السر

دستورية المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات فيما تضمنته من قصر آثار عقد التأمين فى شأن باقى أنواع السيارات - غير الخاصة - على الغير والركاب دون العمال ، فأصبح التأمين على باقى أنواع السيارات - غير الخاصة - يشمل الغير والركاب والعمال .

٥٥٩- عدم سريان التأمين على زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه :

تنص المادة السابعة من قانون التأمين الإجبارى على أن :
" لا يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه وقت الحادث . إذا كانوا من غير ركبها أيا كانت السيارة أو كانوا من الركاب فى حالة السيارة الأجرة أو السيارة تحت الطلب " .
والمقصود بالزوج الذكر والأنثى ، فإذا كان الزوج هو قائد السيارة فلا تغيد زوجته من التأمين وإذا كانت الزوجة هى قائدة السيارة فلا يغيد زوجها من التأمين .

وهؤلاء لا يغيدون من التأمين إذا كانوا من الغير أى لا يكون واحد منهم راكبا السيارة أيا كان نوع السيارة . فإن كان راكبا فإن المؤمن يلتزم بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو الإصابة البدنية التى تلحق بأى منهم .

واستثناء مما تقدم لا يفيد هؤلاء من التأمين إذا كانوا من الركاب في حالة السيارة الأجرة أو السيارة تحت الطلب .
أما إذا كانوا من الغير أى لم يكونوا ركابا التزم المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الأضرار التى تلحق بهم .
وجاء بالمذكورة الإيضاحية لفتنون التأمين الإجبارى أنه :

" ونصت المادة السابعة على عدم التزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن أية وفاة أو إصابة تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبناءه وقت الحادث وغنى عن البيان أن كلمة الأبناء تشمل بنات قائد السيارة أيضا وذلك إذا كانوا من غير الركاب أى كان نوع السيارة الأجرة أو السيارة تحت الطلب دون باقى السيارات الأخرى المعدة لنقل للركاب والمنصوص عليها فى المادة ٢ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ " .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

" إذ كان الواقع الثابت فى الدعوى كما سجله الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق أن السيارة أداة الحادث والمؤمن عليها لدى الطاعنة هى السيارة الأجرة رقم ٦٤٧ للقيوم وأن للقاصر المشمول بوصاية المطعون عليها كان ضمن ركبائها يرافق والده الذى كان يقودها وقت وقوع الحادث ومن ثم يعد من ركبائها ولا يغطى

التأمين الاجبارى على السيارة فى هذه الحالة المسئولية المدنية عن الإصابات التى حدثت به نتيجة الحادث - وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا للنظر وأطرح دفاع الطاعة وأقام قضاءه بإلزامها بالتعويض على سند مما قال به من تفرقة بين أن يكون ابن قائد السيارة صغيرا أم كبيرا وأن يكون القائد مالكا للسيارة أم غير مالك وجعله التأمين الاجبارى شاملا إصابة الابن الكبير الذى يركب مع والده قائد السيارة غير المملوكة له دون ما عداه وهو منه تخصيص لعموم النص وتقييد لإطلاقه واستحداث لحكم مغاير لم يأت به فإنه يكون قد أخطأ فى القانون " .

(طعن رقم ٨٦٥٩ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٤/٧/١٩٩٦)

٥٦٠ - سائق السيارة الخاصة والموتوسيكل :

يذهب رأى إلى أنه بالنسبة للسيارة الخاصة والموتوسيكل ، لايعتبر السائق أثناء قيادته راكبا بالمعنى الضيق ، ومن ثم فإنه يعتبر من الغير بالمعنى الواسع للغير ، ويفيد من التأمين إلا أن يكون هو المسئول عن الحادث^(١).

بينما يذهب رأى آخر إلى أنه إذا كان من المقبول نسبيا عدم اعتبار السائق من بين الركاب بالمعنى الضيق ، فإنه من الصعب اعتباره من الغير حيث من الواضح هنا أن المشرع يعطى لفكرة

(١) سعد واصل ص ٤١ .

"الغير" مفهوما ماديا غير قانونى ، حيث يفهم من نص المادة الأولى من نموذج وثيقة التأمين أنها تتكلم عن استفادة الغير دون الراكب ، مؤدى ذلك أن فكرة الغير تتحدد بالمقابلة مع الراكب حسب مقصود مادى ، ويكون المراد بالغير كل شخص آخر غير الراكب أى كل شخص لا تربطه بالسيارة صلة مادية . ولا يمكن بالتالى إدراج السائق تحت مفهوم الغير على هذا النحو بحكم صلته القوية بالسيارة . يضاف إلى ذلك أنه إذا كان الحرمان من التأمين يشمل الزوج والأب والإبن بحكم صلتهم بقائد السيارة فإن الحرمان من باب أولى يشمل قائد السيارة .

ومن ثم وقد غاب النص الصريح يجب ترك الأمر لحكم القواعد العامة .

وطبقاً للقواعد العامة يجب التفرقة بين فرضين :

الأول : السائق المضرور فى حادث فردى ، أى أن يكون الحادث قد وقع لسيارته وحدها ، كما لو ارتطمت بجسم ما أو انقلبت به السيارة .

فإن من المتفق عليه أن التأمين الإجبارى لا يغطى إصابة أو وفاة السائق فى هذا الفرض ، لئلا كان نوع السيارة التى يقودها ، ولئلا كان السبب فى وقوع الحادث طالما لم تتدخل مركبة أخرى مؤمنا عليها إجباريا .

الثاني : السائق المضرور في حادث مشترك ، أى أن يكون الحادث قد وقع إثر تصادم سيارتين أو أكثر ، فإن تقرير استفادة السائق من التأمين يرتبط بمدى ثبوت المسؤولية في جانبه ، فالسائق الذى تثبتت مسؤوليته وحده عن الحادث لا يستفيد من التأمين بل ويلزم هو ومؤمنه بتعويض السائق أو السائقين الآخرين ، بوصفهم من الغير . وإذا كان الخطأ مشتركا فإن مؤمن كل سائق يلزم بتعويض السائق الآخر مع إنقاص التعويض بقدر ما ينسب إليه من خطأ .

ويظل السائق محتفظا بصفته في كافة الأوضاع ، سواء أكان فى داخل السيارة أو صاعدا إليها أو نازلا منها . أما فى حالة انفصاله عنها فإنه يفقد تلك الصفة .

وهذا ما يستفاد من اتجاه المشرع بالنسبة للراكب فى المادة ١٣ من قانون التأمين الإجبارى ^(١) .
ونرى الأخذ بالرأى الثانى .

٥٦١- تغطية وثيقة التأمين للراكبين بالسيارة النقل:

تغطى وثيقة التأمين الأضرار الناجمة للراكبين المسموح لهما بركوب السيارة النقل ، سواء كانا فى غرفة قيادة السيارة أو فى صندوقها .

(١) محمد حسين منصور ص ٣٤٥ .

وفى هذا قضت محكمة النقض بأن :

١- "مؤدى نص المادتين ١٦ فقرة (هـ) ، ٣/٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور والمادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات أن التأمين من المسؤولية المدنية على السيارة النقل يفيد منه الركاب المسموح بركوبهما طبقاً للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من قانون المرور رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ والتي اندمجت فى قانون التأمين الإجبارى رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن مورث المطعون ضدهم كان راكباً بالسيارة النقل مرتكبة الحادث والمؤمن عليها لدى الشركة الطاعنة وأن وفاته حدثت نتيجة خطأ قائدها ولم يثبت من الأوراق أن أحداً غيره من ركاب السيارة قد أصيب أو أضر من الحادث ومن ثم فإن الشركة الطاعنة تكون ملزمة بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن وفاته باعتباره من الركاب المصرح بركوبهما طبقاً للفقرة هـ من المادة ١٦ سالفة الذكر ."

(طعن رقم ٨٨١ لسنة ٥٢ قى جلسة ١٩٨٣/٥/١٧)

٢- " مفاد نص الفقرة الثالثة من المادة السادسة من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ التى أحالت إليها المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى على السيارات والشرط

الأول من نموذج وثيقة التأمين الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر تنفيذا للمادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ الذي تضمنته الوثيقة موضوع الدعوى أن التأمين الإجبارى على سيارة النقل يكون لصالح الغير من حوادثها ولصالح الراكبين المشار إليهما بالوثيقة - طبقا للمفكرة هـ من المادة ١٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ - أينما كانا فى دبلخ للسيارة سواء فى غرفة قيادتها أو فى صندوقها^(١).

(طعن رقم ٩٨١ لسنة ٥٨ ق (هيئة عامة) جلسة

(١٩٩١/١/٣١)

كما قضت محكمة النقض - الدائرة المدنية - بأن :

" جظر. المشرع فى المادة ٩٤ من قرار وزير الداخلية رقم ٢٩١ لسنة ١٩٧٤ بشأن اللائحة التنفيذية لقانون المرور - قبل إلغائها بالقرار ٥٣٣٠ لسنة ١٩٩٤ - وجود ركاب أو أشخاص بالأمكن المخصصة للحمولة بمركبات النقل إلا بترخيص من قسم المرور مما مؤداه أن تزويد مركبة النقل المجهزة بصهريج لنقل المياه بسواتر معدنية على جانبى الصهريج المحمول عليها لا يؤدى بذاته إلى صلاحيتها كمركبة لنقل الأشخاص ويكون مجرد التصريح

(١) وكانت هناك بعض الأحكام التى ذهبت إلى أنه لا يفيد من التأمين سوى للراكبين المسموح بركوبهما إلى جوار قائدتها فى غرف قيادتها (علو. سبيل المثال طعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٦).

بالركوب على أى جزء خارجى منها أو بالمكان المخصص للحمولة خطأ يستوجب المسؤولية متى توافرت باقى أركانها .

(طعن رقم ٤٧٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٥/٣/٢٠٠٣)

٥٦٢- عدم جمع الراكبين المصرح بركوبهما فى السيارة النقل بين التأمين الإجبارى والتأمين الاجتماعى :

ينص الشرط الأول من الشروط العامة من وثيقة التأمين النموذجية الصادرة بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ على أن :

" يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التى تقع فى جمهورية مصر من السيارة المثبتة بياناتها فى هذه الوثيقة وذلك عن مدة سريانها .

ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أيا كان نوعها ولصالح الركاب أيضا من حوادث السيارات الآتية :

(هـ) سيارات النقل ، فيما يختص بالراكبين المصرح بركوبهما ، طبقا للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ما لم يشملها التأمين المنصوص عليه فى القوانين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ ، ٨٩ لسنة ١٩٥٠ و ١١٧ لسنة ١٩٥٠ ... الخ .

والقانون الأول متعلق بحوادث العمل والقانون الثانى متعلق بإصابات العمل ، والقانون الثالث متعلق بأمراض المهنة .

ومؤدى ذلك أن المشرع يمنع الجمع فى الاستفادة ، بين كل من التأمين الإجبارى والتأمين الاجتماعى الخاص بالعاملين فيما يتعلق بحوادث وإصابات العمل وأمراض المهنة . فإذا كان راكب سيارة النقل عاملا ، فإن الحادث الذى يقع له أثناء وبسبب العمل يعد حادث عمل وتعد إصابته إصابة عمل ويستفيد من التأمين الاجتماعى دون التأمين على السيارة .

ولا يؤثر فى ذلك إلغاء القوانين المشار إليها واستبدالها بقوانين أخرى هى القوانين ١٩٥٥/٤١٩ ، ١٩٦١/١٤٣ ، ١٩٦٤/٦٣ ، ١٩٧٥/٧٩ ، ١٩٧٦/١٠٨ ، ٩٣ ، ١٩٨٠/١١٢ فالمرجع لا يقصد تلك القوانين بذاتها بل يرمى إلى تقرير مبدأ عدم الجمع بين نوعى التأمين ، ومن ثم فإن الإشارة إليها لا تعنى الإحالة إلى مضمونها بل إلى المبدأ الذى تقرره ، لذا يستوى أن تكون سارية النفاذ أم تم استبدالها بقوانين تقرر نفس المبدأ وإن اختلف المضمون والحكم . ولا ينبغي القول بأن المشرع بالإشارة إلى تلك القوانين قد جعلها جزءا من قانون التأمين الإجبارى تسرى بسريانه دون توقف على استمرار سريانها لأن المشرع لم يحل إلى بيان محدد بعينه فى تلك القوانين حتى يقال بأنه ألحق هذا البيان ضمن أحكامه ، بل أحال بصورة مطلقة إلى ما تقرره هذه القوانين .

ولعل المثال الواضح للحالة موضوع البحث هو أن يكلف صاحب العمل السائق واثنين من العاملين أثناء العمل ، بنقل بضاعة على إحدى سيارات النقل الخاصة بالمصنع ، إلى مكان محدد ، فتتقلب السيارة في الطريق ويصاب الجميع في الحادث . فلا يغطي التأمين الإجبارى تلك الأضرار لأنها تدخل فى نطاق التأمين الاجتماعى فيما يتعلق بإصابات العمل^(١) .

٥٦٣ - امتداد تغطية المسؤولية إلى أفعال المؤمن له ومن يسأل عنهم وغيرهم من الأشخاص : وفى هذا قضت محكمة النقض بأن :

١- " نص المادتين ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى عن المسؤولية الناشئة عن حوادث السيارات ، مفاده أن نطاق التأمين من المسؤولية فى ظل العمل بأحكام هذا القانون أصبح لا يقتصر على تغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن فعل المؤمن له وتابعه وحدهما وإنما يمتد التزام المؤمن إلى تغطية المسؤولية المدنية لغير المؤمن له ولغير من صرح له بقيادة السيارة المؤمن عليها وفى هذه الحالة أجاز المشرع للمؤمن الرجوع على الغير الذى تولدت المسؤولية عن فعله ليسترد منه قيمة ما أداه من التعويض للمضرور ويؤيد هذا النظر عموم نص المادة

(١) محمد حسين منصور ص ٣٦٢ ومابعدها .

٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور- المنطبق على واقعة الدعوى - بقولها " ويجب أن يغطي التأمين المسؤولية المدنية عن الإصابات التي تقع للأشخاص وأن يكون التأمين بقيمة غير محدودة " بما يفهم من عموم هذا النص وإطلاقه امتداد تغطية المسؤولية إلى أفعال المؤمن له ومن يسأل عنهم وغيرهم من الأشخاص على حد سواء، ولو كان هذا الغير قد استولى على السيارة في غفلة منهم ، وترتبا على ذلك فإنه لا يشترط لالتزام شركة التأمين لدفع مبلغ التعويض للمضرور سوى أن تكون السيارة مؤمنا عليها لديها وأن تثبت مسؤولية قائدها عن الضرر، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدعوى قبل شركة التأمين - المطعون عليها الثانية - على مجرد انتفاء مسؤولية الشركة المؤمن لها - المطعون عليه الأول- وعن التعويض رغم ثبوت مسؤولية من قاد السيارة - المؤمن عليها لديها- من غير تابعي المؤمن لها عن الحادث فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ حجبته عن الرد على ما تمسك به الطاعن من أن أساس مسؤولية شركة التأمين هو قانون التأمين الإلزامي من حوادث السيارات دون ارتباط بمسؤولية المؤمن له وهو دفاع جوهري من شأنه أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى مما يعيب الحكم بالقصور فوق خطئه في تطبيق القانون .

(طعن رقم ٢٧١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٩)

٢- " إذ كان من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن للمضرور من الحادث الذى يقع من سيارة مؤمن عليها تأميناً إجبارياً أن يرجع - طبقاً لأحكام القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ - على شركة التأمين بدعوى مباشرة لاقتضاء التعويض عن الضرر الذى أصابه نتيجة الحادث مستمداً حقه فى ذلك من القانون مباشرة طالما تثبت مسؤولية قائد السيارة عن الضرر حتى ولو لم يكن تابعاً للمؤمن له أو انتفت مسؤولية هذه الأخيرة . وكان الثابت من الأوراق أن السيارة التى ارتكبت الحادث الذى أدى إلى وفاة ابن الطاعنين كان مؤمناً عليها تأميناً إجبارياً طبقاً للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ لدى الشركة المطعون ضدها الثانية فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط دعوى الطاعنين قبل شركة التأمين المطعون ضدها الثانية تبعاً لسقوطها بالنسبة للشركة المطعون ضدها الأولى - مالكة السيارة - يكون قد خالف القانون " .

(طعن رقم ١١٨١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٥/٥)

٥٦٤ - استعمال السيارة فى غير الغرض المبين برخصتها

لايمنع من تغطية التعويض :

وفى هذا قضت محكمة النقض بأن :

١- " مفاد المادتين ٢ ، ٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥

والمواد ٥ ، ١٣ ، ١٧ ، ١٩ من القانون ٥٦٢ سنة ١٩٥٥ والمادة الخامسة من القرار ١٥٢ سنة ١٩٥٥ الخاص بوثيقة التأمين النموذجية أن المشرع يهدف إلى تحويل المضرور من حوادث السيارات حقا في مطالبة المؤمن بالتعويض في الحالات المبينة بالمادة الخامسة من القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر بوثيقة التأمين النموذجية ومنها استعمال السيارة في غير الغرض المبين برخصتها - دون أن يستطيع المؤمن أن يحتج قبله بالدفع المستمدة من عقد التأمين والتي يستطيع الاحتجاج بها قبل المؤمن له ومنح المؤمن في مقابل ذلك حق الرجوع على المؤمن له بقيمة ما يكون قد أداه من تعويض فإذا ما غير المؤمن له وجه استعمال السيارة من سيارة خاصة وعلى خلاف الغرض المبين برخصتها إلى سيارة لنقل الركاب بالأجر التزم المؤمن بتغطية الأضرار التي تحدث للركاب وللغير معا ، والقول بغير ذلك من شأنه أن يجعل النص على حق المؤمن في الرجوع على المؤمن له بما أداه من تعويض عند استعمال السيارة في غير الغرض المبين برخصتها لغوا لاطائل منه وهو ما يقره عنه المشرع " .

(طعن رقم ٥٢٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٣/١/١١)

٢٠- " إذا ما غير المؤمن له وجه استعمال السيارة من سيارة نقل وعلى خلاف الغرض المبين برخصتها إلى سيارة لنقل الركاب ، التزم المؤمن بتغطية الأضرار التي تحدث للركاب والغير معا ، والقول بغير ذلك من شأنه أن يجعل النص على حق المؤمن في الرجوع على المؤمن له بما أداه من تعويض عند استعمال السيارة في غير الغرض المبين لغوا لا طائل منه وهو ما ينتزه عنه المشرع ، وإذ التزم الحكم المطعون ضده هذا النظر فإنه يكون قد وافق صحيح القانون ."

(طعن رقم ٢٣٧٣ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٦/٣/٢٦ - غير منشور)

٥٦٥- المسؤولية عن الحوادث التي تقع من المقطورة :

تنص المادة (٦) من قانون المرور الجديد على أن المقطورة مركبة بدون محرك معدة لكي يجرها جرار أو سيارة أو أية آلة أخرى ، ويشترط لتسييرها للحصول على رخصة بذلك عملا بالمادة ١١ من ذات القانون ومؤدى ذلك أنها مركبة مستقلة عن الجرار أو القاطرة التي تجرها وإن كان قائدها هو ذات قائد الجرار ، أو القاطرة التي تجرها ويتعين تبعا لذلك أن تكون لها وثيقة تأمين مستقلة أيضا وفقا لأحكام المادة الخامسة من قانون التأمين الإجبارى على السيارات لتغطية المسؤولية المدنية التي تترتب على

حوادثها ، فإذا لم يؤمن عليها فلا تغطي شركة التأمين المؤمن لديها على الجرار أو السيارة التي تقطرها الأضرار الناتجة عن الحوادث التي تقع منها (أى من المقطورة ذاتها) غير أنه مع ذلك يجوز للمحكمة - رغم أن الحادث وقع من المقطورة - وفي حالة تعدد الأسباب المؤدية للضرر أن تعتبر قيادة الجرار أو السيارة هى السبب المنتج للضرر دون السبب العارض كما إذا كان قائد جرار - غير زراعى - قطر المقطورة وهى غير مستوفاة لشروط الأمن والمتانة وخالية من الفرائل ومهشمة الجوانب وسمح للقتيل بالركوب بها وسار بالجرار بسرعة زائدة فى طريق ردى وغير معبد فنتج عن ذلك انفصال المقطورة عن الجرار وسقوطها بالمجنى عليه الذى لفظ أنفاسه من جراء الإصابات التى حاقت به إذ يجوز للمحكمة فى هذه الحالة أن تعتبر المقطورة مجرد سبب عارض فى الحادث وقيادة الجرار هى السبب المنتج وإن ترتب على ذلك مسئولية شركة التأمين باعتبارها المسؤولة عن تغطية المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث الجرار المؤمن عليه لديها^(١) .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

" لئن كان قانون التأمين الإجبارى يستلزم التأمين على

(١) الناصورى والشواربى ص ٧٠٤ .

المقطورة على استقلال عن الجرار - باعتبارها إحدى المركبات وفقاً لقانون المرور - حتى تغطي شركة التأمين المؤمن عليها لديها الأضرار الناتجة عن الحوادث التي تقع بواسطتها إلا أن المعيار في تحديد المسؤولية عند تعدد الأسباب المؤدية إلى الضرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون بتحديد السبب الفعال المنتج في إحدائه دون السبب العارض ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر المقطورة مجرد سبب عارض في الحوادث وأن قيادة الجرار على النحو الذي ثبت من تحقيق الواقعة هي السبب المنتج للضرر في استخلاص سائق سليم من أوراق الدعوى ، ورتب على ذلك مسؤولية الشركة الطاعنة باعتبارها المسؤولة عن تغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث الجرار المؤمن عليه لديها ، فإن النعسي على الحكم - عدم امتداد الضمان الناشئ عن وثيقة التأمين الإجباري على الجرار إلى المقطورة ووقوع الحادث نتيجة مخالفة المقطورة غير المؤمن عليها لشروط الأمن والمتانة يكون على غير أساس " .

(طعن رقم ١٣٥٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٢)

(ذات المبدأ طعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٢/٤)

- غير منشور (١) .

(١) مشار إليه في الدناصوري والثولوبي ص ٧٠٤ وما بعدها .

٥٦٦- عدم تغطية وثيقة التأمين ركاب الجرار الزراعى ولا قائده :

وفى هذا قضت محكمة النقض بأن :

"لئن كان المشرع قد اشترط فى المادة الحادية والعشرين من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور أن يؤمن من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث الجرارات للترخيص بتسييرها ، إلا أن نصوص القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية للناشئة عن حوادث السيارات والبند الوارءة بنموذج وثيقة التأمين الملحقه بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ المنفذ له قد بينت على سبيل الحصر الركاب الذين يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن وفاتهم أو إصابتهم وحددت أنهم ركاب السيارات الأجرة وتحت الطلب ونقل الموتى وسيارات النقل العام والمركبات المقطورة الملحقه بها ، وسيارات النقل الخاص للركاب وسيارات الإسعاف والمستشفيات وسيارات النقل فيما يختص بالركاب المصرح بركوبهم طبقا للقانون ، وإذ لم يشمل هذا البيان ركاب الجرارات الزراعية فإن التأمين الإجبارى على هذه الجرارات لا يغطى المسؤولية الناشئة عن وفاة أو إصابة ركبائها فى الحوادث التى تقع منها .

(طعن رقم ٢٢٠٦ لسنة ٥٢ قى جلسة ١٩٨٥/١١/٧)

**٥٦٧- عدم تغطية التأمين الإجبارى المسؤولية الناشئة
عن حوادث مركبات المترو والترام :
وفى هذا قضت محكمة النقض بأن :**

١- " النص فى المادة ٦ من قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ (التى أحالت إليها المادة ٥ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥) على أنه " ... يجب أن يغطى التأمين المسؤولية المدنية عن الإصابات التى تقع للأشخاص ويكون التأمين فى السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح الغير ولباقى أنواع السيارات . يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها ... " فإن ذلك إنما يدل على أن نطاق التأمين من المسؤولية وفقاً لأحكام قانون التأمين الإجبارى يقتصر على المسؤولية الناشئة عن وفاة أو إصابة الأشخاص فى حوادث السيارات فلا يمتد إلى تغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن وفاة أو إصابة الأشخاص التى تحدث من مركبات المترو باعتبارها ليست من السيارات فى مفهوم قانون المرور " .

(طعن رقم ٢٣٣٤ لسنة ٦٧ فى جلسة ١٩٩٩/١/٢٨)

٢- " النص فى المادة ٦ من قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ (التى أحالت إليها المادة ٥ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥) على أنه " ... يجب أن يغطى التأمين المسؤولية المدنية عن الإصابات التى تقع للأشخاص ... ويكون التأمين فى السيارة

الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح الغير ولباقى أنواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها ... " فإن ذلك إنما يدل على أن نطاق التأمين من المسؤولية وفقاً لأحكام قانون التأمين الإجبارى يقتصر على المسؤولية الناشئة عن وفاة أو إصابة الأشخاص فى حوادث السيارات فلا يمتد إلى تغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن وفاة أو إصابة الأشخاص التى تحدث من مركبات " الترام " باعتبارها ليست من السيارات فى مفهوم قانون المرور " .

(طعن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٩٩٩/٤/٢٩)

٥٦٨ - الأضرار التى تغطيها وثيقة التأمين :

تنص المادة (٥) من قانون التأمين الإجبارى على أنه :
" يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة تلحق بأى شخص من حوادث السيارة " .
وعلى ذلك فإن وثيقة التأمين تغطى الإصابات التى تلحق بالأشخاص فتخرج أموال الركاب وأموال الغير عن نطاق التأمين .
وكذلك ما يحدث من أضرار للحىوان أو النباتات أو للجماد .
ويغطى التأمين كل حوادث السيارة التى تحدث للأشخاص أثناء سيرها أو بمناسبة سيرها وفى وقوفها فى الموقف المعد لذلك أو فى الطريق أو أثناء وجودها فى الجراج أو فى محطة بنزين أثناء دخولها أو خروجها أو تزودها بالوقود ، وسواء كان منشأ الحادث

انفجارها أو حريق شب فيها أو تصادم . وسواء كان الحادث بفعلها
هى أو بسقوط بضائع منها أو تتأثر أشياء منها أثناء تحميلها أو
تفريغها الخ .

والتأمين عقد من عقود الغرر ، والخطر فيه أمر محتمل ، دون
أن يكون للمؤمن له يد فى إحدائه وهو أمر غير مؤكد فى تحققه
وفى آثاره وفى تاريخ وقوعه . فإذا تعدد المؤمن له إحداء الخطر ،
فإن هذا الخطر يكون مستثارا وإراديا ومخالفا للنظام العام ويخرج
بطبيعته عن أن يكون محلا للتأمين طبقا للقواعد العامة إلا أنه مع
ذلك فإن قانون التأمين الإجبارى يغطى هذا الخطر . فإذا ارتكب
المؤمن له الحادث عن إرادة وسبق إصرار ، فإن المؤمن يدفع
التعويض للمضرور ولكنه لا يغطى مسؤولية المؤمن له ، فلمؤمن
أن يرجع عليه ليسترد ما كان قد أداه للمضرور .

وكذلك يغطى قانون التأمين الإجبارى الحوادث التى ترتكب
بسبب السكر أو تناول المخدر أو مخالفة شروط الوثيقة كتحميل
السيارة بحمولة أكبر من تلك المبينة برخصتها . كل هذه الأخطار
وفقا للقواعد العامة فى التأمين لا يغطيها التأمين إلا إذا كانت محلا
للاتفاق . ولكن قانون التأمين الإجبارى يغطيها ، ولكنه لا يغطى
مسؤولية المؤمن له فيرجع عليه بما دفع (المادتان ١٦ ، ١٧ من
قانون التأمين الإجبارى على السيارات ^(١) .

(١) المستشار عز الدين الدناصورى والدكتور عبد الحميد الشولوبى
المسؤولية المدنية فى ضوء الفقه والقضاء طبعة ١٩٨٨ ص ٦٨٣ .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

١- " النص فى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات على أنه " يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية أخرى تلحق أى شخص من حوادث السيارة إذا وقعت فى جمهورية مصر العربية فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ - " والنص فى المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور- التى أدمجت فى المادة الخامسة من قانون التأمين الإجبارى المشار إليها - على أنه " - يجب أن يغطى التأمين المسؤولية المدنية عن الإصابات التى تقع للأشخاص - ويكون التأمين فى السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح الغير دون الركاب ولباقى أنواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها- " يدل على أن نطاق التأمين من المسؤولية وفقا لأحكام قانون التأمين الإجبارى يقتصر على المسؤولية المدنية الناشئة عن وفاة أو إصابة الأشخاص ولا يمتد إلى تغطية المسؤولية المدنية عن الأضرار التى تحدثها السيارة بالأشياء والأموال . "

(طعن رقم ٥٦٠٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/٣/٣٠)

٢- " النص فى المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث

السيارات على أن " يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن إصابة تلحق أى شخص من حوادث السيارات إذا وقعت فى جمهورية مصر العربية وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ " والنص فى المادة السادسة من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور - التى أدمجت فى المادة الخامسة من قانون التأمين الإلجبارى المشار إليها - على أنه " يجب أن يغطى التأمين المسؤولية المدنية عن الإصابات التى تقع للأشخاص ويكون التأمين فى السيارة الخاصة والموتوسيكل لصالح الغير دون الركاب ولباقى أنواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن نطاق التأمين من المسؤولية وفقا لأحكام قانون التأمين الإلجبارى يقتصر على المسؤولية الناشئة عن وفاة أو إصابة الأشخاص دون الأضرار التى تحدثها السيارة بالأشياء والأموال ولا يغير من ذلك سابقة القضاء بالتعويض المؤقت فى الدعوى المدنية المرفوعة تبعا للدعوى الجنائية إذ لا يفيد ذلك القضاء شركة التأمين إلا بالنسبة لتعويض الأضرار التى تم التأمين الإلجبارى عن المسؤولية المدنية الناشئة عنها - وهى الإصابات التى لحقت بالمطعون ضدهما الأولين دون إتلاف السيارة - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون

فيه قد خالف هذا النظر وقضى بإلزام الشركة الطاعنة بمبلغ التعويض المقضى به عن التلغيات بالتضامن مع قائد السيارة المتسببة فى الحادث مع أن الثابت فى الأوراق أن هذه السيارة كان مؤمنا عليها تأميناً إجبارياً طبقاً لقانون التأمين الإجبارى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون " .

(طعن رقم ٦١٠٠ لسنة ٦٢ فى جلسة ١٩٩٦/١/٢)

٥٦٩- تغطية المسؤولية كاملة :

تنص المادة (٥) من قانون التأمين الإجبارى على السيارات على أن : " يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابات تلحق بأى شخص من حوادث السيارات إذا وقعت فى جمهورية مصر . ويكون إلزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائياً من تعويض مهما بلغت قيمته ويسودى المؤمن مبلغ التعويض إلى صاحب الحق فيه " .

ومؤدى هذا أن المؤمن يغطى المؤمن له تغطية كاملة ، وبقيمة غير محددة .

غير أن المؤمن لا يغطى المصروفات والرسوم التى يحكم بها للمضرور على المؤمن له ، إذ التعويض بحسب القانون لا يغطى إلا التعويض المحكوم به فقط .

**٥٧٠- مسؤولية المؤمن قبل المضرور لا تقوم إلا إذا تحققت
مسئولية المؤمن له :
وفي هذا قضت محكمة النقض بأن :**

١- (أ) - " نص المادة ٥/١ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥
في شأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث
السيارات ، يدل على أن المشرع رغبة منه فى حماية المضرور ،
رتب له جقا مباشرا فى مطالبة المؤمن بالتعويض المستحق له فى
نمة المؤمن له ، مما مقتضاه أن مسؤولية المؤمن قبل المضرور
على أساس الدعوى المباشرة لا تقوم إلا إذا تحققت مسؤولية المؤمن
له بحيث إذا حكم بعدم مسؤولية هذا الأخير مدنيا ، انتفت بالتالى
مسئولية المؤمن ولا يستطيع المضرور بعد ذلك أن يرجع بالدعوى
المباشرة " .

(ب) - " إذ كان الثابت أن الطاعة الأولى عن نفسها ، ومورث
الطاعنين وهو والد المجنى عليه ادعى مدنيا أمام محكمة الجنح
بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ضد سائق
السيارة وهيئة النقل العام - للمطعون عليها الثانية - عما لحق بهما
من أضرار نتيجة مقتل إينهما فى حادث السيارة وقضى بتأريخ
١٩٦٦/٩/٥ ببراءة السائق ورفض الدعوى المدنية لأنه لم يرتكب
خطأ وصار هذا للقضاء فى الدعوى المدنية نهائيا ، لصدوره فى

حدود النصاب النهائي للمحكمة الجزئية فإنه لا يكون للطاعنين ، وهم المضررون حق مباشر فى المطالبة بالتعويض قبل شركة التأمين المطعون عليها الأولى ، لا يغير من هذا للنظر أن التغطية العامة استأنفت حكم البراءة وقضت محكمة الجنح المستأنفة بإدانة سائق السيارة طالما أنه قضى نهائيا برفض الدعوى المدنية ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا للنظر وقضى بعدم قبول الدعوى بالنسبة لشركة التأمين تأسيسا على أنه قضى بحكم نهائى بعدم مسئولية هيئة النقل العام المؤمن لها فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

(طعن رقم ١٢٩ لسنة ٤٣ قى جلسة ١٩٧٧/٢/١٥)

٢- مفاد نص المادتين ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى عن المسئولية الناشئة عن حوادث السيارات ، أن نطاق التأمين من المسئولية الناشئة عن فعل المؤمن له وتابعه وحدهما وإنما يمتد للترام المؤمن إلى تغطية المسئولية المدنية لغير المؤمن له ولغير من صرح له بقيادة السيارة المؤمن عليها ، وفى هذه الحالة أجاز المشرع للمؤمن الرجوع على الغير الذى تولدت للممسولية عن فعله ليسترد منه قيمة ما أداه من التعويض للمضرور ويؤيد هذا عموم نص المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور - والذى يحكم واقعة الدعوى - بما يفهم من عموم هذا النص وإطلاقه من امتداد

تغطية المسؤولية إلى أفعال المؤمن له ومن يسأل عنهم وغيرهم من الأشخاص على حد سواء ، وترتبيا على ذلك فإنه لا يشترط لالتزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للمضروب سوى أن تكون السيارة مؤمنا عليها لديها وأن تثبت مسؤولية قائدها عن الضرر " .

(طعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٣)

٣-(أ) - " مناط التزام شركات التأمين بدفع مبلغ التأمين للمضروب من حوادث السيارات وفق أحكام القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات أن توجد وثيقة تأمين إجبارى على السيارة وأن تقع المخاطر المؤمن منها خلال مدة سريانها على أن يقيم المضروب الدليل على ذلك باعتباره مدعيا يحمل عبء إثبات دعواه وتقديم الأدلة التى تؤيد ما يدعيه فيها " .

(طعن رقم ١٧٩٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٨/٦/٢٥)

(ب) - " تقديم المطعون ضدهما فى الدعوى شهادة صادرة من إدارة مرور القاهرة تثبت أن وثيقة التأمين من مخاطر السيارة المتسببة فى الحادث ينتهى سريانها فى ١٣/٨/١٩٨١ دون أن يثبت به تاريخ بدئه والذي تمسكت الطاعة فى أنه كان بعد تاريخ وقوع الحادث الحاصل بتاريخ ١/٢/١٩٨١ دون أن يثبت به تاريخ بدئه والذي تمسكت الطاعة فى أنه كان بعد تاريخ وقوع الحادث

الحاصل بتاريخ ١٩٨١/٢/١ وبالتالي لا تشمل الوثيقة ، فإن الحكم إذ ألزمها - مع ذلك - بالتعويض على سند من أنها لم تقدم ما يفيد أن الحادث قد وقع قبل تاريخ سريان التأمين حتى لا يخضع له ، فإنه بذلك يكون قد حملها عبء إثبات عدم خضوع الحادث للتأمين مع أن المطعون ضدهما هما المكلفان بإثبات أن الحادث وقع خلال مدة سريان الوثيقة - وهو ما لم يقيما عليه الدليل - وذلك توصلا لاستحقاقهما التعويض في ذمة الطاعنة " .

(طعن رقم ١٧٩٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٨/٦/٢٥)

٥٧١ - تخويل المضرور دعوى مباشرة قبل شركة التأمين :

تنص المادة (٥) من قانون التأمين الإجبارى على أن : " يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارة إذا وقعت فى جمهورية مصر وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته ، ويؤدى المؤمن مبلغ التعويض إلى صاحب الحق فيه الخ " .

ومفاد العبارة الأخيرة أن للمضرور دعوى مباشرة قبل المؤمن - رغم أنه ليس طرفا فى عقد التأمين - يطالبه فيها بالتعويض المحكوم به قضائيا .

وقد جاء بالذاكرة الإيضاحية للقانون أنه :

" كما نصت المادة الخامسة صراحة على حق المضرور المباشر قبل شركة التأمين فيما يتعلق بالتعويض المحكوم به قضائيا .
ولا يشترط لحصول المضرور على التعويض من المؤمن أن يستصدر قبل ذلك حكما بنقير مسؤلية المؤمن له .
كما لا يشترط أن يختصم المضرور المسئول مع المؤمن في دعواه .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

١- " مقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ أنه لا يشترط لإلزام شركة التأمين بمبلغ التعويض سوى أن يكون محكوما به بحكم قضائي نهائي وإذا كان المبلغ الذي حكم به للمطعون عليه - المضرور - هو تعويض صدر به حكم نهائي من محكمة الجرح المصنفة فإنه يتحقق بذلك موجب تطبيق تلك المادة ولا يدخل هذا البحث في نسبية الأحكام وفي أن شركة التأمين لم تكن ممثلة في الدعوى التي صدر فيها الحكم الجنائي لأن التزامها بتغطية مبلغ التعويض ليس مصدره المادة ٤٠٥ من القانون المدني المتعلقة بحجية الأحكام وإنما مصدره المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وتحقق الشرط الذي نصت عليه والقول بأن لشركة التأمين أن تنازع في مقدار التعويض المحكوم به مؤداه أن تحدد مسؤليتها بما يحكم به عليها وقد يقل عما حكم به ضد المؤمن له وفي ذلك مخالفة لصريح نص المادة الخامسة المشار إليها .

(طعن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/١/٨)

٢- " نص المادة ٥/١ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ فى شأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، يدل على أن المشرع رغبة منه فى حماية المضرور ، رتب له حقا مباشرا فى مطالبة المؤمن بالتعويض المستحق له فى ذمة المؤمن له ، مما يقتضاه أن مسؤولية المؤمن قبل المضرور على أساس الدعوى المباشرة لاتقوم إلا إذا تحققت مسؤولية المؤمن له بحيث إذا حكم بعدم مسؤولية هذا الأخير مدنيا ، انتقلت بالتالى مسؤولية المؤمن ولايستطيع المضرور بعد ذلك أن يرجع بالدعوى المباشرة " .

(طعن رقم ١٢٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٥)

٣- " للمضرور من الحادث الذى يقع من سيارة صدرت بشأنها وثيقة تأمين أن يرجع على شركة التأمين بدعوى مباشرة لاقتضاء التعويض عن الضرر الذى أصابه من الحادث ، ومتى تحققت مسؤولية مرتكب الحادث لايشترط لقبول هذه الدعوى قبل المؤمن أن يكون مالك السيارة مختصا فيها ولا أن يستصدر المضرور لولا حكما بتقرير مسؤولية مالكها عن الضرر " .

(طعن رقم ٥١٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٠/٦/٣)

٤- " خطأ الغير المسئول عن وقوع الحادث - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس هو السبب المباشر لانتزام المؤمن

بدفع قيمة التأمين للمؤمن له المضرور من هذا الحادث حتى يمكن القول بأن رجوع المؤمن على المسئول مؤسس على المسؤولية التقصيرية باعتبار أن المسئول قد سبب بخطئه الذى تحقق به الخطر المؤمن منه ضرراً للمؤمن رتب ضمان هذا الأخير ، إذ لا توجد علاقة سببية مباشرة بين خطأ الغير والضرر الذى تحمله المؤمن بدفعه التعويض إلى المؤمن له ، بل إن سبب التزام المؤمن بدفع قيمة التأمين إلى المؤمن له هو عقد التأمين ذاته فلولا قيام هذا العقد لما التزم بدفع مبلغ التأمين رغم وقوع الحادث وبالتالي فلم يكن من سبيل لأن يحل المؤمن محل المؤمن له قبل المسئول إلا عن طريق الحوالة أو الحلول الاتفاقى .

(طعان رقماً ١١٢٢ ، ٣٦٣٩ لسنة ٦٠٠ ق جلسة ١١/١٢/١٩٩٧)

٥- المشرع إمعانا فى بسط حمايته على حق المضرور ألزم المؤمن لديه بأداء ما يحكم به له قبل المسئول من تعويض نهائى مهما بلغت قيمته حتى ولو لم يكن ممثلاً فى الدعوى التى صدر فيها الحكم ، وإلزام المؤمن لديه على هذا النحو جاء استثناء من القواعد العامة فى الإثبات والتى تقتصر حجية الأحكام على الخصوم أطرافها ، وبذلك يكون القانون قد فرض رباطاً وثيقاً .. بين دعوى المضرور قبل المسئول عن الحق المدنى ودعوى المضرور قبل المؤمن لديه حماية لحق المضرور .

(طعان رقم ١١٤٥ لسنة ٦٩ "هيئة عامة" جلسة ١٥/٥/٢٠٠٢)

٥- " المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مناط قبول الدعوى المباشرة التي أنشأها المشرع للمضرور من حوادث السيارات قبل شركة التأمين بالمادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات أن تكون السيارة التي وقع بها الحادث مؤمنا عليها تأميناً إجبارياً لديها وقت وقوعه ، وأن تثبت مسؤولية قائدها عنه ، وعلى ذلك فإنه ليس للمؤمن له حق الرجوع على الشركة بما يكون قد حكم به عليه للمضرور أو مطالبته بأداء هذا التعويض للأخير إلا إذا كان الحادث التي نجمت عنه النتيجة الضارة قد وقع من سيارة المؤمن عليها تأميناً إجبارياً أو تنفيذاً لعقد تأمين إجبارى أبرم بينهما " .

(طعن رقم ٤٥٧٠ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٣/٤/٢٢)

كما قضت محكمة النقض بأن :

" إن المقرر أنه إذا كانت قد ثبتت مسؤولية قائد أكثر من سيارة عن الحادث الذى سبب الضرر للعامل وكانت كل منها مؤمنا عليها لدى شركة مغايرة فلا يجوز لغير شركة التأمين المؤمنة على السيارة التى يعمل عليها العامل التحدى بعدم التزامها بأداء مبلغ التعويض له أو لورثته " .

(طعن رقم ٥١٦٩ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٨/٣/٢٢)

٥٧٢ - شرط اختصام المؤمن وحده فى الدعوى :

شرط استعمال المضرور للدعوى المباشرة قبل المؤمن وحده وعدم اختصامه المسئول ، أن يكون قد صدر حكم قضائى نهائى يقرر مسئولية الفاعل والتعويض المستحق عنه . فإذا لم يكن المضرور قد سبق له الحصول على ذلك الحكم ، وجب عليه اختصام المسئول عن الحادث عند إقامته لدعواه المباشرة فى مواجهة المؤمن . وهنا يصدر حكم واحد فى الدعوى ليقرر المسئولية عن الحادث ومقدار التعويض ، ويلزم المؤمن بأداء هذا التعويض للمضرور . أى أن للحكم يحسم الأمرين : المسئولية ، والتزام المؤمن بأداء مبلغ التعويض المقضى به إلى المضرور مباشرة .

والواقع أن المضرور يقيم دعواه تجاه المؤمن والمؤمن له المسئول عن الحادث فى ذات الوقت . ويتحقق ذلك أيضا إذا أقام المضرور دعوى المسئولية تجاه المؤمن له للمسئول فيعتمد هذا الأخير إلى اختصام المؤمن باعتباره ضامنا لأداء التعويض الذى يحكم عليه به ^(١).

(١) محمد حسين منصور ص ٣٩٦ وما بعدها .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

١- " أوجب المشرع في المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور على كل من يطلب ترخيصا لسيارة أن يقدم وثيقة تأمين عن الحوادث التي تقع منها ، ثم أصدر لاستكمال الغرض من هذا للنص القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ونص بالفقرة الأولى من المادة الخامسة منه على إلزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أى إصابة بدنية تلحق بأى شخص من حوادث السيارات . وإذ لم يكن للمضرور طبقاً للقواعد العامة وقبل العمل بالقانونين المشار إليهما فى أول يناير ١٩٥٦ أن يرجع على شركة التأمين إلا بالدعوى الغير مباشرة استعمالاً لحق مدینه المؤمن له قبلها ، وكان المشرع قد رأى أن يخرج على هذه القواعد تحقيقاً للأغراض التى استهدف بها حماية المضرور وضماناً لحصوله على حقه فى التعويض الجابر للضرر الذى وقع عليه مهما بلغت قيمة هذا التعويض بما أورده فى عجز الفقرة الأولى من المادة الخامسة المشار إليها من القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ وجعل بذلك للمضرور من الحادث الذى يقع من سيارة مؤمن عليها أن يرجع على شركة التأمين بدعوى مباشرة لاقتضاء التعويض عن الضرر الذى أصابه عن ذلك الحادث ، وإذ لا تشترط هذه المادة لرجوع المضرور بالدعوى

المباشرة على المؤمن أن يستصدر أولا حكما بتقرير مسؤولية المؤمن له عن الحادث وتحديد مبلغ التعويض المستحق عنه ، فإن مفاد ذلك مرتبط بحق المضرور في الرجوع على المؤمن بهذه الدعوى على النحو السالف الذكر أنه يكفي أن يكون المؤمن له مختصما في الدعوى ليحكم عليه فيها حيث يتسنى له أن يدفع مسؤوليته إن كان لذلك وجه وحتى لا يفقد المضرور إحدى المزايا التي أوجدها له المشرع بتقرير حقه في هذه الدعوى ، فإذا اختصم المؤمن له ليصدر الحكم بالمسؤولية في مواجهته فحسب الحكم أن يفصل في تقرير مبدأ المسؤولية بالنسبة له بما يعتبر حجة عليه .

(طعن رقم ٣٠٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٤)

٢- " مفاد نص المادة السادسة من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور والفقرة الأولى من المادة الخامسة والمواد ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة- أن للمضرور من الحادث الذي يقع من السيارة المؤمن عليها إجباريا أن يرجع على شركة التأمين مباشرة لاقتضاء التعويض عن الضرر الذي أصابه نتيجة الحادث مستمدا حقه في ذلك من نصوص القانون المشار إليه أنفا دون اشتراط أن يستصدر أولا حكما بتقرير مسؤولية المؤمن له أو قائد السيارة عن الحادث ودون ضرورة

لاختصاصهما فى الدعوى ذلك أن التزام المؤمن طبقاً للأحكام سالفة البيان يمتد إلى تغطية المسؤولية عن أفعال المؤمن له ومن يسأل عنهم وغيرهم من مرتكبى الحادث على حد سواء . ومن ثم فلا يشترط لإلزام شركة التأمين بأداء التعويض للضرور سوى أن تكون السيارة التى وقع منها الحادث مؤمناً عليها لديها وأن تثبت مسؤولية مالكيها المؤمن له أو مرتكب الحادث حسب الأحوال بغير حاجة إلى اختصاص أيهما فى دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن " .

(طعن رقم ١٣٢٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٢/٣/٢٤)

٥٧٢- رفع دعوى المضرور ضد المؤمن والمؤمن له :

يجوز للمضرور أن يختصم فى دعواه المؤمن والمؤمن له معاً . ذلك أن للمضرور مدينين بالتعويض المستحق له : المؤمن له المسئول وهو مدين طبقاً لقواعد المسؤولية والمؤمن بحكم الدعوى المباشرة، وكلاهما مدين بدين واحد له مصدران مختلفان ومن ثم تتضام ذمتهما فى هذا الدين دون أن تتضامن إذ أن الالتزام التضامنى يقتضى وحدة المصدر .

وعلى ذلك فإن المضرور يطالبهما بالدين متضاممين . فلا يجوز للمضرور أن يجمع بينهما ويرجع على كل منهما ، فإذا استوفى حقه من أحدهما برئت ذمة الآخر . وإذا لم يستوف كل حقه

من المؤمن لعدم كفاية مبلغ التأمين ، رجع بالباقي على المؤمن له المسئول .

ويترتب على ذلك أنه إذا استوفى المضرور حقه من المؤمن له لم يعد يستطيع أن يرجع بالدعوى المباشرة على المؤمن إذ قد انقضى حقه بالوفاء^(١).

وقد قضت محكمة النقض بأن :

" إذا كان الحكم قد اعتبر الشركة الطاعنة (شركة التأمين) ملتزمة بالتعويض بموجب عقد التأمين بينما الشركة المطعون ضدها الثانية (المسئولة عن الحادث) ملتزمة به نتيجة الفعل الضار فإنهما يكونان ملتزمين بدين واحد له مصدران مختلفان ومن ثم تتضامم ذمتهما في هذا الدين دون أن تتضامن إذ أن الالتزام التضامنى يقتضى وحدة المصدر " .

(طعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١٧)

٥٧٤ - رجوع المؤمن على المؤمن له أو الغير :

أجاز المشرع للمؤمن الرجوع على المؤمن له أو الغير الذى تولدت المسئولية عن فعله ليسترد منه قيمة ما أداه من تعويض للمضرور وذلك فى الحالات المبينة فى المادتين ١٧ ، ١٨ من

(١) السهوى ص ١٥٤٨ .

القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات .

فبالنسبة للرجوع على المؤمن له : أجازت المادة (١٧) للمؤمن الرجوع على المؤمن له بقيمة ما يكون قد أداه من تعويض إذا ثبت أن التأمين قد عقد بناء على إدلاء المؤمن له ببيانات كاذبة أو إخفائه وقائع جوهرية تؤثر فى حكم المؤمن على قبوله تغطية الخطر أو على سعر التأمين أو شروطه ، أو أن السيارة استخدمت فى أغراض لا تخولها الوثيقة .

وبالنسبة لرجوع المؤمن على الغير ، أجازت المادة ١٨ للمؤمن إذا ألزم فى العقد أداء التعويض فى حالة وقوع المسؤولية المدنية على غير المؤمن له وغير من صرح له بقيادة سيارته أن يرجع على المسئول عن الأضرار لاسترداد ما يكون قد أداه من تعويض . ولكن لا يترتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن أى مساس بحقوق المضرور قبله .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

"مؤدى نص المادتين ١٦ و ٢/٣ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، والبلند الخامس فقرة ج من الشروط العامة الملحقه بنموذج وثيقة التأمين الذى صدر به قرار وزير المالية

والاقتصاد رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٥ الخاص - بتنفيذ حكم المادة الثانية من القانون المذكور - أن لشركة التأمين أن ترجع على مالك السيارة المؤمن له لاسترداد ما تكون قد دفعته من تعويض للمضرور في حوادث السيارات في حالة ما إذا كان قائد السيارة مرتكب الحادث قد قادها بموافقة المؤمن له بدون رخصة تجيز قيادته لها ، كما أن للمؤمن أن يدفع دعوى الضمان التي يقيمها مالك السيارة قبله بعدم التزامه بتعويضه عن الضرر الناتج عن وقوع الخطر المؤمن منه في هذه الحالة ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الشركة الطاعنة - شركة التأمين - قد تمسكت لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون عليها الأولى سمحت للمطعون عليه الثانى بقيادة السيارة دون أن يكون مرخصا له بذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع الجوهري الذي قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى واكتفى بالإحالة إلى أسباب حكم محكمة أول درجة التي لم يتناول هذا الدفاع إذ لم يسبق إثارته أمامها ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور " .

(طعن رقم ٩٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٨)

٢- " نص المادتين ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى عن المسؤولية الناشئة عن حوادث السيارات ، مفاده أن نطاق التأمين من المسؤولية في ظل العمل

بأحكام هذا القانون أصبح لا يقتصر على تغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن فعل المؤمن له وتابعه وحدهما وإنما يمتد التزام المؤمن إلى تغطية المسؤولية المدنية لغير المؤمن له ولغير من صرح له بقيادة السيارة المؤمن عليها وفي هذه الحالة أجاز المشرع للمؤمن الرجوع على الغير الذى تولدت المسؤولية عن فعله ليسترد منه قيمة ما أداه من التعويض للمضرور ويؤيد هذا النظر عموم نص المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور - المنطبق على واقعة الدعوى - بقولها " ويجب أن يغطى التأمين المسؤولية المدنية عن الإصابات التى تقع للأشخاص وأن يكون التأمين بقيمة غير محدودة " بما يفهم من عموم هذا النص وإطلاقه امتداد تغطية المسؤولية إلى أفعال المؤمن له ومن يسأل عنهم وغيرهم من الأشخاص على حد سواء ، ولو كان هذا الغير قد استولى على السيارة فى غفلة منهم ، وترتيباً على ذلك فإنه لا يشترط لالتزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للمضرور سوى أن تكون السيارة مؤمناً عليها لديها وأن تثبت مسؤولية قائدها عن الضرر ، وإذ كان نالحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدعوى قبل شركة التأمين - المطعون عليها الثانية - على مجرد انتفاء مسؤولية الشركة للمؤمن لها - المطعون عليه الأول - عن التعويض رغم ثبوت مسؤولية من قاد السيارة - المؤمن عليها

لديها - من غير تابعى المؤمن لها عن الحادث فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ حجبته عن الرد على ما تمسك به الطاعن من أن أساس مسئولية شركة التأمين هو قانون التأمين الإجبارى من حوادث السيارات دون ارتباط بمسئولية المؤمن له وهو دفاع جوهري من شأنه أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى مما يعيب الحكم بالقصور فوق خطئه فى تطبيق القانون .

(طعن رقم ٢٧١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٩)

٣- " أوجب المشرع فى المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور على كل من يطلب ترخيصا لسيارة أن يقدم وثيقة تأمين - غير محدودة القيمة عن الحوادث التى تقع منها واستكمالا للغرض من هذا النص وضمانا لحصول المضرور على حقه فى التعويض الجابر للضرر فقد أصدر القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسئولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات ونص بالفقرة الأولى من المادة الخامسة على إلزام المؤمن بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق بأى شخص من حوادث السيارات كما قررت المواد ١٦، ١٧، ١٨، ١٩ من القانون المذكور حق المؤمن فى الرجوع على المؤمن له لاسترداد ما يكون قد دفعه من تعويض إذا أخل الأخير بما يكون قد فرضه الأول -

عليه من واجبات معقولة وقيود على استعمال السيارة وقيادتها وكذا إذا ثبت أن التأمين قد عقد بناء على إدلاء المؤمن له ببيانات كاذبة أو إخفاء وقائع جوهرية تؤثر في قبول المؤمن تغطية الخطر أو على سعر التأمين أو شروطه أو استخدام السيارة في أغراض لا تبيحها الوثيقة وأجازت للمؤمن أيضا إذا التزم أداء التعويض في حالة وقوع المسؤولية المدنية على غير المؤمن له وغير من صرح له بقيادة سيارته أن يرجع على المسئول عن الأضرار لاسترداد ما يكون قد أداه من تعويض على أن لا يترتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقاً للأحكام سالفة الذكر أى مساس بحق المضرور قبله ، ومفاد ذلك أن للمضرور من الحادث الذى يقع من سيارة مؤمن عليها إجباريا أن يرجع على شركة التأمين بدعوى مباشرة لاقتضاء التعويض عن الضرر الذى أصابه نتيجة الحادث مستمدا حقه فى ذلك من نصوص القانون المشار إليها أنفا دون اشتراط أن يستصدر أولاً حكماً بتقرير مسؤولية المؤمن له عن الحادث وتحديد مبلغ التعويض المستحق عنه ودون ضرورة لاختصاص المؤمن له فى الدعوى ذلك أن التزام المؤمن له ومن يسأل عنهم وغيرهم من الأشخاص غير المصرح لهم بقيادة السيارة المؤمن عليها على حد سواء ومن ثم فإن التزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للمضرور لا يستلزم سوى أن تكون السيارة التى وقع منها الحادث

مؤمنا عليها لديها وأن تثبت مسؤولية قائدها عن الضرر سواء كان تابعاً للمؤمن له أو غير تابع ، صرح له بقيادتها أو لم يصرح إذ لا أثر لذلك كله إلا بالنسبة لدعوى الرجوع المقرر للمؤمن دون أن يمتد إلى حق المضرور قبل الأخير . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى قبل شركة التأمين المطعون عليها الأولى على أساس أن المؤمن له لم يختصم كمسئول عن الحقوق المدنية في الجثة ... الدعوى الماثلة لإقرار مبدأ مسؤوليته ومقدار التعويض وذلك رغم ثبوت وقوع الحادث الذي نشأ عنه الضرر من السيارة المؤمن عليها إجبارياً لدى المطعون عليها الأولى بالحكم النهائي الصادر في الجثة فإنه يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون " .

(طعن رقم ٢١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٢٩)

٤- " مفاد نص المادتين ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، أن نطاق التأمين من المسؤولية أصبح لا يقتصر على تغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن فعل المؤمن له وتابعه وحدهما وإنما يمتد للزلم المؤمن إلى تغطية المسؤولية المدنية لغير المؤمن له ولغير من صرح له بقيادة السيارة المؤمن عليها ، وفي هذه الحالة أجاز المشرع للمؤمن الرجوع على الغير الذي تولدت

المسئولية عن فعله ليسترد منه قيمة ما أداه من التعويض للمضرور ويؤيد هذا النظر عموم نص المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور- والذي يحكم واقعة الدعوى - بما يفهم من عموم هذا النص وإطلاقه من امتداد تغطية المسؤولية إلى أفعال المؤمن له ومن يسأل عنهم وغيرهم من الأشخاص على حد سواء ، وترتبطا على ذلك فإنه لا يشترط لالتزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للمضرور سوى أن تكون السيارة مؤمنا عليها لديها وأن تثبت مسؤولية قائدها عن الضرر .

(طعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٣)

٥٧٥- إدخال شركة التأمين أمام المحكمة الجنائية :

تنص المادة (٢٥٨) مكرر من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ على أن :

" يجوز رفع الدعوى المدنية قبل المؤمن لديه لتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحكمة التى تنتظر الدعوى الجنائية .
وتسرى على المؤمن لديه جميع الأحكام الخاصة بالمسئول عن الحقوق المدنية المنصوص عليها فى هذا القانون " .

ومن ثم يجوز للمضرور إدخال المؤمن فى الدعوى الجنائية طالبا الحكم عليه بأداء ما يغطى التعويض المستحق له .

وقد قضت الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بتاريخ
٢٠٠٢/٥/١٥ في الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٦٩ ق بأن :

" النص في المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه
" لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية
أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية في أية حالة كانت
عليها الدعوى ... والنص في المادة ٢٥٨ مكررا من القانون
الأخير على أنه " يجوز رفع الدعوى المدنية قبل المؤمن لديه
لتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحكمة التي تنظر
الدعوى الجنائية وتسرى على المؤمن لديه جميع الأحكام الخاصة
بالمسئول عن الحقوق المدنية المنصوص عليها في هذا القانون "
مفاده أن المشرع تيسيرا على المضرور من حوادث السيارات في
الحصول على حقه قد استثناه من القواعد العامة المتصلة
باختصاص المحاكم المدنية وأجاز له الادعاء بحقوقه المدنية أمام
المحكمة الجنائية قبل المسئول عن الحقوق المدنية والمؤمن لديه
ووجد في إجراءات نظر الدعويين أمام المحكمة الجنائية كما وجد
في مدة سقوط كل منها " .

٥٢٦- تقادم الدعوى المباشرة :

تنص الفقرة الثانية من المادة (٥) من القانون رقم ٦٥٢ لسنة
١٩٥٥ على أن : " وتخضع دعوى المضرور قبل المؤمن للتقادم
المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني " .

وهذه المادة كما رأينا فى فقرتها الأولى تنص على أن " تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التى تولدت عنها هذه الدعاوى " .

أى أن الدعوى المباشرة المخولة للمضرور قبل المؤمن تسقط بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التى تولدت عنها هذه الدعاوى ، رغم أن هذه الدعوى ليست من تلك الناشئة عن عقد التأمين ، لأن المضرور ليس طرفا فى عقد التأمين .

وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ أنه : " كما نصت المادة الخامسة صراحة على حق المضرور المباشر قبل شركة التأمين فيما يتعلق بالتعويض المحكوم به قضائيا ، وعلى خضوع دعوى المضرور قبل المؤمن للتقادم المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون وذلك حسما للخلاف الذى قد يثور حول مدة التقادم فى مثل هذه الدعاوى ، وهل هى مدة التقادم العادية باعتبار أنها لا تنشأ عن عقد التأمين وإنما تستمد أساسها من الحق فى تعويض الضرر الذى أصاب المضرور ، وغنى عن البيان أن هذا التقادم تسرى فى شأنه للقواعد العامة الخاصة بوقف مدة التقادم وانقطاعها " .

وقد قضت محكمة النقض بأن :

١- أنشأ المشرع بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢

لسنة ١٩٥٥ " بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات " للمضرور فى هذه الحوادث دعوى مباشرة قبل المؤمن ونص على أن تخضع هذه الدعوى للتقادم المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى وهو التقادم الثلاثى المقرر للدعاوى الناشئة عن عقد التأمين ولولا هذا النص لمرى على تلك الدعوى المباشرة للتقادم العادى لأنها لا تعتبر من الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين المنصوص عليها فى المادة ٧٥٢ .

(طعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٢٧)

٢- (أ) - " الدعوى المباشرة التى أنشأها المشرع للمضرور قبل المؤمن بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات خاضعة للتقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى والذى تبدأ منته من وقت وقوع الفعل غير المشروع الذى سبب الضرر " .

(ب) - " إذا كان الفعل غير المشروع الذى يستند إليه المضرور فى دعواه قبل المؤمن يكون جريمة ، وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على مقارفها سواء كان هو المؤمن له أو كان غيره ممن يعتبر مسئولا عن الحقوق المدنية المترتبة على فعلهم فإن سريان التقادم بالنسبة للمضرور قبل المؤمن يقف طوال المدة التى تحوم

فيها المحاكمة الجنائية ، ولا يعود إلى السريان إلا منذ صدور الحكم الجنائي أو انتهاء المحاكم الجنائية لسبب آخر وذلك على أساس أن رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعا قانونيا في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني يتعذر معه على المضرور مطالبة المؤمن بحقه " .

(طعن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/١/٨)

٣- " مدة سقوط دعوى المؤمن له قبل المؤمن في التأمين من المسؤولية تبدأ - عملا بالمادة ٧٥٣ من القانون المدني - من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له وديا أو قضائيا بعد وقوع الحادث المؤمن منه ، إلا أنه لما كان التقادم المقرر للمؤمن له قبل المؤمن تسرى في شأنه القواعد العامة الخاصة بوقف مدة التقادم وانقطاعها فإنه إذا كانت الواقعة التي يستند إليها المؤمن له في دعواه قبل المؤمن هي جريمة ورفعت الدعوى الجنائية على مقارفها سواء كان هو بذاته المؤمن له أو أحد ممن يعتبر المؤمن له مسئولاً عن الحقوق المدنية عن فعلهم ، فإن سريان التقادم بالنسبة لدعوى المؤمن له قبل المؤمن يقف طوال المدة التي تستغرقها المحاكمة الجنائية ولا يعود للتقادم إلى السريان إلا منذ صدور الحكم الجنائي النهائي أو انتهاء المحاكمة بسبب آخر ذلك أنه وفقا للمادة ٣/٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية المنطبقة على واقعة الدعوى- قبل

تعديلها بالقانون ٨٥ لسنة ١٩٧٦ المعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٣٥ مكرر بتاريخ ١٩٧٦/٧/٢٨ - لا يستطيع المؤمن له توجيه دعوى الضمان الفرعية إلى المؤمن أمام المحكمة الجنائية ، كما أنه إذا رفع دعواه على المؤمن أمام المحكمة المدنية أثناء السير فى الدعوى الجنائية كان مصيرها الحتمى هو وقف السير فيها حتى يحكم نهائيا فى الدعوى الجنائية لأن مسؤولية المؤمن قبل المؤمن له ، لا تقوم إلا بثبوت مسؤولية المؤمن له قبل المضرور ، فإذا كانت هذه المسؤولية الأخيرة ناشئة عن الجريمة التى رفعت عنها الدعوى الجنائية فإنها تكون مسألة مشتركة بين هذه الدعوى والمدنية التى رفعها المؤمن له على المؤمن ولازما للفصل فيها فى كليهما فيتحنم لذلك على المحكمة المدنية أن توقف دعوى المؤمن له هذه حتى يفصل نهائيا فى تلك المسألة من المحكمة الجنائية عملا بقاعدة أن الجنائى يوقف المدنى التزاما بما تقضى به المادة ٤٠٦ من القانون المدنى من وجوب تقيد القاضى المدنى بالحكم الجنائى فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم ، وكان فصله فيها ضروريا وما تقضى به المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية من أن ما يفصل فيه الحكم الجنائى نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها تكون له قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم المدنية فى الدعاوى التى لم

يكن قد فصل فيها نهائيا ، ومتى كان ممتنعا قانوناً على المؤمن لـه أن يرفع دعواه على المؤمن أمام المحاكم الجنائية بعد رفع الدعوى العمومية على الجاني محدث الضرر سواء كان بذاته المؤمن له أو أحد ممن يعتبر المؤمن له مسؤولا عن الحقوق المدنية عن فعلهم ، وكان إذا رفع دعواه أمام المحاكم المدنية أثناء السير فى الدعوى الجنائية فإن رفعها فى هذا الوقت يكون عقيما إذ لا يمكن النظر فيها إلا بعد أن يفصل نهائيا فى تلك الدعوى الجنائية فإن رفع الدعوى الجنائية يكون فى هذه الحالة مانعا قانونيا يتعذر معه على المؤمن له مطالبة المؤمن بالضمان . مما ترتب عليه المادة ٢٨٢ من القانون المدنى وقف سريان التقادم مادام المانع قائما ، وبالتالي وقف سريان التقادم بالنسبة لدعوى المؤمن له قبل المؤمن طوال المدة التى تنوم فيها المحاكمة الجنائية " .

(طعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٨ قى جلسة ١٩٨٢/١/١٤)

٤- " أنشأ المشرع للمضروب فى حوادث السيارات دعوى مباشرة قبل المؤمن بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإلجبارى عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، ونص على أن تخضع هذه الدعوى للتقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى للدعوى الناشئة عن عقد التأمين ، وهذا التقادم - وعلى ما جرى

به قضاء هذه المحكمة - تسرى في شأنه القواعد العامة المقررة لوقف مدة التقادم وانقطاعها " .

(طعن رقم ٣٥٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)

٥- " مؤدى نص المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ أن التزام المؤمن بأداء التعويض المقضى به ينحصر فيمن ألزمه القانون أو العقد بأدائه إليه وإذ أجاز القانون للمضروب من الحادث الذى يقع من سيارة صدرت بشأنها وثيقة التأمين أن يرجع على شركة التأمين بدعوى مباشرة لاقتضاء التعويض عن الضرر الذى أصابه من الحادث ، كما أجاز للمؤمن له حق الرجوع على المؤمن تنفيذاً لعقد التأمين فقد خلا من ثمة نص على حق قائد السيارة - غير المؤمن له - فى أن يرجع على شركة التأمين بما يكون قد حكم به عليه للمضروب أو فى مطالبتها بأداء هذا التعويض للمضروب كما لم يتضمن نموذج وثيقة التأمين الإجماع من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات الصادر بها قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ النص على ذلك . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلزام شركة التأمين - الطاعنة - بأن تؤدى إلى المطعون عليه الثانى قيمة التعويض المحكوم به لصالحه ضد المطعون عليه الأول والمستحق عن حادث سيارة كان يقودها المطعون عليه الأول ومملوكة

للمطعون عليه الثالث ، فى حين أنه لا توجد ثمة علاقة قانونية أو تعاقدية تربط بين شركة التأمين وقائد السيارة غير المؤمن له - الطاعنة والمطعون عليه الأول فى هذا الخصوص ولا حق له فى أن يطلب إلزام شركة التأمين بأداء هذا التعويض للمضرور - فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(طعن رقم ٣٥٩٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٢٨)

٦- " أنشأ المشرع للمضرور فى حوادث السيارات دعوى مباشرة قبل المؤمن بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإلجبارى من المسئولية الناشئة من حوادث السيارات وأخضعها للتقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى للدعوى الناشئة عن عقد التأمين ، وإذا كان حق المضرور قبل المؤمن ينشأ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - من وقت وقوع الحادث الذى ترتبت عليه مسئولية المؤمن له لأن المضرور يستمد حقه المباشر بموجب النص القانونى من ذات العمل غير المشروع الذى أنشأ حقه قبل المؤمن له فإنه بذلك يستطيع المضرور أن يرفع دعواه المباشرة على المؤمن من وقت وقوع هذا الفعل الذى سبب له الضرر مما يترتب عليه أن مدة الثلاث سنوات المقررة لتقادم هذه الدعوى تسرى من هذا الوقت طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٧٥٢ المشار

إليها باعتباره اليوم الذى أصبح فيه التعويض مستحق الأداء عملاً بالقاعدة العامة الواردة فى المادة ١/٣٨١ من القانون المدنى ما لم يتمسك ذوو الشأن بعدم علمهم بوقوع الحادث أو بدخوله فى ضمان المؤمن ولذى يقع عليهم عبء إثباته فيتراخى عندئذ بدء سريان هذا التقادم إلى وقت هذا العلم وذلك إعمالاً للبند (ب) من الفقرة الثانية من المادة ٧٥٢ سالفه الذكر .

(طعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/١٨)

٧- " نص المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات على أنه " يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات إذا وقعت فى جمهورية مصر وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائياً من تعويض مهما بلغت قيمته ، ويؤدى المؤمن مبلغ التعويض إلى صاحب الحق فيه وتخضع دعوى المضرور قبل المؤمن للتقادم المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى على أنه " تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التى تولدت عنها هذه الدعاوى " والنص

فى المادة ١٧٢ من ذات القانون على أنه " تسقط بالنقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه " .

(طعن رقم ١١٤٥ لسنة ٦٩ ق " هيئة عامة " جلسة ٢٠٠٢/٥/١٥)

٨- (أ) - " المتفق ونهج الشارع وإعمالاً لما تغياه من حماية لحق المضرور ونزولاً على الارتباط بين الدعويين (دعوى المضرور قبل المسئول ودعواه قبل المؤمن لديه) أن لايسقط حق المضرور قبل المؤمن لديه فى التعويض النهائى إلا بمرور خمس عشرة سنة من الحكم البات بالتعويض المؤقت من المحكمة الجنائية أو من الحكم النهائى بالتعويض من المحكمة المدنية (ولو لم يكن المؤمن لديه طرفاً فى هذا الحكم) ولا يسوغ القول بإهدار وسيلة حماية الحق للمضرور استناداً إلى الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ التى لا تتحدث إلا عن مدة سقوط الدعوى كما تحدثت المادة ٧٥٢ من القانون المدنى عن هذا السقوط فى دعوى المضرور قبل المسئول ومدة السقوط فى كل من الدعويين واحدة ونطاق كل منهما يواجه تقاعس المضرور ابتداء عن المطالبة بحقه بأى من الدعويين وهو أمر لا تأثير له

البينة على الحق الذى تقرر بحكم له قوة الشئ المحكوم فيه والذى كفل له القانون الحماية " .

(ب) - " إذ كان إلزام الشركة المؤمن لديها بأداء مبلغ التعويض المحكوم به للمضروور يتحقق بذات ما تحققت به مسؤولية المؤمن له أو المتسبب فى أدائه - وهو الحكم البات من المحكمة الجنائية أو الحكم النهائى من المحكمة المدنية - ولو لم تختصم فيه الشركة المؤمن لديها ، فإن لازم ذلك أنه إذا صدر الحكم بالتعويض المؤقت وأصبح حائزاً قوة الأمر المقضى فإنه لايسقط الحق فى التعويض النهائى بالبناء عليه وإعمالاً للمادة ٢/٣٨٥ من القانون المدنى إلا بمدة سقوط الحق وهى خمس عشرة سنة سواء قبل المسئول عن الحق المدنى أو المؤمن لديه إذ لاوجه لاختلاف الحكم بين المسئولين عن الوفاء بالحق المحكوم به للدائن (المضروور) خاصة بعد الارتباط ووحدة الإجراءات ومدة السقوط فى كل من الدعويين قبل المسئول والمؤمن لديه " .

(طعن رقم ١١٤٥ لسنة ٦٩ قى " هيئة عامة " جلسة ٢٠٠٢/٥/١٥)

٩- " لئن كان انقطاع التقادم المسقط لحق المضروور بصدور حكم بات بالتعويض المؤقت من المحكمة الجنائية أو حكم نهائى بالتعويض من المحكمة المدنية يترتب عليه - وعلى ما جرى به

قضاء هذه المحكمة- بدأ تقادم مسقط جديد مدته خمس عشرة سنة من وقت صدور هذا الحكم ولو لم يكن المؤمن لديه طرفاً فيه ، إلا أن ذلك الحكم يعتبر استثناءً من الأصل في أن الإجراء القاطع للتقادم أثره نسبي لا يفيد منه إلا من باشره ولا يضار به سوى من وجه إليه ، فإن ذلك الاستثناء يقتصر حكمه على المؤمن لديه في التأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات وحده ، مما مقتضاه أنه في حالة تعدد المضرورين من الحادث فإن الحكم الصادر من المحكمة الجنائية أو المدنية يقتصر أثره في تغيير مدة التقادم المسقط إلى خمس عشرة سنة على من كان منهم طرفاً في هذا الحكم ولا يفيد منه المضرور الذي لم يكن طرفاً في ويبقى حقه في التعويض قبل المؤمن لديه خاضعاً للتقادم القصير فيسقط بانقضاء ثلاث سنوات من وقت وقوع الحادث أو انتهاء محاكمة المسؤول جنائياً .

(طعن رقم ٥١٠١ لسنة ٧٣ في جلسة ٢٠٠٤/٦/١٤)

١٠- " إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه على أن الحكم النهائي بالتعويض في الدعوى ٨١٣٤ لسنة ١٩٩٨ المنصورة الابتدائية المؤيد استئنافاً الصادر لصالح باقي المضرورين ورثة المتوفى يترتب عليه تغيير مدة التقادم المسقط لحق المطعون ضده (المضرور) في التعويض قبل المؤمن لديه فلا يتقادم إلا بمضي

خمس عشرة سنة من وقت صدور هذا الحكم رغم أن المطعون ضده لم يكن طرفاً في ذلك الحكم ولا يفيد منه فسي قطع التقادم السارى ضده وأقام دعواه بصحيفة أودعت في ٢١/١٠/٢٠٠١ بعد انقضاء أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء محاكمة المسئول جنائياً بصدر حكم بإدالته صار باتاً في ١٤/١٠/١٩٩٧ فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع المبدى من الطاعنة (الشركة المؤمن لديها) بسقوط حق المطعون ضده في التعويض بالتقادم الثلاثي يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(طعن رقم ٥١٠١ لسنة ٧٣ ق جلسة ٢٠٠٤/٦/١٤)

كما قضت محكمة النقض بشأن القابلية للتجزئة بأن :

" ولما كان مبنى الطعن يتعلق بدفع موضوعي يترتب عليه انقضاء الحق المدعى به لسقوط الدعوى في المطالبة به بالتقادم الثلاثي بالنسبة للمؤمن على أساس قانوني يختلف عن حق المؤمن له في ذلك ولم يتمسك به الأخير فإن الموضوع في هذا الصدد مما يقبل التجزئة ويكون اختصام المؤمن له المحكوم عليه مع المؤمن غير لازم " .

(طعن رقم ٣٧٣٦ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠٢/١١/٢٧)



ملحق التشريعات

**قانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥
بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية
الناشئة من حوادث السيارات (*)**

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من
فبراير سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل
مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية :

وعلى القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد
المرور ،

وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالأشراف والرقابة على
هيئات التأمين وتكوين الأموال ،

وعلى القرار الوزارى رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٢ باللائحة التنفيذية
للقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، والداخلية ،

(*) لوائح المصرية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ - العدد ١٠١ مكرر .

أصدر القانون الآتى

مادة ١- يشترط فى وثيقة التأمين المنصوص عليها فى المادتين (٦ ، ١٣) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه أن تكون صادرة من إحدى هيئات التأمين المسجلة فى مصر لمزاولة عمليات التأمين على السيارات وفقا لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة ٢- تستهل الوثيقة فى موضع ظاهر منها بما يفيد أنها صادرة وفقا لأحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ولأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا لهما . ويجب أن تكون البيانات الواردة فى الوثيقة مطابقة للبيانات الواردة فى تقرير معاينة السيارة الذى يصدره قلم المرور .

وتكون الوثيقة مطابقة للنموذج الذى يعتمد عليه وزير المالية والاقتصاد بالاتفاق مع وزير الداخلية ، وفيما عدا الوثيقة المنصوص عليها فى المادة (١٣) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ يكون لكل سيارة وثيقة خاصة .

مادة ٣- إذا جدد للتأمين لدى نفس المؤمن فيرافق طلب تجديد الرخصة وثيقة جديدة أو إخطار من المؤمن بقبوله تجديد التأمين بالشروط ذاتها الواردة بالوثيقة الأصلية ، على أن يعد الإخطار وفقا للنموذج الذى يعتمد عليه رئيس مصلحة التأمين.

ويعتبر فى حكم الوثيقة كل إخطار بتجديدها .

مادة ٤- يسرى مفعول الوثيقة عن المدة المؤداة عنها الضريبة، ويمتد مفعولها حتى نهاية فترة الثلاثين يوما التالية لانتهاؤ تلك المدة .

ويسرى مفعول الإخطار بتجديد الوثيقة من اليوم التالى لتاريخ انتهاء مدة التأمين السابقة حتى نهاية فترة الثلاثين يوما التالية لانتهاؤ المدة المؤداة عنها الضريبة .

وإذا كان تاريخ بدء سريان الرخصة تالية لتاريخ بدء سريان التأمين بمدة لاتجاوز سبعة أيام امتد تاريخ انتهاء سريان التأمين بنفس المدة .

وعلى قلم المرور عدم قبول الوثيقة إذا زادت الفترة المشار إليها فى الفقرة السابقة على السبعة الأيام .

مادة ٥- يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارة إذا وقعت فى جمهورية مصر وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة (٦) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته ، ويؤدى المؤمن مبلغ التعويض إلى صاحب الحق فيه .

وتخضع دعوى المضرور قبل المؤمن للتقادم المنصوص عليه في المادة (٧٥٢) من القانون المدني^(١) .

مادة ٦- إذا أدى التعويض عن طريق تسوية ودية بين المؤمن له والمضرور دون الحصول على موافقة المؤمن فلا تكون هذه التسوية حجة قبليه .

مادة ٧- لا يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه وقت الحادث إذا كانوا من غير ركابها أيًا كانت السيارة ، أو كانوا من الركاب في حالة السيارة الأجرة أو السيارة تحت الطلب .

مادة ٨- لا يجوز للمؤمن ولا للمؤمن له أن يلغى وثيقة التأمين أثناء مدة سريانها لأي سبب من الأسباب مادام الترخيص قائما . وعلى قلم المرور عند إلغاء الترخيص أن يرد وثيقة التأمين إلى المؤمن له مؤشرا عليها بما يفيد إعادتها إليه وتاريخ التأشير بالإعادة .

مادة ٩- يتم التعديل في بيانات الوثيقة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة (٢) بملحق للوثيقة يصدره المؤمن ويجب أن يكون مطابقا للنموذج الذي يعتمد عليه رئيس مصلحة التأمين .

(١) قضت المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٥٦ لسنة ٢٢ قضائية "دستورية" بجملة ٢٠٠٢/٦/٩ بعدم دستورية المادة فيما تضمنته من قصر آثار عقد التأمين في شأن السيارات الخاصة على الغير دون الركاب .

وعلى قلم المرور ألا يجرى أى تعديل فى الترخيص بالنسبة إلى البيانات الواردة فى تقرير المعاينة إلا بعد تقديم ذلك الملحق ، ويجوز تقديم وثيقة تأمين جديدة بدلا من الملحق تتفق مدتها مع أحكام المادة (٤) .

وعلى قلم المرور فى هذه الحالة أن يرد للمؤمن له الوثيقة الأصلية مؤشرا عليها بما يفيد إعادتها إليه وتاريخ التأشير بالإعادة. مادة ١٠- فى تطبيق المادة (١٢) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، يجب على المتنازل إليه أن يشفع بطلب نقل قيد الرخصة، عند نقل ملكية السيارة والرخصة ووثيقة تأمين جديدة تتفق مدتها وأحكام المادة (٤) المتقدمة الذكر .

وعلى قلم المرور أن يرد فى هذه الحالة للمؤمن له الوثيقة السابقة مؤشرا عليها بما يفيد إعادتها إليه وتاريخ التأشير بالإعادة . مادة ١١- فى الحالات المنصوص عليها فى المواد الثلاث السابقة تصبح الوثيقة ملغاة من تاريخ تأشير قلم المرور عليها بإعادتها إلى المؤمن له ، فإذا لم تكن الوثيقة قد انتهت مدتها فى تاريخ الإلغاء وجب على المؤمن أن يرد للمؤمن له جزءا من باقى القسط يتناسب والمدة المتبقية من فترة التأمين بشرط تقديمه وثيقة التأمين الملغاة وما يكون لديه من صور منها وللمؤمن أن يستنزل مصروفات إصدار الوثيقة بما لايجاوز ٦% من القسط .

مادة ١٢ - تحفظ وثيقة التأمين بقلم المرور فى الملف الخاص بالسيارة ولايجوز سحبها مادام الترخيص قائما .
ولا تقبل شهادة التأمين أو صورة الوثيقة لإصدار الترخيص بتسيير السيارة .

ويجوز للمؤمن أن يصدر شهادة بوجود التأمين أو صورة من الوثيقة على أن يثبت على الصورة بخط ظاهر أنها مجرد صورة .
مادة ١٣- فى تطبيق المادة (٦) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ لايعتبر الشخص من الركاب المشار إليهم فى تلك المادة إلا إذا كان راكبا فى سيارة من السيارات المعدة لنقل الركاب وفقا لأحكام القانون المذكور .

ويعتبر الشخص راكبا سواء أكان فى داخل السيارة أو صاعدا إليها أو نازلا منها .

مادة ١٤- يجب على المؤمن أن يلتزم بتعريفه الأسعار الموضحة بالجدول المرافق^(١) ولايجوز له أن يجاوزها أو ينزل عنها .
ولوزير المالية والاقتصاد بالاتفاق مع وزير الداخلية أن يعدل فى هذه التعريفه بقرار منه ينشر فى الجريدة الرسمية .

(١) الجدول المرافق للقانون استبدل بالقرار الوزارى رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧٢ وعُدل بالقرار الوزارى رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ ، والقرار الوزارى رقم ٣١٩ لسنة ١٩٨٥ .

مادة ١٥- يجب أن يثبت في محضر التحقيق عن أى حادث من حوادث السيارات نشأت عنه وفاة أو إصابة بدنية ، رقم وثيقة التأمين واسم كل من المؤمن له والمؤمن من واقع البيانات الواردة فى الرخصة وعلى المحقق إخطار المؤمن بالحادث .

ولا يترتب على التأخير فى الإخطار أية مسئولية مدنية قبل السلطة المختصة بالتحقيق ، كما لايجوز للمؤمن أن يحتج بهذا التأخير للتحلل من أداء التعويض إلى المضرور .

مادة ١٦- يجوز أن تتضمن الوثيقة واجبات معقولة على المؤمن له وقبولا معقولة على استعمال السيارة وقيادتها فإذا أخل المؤمن له بتلك الواجبات أو القيود كان للمؤمن حق الرجوع عليه لاسترداد ما يكون قد دفعه من تعويض .

مادة ١٧- يجوز للمؤمن أن يرجع على المؤمن له بقيمة ما يكون قد أداه من تعويض إذا ثبت أن التأمين قد عقد بناء على إدلاء المؤمن له ببيانات كاذبة أو إخفائه وقائع جوهرية تؤثر فى حكم المؤمن على قبوله تغطية الخطر أو على سعر التأمين أو شروطه أو أن السيارة استخدمت فى أغراض لا تخولها الوثيقة .

مادة ١٨- يجوز للمؤمن إذا التزم أداء التعويض فى حالة وقوع المسئولية المدنية على غير المؤمن له وغير من صرح له بقيادة سيارته أن يرجع على المسئول عن الأضرار لاسترداد ما يكون قد أداه من تعويض .

مادة ١٩ - لا يترتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقاً لأحكام المواد الثلاث السابقة أى مساس بحق المضرور قبله .
مادة ٢٠ - على المؤمن أن يملك سجلاً للوثائق وسجلاً آخر للتعويضات خاصين بهذا النوع من التأمين طبقاً للنموذجين اللذين يصدر بهما قرار من رئيس مصلحة التأمين .

ويجوز للمؤمن أن يدرج فى السجل أية بيانات أخرى يرى إدراجها .

مادة ٢١ - على المؤمن أن يقدم لمصلحة التأمين البيانات الإحصائية التى ينص عليها فى النموذج الذى يصدر به قرار من وزير المالية والاقتصاد وذلك فى المواعيد التى ينص عليها القرار .
مادة ٢٢ - على المؤمن أن يقدم لمصلحة التأمين طبقاً للنماذج التى يصدر بها قرار من وزير المالية والاقتصاد وفى المواعيد التى ينص عليها القرار ما يأتى :

- (أ) تقدير احتياطي الأخطار السارية .
- (ب) حساب الإيرادات والمصروفات .
- (ج) حساب احتياطي المطالبات تحت التسوية .
- (د) بيان المطالبات تحت الوفاء .
- (هـ) تدرج تسوية المطالبات تحت التسوية عن السنين السابقة كل سنة على حدة .
- (و) بيان تحليلي للمصروفات .

مادة ٢٣- يقدر احتياطي الأخطار السارية عن وثائق هذا النوع من التأمين على الأساس النسبي لمدة التغطية بعد اقتطاع ٦% من القسط .

ويجب ألا تقل جملة احتياطي الأخطار السارية عن وثائق هذا النوع من التأمين عن ٤٧% من جملة الأقساط المباشرة في السنة السابقة وأقساط إعادة التأمين الواردة في السنة ذاتها بعد خصم أقساط إعادة التأمين الصادرة ، وفي حساب هذا الحد الأدنى لاتخصم الأقساط المرتدة ولا أقساط الوثائق المنتهية خلال السنة .

مادة ٢٤- مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٤١) من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ فإنه في حالة التصفية الإجبارية لهيئة التأمين تعهد وثائقها من هذا النوع إلى هيئة أو أكثر من هيئات التأمين المصرح لها بإصدار هذا النوع من الوثائق .

أما في حالة التصفية الاختيارية فعلى الهيئة تحويل تلك الوثائق السارية وفقا لأحكام المادة (٣٧) من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ .

وفي جميع هذه الحالات يجب على الهيئة أو الهيئات التي حولت إليها الوثائق إخطار كل مؤمن له بتحويل بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول مع إرسال صورة منه إلى قلم المرور .

مادة ٢٥- تقدم الطعون الخاصة بقرارات مصلحة التأمين بشأن أحكام المواد (٢ ، ٣ ، ٩ ، ١٤) إلى لجنة الرقابة المنصوص عليها في المادة (٥) من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ ويتبع في التظلم الإجراءات المنصوص عليها في المادتين (٣، ٤)

من القرار الوزاري رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٢ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور .

مادة ٢٦- يجوز حرمان هيئة التأمين من مزاوله هذا النوع من التأمين بصفة مؤقتة أو نهائية إذا ثبت أن الهيئة تهمل باستمرار في تنفيذ أحكام هذا القانون الصادرة تنفيذا له أو تتكرر منها مخالفة تلك الأحكام ، ويكون الحرمان بقرار مسبب من وزير المالية والاقتصاد يصدر بناء على طلب مصلحة التأمين بعد موافقة لجنة الرقابة وينشر في الجريدة الرسمية . ولا يصدر قرار الحرمان إلا بعد إعلان الهيئة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول لتقدم أوجه دفاعها كتابة خلال أسبوعين من تاريخ الإعلان ، وتسرى على الوثائق السارية أحكام التصفية الواردة في المادة (٢٤) ، على أنه يجوز لوزير المالية والاقتصاد أن يرخص للهيئة في الاستمرار في مباشرة العمليات القائمة وقت صدور قرار الحرمان وذلك بالشروط التي يعينها .

مادة ٢٧- يعاقب على التأخير في تقديم البيانات المشار إليها في المادتين (٢٠ ، ٢١) بالعقوبة المنصوص عليها في المادة (٧٨) من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ .

مادة ٢٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل عضو مجلس إدارة أو مدير هيئة أو وكيل عام مسئول لهيئة

أجنبية إذا عقد عمليات تأمين بغير الأسعار أو الشروط المقررة .
مادة ٢٩- يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز شهرا وبغرامة لا تقل
عن خمسين جنيه ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين
العقوبتين كل عضو مجلس إدارة أو مدير هيئة أو وكيل عام
مسئول لهيئة أجنبية فى حالة ارتكاب أية مخالفة للمواد (٢ ، ٣ ، ٨ ،
٩ ، ١١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤) .

مادة ٣٠- يكون لرئيس مصلحة التأمين ووكيله ومديرى
الإدارات والموظفين الفنيين بالمصلحة صفة مأمورى الضبط
القضائى لإثبات ما يقع من المخالفات لأحكام هذا القانون أو
القرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ٣١- على وزراء المالية والاقتصاد والداخلية والعدل كل
فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ولوزير المالية والاقتصاد أن يصدر
ما يقتضيه العمل به من القرارات واللوائح التنفيذية ، ويعمل به
اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٦ .

صدر بديوان الرئاسة فى ١٣ جمادى الأولى سنة ١٣٧٥ (٢٧
ديسمبر سنة ١٩٥٥) .

المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥

بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٥ صدر القانون رقم ٤٤١ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور على أن يعمل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٦ ولوجبت المادة السادسة من هذا القانون على كل من يطلب ترخيصا لسيارة أن يقدم وثيقة تأمين من حوادث السيارة عن مدة للترخيص صادرة من إحدى هيئات التأمين التي تراول عمليات التأمين بمصر على أن يغطي التأمين المسؤولية المدنية عن الإصابات التي تقع للأشخاص ، وأن يكون التأمين بقيمة غير محدودة ويكون في السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح الغير دون الركاب وفي باقى أنواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها .

وقد نصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أن يصدر وزير المالية والاقتصاد بالاتفاق مع وزير الداخلية القرارات المنظمة لعمليات التأمين إلا أنه رغبة في ضمان القدر الأوفى من الحماية والتنظيم لصالح المضرورين والمؤمنين والمؤمن لهم وما تستلزمه هذه للحماية من تنظيم دقيق تدعمه العقوبات التي تكفل عدم الخروج عليه فقد روى أن يكون هذا التنظيم بقانون .

وقد أعد مشروع القانون المرافق لكي يحقق هذه الأغراض فأوجب في المادة الأولى منه أن تصدر وثيقة التأمين المنصوص

عليها فى المادتين (٦ ، ١٣) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ من إحدى هيئات التأمين المسجلة فى مصر لمزاولة هذا النوع من التأمين وفقا لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ .

وبينت المادة الثانية منه ما يدرج فى وثيقة التأمين من بيانات فأوجبت أن تكون مطابقة للنموذج الذى يعتمده وزير المالية بالاتفاق مع وزير الداخلية وأن تكون لكل سيارة وثيقة خاصة فيما عدا الوثيقة المنصوص عليها فى المادة (١٣) من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ الخاصة بالرخص التجارية .

ونص فى المادة الثالثة على أنه إذا جدد التأمين لدى نفس المؤمن فىكون ذلك بوثيقة جديدة أو بإخطار بالتجديد من المؤمن ، ويحرر الإخطار بالشروط السابقة على النموذج الذى يعتمده رئيس مصلحة التأمين ويعتبر فى حكم الوثيقة .

ونصت المادة الرابعة على سريان مفعول الوثيقة عن المدة المؤداة عنها الضريبة ويمتد مفعولها حتى نهاية فترة الثلاثين يوما التالية لانتهاؤ تلك المدة وهى الفترة التى حددتها المادة (١١) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ لتجديد الرخصة خلالها .

لما الإخطار بتجديد الوثيقة فإن مفعوله يسرى من اليوم التالى لانتهاؤ مدة التأمين السابقة بما فيها فترة الثلاثين يوما حتى نهاية فترة الثلاثين يوما للتالية لانتهاؤ مدة تجديد الترخيص ، بمعنى أنه إذا حصل شخص على رخصة بتسيير السيارة لمدة سنة ابتداء من

أول يناير سنة ١٩٥٦ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٦ فإن وثيقة التأمين يسرى مفعولها طوال هذه المدة مضافا إليها ٣٠ يوما من يناير سنة ١٩٥٧ ، فإذا جددت هذه الوثيقة فإن الإخطار بالتجديد يسرى من ٣١ يناير سنة ١٩٥٧ حتى ٣٠ يناير سنة ١٩٥٧ وهكذا . ونصت الفقرتان الأخيرتان من هذه المادة على أنه إذا كان تاريخ بدء سريان الرخصة تاليا لتاريخ بدء سريان التأمين بمدة لاتجاوز سبعة أيام اعتبر تاريخ انتهاء سريان التأمين بمقدار هذه المدة ، فإذا زادت الفترة بين التاريخين على السبعة الأيام فلا تقبل وثيقة التأمين بل يجب تقديم وثيقة جديدة .

ونصت المادة الخامسة على التزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو الإصابات البدنية التي تلحق المضرورين في الحالات التي نصت عليها المادة (٦) من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، وهي التأمين على الغير دون الركاب والأحوال التي يشمل فيها التأمين على الغير والركاب دون العمال . كما نصت المادة الخامسة صراحة على حق المضرور المباشر قبل شركة التأمين فيما يتعلق بالتعويض المحكوم به قضائيا ، وعلى خضوع دعوى المضرور قبل المؤمن للتقادم المنصوص عليه في المادة (٧٥٢) من القانون المدني وذلك حصما للخلاف الذي قد يثور حول مدة التقادم في مثل هذه الدعاوى ، وهل هي مدة التقادم العادية باعتبار أنها لا تنشأ عن عقد التأمين وإنما تستمد أساسها من

الحق في تعويض الضرر الذى أصاب المضرور ، وغنى عن البيان أن هذا التقادم تسرى في شأنه القواعد العامة والخاصة بوقف مدة التقادم وانقطاعها .

ورغبة في منع التواطؤ بين المؤمن له والمضرور على حساب المؤمن فقد نصت المادة السادسة على أن التسوية الودية التى تحصل بين المؤمن له والمضرور دون موافقة المؤمن لا تكون حجة على هذا الأخير .

ونصت المادة السابعة على عدم التزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن أية وفاة أو إصابة تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه ، وقت الحادث ، وغنى عن البيان أن كلمة " الأبناء " تشمل بنات قائد السيارة أيضا وذلك إذا كانوا من غير الركاب أيا كان نوع السيارة أو كانوا من الركاب فى حالة السيارة الأجرة أو السيارة تحت الطلب دون باقى السيارات الأخرى المعدة لنقل الركاب والمنصوص عليها فى المادة (٢) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ .

وتحقيقا للهدف من التأمين الإجبارى على المسؤولية من الحوادث فقد نصت المادة الثامنة على أنه لايجوز للمؤمن له إلغاء وثيقة التأمين لأي سبب من الأسباب مادام الترخيص قائما .

ونصت المادة التاسعة على أن يكون التعديل فى بيانات الوثيقة يملح لها يصدره المؤمن وفقا للنموذج المعتمد من رئيس مصلحة

التأمين وهذه البيانات لا يندرج تحتها اشتراطات الوثيقة التي يختص باعتمادها وزير المالية والاقتصاد بالاتفاق مع وزير الداخلية . وأجازت في الفقرة الثانية منها تقديم وثيقة جديدة بدلا من الملحق تتفق مدتها مع أحكام المادة الرابعة .

وأوجب المادة العاشرة على المتنازل إليه عن ملكية السيارة وفقا للمادة (١٢) من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ أن يقدم وثيقة تأمين جديدة تتفق مدتها مع أحكام المادة الرابعة سالفة الذكر .

ونصت المادة الحادية عشرة على إلغاء وثيقة التأمين في الحالات المبينة في المواد الثلاث السابقة وذلك ابتداء من تاريخ تأشير قلم المرور عليها بإعادتها للمؤمن ، وبينت المبلغ الذي يرد للمؤمن له في حالة إلغاء الوثيقة قبل انتهاء مدتها .

كما نصت المادة (١٢) على أن وثيقة التأمين تحفظ بملف

السيارة في قلم المرور ولا يجوز سحبها مادام الترخيص قائما .

وحددت المادة (١٣) الركاب الذين يستفيدون من التأمين بأنهم الذين يركبون السيارات المعدة لنقل الركاب وفقا لأحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، وسواء في ذلك أوقع الحادث والراكب بداخل السيارة أو أثناء نزوله منها أو صعوده إليها . ولما كان عدد الركاب ولو جاوزوا العدد المصرح به للسيارة .

وللتوفيق بين مصلحة المؤمن والمؤمن له رأى النص في المادة الرابعة عشرة على وجوب التزام تعريف الأسعار الموضحة بالجدول المرافق للقانون .

وأوجببت المادة الخامسة عشرة على محققى حوادث السيارات إثبات بيانات وثيقة التأمين بمحضر التحقيق وإخطار المؤمن بالحدث دون أن يترتب على الإخلال بهذا الواجب أية مسئولية على السلطة المختصة بالتحقيق أو مماس بحق المضرور فى التعويض :

وأجازت المادة السادسة عشرة لهيئات التأمين أن تضمن وثائق التأمين الشروط المعقولة التى تكفل مصالحها كإلزام المؤمن له بإخطارها عن الحادث أو إشراكها معه فى الإشراف على الدفاع فى دعوى المصاب أو غير ذلك من الواجبات المعقولة غير التعسفية بحيث لا ينص على الرجوع على المؤمن له إلا فى حالة الإخلال الجسيم ، كما أجازت لها أن تضع قيودا معقولة على استعمال المؤمن له للسيارة بحيث إذا أخل بها كان لها أن ترجع عليه لاسترداد ما تكون قد أدته من تعويض للمضرور ، إذ أن الإخلال بهذه الشروط أو القيود لا يمس بحق المضرور من الحادث فى الحصول على التعويض المحكوم به .

ونصت المادة السابعة عشرة على جواز رجوع المؤمن على المؤمن له بما يكون قد أداه من تعويض إذا ثبت أن التأمين قد عقد بناء على إدلاء المؤمن له ببيانات كاذبة أو إخفائه وقائع جوهرية من شأنها أن تؤثر فى قبول تغطية الخطر أو فى سعر التأمين أو شروطه وكذا فى حالة استخدام السيارة فى أغراض لا تخولها الوثيقة .

كما أجازت المادة الثامنة عشرة رجوع المؤمن على المسئول لاسترداد ما يكون دفعه من تعويض إذا وقعت المسئولية على شخص آخر غير المؤمن له أو الأشخاص المصرح لهم بقيادة السيارة .

وأوضحت المادة التاسعة عشرة في جلاء أنه لا يترتب على الرجوع المقرر للمؤمن طبقاً لأحكام المواد الثلاث السابقة أى مساس بحق المضرور قبله .

وبينت المواد من (٢٠ إلى ٢٥) السجلات التى تمسكها هيئات التأمين والبيانات التى يجب أن توافى مصلحة التأمين بها واحتياطى الأخطار السارية عن وثائق للتأمين من المسئولية عن حوادث السيارات ، كما بينت ما يتبع فى حالة النصفية الإجبارية والاختيارية لهيئات التأمين مستهدفة فى ذلك رعاية مصالح المضرورين وأحالت إلى لجنة الرقابة المنصوص عليها فى المادة (٥) من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ لكى تقدم إليها الطعون الخاصة بأحكام المواد (٢ ، ٣ ، ٩ ، ١٤) .

وبينت المواد من (٢٧ إلى ٢٩) العقوبات التى توقع فى حالة مخالفة أحكام هذا القانون .

ونصت المادة (٣٠) على منح رجال مصلحة التأمين الفنيين صفة مأمورى الضبط القضائى فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون .

كما أجازت المادة (٣١) لوزير المالية والاقتصاد أن يصدر القرارات واللوائح التي يقتضيها العمل بالقانون .
كما نصت على تنفيذ هذا القانون اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٦ وهو تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ .
وتتشرف وزارتا المالية والاقتصاد والداخلية ، بعرض مشروع القانون المرافق على مجلس الوزراء بعد إفراغه في الصيغة التي ارتأها مجلس الدولة للتفضل بالموافقة عليه وإصداره ،

وزير المالية والاقتصاد

وزير الداخلية

قرار وزير المالية والاقتصاد

رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥

بتنفيذ حكم المادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥

بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة

من حوادث السيارات^(١)

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين

الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات ،

وبعد الاتفاق مع وزير الداخلية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر:

مادة ١- تكون وثيقة التأمين المنصوص عليها فى المادة ٢ من

القانون وفقا للنموذج المرافق .

مادة ٢- يعمل بهذا القرار اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٦ .

(١) الوقائع المصرية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ - العدد ١٠ مكرر (١) .

اسم المؤمن

هيئة خاصة خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠
ومقيدة بسجل هيئات التأمين تحت رقم بتاريخ
..... سنة ١٩٥٠

هذه الوثيقة صادرة وفقا لأحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥
بشأن السيارات وقواعد المرور والقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥
بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث
السيارات والقرارات الصادرة تنفيذا لهما .

اسم هيئة التأمين اسم الفرع الذى أصدر الوثيقة
العنوان : العنوان :
العنوان التلغرافى : العنوان التلغرافى :
رقم تليفون المراكز أو الفرع الرئيسى : رقم التليفون

رقم الوثيقة

وتسرى عن المدة من سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٥٠

(تاريخ انتهاء مدة الثلاثين يوما التالية لانتهاء

المدة المؤداة عنها الضريبة)

اسم المؤمن له الوظيفة أو الصناعة

العنوان : رقم التليفون :

يسرى مفعول الوثيقة عن المدة المؤداة عنها للضريبة ويمتد مفعولها حتى
نهاية فترة الثلاثين يوما لانتهاء هذه المدة وإذا كان تاريخ بدء سريان المدة
المؤداة عنها الضريبة تأليا لتاريخ بدء سريان التأمين بمدة لاتجاوز سبعة أيام .
امتد تاريخ انتهاء سريان التأمين بنفس المدة .

بيانات السيارة

رقم اللوحات المعدنية نوعها الجهة المقيدة بها

ماركة السيارة شكل السيارة

صنع سنة جديدة أو مستعملة

رقم الشاسيه رقم الموتور

عدد السيلندرات سعة اسطوانات الماكينة باللتر

عدد الركاب وزن السيارة بالكيلو جرام

نوع الوقود الغرض من الترخيص

مليم	جنيه	
		قيمة القسط طبقا للبند من التعريفه المقررة
		قيمة ١ الممغنة ٢
		قيمة ١ لمغنة الاتساع ختم هيئة التأمين ٢
		رسم الإشراف والرقابة
		رسم الصندوق المركزى
		جملة المبالغ التاريخ
		توقيع المؤمن توقيع المؤمن له
	

شروط عامة

١- يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة جنة تلحق أى شخص من الركاب أثناء التقى تقع فى جمهورية مصر من السيارة المثبتة ببياناتها فى هذه الوثيقة وذلك عن مدة سرائها^(١).

ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أيا كان نوعها ولصالح الركاب أيضا من حوادث السيارات الأتية :

(أ) سيارات الأجرة ، وتحت الطلب ، ونقل الموتى .

(ب) سيارات النقل العام للركاب والمركبات المقطورة الملحقة بها .

(١) صدر قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٩ نص على ما يلى :

مادة ١- إضافة الشرط التالى إلى صدر وثيقة التأمين المنصوص عليها فى المادة (٢) من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وللصادرة وفقا للنموذج المرفق لقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ :

" من المعلوم والمتفق عليه أن سريان هذه الوثيقة يمتد بذات رقم إصدارها طوال مدد تجديد الترخيص بتسيير المركبة مقابل سداد أقساط التأمين المستحقة عن ذلك ويعتبر إيصال السداد مستند تجديد لهذه الوثيقة " .

مادة ٢- يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالوقائع المصرية ، صدر فى ١٤/٥/١٩٨٩ .

(ج) سيارات النقل الخاص للركاب المخصص لنقل تلاميذ المدارس أو لنقل موظفي وعمال الشركات والهيئات والسيارات المباحية .

(د) سيارات الإسعاف والمستشفيات .

(هـ) سيارات النقل ، فيما يختص بالركاب المصروح بركوبهما ، طبقاً للفقرة " هـ " من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ما لم يشملها التأمين المنصوص عليه في القوانين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ و٨٩ لسنة ١٩٥٠ ، ١١٧ لسنة ١٩٥٠ .

ولا يغطي التأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه وقت الحادث إذا كانوا من غير ركابها أيا كانت السيارة أو كانوا من ركاب السيارات الواردة بالفقرة (أ) .

ويعتبر الشخص راكبا سواء أكان في داخل السيارة أو ساعدا إليها أو نازلا منها .

ولا يشمل التأمين عمال السيارة المثبتة بياناتها في هذه الوثيقة .

٢- يلتزم المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته . ويؤدى المؤمن مبلغ التعويض إلى صاحب الحق فيه .
وتخضع دعوى المضرور قبل المؤمن للتقادم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني .

ولايجوز للمؤمن له تقديم أو قبول أى عرض فيما يختص بتعويض المضرور دون موافقة المؤمن كتابة ، ولا تعتبر أية تسوية بين المؤمن له والمضرور حجة قبل المؤمن إذا تمت دون موافقته.

٣- لايجوز للمؤمن ولا للمؤمن له أن يلغى وثيقة التأمين أثناء مدة سريانها مادام الترخيص للسيارة قائما .

وفى حالة إلغاء وثيقة التأمين قبل انتهاء مدة سريانها عند إلغاء الترخيص أو تقديم وثيقة تأمين جديدة بسبب تغيير بيانات السيارة أو نقل قيد ملكيتها يجب على المؤمن أن يرد للمؤمن له جزءا من باقى القسط يتناسب والمدة المتبقية من فترة التأمين بشرط تقديم وثيقة التأمين مؤشرا عليها بما يفيد إعادتها إلى المؤمن له وتصبح الوثيقة ملغاة من تاريخ التأشير وللمؤمن أن يستنزل مصروفات إصدار الوثيقة بما لايجاوز ٦% من القسط .

٤- يجب على المؤمن له أن يتخذ جميع الاحتياطات المعقولة للمحافظة على السيارة فى حالة صالحة للاستعمال ويجوز للمؤمن التحقق من ذلك دون اعتراض المؤمن له .

وعلى المؤمن له إخطار المؤمن فى خلال ٧٢ ساعة من علمه أو علم من ينوب عنه عن حالات فقد السيارة أو وقوع حادث منها نشأت عنه وفاة أو إصابة بدنية أو مطالبته بالتعويض الناشئ عن الوفاة أو الإصابة البدنية .

ويجب عليه أيضا أن يقدم للمؤمن جميع الخطابات والمطالبات والإذارات وإعلانات الدعاوى بمجرد تسلمها .

٥- يجوز للمؤمن أن يرجع على المؤمن له بقيمة ما يكون قد أداه من تعويض في الحالات الآتية :

(أ) إذا ثبت أن التأمين قد عقد بناء على إدلاء المؤمن له ببيانات كاذبة أو إخفائه وقائع جوهرية تؤثر في حكم المؤمن على قبوله تغطية الخطر أو على سعر التأمين أو شروطه .

(ب) استعمال السيارة في غير الغرض المبين برخصتها أو قبول ركاب أو وضع حمولة أكثر من المقرر لها أو استعمالها في السباق أو اختبارات السرعة .

(ج) إذا كان قائد السيارة ، سواء للمؤمن له أو شخص آخر يقودها بموافقة غير حائز على رخصة قيادة لنوع السيارة .

(د) إذا ثبت أن قائد السيارة سواء كان المؤمن له أو شخص آخر سمح له بقيادتها ارتكب الحادث وهو في غير حالته الطبيعية بسبب سكر أو تناول مخدرات .

(هـ) إذا ثبت أن الوفاة أو الإصابة البدنية قد نشأت عن عمل ارتكبه المؤمن له عن إرادة ومسبق إصرار .

٦- لا يترتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقاً لأحكام القانون والشروط الواردة بهذه الوثيقة أى مساس بحق المضرور قبله .



رقم البند	الموضوع	رقم الصفحة
	(عقد الشركة)	
	مادة (٥٠٥)	
٨	١- تعريف الشركة .	٨
٩	٢- الفرق بين الشركة والجمعية .	٩
١١	الأركان الموضوعية العامة والخاصة لعقد الشركة	١١
	٣- تعداد :	
	(أولاً)	
	الأركان الموضوعية العامة للعامة لعقد الشركة	١٣
١٣	١- التراضى .	١٣
١٣	٢- المحل .	١٣
١٤	٣- السبب .	١٤
١٥	٤- الأهلية اللازمة لإبرام عقد الشركة .	١٥
١٦	٥- جزاء تخلف أركان عقد الشركة .	١٦
١٧	٦- أثر القضاء ببطلان عقد الشركة .	١٧
	(ثانياً)	
٢٦	الأركان الخاصة للشركة	٢٦
٢٦	٧- للركن الأول : اجتماع شخصين فأكثر .	٢٦
	٨- للركن الثاني : مساهمة كل شريك بحصة فى رأس مال الشركة .	٢٧

رقم البند	الموضوع	رقم الصفحة
٩-	الركن الثالث : نية الاشتراك أو نية التعاون عن طريق قبول أخطار معينة .	٢٨
١٠-	الركن الرابع : مساهمة كل شريك فى الأرباح والخسائر .	٢٩
١١-	العقود التى تشبه بعقد للشركة .	٣٢
١-	عقد البيع .	٣٢
٢-	عقد القرض .	٣٣
٣-	عقد العمل .	٣٣
٤-	عقد المزارعة .	٣٦
١٢-	خصائص الشركة .	٣٨
١-	الشركة من عقود التراضى .	٣٨
٢-	الشركة من عقود المعاوضة .	٣٩
٣-	الشركة عقد ملزم للجانبين .	٤٠
٤-	الشركة من العقود المحددة .	٤٠
١٣-	الشركة والشبوع .	٤١
١٤-	انطباق أحكام الشركات الواردة بالتقنين المدنى على الشركات المدنية والتجارية .	٤١
١٥-	التشريع الذى ينظم الشركات التجارية .	٤٢
١٦-	الشركات المدنية والشركات التجارية .	٤٣
١٧-	عدم تحديد شكل معين للشركة المدنية .	٤٦
١٨-	اتخاذ الشركة المدنية أحد أشكال الشركات التجارية .	٤٧
	أشكال الشركات التجارية :	٤٩
١٩-	أولاً : شركات الأشخاص .	٤٩

رقم الصفحة	الموضوع	رقم البند
٥٠	(أ) شركة التضامن .	
٥٧	(ب) شركة التوصية البسيطة .	
٦٣	(ج) شركة المحاصة .	
٦٦	٢٠- ثانيا : شركات الأموال .	
٦٦	٢١- شركات المساهمة .	
٦٩	٢٢- ثالثا : الشركات ذات الطبيعة المختلطة .	
٦٩	١- شركة التوصية بالأسهم .	
٧٠	٢- الشركة ذات المسؤولية المحدودة .	
٧٢	٢٣- آثار التفرقة بين الشركة المدنية والشركة التجارية.	
٧٥	٢٤- وجوب اتخاذ أحد أشكال الشركات التجارية .	
٧٧	مادة (٥٠٦)	
٧٧	٢٥- ثبوت الشخصية الاعتبارية للشركة بمجرد تكوينها.	
٧٨	٢٦- عدم الاعتراف بالشخصية الاعتبارية للشركة على الغير إلا بعد استيفاء إجراءات النشر .	
٧٩	٢٧- للغير التمسك بشخصية الشركة إذا لم تقم الشركة بإجراءات النشر المقررة .	
٨٢	٢٨- طلب الشريك بطلان الشركة لعدم النشر فى مواجهة الشركاء .	
٨٣	٢٩- آثار الاعتراف للشركة بشخصية معنوية مستقلة .	
٨٩	٣٠- جنسية الشركة .	

رقم البند	الموضوع	رقم الصفحة
٣١-	اسم الشركة .	٩١
٣٢-	موطن الشركة .	٩٢
٣٣-	أهلية الشركة للتعاقد .	٩٤
١- أركان الشركة		
مادة (٥٠٧)		
٣٤-	انعقاد الشركة بالكتابة .	٩٧
٣٥-	انعقاد العقد بالكتابة من النظام العام .	١٠١
٣٦-	جزاء عقد الشركة غير المكتوب .	١٠١
٣٧-	وجوب التمسك بالبطان .	١٠٩
٣٨-	عدم وجود قانون ينظم شهر الشركات المدنية .	١٠٩
مادة (٥٠٨)		
٣٩-	المقصود بحصص الشركاء .	١١٢
٤٠-	الأصل تساوى حصص الشركاء .	١١٥
مادة (٥٠٩)		
٤١-	لا يجوز أن تكون الحصة في الشركة نفوذ أو ثقة مالية .	١١٦

رقم الصفحة	الموضوع	رقم البند
١١٩	مادة (٥١٠)	
١١٩	٤٢- الحصة النقدية .	
١٢٠	٤٣- استحقاق الشركة الفوائد من وقت الاستحقاق .	
١٢٣	مادة (٥١١)	
١٢٣	٤٤- الحصة العينية .	
١٢٤	لأولاً : الحصة العينية على سبيل التملك .	
١٢٧	ثانياً : الحصة العينية على سبيل الانتفاع .	
١٢٩	مادة (٥١٢)	
١٢٩	٤٥- تقديم الحصة في الشركة عملاً .	
١٣٣	٤٦- التزام الشريك بالعمل بتقديم كشف حساب .	
١٣٤	٤٧- عدم إلزام الشريك بالعمل بتقديم ما حصل عليه من حق اختراع .	
١٣٦	مادة (٥١٣)	
١٣٦	٤٨- التزام الشريك إذا كانت الحصة التي قدمها هي ديون له في ذمة الغير .	

رقم البند	الموضوع	رقم الصفحة
	مادة (٥١٤)	١٣٨
٤٩-	بيان المركز المالى للشركة .	١٣٨
٥٠-	حالة عدم بيان نصيب كل من الشركاء فى الأرباح والخسائر بعقد الشركة .	١٤٣
٥١-	تعيين نصيب الشركاء فى الربح دون الخسارة .	١٤٥
٥٢-	تحديد نصيب الشريك بالعمل فى الربح .	١٤٦
	مادة (٥١٥)	١٤٩
٥٣-	عدم مساهمة الشريك فى الربح أو فى الخسارة (شركة الأسد) .	١٤٩
٥٤-	إعفاء الشريك الذى لم يقدم غير عمله من المساهمة فى الخسائر .	١٥٣
	٢- إدارة الشركة	
	مادة (٥١٦)	١٥٥
٥٥-	كيفية تعيين المدير .	١٥٥
٥٦-	سلطات المدير .	١٥٦
٥٧-	تعيين حارس قضائى لايؤدى إلى عزل الشريك للمنتخب للإدارة .	١٦٢

رقم البند	الموضوع	رقم الصفحة
٥٨-	لايجوز إشهار إفلاس المدير غير الشريك فى الشركات التجارية .	١٦٤
٥٩-	عزل المدير .	١٦٤
٦٠-	يجوز لأحد الشركاء طلب عزل المدير .	١٦٦
	مادة (٥١٧)	١٦٨
٦١-	تعدد الشركاء المديرين .	١٦٨
٦٢-	مسئولية الشركة عن أعمال المدير .	١٧٥
	مادة (٥١٨)	١٧٦
٦٣-	العبرة بالأغلبية العددية .	١٧٦
	مادة (٥١٩)	١٧٨
٦٤-	حق الشركاء فى الاطلاع على دفاتر الشركة .	١٧٨
٦٥-	أثر تدخل الشريك الموصى فى إدارة الشركة .	١٨٢
	مادة (٥٢٠)	١٨٣
٦٦-	حالة عدم وجود نص خاص على طريقة الإدارة .	١٨٣
٦٧-	حق الاعتراض .	١٨٧

رقم الصفحة	الموضوع	رقم البند
١٩٠	٣- آثار الشركة	
١٩٠	مادة (٥٢١)	
١٩٠	٦٨- العناية المطلوبة من الشريك .	
١٩٢	٦٩- التزام الشريك قبل الشركة .	
١٩٥	مادة (٥٢٢)	
١٩٥	٧٠- أخذ الشريك أو احتجازه مبلغا من مال الشركة .	
١٩٦	٧١- رجوع الشريك بما أنفق .	
١٩٨	مادة (٥٢٣)	
١٩٨	٧٢- حقوق دائني الشركة على أموال الشركة .	
١٩٨	٧٣- مسئولية الشركاء في أموالهم الخاصة .	
١٩٩	٧٤- حظر إعفاء الشريك من المسئولية عن ديون الشركة .	
١٩٩	٧٥- حق الدائنين في مطالبة الشركاء كل بقدر حصة في أرباحهم .	
٢٠٢	مادة (٥٢٤)	
٢٠٢	٧٦- لا تضامن بين الشركاء في ديون الشركة .	

رقم البند	الموضوع	رقم الصفحة
	مادة (٥٢٥)	٢٠٦
٧٧-	عدم رجوع الدائنين بحقوقهم على ما يخص الشريك في رأس المال .	٢٠٦
	في طرق انقضاء الشركة	
	مادة (٥٢٦)	٢١٠
٧٨-	انتهاء الشركة بانقضاء الميعاد المعين لها .	٢١٠
٧٩-	انتهاء العمل الذي اتعقدت الشركة لأجله .	٢١٣
٨٠-	استمرار الشركاء في ذات النشاط .	٢١٤
٨١-	اعتراض دائني أحد الشركاء على الامتداد أو التجديد .	٢٢٠
	مادة (٥٢٧)	٢٢١
٨٢-	انتهاء الشركة بهلاك مالها .	٢٢١
٨٣-	انقضاء الشركة بهلاك حصة الشريك قبل تقديمها .	٢٢٣
	مادة (٥٢٨)	٢٢٥
٨٤-	انتهاء الشركة بموت أحد الشركاء أو بالحجر عليه أو بإعساره أو بإفلاسه .	٢٢٥

رقم البند	الموضوع	رقم الصفحة
	مادة (٥٢٩)	٢٣٨
٨٥-	لايجوز الانسحاب من الشركة المعينة المدة .	٢٣٨
٨٦-	انتهاء الشركة بانسحاب أحد الشركاء إذا كانت مدتها غير معينة .	٢٣٩
٨٧-	حق الانسحاب شخصي .	٢٤٤
٨٨-	انتهاء الشركة بإجماع الشركاء على حلها .	٢٤٤
٨٩-	لايجوز للشركة التنازل عن حصته لأجنبي .	٢٤٥
	مادة (٥٣٠)	٢٤٧
٩٠-	أسباب حل الشركة بناء على طلب أحد الشركاء .	٢٤٧
٩١-	من يطلب الحل ؟	٢٤٩
٩٢-	طلب حل الشركة يتعلق بالنظام العام .	٢٥٢
٩٣-	طلب الحل شخصي .	٢٥٤
٩٤-	الحل فسخ قضائي لعقد الشركة .	٢٥٤
٩٥-	ليس لحل الشركة أثر رجعي .	٢٥٥
٩٦-	رسوم دعوى الحل والتصفية .	٢٥٧
	مادة (٥٣١)	٢٥٨
٩٧-	طلب فصل الشريك .	٢٥٨

رقم البند	الموضوع	رقم الصفحة
٩٨-	طلب الشريك إخراجَه من الشركة المحددة المدة.	٢٦١
٥-	تصفية الشركة وقسمتها	٢٦٣
	مادة (٥٣٢)	٢٦٣
٩٩-	المقصود بالتصفية .	٢٦٣
١٠٠-	كيفية تصفية الشركة .	٢٦٥
١٠١-	تصفية الشركة في حالة الحكم بطلها .	٢٦٩
١٠٢-	رسم دعوى التصفية .	٢٧٠
١٠٣-	التصفية لا ترد على شركة المحاصة .	٢٧٢
١٠٤-	حكم التصفية غير منه للخصومة .	٢٧٢
	مادة (٥٣٣)	٢٧٦
١٠٥-	انتهاء سلطة المديرين عند حل للشركة .	٢٧٦
١٠٦-	بقاء شخصية الشركة في فترة التصفية .	٢٨٠
١٠٧-	توقف المنشأة من تاريخ انتهاء التصفية .	٢٨٤
	مادة (٥٣٤)	٢٨٩
١٠٨-	تعيين المصفي .	٢٨٩
١٠٩-	تعيين المحكمة للمصفي .	٢٩١
١١٠-	تعيين المصفي في الشركة الباطلة .	٢٩٢

رقم البند	الموضوع	رقم الصفحة
١١١-	اعتبار المديرين بالنسبة إلى الغير فى حكم المصفين .	٢٩٤
	مادة (٥٣٥)	٢٩٦
١١٢-	سلطات المصفى .	٢٩٦
١١٣-	لايجوز للمصفى أن يبدأ أعمالا جديدة للشركة .	٣٠٠
١١٤-	للمصفى بيع مال الشركة .	٣٠١
١١٥-	انتهاء التصفية .	٣٠٤
١١٦-	مسئولية المصفى .	٣٠٦
١١٧-	عزل المصفى .	٣٠٨
	مادة (٥٣٦)	٣١١
١١٨-	تقسيم أموال الشركة بين الشركاء جميعا .	٣١١
١١٩-	ما يختص به كل شريك .	٣١٣
١٢٠-	تقسيم الباقي من حصيلة التصفية بنسبة كل شريك فى الأرباح .	٣١٤
١٢١-	توزيع الخسائر على الشركاء .	٣١٥
	مادة (٥٣٧)	٣١٧
١٢٢-	قسمة أموال للشركة .	٣١٧

رقم البند	الموضوع	رقم الصفحة
	عقد العمل	٣٢١
	(الباب الثالث)	
	(الفصل الثاني)	
	(عقد العمل)	٣٢٢
	مادة (٦٧٤)	٣٢٢
١٢٣-	التبعية والأجر عنصران أساسيان في عقد العمل .	٣٢٢
٣٢٣	أولاً : عنصر التبعية	
١٢٤-	المقصود بالتبعية ، التبعية القانونية وليس التبعية الاقتصادية .	٣٢٣
١٢٥-	كفاية التبعية التنظيمية أو الإدارية .	٣٣٠
١٢٦-	توافر التبعية التنظيمية أو عدم توافرها مسألة موضوعية .	٣٣٦
١٢٧-	جواز الجمع بين صفة العامل وصفات أخرى .	٣٣٨
١٢٨-	التمييز بين عقد العمل وبعض النقود الأخرى .	٣٣٩
١٢٩-	أولاً : عقد العمل وعقد المقاولة .	٣٣٩
١٣٠-	ثانياً : عقد العمل وعقد الوكالة .	٣٤٨
١٣١-	ثالثاً : عقد العمل وعقد الشركة .	٣٥٣
١٣٢-	رابعاً : عقد العمل وعقد الإيجار .	٣٥٧
١٣٣-	خامساً : عقد العمل وعقد البيع .	٣٥٨
	تطبيقات بالنسبة لبعض الأشخاص	٣٦٠
١٣٤-	أولاً : الأطباء .	٣٦٠
١٣٥-	ثانياً : المحامون .	٣٦٦
١٣٦-	ثالثاً : الموسيقي .	٣٧٣

رقم الصفحة	الموضوع	رقم البند
٣٧٣	١٣٧- رابعاً : ممثل السينما والمسرح .	
٣٧٤	١٣٨- خامساً : المخرج السينمائي .	
٣٧٥	١٣٩- سادساً : المدرسون في المدارس الخاصة .	
٣٨٠	١٤٠- سابعا : قارئ القرآن .	
٣٨١	١٤١- ثامناً : القسس والعلملون بالكنايس .	
	١٤٢- تاسعاً : الباعة الجائلون المكلفون ببيع البترول مقابل عمولة .	
٣٨٥	١٤٣- عاشراً : مديرو فروع الشركات أو المحال التجارية .	
٣٨٧	١٤٤- حادى عشر : مندوبو التأمين بشركات التأمين .	
٣٨٨	ثانيا : عنصر الأجر	
٣٨٩	١٤٥- إحالة إلى شرح المواد (٦٨١ - ٦٨٣) .	
٣٩٠	مادة (٦٧٥)	
	١٤٦- سريان أحكام هذا الفصل فيما لا يتعارض مع	
٣٩٠	للتشريعات الخاصة التي تتعلق بالعمل .	
٣٩٢	١٤٧- الوضع القانونى لبعض العمال .	
٣٩٢	١- التومرجى فى العيادة الخاصة .	
٣٩٢	٢- خدم النوادى الخاصة .	
٣٩٣	٣- حارس (بواب العمارة) .	
	١٤٨- خضوع عمال الخدمة المنزلية ومن فى حكمهم	
٣٩٦	لأحكام القانون المدنى .	
	١٤٩- عدم سريان أحكام قانون العمل على أفراد أسرة	
٣٩٧	صاحب العمل الذين يعولهم فعلا .	

رقم الصفحة	الموضوع	رقم البند
٤٠٣	مادة (٦٧٦)	
٤٠٣	١٥٠- سريان أحكام عقد العمل على الطوفين والممثلين التجاريين الجوابين ومندوبي التأمين وغيرهم من الوسطاء .	
٤٠٦	١٥١- للتقادم بالنسبة للتوصيات التي لم تبلغ رب العمل إلا بعد خروج الممثل التجارى أو المندوب الجواب من خدمته .	
	١- أركان العقد	
٤٠٨	مادة (٦٧٧)	
٤٠٨	١٥٢- عدم اشتراط شكل خاص لعقد العمل .	
٤١٠	١٥٣- شكل عقد العمل فى القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ بإصدار قانون العمل .	
٤١٢	مادة (٦٧٨)	
٤١٢	١٥٤- إبرام عقد العمل لخدمة معينة .	
٤١٣	١٥٥- العقد محدد المدة .	
٤١٩	١٥٦- العقد غير معين المدة .	
٤٢٢	١٥٧- حق العامل فى فسخ العقد بعد انقضاء خمس سنوات .	

رقم الصفحة	الموضوع	رقم البند
٤٢٥	١٥٨- حكم قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ .	
٤٢٦	مادة (٦٧٩)	
٤٢٦	١٥٩- انتهاء عقد العمل محدد المدة من تلقاء نفسه	
٤٢٦	بانقضاء مدته .	
٤٢٩	١٦٠- تجديد العقد لمدة أخرى .	
٤٣٢	مادة (٦٨٠)	
٤٣٢	١٦١- انتهاء العقد بانقضاء العمل المتفق عليه .	
٤٣٢	١٦٢- تجديد العقد تجديداً ضمناً .	
٤٣٤	مادة (٦٨١)	
٤٣٤	١٦٣- المقصود بالأجر .	
٤٣٦	١٦٤- متى يكون العمل مأجوراً ؟	
٤٣٨	مادة (٦٨٢)	
٤٣٨	١٦٥- كيفية تحديد الأجر في حالة عدم الاتفاق عليه .	
٤٤٢	١٦٦- تحديد نوع الخدمة للواجب على العامل أدائها .	

رقم الصفحة	الموضوع	رقم البند
٤٤٤	مادة (٦٨٣)	
٤٤٤	١٦٧- ما يعتبر جزءا لا يتجزأ من الأجر .	
٤٤٥	أولاً : العمالة التي تعطى للطوافين والمندوبين الجوابين والممثلين التجاريين .	
٤٤٥	١٦٨- المقصود بالعمولة .	
٤٤٥	١٦٩- اعتبار العمولة جزءا من الأجر .	
٤٤٧	١٧٠- تقدير سعر العمولة .	
٤٥٠	١٧١- العمولة قد تكون أجرا أساسيا وقد تكون من ملحقات الأجر .	
٤٥١	١٧٢- لاستحق العمولة إذا كانت من ملحقات الأجر إلا إذا تحقق سببها .	
٤٥٢	١٧٣- أمثلة من قضاء النقض .	
٤٥٢	(أ) عمولة البيع والتوزيع والتحصيل .	
٤٥٩	(ب) عمولة الإنتاج .	
٤٦٢	(ج) الأجر الإضافي .	
٤٦٤	(د) عمولة الدعاية والترويج .	
٤٦٥	هل تدخل العمولة في حساب حقوق العامل إذا كانت من ملحقات الأجر ؟	
٤٦٥	١٧٤- أولاً : رأى للفقهاء .	
٤٦٦	١٧٥- ثانيا : اتجاه محكمة النقض .	
٤٦٧	١٧٦- أمثلة من قضاء النقض .	

رقم الصفحة	الموضوع	رقم البند
٤٦٧	١- عدم استحقاق العامل العمولة عن مدة وقفه عن العمل .	
٤٦٩	٢- عدم استحقاق متوسط العمولة عن أيام الإجازات الاعتيادية والمرضية .	
٤٧٢	١٧٧- ثالثاً : قضاء المحكمة العليا .	
٤٧٤	١٧٨- احتساب العمولة ضمن الأجر فى تطبيق أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ (المعدل) بإصدار قانون التأمين الاجتماعى .	
٤٧٥	١٧٩- صدور حكم نهائى بالعمولة يقيد المحكمة عند احتساب العمولة فى أى فترة لاحقه بأساس العمولة التى انتهى إليه الحكم النهائى .	
٤٧٦	١٨٠- لايجوز حرمان العامل من العمولة بسبب نقل تبعية القسم الذى يعمل به .	
٤٧٨	١٨١- عدم استحقاق العامل العمولة إذا نقل إلى شركة لا تأخذ بنظام العمولة .	
٤٨٠	١٨٢- عدم استحقاق العامل العمولة إذا نقل إلى فرع آخر لصاحب العمل لا يأخذ بنظام العمولة .	
٤٨١	١٨٣- التحقق من أن العمل الجديد الذى نقل إليه العامل مقرر له عمومة أم لا ، لا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .	
٤٨٢	١٨٤- ثانياً : للنسب المثوية التى تدفع إلى مستخدمى المحال التجارية .	
٧٨٣	١٨٥- رابعاً : للعلاوة التى تصرف للعمال بسبب غلاء المعيشة .	

رقم البند	الموضوع	رقم الصفحة
١-	المقصود بهذه العلاوات .	٤٨٣
٢-	العلوأة التى تقررت بسبب غلاء المعيشة .	٤٨٤
١٨٦-	خامسا : المنح والمكافآت التى تمنح للعامل .	٤٨٤
١٨٧-	المقصود بالمنحة .	٤٨٥
١٨٨-	المقصود بالمكافأة .	٤٨٦
١٨٩-	متى تعتبر المنحة أو المكافأة جزءا من الأجر ؟	٤٩١
١٩٠-	عدم اعتبار المنحة والمكافأة جزءا من الأجر إذا	
	نص النظام الأساسى للعمل على ذلك .	٤٩٨
١٩١-	الشروط الواجب توافرها فى المنحة أو المكافأة	
	التي يجرى العرف على اعتبارها جزءا من الأجر .	٥٠٠
	(أ) عمومية المنحة أو المكافأة .	٥٠٠
	(ب) استمرار المنحة أو المكافأة .	٥٠١
	(ج) ثبات المنحة أو المكافأة .	٥٠٥
١٩٢-	إثبات العرف .	٥١١
١٩٣-	المكافأة تدور وجودا وعدما مع سبب استحقاقها .	٥١٣
١٩٤-	لا يجوز لرب العمل إلغاء المنحة أو المكافأة	
	بإرادته المنفردة .	٥١٤
١٩٥-	لا يجوز لرب العمل إلغاء المنحة أو المكافأة إذا	
	كانت المنشأة لم تحقق ربحا أو منيت بخسارة أو أشهر	
	إفلاس رب العمل .	٥١٥

رقم الصفحة	الموضوع	رقم البند
٥١٥	١٩٦- آثار اعتبار المنحة أو المكافأة جزءاً من الأجر .	
٥١٩	١٩٧- ما يصرف للعامل مقابل زيادة أعبائه العائلية وما شابه ذلك .	
٥١٩	١٩٨- الحكم في قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ .	
٥٢١	مادة (٦٨٤)	
٥٢١	الوهبة :	
٥٢١	١٩٩- المقصود بالوهبة .	
٥٢٢	٢٠٠- الأصل في الوهبة أنها تبرعية .	
٥٢٣	٢٠١- شروط اعتبار الوهبة جزءاً من الأجر .	
٥٢٣	١- أن يجرى العرف بدفعها .	
٥٢٤	٢- أن توجد قواعد تسمح بضبطها .	
٥٢٦	٢٠٢- هل يجوز أن تكون الوهبة هي كل الأجر ؟	
٥٢٧	٢٠٣- كيفية توزيع الوهبة .	
٥٣٠	٢٠٤- الوهبة في قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ .	
	٢- أحكام العقد	
	التزامات العامل :	
٥٣١	مادة (٦٨٥)	
٥٣١	٢٠٥- الالتزامات التي تقع على العامل .	

رقم البند	الموضوع	رقم الصفحة
٥٣٢	الالتزام الأول : أن يؤدي العامل العمل بنفسه وأن يبذل في تأديته من العناية ما يبذله الشخص المعتاد .	
٥٣٦	الالتزام الثاني : انتمار العامل بأوامر صاحب العمل الخاصة بتنفيذ العمل المنفق عليه الذي يدخل في وظيفة العامل .	
٥٤٠	الالتزام الثالث : أن يحرص العامل على حفظ الأشياء المسلمة إليه لتأدية عمله .	
٥٤١	الالتزام الرابع : أن يحتفظ العامل بأسرار العمل الصناعية والتجارية حتى بعد انقضاء العقد .	
٥٤٧	٢٠٦- المقصود بالإفشاء .	
٥٤٨	مادة (٦٨٦)	
٥٤٨	مادة (٦٨٧)	
٥٤٩	التزام العامل بعدم منافسة صاحب العمل .	
٥٤٩	٢٠٧- التزام العامل بعدم منافسة صاحب العمل أثناء العقد .	
٥٥٠	٢٠٨- الاتفاق على عدم المنافسة بعد انتهاء العقد .	
٥٥١	٢٠٩- الشروط اللازمة لصحة الاتفاق بعدم المنافسة .	
٥٥٦	٢١٠- أثر الاتفاق على عدم المنافسة .	
٥٦٠	٢١١- إفادة الخلف الخاص لرب العمل من الاتفاق بعدم المنافسة .	

رقم الصفحة	الموضوع	رقم البند
٥٦٠	٢١٢- هل يجب تقاضى العامل مقابلا للاتفاق بعدم المناقصة ؟	
٥٦١	٢١٣- عبء إثبات توافر المصلحة المشروعة في شرط عدم المناقصة .	
٥٦٢	٢١٤- إثبات مخالفة الاتفاق على عدم المناقصة .	
٥٦٢	٢١٥- النزول عن شرط عدم المناقصة .	
٥٦٣	٢١٦- تفسير شرط عدم المناقصة .	
٥٦٥	مادة (٦٨٨)	
٥٦٥	٢١٧- اختراعات العامل .	
٥٦٦	٢١٨- المقصود بالاختراع .	
٥٦٨	حقوق العامل في اختراعاته .	
٥٦٩	٢١٩- الجانب الأئبى للاختراع .	
٥٦٩	٢٢٠- الجانب المالى للاختراع .	
٥٧٠	٢٢١- (١) الاختراعات الحرة .	
٥٧١	٢٢٢- (٢) اختراعات الخدمة .	
٥٧٦	٢٢٣- (٣) الاعتراضات العرضية .	
٥٧٨	٢٢٤- تعقب اختراعات العامل بعد ترك الخدمة .	
٥٨٠	مادة (٦٨٩)	
٥٨٠	٢٢٥- قيام العامل بالالتزامات التى تفرضها القوانين الخاصة .	

رقم البند	الموضوع	رقم الصفحة
	مادة (٦٩٠)	٥٨٢
٢٢٦-	زمان ومكان دفع الأجر للعامل .	٥٨٢
٢٢٧-	وجوب مراعاة ما تقضى به القوانين الخاصة .	٥٨٣
	مادة (٦٩١)	٥٨٤
٢٢٨-	حالة استحقاق العامل جزءا من الأرباح أو نسبة مئوية من جملة الإيراد أو من مقدار الإنتاج أو من قيمة ما يتحقق من وفر .	٥٨٤
	مادة (٦٩٢)	٥٨٦
٢٢٩-	دواعي النص .	٥٨٦
٢٣٠-	الأصل أن الأجر مقابل العمل .	٥٨٧
٢٣١-	أولاً : استحقاق الأجر في حالة المنع عن العمل لأسباب ترجح إلى صاحب العمل .	٥٨٨
٢٣٢-	صاحب العمل هو المكلف بإثبات السبب الأجنبي .	٥٩٢
٢٣٣-	لا يشترط حضور العامل يومياً إلى مكان العمل .	٥٩٢
٢٣٤-	استحقاق العامل الأجر عن كامل المدة التي يعمل فيها .	٥٩٢
٢٣٥-	حق صاحب العمل في تخفيض ساعات العمل .	٥٩٥
٢٣٦-	ما يتقاضاه العامل يأخذ وصف الأجر .	٥٩٦

رقم البند	الموضوع	رقم الصفحة
٢٣٧-	استحقاق العامل الاحتياطي لأجره .	٥٩٦
٢٣٨-	منع العمل لأسباب قهرية خارجة عن إرادة صاحب العمل .	٥٩٧
٢٣٩-	المنع من العمل بسبب الإضراب .	٥٩٩
٢٤٠-	عدم سريان النص على العامل المفصول .	٦٠٠
٢٤١-	حكم قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ .	٦٠٠
٦٠٢	مادة (٦٩٣)	
٢٤٢-	التزام رب العمل بما تفرضه القوانين الخاصة .	٦٠٢
	٣- انتهاء عقد العمل	
٦٠٤	مادة (٦٩٤)	
٢٤٣-	انتهاء عقد العمل بانقضاء مدته أو بإنجاز العمل الذي أبرم من أجله .	٦٠٤
٢٤٤-	عدم الإخلال بأحكام المادتين ٦٧٨ ، ٦٧٩ مدني .	٦٠٧
	استقالة العامل :	
٢٤٥-	تعريف الاستقالة .	٦٠٨
٢٤٦-	شكل الاستقالة .	٦٠٩
٢٤٧-	الاستقالة تنتج أثرها بمجرد تقديمها .	٦١٠
٢٤٨-	استمرار العامل في العمل بعد تقديم استقالته .	٦١٢
٢٤٩-	إثبات الاستقالة .	٦١٣
٢٥٠-	خلو الاستقالة من عيوب للرضا .	٦١٣

رقم البند	الموضوع	رقم الصفحة
٢٥١-	التزام العامل المستقيل بمراعاة مهلة الإخطار .	٦١٤
	عقد العمل غير محدد المدة .	٦١٤
٢٥٢-	المقصود بعقد العمل غير محدد المدة .	٦١٤
	إنهاء عقد العمل غير محدد المدة .	٦١٧
٢٥٣-	تقرير مبدأ الإنهاء .	٦١٧
٢٥٤-	مدى تعلق إنهاء العقد غير محدد المدة بالإرادة المنفردة بالنظام العام .	٦١٨
	يجب أن يسبق إنهاء العقد لإخطار الطرف الآخر .	٦٢٠
٢٥٥-	الحكمة من الإخطار .	٦٢٠
٢٥٦-	مدى تعلق الإخطار بالنظام العام .	٦٢١
٢٥٧-	مضمون وشكل الإخطار .	٦٢٢
٢٥٨-	مهلة الإخطار .	٦٢٥
٢٥٩-	مهلة الإخطار ليست مدة تقادم .	٦٢٧
٢٦٠-	مدى تعلق مهلة الإخطار بالنظام العام .	٦٢٩
٢٦١-	علاقة المتعاقدين أثناء مهلة الإخطار .	٦٣٢
٢٦٢-	آثار انقضاء مهلة الإخطار .	٦٣٥
	مادة (٦٩٥)	٦٣٧
٢٦٣-	جزاء عدم الإخطار .	٦٣٧
٢٦٤-	كيفية تحديد مقابل مهلة الإخطار .	٦٤١
٢٦٥-	مناطق استحقاق العامل لمقابل مهلة الإخطار .	٦٤٥
٢٦٦-	مقابل مهلة الإخطار له صفة الأجر .	٦٤٥

رقم البند	الموضوع	رقم الصفحة
	الفصل التعسفى	
٢٦٧-	المقصود بالتعسف .	٦٤٦
٢٦٨-	تقدير مبرر الإنهاء مسألة موضوعية .	٦٥٠
٢٦٩-	العبرة فى التعسف بالظروف والملابسات القائمة وقت الإنهاء لابعده .	٦٥٨
٢٧٠-	إثبات التعسف .	٦٦٠
	تطبيق تشريعى للفصل التعسفى .	
٢٧١-	الفصل بسبب وجود ديون على العامل أو حوز وقعت عليه .	٦٦٤
٢٧٢-	تطبيقات قضائية للإنهاء التعسفى من جانب صاحب العمل .	٦٦٥
٢٧٣-	تطبيقات قضائية للإنهاء غير التعسفى من جانب صاحب العمل .	٦٦٨
٢٧٤-	إنهاء العقد فى وقت غير لائق .	٦٧٨
٢٧٥-	التعسف من جانب العامل .	٦٧٨
	جزاء الإنهاء التعسفى للعقد .	
٢٧٦-	حق المتعاقد المضرور فى التعويض .	٦٧٩
٢٧٧-	استقلال التعويض المستحق عن تعويض مهلة الإخطار ومكافأة نهاية الخدمة .	٦٨٦
٢٧٨-	طبيعة المسؤولية المترتبة على الفصل التعسفى .	٦٨٨
٢٧٩-	آثار اعتبار المسؤولية المترتبة على الإنهاء التعسفى مسؤولية عقدية .	٦٩١
٢٨٠-	شروط استحقاق التعويض عن الفصل التعسفى .	٦٩١
٢٨١-	كيفية تقدير التعويض .	٦٩٦
٢٨٢-	بطلان اتفاق العامل مقدما على النزول عن التعويض المستحق له عن فصله تعسفيا .	٧٠٤

رقم البند	الموضوع	رقم الصفحة
٢٨٣-	تقدير التعويض من المسائل الواقعية التي يستقل بها قاضى الموضوع .	٧٠٤
٢٨٤-	وجوب تعيين العناصر المكونة للضرر قانونا فى الحكم .	٧٠٧
٢٨٥-	الأجر ومقابل الإخطار والتعويض عن الفصل التعسفى يجمعها سبب قانونى واحد .	٧١١
٢٨٦-	عدم خضوع التعويض للضريبة على كسب العمل.	٧١١
٢٨٧-	يترتب على إنهاء عقد العمل انقضاء التزام صاحب العمل بأداء اشتراكات التأمين .	٧١٢
٢٨٨-	حكم قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ .	٧١٢
٢٨٩-	جزاء إنهاء العقد المحدد المدة قبل انقضاء منته .	٧١٤
٧١٦	مادة (٦٩٦)	
٢٩٠-	الفصل التعسفى بطريق غير مباشر .	٧١٦
٢٩١-	نقل العامل إلى مركز أقل ميزة أو ملاءمة .	٧١٨
٧٤٠	مادة (٦٩٧)	
٢٩٢-	عدم فسخ عقد العمل بوفاء رب العمل .	٧٤٠
٢٩٣-	انقضاء العقد بوفاء العامل .	٧٤١
٢٩٤-	مرض العامل مرضا طويلا .	٧٤٣
٢٩٥-	العجز الكلى أو الجزئى عن العمل .	٧٤٤

رقم البند	الموضوع	رقم الصفحة
٢٩٦-	وجوب مراعاة ما تنص عليه القوانين الخاصة .	٧٤٥
٢٩٧-	عدم انفساخ عقد العمل دائما بتجديد العامل .	٧٤٧
٢٩٨-	انقضاء الشركة بالاندماج .	٧٤٩
٢٩٩-	تعريف الاندماج ومزاياه .	٧٤٩
٣٠٠-	مزايا الاندماج .	٧٥٢
٣٠١-	التنظيم التشريعى لاندماج الشركات .	٧٥٣
٣٠٢-	صورتا الاندماج	٧٥٤
	الصورة الأولى : الاندماج بطريق الضم أو الابتلاع أو	
	الامتصاص .	٧٥٤
	الصورة الثانية : الاندماج بطريق المزج أو الاتحاد .	٧٥٧
٣٠٣-	الاندماج فى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .	٧٥٨
٣٠٤-	لا يترتب على تأميم الشركة زوال شخصيتها	
	المعنوية .	٧٦٠
<div style="border: 1px solid black; padding: 10px; display: inline-block;"> مادة (٦٩٨) </div>		
٣٠٥-	الحكمة من التقادم الحولى .	٧٦٤
٣٠٦-	الدعاوى التى يسرى عليها التقادم .	٧٦٦
٣٠٧-	هل يسرى هذا التقادم على دعاوى التعويض عن	
	الفصل للتسفى ؟	٧٧٢
٣٠٨-	استثناء الدعاوى المتعلقة بانتهاك حرمة الأمرار	
	التجارية أو بتنفيذ نصوص عقد العمل التى ترمى إلى	
	ضمن احترام هذه الأمرار من التقادم الحولى.	٧٧٦

رقم الصفحة	الموضوع	رقم البند
	٣٠٩- عدم خضوع الدعاوى الناشئة عن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ (المعدل) بإصدار قانون التأمين الاجتماعي لهذا التقادم .	٧٧٧
	٣١٠- بداية مدة التقادم .	٧٧٩
	٣١١- عدم توجيه يمين الاستيثاق .	٧٨٢
	٣١٢- المدة المنصوص عليها بالمادة ٦٩٨ مدة تقادم وليست مدة سقوط .	٧٨٤
	٣١٣- بعض المبادئ التي قررتها محكمة النقض في قطع التقادم ووقفه .	٧٨٦
	١- المطالبة القضائية التي تقطع التقادم هي التي تتعلق بالحق المراد اقتضاؤه وبين ذات الخصوم .	٧٨٦
	٢- المطالبة القضائية التي تقطع التقادم هي المطالبة الجازمة .	٧٨٦
	٣- علاقة العمل لا توقف التقادم .	٧٩٠
	٤- الشكوى المقدمة إلى مكتب العمل لا تقطع التقادم .	٧٩٢
	٥- اتهام العامل وتقديمه للمحاكمة الجنائية لا يوقف التقادم .	٧٩٣
	٣١٤- تقدير المانع من المطالبة بالحق والذي يعتبر سببا لوقف التقادم يقوم على عناصر واقعية .	٧٩٤
	٣١٥- التقادم لا يتعلق بالنظام العام .	٧٩٤

رقم الصفحة	الموضوع	رقم البند
٧٩٩	عقد التأمين	
	(الباب الرابع)	
٨٠٠	(الفصل الثالث)	
	(عقد التأمين)	
	١- أحكام عامة	
٨٠٠	مادة (٧٤٧)	
٨٠٠	٣١٦- تعريف عقد التأمين .	
٨٠٣	٣١٧- تعريفات أخرى .	
٨٠٣	١- تعريف المؤمن .	
٨٠٣	٢- تعريف المؤمن له .	
٨٠٣	٣- تعريف المستفيد .	
٨٠٦	٤- تعريف الوسيط .	
٨٠٦	(أ) الوكيل المفوض .	
٨٠٧	(ب) المندوب ذو التوكيل العام .	
٨٠٧	(ج) السمسار غير المفوض .	
٨٠٩	٣١٨- تنظيم مهنة الوسيط في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ .	
٨١٢	٣١٩- وظائف التأمين .	
٨١٥	٣٢٠- الأسس الفنية للتأمين .	
٨١٥	(أ) التعاون بين المستأمنين .	
٨١٦	(ب) المقاصة بين المخاطر .	
٨١٧	(ج) الاستعانة بقوانين الإحصاء .	

رقم البند	الموضوع	رقم الصفحة
(د) إعادة التأمين .		٨١٩
	تقسيمات التأمين	
٣٢١- أولاً : التقسيمات الأولية للتأمين .		٨٢٠
(أ) التأمين البسيط والتأمين المركب .		٨٢٠
(ب) التأمين الجزئى والتأمين الكلى .		٨٢٠
(ج) التأمين المحدد والتأمين غير المحدد .		٨٢٠
(د) التأمين الفردى والتأمين الجماعى .		٨٢١
٣٢٢- ثانياً : تقسيمات التأمين من حيث الشكل .		٨٢١
(أ) التأمين التعاونى (أو التبادلى أو بالاشتراك) .		٨٢١
(ب) التأمين بأقساط محددة (التأمين التجارى) .		٨٢٣
٣٢٣- تداخل التأمين التعاونى والتأمين بأقساط محددة .		٨٢٥
٣٢٤- ثالثاً : تقسيم التأمين من حيث الموضوع .		٨٢٧
(أ) التأمين البحرى والتأمين البرى .		٨٢٧
(ب) التأمين الخاص والتأمين الاجتماعى .		٨٢٩
(ج) التأمين من الأضرار والتأمين على الأشخاص .		٨٣٠
٣٢٥- ما يخرج عن نطاق التأمين على الأشخاص .		٨٣٥
٣٢٦- التأمين فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر .		٨٤٠
٣٢٧- المنشآت التى تراول التأمين وإعادة التأمين فى مصر طبقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر .		٨٤١

رقم الصفحة	الموضوع	رقم البند
٨٤١	(أ) شركات المساهمة المصرية .	
٨٤٢	(ب) جمعيات التأمين التعاونى .	
٨٤٣	(ج) صناديق التأمين الخاصة .	
٨٤٣	(د) صناديق التأمين الحكومية .	
	إعادة التأمين	
٨٤٤	٣٢٨- المقصود بإعادة التأمين .	
٨٤٥	٣٢٩- أهمية إعادة التأمين .	
	٣٣٠- التفرقة بين إعادة التأمين وغيرها من العمليات	
٨٤٦	المشابهة .	
٨٤٧	٣٣١- الصور المختلفة لإعادة التأمين .	
٨٤٧	الصورة الأولى : إعادة التأمين فيما يجاوز الطاقة .	
٨٤٩	الصورة الثانية : إعادة التأمين بالمحاصة .	
	الصورة الثالثة : إعادة التأمين بما جاوز حداً من	
٨٥٠	الكوارث .	
	الصورة الرابعة : إعادة التأمين بما جاوز حداً من	
٨٥٣	الخصارة .	
٨٥٥	٣٣٢- آثار عقد إعادة التأمين .	
٨٥٦	٣٣٣- التكليف القانونى لعقد إعادة التأمين .	
٨٥٧	التزامات المتعاقدين فى عقد إعادة التأمين .	
٨٥٧	٣٣٤- التزامات المؤمن المباشر .	
٨٥٩	٣٣٥- التزامات المؤمن المعيد .	
٨٦١	٣٣٦- طرق إعادة التأمين .	

رقم الصفحة	الموضوع	رقم البند
٨٦١	١- إعادة التأمين الاختيارية .	
٨٦٢	٢- إعادة التأمين الإجبارية .	
	٣٣٧- إعادة التأمين الإجبارى بموجب القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ (المعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥) .	
٨٦٣	٣٣٨- آثار إفلاس المؤمن المباشرة والمؤمن المعيد .	
٨٦٤	٣٣٩- إفلاس المؤمن له .	
٨٦٥	٣٤٠- خصائص عقد التأمين .	
٨٦٦	١- التأمين عقد ملزم للجانبين .	
٨٦٦	٢- التأمين عقد معاوضة .	
٨٦٨	٣- التأمين عقد زمنى مستمر .	
٨٦٩	٤- التأمين عقد احتمالى .	
٨٧١	٥- التأمين من عقود الإذعان .	
٨٧٣	٦- التأمين من عقود التعويض .	
٨٧٣	٧- التأمين من عقود حسن النية .	
٨٧٥	٣٤١- الصفة المدنية أو التجارية لعقد التأمين .	
٨٧٦	٣٤٢- أركان عقد التأمين .	
٨٧٦	٣٤٣- عيوب الإرادة .	
٨٧٧	٣٤٤- الأهلية اللازمة لعقد التأمين .	
٨٧٩	٣٤٥- التراضى فى عقد التأمين .	
٨٨٠	٣٤٦- المراحل التى يمر بها عقد التأمين .	
٨٨٠	المرحلة الأولى : طلب التأمين .	
٨٨٣	المرحلة الثانية : المذكرة المؤقتة .	

رقم البند	الموضوع	رقم الصفحة
١- المقصود بالمنكرة المؤقتة .	٨٨٣	
٢- شكل المنكرة المؤقتة .	٨٨٦	
المرحلة الثالثة : وثيقة التأمين .	٨٨٦	
١- المقصود بوثيقة التأمين .	٨٨٦	
٢- شكل وثيقة التأمين .	٨٨٦	
المرحلة الرابعة : ملحق وثيقة التأمين .	٨٨٦	
مادة (٧٤٨)		٨٨٧
٣٤٧- الأحكام العامة التي يخضع لها عقد التأمين .	٨٨٧	
٣٤٨- الأحكام الخاصة المتعلقة بالتأمين .	٨٩٠	
مادة (٧٤٩)		٨٩١
٣٤٩- المقصود بالمصلحة .	٨٩١	
٣٥٠- هل المصلحة شرط في جميع أنواع التأمين ؟	٨٩١	
٣٥١- يجب أن تكون المصلحة اقتصادية .	٨٩٥	
٣٥٢- أثر اشتراط المصلحة كركن في التأمين .	٨٩٧	
مادة (٧٥٠)		٨٩٨
٣٥٣- المقصود بوثيقة التأمين .	٨٩٨	
٣٥٤- شكل الوثيقة .	٨٩٩	

رقم الصفحة	الموضوع	رقم البند
٩٠٠	٣٥٥- بيانات الوثيقة .	
٩٠٦	٣٥٦- إثبات التأمين .	
٩٠٨	٣٥٧- تلف الوثيقة أو ضياعها من المؤمن له .	
٩٠٩	٣٥٨- تفسير وثيقة التأمين .	
٩١١	٣٥٩- ملحق الوثيقة .	
٩١٦	٣٦٠- سريان الملحق على المضرور .	
٩١٦	٣٦١- جواز التعديل بأية وسيلة أخرى .	
٩١٧	٣٦٢- بطلان بعض الشروط التي ترد في وثيقة التأمين.	
	الشرط الأول : الشرط الذي يقضى بسقوط الحق في التأمين بسبب مخالفة القوانين واللوائح إلا إذا انطوت هذه المخالفة على جنابة أو جنحة عمدية .	
٩١٨	الشرط الثاني : الشرط الذي يقضى بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره في إعلان الحادث المؤمن منه إلى السلطات أو في تقديم المستندات إذا تبين من الظروف أن التأخر كان لعذر مقبول .	
٩٢٤	الشرط الثالث : كل شرط مطبوع لم يبرز بشكل ظاهر وكان متعلقا بحالة من الأحوال التي تؤدي إلى البطلان أو السقوط .	
٩٢٦	الشرط الرابع : شرط التحكيم إذا ورد في الوثيقة بين شروطها العامة المطبوعة لا في صورة اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة .	
٩٢٧	الشرط الخامس : كل شرط تعسفي آخر يتبين أنه لم يكن لمخالفته أثر في وقوع التأمين .	
٩٢٨		

رقم الصفحة	الموضوع	رقم البند
٩٢٩		٣٦٣- أثر المقوط .
٩٣٣	مادة (٧٥١)	
٩٣٣		الخطر :
٩٣٣		٣٦٤- تعريف الخطر .
٩٣٤		٣٦٥- شروط الخطر .
٩٣٥		الشرط الأول : أن يكون الخطر محتمل الوقوع .
٩٣٧		الشرط الثاني : أن يكون الخطر مستقبلا .
		الشرط الثالث : ألا يتوقف تحقق الخطر على محض
٩٤٠		إرادة أحد المتعاقدين .
٩٤٠		(أ) مضمون الشرط .
٩٤٢		(ب) حالتان يجوز فيهما التأمين من الخطأ العمدى .
٩٤٣		الشرط الرابع : أن يكون الخطر قابلا للتأمين .
٩٤٦		٣٦٦- التأمين لمصلحة الخليفة .
٩٤٨	أنواع الخطر	
٩٤٨		تقسيم :
٩٤٨		٣٦٧- أولاً : للخطأ الثابت والخطأ المتغير .
٩٤٩		٣٦٨- أهمية التفرقة بين الخطر الثابت والخطر المتغير .
٩٥٠		٣٦٩- ثانياً : الخطر المعين والخطر غير المعين .
		٣٧٠- أهمية التفرقة بين الخطر المعين والخطر غير
٩٥١		المعين .
٩٥٢		٣٧١- الاستبعاد الاتفاقى لبعض الأخطار .

رقم البند	الموضوع	رقم الصفحة
٣٧٢-	الصفة التعويضية للتأمين .	٩٥٤
٣٧٣-	الآثار التي تترتب على الصفة التعويضية للتأمين عن الضرر .	٩٥٦
٣٧٤-	تحديد مبلغ التأمين في حالة تحدد عقود التأمين واستحقاق التعويض .	٩٥٨
٣٧٥-	قاعدة النسبية .	٩٥٨
مادة (٧٥٢)		
٩٦٣	سقوط الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بالتقادم :	٩٦٣
٣٧٦-	المقصود بالدعاوى الناشئة عن عقد التأمين .	٩٦٣
٣٧٧-	مدة تقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين .	٩٦٦
٣٧٨-	بدء سريان مدة التقادم .	٩٦٨
٣٧٩-	استثناء ان من بدء مدة التقادم من وقت حدوث الواقعة .	٩٧٣
٣٨٠-	وقف التقادم وانقطاعه .	٩٧٨
مادة (٧٥٣)		
٣٨١-	بطلان كل اتفاق يحالف أحكام هذا الفصل .	٩٧٩
٣٨٢-	هل يجوز الاتفاق على تعديل مدة التقادم المنصوص عليها بالمادة (٧٥٢) لمصلحة المؤمن ؟	٩٨٠

رقم البند	الموضوع	رقم الصفحة
	٢- بعض أنواع التأمين التأمين على الحياة :	
	مادة (٧٥٤)	
٣٨٣-	التأمين على الأشخاص .	٩٨٢
	صور التأمين على الأشخاص غير صور التأمين على الحياة .	٩٨٢
٣٨٤-	الصورة الأولى : تأمين الزواج وتأمين الأولاد .	٩٨٣
٣٨٥-	الصورة الثانية : التأمين من المرض .	٩٨٦
٣٨٦-	الصورة الثالثة : التأمين من الإصابات .	٩٨٧
	(أ) نظرة عامة .	٩٨٧
	(ب) أنواع التأمين من الإصابات .	٩٨٩
	(ج) الخطر المؤمن منه في التأمين من الإصابات .	٩٩١
	(د) تحقق الخطر المؤمن منه في التأمين من الإصابات .	٩٩٣
	التأمين على الحياة :	
٣٨٧-	المقصود بالتأمين على الحياة .	٩٩٧
٣٨٨-	أنواع التأمين على الحياة .	٩٩٧
	ولاً : الأنواع العادية للتأمين	٩٩٨
٣٨٩-	تعداد .	٩٩٨
٣٩٠-	النوع الأول : التأمين لحالة الوفاة .	٩٩٨
	(أ) التأمين العمرى .	٩٩٩
	(ب) التأمين المؤقت .	١٠٠٠

رقم الصفحة	الموضوع	رقم البند
١٠٠٢	(ج) تأمين البقيا .	
١٠٠٣	٣٩١- النوع الثاني : التأمين لحالة البقاء .	
١٠٠٣	(أ) الصورة الأولى : التأمين بمبلغ متجمد حال الحياة .	
١٠٠٥	(ب) الصورة الثانية : التأمين حال الحياة بإيراد مرتب .	
١٠٠٧	٣٩٢- النوع الثالث : التأمين للمختلط .	
١٠٠٨	(أ) الصورة الأولى : التأمين المختلط العادى (البسيط) .	
١٠٠٨	(ب) للتأمين المركب .	
١٠١٠	(ج) التأمين لأجل محدد .	
١٠١١	(د) تأمين المهر .	
١٠١٢	(هـ) تأمين الأسرة .	
	الصور غير العادية للتأمين على الحياة	
١٠١٢	٣٩٣- تعداد .	
١٠١٣	٣٩٤- الصورة الأولى : التأمين الجماعى .	
١٠٢٠	٣٩٥- الصورة الثانية : التأمين الشعبى .	
١٠٢٣	٣٩٦- الصورة الثالثة : التأمين التكميلى .	
١٠٢٥	٣٩٧- الأشخاص الذين يتناولهم عقد التأمين على الحياة.	
١٠٢٦	٣٩٨- وثيقة التأمين .	
١٠٢٧	٣٩٩- صورة وثيقة التأمين على الحياة .	
١٠٢٨	٤٠٠- انعدام صفة التعويض فى التأمين على الأشخاص.	
١٠٢٩	٤٠١- الآثار التى تترتب على انعدام صفة التعويض .	
	٤٠٢- الجمع بين مبلغ التأمين والتعويض المستحق للمؤمن له .	
١٠٣١		

رقم البند	الموضوع	رقم الصفحة
٤٠٣-	عدم حلول المؤمن محل المؤمن له في الرجوع على المسئول .	١٠٣٢
	مادة (٧٥٥)	١٠٣٣
٤٠٤-	التأمين على حياة الغير .	١٠٣٣
٤٠٥-	شروط التأمين على حياة الغير .	١٠٣٤
٤٠٦-	وجوب الموافقة الكتابية من الغير المؤمن عليه لصحة حوالة الحق في الاستفادة من التأمين أو لصحة رهن هذا الحق .	١٠٣٦
٤٠٧-	جزاء عدم موافقة الغير المؤمن على حياته .	١٠٣٧
٤٠٨-	للتأمين على حياة الجنين .	١٠٣٧
	مادة (٧٥٦)	١٠٣٩
٤٠٩-	براءة ذمة المؤمن من مبلغ التأمين إذا انتحَر المؤمن على حياته .	١٠٣٩
٤١٠-	التزام المؤمن بأداء مبلغا يساوى قيمة احتياطي التأمين .	١٠٤١
٤١١-	جواز تأمين الانتحار استثناء .	١٠٤١
٤١٢-	عبء الإثبات .	١٠٤٣
٤١٣-	اشتراط إلزام المؤمن بدفع مبلغ التأمين .	١٠٤٣

رقم البند	الموضوع	رقم الصفحة
	مادة (٧٥٧)	
١٠٤٥	٤١٤- تسبب المؤمن له عمدا في وفاة الشخص المؤمن عليه .	١٠٤٥
١٠٤٧	٤١٥- تسبب المستفيد في موت المؤمن على حياته .	١٠٤٧
	مادة (٧٥٨)	
١٠٤٩	٤١٦- المستفيد من التأمين .	١٠٤٩
	تعيين المستفيد من التأمين .	
١٠٥١	٤١٧- من يقوم بتعيين المستفيد .	١٠٥١
١٠٥٣	٤١٨- متى يكون تعيين المستفيد ؟	١٠٥٣
١٠٥٥	٤١٩- كيفية التعيين .	١٠٥٥
١٠٦٠	٤٢٠- قبول المستفيد للتعين .	١٠٦٠
١٠٦٣	٤٢١- الإدلاء بالبيانات المتعلقة بالخطر .	١٠٦٣
١٠٦٤	٤٢٢- أساس هذا الالتزام .	١٠٦٤
١٠٦٦	٤٢٣- نطاق الالتزام بالإدلاء ببيانات الخطر .	١٠٦٦
١٠٧٢	٤٢٤- وجوب علم المؤمن له بالبيانات .	١٠٧٢
١٠٧٤	٤٢٥- علم المؤمن بظروف الخطر .	١٠٧٤
١٠٧٥	٤٢٦- هل يقوم علم الوسيط مقام علم المؤمن ؟	١٠٧٥
١٠٧٦	٤٢٧- هل يقوم علم الطبيب الثقة مقام علم المؤمن ؟	١٠٧٦
١٠٧٦	٤٢٨- الملزم بالإعلان .	١٠٧٦

رقم الصفحة	الموضوع	رقم البند
١٠٧٨	وقت الإعلان .	٤٢٩-
١٠٧٩	كيفية الإعلان .	٤٣٠-
	الالتزام بإعلان تفاقم الخطر أثناء سير التأمين	
١٠٨١	مضمون الالتزام .	٤٣١-
١٠٨٣	ظروف الخطر الواجب إخطار المؤمن بها .	٤٣٢-
١٠٨٨	وقت الإخطار .	٤٣٣-
١٠٩٠	شكل الإخطار .	٤٣٤-
١٠٩٠	الأثر المترتب على الإخطار .	٤٣٥-
١٠٩١	بقاء الخطر مغطى تنطية مؤقتة .	٤٣٦-
١٠٩٢	خيارات المؤمن .	٤٣٧-
١٠٩٢	(أ) طلب الفسخ .	
١٠٩٣	(ب) استبقاء العقد مع زيادة القسط .	
١٠٩٤	(ج) استبقاء العقد دون زيادة في القسط .	
١٠٩٦	نقص المخاطر	٤٣٨-
	جزاء الإخلال بالالتزام	
	بإعلان بيانات الخطر	
١٠٩٨	القاعدة .	٤٣٩-
١١٠١	جزاء المؤمن له في حالة سوء النية .	٤٤٠-
١١٠٤	إثبات سوء النية .	٤٤١-
١١٠٥	جزاء المؤمن له في حالة حسن النية .	٤٤٢-
١١٠٧	حكم خاص للتأمين على الحياة .	٤٤٣-

رقم الصفحة	الموضوع	رقم البند
١١٠٨	مادة (٧٥٩)	
١١٠٨	قسط التأمين :	
١١٠٨	٤٤٤- المقصود بقسط التأمين .	
١١٠٩	٤٤٥- مشتملات القسط .	
١١١٠	٤٤٦- القسط الصافي .	
١١١٢	٤٤٧- مبدأ تناسب القسط مع الخطر .	
١١١٥	٤٤٨- العوامل التي تؤثر في تحديد القسط .	
١١١٥	(أ) مبلغ التأمين .	
١١١٦	(ب) مدة التأمين .	
١١١٧	(ج) سعر الفائدة .	
١١١٨	٤٤٩- عبء القسط .	
١١١٩	١- مصاريف الحصول على العقود .	
١١١٩	٢- مصاريف التحصيل .	
١١٢٠	٣- مصاريف الإدارة .	
١١٢١	٤- للضرائب .	
١١٢١	٥- أرباح الشركة .	
١١٢٢	أحكام الالتزام بدفع القسط :	
١١٢٢	٤٥٠- من الملزوم بدفع القسط ؟	
١١٢٥	٤٥١- موعد (زمان) دفع القسط .	
١١٢٧	٤٥٢- مكان الوفاء بالقسط .	
١١٢٨	٤٥٣- طريقة دفع القسط .	

رقم الصفحة	الموضوع	رقم البند
١١٣٠	عدم قابلية القسط للتجزئة .	٤٥٤-
	جزاء الإخلال بالالتزام بدفع القسط .	
١١٣٢	حكم القواعد العامة .	٤٥٥-
١١٣٤	العرف التأميني .	٤٥٦-
١١٣٨	وقف سريان التأمين .	٤٥٧-
١١٤٠	أثر الوقف .	٤٥٨-
١١٤١	انتهاء الوقف .	٤٥٩-
١١٤٣	أثر انتهاء الوقف .	٤٦٠-
١١٤٣	الفسخ أو التنفيذ العيني .	٤٦١-
١١٤٤	لا يجوز الإيقاف في التأمين على الحياة .	٤٦٢-
١١٤٤	جواز تحلل المؤمن له من الالتزام بدفع الأقساط .	٤٦٣-
١١٤٧	التوقف عن دفع الأقساط حق شخصي .	٤٦٤-
	إخطار المؤمن بالتحلل من العقد قبل انتهاء المدة الجارية .	٤٦٥-
١١٤٨		
١١٥٠	تكليف التحلل من عقد التأمين .	٤٦٦-
١١٥١	مادة (٧٦٠)	
١١٥١	تخفيض التأمين :	
١١٥١	المقصود بتخفيض التأمين .	٤٦٧-
١١٥٣	التأمين القابل للتخفيض .	٤٦٨-
١١٥٤	هل يشترط أن يطلب المستأمن تخفيض التأمين ؟	٤٦٩-

رقم البند	الموضوع	رقم الصفحة
	احتياطي التأمين :	١١٥٥
٤٧٠-	الاحتياطي الحسابي .	١١٥٥
٤٧١-	الاحتياطي الإجمالي .	١١٥٧
٤٧٢-	الاحتياطي الفردي .	١١٥٨
٤٧٣-	طبيعة حق المستامن على الاحتياطي الحسابي .	١١٥٩
	مادة (٧٦١)	١١٦١
٤٧٤-	طريقة حساب تخفيض التأمين .	١١٦١
٤٧٥-	الحالة الأولى : العقود المبرمة مدى الحياة .	١١٦٢
٤٧٦-	الحالة الثانية : العقود المتفق فيها على دفع مبلغ التأمين بعد مرور عدد معين من السنين .	١١٦٣
٤٧٧-	أثر إجراء التخفيض .	١١٦٤
	مادة (٧٦٢)	١١٦٦
	تصفية التأمين :	١١٦٦
٤٧٨-	المقصود بتصفية التأمين .	١١٦٦
٤٧٩-	شروط التصفية .	١١٦٧
٤٨٠-	طريقة إجراء التصفية .	١١٦٨
٤٨١-	التصفية حق شخصي .	١١٦٩
٤٨٢-	أثر إجراء التصفية .	١١٧٠
٤٨٣-	السلف على الوثيقة .	١١٧٠

رقم الصفحة	الموضوع	رقم البند
١١٧٢	٤٨٤- شروط السلف على الوثيقة .	
١١٧٤	٤٨٥- أثر رد السلفة .	
١١٧٤	٤٨٦- الطبيعة القانونية للسلف على الوثيقة .	
	رهن الوثيقة :	
١١٧٤	٤٨٧- تعريف :	
١١٧٥	٤٨٨- طرق رهن وثيقة التأمين .	
١١٧٧	٤٨٩- آثار الرهن .	
	(انتهاء عقد التأمين)	
	لأولاً : انتهاء عقد التأمين بانتهاء مدته	
١١٨٠	٤٩٠- حكم انتهاء عقد التأمين بانتهاء مدته .	
١١٨١	٤٩١- امتداد عقد التأمين بعد انتهاء مدته .	
١١٨٣	٤٩٢- شروط امتداد عقد التأمين .	
١١٨٦	٤٩٣- آثار امتداد عقد التأمين .	
	ثانياً : فسخ عقد التأمين	
١١٨٨	٤٩٤- الحق في فسخ العقد طبقاً للعرف التأميني .	
١١٨٩	٤٩٥- شروط الفسخ .	
١١٩١	٤٩٦- طبيعة الحق في الفسخ .	
١١٩٢	٤٩٧- آثار الفسخ .	
١١٩٣	مادة (٧٦٣)	
١١٩٣	٤٩٨- ذكر شروط التخفيض والتصفية بالوثيقة .	

رقم البند	الموضوع	رقم الصفحة
	مادة (٧٦٤)	
١١٩٤		
١١٩٤	٤٩٩- الالتزام بالإدلاء بالبيانات المتعلقة بالخطر .	
١١٩٨	٥٠٠- عدم الإدلاء بالبيانات الخاصة بزيادة الخطر .	
	٥٠١- جزاء البيانات الخاطئة والغلط في من الشخص	
١٢٠٠	الذي عقد التأمين على حياته .	
١٢٠١	٥٠٢- شرط عدم المنازعة في الوثيقة .	
	مادة (٧٦٥)	
١٢٠٣		
١٢٠٣	٥٠٣- عدم حلول المؤمن محل المؤمن له أو المستفيد .	
	التأمين من الحريق :	
١٢٠٧	مادة (٧٦٦)	
١٢٠٧	٥٠٤- التأمين من الأضرار .	
١٢٠٩	٥٠٥- المصلحة في التأمين .	
١٢٠٩	٥٠٦- التأمين لحساب ذي المصلحة .	
	٥٠٧- الشروط اللازمة لقيام التأمين لحساب ذي	
١٢١١	المصلحة .	
١٢١٤	٥٠٨- الصفة التعويضية في التأمين من الأضرار .	
	٥٠٩- ما يترتب على حظر تقاضى تعويضا أعلى من	
١٢١٥	الضرر .	

رقم الصفحة	الموضوع	رقم البند
١٢١٦	٥١٠- التأمين من الحريق نموذج للتأمين على الأشياء.	
١٢١٧	٥١١- أمثلة للتأمين على الأشياء .	
	التأمين من مخاطر الحريق	
١٢٢٣	٥١٢- المخاطر التي يسأل عنها المؤمن.	
١٢٢٥	٥١٣- الأضرار التي يشملها الضمان .	
١٢٢٨	٥١٤- الأضرار الناشئة بسبب اتخاذ وسائل الإنقاذ .	
	٥١٥- ضياع الأشياء المؤمن عليها أو اختفاؤها أثناء	
١٢٣٠	الحريق .	
	٥١٦- تلف الأشياء المملوكة لأسرة المؤمن له والملحقين	
١٢٣٢	بخدمته .	
	مادة (٧٦٧)	
١٢٣٤	٥١٧- ضمان المؤمن التعويض ولو ن شأ الحريق عن	
١٢٣٤	عيب في الشيء .	
	مادة (٧٦٨)	
١٢٣٨	٥١٨- مسئولية المؤمن عن خطأ المؤمن له غير المتعمد.	
١٢٣٨	٥١٩- مسئولية المؤمن عن الأضرار الناجمة من حادث	
١٢٤١	مفاجئ أو قوة قاهرة .	
	التزام المؤمن له بإخطار المؤمن بوقوع الخطر	
١٢٤٣	٥٢٠- أهمية الإخطار .	

رقم الصفحة	الموضوع	رقم البند
١٢٤٣	٥٢١- مضمون الالتزام .	
١٢٤٧	٥٢٢- لمن يوجه الإخطار ؟	
١٢٤٧	٥٢٣- شكل الإخطار .	
١٢٤٨	٥٢٤- ميعاد الإخطار .	
١٢٤٩	٥٢٥- جزاء الإخلال بالالتزام بالإخطار .	
١٢٥٠	٥٢٦- تعريف السقوط وطبيعته .	
١٢٥٣	٥٢٧- السقوط واستبعاد الخطر .	
١٢٥٤	٥٢٨- بطلان شرط السقوط في بعض الحالات .	
١٢٥٤	٥٢٩- شروط صحة السقوط .	
١٢٥٦	٥٣٠- توقي المؤمن له للسقوط .	
	٥٣١- علاقة المؤمن بالمؤمن له وعلاقة المؤمن بالمضرور .	
١٢٦٠	أولاً : رجوع المضرور على المؤمن له فرجوع المؤمن له على المؤمن .	
١٢٦٠	ثانياً : رجوع المضرور مباشرة على المؤمن (الدعوى المباشرة) .	
١٢٦٢		
١٢٦٧	مادة (٧٦٩)	
١٢٦٧	التأمين من المسؤولية :	
١٢٦٧	٥٣٢- المقصود بالتأمين من المسؤولية .	
١٢٦٨	٥٣٣- صور التأمين من المسؤولية .	
١٢٦٩	٥٣٤- نطاق التأمين .	

رقم الصفحة	الموضوع	رقم البند
١٢٧٦	مادة (٧٧٠)	
	٥٣٥- حلول الدائنين المرتهنيين محل المؤمن له في مبلغ التأمين .	
١٢٧٦	الشرط الأول : وجود عقد تأمين على الأشياء .	
١٢٧٧	الشرط الثاني : أن يكون للدائن حق خاص في الشيء المؤمن عليه .	
١٢٧٧	الشرط الثالث : إعلان الحق الخاص للمؤمن .	
١٢٧٨	٥٣٦- آثار حلول الدائن محل التأمين له	
١٢٨٠	٥٣٧- رجوع الدائنين بالدعوى المباشرة على المؤمن .	
١٢٨٢	٥٣٨- انتقال التأمين إلى الخلف .	
١٢٨٣	٥٣٩- الآثار التي تترتب على انتقال عقد التأمين .	
١٢٨٤	٥٤٠- حق المؤمن والمؤمن له الجديد في فسخ عقد التأمين .	
١٢٨٥	٥٤١- فسخ عقد التأمين من جانب المؤمن .	
١٢٨٧	٥٤٢- فسخ عقد التأمين من جهة المؤمن له الجديد .	
١٢٨٧	٥٤٣- إفلاس المؤمن .	
١٢٨٨	٥٤٤- أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بشأن إفلاس شركات التأمين .	
١٢٨٨	٥٤٥- حلول جماعة الدائنين محل المؤمن له المفلس .	
١٢٩٠		

رقم البند	الموضوع	رقم الصفحة
	مادة (٧٧١)	
١٢٩٢	٥٤٦- حلول المؤمن محل المؤمن له فى الرجوع بالتعويض على المسئول .	١٢٩٢
١٢٩٣	٥٤٧- شرطاً للحلول القانونى للمؤمن .	١٢٩٣
١٢٩٧	٥٤٨- الآثار التى تترتب على الحلول القانونى .	١٢٩٧
١٢٩٨	٥٤٩- سبب التزام المؤمن بدفع عوض التأمين هو عقد التأمين .	١٢٩٨
١٣٠٠	٥٥٠- قيود ترد على حق المؤمن فى الحلول القانونى .	١٣٠٠
	دراسة لأهم المشكلات العملية فى القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسئولية المدنية للتسنة عن حوادث السيارات	
١٣٠٤	٥٥١- الصفة الإجبارية لهذا التأمين .	١٣٠٤
١٣٠٦	٥٥٢- الأشخاص الملزمون بالتأمين .	١٣٠٦
١٣٠٦	أولاً : مالك السيارة .	١٣٠٦
١٣٠٧	٥٥٣- الوثيقة فى حالة نقل ملكية المركبة .	١٣٠٧
١٣١٠	ثانياً : المزاولون لصناعة المركبات أو الاتجار فيها أو استيرادها أو إصلاحها .	١٣١٠
١٣١١	٥٥٤- العمل بقانون المرور الملغى رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ .	١٣١١
١٣١٥	٥٥٥- الأشخاص الذين يفيدون من التأمين الإجبارى .	١٣١٥
١٣١٦	٥٥٦- أولاً : التأمين على السيارة الخاصة والموتوسيكل .	١٣١٦

رقم البند	الموضوع	رقم الصفحة
٥٥٧-	عدم تغطية التأمين الأضرار التي تلحق مالك السيارة المؤمن له .	١٣٣٢
٥٥٨-	ثانيا : التأمين على باقى أنواع السيارات .	١٣٣٤
٥٥٩-	عدم سريان التأمين على زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه .	١٣٤٢
٥٦٠-	سائق السيارة الخاصة والموتوسيكل .	١٣٤٤
٥٦١-	تغطية وثيقة التأمين للراكبين بالسيارة النقل .	١٣٤٦
٥٦٢-	عدم جمع الراكبين المصرح بركوبهما فى السيارة النقل بين التأمين الإجبارى والتأمين الاجتماعى .	١٣٤٩
٥٦٣-	امتداد تغطية المسؤولية إلى أفعال المؤمن له ومن يسأل عنهم وغيرهم من الأشخاص .	١٣٥١
٥٦٤-	استعمال السيارة فى غير الغرض المبين برخصتها لايمنع من تغطية التعويض .	١٣٥٣
٥٦٥-	المسؤولية عن الحوادث التي تقع من المقطورة .	١٣٥٥
٥٦٦-	عدم تغطية وثيقة التأمين ركاب الجرار الزراعى ولا قائده .	١٣٥٨
٥٦٧-	عدم تغطية التأمين الإجبارى المسؤولية الناشئة عن حوادث مركبات المترو والترام .	١٣٥٩
٥٦٨-	الأضرار التي تغطيها وثيقة التأمين .	١٣٦٠
٥٦٩-	تغطية المسؤولية كاملة .	١٣٦٤
٥٧٠-	مسؤولية المؤمن قبل الضرر لا تقوم إلا إذا تحققت مسؤولية المؤمن له .	١٣٦٥
٥٧١-	تحويل الضرر ودعوى مباشرة قبل شركة التأمين .	١٣٦٨

رقم الصفحة	الموضوع	رقم البند
١٣٧٣	٥٧٢- شرط اختصام المؤمن وحده فى الدعوى .	
١٣٧٦	٥٧٣- رفع دعوى المضرور ضد المؤمن والمؤمن له .	
١٣٧٧	٥٧٤- رجوع المؤمن على المؤمن له أو الغير .	
١٣٨٤	٥٧٥- إدخال شركة للتأمين أمام المحكمة الجنائية .	
١٣٨٥	٥٧٦- تقادم الدعوى المباشرة .	
١٣٩٩	ملحق التشريعات	
١٤٠٠	- قانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات .	
١٤١١	- المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات .	
١٤١٩	- قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ بتنفيذ حكم المادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات .	

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

الترقيم الدولى

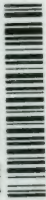
٢٠٠٦/١٦٧١٩

977 - 400 - 037 - 4



٢٢ ش رقم م - ٢٩٦٤٢٧٦

Bibliotheca Alexandrina



1129955